

سُرُوحُ خَصَائِصِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام

لِلْوَلِيِّ جَدِّ الرَّحْمَةِ الرَّحْمَنِ سَعِيدِ النَّسَائِيِّ  
ت ٣٠٣ هـ

تأليف  
العلامة محمد بن علي السري

تحقيق  
الشيخ حسين الحسني البيرجندی

المجلد الثاني

سُرُوحُ خَصَائِفِ الْأُمَيَّاتِ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلَى بَنِي الْأَنْبِيَاءِ طَالِبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُرُوحُ غَمَّاتِهِمْ أُمِّيرُ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام

لِلْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُحَمَّدِيِّ سَخَّيْبِ النَّسَائِيِّ  
ت ٣٠٣ هـ

تأليف  
العلامة محمد بن علي الشرفي

تحقيق  
الشيخ أمين الحسن البيربندى

المجلد الثاني



شرفي، محمد، ١٣١١ - ١٤٠٠ ق، شارح.

شرح خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للحافظ أحمد بن شعيب النسائي /  
تأليف محمد بن علي الشرفي؛ تحقيق حسين الحسني البيرجندی . - قم: حسين الحسني  
البيرجندی، ١٤٢٩ ق. = ١٣٨٧.

ج ٢ -

ISBN 978 - 964 - 04 - 1760 - 7 (دوره) . ISBN 978 - 964 - 04 - 1759 - ١ (ج ٢) - ١٥٠٠٠ ريال: (ج ٢).

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

١. نسائي، أحمد بن شعيب بن علي، ٢١٥ - ٣٠٣ ق. خصائص أمير المؤمنين علي بن  
أبي طالب عليه السلام - نقد و تفسير. ٢. علي بن أبي طالب عليه السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت - ٤٠ ق. -  
فضائل - أحاديث أهل سنت. ٣. أحاديث أهل سنت - قرن ٣ ق. - نقد و تفسير. الف. نسائي،  
أحمد بن شعيب بن علي، ٢١٥ - ٣٠٣ ق. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. شرح.  
ب. حسني بيرجندی، حسين، ١٣٢١ - محقق. ج. عنوان. د. عنوان: خصائص  
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. شرح.

٢٩٧/٩٥١

٥٠٢٥ خ ٤ / ٣٧ ب٢

١٣٨٧

---

## شرح خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام / ج ٢

---

المؤلف: العلامة الشيخ محمد بن علي الشرفي اليمني

المحقق: الشيخ حسين الحسني البيرجندی

الناشر: المحقق

المطبعة: پاسدار اسلام، قم

الطبعة: الأولى / ١٤٢٩ هـ ق

الكمية: ١٠٠٠ نسخة

---

حقوق الطبع محفوظة للناس

---

ب - ٢٠ - ذكر قول النبي ﷺ: من سب علياً فقد سبني. وفيه ٢ عن ٢  
 ١٠٥ (١) أخبرنا العباس بن محمد الدوري قال: حدّثنا يحيى بن أبي بكير قال:  
 أخبرنا إسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي عبدالله الجدلي قال: دخلت على أم سلمة،

( ذكر قول النبي ﷺ: من سب علياً فقد سبني )

قوله: يحيى بن أبي بكير. رجال اسناد هذا الحديث ثقات مشتركون، وكذا  
 الحديث، وقد تقدّموا إلّا الثاني والخامس والسادس أم المؤمنين أم سلمة، وهذا  
 هو يحيى بن أبي بكير - مصغراً - وإسمه نشر - بفتح النون وسكون المهملة  
 - القيسي وفي الخلاصة نسرة بزيادة هاء آخر الاسم <sup>(١)</sup> الأسدي الكوفي ثقة.  
 أخرج له الستة وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب <sup>(٢)</sup>.

روى عن جرير بن عثمان وإسرائيل وزائدة وشعبة وسفيان وغيرهم، وعنه  
 عباس العنبري وعباس الدوري والحارث بن أبي أسامة وأبو خيثمة وأحمد بن  
 سعيد الدارمي وآخرون، قال ابن معين والعجلي وابن المديني: ثقة، وقال أبو  
 حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات <sup>(٣)</sup>.

وأبو عبدالله الجدلي، - بفتحيتين - وإسمه عبد، أو عبدالرحمن بن عبد وهو  
 كوفي ثقة رُمي بالتشيع، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي في الخصائص <sup>(٤)</sup>.  
 وأبو طالب والمؤيد بالله. روى عن خزيمة بن ثابت وسلمان الفارسي وأبي

١ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ١/ ٤٢١ رقم ٩

٢ - الطبقات: ٢/ ٤١٦.

٣ - تهذيب التهذيب: ١١/ ١٩٠ رقم ٣٢٠.

٤ - تقريب التهذيب: ٢/ ٧٤٠ رقم ٨٤٨٧.

مسعود الأنصاري وأُمّ المؤمنين أُمّ سلمة وغيرهم، وعنه أبو اسحاق السبيعي وعامر الشعبي وعطاء بن السائب وعمرو بن ميمون على خلافٍ فيه وغيرهم، وثقه أحمد، وقال ابن معين والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد يستضعف في حديثه، وكان شديد التشيع، يزعمون أنه على شرطة المختار، فوجهه إلى ابن الزبير في ثمانمائة من أهل الكوفة، ليمنعوا محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير، قال الحافظ ابن حجر متعباً: كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيعته، فأبى فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيدة وهو على الكوفة فأرسل إليه جيشاً مع أبي عبد الله الجدلي إلى مكة، فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه، وكفّهم محمد عن القتال في الحرم، فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي، وعلى أبي الطفيل أيضاً، لأنه كان في ذلك الجيش ولا يقدح ذلك فيهما إن شاء الله، انتهى<sup>(١)</sup>. وهذه نكتة توثيق أبي الطفيل صراحة، وهو صحابي، كما تقدّم في ترجمته، وقال في الطبقات: قال ابن حزم: لا يعتمد على روايته، ولم يقدح فيه أحد من المتقدمين فلا عبرة بما قال ابن حزم، وقد وثقه أحمد وابن معين وهماهما، وصحح الترمذي حديثه، وعده السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، انتهى<sup>(٢)</sup>. ويأتي في كلام الهيثمي التصريح بأنه ثقة، وقد صحح الحاكم والذهبي هذا الحديث من طريقه، كما يأتي، وأمّا كلام الجوزجاني فيه، كما في الطبقات والميزان<sup>(٣)</sup>. فلا يلتفت إليه، لما تقدّم من تحامله على أهل الكوفة، كما نصّ عليه الحافظ ابن

١ - تهذيب التهذيب ١٢/١٤٩ رقم ٧٠٦.

٢ - الطبقات ٢/٤٨٩.

٣ - ميزان الاعتدال ٧/٣٩٠ رقم ١٠٣٦٥.

حجر، ولهذا ألغاه هنا، وجزم بثقته في التقريب، كما مرّ.

وأُم سلمة هي أُم المؤمنين زوج النبي ﷺ، اسمها هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة سنة ثلاث، أو أربع أخرج لها الستة<sup>(١)</sup>. وغيرهم، ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والهادي<sup>(٢)</sup>. لها في الخصائص ثمان روايات، روت عن النبي ﷺ وعن أبي سلمة زوجها الأول، وعن فاطمة الزهراء، وعن ابنها عمر وزينب ابنا أبي سلمة بن عبد الأسد، ومكاتها نهران، وأخوها عامر، وأُم من التابعين، ومنهم أبو عبدالله الجدلي، قال في الطبقات: زوجها برسول الله ﷺ، إنها، وقال: ماذا تسمي لها من الصداق؟ قال: كما أصدقتُ عائشة، وكانت أُم سلمة هاجرت إلى الحبشة مع أبي سلمة، وكانت حليلة فاضلة، وهي التي أشارت على النبي ﷺ في الحديبية، ورأت جبرئيل عليه السلام في صورة دحية انتهى<sup>(٣)</sup>. وترجمتها ومناقبها مبسطة في كتب الحديث والرجال، وكانت تحب أمير المؤمنين وتحت على أتباعه وتغضب من مخالفته، وهي التي قالت لأُمير المؤمنين لما سار إلى البصرة، وقد دخل يودعها: سر في حفظ الله وفي كنفه، فوالله إنك لعلی الحقّ والحقّ معك، ولولا إني أكره أن أعصي الله ورسوله، فأنه أمرنا أن نقرّ في بيوتنا لسرت معك، ولكن والله لأرسلنّ معك من هو أفضل عندي وأعزّ عليّ من نفسي إني، أخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي فصرّح بذلك<sup>(٤)</sup>.

١ - تقريب التهذيب: ٨٧٨/٢ رقم ٨٩٨٦.

٢ - الطبقات: ٥٢/١.

٣ - الطبقات: ٥٢/١.

٤ - المستدرک: ٣/ ١٢٩ ح ٤٦١٠.

فقلت لي: أَيُسَبُّ رسول الله ﷺ فيكم؟ قلت: سبحان الله، أو معاذ الله قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سبَّ علياً فقد سبَّني.

قوله: أَيُسَبُّ رسول الله ﷺ إلخ، تخريجه وشواهدة.  
أما المعنوية فجميع أحاديث الخصائص وضعفها معها، بل وأكثر من ذلك، كما أشار إلى ذلك المحقق المقلبي<sup>(١)</sup>. وقد أفردت بالتأليف، وقد تدل على حرمة سبِّه بأحد الدلالات الثلاث إما مطابقة وإما تضمناً وإما إلزاماً، كما عرفت ولا سيما أحاديث الباب السابع عشر، وزوائد المصريح فيها بالموالاة، وحرمة المعاداة وبالحب وحرمة البغض، وما بعدها من أحاديث البابين التاليين له إلى هنا، ثم أحاديث الباب الحادي والعشرين، والثاني والعشرين، والثالث والعشرين، وهلمَّ جزاً، فضلاً عن الأحاديث العامة الواردة في سباب المسلم مطلقاً [١٥٥] فضلاً عن قتاله، وهذا يعدُّ من البديهيات، لرجوعه إلى قضية العقل المبتوتة أعني قبح إيلاام الحيوان، فضلاً عن الانسان، فضلاً عن المتواترات هذامن جهات متعدّدات، ولذا قال سعد بن أبي وقاص ما قال، لمّا ندب إلى ذلك، كما تقدّم، ويأتي بعد هذا، وقال ابن عباس ما قال، كما مرّ، ويأتي وهلمَّ جزاً. وأما اللفظية فالحديث أخرجه الحاكم من طريق يحيى بن أبي بكير بلفظه واسناده، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد، وقال الذهبي: صحيح<sup>(٢)</sup>. ثم أخرج له شاهداً مطولاً من طريق الجدلي أيضاً، قال: حججت وأنا غلام، فمررت بالمدينة، وإذا الناس عنق واحد فاتبعتهم فدخلوا على أمّ سلمة، فسمعتها تقول: يا شبيب<sup>(٣)</sup> بن ربعي. فأجابها رجل جلف جاف ليّيك يا أمّتاء قالت: يُسَبُّ رسول الله ﷺ في ناديكُم؟ قال: وأتّى ذلك؟ قالت: فعليّ بن أبي طالب؟ قال: أنا

١ - راجع الأبحاث المسددة في فنون متعددة: ٢٤٣.

٢ - المستدرک: ١٣٠/٣ ح ٤٦١٥.

٣ - كذا في المصدر أيضاً ولعل الصحيح «شبت» كما في تقريب التهذيب: ٢٣٩/١ رقم

٢٨١٠، وتهذيب التهذيب: ٣٠٣/٤ رقم ٥٢٠.



لنقول أشياء نريد عرض الدنيا، قالت: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سب علياً فقد سبني ومن سبني فقد سب الله. وسكت عنه الحاكم والذهبي مع تصحيحهما لما قبله، ويشهد له تصحيحهما قول ابن عباس لمن سمعه يسب أمير المؤمنين: يا عدو الله أذيت رسول الله، كما مرّ وتصحيحهما حديث عمرو بن شاس: من آذى علياً فقد آذاني<sup>(١)</sup>. وغير ذلك ممّا يطول، كما أشرت إليه قريباً، وصححا حديث أبي ذر يرفعه: من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني<sup>(٢)</sup>. نعم وحديثا الحاكم ساقهما الهيثمي في الباب الجامع لمن يحب أمير المؤمنين ويغضه من مجمع الزوائد وقال في الأول، وهو حديث الباب: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي عبد الله الجدلي، وهو ثقة<sup>(٣)</sup>. وقال في الثاني: رواه الطبراني في الثلاثة، وأبو يعلى ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير أبي عبد الله الجدلي، وهو ثقة، وروى الطبراني بعده باسناد ورجاله ثقات إلى أم سلمة عن النبي ﷺ قال مثله انتهى<sup>(٤)</sup>. زاد ابن كثير: وقد رواه أبو يعلى عن عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عبد الرحمن البجلي عن السدي عن أبي عبد الله البجلي، قال: قالت: لي أم سلمة أيسب رسول الله فيكم على المنابر؟ قال قلت: وأنتي ذلك؟ قالت: أليس يسب علي ومن أحبه فاشهد أن رسول الله ﷺ كان يحبه، قال: وقد روى من غير هذا الوجه عن أم سلمة، انتهى<sup>(٥)</sup>. وأخاف أن البجلي هذا تصحف عن الجدلي، ولم

١ - المستدرک: ٣/ ١٣٠ ح ٤٦١٦ و ح ٤٦١٩.

٢ - المستدرک: ٣/ ١٣١ ح ٤٦١٧.

٣ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٣ ح ١٤٧٤٠، و مسند أحمد: ٦/ ٣٢٣ ح ٢٦٧٩١

٤ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٣ ح ١٤٧٤١، والمعجم الكبير: ٢٣/ ٣٢٢ ح ٧٣٧، والمعجم

الأوسط: ٦/ ٧٤ ح ٥٨٣٢، والمعجم الصغير: ٢/ ٨٣ ح ٨٢٢.

٥ - البداية والنهاية: ٧/ ٣٥٥.

أجد أبا عبد الله البجلي في التقريب وأصله والميزان وفيها الجدلي، كما مرّ،  
والحديث شاهد، أخرجه المرشد بالله من طريق أبي الشيخ عن أبي سعيد الثقفي  
عن جندل عن حماد عن عليّ بن زيد عن سعيد بن جبیر، قال: بلغ ابن عباس أنّ  
قوماً يقعون في عليّ، فقال لابنه عليّ بن عبد الله: خذ بيدي فاذهب بي إليهم، فأخذ  
بيده حتى انتهى إليهم، فقال: أيكم الساب لله؟ فقالوا: سبحان الله من سبّ الله فقد  
أشرك، فقال: أيكم السابّ رسول الله؟ فقالوا: من سبّ رسول الله فقد كفر، فقال:  
أيكم السابّ لعليّ؟ فقالوا: قد كان ذلك، قال: فاشهد لسمعت رسول الله ﷺ  
يقول: من سبّ عليّاً فقد سبّني ومن سبّني فقد سبّ الله ومن سبّ الله كبّه الله على  
وجهه في النار، ثمّ تولّى عنهم، وفيه ذكر الأبيات المشهورة بيتان لعليّ بن عبد الله  
والثالث لأبيه عبد الله بن عباس.

نظروا إليك بأعينٍ مزوّرة. إلخ<sup>(١)</sup> والحديث عزاه في كنز العمال إلى أحمد  
والحاكم عن أمّ سلمة، وعزاه إلى ابن أبي شيبة بنحو رواية أبي يعلى منه، ثمّ عزاه  
إلى ابن أبي شيبة وبقى بن مخلد بنحو رواية سعد بن أبي وقاص الآتية بعد هذا  
مختصراً عنه أيضاً<sup>(٢)</sup>. فقد تعددت مخارجه وشواهده ورواته من الصحابة  
وغيرهم.

وأما معناه فأمر معلوم، كما تقدّم، فهو صحيح مشهور صناعة، معلوم قطعاً من  
أدلة الشرع العامة والخاصة عند العامة والخاصة ولا حاجة إلى التطويل بأكثر من

١ - الامالى الخمسية: ١٣٥/١، ورواه الكوفي في المناقب: ٦٠١/١ ح ١١٠١  
والحموي في فرائد السمطين: ٣٠٢/١ ح ٢٤١، وحسن بن بدر الدين في أنوار اليقين في إمامة  
أمير المؤمنين عليه السلام: ١٠

٢ - كنز العمال: ١١/ ٣٧٦ ح ٣٢٩٠٣، و: ١٣/ ١٤٦ ح ٣٦٤٦٠ و: ٣٦٤٩٤.

١٠٦ (٢) أخبرنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الكوفي قال: حدّثنا جعفر بن عون عن شقيق بن أبي عبد الله قال: حدّثنا أبو بكر بن خالد بن عُرْفُطَة قال: رأيت سعد بن مالك بالمدينة فقال: ذكر لي أنّكم تسبّون عليّاً قلت: قد فعلنا قال: لعلك تسبّه، قلت: معاذ الله قال: لا تسبّه،

قوله: عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الكوفي. رجال الاسناد بين ثقة وصدوق هذا. ومقبول، مشتركون غير الثالث والرابع، فالحديث جيد مقبول وعبد الأعلى هو الأسدي ثقة، من كبار العاشرة، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له الترمذي والنسائي وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن عبد الله بن ادريس والحسن بن عطية ويحيى بن آدم وجعفر بن عون وغيرهم وعنه من أخرج له وأبو حاتم وابن جرير وابن أبي الدنيا ويحيى بن صاعد والمحاملي وغيرهم، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي والدارقطني: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه تقدّم في سند الحديث العشرين من الباب العاشر، وهو صدوق من رجال الستّة، وشقيق بن أبي عبد الله هو الكوفي مولى آل الحضرمي: ثقة أخرج له النسائي في الخصائص، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أنس وأبي بكر بن خالد بن عرْفُطَة وثابت البنجلي، وعنه القطان ووكيع وابن عيينة وجعفر بن عون وغيرهم، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو داود: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

١ - تقريب التهذيب: ١/٣٢٥ رقم ٣٨٤٣.

٢ - الطبقات: ٣/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٠١/٦ رقم ٢٠٤.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٦٣/٤ رقم ٦١٠.

فلو وضع المنشار على مفرقي على أن أسب علياً ما سبته بعدما سمعت من رسول الله ﷺ ما سمعت .

وشيخه أبو بكر بن خالد بن عُرْفُطَة العذري القضاعي حليف بني زهرة ، مقبول كما في التقريب<sup>(١)</sup> . ولا ذكر له في الطبقات ، روى عن سعد بن أبي وقاص وهو سعد بن مالك المذكور هنا وخباب بن الأرت ، وعنه ابنه طالوت وشقيق بن أبي عبدالله ، قال عبدالله بن أحمد : سألت أبي عنه فقال : يُروى عنه ، انتهى<sup>(٢)</sup> .

وسعد بن أبي وقاص - مالك - تقدّم في اسناد الحديث الأوّل من الباب الثالث صحابي جليل مشهور أخرج له الستة وغيرهم .

قوله : بعدما سمعت من رسول الله ﷺ ما سمعت . قد تصحفت بعض كلماته وسقط بعضها ، وصُحِّح ، وتأتي بعض ألفاظه في تخريجه ليؤخذ منها صحة المعنى وهذا الإبهام يصلح تفسيره بكل ما رواه من الأحاديث النبوية في المناقب العلوية وقد مرّ أن له في الخصائص نيفاً وثلاثين حديثاً مجموعة ومفرقة على تكرار في بعضها مع اختلاف طرقها [١٥٦] ومنها ما مرّ في جوابه على معاوية ، حيث أنكر عليه تركه سبّ أمير المؤمنين ، كما في الحديث الثاني والثالث من الباب الثالث ، والحديث الثاني عشر من الباب العاشر مع سائر أحاديثه فيه ، وفيما يأتي وهو آخر حديث من الباب الثامن والعشرين ، فكل ذلك يصلح تفسيراً لهذا الإبهام وشواهد للمقام ، لأنّ هذه الأحاديث ممّا سمعها من النبي ﷺ في مناقب أمير المؤمنين الدالّة بالدلالات المعتبرة على علوّ منزلته ، ووجوب موالاته

١ - تقريب التهذيب : ٦٩٨/٢ رقم ٨٢٤٥ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٢٤/١٢ رقم ١٢٦ .

ومحبته، وحرمة مُعاداته وسبّه وبغضه، مع ما أشرت إليه في الكلام على الحديث الأول من الباب، وما أشار إليه المحقق المقبلي ممّا يبلغ مجلداً ضخماً<sup>(١)</sup>. وقد سمع سعد غير هذه الأحاديث في المناقب العلوية، ممّا لم يورده النسائي في الخصائص وهي عنده بمرآى ومسمع، واقتصره في بعض الروايات، للذكر ثلاث خصال إختصار من التنصيص الذي لا يقتضى التخصيص بدليل إختلاف الثلاث كما مرّ، وبدليل رواياته لغيرها، فلما مفهوم لذكر الثلاث يؤخّذه حتى قال: لو وضع المنشار على مفرقه ما سبّه، وهكذا تبلغ العلوم النافعة، والبراهين القاطعة، وأنوار المعارف الساطعة، والإيمان الصادق، والحبّ الخالص بأربابها، كما ورد في أفراد من الأمم السابقة، إنّ أحدهم كان يوضع المنشار على مفرقه فينشر ولا يرضى بترك ما هو عليه من الدين القيم، نظير ما قال سحرة فرعون بعد أن قال لهم ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء/٤٩] وفي آية ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه/٧٢] فاصبحوا أعداء سحرة وأمسا شهداء بررة، والقصد التنظير، وشرح قول سعد هذا ومن شاركه في نحو هذا الأسلوب والدين القويم والاخلاص الكامل والحبّ التام، وكثير من تلك الأحاديث المشار إليها من رواية سعد متواتر بالنسبة إلينا، كحديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث الراية وغيرها. وأمّا بالنسبة إليه فكل واحد منها يفيد العلم القطعي، لاستناده إلى السماع، من مشكاة النبوة المحفوفة بالآيات والمعجزات والكرامات وان كان في بعضها مقال عند المتأخّرين، للاختلاف في رجال سلسلة الاسناد المفقودة عندهم، وهي السبب في إختلاف أحكام الأحاديث تواتراً وصحةً وحسناً وضعفاً، بل كان يسمع أحدهم الحديث، كما



يسمع الآية من القرآن الكريم، ويفيده من العلم ما تفيده، وهذا أمر معلوم، وهذا يخص كلام أرباب الأصول، أو بعضهم إنَّ الأحاد لا تفيد إلا الظنَّ ما لم تحتف بالقرائن ونحو ذلك، لأنَّ كلامهم في الأحاد المشهورة عندهم الواصلة بسلاسل الأسانيد، وأمَّا الصحابي فهو خارج عن ذلك إذا أخذ الحديث مشافهة من النبيّ. تخريجه وشواهد أمّا المعنوية، فكما مرّ، وأمّا اللفظية فأورده الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ وعن أبي بكر بن خالد بن عُرْفُطَة، أنّه أتى سعد بن مالك، فقال بلغني إنَّكم تعرضون على سبِّ عليّ بن أبي طالب بالكوفة، فهل سببته؟ قال: معاذ الله والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول في عليّ شيئاً لو وضع المنشار على مفرقي ما سببته أبداً، رواه أبو يعلى، واسناده حسن، انتهى<sup>(١)</sup>. ثمَّ أورد حديثي أبي عبد الله الجدلي المذكورين في تخريج الحديث الأول.

قوله في حديث أبي يعلى هذا: والذي نفسي بيده، الجملة مقول قول محذوف تقديره، قال سعد، ولا يصح عطفها على مقول «قال» المذكور، لأنَّه من كلام أبي بكر بن خالد الراوي قول سعد هذا وإلاَّ لكانت الجملتان من كلامه، فيكون الحديث من كلامه، وقد صرَّح بأنَّه من قول سعد، فتأمل، ويشهد لهذا حديث الأصل، ثمَّ أورد حديث كعب بن عجرة يرفعه: لا تسبُّوا عليّاً فإنَّه ممسوس في ذات الله، وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه سفيان بن بشر، أو بشير متأخّر ليس هو الذي رَوَى عن أبي عبد الرحمن الجيلي، ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا، وفي بعضهم ضعف<sup>(٢)</sup>. وعن أبي كثير، قال: كنت جالساً عند الحسن بن عليّ، فجاءه رجل، فقال: لقد سبَّ عليّاً عند معاوية رجل سباً قبيحاً، يقال له:

١ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٢ ح ١٤٧٣٩، ومسند أبي يعلى: ٢/ ١١٤ ح ٧٧٧.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٣ ح ١٤٧٤٣، والمعجم الكبير: ١٩/ ١٤٨ ح ٣٢٤.

والمعجم الأوسط: ٩/ ١٤٢ ح ٩٣٦١

معاوية بن حُديج، قال: إذا رأيته فأنتني به، قال: فرآه عند دار عمرو بن حريث، فأراه إيّاه، قال: أنت معاوية بن حُديج، فسكت فلم يجبه ثلاثاً، ثم قال: أنت السابّ عليّاً عند ابن آكلة الأكباد، أما لان وردت عليه الحوض، وما أراك ترده لتجدنه مشمراً حاسراً عن ذراعيه، يذود الكفار والمنافقين عن حوض رسول الله ﷺ، قول الصادق المصدوق محمد ﷺ<sup>(١)</sup>. وفي رواية عن عليّ بن طلحة مولى بني أمية، قال: حج معاوية بن أبي سفيان، وحج معه معاوية بن حُديج، وكان من أسبّ الناس لعليّ بن أبي طالب، فمرّ في المدينة في مسجد رسول الله ﷺ والحسن بن عليّ جالس، فذكر نحوه، إلّا أنّه زاد ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾ [طه ٦١] رواه الطبراني باسنادين في أحدهما عليّ بن أبي طلحة مولى بني أمية ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات، والآخر ضعيف، انتهى<sup>(٢)</sup>

### فائدة

قد اشتهر على الألسن أنّ معاوية بن حُديج هذا - بالخاء المعجمة آخره جيم بزنة فعيل مكبراً - ورسم في مواضع من مجمع الزوائد وغيره كذلك، وسياق الاصابة والتقريب وتهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. يشعر بأنّه - بالخاء المهملة - لأنّه ذكر في سياق حرف الحاء المهملة في الآباء في باب معاوية، وبأنّه مصغر، ولفظه في التقريب: معاوية بن حُديج - بمهملة ثمّ جيم مصغراً<sup>(٤)</sup>. كما أورده بعد معاوية بن جاهمة، وقبل معاوية بن حفص، وابن الحكم وابن حكيم إلخ ونحو هذا في

١ - مجمع الزوائد: ٩ / ١٢٤ ح ١٤٧٤٥، والمعجم الكبير: ٣ / ٨١ ح ٢٧٢٧

٢ - مجمع الزوائد: ٩ / ١٢٤ ح ١٤٧٤٥

٣ - تهذيب التهذيب: ١٠ / ٢٠٣ رقم ٣٧٧.

٤ - تقريب التهذيب: ٢ / ٥٩١ رقم ٧٠٢٨.

الإصابة<sup>(١)</sup>. وقد اختلف في صحبته، كما في التقريب، والاصابة. وأما علي بن أبي طلحة فثمة علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس، فإن كان سهو من الناسخ، فهذا معروف صدوق يخطئ لكنه متأخر مات سنة ١٤٣ و قيل سنة ١٢٠ قال الحافظ: والأول أصح<sup>(٢)</sup>. يعني في تاريخ وفاته، ثم إن حديثه المتعلق بالباب، وهو تقبيح الحسن بن علي عليه السلام لسب أمير المؤمنين، معناه أمر معلوم من ضرورة الدين، كما مرت الإشارة إليه، اللهم إلا عند أعمار الخوارج ونحو معاوية ومقلديه في هذا الإدّ العظيم، لأغراض دنيوية، كما قال شبت بن ربعي: وهو ممن اضطربت أموره وأحواله وتقلبت حركاته وأطواره، كما يؤخذ من التقريب، وأصله<sup>(٣)</sup>. وسائر كتب الرجال والتاريخ، وقد كفاك في المقام من قام به من علماء الدين والاسلام، وماصح عن النبي عليه الصلاة والسلام، والسب فرع عن بغض والعداوة، وقد مرّ ويأتي ما ورد من الزجر عن بغض أمير المؤمنين عليه السلام، وقد تواتر معنى: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، كما مرّ في الباب السابع عشر، ويأتي في الباب الحادي والعشرين أيضاً، وها هنا بحث لسعد الدين، وهو كلام متين كلام عارف منصف أورده في شرحه على المقاصد، ينبغي الاطلاع عليه مضمونه الفرق [١٥٧] بين الصحابة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وبين الطلقاء والمتأخرين، ونحوه للمحقق المقبلي<sup>(٤)</sup>. وقد أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق وغيرها، وتقدمت الإشارة إلى معناه في الكلام على حديث الباب الرابع.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

١ - الإصابة ١١٦/٦: رقم ٨٠٧٨.

٢ - تهذيب التهذيب ٣٣٩/٧: رقم ٥٦٧.

٣ - تقريب التهذيب ٢٣٩/١: رقم ٢٨١٠، وتهذيب التهذيب ٥٢٠/٤.

٤ - راجع الأبحاث المسددة في فنون متعددة: ٢٤٤.

ب - ٢١ - الترغيب في موالاته والترهيب عن معاداته ، وفيه ٥ عن ٣  
١٠٧ (١) أخبرنا هارون بن عبدالله البغدادي الحمّال ، قال : حدّثنا مصعب بن  
المقدام قال : حدّثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل

### (الترغيب في موالاته والترهيب عن معاداته)

قوله : هارون بن عبدالله البغدادي الحمّال . رجال هذا الاسناد بين ثقة  
وصدوق ، مشتركون إلّا الأوّل ، والحمّال - بالحاء المهملة - وهو البرّاز أيضاً -  
بزيابن - وهو ثقة وقد تقدّم في إسناد الحديث الأوّل من الباب الخامس . روى له  
مسلم والأربعة<sup>(١)</sup> . ولم يذكره صاحب الطبقات ، وذكره ابن حبان في الثقات ،  
وإنّما سمّي حمّالاً ، لأنّه كان برّازاً نسبة إلى حرفة البرّ ، فتزهد فصار يحمل الشىء  
بلاجرة ويأكل منها ، فلُقّب بذلك<sup>(٢)</sup> .

وشيوخه هنا مصعب بن المقدم الخثعمي أبو عبدالله مولا هم الكوفي ، صدوق له  
أوهام ، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأبو طالب<sup>(٣)</sup> . روى عن  
فطر بن خليفة وعكرمة بن عمار ومسعر وأبي حنيفة والثوري وغيرهم ، وعنه  
اسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وابن نمير وهارون بن عبدالله  
الحمّال وغيرهم ، قال أبو حاتم وابن قانع وابن معين في رواية وأحمد : صالح زاد  
أحمد : رأيت له كتاباً فإذا هو كثير الخطأ ، ثمّ نظرت في حديثه ، فإذا أحاديثه  
متقاربة عن الثوري ، وقال أبو داود وابن معين في رواية : لا بأس به ، وقال ابن  
المديني والساجي : ضعيف الحديث ، زاد الثاني : كان من العباد ، وقال العجلي

١ - تقريب التهذيب : ٦٣١/٢ رقم ٧٥١٥ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٨/١١ رقم ١٨ .

٣ - الطبقات : ٣٤٧/٢ .

١٠٨ (٢) وأخبرنا أبو داود قال: حدّثنا محمّد بن سليمان قال: حدّثنا فطر عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: جمع عليّ كرم الله وجهه الناس في الرحبة، فقال: أنشد بالله كل إمريء سمع من رسول الله ﷺ، قال: يوم غدير خم ما سمع، فقام أناس من الناس، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال يوم غدير خم: أستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو قائم، ثم أخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه

كوفي متعبّد، وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات، وقال ابن معين في رواية: ثقة، وقال عليّ بن حكيم عن مصعب: كنت أرى رأي الأرجاء، فرأيت في المنام كأنّ في عنقي صليبا، فتركته<sup>(١)</sup>. وأطلق الحكم بأنّه ثقة الحافظ في التقریب<sup>(٢)</sup>. كما صدرته به. وشيخه فطر بن خليفة تقدّم، وكذا أبو الطفيل، وقد ساق المصنّف لهذا الحديث إسنادين، وطوى متن الأول إحالة على متن الثاني لاتحادهما إلّا أنّ في قوله: واللفظ لأبي داود، إشعاراً باختلاف ما بينهما، ورجال الاسناد الثاني بين ثقة وصدوق أيضاً، مشتركون إلّا الأوّل، وقد تقدّموا إلّا الثاني أمّا الأوّل: فهو أبو داود، وهو سليمان بن سيف بن يحيى الحرّاني تقدّم في اسناد الحديث الرابع من الباب السابع عشر، وهو ثقة حافظ.

وأما الثاني: محمّد بن سليمان، وهو ابن أبي داود الحرّاني، واسم جده سالم أو عطا، ويلقب بؤمة - بضم الموحدة وسكون الواو - وهو صدوق، أخرج له النسائي في الخصائص، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبيه وفطر بن خليفة ومالك والليث وجعفر بن برقان وجماعة، وعنه ابن ابنه سليمان بن عبد الله بن محمّد ومحمّد بن أبي كثير وأبو داود سليمان بن سيف الحرّاني وأحمد بن سليمان الرّهّاوي وآخرون، قال النسائي: لا بأس به، وأبوه ليس بثقة ولا مأمون،

١ - تهذيب التهذيب ١٠/١٦٥ رقم ٣١٢.

٢ - تريب التهذيب ٥٨٧ رقم ٦٩٦٦.



فعليّ مولاہ، اللّٰہمّ وال من والاہ، وعاد من عاداہ، قال أبو الطفیل: فخرجت وفي نفسي منه شيء، فلقيت زيد بن أرقم، فأخبرته فقال: تشك؟ أنا سمعته من رسول الله ﷺ واللفظ لأبي داود.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال مسلمة وأبو عوانة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>.

قوله: اللّٰہمّ وال من والاہ إلخ، تقدّم الكلام على أصل الحديث، وعلى هذه الزيادة في الكلام على الحديث الأول من الباب السابع عشر، وهي صحيحة بل متواترة عن تيف وسبعين صحابياً، فضلاً عن شواهد المعنوية، وأمّا أصلها فعن مائة وبضعة عشر صحابياً، وهو الحديث الذي لم يبلغ حديث متواتر مثله، وهذه الزيادة من الشواهد المعنوية لأحاديث الباب الذي قبلها، وكذا ما بعدها وكذا كل حديث فضيلة ومنقبة علوية، كما تقدّم.

وفي قوله (واللفظ لأبي داود) أنّ لفظ هارون ابن موسى مغاير، وفيه تحرر وهي قاعدة المتورّعين التنبيه على ما يطوى وما يذكر فراراً من إيهام الكذب لو أسند حديث أحد المختلفين في اللفظ إلى الآخر، وقد كثر السقط والغلط متناً وإسناداً في هذا الحديث، ككثير من الأحاديث في نسخ الخصائص خصوصاً وصححت ذلك على الأصول الحديثية بحسب الطاقة، وقد ساق ابن كثير كثيراً من طرقه وألفاظه في حجة الوداع من تاريخه<sup>(٢)</sup>. وفيما تقدّم كفاية.

قوله: تشك - بضم الشين المعجمة - وفي نسخة فما تنكر، كما تقدّم، وكذا في تاريخ ابن كثير وغيره [١٥٨].

١ - تهذيب التهذيب ١٩٩/٩، رقم ٣١٠.

٢ - البداية والنهاية ٥/ ٢٠٨، و: ٧/ ٢٤٦ - ٣٥٠.

١٠٩ (٣) أخبرنا زكريّا بن يحيى السجستاني قال: حدّثنا محمد بن عبد الرحيم قال: أخبرنا إبراهيم قال حدّثنا مَعْن قال: حدّثني موسى بن يعقوب عن المهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد وعامر بن سعد عن سعد أنّ رسول الله ﷺ خطب فقال: أمّا بعد أيّها الناس فيّائي وليّكم، قالوا: صدقت، ثم أخذ بيد عليّ فرفعها ثم

قوله: محمّد بن عبد الرحيم، رجال هذا الاسناد بين ثقة حافظ وصدوق ومقبول، والمشارك منهم غير الأول والثاني، وقد زادت رجاله على ما في بعض النسخ، وهذا سياق المطبوعة، وهو محمّد بن عبد الرحيم ابن أبي زهير البغدادي البزّاز - بزيين - المعروف بصاعقة لحفظه، ثقة حافظ، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبي أحمد الزُّبيري وشبابة وحجاج ابن محمّد وغيرهم، وعنه من أخرج له، وقد روى النسائي في الخصائص عن زكريّا السجزي عنه، والذهلي ويحيى بن صاعد والحسين بن إسماعيل المحاملي وغيرهم، وثقه القراب ومسلمة، وقال الدارقطني: ثبت حافظ، وقال الخطيب: كان متقناً حافظاً ضابطاً عالماً، وقال عبد الله بن أحمد والنسائي ومحمّد بن إسحاق السراج وابن صاعد: ثقة، زاد ابن صاعد: أمين، وقال أبو حاتم: صدوق، وكتب عنه بمكة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال نصر بن أحمد الكندي: كان من أصحاب الحديث المأمونين، وفي الزهرة: روى عنه البخاري ستّة وثلاثين حديثاً، وقال محمّد بن داود الكوفي وأبو بكر الخلال: سمّي صاعقة لجودة حفظه<sup>(٢)</sup>. وإبراهيم هذا من زيادات المخطوطة، وبه ازداد السند طولاً، وليس له ذكر في المطبوعة، نعم يمكن أن يكون إبراهيم هذا

١ - تقريب التهذيب: ٢/ ٥٣٥ رقم ٦٣٣٧.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣١١/٩ رقم ٥١٣.

هو ابن المنذر الحزامي - بالزاي بعد المهملة - الأسدي المدني لما يأتي في ترجمة  
معن لأنه مَعْن روى عن مَعْن بن عيسى هذا، وهو صدوق تكلم فيه أحمد لأجل  
القرآن، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله  
والمرشد بالله<sup>(٢)</sup>. روى عن مالك وابن عيينة ومعن بن عيسى وابن أبي فديك  
وغيرهم، وعنه من أخرج له، وروى له الترمذي والنسائي بواسطة وأحمد بن  
ابراهيم وصاعقة محمد بن عبدالرحيم وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال  
النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم وصالح بن محمد: صدوق زاد الثاني إلا أنه  
خَلَطَ في القرآن، فلم يردّ عليه أحمد السّلام، وقال الساجي: بلغني أن أحمد كان  
يتكلم فيه ويذمه وعنده مناكير، قال الخطيب: أمّا المناكير فقلما توجد في حديثه  
إلا أن يكون عن المجهولين، ومع هذا فإن ابن معين وغيره من الحفاظ كانوا  
يرضونه ويوثقونه، وقال الأزدي نحوه، وقال الدارقطني وابن وضاح: ثقة وذكره  
ابن حبان في الثقات، وقال الزبير بن بكار: كان له علم بالحديث ومروّة وقَدْرٌ<sup>(٣)</sup>.  
وشيخه على هذا مَعْن - بفتح فسكون المهملة - وهو ابن عيسى بن يحيى  
الأشجعي مولا هم المدني القزّاز - بقاف وزائين بينهما ألف - كان يعالج القرّ  
ويشتره، ثقة ثبت، أخرج له السنّة ومحمد بن منصور والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>.

روى عن ابراهيم بن طهمان وسهل بن سعد ومالك بن أنس وموسى بن  
يعقوب الزمعي وغيرهم، وعنه ابراهيم بن المنذر الحزامي وابن معين وابن  
المديني والحُمَيدي وأبو بكر بن أبي شيبة وخلائق، قال أبو حاتم ويحيى:

١ - تقريب التهذيب ١/٣٤ رقم ٢٦٨.

٢ - الطبقات ٢/٧٦.

٣ - تهذيب التهذيب ١/١٦٦ رقم ٢٩٩.

٤ - الطبقات ٢/٣٥٦.

قال: هذا وليي والمؤدي عني، وال الله من والاه، وعاد من عاداه.

كان أثبت أصحاب مالك وأتقنهم، زاد أبو حاتم: وهو أحب إلي من ابن وهب، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثبناً مأموناً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان هو الذي يتولّى القراءة على مالك، وقال الخليلي: هو قديم متفق عليه رضي الشافعي بروايته<sup>(١)</sup>.

وشيوخه موسى بن يعقوب، هو الزمعيّ تقدّم هو وسائر رجال السند في سند الحديث الأوّل من الباب الثالث، وكذلك الحديث إلّا أنّه زاد هنا عامر بن سعد مع أخته عائشة، بخلافه ثمة وقد تقدّم في إسناد الحديث الثاني منه أيضاً.

قوله: وال الله من والاه وعاد من عاداه. بلفظ الطلب دعاء، وقد تقدّم في الباب الثالث بلفظ الخبر بلفظ: وأنا موالي من والاه ومعادي من عاداه. باثبات حرف العلة في لفظ «موالي» «ومعادي» وإن كان القياس حذفه، ورُبما كان ذلك من تصرفات الأقلام، وهاهنا الجملتان فعليتان إنشائيتان طلبيتان، فالحذف على القياس، وفي نسخة «والي الله» بلفظ الماضي، وكان على قياس الازدواج بين الجملتين المتعاطفتين، والتناسب خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط ان يقال وعادى من عاداه، باثبات حرف العلة في الفعلين، لفقد المقتضى لحذفه، وهذا أيضاً من تصرفات الأقلام، وسوء الطبع، وقد سقت هنا نسخة الجملتين الإنشائيتين لكثرة شواهد الطلب الصريح في هذه الزيادة بلفظ: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

وأما تخريجه وشواهد فقد مرت الإشارة إليه والتنبيه عليها في عدّة مواضع، لكثرة طرقه وألفاظ رواياته وزياداته مع الصحة والحسن والضعف في بعض الطرق ومجموع ذلك متواتر، كما تقدّم [١٥٩]

١١٠ (٤) أخبرنا أحمد بن عثمان البصري أبو الجوزاء، قال: حدّثنا ابن عثمة - واسمه محمّد بن خالد - قال: حدّثنا موسى بن يعقوب هو الرّمعي عن المهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد عن سعد قال: أخذ رسول الله ﷺ بيد عليّ، فخطب فحمد الله وأثنى عليه .

قوله: أحمد بن عثمان البصري أبو الجوزاء. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول، والمشارك غير الأوّل والثاني أيضاً، وقد تصحفت بعض أسمائه، قال في التّريب: أحمد بن عثمان بن أبي عثمان، عبدالنور، يكنى أبا عثمان بصري، يلقب أبا الجوزاء - بالجيم والزاي - ثقة<sup>(١)</sup>. وأشار فيه إلى أنّه ممّن أخرج له مسلم والترمذي والنسائي، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبي داود الطيالسي وابن عاصم وأزهر بن سعيد وغيرهم، وعنه من أخرج له وأبو زرعة وأبو حاتم وقال: ثقة، وابن خزيمة وغيرهم، قال ابن أبي عاصم: كان من نُسّاك أهل البصرة، وقال النسائي: لا بأس به، وقال البزار: بصري ثقة مأمون وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

وشيوخه ابن عثمة - بمثلثة ساكنة قبلها مهملة مفتوحة - ويقال: إنّها أمّه، وقد تصحفت في الخصائص، واسمه محمّد ابن خالد الحنفي البصري: صدوق يخطيء روى له الأربعة<sup>(٣)</sup>.

١ - تريب التهذيب: ١٩/١ رقم ٨٨.

٢ - تهذيب التهذيب: ٦١/١ رقم ١٠٥.

٣ - تريب التهذيب: ٥١٢/٢ رقم ٦٠٦٣.



ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن مالك بن أنس وموسى بن يعقوب الزمعيّ وسليمان بن بلال وغيرهم، وعنه بNDAR وأبو موسى وهلال بن بشر وابن المدني وآخرون، قال أحمد: ما أرى بحديثه بأساً، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربّما أخطأ<sup>(١)</sup>. ورجال سائر السند تقدّموا.

وكذا رجال السند الخامس تقدّموا في الباب وغيره إلا الثاني والثالث وكلّهم بين ثقة وصدوق ومقبول، كرجال السند الرابع والمشارك ماعدى الأول والثالث فالثاني محمّد بن يحيى زيد في المخطوطة، وهو محمّد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وهونزيل مكة، صاحب المسند الحافظ صدوق، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة والمرشد بالله وأبو طالب<sup>(٢)</sup>.

روى عن يعقوب بن جعفر بن أبي كثير وابن عيينة وفضيل بن عياض وعبد العزيز الدراوردي وجماعة، وعنه مسلم والترمذي وابن ماجة، وروى النسائي عن محمّد بن حاتم بن نعيم الأزدي وهلال بن العلاء وزكريّا بن يحيى السجزي عنه، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي وأبو زرعة الدمشقي وبقي بن مخلد وإسحاق بن أحمد بن نافع راوي مسنده عنه وآخرون، قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكانت به غفلة، رأيت عنده حديثاً موضوعاً، وكان صدوقاً حدّث به عن ابن عيينة، وسئل أحمد عن يكتب بمكة؟ فقال: عن ابن أبي عمّر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الترمذي: سمعت ابن أبي عمر يقول: اختلفت إليّ ابن

١ - تهذيب التهذيب ١٤٢/٩ رقم ١٩٩١.

٢ - الطبقات ٣٢٩/٢.

عينة ثمان عشرة سنة، وحججت سبعين حجةً ماشياً، وقد روى له البخاري حديثاً في صحيحه تعليقاً عقيب حديث أبي حميد في كتاب الجمعة أنّ رسول الله ﷺ قام عشيةً بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد وقال بعده: تابعه أبو معاوية عن هشام، وقال بعده: تابعه العدني عن سفيان في أما بعد، ورواه مسلم في صحيحه عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني عن سفيان بن عيينة كذلك، وقال مسلمة: لا بأس به، وفي الزهرة: روى عنه مسلم مائتي حديث وستة عشر حديثاً<sup>(١)</sup>.

والثالث: شيخه وهو يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني مقبول، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. أخرج له النسائي في الخصائص، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن موسى بن يعقوب الزمعي، وعنه محمد بن يحيى بن أبي عمر كما في تهذيب التهذيب والخلاصة<sup>(٣)</sup> وسائر السند تقدّم، ولا يعزب عنك أنّ من فيه مقال قد يروى عنه أصحاب الصحيح في المتابعات والشواهد، وإنّ حديث الغدير هذا قد صح من وجوه مع زياداته، كما مرّ فضلاً عن تواتر ذلك، فرواية الحافظ النسائي عن فيه مقال في هذا الباب وغيره من هذا القبيل، كما تقدّم في المقدمة وغيرها وهو في نفسه إمام نقّاد في الحديث والرجال، كما عرفت.

١ - تهذيب التهذيب: ٥١٨/٩ رقم ٨٤٧.

٢ - تقريب التهذيب: ٦٧٩/٢ رقم ٨٠٩٣.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٨٢/١١ رقم ٧٤٤، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ١ / ٤٣٦.

ثم قال: أَلستم تعلمون إِنِّي أولى بكم من أنفسكم؟

قالوا: نعم صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيد عليّ فرفعها، فقال: من كنت وليه فهذا وليه، وإنَّ الله ليوالي من والاه ويعادي من عاداه.

(١١١) (٥) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا محمد بن يحيى قال: حدّثنا يعقوب بن جعفر بن أبي كثير عن المهاجر بن مسمار قال:

أخبرتني عائشة بنت سعد عن سعد قال: كنّا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إلى المدينة، فلمّا بلغ غدير خم وقف للناس.

قوله: أَلستم تعلمون. في الحديث الرابع، قد ورد الحديث بهذا اللفظ ونحوه في عدّة روايات، كما في المخطوطة، وفي المطبوعة بلفظ: أَلم تعلموا، وفي المخطوطة: موال ومعاد، بلفظ اسم الفاعل، وفي المطبوعة بلفظ المضارع.

قوله: بطريق مكة وهو متوجه إلى المدينة. كما في الحديث الخامس، كذا في المخطوطة، والمعنى عليه صحيح، والروايات كثيرة بهذا المعنى، والواقع يشهد بذلك، وفي المطبوعة: بطريق مكة وهو راجع إليها. وفيه تصحيف إمّا بابتدال لفظ المدينة ان ورد في رواية «بمكة» فأعاد الضمير إلى «المدينة» بعد السهو، وإمّا بابتدال «إلى المدينة» بإليها، على أنّ طريق المدينة طريق مكة لكن الرجوع إنّما كان إلى المدينة إتفاقاً

ثم ردّ من مضى ولحقه من تخلف ، فلمّا اجتمع الناس إليه قال : أيّها الناس هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : أللّهم اشهد ثلاث مرات يقولها ، ثم قال : أيّها الناس من وليكم ؟ قالوا : الله ورسوله ثلاثاً ، ثم أخذ بيد عليّ فأقامه ثم قال : من كان الله ورسوله وليّه فهذا وليّه ، أللّهم وال من والاه وعاد من عاداه .

قوله : ثم ردّ من مضى ولحقه من تخلف ، فيه تأييد لما تقدّم في الكلام على الحديث الأوّل من الباب السابع عشر عن زيد بن أرقم : إنّ كلّ من حضر الدوحات رآه بعينه وسمعه بأذنيه ، وهم كلّ من حجّ في عام حجة الوداع حينئذ لاستيقافه ﷺ للناس ، وردّه من مضى ، وإنظاره لمن تاخر حتى لحق ، ليعم جميعهم ، ويسمعوا كلّهم ، وكانوا عشرات الآلاف ، كما تقدّم عن السيرة الحلبية .

وأما تخريج الحديثين وشواهدهما ، فكما تقدّم في الباب تحويلاً على ما تقدّم في الباب السابع عشر ، وما بعده وما قبله مع شذرات تفيد الطالب وتزيد العارف الراغب الاجتماع .

ب ٢٢- ذكر دعاء النبي ﷺ لمن أحبه ودعاؤه على من أبغضه، وفيه ٣ عن ٢  
 ١١٢ (١) أخبرنا اسحاق بن ابراهيم بن راهويه قال : أخبرنا النضر بن شميل قال :  
 أخبرنا عبد الجليل بن عطية قال : حدثنا عبد الله بن بريدة قال : حدثني أبي قال : لم  
 يكن أحد من الناس أبغض إليّ من عليّ أبي طالب ﷺ حتى أحببت رجلاً من قريش  
 ولا أحبه إلا على بغض عليّ، فُبِعَتْ ذلك الرجل على خيل، فصحبته ماصحبته إلا  
 على بغض عليّ قال : فأصبنا سبياً قال : فكتب إلى النبي ﷺ أن ابعث إلينا من  
 يخمسه، فبعث إلينا عليّاً، وفي السبي وصيفة من أفضل السبي، فلما خمسه صارت  
 في الخمس، ثم خمّس فصارت في أهل بيت النبي ﷺ، ثم خمس فصارت في آل  
 عليّ، فأتانا ورأسه يقطر، فقلنا : ما هذا ؟ فقال : ألم تروا إلى الوصيفة، فإنّها صارت في  
 الخمس، ثم صارت في أهل بيت النبي ﷺ، ثم صارت في آل عليّ، فوقعت عليها،  
 فكتب الرجل وبعث مصداقاً لكتابه إلى النبي ﷺ مصداقاً لما قال عليّ، فجعلت  
 أقرؤه ويقول : صدق، وأقول : صدق، فأمسك بيدي رسول الله ﷺ فقال : يا بريدة  
 أبغض عليّاً؟ قلت : نعم، قال : لا تبغضه، وإن كنت تحبه فأزدد له حباً، فوالذي  
 نفسي بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة، فما كان أحد من الناس  
 بعد قول رسول الله ﷺ أحب إليّ من عليّ عليه السلام، قال عبد الله بن بريدة : والله ما  
 في الحديث بيني وبين النبي ﷺ غير أبي .

### [١٦٠] (ذكر دعاء النبي ﷺ لمن أحبه ودعاؤه على من أبغضه)

هذا العنوان كالفلذكة لأحاديث الباب السابع عشر، وما بعده، ولهذا لم يورد  
 فيه غير بعض ما تقدّم، وإن اختلفت سياقات الروايات، كما هو شأن ذلك، كما مرّ  
 ورجال هذا الاسناد كلّهم ثقات أثبات من رجال الصحيحين، وكلّهم مشتركون،  
 وقد تقدّموا إلا عبد الجليل بن عطية، وهو صدوق أيضاً وإلا لم يكن من رجالهما،  
 وقال الهيثمي : ثقة، وفيه لين، كما يأتي وهو عبد الجليل بن عطية القيسي البصري

صدوق يَهم، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي وصاحب المناقب والحاكم الحسكاني. روى عن عبد الله بن بريدة وشهر بن حوشب وجعفر بن ميمون وغيرهم.

وعنه حماد بن زيد ودأود بن قيس الفراء وأبو عبيدة الحداد وأبو عامر العقدي والنضربن شميل وغيرهم، قال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم، وقال البخاري: يَهم في الشيء بعد الشيء، وقال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره، إذا رواه عن الثقات ودونه ثبت<sup>(٢)</sup>. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن ساق الحديث بلفظه: وهو أول حديث من الباب الجامع في من يحب أمير المؤمنين ومن يبغضه رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا عبد الجليل بن عطية وهو ثقة، وقد صرح بالسماع، وفيه لين، وفي الصحيح بعضه، انتهى<sup>(٣)</sup> يعني عند البخاري، كما تقدم في الكلام على الحديث الأول من الباب التاسع عشر، فالرجل ثقة، أمّا عند ابن حبان فلحصول شرائطه المذكورة وقد تقدم تحرير مذهبه في الثقات وأمّا عند ابن معين فالظاهر الاطلاق والوهم الذي اعتبره البخاري يزول بورود الشواهد للحديث، أو المتابعة له، وقد حصلامعاً.

أمّا المتابعة فبسعد بن عبيدة في سند الحديث الثاني من الباب السابع عشر وسعيد بن جبير لكنه عن بن عباس عن بريدة، فهي متابعة بعيدة، كما في سند الحديث الثالث والرابع منه، وهما من رجال الصحيحين والأجلح، كما في سند حديث الباب التاسع عشر وغيرهم.

١ - تقريب التهذيب ١/٢٢٦ رقم ٣٨٥٢.

٢ - تهذيب التهذيب ٦/١٠٦ رقم ٢١٤.

٣ - مجمع الزوائد ٩/ ١١٩ ح ١٤٧٣١، وفتح الباري شرح صحيح البخاري: ٨/ ٥٣، و مستد

أحمد: ٥/ ٣٥٩ ح ٢٣٠٨٦.

وأما الشواهد فهي أحاديثهم وشواهدهم، كما عرفت ممّاسلف وممرّ في الأبواب المذكورة ما فيه غنية، وكم في رجال الصحيحين ممّن وصم بالوهم، وأما يقدح في الصحة إذا كثر مع فقد مرجح خارجي من الشواهد، أو المتابعة هذا عند المحدثين، وأما أهل الاصول فإنّما يعتبرون ذلك إذا كان أكثر، أو مساوياً عند بعضهم، والمسألة مبسّطة في الاصول، وأشار إليها صاحب التنقيح<sup>(١)</sup>. ثمّ أورده الهيثمي بثلاث روايات متقاربة، كما مرّ، في الباب السابع عشر، وكذلك روايات أحمد التي صححها الشيخ أحمد شاكر من ست طرق وصححه الحاكم والذهبي وأخرجه جماعة من أئمة هذا الشأن وفي هذا تأييد لرواية عبد الجليل وتخريج للحديث، وفيما سبق غنية لولا مطابقة المقام، ومقتضى الحال وقد كثرت التصحيف في هذا الحديث متناً واسناداً مع اختلاف يسير في الألفاظ فاعتمدت الأشهر المطابق لروايات الحديث المشار إليها. والرجل المبهم هو خالد بن الوليد، كما تقدّم في الباب التاسع عشر، وفي غير ذلك، وفيه معجزة نبويّة وكرامة علويّة، حيث أخبره ﷺ بريدة بما كان في نفسه وهو منطوٍ عليه، لأنّ الاستفهام تقرير مطابق للواقع، باعتبار أنّ المتكلّم به عالم بجوابه المطابق للواقع، وأرشده إلى خلافه، وأنّ الصواب فيما فعله عليّ، وممرّ الجواب عن الحافظ بن حجر في هذا الاشكال أعني تقدّم بغض بريدة لعليّ قبل أن تعرض له شبهة الوصيفة في الفصل الثاني من الكلام على حديث الباب التاسع عشر، وفيه أنّ بريدة تاب وأناب عن ذلك، فعده في مبغضي عليّ عليه السلام غير صواب، كما هو قضية كلام بعض المتأخّرين، كما أشرت إليه في ترجمته. [١٦١]

١١٣ (٢) أخبرنا الحسين بن حُرَيْث المروزي قال: أخبرنا الفضل بن موسى عن الأعمش عن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب قال: قال عليّ كَرَّمَ الله وجهه في الرّحبة: أنشد الله من سمع رسول الله ﷺ يوم غدیر خَمْ، يقول: إِنَّ الله ورسوله أولى بالمؤمنين، ومن كنت وليّه فهذا وليّه، اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره، قال: فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة، وقال زيد بن يثيع: قام عندي ستة، وقال عمرو ذومرّ: أحب من أحبه وأبغض من أبغضه، وساق الحديث، رواه اسرائيل من أبي اسحاق عن عمرو ذي مرّ

١١٤ (٣) أخبرنا عليّ بن محمد بن عليّ حدّ ثنا خلف بن تميم قال: حدّ ثنا اسرائيل قال: حدّ ثنا أبو اسحاق عن عمرو ذومرّ قال: شهدت عليّاً بالرّحبة ينشد أصحاب محمد، أيكم سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدیر خَمْ، ما قال؟ فقام أناس، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه: اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره

قوله: الحسين بن حريث. رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين غير زيد بن يُثْيَع، وهو ثقة مخضرم، كما مرّ فهم ثقات أثبات وروايته بمتابعة لاقتراانه بسعيد بن وهب، وكلّهم مشتركون، وكذا الحديث، وقد تقدّموا كلّهم، وهو ممّا يرد على بن تيميّة وابن حزم، كما مرّ والاسمان مصغران، وقد تقدّم هذا في رجال السند السادس من الخامس، واختلفت النسخ في اسم أبيه هناك، ففي بعضها مكبر وفي بعضها مصغر وهو الصواب. وكذا رجال السند الثالث تقدّموا، والمشارك منهم ماعدى الأول والثاني وهم ثقات إلّا عمراً ذامراً - بضم الميم وتشديد الراء - كما في تنقيح المقال<sup>(١)</sup>. فهو مجهول على ما في التقريب<sup>(٢)</sup>. وقد وُثّق، ولحديثه



شواهد، وهو الهمداني الكوفي أخرج له النسائي ومحمد بن منصور وأبو طالب  
والشريف الجرجاني والناصر وصاحب المناقب<sup>(٣)</sup>. روى عن عليّ كرم الله  
وجهه وغيره قصة غدير خم، وعنه أبو اسحاق السبيعي وحده، قال البخاري:  
لا يعرف وفي رواية: فيه نظر، وقال بن عدي هوفي جملة مشايخ أبي اسحاق  
المجهولين وقال مسلم وأبو حاتم: لم يرو عنه غير أبي اسحاق، وقال بن حبان في  
حديثه مناكير، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. كمافي تهذيب التهذيب<sup>(٤)</sup>. وفي  
الطبقات نحوه، وفيها أنه عمرو بن ذي مرّ. وكذا في رواية في مجمع الزوائد، وأورد  
الهيثمي هذا الحديث فيه<sup>(٥)</sup>. قال الذهبي: وقد روي هذا الحديث باسناد أصح من  
هذا<sup>(٦)</sup> وذكر الرجل بن عدي في الكامل<sup>(٧)</sup>. أي كما تقدّم، وفي تنقيح المقال: إنّ  
البرقي عدّه من أصحاب عليّ كرم الله وجهه، قال فيه: وحاله لم يتبيّن،  
انتهى<sup>(٨)</sup>. وفي قبول مثل هذا مرجحات من وجوه.

الأوّل: كونه تابعياً وعموم التابعين داخلون تحت عموم حديث: خير القرون  
قرني، ثم الذين يلونهم الحديث، كما مرّ<sup>(٩)</sup>.  
الثاني: صحبته لعليّ (عليه السلام) قرينة على أنه لم يكن من أهل الأهواء والفتن

٢ - تقريب التهذيب: ٤٩/١ رقم ٥٣٢٧.

٣ - الطبقات: ١٦٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٨/١٢٠ رقم ٢٠٢.

٥ - مجمع الزوائد: ٨٩/٩ ح ١٤٦١٤.

٦ - ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال: ٥/٣٥٤ رقم ٦٤٨٧ ترجمة ذي مرّ.

٧ - الكامل في ضعفاء الرجال: ٥/١٤٢ رقم ١٣٠٤.

٨ - تنقيح المقال: ٣/٢٣٦ رقم ٨٧٦٥.

٩ - رواه في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢/٢٧١ عن المنصور بالله من مجموعته.  
وروى الحديث الترمذي في السنن ح ٢٣٠٢ وح ٢٣٠٣، وروى نحوه الحاكم

في المستدرک: ٣/٥٣٥ ح ٥٩٨٨.

كالخوارج و نحوهم

الثالث: أنه لم يؤثر فيه قادح معتبر، وليس كل من روى المناكير بمتروك كما عرفت والأصل الأصل العدالة، كما تقدّم.

الرابع: توثيق العجلي، وليس المقام مقام تقديم الجارح على المعدل، كما عرفت إذ المجهول ليس بمجروح في الحقيقة، إنما جهله الباحثون، وليس جهلهم به ذنب منه، ولا عيب قائم به، بدليل أن كثيراً من الأئمة جهلوا كثيراً من الرواة، وعرفهم غيرهم من الحفاظ، ووثقوهم

الخامس: يختص بقبول حديثه هذا، وهو ما أشار إليه الذهبي، وما تقدّم من صحة أصل الحديث من وجوه، وزوائده كذلك، بل تواتراً معاً

السادس: متابعة أمم من الصحابة والتابعين له في خصوص هذه القصة، كما مرّ وقد روى ذلك عن أمير المؤمنين أمم، كما أوضحنا ذلك في خدمات أحاديث البرق، وأشارت إليه في الباب السابع عشر ومن ذلك ما في الباب وهو سعيد بن وهب وهو من رجال الصحيحين، وزيد بن يشيع وهو ثقة فضلاً عما تقدّم في سائر الأبواب هنا ومنهم عند أحمد وغيره زياد بن أبي زياد وزيد بن يشيع أيضاً، كما تقدّم في الباب السابع عشر مع هذه الزيادة، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد صحح الشيخ أحمد ومحمد شاكر رواياتهم عند أحمد مع الزيادة، كما تقدّم ومنهم أبو الطفيل وزيد بن أرقم وسعد، ومجموعهم مائة واثنان عشر صحابياً فضلاً عن التابعين، والباب واسع جداً في خصوص هذه القصة، وهذا مرجح خاص أيضاً.

السابع: أن في مجهول العين - وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد - ستة أقوال عند المحدثين على ما في التنقيح، ثانيها قبوله مطلقاً، وهو مذهب من لم يشترط في الراوي غير الإسلام، ويقرب من هذا قول بن حبان وشيخه ابن خزيمة وابن عبد البرّ وابن المواق ومن وافقهم لا سيما مع اشتهار الرجل بصحة أمير المؤمنين وروايته ما سمعه كل من حضر يوم الغدير، كما تقدّم، أو أكثرهم. خامسها وهو

الثامن: هنان زكّاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية أحد عنه قُبِلَ وإلا فلا، وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في بيان الوهم والايهام<sup>(١)</sup>. وهذا صادق على مانحن بصدده .

التاسع: أنّ مجهول العين عند جمهور المحدثين هو من تقدّم ذكره، وفيه بحث قال السيد الامام محمد بن ابراهيم الوزير في التنقيح: أنّ حكاية المحدثين لهذا الخلاف في قبول مجهول العين يدل على أنّ مذهب جمهورهم أنّ من روى عنه عدل وعدله آخر غير الراوي عنه، اي كمافي عمرو ذي مرّ، لأنّ أبا اسحاق من رجال الصحيحين، وقد وثّقه العجلي، فهو عندهم مجهول العين، لأنّهم حكوا قبول مَنْ هذه صفته إلى أبي الحسن القطان فقط وهو قول ضعيف، فمن عرفه ثقته وعدله وروى عنه ثقة آخر لا معنى لتسميته مجهولاً وأطال البحث، وأطاب في التنقيح<sup>(٢)</sup>. والروض الباسم والعواصم بما لا يتسع له المقام إذ لم يشترط الدليل في قبول الراوي التعديل من أكثر من شخص [١٦٢] ولا كثرة الرواية والرواة عن الراوي، ومناقشة صاحب التوضيح بتنزيل هذا منزلة التوثيق المبهم إذا كان إسم الرجل وعينه لم تثبت إلا من جهة من وثّقه لا ترد هنا، لأنّ الرجل معروف شخصاً ونسباً، والراوي عنه غير المعدّل، وقد أو ضحت ذلك في هامش التوضيح.

العاشر: ما قاله صاحب التوضيح في هذا المقام حكاية عن صاحب التنقيح في مختصره في هذا البحث، حيث قال: والحقّ عند الاصوليين أنّه إذا وثّقه ثقة سواء كان هو الراوي عنه أم غيره قُبِلَ، خلافاً لأكثر المحدثين، والقول أي الصحيح قول الاصوليين، انتهى<sup>(٣)</sup>. ومن هذا تعرف لزوم قبول عمرو ذي مرّ عند

١ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢ / ١٨٥

٢ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢ / ١٨٦

٣ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢ / ١٨٦

الاصوليين، وابن القطان، و صاحب التنقيح، ومن وافقهم، لتناول أدلة التعبد بخير الواحد لمن هذا حاله.

الحادي عشر: قد صحح حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله صاحب التنقيح. ونقل عن غيره، ورجح العمل بظااهره بوجوه شرعية ونظرية في مؤلفاته المذكورة<sup>(١)</sup>. وجرى على ذلك ابن عبد البر ومن ذكر معه، وذلك مما يصدق على عمرو ذي مِرٍّ، لأن آية الفطرة، وحديث الفطرة، يقضيان بأن الأصل الاسلام والمعرفة، ويلزمهما فعل الطاعة ترك المعصية ويلزمهما العدالة والثقة، والأصل عدم القادح لأنه فعل إختياري والأصل عدمه، والأصل عدم المعصية، ولولا الجري على هذه الظواهر والعمومات، لتعوق الأخذ عن كثير من الرواة، كما تقدم والتجوزات العقلية البعيدة لا عبرة بها، بل العبرة بالظواهر، كما تكرر. وفي هذامع ما تقدم إرشاد الى تخرج الحديث، وشواهد، وهو مما لا يعتبر في رواته عدالة ولا ضبط، لتواتره إلا أن كلام المحدثين على كل رجل في كل اسناد من حيث ذلك الاسناد، وقديصَح الحديث من طريق دون اخرى، وقديبلغ -كما هنا- درجة التواتر الكبرى، والشاهد في أحاديث الباب نفس الزيادة، وهي متواترة عن سبعين صحابياً فصاعداً.

وأما الصحة الاصطلاحية فقد حصلت من وجوه، كما سبق، ومن الشواهد المعنوية ما ياتي في الباب الآتي وما يليه، علاوة على ما مر في الباب السابع عشر وما قبله وما بعده، وبوب على حديث الغدير صاحب مجمع الزوائد، وأورد فيه زهاء ثلاثين رواية، وكثير منها يشتمل على إنشاد أمير المؤمنين و على هذه الزيادة، و رجالها ثقات في الغالب و ما فيه مقال ينجر بكثرة الطرق، وأوسع الطرق و الروايات ابن كثير، كما تقدم. و أورد صاحب مجمع الزوائد حديث

عمرو ذي مَرٍّ مع رواية زيد ابن أرقم عند الطبراني وعند أحمد و البرّار عن زيد بن أرقم، ولم يتكلّم فيه إلّا على ميمون أبي عبد الله، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وقد مرّ الكلام فيه قال الهيثمي: وبقيّة رجاله ثقات، ثمّ قال: وعن عمرو بن ذي مَرٍّ، بزيادة «ابن» هنا وسعيد بن وهب وزيد بن شيع، قالوا: سمعنا عليّاً يقول: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله ﷺ يقول: يوم غد ير خمّ، لمّا قام فقام ثلاثة عشر رجلاً، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال: أأست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، أألهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه وأحب من أحبه، وفي نسخة: من يحبه وأبغض من أبغضه، وأنصر من نصره، واخذل من خذله، قال الهيثمي: رواه البرّار و رجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة<sup>(١)</sup>. وكتب الحافظ ابن حجر على هامش الكتاب: فطر أخرج له البخاري أيضاً، انتهى. وقد مرّ الكلام فيه.

وفي هذا الحديث فوائد:

الأولى: ذكر المحبة والبغض بلفظ الفعل الطلبي، كما في حديث الباب وهذا المعنيان متواتران، كما سلف عن المحقق المقبلي<sup>(٢)</sup>. ويأتي في الباب الآتي.  
الثانية: الحكم على رجاله بأنهم رجال الصحيح، ومنهم عمرو بن ذي مَرٍّ إلّا أنّه مقرون، فلم يحتج الى استثنائه، والمتابعة المشار اليها آنفاً اخت القرآن.  
الثالثة: الاعتداد برواية المجهول على كلام الجمهور اعتماداً على الثقات، وكذلك يقال في المتابعات، وإنّما أردت التنبيه للطالب عند عروض مثل هذا، كيف يبحث ويرجح ان بقي لهذا الباب مجال، وأمّا حديث الباب فهو مفروغ منه بما تقدّم.

١ - مجمع الزوائد: ٨٩/٩ ح ١٤٦١٤، ومسنّد البرّار: ٣/٢٤ ح ٧٨٦.

٢ - راجع الأبحاث المسددة في فنون متعددة: ٢٤٤.

ب ٢٣ - الفرق بين المؤمن و المنافق، و فيه ٤ عن ١

١١٥ (١) أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء الكوفي قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زرّين حُبَيْش.

### (الفرق بين المؤمن و المنافق)

قوله: عن عدي بن ثابت. رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين، وكلّهم مشتركون، كالحديث، وقد تقدّموا إلّا الرابع والخامس، فالرابع هو عديّ بن ثابت الأنصاريّ الكوفي ثقة رُمي بالتشيع، أخرج له الستّة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله و أبوطالب والمرشد بالله و صاحب المناقب<sup>(١)</sup>. رَوَى عن زيد بن وهب وزرّين حبّيش وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه أبو اسحاق السبيعي والأعمش و يحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة وآخرون، قال: أحمد والعجلي والنسائي والدارقطني: ثقة، زاد أحمد في رواية: إلّا أنّه كان يتشيع، والدارقطني: كان غالباً في التشيع: وقال ابن معين: شيعيّ مفرط، وقال شعبة: كان من الرّفاعين، و ذكره ابن شاهين في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وكان امام مسجد الشيعة و قاضيهـ بالصاد المعجمة و بعدها تحتانيةـ كما في مقدمة الفتح، وبالصاد المهملة المنقولةـ كما في تهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ في مقدمة الفتح بعد أن ساق نحو ما تقدّم: قلت: احتجّ به الجماعة، وما أخرج له في الصحيح شيء ممّا يقوي بدعته، انتهى<sup>(٣)</sup>. وكذلك حديثه هنا، فقد صححه جماعة، كما يأتي و هو بهذا الاسناد صحيح.

١ - الطبقات ٨٢/٢.

٢ - تهذيب التهذيب ٦٥/٧ رقم ٣٢٩.

٣ - مقدمة فتح الباري: ٤٢٤.

عن عليّ كرم الله وجهه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي ﷺ أنّه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق.

والخامس: شيخه زرّين حبّيش [١٦٣] - بكسر الزاي وتشديد الراء و ضم الحاء المهملة مصغراً - ابن حباشة - بضم المهملة - الأسدي الكوفي أبو مريم ثقة جليل مخضرم أدرك الجاهلية، روى له الجماعة ومحمد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المحيط وصاحب المناقب<sup>(١)</sup>. له في الخصائص أربعة أحاديث وهي أحاديث الباب، وإن طوى ذكره في السند الثاني إختصاراً فهو مراد بدليل السياق قبله وبعده، روى عن عليّ وعثمان وأبي ذر وابن مسعود وحذيفة وغيرهم، وعنه النخعي والمنهال بن عمرو وعدي بن ثابت والشعبي وآخرون، قال ابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابن عبد البر: كان عالماً بالقرآن قارئاً فاضلاً، وصحح ابن عبد البر: أنّه عاش مائة وثلاث وعشرين سنة، وقيل: وسبع وعشرين<sup>(٢)</sup>.

قوله: أنّه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق، ألفاظه جليّة واضحة، وأمّا تخريجه وشواهد فمجموع رواته من الصحابة زهاء أربعين صحابياً بلفظه وبمعناه، كما ياتي وقد أشرت في مواضع أخرى إلى أنّ ألفاظ النفاق والكفر والفسق ونحوها تطلق على معان شرعية حقيقة ومجازية، كما ياتي وأصل الحديث في صحيح مسلم عن عليّ عليه السلام، وهو آخر حديث من باب حب الأنصار وعليّ من الايمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق من كتاب الايمان بكسر الهمزة على تبويب الحافظ النووي في شرحه هكذا حدّثنا أبو بكر بن أبي

١ - الطبقات: ٣٠٢/١.

٢ - تهذيب التهذيب ٣/٣٢١ رقم ٥٩٧.

شبية حدّثنا وكيع وأبو معاوية عن الأعمش عن الأعمش ح ، و حدّثنا يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زرّ قال قال عليّ: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، أنّه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلّا مؤمن، و لا يبغضني إلّا منافق<sup>(١)</sup>. وهذه طريق النسائي، أمّا اختلافنا في الشيخ وأخرجه أحمد بثلاث روايات في مسند عليّ رضي الله عنه: الأولى عن ابن نمير، والثانية والثالثة عن وكيع، ثم اتفقت كلّها عن الأعمش إلى آخر الاسناد، ولهذا قال الشيخ أحمد شاكر عقيب كل حديث انتهى اسناده: صحيح<sup>(٢)</sup>. وأخرجه النسائي في الباب من أربع طرق كما ترى، وابن المغازلي من سبع، أو تسع لكن عن جماعة من الصحابة، كما يأتي، والطبراني والترمذي وقال: حسن صحيح، وأبو نعيم في الحلية، وقال: هذا حديث صحيح رواه جماعة. وأبو داود وابن ماجه والحيمدي وابن أبي شيبه والعدي وابن حبان وابن أبي عاصم، زاد في الأبحاث المسددة الضياء المقدسي في المختارة<sup>(٣)</sup>. ولم يذكره في جمع الجوامع وهو في نهج البلاغة بلفظ: أنّه قضي فانقضى على لسان النبي الأمي ﷺ، أنّه قال: لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق<sup>(٤)</sup>. وقد بوّب على الحديث صاحب العمدة وابن المغازلي، وصاحب ينابيع المودة<sup>(٥)</sup>. والنووي في شرح مسلم مع ذكر الأنصار، كما مرّ وغيرهم والحديث وشواهد اللفظية عن جماعة من الصحابة.

١ - شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٤ / ٢

٢ - المسند: ٥٧/٢ ح ٦٤٢ وح ٧٣١ وح ١٠٦٢.

٣ - الأبحاث المسددة: ٢٤٤

٤ - نهج البلاغة: ٤٧٧ رقم ٤٥ من القصار.

٥ - العمدة: ٢١٧ الفصل السادس والعشرون، ومناقب ابن المغازلي: ١٩٠ ح ٢٢٥ - ٢٣٢.

وينابيع المودة: ١ / ١٤٩ الباب السادس.



- ١ - منهم علي عليه السلام، كما تقدّم<sup>(١)</sup>.
- ٢ - و منهم أم سلمة زوج النبي ﷺ، عند أبي طالب و الترمذي و قال: حسن غريب<sup>(٢)</sup>. و عبد الله بن أحمد من طريقين<sup>(٣)</sup>. و ابن المغازلي<sup>(٤)</sup>. و الطبراني في الكبير<sup>(٥)</sup>. و ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>. و عبد الله بن أحمد<sup>(٧)</sup>.
- ٣ - و أبو سعيد الخدري عند الترمذي و قال: غريب<sup>(٨)</sup>. و أبي داود، كما في العمدة<sup>(٩)</sup>. و أبي طالب و أحمد و عبد الله بن أحمد<sup>(١٠)</sup>.
- ٤ - و جابر بن عبد الله عند أحمد و عبد الله بن أحمد من طريقين<sup>(١١)</sup>. و ابن المغازلي<sup>(١٢)</sup>. و الديلمي لكن بلفظ: ثلاث من كنّ فيه فليس منّي ولا أنا منه بغض عليّ و نصب أهل بيتي و من قال الايمان كلام<sup>(١٣)</sup>. و فيه كلام.
- ٥ - و عمار بن ياسر عند عبد الله بن أحمد<sup>(١٤)</sup>.

١- تقدّم في الباب .

٢ - سنن الترمذي: ٦٣٥/٥ ح ٣٧١٧.

٣ - مسند أحمد: ٢٩٢/٦ ح ٢٦٥٥٠، فضائل الصحابة: ٦٨٥/٢ ح ١١٦٩

٤ - مناقب بن المغازلي :

٥ - المعجم الكبير: ٢٣/ ٣٨٠ ح ٩٠١ رواه عن أم سلمة .

٦ - المصنّف: ٦/ ٣٧٢ ح ٣٢١١٤ عن أم سلمة .

٧ - فضائل الصحابة: ٢/ ٦١٩ ح ١٠٥٩

٨ - سنن الترمذي: ٦٣٥/٥ ح ٣٧١٧ رواه عن أبي سعيد الخدري .

٩ - العمدة لابن البطريق: ٢١٨ ح ٣٤٥ .

١٠ - فضائل الصحابة: ٥٧٩/٢ ح ٩٧٩ عن أبي سعيد الخدري.

١١ - فضائل الصحابة: ٦٣٩/٢ ح ١٠٨٦ عن عبد الله بن جابر .

١٢ - مناقب بن المغازلي: ١٩٤ ح ٢٣٠ عن جابر بن عبد الله .

١٣ - فردوس الأخبار: ٨٥/٢ ح ٢٤٥٩ .

١٤ - فضائل الصحابة: ٦٩٠/٢ ح ١١٦٢ عن عمار .

٦- وكذا عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>.

٧ - و سلمان عند ابن المغازلي<sup>(٢)</sup>. و الطبراني يرفعه بلفظ: محبّك محبّي ومبغضك مبغضي<sup>(٣)</sup>. قال ابن كثير بعد أن ساق طرقه الثابتة: و أخرجه مسلم في صحيحه عن و بيض إسم الصحابي، و في هامشه بالنسخة المطبوعة بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر بياض بالأصل، وفي صحيح مسلم من سعد، انتهى<sup>(٤)</sup> و لعله في غير الباب الذي أشرت إليه.

٨ - و أبوذر عند الديلمي يرفعه بلفظ: حبّه إيمان و بغضه نفاق، قطعة من حديث و أخرج الحاكم نحوه عنه موقوفاً<sup>(٥)</sup>.

٩ - وابن عباس عند الديلمي من حديث طويل بلفظ: من أحببك فبحبي أحبك الحديث<sup>(٦)</sup>.

١٠ - و أبو رافع عند الطبراني مرفوعاً بلفظ: من أحب عليّاً فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله، و من أبغضه فقد أبغضني و من أبغضني فقد أبغض الله، و عن أم سلمة مثله عنده<sup>(٧)</sup>. وله شاهد عند أبي يعلى عن عليّ كرم الله وجهه تقدّم قال الحافظ السيوطي: قال البوصيري: و رجاله ثقات، و فيه: من مات في عهدي فهو كنز الله، و من مات في عهدك قضى نحبّه، و من مات بحبك بعد موتك فقد ختم الله له بالأمن والايمان ما طلعت شمس، أو غربت، و من مات ببغضك مات ميتة

١- فضائل الصحابة: ٦٤١/٢ ح ١٠٨٩ عن عمر بن الخطاب.

٢- مناقب بن المغازلي: ١٩٦ ح ٢٢٣ عن سلمان.

٣- المعجم الكبير: ٦/ ٢٣٩ ح ٦٠٩٧.

٤ - البداية والنهاية: ٧/ ٣٥٥.

٥ - فردوس الأخبار: ٣/ ٦٥ ح ٤١٨١ المستدرك:

٦ - عنه كنز العمال: ١١/ ٦٢٢ ح ٣٣٠٢٥.

٧ - عنه كنز العمال: ١١/ ٦٢٢ ح ٣٣٠٢٤، ومعجم الكبير: ٢٨/ ٢٨٠ ح ٩٠١ عن أم سلمة.

جاهلية الحديث. وهذا المقدار من الصحابة يحكم الحافظ السيوطي بتواتر حديثهم معنى على ما تقدّم.

وأما مع الشواهد المعنوية فهو متواتر معنى قطعاً، كما صرح به المحقق المقبل<sup>(١)</sup>. ومنها ما تقدّم في الكلام على أحاديث الباب الثالث، وفيها حديث الطير، وأحاديث الراية، وزيادة أحاديث الموالاتة، كما تقدّم في أحاديث الباب السابع عشر، وشواهداها ما بعده من الأبواب، وكل ذلك متواتر معنى، كما مرّ.

### فصل

وقد عقد لها الحافظ الهيثمي ثلاثة أبواب في مجمع الزوائد، فقال: باب قوله ﷺ: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، وساق فيه أحاديث الباب عن ابن عمر عند الطبراني بروايتين [١٦٤] وأبي ليلى بروايتين عند الطبراني في الكبير والأوسط، و عمران بن الحصين عند الطبراني باسانيد، وساق منها روايتين وابن عباس عند الطبراني، وفي نسخة عند البزار وعلي عليه السلام عند البزار.

ثم قال: باب في من يحبه أيضاً ويبغضه، أو يسبه، وساق فيه حديث ابن عباس بثلاث روايات عند الطبراني في الكبير والأوسط، وأنس بن مالك باربع روايات عند الطبراني في الكبير والأوسط وأبي يعلى والبزار، وسفينة عند البزار والطبراني والضحاك الأنصاري عند الطبراني في الكبير، والنعمان بن بشير عند البزار والطبراني في الكبير. ثم قال: باب منه جامع في من يحبه ومن يبغضه وأورد فيه حديث بريدة باربع روايات عند الطبراني في الأوسط، كما مرّ وأبي سعيد الخدري عند أحمد وعمر بن شاس عند أحمد والطبراني والبزار وأبي

رافع بألفاظ من طرق بنحو ثمان روايات، وإن اختلفت بعض ألفاظها عند البرّار والطبراني في الكبير، وسعد بن أبي وقاص عند أبي يعلى والبرّار وفي رواية عن سعد بن مالك إن لم يكن آياه عند أحمد و كعب بن عجرة و الحسن بن عليّ و سلمان الفارسي و أبي مريم الثقفي و عمار بن ياسر و أمّ سلمة و فاطمة الزهراء كلّهم عند الطبراني في الكبير بألفاظ وطرق<sup>(١)</sup>. وأخرج الحاكم حديث سلمان يرفعه: من أحب عليّاً فقد أحبني، و من أبغض عليّاً فقد أبغضني، و صححه هو و الذهبي على شرط الشيخين<sup>(٢)</sup>. و جابر بن عبد الله عند الطبراني و البرّار انتهى<sup>(٣)</sup>. فمجموع أحاديث هؤلاء يعطى التواتر المعنوي أيضاً و كلها شواهد لأحاديث الباب و فيها الصحيح والحسن والقوي الذي تقوم به الحجة منفرداً و ما فيه يقوي بذلك. و أمّا ما بلغ درجة التواتر فلا يلتفت فيه إلى رجال الأسانيد كما عرفت، و قد ساق الامام القاسم بن محمّد في الكراس الثاني من الاعتصام كلاماً واسعاً على حديث الباب، و شواهد و مخارجه، و ذكر الاصول التي استمد منها، و أسماء الصحابة الذين روه مع سياق ما وقف عليه من الطرق، و قفاه ولده الامام الحسين بن القاسم في شرح الغاية فساق كثيراً من ألفاظ الحديث و شواهد، ثمّ قال: و أمّا أحاديث حب عليّ فقد بلغت حد التواتر، و خرجت عن عليّ و ابن عباس و ساق أسماء سبعة و عشرين صحابياً الخارج منهم عن تقدّم أبوهريّة و أبو أيوب و زيد بن أرقم و عائشة و جرير البجلي و عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه إرسال و البراء بن عازب و سلمة ابن الأكوع و سهل بن سعد و عبد الرحمن بن

٢ - المستدرک : ٣ / ١٤١ ح ٤٦٤٨ .

١-٣ - مجمع الزوائد : ٩ / ١١٤ باب ٦٦ و باب ٦٨ و باب ٦٩ .

أحجم»<sup>(١)</sup>. الخزاعي و عامر بن سعد، انتهى. فكان مجموع من روى الحديث بلفظه أو بمعناه، أو بما يشهد لمعناه زهاء أربعين صحابياً من غير استقصاء ولا اعتداد ولا ذكر لألفاظ الأحاديث، وإلا لبلغ ذلك كراساً فصاعداً، لاسيما مع سياق الطرق، وهذا كلام يغني جميع أحاديث الباب، ولا يقدح بما فيه مقال فيما بلغ حد التواتر، ولو معنوياً، كما تكرر.

### تنبيه

عامر بن سعد تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب الثالث عن أبيه، وهو تابعي ثقة، فحديثه هنا إن كان عن أبيه كانت روايته داخلة في رواية أبيه، وإلا فهي رسالة وقد وجد شرط قبولها وهو ورود لفظها، أو معناها عن غيره ممّن تقدّم وكذا عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وأما عبد الرحمن بن أحجم فهذا لم أجده في الصحابة في الإصابة، بل فيها جماعة من الصحابة ممّن إسمه عبد الرحمن أقربهم هنا عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي، وهو القائل: شهدنا مع عليّ ممّن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة ثمانمائة نفس بصفين، فقتل مئائلاً ثمانية وستون نفساً<sup>(٢)</sup>. فان كان هو هذا ففيه تصحيف فيحقق إن شاء الله، وهذا المقدار يزيد على النصف ممّن بايع تحت الشجرة على اختلاف الروايات، هل كانوا خمس عشرة مائة، أو أربع عشرة، أو ثلاث عشرة، وفي بعضها زيادة خمسة وعشرين على الرواية الأولى إلا أنّ في كلامه هذا بحث أشار إلى نحوه الذهبي في بعض التراجم، ليس هذا محل نقله، والمناقشة عليه.

١ - كتب فوقه، كذا.

٢ - الإصابة : ٤ / ٢٣٨ رقم ٥٠٩٠.

## تنبيه آخر

ومن ها هنا يؤخذ الجواب عن قول الحافظ الذهبي، وقد أورد حديث أم سلمة من أحاديث الباب في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن أسد الأنصاري من الميزان، فقال: هذا حديث منكر<sup>(١)</sup>. ومثل الذهبي لا يجهل صحة هذا الحديث من هذا الطريق التي ساقها النسائي وغيره ولعله أراد من حيث ذلك الاسناد، إذ الحديث الواحد قد تتعدد طرقه، و تختلف أحكامه، ولهذا قال في ترجمة أمير المؤمنين من التذكرة: و شهد له النبي ﷺ بالجنة و قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقال: أنت مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لانيبي بعدي، وقال لا يحبك إلا مؤمن، و لا يبغضك إلا منافق، ثم قال: و مناقب هذا الامام جمّة أفردتها في مجلد سمّيته بفتح المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>. و قال في ترجمة الحاكم الحسكاني منها: و وجدت له مجلساً يدل على تشييعه، و خبرته بالحديث، و هو تصحيح حديث ردّ الشمس لعليّ، و ترغيم النواصب الشمس انتهى<sup>(٣)</sup>. إلا أنّ هذا الكلام اتّماأورده حكايةً لكلام الحسكاني، كما هو ظاهر السياق و في كلامه فائدة و هو تأليفه مجلداً في مناقب أمير المؤمنين ﷺ و قد صحح كثيراً منها في تلخيص المتسدرك، و مرّ بعضها، و يأتي بعض، إن شاء الله تعالى، و أشار إلى بعضها ابن كثير في تاريخه.

١ - ميزان الاعتدال: ٤/١٣٦ رقم ٤٤٢٢.

٢ - تذكرة الحفاظ: ١٠/١.

٣ - تذكرة الحفاظ: ٣/١٢٠١ رقم ١٠٣٢.

١١٦ (٢) أخبرنا أبو كُرَيْب مُحَمَّد بن العلاء الكوفي قال: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الاعمش عن عدي بن ثابت، ح  
 ١١٧ (٣) وأخبرنا واصل بن عبد الأعلى الكوفي قال: حَدَّثَنَا وكيع عن الاعمش عن عدي بن ثابت عن زَر بن حبيش عن عليّ كَرَم الله وجهه قال: عهد إليّ النبي ﷺ أَنَّهُ لَا يَحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ .

قوله: وكيع . رجال هذه الأسانيد الثلاثة ثقات حقاظ من رجال الصحيحين  
 إِلَّا الأول من الثالث، فمن رجال مسلم، والأربعة وهو ثقة، وكلهم مشتركون إِلَّا الأول من الرابع، وقد تقدّموا إِلَّا شيخ هذا، وهو وكيع، وشيخ النسائي في الرابع و هو يوسف بن عيسى .

أما الأول: فهو وكيع بن الجراح بن مَلِيح -بفتح فكسر آخره مهلمة -  
 الراسي - بضم الراء ثم همزة ممدودة ثم تحتانية مهلمة -الكوفي ثقة  
 [١٦٥] حافظ عابد من كبار التاسعة، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له الستة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والنرسي<sup>(٢)</sup>. روى عن عكرمة بن عمار وهشام بن عروة والأعمش ومالك والأوزاعي والحسن بن صالح بن حيّ وخلائق، وعنه شيخه سفيان الثوري وابن مهدي وأحمد وعليّ و يحيى وإسحاق والقعنبى و واصل ابن عبد الأعلى وغيرهم، قال أحمد: كان امام المسلمين في وقته، وكان مطبوع الحفظ حافظاً حافظاً أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً وأتنى عليه في عدة روايات، قيل له: إنَّ أبا قتادة يتكلم في وكيع، قال: من كذب أهل الصدق فهو الكذاب، وقال: الثبت بالعراق وكيع، وقال

١ - تقريب التهذيب ٦٤٦/٢ رقم ٧٦٩٥.

٢ - الطبقات ٤٠٩/٢.

ابن معين: ما رأيت أفضل من وكيع، وقال في رواية: والله ما رأيت أحداً يحدث لله تعالى غير وكيع، و ما رأيت أحفظ منه، و هو في زمانه، كالأوزاعي في زمانه، وقال في رواية: ثقة، و في رواية: من ثقات الناس، و قرنه بأحمد و القعني، و قال ابن سعد: كان ثقةً مأموناً عالياً رفيع القدر كثير الحديث حجة، و قال العجلي: كوفي ثقة عابد صالح أديب، من حفاظ الحديث، و كان يفتي، و ترجمته واسعة في الطبقات و تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. و غيرهما و كادوا يطبقون على معنى ما تقدّم.

و أمّا الثاني: و هو شيخ النسائي في السند الرابع فهو يوسف بن عيسى بن دينار الزهري المروزي ثقة فاضل أخرج له البخاري و مسلم و الترمذي و النسائي و لا ذكر له في الطبقات، له في الخصائص حديثان، روى عن الفضل بن موسى و أبي معاوية و وكيع و ابن عيينة و عبد الله بن نمير و غيرهم، و عنه من أخرج له و أحمد بن سيّار و الحسن بن سفيان و آخرون، قال النسائي: ثقة، و قال الحاكم: هو جد شيخنا أبي الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف البخاري، و كان شيخنا يذكر فضائل جده وزهده و ورعه و كثرة صدقاته و احسانه و ما خلف من أوقافه ببخارى و نيسابور، و ذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>. و على هذا فجميع رجال الأسانيد الأربعة من رجال الصحيحين و الأربعة إلّا واصل بن عبد الأعلى، فمن رجال مسلم و الأربعة، و هو ثقة، كما تقدّم، و كلهم مشتركون إلّا الأول من الرابع، و بهذا كلام درج حديث الباب في الصحة، بالنظر إلى طرقة عند النسائي فضلاً عن غيرها.

١ - تهذيب التهذيب: ١١/١٢٣ رقم ٢١١.

٢ - تهذيب التهذيب: ١١/٤٢٠ رقم ٨١٨.



(١١٨)(٤) أخبرنا يوسف بن عيسى قال: أخبرنا الفضل بن موسى عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زرّ قال: قال عليّ: أنّه لعهد النبي الأمي ﷺ أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق

قوله: لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق. تقدّم تصحيحه و شهرته و تواتره، و بقي من شواهد المعنوية غير ما تقدّم أحاديث متفرقة، و منها حديث ابن عباس، قال: نظر رسول الله ﷺ إلى عليّ فقال: أنت سيّد في الدنيا و الآخرة، حببيك حبيبي و حبيبي حبيب الله، و عدوك عدوّي و عدوّي عدوّ الله و الويل لمن أبغضك بعدي، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، و أبو الأزهري باجماعهم ثقة، و إذا انفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح.

سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني، يقول لَمّا ورد أبو الأزهري من صنعاء و ذكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين فلمّا كان يوم مجلسه، قال: في آخر المجلس أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث، فقام أبو الأزهري، فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله و قيامه في المجلس، فقرّبه و أدناه، ثمّ قال: كيف حدّثك عبد الرزاق بهذا الحديث، ولم يحدّث به غيرك؟ فقال: أعلم يا أبا زكريّا أنّي قدمت صنعاء، و عبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه، و أنا عليل فلمّا وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان، فحدّثته بها، و كتبت عنه و انصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودعته، قال لي: قد وجب عليّ حقك، فأنا حدّثك بحديث لم يسمعه منّي غيرك، فحدّثني و الله بهذا الحديث لفظاً، فصدقه ابن معين، انتهى<sup>(١)</sup>. و من هذا يؤخذ الجواب عن الحافظ الذهبي، و الهيثمي، قال الذهبي: قلت: هذا و إن

كان رواته ثقات فهو منكر ليس يبعد عن الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرّاً، ولم يجسر أن يتفوّه به لأحمد و ابن معين والخلق الذين رحلوا إليه وساق اسناد الحاكم<sup>(١)</sup>. وقد أوسعت الكلام عليه في خدمات أحاديث البرق اللامع، و أجاب السيد العلامة المحقق صاحب تتمّة الروض النضير بما فيه مفتح<sup>(٢)</sup>. وبعد الشهادة بثقة رواته لا معنى لو صفه بالنكارة، وله شواهد معنوية صححها الحاكم، وأقره الذهبي، كحديث: من سبّ عليّاً فقد سبّني، وحديث: من أطاعني فقد أطاع الله، و من عصاني فقد عصى الله، و من أطاعني، و من عصى عليّاً فقد عصاني، وحديث: من أحب عليّاً فقد أحبني، و من أبغض عليّاً فقد أبغضني، وحديث: من آذى عليّاً فقد آذاني، وحديث: أنت وليّ في الدنيا والآخرة، وأنت وليّ كل مؤمن بعدي ومؤمنة، وحديث: إنّ الأمتة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل على سنّتي، من أحبك أحبني و من أبغضك أبغضني، كل هذه الأحاديث صححها الحاكم والذهبي، فمابال حديث عبد الرزاق هذا يكون منكراً؟ وهذه صحاح وهي بمعناه، أو شاهدة لمعناه، وبهذا يجاب عن تعليل الحافظ الهيثمي لهذا الحديث بعد حكمه بثقات رجاله<sup>(٣)</sup>. وقبول ابن معين اعتذار أبي الأزهري، و تصديقه أيّاه، وشواهد هذا المعنى كثيرة بالغة درجة التواتر، كما مرّ وهي من شواهد حديث الباب أيضاً.

### تنبيهات

يستفاد منها قواعد كلية، ويستنتج منها دفع ما أورد على أحاديث الباب من التشكيكات الواهية:

١ - التلخيص بذيّل المستدرک رقم السابق .

٢ - تتمّة روض النضير شرح الفقه الكبير: ٢٤٢/٤.

٣ - مجمع الزوائد: ١٢٧/٩ ح ١٤٧٦٠.

الأول: إذا عرفت أنَّ رجالاً أسانيد حديث الباب [١٦٦] رجال الصحيحين إلا واحداً فمن رجال مسلم ، فالحديث على شرط الشيخين في ثلاثة و على شرطهما إلا واحداً ، فعلى شرط مسلم في الرابع ، وهو الثالث من أحاديث الباب و ما كان من هذا الضرب ، فله حكم الصحة المتفق عليها ، لكن في المرتبة الرابعة كما يأتي بناءً على أنَّ شرطهما رجالهما ، كما مرَّ ، و هو الأرجح والأظهر ، و قد قسموا الصحيح باعتبار درجاته في الصحة ، لأنَّها من قبيل المشكك ، إلى سبعة أقسام اصطلاحاً ، و أمّا باعتبار قواعد الاصول وأدلة وجوب الأخذ بالاحاد فهي على سواء إلا عند الترجيح

الأول و هو أعلاها ما اتفق البخاري و مسلم عليه

الثاني: ما انفرد به البخاري .

الثالث: ما انفرد به مسلم .

الرابع: ما كان على شرطهما معاً .

الخامس: ما كان على شرط البخاري .

السادس: ما كان على شرط مسلم .

السابع: ما صححه امام غيرهما ، كما في التقريب للنواوي و شرحه تدريب

الرواي للحافظ السيوطي ، والتنقيح والتوضيح<sup>(١)</sup> .

### التنبيه الثاني

قال الحافظ السيوطي: أورد على هذا التقسيم أقسام:

أحدها: المتواتر ، و اجيب بأنَّه لا يعتبر فيه عدالة اي ولا ضبط ، والكلام في

الصحيح من حيث الاسناد بالتعريف المشهور .

الثاني: المشهور قال شيخ الاسلام : يعني الحافظ ابن حجر و هو وارد قطعاً ،

و أنا متوقف ، هل رتبته قبل المتفق عليه ، أو بعده ؟ .

الثالث: ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة ممّا اختلفوا فيه وإن اتفق عليه الشيخان .

الرابع: قد يعرض للمفوّق ما يجعله فائقاً كأن يتفقا على اخراج حديث غريب ، وفيه انّ الغرابة لاتنافي الصحة ، بل تكون في الصحيح المتفق عليه ، كما تكرر قال : ويخرج مسلم ، أو غيره حديثاً مشهوراً ، أو ممّا و صفت ترجمته بكونها من أصح الأسانيد ، قال الحافظ السيوطي : و لا يقدح هذا فيما تقدّم ، لأنّ ذلك باعتبار الاجمال ، قال الزركشي : و من هنا يُعلم أنّ ترجيح البخاري على مسلم إنّما المراد به ترجيح الجملة على الجملة ، لا كلّ فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر<sup>(١)</sup> .

وها هنا بحث ، وهو أنّ التحقيق في شرطيهما ليس إلّا رجالهما ، كما تكرر وتقرّر في علوم الاصطلاح و غيرها ، وهم الذين لم ينتقدوا ولا روبا أو أحدهما عنهم في المتابعة و القرآن ، إذ لم يصرحا بشرطيهما ، لا في صحيحيهما و لا في غيرهما ، فدعوى نحو الحاكم في ذلك غير مقبولة بل منقوضة كما في النكت ، و التوضيح ، و تدريب الراوي ، و غيرها وإذا كان شرطهما رجالهما و أخرج غيرهما من الحفاظ الثقات حديثاً برجالهما ، فما باله لا يكون له حكم ما في كتابيهما مع الاتفاق على تسميته على شرطهما ، كما صنع الحاكم في المستدرک و صفّاه من هذا النمط ، أو على شرط أحدهما نحو نصف المستدرک كما قرره الذهبي ، و ناقشه فيما و راء ذلك ، و لهذا قال السيد الامام الكبير محمّد بن اسماعيل الأمير في التوضيح في آخر الكلام على هذا النوع الرابع ما لفظه : نعم إذا روى حديث بنفس

رجالهما من غير نقص فله حكم ما فيهما، انتهى<sup>(١)</sup>. وهذا هو الظاهر و يؤيده تصريحهما بأنهما لم يستوعبا كل صحيح، بل تركا كثيراً لخشية الطول الممل<sup>(٢)</sup>. والأصل عدم العلة و الشذوذ فيما رجالهما، إذ هما أمران عارضان عرضيان غير لازمين، ولا ذاتيين و إلا لما صح حديث، لاشتراط فقدهما في رسم الصحيح بل والحسن، و صرح بنحو هذا الحافظ ابن حجر، فلا يردان تركهما لحديث على شرطهما أعني برجالهما لتجوز علة فيه، أو شذوذ لأننا نرجع إلى الأصل و هو أن الأصل عدم العلة و الشذوذ، لأنهما أمران طاريان على الحديث الصحيح أولاً، و قد تجماع الصحة أحدهما، كما قاله الحافظ ابن حجر أيضاً نقله الحافظ السيوطي في تدريب الراوي<sup>(٣)</sup>.

و أمّا على قواعد الأصول و الفقه فلا يعتبر إنتفاء هذين الشرطين، كما صرح به المحقق ابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup>.

وثانياً: أنا نعتد ما اعتمده في التصحيح، و هو رجالهما  
وثالثاً: أطباق أهل هذا الشأن على جواز التصحيح في كل عصر للمتاهل، كما ياتي خلافاً لابن الصلاح.  
و رابعاً: يرجع إلى قولهما: أنهما لم يستوعبا الصحيح، أولم يخرجنا كل صحيح.

وخامساً: إلى ما في نفس الامر والواقع بالبحث فيما دونوه في العلل والواهيات، فقد كان التبع لمن قام بذلك بقدر طاقته مع الاستقراء و إن لم يكن تاماً فيعتضد هذا بالأصل، كما تقدم.

١ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : ٨٩ / ١ .

٢ - تدريب الراوي : ٩٨ / ١ .

٣ - تدريب الراوي : ٤٦ / ١ .

٤ - الاقتراح في بيان الاصطلاح : ٥ .

وسادساً: أنّ مجرد إخراجهما ليس شرطاً في الصحة لذاتهما، بل لما عُلِمَ من حالهما و تحريهما وإلا امتنعت الرواية و التصحيح من غيرهما، وقد مرّ أنّ أصول الصحيح زُهاء ثلاثين مؤلفاً وإن كان بعضهم لا يفرق بين الصحيح والحسن، فالكل ما خوذ به، إنّما فائدة التفاوت تظهر عند الترجيح، كما يأتي.

وسابعاً أنّ أهل هذا الشأن يحتجون بما صححه الذهبي تبعاً للحاكم على شرطهما، أو شرط أحدهما، والظاهر أنّ لهذا القليل من الحكم ما لاحديث الصحيحين سواء سواء.

وثامناً: أنّ التعقّب عليهما في كثير من الحديث والرجال و هما هما وهذا دليل عدم العصمة المتفق على أنّها لا تكون لبعض أفراد الأمة، كما تقرر في الاصول، على أنّه قد ناقش السيد الامام الامير على ترجيح البخاري على مسلم مناقشات جيّدة، يطول بسطها، تؤخذ من شرحه التوضيح على التنقيح<sup>(١)</sup>. وهذه مناقشات تزيدك حثاً و بحثاً ونظراً، فتامل و ترجح أنّ حكم القسم الرابع من هذا التقسيم حكم القسم الاول، إذا لانزاع في مجرد الصحة، لأنّ الكلام في أقسام الصحيح، فلا يلتبس كلام بكلام، و بحث بآخر، فحرر.

### التنبيه الثالث

انّ فائدة هذا التقسيم والحكم بكون الحديث فائقاً في الصحة، أو مفوقاً إنّما تظهر ثمرته عند الترجيح الذي هو فرع التعارض ولازم من لوازمه وإلا فكل صحيح يفيد الظنّ، كما مرّ.

الرابع: ذهب ابن الصلاح إلى أنّ مارواه الشيخان، أو أحدهما فهو مقطوع بصحته يفيد العلم، و خالفه المحققون والأكثر، فقالوا: إنّما يفيد ذلك الظنّ [١٦٧] ما لم يتواتر، وتلقي الأمة لكتايبهما بالقبول في الجملة ممّا لم ينتقد

إنَّما يُفيد مزيد إختصاصهما بمزِيَّة تقتضي الترجيح والألوية، لقوة شرطهما وَ شهرة أمانتهما في الحديث والرجال وَ تحرّيهما وَ سبقهما في ذلك، وَ البحث هُنا يطولُ يُؤخَذُ مِنْ تدريبِ الراوي، وَ التّوضيح<sup>(١)</sup> وَ غَيْرُهُما.

الخامس: ذَهَبَ الجمهور إلى جواز التّصحیح والتّضعيف في هذه الأعصار المتأخّرة لِمَنْ قُوِيَتْ أَهْلِيَّتُهُ وَ كَمِلَتْ مَعْرِفَتُهُ، قال العراقي: وَ عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الحديث، فَقَدْ صَحَّ جماعة من المتأخّرين أحاديث لَمْ يَصَحَّحْهَا المتقدّمون خلافاً لابن الصّلاح، وَخلافه هذا شبيهٌ بالخلاف في مَنْعِ الاجتهادِ بَعْدَ الأئمّة المشهورين، وَ قد رَدَّ عَلَيْهِ الحَقَّاطِ بل الجمهور.

السادس: يُؤخَذُ نتيجة ممّا تقدّم أنّ حديث الباب في أعلى دَرجات الصحة وَ إن فاتهُ إخراج البخاري، فَهُوَ على شرطه من وجه، وَ شرطه رجاله، وَهُوَ مشهور وَ المشهور يوازي لما إتَّفَقَ عَلَيْهِ الشيخان، أَوْ أَرَجَحَ، وَهُوَ متواتر معني وَ هو أَرَجَحَ من ذلك كُلِّهِ، كما مرَّ.

السابع: ممّا يقضي منه العجب قول ابن تيمية: أنّ حديث الباب هذا عند مسلم، وَهُوَ مِنْ أفرادِهِ، وَهُوَ من رواية عدي بن ثابت عَنْ زَرِّ بْنِ حَبِيشٍ عَنْ عَلِيٍّ وَ البخاري أَعْرَضَ عَنْ هذا الحديث، بخلاف أحاديث الأنصار، فَإِنَّهَا ممّا إتَّفَقَ عَلَيْهَا أَهْلُ الصّحيح كُلُّهُمْ، البخاري وغيره، وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ يَقِيناً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قاله، وَحَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا قد شك فيه بعضُهُمْ، انتهى<sup>(٢)</sup>. فَإِلَيْكَ الْجَوَابُ وَيُؤخَذُ ممّا تقدّم، وَكُنْتُ كَتَبْتُ عَلَيْهِ بحثاً في خدمات أحاديث البرق اللامع يغني عنه ما تقدّم، وَحاصله ان دعوي الشك لَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لاسيَّما البخاري

١ - تدريب الراوي: ١ / ١٠٤، وَالتّوضيح: ٨٦/١.

٢ - منهاج السنّة: ٧ / ١٤٧.

فقد صرح بأنه لم يستوعب كل صحيح<sup>(١)</sup>. ثم إن رجال الحديث هم الذين أخرج لهم في الصحيح إلا واحداً، كما تقدّم في سند واحد من أسانيد أحاديث الباب الأربعة، فمن رجال مسلم والأربعة، واتفقوا علي رجال أسانيد الثلاثة الآخر ومنهم عدي بن ثابت وزرّين حبّيش، ثم إن الحجة في من علم، لا في من جهل أو شك، وحاشا البخاري من الجهل بهذا الحديث والشك فيه، وهو يعلم بفضائل أمير المؤمنين إجمالاً وتفصيلاً، وقد رواه رواية أحاديث البخاري، كما مرّ وقد عرفت أن ما كان على شرطهما، أو أحدهما من أقسام الصحيح، ولم يقل أحد أنه مشكوك فيه، لترك إخراجهما، أو أحدهما، وقد مرّت الإشارة إلي أن عدّة أصول الصحيح تبلغ زهاء ثلاثين أصلاً، علي أن أفراد مسلم غير قليلة، كما تقدّم ولم يتجاسر أحد من أهل العلم أن يعدّها في المشكوك فيه من الحديث، وكذلك أفراد البخاري، وقد أفردت بالتأليف ما عدا ما انتقد عليهما، وقد ذبّ عنهما الحفاظ، ثم إن قبول الحديث تابع لثقة رجاله، لا لرواية البخاري إنّما له مزية عند فقط، على أنّها قد تنعكس لما مرّ أن المفقود قد يعرض له ما يصير به فائقاً والمحقق ابن تيمية لا يجهل ذلك، فكأنّه هنا اعتبر مزية إخراج البخاري حجة فلزمه أن ما لم يخرجّه ليس بحجة وإن أخرجه مسلم، وهذا القول أبعد بمراحل من قول ابن الصلاح، و لهذا عدّ ما أخرجه مسلم منفرداً مشكوكاً فيه، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، فإن سلك باب الترجيح فقد مرّ أن المتواتر أرجح ممّا أخرجه الشيخان بل المشهور على كلام الحافظ ابن حجر كذلك، وحديث الباب مشهور ومتواتر، وليس بمعهود عند أهل الحديث القدح في الحديث من حيث تفرّد مسلم به، إنّما يقدحون فيما تفرّد به كذاب، أو متهم، أو نحو ذلك، فأين علم هذا الامام لاسيّما بعلم الحديث.

وأما دعوى أن ما رواه يفيد العلم يقيناً فجرى فيه على قول ابن الصلاح



والجمهور بل الأمة على خلافه، إنما يجعلون لذلك مزيد رحجان لمزية الشيخين في هذا الشأن، ثم إن المحتف بالقرائن يفيد العلم أيضاً، وقد احتفّ هذا الحديث بقرائن التصحيح من وجوه، كما مرّ وبالشهرة فهو يفيد العلم بذلك فضلاً عن التواتر، وقد مرّ لك إن عادة المحقق ابن تيمية القدح، أو التكذيب، أو التشكيك في هذا الباب، فلا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الثامن: إن مثل هذا ممّا يزيد الناظر عبرة، فيشكر الله على ما عافاه ممّا ابتلي به أهل المكابرة، فيقف ويتوقّف وينظر ويبحث في مثل هذا الكلام أينما وقف عليه، ولا يقبل مجرد ما قيل تقليداً، كما هو الواجب في كلّ مقام بحسب طاقة المكلف، ولقد جرى ابن تيمية في هذا الباب مجري، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر، وأشارت إليه فيما سلف من المقدمة نصيحة من الاغترار بالغرر ودفعاً للاضرار والضرر، والله يشكر من نظر وتبصر وأبصر من قرر الحق، وأمير المؤمنين ممّن هاجر وناصر إلى حيث لم يشاركه في بعض خصوصياته ومناقبه أحد ممّن تقدّم وتأخّر.

وأما فضائل الأنصار وغيرهم فلا تجحد ولا تنكر عند أهل العلم والنظر، فما هذا التحامل إلى هذا القدر من مثل هذا الامام؟ وإليك الجواب بعد هذا، وسينبوء الانسان بما قدّم وأخّر.

التاسع: قال النووي في شرح أحاديث الباب المشار إليه قوله: آية المنافق بغض الأنصار وآية المؤمن حبّ الأنصار، وفي الرواية الأخرى: حبّ الأنصار آية الايمان، وبغضهم آية النفاق، وفي الأخرى: لا يحبّهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبّهم أحبّه الله ومن أبغضهم أبغضه الله، وفي الأخرى: لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر، وفي حديث علي عليه السلام: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي ﷺ إليّ أن لا يحبّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق، قد تقدّم أنّ الآية هي العلامة، ومعني هذه الأحاديث إنّ من عرف مرتبة الأنصار

وما كان منهم في نصره دين الاسلام والسعي في إظهاره وإيواء المسلمين وقيامهم في مهمات دين الاسلام حق القيام، وحبهم النبي ﷺ وحبهم إيتاهم وبذلهم أموالهم وأنفسهم بين يديه وقاتلهم ومعاداتهم سائر الناس إيثاراً للاسلام وعرف من علي بن أبي طالب عليه السلام قربه من رسول الله ﷺ وحب النبي له وما كان منه في نصره الاسلام و سوابقه فيه، ثم أحب الأنصار وعلياً لهذا كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في اسلامه، لسروره بظهور الاسلام والقيام بما يرضى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك، واستدل به على نفاقه وفساد سريرته، والله أعلم. [١٦٨] وأما قوله: فلق الحبة. فمعناه شققها بالنبات، وقوله: وبرأ النسمة هو بالهمز أي خلق النسمة - وهي بفتح النون والسين - وهي الانسان، وقيل: النفس وكل دابة في جوفها روح فهي نسمة انتهى<sup>(١)</sup>. وقد أوضح المقام صاحب الروضة الندية<sup>(٢)</sup>.

العاشر: في تقسيم الكفر والشرك والنفاق والفسق والظلم إلى أقسام حقيقية ومجازية، للمشابهة، والحاصل ان تلك الألفاظ من هذه المصادر وما اشتق منها تطلق تارة على معانيها الشرعية، وتارة على معانيها اللغوية، وتارة على الأفعال المشابهة لذلك، أو على سبيل تشبيه الهيئة بالهيئة المنتزع من أمور متعددة، وقد يطلق الكفر والفسق ونحوهما على العملي أعني العمل المشابهة لأعمال الكفار والمنافقين، أو نحو ذاك، وليس بمخرج من الملة إلا الكفر والشرك والنفاق الاعتقادي ونحو السجود لغير الله، وما في حكمه، وقد يسمون ذلك كفر نعمة ومنه ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ٩٧] قابل بين الفعل والترك، وعبر عن الثاني بالكفر زيادة

في الزجر والتنديد والوعيد الشديد، وقد ساق البخاري أبواباً وأحاديث في كتاب الايمان تشهد لتلك الأقسام، وأوضحها الحافظ ابن حجر في فتح الباري<sup>(١)</sup>. وكذا مسلم وشرحها النووي بمعنى ما تقدّم، ونظمها وشرحها السيد الامام الكبير محمد بن اسماعيل الأمير في ارشاد ذوي الألباب، وكذا سائر شراح الحديث تكلّموا عليها في مواضعها، قال في ارشاد ذوي الألباب نعم ثم انّ الكفرَ قسمانِ فاعلموا

وَ كُلٌّ مِنَ الْقَسْمَيْنِ أَحْكَامُهُ أَبَدِي

فكفر إعتقاد وحكمه السفك للدّما

و سبي الذراري وانتهاج ذوي الجحد

و كفر كمن يأتي الكبائر لا سوى

وليس كفر بالمعيد وبالمبدي

وجاء مثل هذا في النفاق وغيره

من الفسق والشرك الذي كلّه مرد.

ثم أوضح الأقسام بأدلتها وأمثلةها، نظماً و شرحاً، إنّما إنقطعت من ذلك ما يناسب المقام، والقصد الاشارة و البحث طويل، و عليك بما أورده الحافظ في فتح الباري في باب كفران العشير، وكفر دون كفر، وفي باب المعاصي من أمر الجاهليّة، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلّا بالشرك، وفي باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات/ ٩] وفي باب ظلم دون ظلم، وكلّها متتالية من كتاب الايمان - بكسر الهمزة - قال الحافظ: قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه في الكلام على ترجمة الباب:

الأول: ممّا أشرت إليه مراد المصنّف أن يبيّن أنّ الطاعات، كما تسمّى إيماناً

كذلك المعاصي تُسمَّى كُفْراً، لكن حَيْثُ يطلق عَلَيْهَا الكفر لا يراد بِهِ الكفر المخرج من المِلَّةِ الخ<sup>(١)</sup>. وقد أورد البحث صاحب الروضة رحمته الله بقوله: كيف يكون التلفيق بين ما ثَبَتَ من نفاقهم وبين ما ثَبَتَ من التَّرحُّمِ عليهم، والنهي عن سبِّهم ثمَّ أورد عن ذلك أجوبة:

الأول: عن السيّد الامام محمّد بن إبراهيم الوزير إنّه كان بغض أمير المؤمنين عليه السلام علامة النفاق في صدر الاسلام لأنّه كان ثَقِيلاً علي المنافقين وكذلك القول في الأنصار، ودليله انّ الخوارج كانوا يَبْغِضُونَهُ وَيَسَبُّونَهُ وَيَكْفُرُونَهُ مع الاجماع على أنّهم ليسوا بمنافقين.

الثاني: عنه أيضاً أنّ النفاق أنواع، يقل ويكثر، كما أشار إليه حديث: ثلاث من كنّ فيه فهو منافق، ومن كانت فيه خصلة منها ففيه خصلة من النفاق فيكون باغضه فيه بعض من النفاق.

الثالث: أنّهم منافقون في الأحكام الأخروية والعذاب، انتهى<sup>(٢)</sup>. ويضاف إلي ذلك ما تقدّم من انقسام الكفر والنفاق ونحوهما إلي أقسام، قال السيّد الامام محمّد بن اسماعيل: وهذه الأجوبة وإن تمشت في أنّ بغضه عليه السلام نفاق، فأما أحاديث: من آذاه فقد آذى رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن آذى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد آذى الله، مع قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾ [الحزاب/٥٧]، فلا يتمّ الجواب فينظر الخ، ويمكن أخذه من الجواب الثاني والثالث، إذ الأذى من لوازم البغض والعداوة، ومعنى الآية لا يقصر عن ذلك، إذ اللعن عبارة عن البعد، وهو متفاوت وفي فاصلتها ما يشعر بأنّ هذا ممّا يستحقّ عليه العقاب في الآخرة، ولهذا قال ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة/٦١] ولم

١ - فتح الباري: ٧٨/١

٢ - الروضة النديّة: ٢٠٠.

يقول فيها: ألا لعنهم الله، ولم يقل «أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» [البقرة / ١٦١] «أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّائِعُونَ» [البقرة / ١٥٩] كما قال ذلك في أهل الشرك والكفر الصريح وهذا مؤدّي الجواب الثالث، فتأمل والله الموفق. [١٦٩]

ب - ٢٤ - ذكر المثل الذي ضرب به رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب

وفيه ١ عن ١.

١١٩ (١) أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي قال: حدّثنا يحيى بن معين قال: أخبرنا أبو حفص الأبار عن الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة ابن ناخذ عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ:

قوله: المخرمي. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق وضعيف موثق والمشارك منهم من عدا الرابع والسادس، والحديث مشترك والمخرمي - بخاء معجمة وتنقيح الراء المهملة - وقد تصحّف بالمخزومي - بالزاي المعجمة وزيادة الواو بعدها - كما تقدّم في سند الحديث الثالث عشر من الباب الثالث.

وشيخه هناك أبو هشام المخزومي، وهنا يحيى بن معين - بفتح الميم وكسر المهملة - بن عون الغطفاني مولاهم أبوزكريا البغدادي: ثقة حافظ مشهور امام الجرح والتعديل، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له السنّة وغيرهم، وأبو طالب والمرشد بالله والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup>. روى عن ابن المبارك وأبو حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار وعبد الحميد وعبد الرزاق وابن عيينة والقطان وابن مهدي وخلّاق، وعنه من أخرج له بواسطة وبعضهم بدونها ومحمد بن عبد الله المخرمي

١ - تقريب التهذيب: ٦٦٧/٢ رقم ٧٩٣٠.

٢ - الطبقات: ٤٣٩/٢.

وأحمد بن حنبل وابن سعد وأبو خيثمة وأمم، قال الخطيب: كان إماماً ربّانياً عالماً حافظاً ثبّاتاً متقناً، وقال ابن حبان في الثقات: كان من أهل الدين والفضل ومتمن رفض الدنيا في جمع السنن، وكثرت عنايته بها، وجمعه وحفظه أياها حتى صار علماً يقتدي به في الأخبار، ويرجع إليه في الآثار، وقال العجلي: ما خلق الله تعالى أحداً أعرف بالحديث من يحيى بن معين، وقال محمد بن نصر الطبري دخلت علي ابن معين فوجدت عنده كذا وكذا سफطاً، وسمعتة يقول: كل حديث لا يوجد هنا - وأشار بيده إلى الأسفاط - فهو كذب، قال: وسمعتة يقول: قد كتبت بيدي ألف ألف حديث، وقال صالح جزرة - بزنة عنبة وثمره - ذكر لي أنّه خلف من الكتب ثلاثين قمطراً وعشرين جباً، وقال مجاهد بن موسى: كان ابن معين يكتب الحديث تيفاً وخمسين مرّة، وقال: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه.

#### فائدة

ومن هنا يؤخذ تأييد كلام من أوّل كلامهم في الحفاظ الموصوفين بحفظ الألوف ومئات الألوف، بأنّ المراد الطرق، لأنّ الحديث الواحد قد تتعدّد طرقه فيحسب بعددها، ويشهد بهذا كلام إبراهيم بن سعيد الجوهري في رجال سند الحديث العاشر من الباب الخامس والعشرين، وقيل إنّ ذلك باعتبار الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، وقد مرّ نحو هذا، وكان أحمد يرجع إليه في الرجال وأسمائهم، والكلام في هذا الامام واسع، كما في النبلاء والتذكرة وتهذيب التهذيب والطبقات<sup>(١)</sup> وغيرها، وأطبقوا على أنّه كان أعلم الناس<sup>(٢)</sup>. وأعرفهم

١ - سير أعلام النبلاء: ٨١/١١ رقم ٢٨، وتذكرة الحفاظ: ٤٣٠/٢، وتهذيب التهذيب

: ٢٨٠/١١ رقم ٥٦١.

٢ - كتب فوقه: أو أعلمهم.

بالرواة وأحوالهم .

وشيوخه هنا أبو حفص الأبار - بزنة فعّال بتشديد الموحّدة ، لأنّه كان يعمل بالإبر - قاله ابن معين : وهو عمر بن عبد الرحمن بن قيس الكوفي الحافظ نزيل بغداد ، صدوق وكان يحفظ<sup>(١)</sup> . أخرج له البخاري خارج الصحيح وأبوداود والنسائي وابن ماجة والمؤيد بالله والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup> . روى عن الأعمش والحكم بن عبد الملك واسماعيل بن عبد الله الكندي واسماعيل ابن مسلم المكي وغيرهم ، وعنه عثمان بن أبي شيبة ويحيى بن معين وأبو الربيع الزهراني وموسى بن اسماعيل وغيرهم ، قال أحمد وأبوداود والنسائي : ليس به بأس ، وقال ابن معين والدارقطني وابن سعد : ثقة ، قال أبو حاتم وأبو زرعة : صدوق<sup>(٣)</sup> .

وشيوخه الحكم بن عبد الملك القرشي البصري ، نزيل الكوفة ، قال في التّريب : ضعيف<sup>(٤)</sup> . أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، والترمذي والنسائي في الخصائص وابن ماجة ، ولم يذكره صاحب الطبقات ، روى عن قتادة والحارث بن حصيرة وابن جدعان وعاصم بن بهدلة وغيرهم ، وعنه أبو حفص الأبار وإسحق السلولي وشريح ابن النعمان وأبو غسان النهدي وغيرهم ، قال ابن معين ويعقوب بن شيبة وابن خراش : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، وليس بالقوي ، وقال أبوداود منكر الحديث ، وقال النسائي والبزار : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : الأحاديث التي أُمليتها للحكم عن قتادة منها ما يتابعه عليه الثقات ، ومنها ما لا يتابعه ، وله غير ما ذكرت ، وقال العقيلي : روي أحاديث لا يتابع عليها ، وقال ابن حبان : ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه وقال

١ - تقريب التهذيب : ٤٣١/١ رقم ٥٠٩٥ .

٢ - الطبقات : ٤٧٩/٢ .

٣ - تهذيب التهذيب : ٤٧٣/٧ رقم ٧٨٧ .

٤ - تقريب التهذيب : ١٣٤/١ رقم ١٥٠٩ .

العجلي : ثقة ، كما في تهذيب التهذيب <sup>(١)</sup> . وعبارة النسائي والبزار تفيد أنه وسط ، لما تكرر ، والاختلاف فيه حاصل ، وله عند كل إمام من هؤلاء حكمه الذي ذكر عنه ، وقد أطلق توثيقه العجلي ، ولا يخفك حكم هذا وأما في المتابعة والشواهد ،



يا عليّ فيك مثَلٌ من عيسى ، أبغضته اليهود حتّي بهتوا أمّه ، وأحبّته النصارى حتّي أنزلوه بالمنزل الذي ليس به .

فلا كلام ، وبقيّة رجال السند [بين صدوق وثقة ، و] <sup>(١)</sup> . قد تقدّموا وقد توبع الحكم في هذا الحديث وله شواهد ، وحسنه الشيخ أحمد محمد شاكر من طريقه في موضعين من مسند أحمد <sup>(٢)</sup> . وأشار إلى المتابعة ابن كثير في أواخر الجزء السابع <sup>(٣)</sup> . وكذا الحاكم الحسكاني في الكلام علي قوله تعالى «وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ» من سورة الزخرف [٥٧] في شواهد التنزيل ، ويأتي كلّ ذلك ، فالحديث قويّ من وجوه .

قوله : فيك مثل من عيسى . وفي نسخة : من مثَل عيسى بن مريم ، وقوله ليس به ، وفي نسخة : ليس له . وله الفاظ يأتي ذكرها .

تخرجه وشواهد ، الحديث بوّب عليه الهيثمي في مجمع الزوائد ، فقال باب في من يفرط في محبّته وبغضه عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام [١٧٠] ، قال : دعاني رسول الله ﷺ ، فقال : إنّ فيك مثلاً من عيسى ، أبغضته اليهود حتّي بهتوا أمّه وأحبّته النصارى حتّي أنزلوه بالمنزل الذي ليس به ، ألا وإنّه يهلك في اثنان محبّ مفرط يقرظني بما ليس فيّ ، ومبغضٌ يحمله شأنني علي أن يبهتني ، ألا وإنّي لست بنبي ولا يوحى إليّ ، ولكنّي أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ما استطعت ، فما أمرتكم من طاعة الله فحقّ عليكم طاعتي فيما أحببتم وكرهتم ، قال الهيثمي رواه عبد الله بن أحمد والبزار باختصار ، وأبويعلي أتمّ منه ، وفي اسناد عبد الله وأبي يعلى

١ - خط على ما بين المعقوفين .

٢ - المسند ٣٥٤/٢ ح ١٣٧٦ و ح ١٣٧٧ .

٣ - البداية والنهاية : ٧/ ٢٩٢ .

الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف، وفي أسناد البرّار محمد بن كثير القرشي، وهو ضعيف، انتهى<sup>(١)</sup>.

أما الأول: فقد تقدّم، ويأتي فيه كلام الشيخ أحمد شاكر.

وأما الثاني: فقد روى عنه امام الجرح والتعديل يحيى بن معين، ووثقه وذّب عنه وردّ قول من قدح فيه، ومعظم ذلك يرجع إلي التشيع، كما سرد الأقوال فيه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، على أنّ غالب القدح فيه مجمل، وقال تلميذه ابن معين: شيعي ولم يكن به بأس، وقد مرّ لك الكلام في مثل هذا غير ما مرّة، وقال إبراهيم بن الجنيّد: قلت لابن معين: محمد بن كثير الكوفي قال: ما كان به بأس، قلت: أنّه روى أحاديث منكرات، قال: ما هي؟ ثمّ ساقها فقال ابن معين ومن يروي هذا عنه؟ فقال: رجل من أصحابنا، قال: عسي هذا سمعه من السدي فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب وإلاّ فأتى قد رأيت حديث الشيخ مستقيماً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وضعفه جماعة، فالرجل مختلف فيه، كالحكم بن عبد الملك وكلّ منهما يصلح للمتابعة، ولعلها قد حصلت هنا، ويأتي ما يفيد ذلك أيضاً، وقد رواه عبدالله بن أحمد بروايتين من طريق الحكم بن عبد الملك، كما في المسند كما تقدّم قال عبدالله بن أحمد حدّثني سريج بن يونس الأول - بمهملتين مصغراً آخره جيم - أبو الحارث حدّثنا أبو حفص الأبارح وحدّثني أبو محمد سفيان بن وكيع بن الجراح بن مليح حدّثنا خالد بن مخلد حدّثنا أبو غيلان الشيباني إتّفقا عن الحكم بن عبد الملك إلي آخر اسناد النسائي، وفي الأول: حتي أنزلوه بالمنزلة التي ليس به، ثمّ قال: يهلك فيّ رجلان الحديث. وفي الثاني زيادة، كما في مجمع

١ - مجمع الزوائد: ١٢٧/٩ ح ١٤٧٦٢، ومسند أحمد: ١٦٠/١ ح ١٣٧٦، ومسند البرّار: ٣/

١١ ح ٧٥٨، ومسند أبي يعلى: ١/١ ح ٤٠٧ ح ٥٣٤.

٢ - تهذيب التهذيب: ٤١٨/٩ رقم ٦٨٥.

الزوائد، قال الشيخ أحمد محمد شاكر في الأول: اسناده حسن، أبو حفص الأبار: هو عمر بن عبد الرحمن ثقة، وثقه ابن معين وابن سعد وغيرهما، والحكم بن عبد الملك البصري، قال ابن معين: ليس بثقة، وليس بشيء وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه العجلي، وترجمه البخاري في الكبير، فلم يذكر فيه جرحاً، ولم يذكره في الضعفاء، فلذلك نرى تحسين حديثه.

والحارث ابن حصيرة شيعي، يغلو في التشيع، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وترجمه البخاري في الكبير، فلم يجرحه، ولم يذكره في الضعفاء، وتكلم فيه بعضهم من جهة تشيعه وقال في الثاني: اسناده حسن إن شاء الله. خالد بن مخلد القطواني ثقة تكلم فيه من أجل تشيعه، وهو من شيوخ البخاري، وأخرج له مسلم، وترجمه البخاري أيضاً، فلم يذكر فيه جرحاً، ومخلد - بفتح الميم وسكون المعجمة - والقطواني - بفتح القاف والطاء - وأبو غيلان الشيباني كذا وقع في الأصول الثلاثة، ولم أعرف من هو؟ وأخاف أن يكون محرفاً عن أبي غسان النهدي، ولعله كذلك. كما يأتي ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث عن الحكم ابن عبد الملك، فقد رواه عنه أبو حفص الأبار، كما في الحديث الذي قبله، ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن مالك ابن إسماعيل: حدثنا الحكم بن عبد الملك، فذكره إلى قوله: حتى أنزلوه بالمنزل الذي ليس به، ورواه الحاكم في المستدرك فذكره بطوله، وزاد في آخره: وما أمرتك بمعصية أنا، أو غيري فإطاعة لأحد في معصية الله عز وجل، إنما الطاعة في المعروف، قال الحاكم، صحيح الاسناد ولم يخرجاه، فقال الذهبي: قلت: الحكم وهما ابن معين، قال الشيخ أحمد شاكر: ولذلك لم يضعف الحديث بسفيان بن وكيع، لأنه لم ينفرد به، إذ ورد من طرق آخر عن غيره، قال والحديث في مجمع الزوائد<sup>(١)</sup>. ثم

حكي كلام الهيثمي، كما مرّ فقد رجح توثيق الحكم بن عبد الملك، وتحسين حديثه، وتوثيق الحارث بن حصيرة وتحسين الحديث الثاني، لأجل متابعة الأبار لأبي غيلان، وهو أبو غسان، كما قال مع مارجحه فيه وصرّح بوروده من طرق وذلك يفيد أنّ ثمة متابعات عدّة، وأقلّ الجمع ثلاثة عند الجمهور، مع طريقي عبدالله بن أحمد بل صرّح بكثرة المتابعة للحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة الحافظ ابن كثير في تاريخه.

ولفظه: وروى غير واحد عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن عليّ، قال: دعاني رسول الله ﷺ فقال: إنّ فيك من عيسى بن مريم مثلاً أبغضته يهود حتي بهتوا أمّه، وأحبّوه النصاريّ حتّي أنزلوه بالمنزل الذي ليس هو له، قال عليّ: ألا وأنه يهلك فيّ إثنان، فذكره إلي قوله: فيما أحببتهم وكرهتهم<sup>(١)</sup>. وصرّح بأنّه ساق لفظ عبدالله بن أحمد أي لفظ الرواية الثانية وسكت عنه، وعادته التعقّب والكلام علي كلّ حديث في اسناده، أو متنه كلام، وقوله: وأحبّوه النصاريّ، يتمشي علي حد ما قيل في نحو قوله تعالي «وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» [الانباء/٣] وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة. وكلّ هذا يؤيد جانب قبول الحكم هذا لهذه المتابعات، ويؤيد الحديث نفسه، وإن ضعف الرجل في غيره، وفي المتابعات أكبر شاهد علي ذلك.

### فصل

وقد ساق الحاكم الحسكاني ألفاظ الحديث في شواهد التنزيل في الكلام علي قوله تعالي «وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ» [الزخرف / ٧٥] وقرىء - بكسر الصاد - أي يضجّون من سورة الزخرف، وإن كان الحافظ

السيوطي قد نقل في سبب نزول الآية في الدرّ المنثور روايات أخر<sup>(١)</sup>. فلا تمنع ولا تنافي لجواز تعدد الأسباب والايراد للاستشهاد، كما في كثير من الآيات والأسباب، فأورده الحاكم باحدى عشرة رواية من طرق مختلفة ساق أكثرها وأشار إلي بعضها تنتهي إلي ثلاثة من الصحابة، فالحديث من قسم المشهور وبذلك يزداد قوة [١٧١] عن علي عليه السلام من ثمان طرق مرفوعاً، ومن طريق موقوفاً، وعن أبي رافع وعن أبي سعيد، فعن أمير المؤمنين.

١ - من طريق أبان ابن تغلب تنتهي إلي عبدالرحمن ابن أبي نُعيم - بضمّ النون وسكون المهملة - عنه مطولاً.

٢ - ومن طريق عيسى بن عبدالله حدّثني أبي عن أبيه عن جدّه عنه.

٣ - ومن طريق أبي غسان النهدي مالك بن إسماعيل، كما أشار إليها الشيخ أحمد شاكر، عن الحكم بن عبدالملك عن الحارث بن حصيرة إلي آخر الاسناد وزاد: إنّما الطاعة في المعروف ثلاثاً.

٤ - ومن طريق يحيى بن معين عن أبي حفص الأثاري عن الحكم عن قيس بن ميسرة كذلك.

٥ - ومن طريق سريج بن يونس بن ابراهيم عن أبي حفص أيضاً.

٦ - ومن طريق ابن شاهين عن عبدالله بن عبدالملك المسعودي عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن صالح بن ميثم<sup>(٢)</sup> وعن عباية بن ربعي كلاهما روياه عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه.

٧ - ومن طريق الحارث بن حصيرة عن الاصمغ.

٨ - ومن طريق أخرى من الاصمغ عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً.

١ - الدرّ المنثور: ٥ / ٣٧٩.

٢ - كتب فوقه: كذا.

٩ - ومن طريق زاذان عن علي عليه السلام موقوفاً، قال: مثلي في هذه الأمة كمثل عيسى بن مريم أحبته طائفة، فأفرطت في حبه فهلكت، وأبغضته طائفة فأفرطت في بغضه فهلكت، وأحبته طائفة فأقصدت في حبه فنجت، قال: وفي الباب عن قيس بن الربيع عن أبي ميمون.

١٠ - عن أبي سعيد.

١١ - وعن أبي رافع قال: قال رسول الله: فذكره انتهى<sup>(١)</sup>. ملخصاً وبهذا كثرت الشواهد والمتابعات، فازداد الحديث قوة من جهات وما فيه جهالة، أو مقال في بعض الطرق ينجبر بغيرها، وتذكر هنا قاعدة الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، كما تقدّم، والحديث عقده صاحب العمدّة فصلاً، وهو الخامس والعشرون منها<sup>(٢)</sup> وأورده من تسع طرق مختلفة عن أمير المؤمنين عليه السلام مرفوعاً وموقوفاً وعزاه إلي عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه لكنّها عن علقمة نفسه، وإلي عبد الله نفسه من طرق، وإلي ابن المغازلي من طريق واحدة، ومع تكثر الطرق واختلافها، أو اختلاف بعض الرواة عن أمير المؤمنين عليه السلام، كما أورده عن علقمة نفسه عند أحمد، وعن أبي البخري عن علي موقوفاً من طرق عند عبد الله، وعن أبي مريم عن علي عليه السلام موقوفاً من طريق، وعن زاذان أيضاً عنه، كما تقدّم وعن أبي السوار عنه وسائرهما، كما تقدّم وعلى هذا يرتقي الحديث في درجات القوة والقبول إلي حيث يشاء الله عزّ وجلّ، وللموقوف هنا حكم المرفوع، لأنّه اخبار عمّا سيكون، أو قد كان كلّ، أو بعضه، وليس ذلك ممّا يرجع إلي أحكام الاجتهاد لا سيّما وقد تضمّن ذلك الوعيد وطابق معني الحديث المرفوع عنه عليه السلام، وعن أبي سعيد وعن أبي رافع مولي رسول الله ﷺ، وساق الحديث في كنز العمال إلي

١ - شواهد التنزيل: ٢٢٦/٢ ح ٨٥٩ - ٨٧١.

٢ - العمدّة: ٢١٠ ح ٣٢٢ - ٣٣١.

قوله: إنما الطاعة في المعروف، وعزاه إلي عبد الله بن أحمد وأبي يعلي والدورقي والحاكم وابن أبي عاصم وابن شاهين في السنة قال فيه: وأورده ابن الجوزي في الواهيات، وروي ابن جرير صدره المرفوع، انتهى<sup>(١)</sup>. وكان ابن الجوزي إعتبر بعض طرقه التي فيها ضعف متقاعد، ولم يعتبر المجموع، وفيه ما تقدّم ومجازفته أدّت إلي عدم الوثوق بقوله: إذا انفرد، كما قرره الحفاظ والمحققون، وجوابه يؤخذ من كلام الحفاظ ابن حجر الحفاظ السيوطي في الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، كما تقدّم كيف بأحاديث الفضائل التي كادوا يطبقون علي قبول الضعف المنجبر فيها، وقد طابق الحديث الواقع، فهو من أعلام النبوة، وبذلك يتأيّد معناه عند أرباب الاصول، وهذا يدلّ علي صدق من قدح فيه من رواته، فتأمّل و في الروضة الندية شرح الحديث فابحثه<sup>(٢)</sup>.

١ - كنز العمال: ١٣/ ٥٥ ح ٣٦٣٩٩.

٢ - الروضة الندية: ١٤٧.

ب- ٢٥- ذكر منزلة عليّ كرم الله وجهه وقربه من النبي ﷺ، وفيه ١٠

عن ٦.

١٢٠ (١) أخبرنا اسماعيل بن مسعود البصري قال: حدّثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن أبي اسحق عن العلاء سأل رجل ابن عمر عن عثمان قال: كان من «الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ النَّقَى الْجَمْعَانِ» [البقرة/ ١٥٥] فتأب الله عليه ثم أصاب ذنباً فقتلوه، فسأله عن عليّ كرم الله وجهه، فقال: لا تسأل عنه.

(ذكر منزلة عليّ كرم الله وجهه وقربه من النبي ﷺ)

قوله: ذكر منزلة عليّ كرم الله وجهه وقربه من النبي ﷺ زاد في المخطوطة ولصوقه به وحب رسول الله ﷺ له، وهذه الزيادة هي المطابقة المستوعبة لسائر أحاديث الباب، والفاصلة لعنوان هذا الباب عن عنوان الباب العاشر والباب الثالث المشتركة في مطلق المنزلة، إلّا أنّ الثالث في منزلته من الله عزّ وجلّ وفيه سبعة عشر حديثاً، كما مرّ ورجال هذا الاسناد رجال الصحيحين إلّا الأوّل والخامس، وهما ثقتان، والمشارك منهم الرابع والخامس، وقد تقدّموا إلّا العلاء - بزنة سماء - وهو ابن عرار، كما يأتي في الاسناد الثاني والثالث وهو الرجل المبهم السائل لابن عمر، كما يأتي في الاسناد الثاني والثالث، قال: سألت ابن عمر، وهو العلاء بن عرار - بمهملات مع فتح الأولي - وقد تصحّف، الخارفي - بمعجمة وراء مكسورة ثمّ فاء - الكوفي ثقة، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له النسائي في الخصائص، ولا ذكر له في الطبقات، له في الخصائص ثلاثة أحاديث متتالية في الباب، وهي في المعنى حديث واحد، وإنّما اختلفت ألفاظه وطرقه أي بعض رجالها، كما تري، روى عن ابن عمر قضية عثمان، وعليّ وهذه عن عمر



وعنه أبو اسحق السبيعي، قال بن معين: ثقة، كما في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. وهذا يؤيد ما تقدّم إن الرجل إذا روى عنه ثقة فقط ووثقه آخر خرج عن أقسام الجهالة كما في التنقيح<sup>(٢)</sup>. وهو الراجح ولو وثقه من روى عنه على الصحيح، وليس من التوثيق المبهم في هذه الصورة المفروضة، كما مرّ مع معرفة اسمه ونسبه، كما هو مقتضي أدلّة وجوب قبول الأخبار الأحادية، وقد تقدّم في الكلام علي الحديث الأول من الباب الثامن توثيق الحافظ ابن حجر له، بل صرح بالتصحيح له حيث قال: وروى النسائي أيضاً حديث ابن عمر يعني هذا بسند آخر صحيح من طريق أبي إسحاق السبيعي عن العلاء ابن عرار، قال: قلت: لا بن عمر خبرني عن عليّ وعثمان، فذكر جوابه بنحو الرواية الثالثة من أحاديث الباب، فقد عدّه الحافظ في من يصح حديثه، كما ترى واستثناؤه أخيراً عن كونه من رجال الصحيحين، فلهذا قال: وهو ثقة وكم من ثقة يصحح له، وليس من رجال الصحيحين وإلاّ ابن عمر، وهو الصحابي الجليل أحد العبادلة، قال في الطبقات: هو عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن القرشي العدويّ، أسلم قديماً بمكة باسلام أبيه، وهاجر وهو ابن عشر سنين، وشهد الخندق وما بعدها وكان من سادات الصحابة وفضلائهم، ملازماً للسنة ناصحاً للأمة. وذكر الناصر للحق فيما رواه السيّد أبوطالب [١٧٢] أنّه لم يقاتل مع عليّ عليه السلام في حروبه، تأولاً منه أنّه لا يقاتل أهل الشهادتين، وهو معدود من حفاظ الألوّف، ولم يمت حتّى أعتق ألف رقبة أخرج له الجماعة ومحمّد بن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والنرسي والسيلقي والسّمّان. روي عنه أمّ من الصحابة والتابعين، منهم بنوه سالم وعبدالله وعبد الرحمن وعبيد الله وحزمة وزيد وبلال وعمر<sup>(٣)</sup>.

١ - تهذيب التهذيب ١٨٩/٨: رقم ٣٣٩.

٢ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : ١٨٦ / ٢

٣ - الطبقات ٢٧/١.

وقد أوسع الحافظ بن حجر ترجمته في الاصابة ، وابن عبد البر في الإستيعاب والذهبي في النبلاء<sup>(١)</sup> . فيما أظنّ وساقوا من مناقبه شطراً حسناً ، ومنها قوله ﷺ : إنّ عبدالله رجل صالح ، وقول ابن مسعود : إنّ من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا لعبد الله بن عمر ، وقال جابر : ما منّا أحد أدرك الدنيا إلّا مالت به ومال بها إلّا ابن عمر ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : ومناقبه وفضائله كثيرة جداً ، وذكر أنّه روى عن النبي ﷺ فأكثر وعن جماعة الصحابة<sup>(٢)</sup> .

### فائدة

أخرج الحاكم عن حمزة بن عبدالله بن عمر أنّه قال : بينما هو جالس مع عبدالله بن عمر ، إذ جاءه رجل من أهل العراق ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إنّني والله لقد حرصت أن اتّسمت بسمتك وأقتدي بك في أمر فرقة الناس وأعتزل الشرّ ما استطعت ، واتيّ أقرأ آية من كتاب الله محكمة قد أخذت بقلبي ، فأخبرني عنها رأييت قول الله عزّ وجلّ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ الآية [الحجرات ٧] أخبرني عن هذه الآية ، فقال عبدالله : مالك ولذلك انصرف عني فانطلق حتي تواري عنّا سواده ، وأقبل علينا عبدالله بن عمر ، فقال : ما وجدت في نفسي من شيء في أمر هذه الآية ما وجدت في نفسي إنّني لم أقاتل هذه الفئة الباغية ، كما أمرني الله عزّ وجلّ ، قال الحاكم : هذا باب كبير ، قد رواه عن عبدالله بن عمر جماعة من كبار التابعين ، وإنّما قدمت حديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ، واقتصرت عليه ، لأنّه صحيح علي شرط الشيخين ، وقال الذهبي علي

١ - الاصابة: ١٥٥/٤ رقم ٤٨٥٢ ، والاصتيعاب : ٩٥٠/٣ رقم ١٦١٢ ، وسير أعلام

النبلاء: ٢٠٣/٣ رقم ٤٥ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٣٢٨/٥ رقم ٥٦٥ .

ألا ترى منزلته من رسول الله ﷺ.

شرط البخاري ومسلم، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد روى الذهبي في النبلاء: ثلاث روايات عن ابن عمر أنه لما احتضر قال: ما آسي علي شيء من الدنيا إلا على ثلاث، ظمأ الهواجر، ومكابدة الليل، وإني لم أقاتل هذه الفئة الباغية. وفي بعضها: مع علي، وفي بعضها: التي نزلت بنا، كما في تفريج الكروب<sup>(٢)</sup>. وفيه الجمع بين الروايات، وإن المراد بها ما في رواية الحاكم، وهو القتال مع علي عليه السلام كما أورده الحاكم في الاعتذار عن ابن عمر في ترك القتال معه عليه السلام، وهذه تعدّ من مناقب عبد الله بن عمر: والندم توبة، إذا لم يكن التكليف ولم يمكن التلافي بغيره، كما هنا ولهذا تراه يروي هذه المناقب العلوية معترفاً لأمر المؤمنين عليه السلام بالفضل والمزية، وهذه فائدة جيّدة جداً.

قوله: ألا ترى إلي منزلته الخ، هذه الرواية كالمجملّة، وقد فسرتها الرواية الثانية والثالثة والرابعة بذكر البيت والمنزل من بيوت ومنازل رسول الله ﷺ حيث كان بيت أمير المؤمنين والزهراني بينهما متصلاً بها، وقد مرّ في الباب الثامن والتاسع ما هو صريح في إخراجهم من المسجد وسدّ أبوابهم الشارعة إليه إلا باب علي عليه السلام، وفي بعض الروايات: ولكن الله أمره بذلك، وفي بعضها: ولكنني أمرت بشيء فاتبعته، وفي بعضها: وليس له طريق غيره، وكلّ ذلك يدلّ على قربه من رسول الله ﷺ منزلاً ومنزلةً ونزلاً وكرامةً، كما أطبقت وطبقت بذلك السّنة النبوية، وهذه الخصائص كالنقطة منها، لا نتقاها عن إمام نقاد بصير، ولا ينبؤك مثل خبير، كيف لا، وهو الذي كان له مدخلان خاصان كلّ يوم وليلة إلى رسول الله ﷺ، كما يأتي في الباب السادس والعشرين، وكان يعهد إليه بالقيام بكثير من

١ - المستدرک: ١٢٥/٣ ح ٤٥٩٨.

٢ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ٣٣٥ حرف اللام مع الميم

منافعه الخاصة، كيف لا، وهو الذي ترعرع في حجر النبوة، وشب في حضن الرسالة، وشرح المعني يطول ويخرجنا عن المقصود، وأحاديث الكتاب وغيره شارحة له.

تخريجه وشواهدة إلي الآن لم أقف عليه إلا عند النسائي بأربع طرق ورجالها كلها بين ثقة وصدوق، وذلك منتهي شرط القبول، بل غالبهم من رجال الصحيحين، وما في أحد رواته مقال ينجر بغيره، لوجود المتابعات والشواهد وبرواية الشيخين، أو أحدهما عنه، وما خرج منها عن درجة الصحة فلا يسقط عن درجة الحسن فرضاً، ومجموعها، أو جميعها يفيد الصحة، أما الأول والثالث والرابع فلذاته، وأما الثاني فلغيره بناءً علي أن شرطها الثقة، ونحوها، وقد حصل الاتصاف بها في جميع رجال السند الأول، وأما الثالث فالموصوف بالتشيع واحد، وهو ثقة من رجال البخاري، وذلك مما لا ينافيها، بل يؤيدها مع انتفاء القادح الشرعي، وأما الرابع فالموصوف بأنه صدوق واحد، وهو من رجال البخاري أيضاً، كل هذا علي كلام التقريب، وسينكشف لك الغطاء بكلام أئمة الجرح والتعديل في رجال كل سند، كما تقدم، ويأتي، ثم إن الشواهد التي أشرت إليها في الباب الثامن والتاسع تؤيد ذلك، ثم إن الواقع يؤكد ذلك مع الاطباق علي أن منزل علي عليه السلام وبيته كان بين أبيات رسول الله ﷺ، فالصحة هنا حاصلة اصطلاحاً من ثلاثة أوجه، ومعني من وجوه، كما ترى، كيف وقد ورد هذا المعني وهذه الدرجة والمنزلة في الدار الآخرة التي لا تبلى ولا تتغير ولا تتحول ﴿وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الاسراء/٢١] علي أن الاتصاف بالصحة والحسن إنما يفيد القاصرين قبول الحديث عند أهل هذا الشأن، وأما هنا مع الكشف عن أحوال كل راوٍ بما يفيد الظن بصدقه فكفي بذلك حجة في القبول وهو الذي عليه مدار أهل الاصول، وجرى عليه السلف الصالح قبل الاصطلاح علي تمييز درجات القوة بالصحة والحسن ونحوهما، كما عرفت، وقد مر لك أن

١٢١ (٢) أخبرنا هلال بن العلاء بن هلال الرقي قال: حدثنا حسين قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق عن العلاء بن عرار أنه قال: سألت عبد الله بن عمر قلت: ألا تحدّثني عن عليّ وعثمان؟ قال: أمّا عليّ فهذا بيته من بيت رسول الله ﷺ فلا أحدثك عنه بغيره، وأمّا عثمان فإنه أذنب يوم أحد ذنباً عظيماً عفي الله عنه، وأذنب فيكم ذنباً صغيراً فقتلتموه.

الجمهور على أنّ للمتأهل العارف بأحوال الرجال أن يصح ويحسن، وعلى هذا جرى الحفاظ من المتأخرين، ومنهم الشيخ أحمد محمد شاكر أبقاه الله، فقد صحح لمن لم يعهد ولم يعتدّ التصحيح لمثله ولكنّه ناظر مختبر نقّاد، ولولا هذه الفائدة لكانت فائدة تدوين رجال الحديث ضائعة، كيف وقرائن التصحيح هنا قوية جداً، فتأمل. [٢٧٣]

قوله: هلال بن العلاء بن الهلال إلخ، هذا الاسناد هو الذي دون ما قبله وما بعده، ورجاله بين ثقة ثبت وثقة حافظ وثقة عابد وصدوق وهو الأول، وكلهم مشتركون إلّا الثاني، قال في التقريب هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي مولاهم الرقي صدوق<sup>(١)</sup>. وأشار فيه الحافظ إليّ أنّه من رجال النسائي، وقد علمت شرطه، له في الخصائص ثلاثة أحاديث، زاد في الطبقات ممّن أخرج له السّمّان<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه وحجاج بن محمّد وحسين بن عيّاش وعفان وابن المديني والقعني وغيرهم، وعنه النسائي وإبراهيم الحربي وأبوحاتم الرازي وابن المنذر وابن صاعد وأبو عروبة والطبراني إجازة وآخرون، قال أبوحاتم صدوق، وقال النسائي: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس روى أحاديث

١ - تقريب التهذيب: ٢/٦٤٠ رقم ٧٦٢٦

٢ - الطبقات: ٢/٤٠٤.

منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه، أو من أبيه، انتهى<sup>(١)</sup>. وأمّا هنا فروايته عن غير أبيه فزالت التهمة عنهما معاً، ثم ليس كل من روى المناكير بمتروك، كما تكرر، ولهذا ذكره ابن حبان في الثقات وميزانه ما تقدّم عن التقريب، وقد توبع أعني روى هذا الحديث غيره من الثقات، كما مرّ، وهو اسماعيل بن مسعود ويأتي، وهو أحمد بن سليمان الرّهاوي وهما ثقتان إلا أنّها متابعة غير تامّة للاختلاف في الشيوخ.

وشيوخه الحسين هو ابن عياش - بالتحتمانية آخره معجمة - ابن حازم - بمهملة ومعجمة - السلمي ثقة، أخرج له النسائي، ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص حديثان، روى عن جعفر بن برقان وحديج - بمهملتين وآخره جيم مصغراً - كما مرّ وأخيه زهير بن معاوية وغيرهم، وعنه هلال بن العلاء وعبد الحميد بن محمد وعليّ بن حميد الرقي ومحمد بن القاسم وغيرهم، ضعفه الساجي والأزدي، قال الذهبي ليّنه بعضهم بلا مستند غير انفراده بحديث عائشة لانكاح إلا بوليّ والسلطان وليّ من لا وليّ له. وقال الخطيب: كان أديباً فاضلاً، وله كتاب في غريب الحديث، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>. ولهذا أطلق الحافظ توثيقه في التقريب<sup>(٣)</sup>. ولم يلتفت إلي قول الساجي والأزدي لسقوطهما عنده.

وشيوخه زهير بن معاوية بن حديج تقدّم، ضبطه - بمهملتين آخره جيم مصغراً - الكوفي نزيل الجزيرة ثقة ثبت إلا أنّ سماعه عن أبي إسحاق بآخره أخرج له الستة والاخوان والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>.

١ - تهذيب التهذيب: ١١/٨٣ رقم ١٣٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ٢/٣٦٢ رقم ٦٢٠.

٣ - تقريب التهذيب: ١/١٢٤ رقم ١٣٩٦.

٤ - الطبقات: ١/٣٠٨.

له في الخصائص حديثان، روى عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش وسماك بن حرب وأبي الزبير وغيرهم، وعنه ابن مهدي والقطان وأبوداود الطيالسي وأبو غسان النهدي إى والحسين بن عياش، كما هنا وآخرون، قال شعيب بن حرب: كان زهير أحفظ من عشرين، وقال أحمد فيما روى عن المشايخ: ثبت بنخ بنخ وفي حديثه عن أبي إسحاق لئن سمع منه بآخره وقال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الإختلاط، وأجاب الذهبي عن قول أبي زرعة بقوله قلت: ما اختلط أبو إسحاق قطّ وإنّما يعني بهذا التغيّر ونقص الحفظ، كما في تذكرة الحفاظ، وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي والبزار وابن سعد والعجلي: ثقة، زاد أبو حاتم: متقن صاحب سنة وهو أحبّ إلى من جرير وخالد الواسطي، وزاد النسائي: ثبتاً، وابن سعد والعجلي: ثبتاً ماموناً كثير الحديث، وقال ابن حبان في الثقات: كان حافظاً متقناً وعاب عليه بعضهم أنّه كان ممّن يحرس خشبة زيد بن عليّ، لمّا صلب، انتهى ملخصاً من تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>.

#### نكتة

وقد نقم بهذا على الزهري، وهو في الطبقات في ترجمة الزهري، لا في ترجمة زهير بن معاوية، بلفظ: فأما ما روى عنه أي الزهري - لأنّ السياق في ترجمته - أنّه كان يحرس خشبة زيد بن عليّ فقد ذكر ذلك بعض أصحابنا كالمتوكّل أحمد بن سليمان في أصول الأحكام، وكأبي جعفر الهوسمي، ولكنه قد ضعّف ذلك جماعة، وقالوا: صلب زيد بن عليّ بالكوفة، وكان الزهري مع هشام بالشام، انتهى<sup>(٢)</sup>. ولعلّه زهير بن حرب هذا، وحصل الاشتباه للاشتراك في مادّة الاسم والنسب، والله أعلم، كما نقله الحافظ ابن حجر، وسائر السند تقدّم

١ - تهذيب التهذيب: ٣٥١/٣ رقم ٦٤٨، وتذكرة الحفاظ: ٢٣٣/١ رقم ٢١٩.

٢ - الطبقات: ٣١٦/٢.

١٢٢ (٣) أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي قال: حدثنا عبيد الله

وقد تابعه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، كما يأتي في سند الحديث الآتي بعد هذا في الرواية عن أبي إسحاق، وهي متابعة تامة، وهو ممن سمع منه منذ دب إلي أن شب، وهو القائل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن، كما رواه ابن مهدي عن عيسى بن يونس عنه، وقال أبو طالب: سئل أحمد من أحب إليك يونس، أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال إسرائيل، لأنه صاحب كتاب، وهذا ينافي ما رواه صالح بن أحمد عن أبيه إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع بآخرة، انتهى<sup>(١)</sup>. وهو ابن ابنه ومضي مدة إلي أن يصح منه التحمل لا يلزم منها أن يسمع بعد التغير، لأنه ولد إسرائيل سنة ١٠٠ (مائة) ومات سنة ١٦٢ وولد جده أبو إسحاق سنة ٣٢ (اثنين وثلاثين) ومات سنة ١٢٩ (تسع وعشرين و مائة) وقيل غير ذلك، فقد أدرك من عمر أبي إسحاق نحو عشرين سنة بعد بلوغ سن صحة التحمل، وهو ابن خمس، أو ثمان، أو تسع، أو عشر، والله أعلم، فالمتابعة راجحة وكل من زهير وإسرائيل يعدّ هنا متابعاً ومتابعاً على أنه قد تابعهما معاً شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث، كما في سند الحديث الأول. وأما تخريج الحديث وشواهد فكما تقدّم [١٧٤]

قوله: عبيد الله، هو ابن موسى بن أبي المختار، وقد تكرر والكلام عليه في الكلام على سند الحديث السابع من الباب الأول، وهو وشيخه وشيخه من رجال الصحيحين، والأول والآخر من رجال النسائي، فالأول: ثقة حافظ، والآخر ثقة مكثر عابد، فجميع الاسناد ثقات، وكلهم مشتركون وقد تقدّموا، وفي هذه الرواية والتي بعدها إشارة إلى حديث سد الأبواب إلا باب



قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي اسحاق عن العلاء بن عرار قال: سألت ابن عمر، وهو في مسجد رسول الله ﷺ عن عليّ وعثمان، فقال: أما عليّ فلا تسألني عنه وأنظر إلي منزله من النبي ﷺ ليس في المسجد بيت غير بيته، وأما عثمان فإنه أذنب ذنباً عظيماً تولّى يوم التقي الجمعان فغفا الله عنه وغفر له، وأذنب فيكم ذنباً دون ذلك، فقتلتموه.

١٢٣ (٤) أخبرنا إسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل قال: حدّثني ابن موسى وهو محمد بن موسى بن أعين قال: حدّثني أبي عن عطاء عن سعد بن عبيدة قال: جاء رجل إلي ابن عمر فسأله عن عليّ كرم الله وجهه، قال: لا أحدثك عنه ولكن أنظر إلي بيته من بيوت رسول الله ﷺ، قال: فإنّي أبغضه، قال له: أبغضك الله.

أمير المؤمنين، وبذلك احتجّ ابن عمر على أنّ قرب المنزل دليل علي قرب منزله وإلا فقد روى من أحاديث الفضائل العلوية غير هذا الحديث، كما تقدّم في تخاريج عدّة أحاديث إلا أنّ المقام يقتضي الإيجاز والاشارة المفهمة للمراد.

قوله: إسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل، هو ابن صبيح، ورجال هذا الاسناد وهو الرابع بين ثقة وصدوق، وهذان الوصفان عليهما يجري لوكب الرواة مدار قبول الرواية، والمشارك منهم ما عدا الأوّل والخامس، وهذا هو الصبيحي - بفتح الصاد - الحارثي ثقة، أخرج له النسائي، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن معاوية بن عمرو وأبي نعيم والباقلي اي ومحمد بن موسى، كما هنا وغيرهم وعنه النسائي وأبو بكر المروزي والبزار وأبو عوانة وغيرهم، وأخرج عنه ابن خزيمة في صحيحه، وقال النسائي: لا بأس به من الثقات، وذكره ابن حبان في

## الثقات<sup>(١)</sup>.

وشيخه محمد بن موسى بن أعين الجزري الحراني، أخرج له البخاري والنسائي والمرشد بالله<sup>(٢)</sup>. صدوق، روى عن أبيه وزهير بن معاوية وعيسى بن يونس وغيرهم، وعنه الذهلي وإسماعيل بن يعقوب بن صبيح - بفتح الصادالمهملة - وعلي بن عثمان النفيلي وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>. وشيخه أبوه موسى بن أعين، ثقة عابد، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة وأبو طالب والمؤيد بالله والمرشد بالله والشريف الجرجاني<sup>(٤)</sup>. روى عن أبيه والأوزاعي ومالك وعطاء بن السائب وجماعة وعنه ابنه محمد وسعيد بن أبي أيوب ونافع بن يزيد والمعافي بن سليمان وعلي بن معبد وآخرون، قال الأوزاعي: إني لأعرف رجلاً من الأبدال، ف قيل له: من هو؟ قال: موسى بن أعين، وقال أبو زرعة وأبو حاتم وابن معين والدارقطني: ثقة، زاد ابن معين: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان صدوقاً<sup>(٥)</sup>. وشيخه عطاء هو ابن السائب الكوفي، صدوق، إختلط، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأخرج له حديثاً واحداً في الصحيح متابعه في ذكر الحوض كما في تهذيب التهذيب<sup>(٦)</sup>. وأخرج له الأربعة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبي طالب والمرشد بالله و والده الشريف الجرجاني و أبو الغنائم الترسي والشريف

١ - تهذيب التهذيب ٣٣٧/١: رقم ٦١٠.

٢ - الطبقات ٣٢٣/٢.

٣ - تهذيب التهذيب ٧٩/٩: رقم ٧٧٤.

٤ - الطبقات ٣٦٩/٢.

٥ - تهذيب التهذيب ٣٣٥/١٠: رقم ٥٨٥.

٦ - تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧: رقم ٣٨٥.

السيلقي<sup>(١)</sup>. روى عن أبيه وأنس - وريماً أدخل بينهما يزيد بن أبان - وعن سعيد ابن جبير ومجاهد والنخعي والحسن البصري وعكرمة وطائفة اي ومنهم سعد بن عبيدة، كما هنا، وعنه الأعمش وابن جريج والحماذان والسفيانان وشعبة والقطان اي وموسى بن أعين وآخرون، اتفقوا علي ثقته وحجّيته وصحة ما روي عنه قبل الاختلاط، وعلى اضطراب و ضعف ما روي عنه بعده، وعلى أن سفيان الثوري وشعبة وحماذين زيد وابن عيينة وزهير وزائدة ممن روى عنه قبل الاختلاط، فحديثهم عنه صحيح، وعلى أن جريراً و خالد بن عبد الله الواسطي واسماعيل وعليّ بن عاصم وهشيم وابن فضيل ممن روى عنه بعد الاختلاط، فحديثهم عنه ضعيف واختلفوا في حماد بن سلمة وهيب، ويحتمل أن يكونا ممن روى عنه قبل الاختلاط وبعده، كأبي عوانة في صحيحه هذا ملخص كلامهم على ما في تهذيب التهذيب. وكلّ من وثّقه قيّد ذلك بقبل الاختلاط، وكلّ من ضعّفه قيّده ببعده.

وشيوخه هنا سعد بن عبيدة - بضمّ العين مصغراً - أبو ضمرة - بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم - الكوفي ثقة، روى له الستّة، تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب السابع عشر، على ما في بعض النسخ المخطوطة، وابن عمر تقدّم قريباً، والرجل المبهّم هنا ليس هو الذي في السند الأوّل، لأنّ ذلك من رجال السند وهو العلاء بن عرار كما فسر ذلك في الاسناد الثاني والثالث، ولم يقل ما قال هذا، وقد مرّ أنّه ثقة، وهذا ليس من رجال السند، ولم يسأل، كما سأل الأوّل بل عن عليّ كرّم الله وجهه وحده، وهو داخل تحت أحاديث الباب الثالث والعشرين وغيره ممّن ورد فيهم الوعيد على بغضه، وأنّهم من أهل النفاق، كما مرّ

١٢٤ (٥) أخبرنا هلان بن العلاء بن هلال قال: حَدَّثَنَا حسين هو ابن عياش قال: حَدَّثَنَا زهير قال: حَدَّثَنَا أبو إسحاق قال: سأل عبد الرحمن بن خالد بن قثم بن العباس، من أين ورث علي رسول الله ﷺ؟

ولعله من حزب الخوارج، وأهل الشام، وقد أجاب عليه ابن عمر بما يشفي ويكفي، وهو وأضرابه داخلون تحت عموم حديث: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة<sup>(١)</sup>. وغيره من العمومات العامة، فضلاً عن النصوص الخاصة بأمير المؤمنين عليه السلام، كما تقدّم. [١٧٥]

قوله: سأل عبد الرحمن بن خالد بن قثم بن العباس إلخ، كذا في النسخ المطبوعة، وبعض المخطوطة، وفي بعضها سألت بضمير التكلم، فالسائل أبو إسحاق، كما في المستدرک، وفي هذين الاسنادين إختلاف سابق وتصحيف طارٍ لاحق، وفي النسخ المطبوعة سأل أبو عبد الرحمن ابن خالد بن قثم، ولم أجد كنيةً هكذا بل ولا ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن قثم، ويأتي كلام التقريب وتهذيب التهذيب، ففي الأوّل خالد بن قثم - بزنة زفر بقاف ومثلثة آخره ميم كما في المغنى - ابن العباس. أخرج له النسائي في خصائص عليّ كلاماً، وقيل: عن أبي إسحاق سأل عبد الرحمن بن خالد بن قثم بن العباس، انتهى<sup>(٢)</sup>. ولم يحكم علي أحدهما بشيء، ولا أفرد عبد الرحمن بترجمة في أيهما، وفي الثاني خالد بن قثم بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي روى حديثه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه فيه، فقيل: عن أبي إسحاق عن خالد بن قثم بن العباس

١ - رواه محمد بن عقيل في النصاب الكافية: ٩٤.

٢ - تقريب التهذيب ١/٥٢٦ رقم ١٧٢٦، والمغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٠١.

وقيل: عن أبي إسحاق، قال: سأل عبدالرحمن بن خالد بن قثم بن العباس من أين ورث عليّ النبي ﷺ، أخرجه النسائي في الخصائص على الوجهين، انتهى<sup>(١)</sup>.

وسياتي ما يزيح الإشكال في كلام الحاكم عن أبي إسحاق، قال: سألت قثم بن العباس إلخ فالمسئول قثم -بزنة زفر- ابن العباس بن عبدالمطلب فهو صحابي صغير، أخرج له النسائي، روى أن النبي ﷺ وكان يشبهه ويشبهه به، وعن أخيه الفضل بن العباس، وعنه أبو إسحاق السبيعي، قال الحاكم: كان أخا الحسين بن عليّ من الرضاة، وكان من آخر الناس عهداً بالنبي ﷺ أي ما عدا أمير المؤمنين لما يأتي في الباب الثاني والأربعين، والآخرة كأولية حقيقية وإضافية، لأنها من الأمور النسبية، وذكره ابن حبان في الصحابة، وابن سعد في طبقة الذين توفي عنهم النبي ﷺ، وهم أحداث ولآه أمير المؤمنين علي مكة، وقيل: المدينة، وقتل أمير المؤمنين عليه السلام وهو على المدينة، ثم خرج إلي سمرقند مع سعيد بن عثمان بن عفان فاستشهد بها سنة سبع وخمسين، وقبره معروف بها هذا<sup>(٢)</sup>. وسائر رجال السند بين ثقة وصدوق، كما تقدّم في الباب، والمشارك عدى الأول والخامس والسادس، وكذا رجال السند السادس بين صدوق وثقة ولين، وكلّهم مشتركون إلا السادس، وقد تقدّموا إلا الثاني والثالث والرابع، فالثاني والد هلال بن العلاء وهو العلاء بن هلال بن عمرو بن هلال الباهلي الرقي، قال في التقريب: فيه لئّن أخرج له النسائي<sup>(٣)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى

١ - تهذيب التهذيب ١١٢/٣ رقم ٢١٠.

٢ - تهذيب التهذيب ٣٦١/٨ رقم ٦٤١.

٣ - تقريب التهذيب ٤٥٩/١ رقم ٥٤٥٢.

عن أبيه وعبيد الله ابن عمرو الرقي وحماد بن زيد ومعتمر بن سليمان وجماعة، وعنه ابنه هلال ومحمد بن جبلة وعمرو الناقد وحفص ابن عمر وشيخه وآخرون، قال أبو حاتم منكر الحديث ضعيف الحديث عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة، وقال النسائي: هلال بن العلاء روى عن أبيه غير حديث منكر فلا أدري منه أتى، أو من أبيه، وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة، وذكره ابن حبان في الضعفاء، كما في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. وميعار القول فيه كلام التقريب.

والثالث عبيد الله، وليس هو ابن موسى السابق، لأنه شيخ شيخ النسائي، وهذا أبعد منه وإن كان يحتمل إلا أن نصّ تهذيب التهذيب على أن العلاء بن هلال يروي عن عبيد الله ابن عمرو الرقي، ولم يذكر من مشايخه عبيد الله بن موسى، فالظاهر أن هذا هو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي الأسدي، وهو ثقة فقيه ربما وهم، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. أخرج له الستة وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والحاكم الجشمي<sup>(٣)</sup>. روى عن عبد الملك بن عمير والأعمش ومعمر والثوري وابن أبي أنيسة، وعنه عبد الله بن جعفر الرقي والعلاء بن هلال الباهلي ولوين وأبونعيم وآخرون، وثقه العجلي وابن نمير، وقال بن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثاً منكراً، وفضله على زهير بن محمد، وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً كثير الحديث ربّما أخطأ لم ينازعه في الفتوى أحد في عصره، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان راوياً

١ - تهذيب التهذيب: ١٩٣ رقم ٣٥٠.

٢ - تقريب التهذيب: ١/٣٧٩ رقم ٤٤٥٩.

٣ - الطبقات: ٦٣/٢.

قال: إنّه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً. خالفه زيد بن أبي أنيسة في اسناده، فقال: عن خالد بن قثم.

لزيد بن أبي أنيسة<sup>(١)</sup>.

والرابع هو زيد بن أبي أنيسة الجَزَري، أصله من الكوفة، ثم سكن الرها ثقة، له افراد، أخرج له الستة ومحمد والمرشد بالله والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص حديثان، روى عن أبي اسحاق وعطاء ابن أبي رباح وعطاء بن السائب والمنهال بن عمرو وجماعة، وعنه مالك وميشر وعبيد الله بن عمرو والرقّي وهو راويته وغيرهم، قال أبو داود ويعقوب بن سفيان وابن معين وعمرو بن عبد الله الأودي والعجلي وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث فقيهاً راويةً للعلم، وذكره ابن حبان في الثقات، قال: وكان فقيهاً ورعاً، وقال أحمد حديثه حسن مقارب وفيه بعض النكرة وهو مع ذلك حسن الحديث، وقال في رواية: هو صالح وليس بذاك، وذكر ابن خلفون إنّ الذهلي وابن نمير والبرقي وثقوه أيضاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: إنّه كان أولنا به لحوقاً الخ، تقدّم في الشواهد في الكلام علي الحديث الأول من الباب الحادي عشر في المواخاة من رواية الحاكم، ولما في سند الخصائص من الاختلاف والتصحيح حسن نقل اسناد الحاكم، لاعتماده، قال الحاكم: أخبرنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه، ثنا عثمان ابن سعيد الدارمي، ثنا النفيلي، ثنا زهير، ثنا أبو اسحاق، قال عثمان: وحدّثنا علي بن

١ - تهذيب التهذيب ٧/٤٢٠ رقم ٧٤.

٢ - الطبقات ١/٣١٤.

٣ - تهذيب التهذيب ٣/٣٩٧ رقم ٧٢٩.

١٢٥ (٦) أخبرني هلال بن العلاء قال: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عبيدالله عن زيد هو ابن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن خالد بن قثم أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَا لِعَلِيِّ وَرَثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ جَدِّكَ وَهُوَ عَمُّهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ أَوْلَنَا بِهِ لِحَقِّهِ وَأَشَدَّنَا بِهِ لِرَوْقِهِ.

الحكيم الأودي وعمر بن عون الواسطي قالا: ثنا شريك بن عبدالله، عن أبي إسحاق قال: سألت قثم بن العباس كيف ورث عليّ رسول الله ﷺ دونكم؟ قال لأنّه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح. [١٧٦] ثم قال الحاكم: سمعت قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي، يقول: سمعت أبا عمر القاضي، يقول: سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي، يقول: وقد ذكر له قول قثم هذا، فقال: إنّما يرث الوارث بالنسب، أو الولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العم لا يرث مع العم فقد ظهر بهذا الاجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبي دونهم، قال الحاكم: وبصحة ما ذكره القاضي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ هَانِي، ثنا أحمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة القتّاد، ثنا أسباط بن نصر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان عليّ يقول في حيوة رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران / ١٤٤] والله لا تنقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات، أو قتل لا قاتلنّ على ما قاتل عليه حتّى أموت، والله إنّني لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي، انتهى<sup>(١)</sup>. وأورد هذا الحديث الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد بنحوه، وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>. ومن هذا يؤخذ صحة اسناد الحاكم وحديثه وصحة اسناد قول

١ - المستدرک: ١٣٦/٣ ح ٤٦٣٣.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٨ ح ١٤٧٦، والمعجم الكبير: ١/ ١٠٧ ح ١٧٦.



١٢٦ (٧) أخبرني عبدة بن عبد الرحيم قال: أخبرنا عمر بن محمد قال: أخبرنا يونس بن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن النعمان بن بشير، قال:

قثم، وإن السائل له أبو إسحاق نفسه من غير واسطة ولعل ما في اسناد النسائي من مزيد الأسانيد، وهو نوع مستقل من أنواع علوم الحديث، على أنه يمكن أن يسأل أبو إسحاق خالد بن قثم تارة، ويسأل قثم أخري، وكذا يمكن أن يسأل غيره بمحضره، وربما كان السائل خالد بن قثم أباه قثم بن العباس، فأسقط الاسم الثاني لتوهم التكرار، على أنه يمكن إعراب ابن عباس مفعولاً به، وخالد الفاعل، واشتبه الأمر للاشتراك في ابن عباس، لأنه وصف لعبد الله ووصف لقثم إلا أنه قد غلب على عبد الله، والمعنى أن خالد بن قثم سأل عمه عبد الله بن العباس والأصل سأل خالد بن قثم بن العباس ابن عباس أي عبد الله وهذا الاحتمال غير بعيد، والعمدة ما صححه الحاكم والذهبي، وفي هذا غنية عن تخريج الحديث وشواهد، وقدمر في باب المواخاة ما يشهد للمعني، ومنه ما تقدّم من أحاديث الباب، وشواهد المعني كثيرة وفي نسخة خطية: وأشدنا به لصوقاً، بإبدال الزاي صاداً مهملة، لما بينهما من التقارب، ومنه قراءة الصراط بهما وبالسین وبلاشمام لها زايًا، كما في الفتوحات الالهية<sup>(١)</sup>.

قوله: عبدة بن عبد الرحيم. رجال اسناد هذا الحديث بين صدوق يهم وثقة وكلهم مشتركون إلا الثاني، وعبدة مؤنث عبد ابن عبد الرحيم بن حسن المروزي نزيل دمشق صدوق، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والنسائي ومحمد بن منصور<sup>(٢)</sup>. روى عن بقيّة والنضر بن شميل وأبي معاوية ومحمد بن

١ - الفتوحات الالهية لسليمان الشافعي: ١٣/١.

٢ - الطبقات: ٥٥/٢.

استأذن أبوبكر على النبي ﷺ فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول:

حرب والمحاربي والفضل بن موسي، وعنه من أخرج له وأبوحاتم وأبوزرعة الدمشقي وعبدالله بن أحمد بن حنبل وابن أبي الدنيا وآخرون، وثقه مسلمة، وقال أبوحاتم، صدوق، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: شيخ صالح، وقال النسائي ثقة، وقال في موضع آخر: صدوق لا بأس به، وقال أبو داود: لا أحدث عنه وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>.

وشيخه عمر بن محمد بن الحسن الأسدي -بفتح الهمزة المهملة - الكوفي المعروف بابن التل - بفتح المثناة بعدها لام - صدوق، ربما وهم، أخرج له البخاري والنسائي<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبيه ووکیع ويحيى بن يمان اي ويونس بن أبي إسحاق، وعنه البخاري والنسائي، وروى النسائي أيضاً عن زكريا السجزي عنه أي وبواسطة عبدة بن عبدالرحيم أيضاً، كما هنا وأبوحاتم وابن خزيمة وآخرون، قال أبوحاتم: محله الصدق، وقال النسائي صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر بحديثه ما حدث من كتاب أبيه فإن في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير، وقال الدارقطني في رواية: لا بأس به، وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة، وقال مسلمة: صدوق ثقة<sup>(٣)</sup>.

وشيخه يونس بن أبي إسحاق تقدّم في سند الحديث الخامس عشر من الباب الثالث، صدوق يهم قليلاً، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(٤)</sup>. ومحمد والمؤيد بالله

١ - تهذيب التهذيب: ٦/٤٦١ رقم ٩٥٠.

٢ - تقريب التهذيب: ١/٤٣٤ رقم ٥١٢٥.

٣ - تهذيب التهذيب: ٧/٤٩٥ رقم ٨٢١.

٤ - تقريب التهذيب: ٢/٨١٨٢.

وأبوطالب<sup>(١)</sup>.

وشيوخه العيزار بن حريث وهو - بفتح العين المهملة وسكون التحتانية بعدها زاي وآخره راء - وحريث مصغر العبدى الكوفى ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى<sup>(٢)</sup>. والمؤيد بالله<sup>(٣)</sup>. روى عن عروة بن الجندى البارقى وابن عمرو النعمان بن بشير وابن عباس وغيرهم، وعنه ابنه الوليد وأبو إسحاق السبيعي ويونس بن أبى إسحاق وآخرون، قال ابن معين والنسائى والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان فى الثقات<sup>(٤)</sup>.

والنعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبة الأنصارى الخزرجى، قال فى الطبقات له ولابيه صحبة، ولد على رأس أربعة أشهر من الهجرة، وهو أول مولود من الأنصار بعد الهجرة، كان كريماً جواداً روى عنه ولده والشعبي وإسماعيل بن خالد وآخرون، أخرج له الجماعة ومحمد بن منصور والسيّدان المرشد بالله وأبوطالب وأبو الغنائم الترسى والسّمّان<sup>(٥)</sup>. وله ترجمة مطوّلة فى الاستيعاب والإصابة وتهذيب التهذيب<sup>(٦)</sup>. روى عن النّبى ﷺ وعن خاله عبدالله بن رواحة وعمر وعائشة، وعنه العيزار بن حريث وأبو قلابة وإسحاق<sup>(٧)</sup> السبيعي وخلائق، أتى بشير بن سعد بالنعمان إلى النّبى ﷺ، فقال: يا رسول الله أدع له، فقال: أما ترضى

١ - الطبقات: ٤٦١/٢.

٢ - تقريب التهذيب: ٤٦١/١ رقم ٥٤٧٦.

٣ - الطبقات: ١٨٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢٠٣/٨.

٥ - الطبقات: ٣٥/١.

٦ - الاستيعاب: ١٤٩٦/٤ رقم ٢٦١٤، والإصابة: ٣٤٦/٦ رقم ٨٧٤٩، وتهذيب التهذيب

: ٤٤٧/١٠ رقم ٨١٦.

٧ - كتب فوقه فى الأصل والمصدر: كذا.

أن يبلغ ما بلغت ، ثم يأتي الشام ، فيقتله منافق من أهل الشام ، وكان عاملاً على حمص ، فبايع لابن الزبير ، فلما تمرّد أهل حمص خرج هارباً ، فاتبعه خالد بن خلي الكلاعي ، فقتله أوّل سنة ٦٥ (خمسة وستين) كما في تهذيب التهذيب . هؤلاء رجال السند .

وأما أبوبكر وعائشة فليسا من رجاله بل هما صاحبا القصّة ، ويأتي ذكر عائشة وترجمتها وروايتها للحديث الآتي بعد هذا ، والذي بعده .

قال في الطبقات : أبوبكر عبدالله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي ، اسمه عبدالله ، وكنيته أبوبكر اي وقد غلبت كنيته ، ولقبه عتيق والصدّيق ، هو أوّل الخلفاء الأربعة ، وأوّل من أسلم من الرجال الأحرار أي بعد خديجة وبعد أمير المؤمنين ، والأكثر على أنّه كان اسلام أمير المؤمنين ﷺ قبل البلوغ ، كما مرّ [١٧٧] وكان أبوبكر مع النبي ﷺ في الغار ، شهد بدرًا وأحدًا ، اي وغيرهما وقاسى من قريش شدّة قبل الهجرة ، وأسلم على يده قبل الهجرة جماعة ، بويع له بعد وفاة النبي بالسقيفة ، سقيفة بني ساعدة ، وفي أيّام خلافته إرتدّ بعض العرب ومنع الزكاة آخرون ، فقاتلهم وقال : والله لو منعوني عقلاً لقاتلتهم عليه . وإتفق علي ذلك الصحابة بعد اختلافهم في ذلك ، ثمّ بعث أبا عبيدة إلي الشام ، وخالدًا إلي العراق ، ففتح الله عليهما<sup>(١)</sup> . قال في تهذيب التهذيب ، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًّا ، وترجمته في تاريخ ابن عساكر تبلغ مجلدًا لطيفًا ، وكانت مدّة خلافته سنتين وشيئًا ، وقيل عشرين شهرًا ، توفي في يوم الاثنين في جمادي الاولى سنة ١٣ (ثلاث عشرة) من الهجرة<sup>(٢)</sup> . وهذا متجه على أحد القولين في مدّة لبثه ﷺ بالمدينة بعد الهجرة ، لأنّ الروايات اختلفت ، فقيل عشرين سنين ، وقيل ثلاث عشرة

١ - الطبقات : ٣٨/١ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٣١٥/٥ رقم ٥٣٧ .

: لقد علمت أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي ، فأهوى إليها أبوبكر ليلطمها ، وقال لها :  
يا بنت فلانة أراك ترفعين صوتك علي رسول الله ﷺ ، فأمسك رسول الله ﷺ  
يده ، وخرج أبوبكر مُغضباً ، فقال رسول الله ﷺ : كيف رأيت أنفَذتِك من الرّجل ،  
ثمّ إستأذن أبوبكر بعد ذلك ، وقد اصطلح رسول الله ﷺ وعائشة ، فقال : أدخلاني  
في السّلم ، كما أدخلتُماني في الحرب ، فقال رسول الله ﷺ : قد فعلنا .

من غير نظر إليّ صحيح وضعيف ، وهو بن ثلاث وستين سنة ، وصلى عليه  
عمر ، ودفن مع رسول الله ﷺ ، روى عن النبي ﷺ ، وعنه عمر وعثمان وعليّ  
وابن عبّاس وابن الزبير وابن عمر وغيرهم ، أخرج له السّنة وغيرهم ، زاد في  
الطبقات ومحمّد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله .

قوله : أحبّ إليك من أبي . كذا في النسخ المطبوعة ، ويأتي ما يؤيد ذلك في  
رواية البزار ، وفي المخطوطة : أحبّ إليك منّي .

وقوله : فأهوى إليها ، وفي نسخة : فأهوى لها ، أي لأجلها .

قوله : فأمسك رسول الله يده ، وفي نسخة : فأمسكه رسول الله ﷺ .

قوله : كيف رأيت ، وفي نسخة : ترين .

قوله : فأدخلاني في السّلم . وفي نسخة : في الصّلاح ، وفي الحديث فوائد غير  
موضوعه الصريح في الباب ، من الأحبيّة والقرب والمنزلة لأمير المؤمنين عند  
النبي ﷺ :

الاولى : المنع من الصوت فوق صوت النبي ﷺ لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ  
لِبَعْضٍ﴾ [الحجرات/٢] وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ  
الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى﴾ [الحجرات/٣] .

الثانية : تأديب الأب إبنته بحضرة زوجها إن أسأت الأدب ، ولهذا أقر

النبي ﷺ فعل أبي بكر ولم ينكره، وإنما منعه من لطمها فقط.

الثالثة: مجاملة الزوج لأهله ومصالحته بينهم وبين الأب في مثل ذلك إظهاراً للحنو والشفقة والصفح والعفو عما جرى عند الغضب.

الرابعة: التذكير بالإحسان والإنقاذ من اللطمة لتعرف بذلك رحمته وشفقته ﷺ الخاصة والعامة، كما قال الله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء/١٠٧]، ومثل ذلك مما يزيد في الالف وينفي التنافر.

الخامسة: موانسة الرجل أهله ان جرى منهم ما ينقّرهم ثم خجلوا حياء، أو خوفاً من الزوج بعد الاعتراف، ولهذا بدأها رسول الله ﷺ بالخطاب المشعر بالود والتسلية لتطمئن نفسها، ولا يظهر كرمه وفضله كيف لا، وهو صاحب الخلق العظيم، وغير ذلك من الفوائد لمن تأمل. ومنها الإستيذان، وأدلتها معروفة كتاباً وسنةً.

وأما تخريجه وشواهدة فعلى ضربين، ضرب يرجع إلي المعني وهو سبب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد مرّ في الباب الثالث والرابع والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، والرابع عشر، والحادي والعشرين، والثاني والعشرين والثالث والعشرين، وغيرها ما يرشد إلى ذلك، وفي شواهد ما يبلغ درجة التواتر المعنوي من وجوه، كما مرّ، بل غالب أحاديث الخصائص يدلّ علي ذلك باحدي الدلالات الثلاث، وفي تقرير النبي ﷺ القول الذي جزمته فيه عائشة بالعلم الحاصل عندها في ذلك حجة واضحة. وضرب يرجع إلي اللفظ، وقد أورده الهيثمي آخر حديث من باب في من يحبّه ويبغضه، أو يسبه من مجمع الزوائد في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام بلفظ: وعن النعمان بن بشير، قال: إستمأذن أبوبكر علي النبي ﷺ، فسمع صوت عائشة وهي تقول: لقد علمت أنّ علياً أحبّ إليك من أبي. مرّتين، أو ثلاثاً، قال: فإستمأذن أبوبكر فدخل، فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة، لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله ﷺ. رواه البزار، ورجاله

رجال الصحيح، ورواه الطبراني باسناد ضعيف، قلت: ورواه أبو داود، من غير ذكر محبة علي، انتهى<sup>(١)</sup>. فأصل الحديث صحيح، ورجال اسناد النسائي رجال الصحيح غير الأول، وهو صدوق، ومن فيه مقال منهم ينجر برجال البزار إن كانوا غير رجاله، وحديث الطبراني ينجر ضعفه بهذا، وعدم ذكر محبة علي عليه السلام في رواية أبي داود من تصرفات الرواة في قضايا الأعيان، كما مر، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تناف الأصل، وقد حصل شرطها هنا ومن الشواهد حديث عائشة، وحديث بريدة الآتية في الباب، ورجالها بين ثقة وصدوق، وبذلك يتأيد حديث النعمان من جهة المتن والاسناد، وأما من جهة المعنى فكما مر، والحديث رواه أحمد، قال الهيثمي: ورجال رجال الصحيح وفيه لقد عرفت أن علياً، وفاطمة أحب إليك مني ومن أبي مرتين، أو ثلاثاً الحديث. قال الهيثمي: ورواه أبو داود من غير ذكر فاطمة وعلي<sup>(٢)</sup>. وهذا شاهد ثان بل طريق أخرى ان اختلفت الرجال، وإلا ففيه حكم بصفة حديث الخصائص نعم هو عند أحمد عن وكيع عن إسرائيل عن إسحاق عن العيزار بن حريث عن النعمان بن بشير، كما في المسند<sup>(٣)</sup>. فاسناده يتفق مع اسناد النسائي في العيزار بن حريث، ورجال رجال الصحيحين إلا العيزار، فمن رجال مسلم كما مر إلا أنه ليس في الحديث ذكر علي وفاطمة عليه السلام، كما قال الهيثمي، وقد تقدّم أن الحكم للزيادة الصحيحة ثم أخرجه أحمد من طريق أخرى، وفيها والله لقد عرفت أن علياً أحب إليك من أبي ومني مرتين، أو ثلاثاً، الحديث من طريق أبي نعيم، ثنا يونس، ثنا

١ - مجمع الزوائد ٢٣٧/٩ ح ١٥١٩٤، ومسند البزار ٨/ ٢٢٣ ح ٣٢٧٥.

٢ - مجمع الزوائد ٢٣٧/٩ ح ١٥١٩٤ ومسند أحمد: ٢٧٥/٤ ح ١٨٤٤٤، ومسند أبي داود: ٣٠٠/٤ ح ٤٩٩٩.

٣ - مسند أحمد: ٤ / ٣٧١ ح ١٨٤١٨.

١٢٧ (٨) أخبرنا محمد بن آدم بن سليمان المصيصي قال: حدثنا ابن أبي غنيّة عن أبيه عن أبي إسحاق عن جميع وهو ابن عُمير قال:

العزيز<sup>(١)</sup>. والأوّل هو الفضل بن دكين من رجال الصحيحين، والآخرين من رجال مسلم وأهل السنن، كما مرّ فقد تعدّدت طرق الحديث الصحيحة، فزاد صحة وقوّة ولم ينه الحافظ الهيثمي علي هذه الرواية المطابقة لرواية النسائي، وهي في مسند النعمان من مسند أحمد [١٧٨]

قوله: محمد بن آدم بن سليمان المصيصي، رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وكلّهم مشتركون، والمصيصي نسبة إلي مَصِيصَة - بالفتح ثم الكسر وتشديد الصاد الاولى وفتح الثانية بينهما تحتانية ساكنة، كما ضبطه الأزهري وغيره من اللغويين، وتفرد الجوهري، وتبعه صاحب القاموس وغيره بتخفيف الصاد الاولى فقال: مَصِيصَة كسفيّنة القصعة وبلد بالشام، والأوّل أصحّ، كما في معجم ياقوت<sup>(٢)</sup>. وفي المغني: المصيصي - بكسر ميم وشدّة صاد مهملة أولى ويقال: بفتح ميم وخفة صاد وهي مدينة علي شاطيء جيحان من ثغور الشام، وقرية أيضاً من قرى دمشق<sup>(٣)</sup>. وهو المصيصي الجهني صدوق، أخرج له أبو داود والنسائي والمؤيّد بالله والسّمّان<sup>(٤)</sup>. له في الخصائص حديثان، روى عن ابن المبارك وحفص بن غياث ويحيى بن أبي غنية وأبي معاوية الضرير وغيرهم وعنه من أخرج له وأبوحاتم وأبو بكر بن أبي داود وعمر بن بهر الأسدي وجماعة قال أبو بكر: يقال: أنّه كان من الأبدال، وقال أبوحاتم: صدوق، وقال النسائي ثقة،

١ - مسند أحمد: ٤ / ٢٧٥ ح ١٨٤٤٤

٢ - الصحاح ، والقاموس ، ومعجم البلدان : م ص ص .

٣ - المغني في ضبط أسماء الرجال : ٢٤٨.

٤ - الطبقات : ٢ / ٢٤٥.



وفي موضع آخر: صدوق لا بأس به، وقال: مسلمة ثقة<sup>(١)</sup>.

وشيخه يحيى بن أبي غنّية - بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية - وقد تصحّف هنا، كما تقدّم في سند الحديث الثالث والرابع من الباب السابع عشر - أعني ضبطه، وأمّا الراوي فهو هناك عبد الملك بن حميد، وأمّا هنا فهو ابنه يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنّية الخزاعي الكوفي، أصله من إصبهان صدوق له افراد، أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، وأبوداود في المراسيل<sup>(٢)</sup>. وصاحب المناقب والحاكم الحسكاني<sup>(٣)</sup>. روى عن أبيه والأعمش وهشام بن عروة والثوري وغيره، وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وابن المدني وابن معين وأبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن آدم المصيصي وآخرون، قال ابن معين وأبوداود: ثقة، وقال أحمد: كان شيخاً ثقةً، له هبة رجلاً صالحاً، وقال العجلي: ثقة رجل صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الواقدي: كان ثقة صالح الحديث، وقال الدارقطني: ثقة هو وأبوه ثقة، وقال ابن عدي: بعض حديثه لا يتابع عليه وهو ممّن يكتب حديثه<sup>(٤)</sup>. وقد قرنه البخاري وغيره، وأبوه تقدّم في الباب السابع عشر، وكذا أبو إسحاق قد تكرّر، ولعل المراد هنا الشيباني، كما يأتي في سند الحديث الآتي بعد هذا، فلذلك أخرت ترجمته لاحتمال السبيعي هنا، وقدمر.

و شيخه جميع بن عمير - مصغّر - معاً هو التيمي الكوفي، وهذا الاسم مشترك بين ثلاثة، وهذا هو المراد هنا لما يأتي، قال في التقريب: صدوق يتشيع

١ - تهذيب التهذيب: ٣٤/٩ رقم ٤١.

٢ - تقريب التهذيب: ٦٦٣/٢ رقم ٧٨٧٨.

٣ - الطبقات: ٤٣٥/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢٥٢/١١ رقم ٤٠٥.

أخرج له الأربعة<sup>(١)</sup>. وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup> له في الخصائص حديثان هذا أحدهما، روى عن عائشة وابن عمر وأبي بردة ابن نيار، وعنه الأعمش وأبو إسحاق الشيباني وابنه محمد بن جميع وحكيم بن جبيرة وعدة، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: هو كما قال البخاري في أحاديثه نظر وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وجازف ابن نمير، فقال: كان من أكذب الناس، كان يقول: إن الكراكي تفرخ في السماء ولا يقع فراخها، رواه ابن حبان عنه في كتاب الضعفاء، وقال: كان رافضياً يضع الحديث، وقال الساجي: له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال أبو العرب الصقلي: ليس يتابع أبو الحسن على هذا، قال الحافظ: له عند الأربعة ثلاثة أحاديث، وقد حسن الترمذي بعضها، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. وقد أشار إلي نحوه صاحب الميزان<sup>(٤)</sup>. وصاحب حياة الحيوان الكبرى. ولعله سمع هذه الحكاية فحكاها، وأما اعتقاد ذلك منه فلم ينقل، وكثير من الناس يحكي مثل هذه الحكايات والخزعليات، وقد شحن صاحب حياة الحيوان بذلك كتابه، وربما أغراد في السماء فوق الشجر لأن الهواء وما إرتفع يسمي سماءً، لأنها تطلق تارة علي السقف نحو قوله تعالي ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج ١٥] وتارة علي السحاب نحو ﴿كَصَبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة ١٩] وتارة علي جهة العلو نحو ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت ١١] وتارة علي السقف المحفوظ نحو قوله تعالي ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الانبياء ٣٢] ولم ينقل عنه ما يدل علي غلوّه في التشيع من قول، أوفعل، ولم تكن حينئذ رافضة، لتأخر

١ - تقريب التهذيب: ٩٢/١ رقم ١٠١١.

٢ - الطبقات: ١٩٤/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ١١١/٢ رقم ١٧٧.

٤ - ميزان الاعتدال: ٥٣/٢ رقم ١٥٥٤.

: دخلت مع أمي علي عائشة وأنا غلام فذكرت لها علياً عليه السلام فقالت :

ظهور مذهبهم ، وبعضهم يبالغ فيطلق الغلو على من ليس بغال ، ومع اتصافه بالصدق يقبل كغيره ، ولهذا حسن له الترمذي وحكم عليه الحافظ ابن حجر في التقريب : بالصدق والتشيع فقط ، وفي ذلك إيماء إلى ردّ كلام ابن نمير ، وابن حبان ونحوهما .

قوله : دخلت مع أمي ، وفي الرواية الآتية مع أبي ، ولعلهما قضيتان يختلف سببهما والسائل فيهما واتحد معني حديثهما ، وعند الترمذي مع عمّتي كما يأتي ، وعلى أيّ تقدير فالراوي هنا جميع بن عمير لا أمّه ولا غيرها ، وإنما تحمّل مع أمّه ، أو غيرها وهو غلام صغير مميز فضبط ماسمع حتى أدّاه بعد البلوغ لامتناع التحديث قبله ، والاسناد متصل ، لا ابهام فيه ، وحكم أمّه وغيرها كالعدم وعائشة هي أمّ المؤمنين بنت أبي بكر تكني بأُمّ عبدالله ابن أختها عبدالله بن الزبير ، عقد بها النبي ﷺ قبل الهجرة ، وهي بنت ستّ سنين ، وبنى بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين ، قال في الطبقات : كانت أفقه الناس ، وأحبّ أزواج النبي ﷺ ، ولم يتزوج بكرةً غيرها ، ونزلت براءتها وعذرها في حديث الافك من عند الله ، وهي معدودة من أصحاب الألوף في الحديث ، قال المنصور بالله عليه السلام وغيره من علماء أئمّتنا وشيعتهم : إنّها ثبتت تسويتها عن الخروج مع من خرج على أمير المؤمنين عليه السلام ، ولم تنزل بالمدينة حتى توفيت سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان ، عن خمس وستين سنة ، ودفنت بالبقيع ليلاً ، وصلي عليها أبوهريرة [١٧٩] أخرج لها الجماعة ، وروى عنها الجهم الغفير ، وأئمّتنا الخمسة ، والشريف السيلقي وأبو الغنائم النرسي ، ولها ذكر في المجموع ،

ما رأيت رجلاً أحب إلي رسول الله ﷺ منه، ولا امرأة أحب إلي رسول الله ﷺ من امرأته.

والأحكام وغيرهما من كتب أئمتنا، انتهى<sup>(١)</sup>. بتصرف ولها ترجمة مبسطة في الإصابة والاستيعاب<sup>(٢)</sup>. وتهذيب التهذيب وغيرها قال في الآخر: روت عن طالبي ﷺ كثيراً، وأبيها وعمر وسعد بن أبي وقاص وفاطمة الزهراء وعنهما أمم من الصحابة والتابعين، سرد منهم زهاء تسعين نفساً رجالاً ونساءً، قال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس، وقال الزهري: لو جمع علم عائشة إلي علم جميع أزواج النبي ﷺ وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل، وفضائلها كثيرة، وفضلها علي النساء كفضل الثريد على سائر الطعام<sup>(٣)</sup>. كما ورد به الحديث النبوي، والمناقب والفضائل لاتزاحم ولا تتعارض عند من عرف وأنصف، وهي معدودة في رواة الألواف.

قوله: ما رأيت رجلاً أحب إلي رسول الله الخ، لفظه جليّ واسناده قويّ، كما مرّ. وأمّا تخرجه وشواهدة فهي نوعان نوع يرجع إلي المعني الذي قبله سواء سواء، ونوع يرجع إلي اللفظ، وقد أخرجه الترمذي من طريق جميع بن عمير التيمي، قال: دخلت مع عمّتي علي عائشة، فسئلت أيّ الناس كان أحبّ إلي رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، فقليل من الرجال؟ قالت: زوجها، ان كان ما علمت صوّماً قوّاماً، وقال: هذا حديث حسن غريب، انتهى<sup>(٤)</sup>. وهذا ممّا أشار إليه الحافظ في ترجمة جميع ابن عمير: أنّ الترمذي حسن بعض حديثه في

١ - الطبقات ٤٩/١.

٢ - الإصابة ٢٣١/٨ رقم ١١٤٦١، والاستيعاب ١٨٨١/٤ رقم ٤٠٢٩.

٣ - تهذيب التهذيب ٤٣٣/١٢ رقم ٢٨٤.

٤ - سنن الترمذي ٣٦٢/٥ ح ٣٩٦٥.

السنن<sup>(١)</sup>. وروى الترمذي نحوه في عائشة وأبي بكر من طريق أخرى، وقال حسن غريب. واسم التفضيل قدير بمعني أصله، وقد يرد لاثبات الزيادة وهو الأصل، والظاهر هذا، والحبّ درجات، كما في فقه اللغة، فلا تعارض في أحاديث الفضائل، والشواهد كثيرة لحديث الباب، كما مرّ، وأخرجه الحاكم من طريق جميع ابن عمير، قال: دخلت مع أمي على عائشة، فسمعتها من وراء الحجاب وهي تسألها عن عليّ، فقالت: تسأليني عن رجل والله ما أعلم رجلاً كان أحبّ إلي رسول الله ﷺ من عليّ، ولا في الأرض امرأة كانت أحبّ إلي رسول الله ﷺ من إمرأته، وقال: هذا حديث صحيح الاسناد وتعقبه الذهبي، قائلاً جُمِيع بن عُمَيْرٍ مَتَّهِمٌ، ولم تقل هذا عائشة أصلاً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وتذكر هنا كلام المحقق المقبلي والحافظ ابن حجر أنّ بعضهم يحكم بوضع الحديث، فضلاً عن ضعفه، لتوهم المعارضة، كما مرّ<sup>(٣)</sup>. ولعل قول الحافظ الذهبي: يرجع إلي ذلك، وقد صحح الذهبي تبعاً للحاكم حديث بريدة: كان أحبّ النساء إلي رسول الله فاطمة ومن الرجال عليّ<sup>(٤)</sup>. ويأتي عقيب هذا، فأصل الحديث عنده صحيح المعنى وكأنّ نزاعه في قول عائشة ذلك من طريق جميع بن عمير، وكأنّه يعتمد قول ابن حبان، وألغى قول غيره، وقد عكس ذلك الحافظ ابن حجر، فألغى نحو قول ابن حبان، وحكم عليه بأنّه صدوق يتشيع، وقال الهيثمي: هو ضعيف، وقد وثق، وقد انكشف صدقه في هذا الحديث برواية بن بريدة عن أبيه، كما صححها الذهبي تبعاً للحاكم، فالمعنى صحيح، والرجل صدوق، ويصدّقه في هذا الحديث ما صححه الذهبي، وقد علقت نحو هذا بهامش المستدرک وتلخيصه.

ومن الشواهد القريبة أحاديث الراية وهي متواترة، كما تقدّم، وحديث

١ - تهذيب البهذيب ١١١/٢ رقم ١٧٧

٢ - المستدرک ١٦٧/٣ ح ٤٧٣١.

٣ - الأبحاث المسددة في فنون متعددة ٢٤٨.

٤ - المستدرک ١٦٨/٣ ح ٤٧٣٥.

١٢٨ (٩) أخبرنا عمرو بن عليّ البصري قال: حدّثني عبدالعزيز بن الخطاب قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أبي اسحاق الشيباني عن جميع

الطير، وقد صحّ من بعض الطرق، كما تقدّم، وحديث: من أحبك أحبّتي، ومن أبغضك أبغضني، صححه الحاكم والذهبي وغيرهما، ومن ذلك حديث: إنّ الله أمرني بحبّ أربعة، وأخبرني أنّه يحبّهم، قيل: يا رسول الله سمّهم لنا، قال عليّ منهم ثلاثاً، وأبوذر والمقداد وسلمان، أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>. ورواه أبويعليّ والبزار وفي اسناديهما مقال، والحديث عندهما مطوّل وعزاه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير إلى الترمذي وابن ماجّة والحاكم عن بريدة، وأشار إلى صحته، قال المناوي: قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، و تعقّبه الذهبي بأنّه لم يخرج لأبي ربيعة الأيادي وهو صدوق، انتهى<sup>(٢)</sup>. فالحديث إمّا صحيح كما جزم به الحافظ السيوطي، ولعله عنده صحيح لغيره، أو حسن، كما قال الترمذي، فالحديث ثابت على التقديرين معاً، وهذا الحبّ المشترك بين هؤلاء الأربعة، غير الحبّ المشترك بين عموم المتبعين له ﷺ المشار إليه بنحو قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣١] لما بينهما من العموم والخصوص وأخصّ من ذلك حديث الباب وما في معناه، لأنّ الحبّ من الأمور الاضافيّة، أو من نوع المشكك الذي يقبل الشدّة والضعف.

قوله: عمرو بن عليّ البصري، رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وكلهم مشتركون أيضاً، أمّا الأوّل فهو عمرو بن عليّ بن بحر بن كنيز تصغير - كنز بالنون

١ - سنن الترمذي: ٢٩٩/٥ ح ٣٨٠٢.

٢ - فيض القدير شرح جامع الصغير: ١/ ٢١٤ ح ١٦٩٢

والزاي-البصري الفلاس الصيرفي، وقد تقدّم في اسناد الحديث الأوّل من الباب السابع، وهو ثقة حافظ من رجال الستّة وغيرهم.

وأما شيخه فهو عبد العزيز بن الخطاب الكوفي نزيل البصرة، صدوق، أخرج له النسائي في الخصائص، وابن ماجّة والمرشد بالله و والده الشريف الجرجاني وصاحب المحيط<sup>(١)</sup>. وفي بعض نسخ الخصائص المخطوطة ثقة، ملحق على الاسم، ويأتي ما يشهد على أنّ ذلك من كلام النسائي والله أعلم، وروى عن محمّد بن اسماعيل بن رجاء وشعبة والحسن ابن صالح وقيس بن الربيع وغيرهم وعنه عمرو بن عليّ الصّيرفي ومحمّد بن الصباح وأبوزرعة وأبوحاتم وأبو الأزهر وأبو قلابة وآخرون، قال النسائي: ثنا عمرو بن عليّ، ثنا عبد العزيز بن الخطاب ثقة، وقال أبوحاتم: صدوق، قال الحافظ: وقع ذكره في سند الحديث الذي علّقه البخاري في الحجامة، وقد وصله البزار وغيره من رواية عبد العزيز بن الخطاب هذا<sup>(٢)</sup>

وشيخه محمّد بن اسماعيل بن رجاء الزبيدي - بضم الزاي - الكوفي صدوق يتّشيع<sup>(٣)</sup>. أخرج له النسائي في الخصائص [١٨٠] والسّمّان. روى عن أبي إسحاق الشيباني والأعمش وليث بن أبي سليم ومغيرة بن مقسم وغيرهم، وعنه يحيى بن آدم ومعاوية بن هشام وعبد العزيز بن الخطاب وأبونعيم وآخرون، قال ابن عدي: هو في جملة من ينسب إليّ التشيع، وقال أبوحاتم: شيخ صالح الحديث لأبأس به، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>. وقد تكرر أنّ مطلق التشيع غير قادح، بل توثيق من الممادح، كما صرّح به بن حجر، والسيد الامام

١ - الطبقات ٣٦/٢.

٢ - تهذيب التهذيب ٣٣٥/٦ رقم ٦٤٣.

٣ - تقريب التهذيب ٥٠٢/٢ رقم ٥٩٣٤.

٤ - تهذيب التهذيب ٥٧/٩ رقم ٥٦.

بن عمير قال: دخلت مع أبي علي عائشة، فسمعتة يسألها من وراء الحجاب عن عليّ عليه السلام، فقالت: تسألني عن رجل ما أعلم أحداً كان أحبّ إلى رسوا الله ﷺ منه، ولا أحبّ إليه من امرأته

١٢٩ (١٠) أخبرني زكريّا بن يحيى قال: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدّثنا شاذان عن جعفر الأحمر عن عبد الله بن عطاء.

محمّد بن اسماعيل الأمير في ثمرات النظر. وكل عالم منصف.

وشيوخه أبو اسحاق الشيباني، وهو سليمان بن أبي سليمان الكوفي: ثقة أخرج له السنّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله<sup>(١)</sup>. روى عن عبد الله بن أبي أوفي وزرّ بن حبيش وإبراهيم النخعي وغيرهم، وعنه أبو اسحاق السبيعي وهو أكبر منه والثوري وشعبة وابن عيينة اي ومحمّد بن اسماعيل بن رجاء، كما تقدّم وآخرون، قال النسائي والعجلي وابن معين: ثقة، زاد ابن معين: حجة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث، وقال ابن عبد البر: ثقة حجة عند جميعهم<sup>(٢)</sup>. وشيوخه جُميع بن عمير تقدّم في رجال السند الثامن.

قوله: دخلت مع أبي. كذا في بعض النسخ، ويناسبه تذكير الضمير في قوله فسمعتة، وفي بعضها: مع أمّي فسمعتها، وهي تناسب الرواية التي قبلها وعند الحاكم: مع عمّتي، وقدمّر توجيه ذلك ان لم يكن إشتباه، أو تصحيف، لأنّ تعدّد الدخول والسؤال والجواب والسائل ممكن غير ممتنع، فالأولى حمل كلّ رواية على ظاهرها، لفقد التعارض وانتفاء المنافي.

وأما تخريجه وشواهدة، فكما مرّ في الرواية الثامنة وهي الأولى من حديث



جميع بن عمير والتي قبلها، وهي لفظية ومعنوية باللغة درجة الصحة الاصطلاحية والتواتر المعنوي في الجملة، وهذا الحديث والذي قبله حديث واحد، إنما اختلفت رجال اسناده، وذلك ممّا يزيد في القوة، أعني تعدّد الطرق مع اختلاف الرجال، لاسيّما مع الشواهد، كما مرّ.

قوله: إبراهيم بن سعيد، رجال هذا الاسناد مشتركون غير الأول، وهم بين ثقة حافظ صدوق يتشيع، أو يخطئ وهو الذي تكلم عليه الامام النسائي، وفيه ما يأتني، والأول والآخر قد تقدّما، وإبراهيم بن سعيد هو الجوهري الطبري نزيل بغداد ثقة حافظ تُكَلِّم فيه بلا حجة، كما في التقريب، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(١)</sup>. والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن أبي أسامة وابن عيينة وأبي أحمد الزبيري اي وشاذان، وعنه الجماعة سوى البخاري وزكريّا السجزي وأبو حاتم وابن صاعد وغيرهم، قال أحمد: كتب فأكثر وأذن في الكتابة عنه، وقد وثّقه الدارقطني والخليلي وابن حبان والنسائي، وقال: قال إبراهيم الجوهري: كلّ حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يقيم، وقال الخطيب: كان ثقةً مكثراً ثبتاً صنّف المسند، وفي تاريخ الخطيب عن ابن خراش قال: سمعت حجاج بن الشاعر، يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم وأبونعيم يقرأ وهو نائم، وكان الحجاج يقع فيه، قال الحافظ ابن حجر: قلت: وابن خراش رافضي، ولعلّ الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك<sup>(٣)</sup>.

### نكتة

في قوله: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يقيم فوائد.

١ - تقريب التهذيب: ٢٨/١ رقم ١٩٣.

٢ - الطبقات: ٦٦/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٣/١ رقم ٢١٨.

الأولى: أنَّ الحديث قد يكون صحيحاً، أو حسناً من بعض الطرق ضعيفاً من غيرها لتعدد الطرق.

الثانية: أنه لا يسوغ الحكم على حديث بالضعف لمجرد وجود ضعف في اسناده، بل يحكم بالضعف على ذلك الاسناد فقط على ذلك الحديث من حيث ذلك الاسناد فقط حتى يقف الباحث على ما أمكن من طرقه في مظانها، ومن هاهنا أتى ابن الجوزي، فتعقبوه، كما مرّ.

الثالثة: أنَّ بعضهم تأوّل كلام الحفاظ في قولهم: فلان يحفظ كذا وكذا ألف حديث، بأنَّ ذلك قد يكون بإعتبار تعدّد الطرق، كما تقدّم في ترجمة يحيى بن معين في الكلام على رجال سند الحديث الأول من الباب الرابع والعشرين، ويؤيد هذا ما قاله الجوهري هنا، وإن لم يكن ذلك نصّاً في المقصود، فهو يزيده إلى القبول وصحة المعنى.

وشيخه شاذان وهو لقب لعبد العزيز بن عثمان، وللأسود بن عامر الشامي نزيل بغداد، وهو المراد هنا، وهو ثقة، تقدّم في اسناد حديث الباب السادس. وشيخه جعفر الأحمر هو ابن زياد الكوفي صدوق يتشيع، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. والسّمّان وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص حديثان، روى عن عبد الله بن عطاء والأعمش ويحيى بن سعيد وعطاء بن السائب وخلق، وعنه ابن عيينة وشاذان وأبو غسان ووكيع وابن مهدي وعدّة، قال ابن معين ويعقوب بن سفيان ويعقوب الفسويّ والعجليّ وعثمان بن أبي شيبة: ثقة زاد الآخر: صدوق، وقال أبو زرعة وأبو داود: صدوق زاد أبو داود: شيعي، حدّث عنه ابن مهدي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الأزدي: مائل عن القصد، فيه

١ - تقريب التهذيب: ٩٠/١ رقم ٩٨١.

٢ - الطبقات: ١٨٦/١.

تحامل وشيعيّة غالية، وحديثه مستقيم، وقال الجوزجاني: مائل عن الطريق قال الخطيب: يعني مائل عن الطريق في مذهبه، وما نسب إليه من التشيع وقال ابن حبان في الضعفاء: كثير الرواية عن الضعفاء، وقال ابن عدي: هو شيعي صالح<sup>(١)</sup>. والجوزجاني لا يقبل كلامه في أهل الكوفة، لانحرافه إلي النصب، كما تقدّم عن الحافظ ابن حجر، والتشيع مع الثقة والصدق يعدّ من مكملات العدالة كما تكرّر، وكلام الأزدي من ذلك القبيل.

وشيخه عبدالله بن عطاء الطائفي المكي، ويقال: الكوفي الواسطي، أصله من الكوفة صدوق يخطي ويدلّس، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(٢)</sup> [١٨١] ومحمّد بن منصور وأبو طالب<sup>(٣)</sup>. روى عن أبي الطفيل وسليمان وعبدالله إبنّي بُريدة وعقبة بن عامر مرسلًا وعدّة، وعنه أبو اسحاق السبيعي وزهير بن معاوية وأبومعاوية والثوري وجعفر بن زياد وآخرون، قال ابن معين: عبدالله بن عطاء صاحب ابن بريدة: ثقة، وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، كما هنا وقال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٤)</sup>. ولم ينقل الحافظ فيه عن أحد وصفه بالتدليس، وحكم به عليه في التقريب<sup>(٥)</sup>. وعدّه في الطبقة الاولى من طبقات المدلسين، وهم من لم يوصف بذلك إلا نادراً، فقال: وقصته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي اسحاق<sup>(٦)</sup>. وذكر في هذه المرتبة ثلاث وثلاثين نفساً أكثرهم من رجال

١ - تهذيب التهذيب: ٩٢/٢ رقم ١٤٢.

٢ - تقريب التهذيب: ٣٠٢/١ رقم ٣٥٦٨.

٣ - الطبقات: ٤٩٩/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٢٢/٥ رقم ٥٥١.

٥ - تقريب التهذيب: ٣٠٢/١ رقم ٣٥٦٨.

٦ - طبقات المدلسين: ٢٢ رقم ١٦.

عن ابن بريدة قال: جاء رجل إلى أبي، فسأله أيّ الناس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قال: كان أحبّ الناس إلى رسول الله ﷺ من النساء فاطمة ومن

الصحيحين، أو أحدهما، فإذا أهل هذه الطبقة مقبولون لثقتهم، وندرة تدليسهم، وهذا لا ينافي قول النسائي ليس بالقوي في الحديث، لأنّ النفي في مثله ينصبّ إلى الفرد الكامل، كما تكرر.

وبريدة - مصغراً - تقدّم في سند الحديث السابع من الباب الثالث، صحابي جليل، وابن بريدة لم يميزه، وهما اثنان عبد الله وقد تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب السابع عشر: ثقة، أخرج له الستة، ولعله المراد هنا وسليمان وهو ثقة، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمّد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. وعلي أحد التقديرين، فابن بريدة: ثقة.

قوله: جاء رجل إلى أبي، فسأله الخ، فيه متابعة بريدة لعائشة، وغيره لغيرها وفيه أنّ البحث عن الأحبّ إلي رسول الله ﷺ كان حينئذ ممّا توفّرت الدواعي إليه لأنّه يكون أحبّ إلي الله، وفيه أنّ الصحابة كانوا يعرفون مزية أمير المؤمنين ﷺ واختصاصه بالأحيّة، وإنّ الزهراء ﷺ كانت أحبّ النساء إلي رسول الله ﷺ بالنظر إلي رواية عائشة وبريدة وما في معناهما، وهو كثير، ويأتي في الباب التاسع والعشرين، والباب الثلاثين والباب الحادي والثلاثين ما يشهد لذلك، وقدمر إنّ الحبّ من الأمور الاضافية يقبل الشدّة والضعف، فلا يعارض ذلك ما ورد في غيرهما، إذ لا تنافي مع نوع من التأويل، كما مرّ في الكلام على حديث الترمذي في الكلام علي الحديث الثامن والتاسع من الباب، على أنّ

١ - تقريب التهذيب: ٢٢٣/١ رقم ٢٢٦١٤.

٢ - الطبقات: ٣٦٣/١.

الرجال عليّ عليه السلام، قال أبو عبد الرحمن: عبدالله بن عطاء ليس بالقوي في الحديث .

أحبيه عائشة الي رسول الله ﷺ قد تكون إضافية بالنظر الي سائر أمهات المؤمنين ، كما هو الظاهر، قال الله في حق الزوجين ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم/٢١] وفي الحديث :ولا تؤاخذني فيما لا أملك الحب والجماع<sup>(١)</sup> . أو كما قال ، وأما خصوصيات الزهراء وتميزها بالفضيلة والسيادة على نساء العالمين ، كما يأتي في الأبواب المذكورة ، فهو أمر جليّ ، وعلى هذا فلا تعارض ، فتأمل بإنصاف .

وأما تخريج الحديث وشواهدة فهي ما تقدّمت الإشارة إليه في الكلام علي الحديث الثامن والتاسع ، وقد صحح الحاكم والذهبي حديث بريدة هذا ، كما تقدّم من طريق شاذان ، عن جعفر بن زياد عن عبد الله بن عطاء عن عبدالله بن بريدة عن أبيه ، وفي سند الحاكم تمييز لابن بريدة بأنّه هنا عبدالله ، كما أشرت الي ترجيحه احتمالاً راجحاً ، فوافق الصواب ، والحمد لله .

١ - في سبل الهدى والرشاد للصلحي الشامي: ٦٧/٩ : أَللّهُمَّ هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك ، قيل هو الحبّ والجماع .

ب - ٢٦ - ذكر منزلة عليّ عليه السلام من رسول الله ﷺ عند دخوله ومسألته وسكوته، وفيه ٨ عن ١٠.

١٣٠ (١) أخبرنا محمد بن وهب الحرّاني قال: أخبرنا محمد بن سلمة، قال: حدّثنا أبو عبد الرّحيم.

### (منزلته عليه السلام عند الدخول والخروج والسؤال والسكوت)

قوله: ذكر منزلة عليّ كرم الله وجهه الخ، هذا العنوان تكرر، ولكنّه يتميز في كلّ باب بالمتعلق، كما مرّ، وهو يشتمل على بايين عند التحقيق الأوّل عند الدخول، وفيه خمسة أحاديث، والثاني عند المسألة والسكوت، وفيه ثلاثة أحاديث، وكلها عن عليّ عليه السلام، وهي في المعني ترجع الي حديثين، حديث عند الدخول، وحديث عند المسألة والسكوت، وإنّما اختلفت ألفاظها، وبعض رجال طرقها، وعلى هذا كثير من الأبواب، وهذا يذكر بكلام إبراهيم بن سعيد الجوهري المتقدّم في رجال اسناد الحديث العاشر من الباب الذي قبل هذا المفيد أنّ لبعض الأحاديث طرقاً كثيرةً وذلك ممّا يزيد الحديث قوّة وقد سقط هذا العنوان من النسخ المطبوعة، وثبت في المخطوطة، وهو مطابق لأحاديث الباب وفي الأسانيد من النقص والتصحيح غير قليل، كما سأنبّه عليه ان شاء الله تعالى.

قوله: محمد بن وهب الحرّاني، تقدّم في سند الحديث الخامس من الباب التاسع، وهو صدوق، وقد سقط هذا الاسم من المطبوعة، ورجال هذا الاسناد كلّهم بين ثقة وصدوق، والمشارك من عدا الأوّل والثاني والرابع، وهذا على تدقيق أهل هذا الشأن في تمييز مراتب الرجال والحديث وإلا فالمدار عليّ ظنّ الصدق، كيف بمن شهد له به أئمة الجرح والتعديل.

وشيوخه محمد بن سلمة بن عبد الله المرادي الجملي - بفتح الجيم والميم -

قال: حَدَّثَنِي زَيْدُ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْيٍّ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ:

المصري الفقيه: ثقة ثبت أخرج له مسلم وأبوداود والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روي عن بن وهب وابن القاسم وزيايد بن يونس وغيرهم، وعنه من أخرج له وأبو حاتم والحسن بن سفيان والباغندي وغيرهم قال أبو سعيد بن يونس: كان ثبتاً في الحديث، ذكره النسائي يوماً، ونحن عنده، فقال: كان ثقةً ثقةً، وقال أبو عمر الكندي: كان فقيهاً، وقال: مسلمة ثقة<sup>(٢)</sup>.

وشيخه أبو عبد الرحيم [١٨٢] خالد بن أبي يزيد، ويقال ابن يزيد بن سماك الحرّاني: ثقة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبوداود والنسائي<sup>(٣)</sup>. وأبو طالب والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>. روى عن زيد بن أبي أنيسة ومكحول وجهم بن الجارود وغيرهم، وعنه ابن أخته محمد بن سلمة الحرّاني وموسي بن أعين ووكيع وغيرهم، قال أحمد وأبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن معين وأبو القاسم البغوي: كان ثقةً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: حسن الحديث متقن فيه<sup>(٥)</sup>. وشيخه زيد بن أبي أنيسة تقدّم في سند الحديث السادس من الباب الخامس والعشرين.

وشيخه الحارث بن يزيد العُكْلِيّ - بضم فسكون - التيمي وفي التقريب الكوفي، ثقة فقيه، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وفي الصحيح مقروناً

١ - تقريب التهذيب: ١٩٩/٢ رقم ٦١٥٠.

٢ - تهذيب التهذيب: ١٩٣/٩ رقم ٢٩٥.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٥٤/١ رقم ١٦٥٥.

٤ - الطبقات: ٢٧٩/١.

٥ - تهذيب التهذيب: ١٣٢/٣ رقم ٢٤٣.

ومسلم والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبي زرعة بن عمرو والشعبي والنخعي وعمار بن القعقاع وغيرهم، وعنه عمار بن القعقاع أيضاً وعبد الله بن شبرمة وابن عجلان ومغيرة بن مقسم وغيرهم، قال الدارقطني ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين والعجلي: كان ثقةً، زاد العجلي فقيهاً قديم الموت، لم يرو عنه إلا الشيوخ، وقال ابن سعد: كان ثقةً قليل الحديث، وقال أبو داود: ثقة ثقة لا يسأل عنه<sup>(٢)</sup>.

وشيخه أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، اختلف في اسمه، وقيل إسمه كنيته، ثقة، أخرج له الستة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>. روى عن جده وأبي هريرة وعبد الله بن نجى الحضرمي وغيرهم، وعنه النخعي والحارث العكلي وعبد الله بن شبرمة وعدة، رأى علياً، وكان من علماء التابعين، له في الخصائص ثلاثة أحاديث، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن خراش: صدوق ثقة، وذكر ابن حبان في الثقات: أبا زرعة بن عمرو بن جرير في من إسمه هرَمَ، ثم قال: ويقال: إن إسمه كنيته<sup>(٥)</sup>.

وشيخه عبد الله بن نجى - بنون وجيم مصغراً - وقد تصحّف بـابن يحيى حتى في تهذيب التهذيب من أهل الطبع، وفي جميع الخصائص التي لدي ابن سلمة الحضرمي الكوفي صدوق أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه<sup>(٦)</sup>. ومحمد ابن

١ - تقريب التهذيب: ١٠١/١ رقم ١١٠٤.

٢ - تهذيب التهذيب: ١٦٣/٢ رقم ٢٨٧.

٣ - تقريب التهذيب: ٧٢٢/٢ رقم ٨٣٨٨.

٤ - الطبقات: ٤٨٢/٢.

٥ - تهذيب التهذيب: ٩٩/١٢ رقم ٤٥٢.

٦ - تقريب التهذيب: ٣١٨/١ رقم ٣٧٦٣.



منصور والمرشد بالله<sup>(١)</sup>. روى عن أبيه وكان على مطهرة عليّ كرم الله وجهه وعمار وحذيفة والحسين بن عليّ وغيرهم، وعنه أبو زرعة عمرو بن جرير والحارث العكلي وشرحبيل بن مدرك وجابر الجعفي، قال البخاري وابن عدي فيه: نظر، وقال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عليّ ويروي أيضاً عن أبيه عن عليّ وقال البزار: سمع هو وأبوه من عليّ كرم الله وجهه، وقال الشافعي: مجهول، وقال ابن معين: لم يسمع من عليّ، بينه وبينه أبوه كما في تهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>. والمثبت هنا مقدّم علي النافي، وقد أثبتوا له الرؤية فما يمنعه من الرواية التي شهد بها أمامان البزار وابن حبان، وقد روى عن قرين أمير المؤمنين عليه السلام عمار وغيره وأحاديثه المتتالية هنا تشهد بذلك لأنّ في بعضها التصريح بالسماع من عليّ عليه السلام كالحديث الأوّل، وفي بعضها قال: قال عليّ، وفي بعضها عن عليّ، وفي بعضها عن أبيه عن عليّ كالحديث الخامس ولا مانع أن يروى عنه بنفسه تارة وبواسطة أخرى كما هو ظاهر صنيع النسائي.

وأما الجهالة فإنّما حكيّت عن الشافعي عند مناظرته لمحمّد بن الحسن، وقد يجيب المناظر المناضل بما يحجم الخصم وإن لم يكن كذلك عنده، ولا يلزم من جهالة رجل رجلاً أن لا يعرفه غيره كيف وقد روى عنه أربعة، ووثّقه أمامان أو ثلاثة، فقد خرج عن أنواع الجهالة الاصطلاحية كلّها ولذلك أعرض الحافظ بن حجر عما قيل فيه في التقريب الموضوع لتلخيص الأقوال المعتمد بها من تهذيب التهذيب في كلّ راو بحكم واحد فقال فيه: صدوق وأطلق كما مرّ.

١ - الطبقات: ٥٣١/١.

٢ - تهذيب التهذيب: ٥٥/٦ رقم ١٠٣.

يقول: كنت أدخل علي نبي الله ﷺ كل ليلة، فإن كان يصلي سبّح، فدخلت وإن لم يكن يصلي أذن لي، فدخلت.

قوله: كنت أدخل علي رسول الله ﷺ كل ليلة. فيه عموم الدخول في الليالي وهو محط الاختصاص والتبويب، ولهذا قال في الرواية الخامسة من أحاديث الباب: كانت لي منزلة من رسول الله ﷺ لم تكن لأحد، وفي الثانية والثالثة تقييد ذلك بالسحر، وفي الرابعة: مدخل بالليل ومدخل بالنهار، ولاتنافي بين ذلك لجواز تعدّد ذلك كيف وهي أفعال ولا تعارض بينهما مجردة إذ لا يكون الأوقات متباينة كما تقرر في الأصول لا سيّما وبينه متصل ببيته ﷺ، وفيه أنه كان يؤذنه بالتسبيح إذا كان في الصلاة، كما في الثلاث الروايات الأولى، وأبالتنحج كما في الرواية الرابعة والخامسة، وفي الرابعة: أن التنحج كالسبيح إيدان وإذن بالدخول وفي الخامسة أنه إيدان بالانصراف، وفي الأولى أن التسبيح إذن بالدخول، وكذا الثانية، وهذه الألفاظ مع اختلافها تشعر بتعدد الدخول كما مرّ وبتعدّد أسباب الاذن بذلك وقد يكون التنحج إيدان وإذن بالانصراف لأنّ هذا قد يكون في حال صلاة وقد يكون مع أهله في شغل، وهو ﷺ لا يذكر الله إلا على طهر، وهذه نكتة في جعل التنحج إيدان بالانصراف، وأما جعله إيدان وإذن بالدخول، فكأنّ هناك قرينة تميز إحدى الحالتين من الأخرى من رفع صوت بالتنحج وخفضه وكثرته وقلّته، وكلّ هذا ممكن وقد يكون التنحج وهو في الصلاة إيدان بالانصراف، لجواز يكون عنده بعض نسائه وهي نائمة [١٨٣] كما في أحاديث عائشة عند صلاته ﷺ، وهي نائمة معترضة ونحو ذلك والمراد الجمع على وجه يزول معه الاشكال، ويخفت أوار الاستشكال، وعلى هذا فالاختلاف الذي أشار إليه النسائي في الحديث الثالث وما بعده لا يؤثر اضطراباً ولا يقوم علّة قاذحة، كما تكرر أن قضايا الأعيان قد تتعدّد ألفاظ روايتها فضلاً عن

قضايا عامة في كل ليلة، أو أكثر الليالي، وإطلاق الكل على الأكثر كثير. تخريجه وشواهد، بوب عليه الحافظ ابن تيمية وهو عبد السلام بن عبد الله بن القاسم وهو جد حفيده صاحب المنهاج أحمد بن عبد الحليم، فأنشأه، فأورده في كتاب الصلاة من المنتقى، فقال: باب ما جاء في النحنة والنخ في الصلاة وأورد لفظ الرواية الرابعة، وقال رواه أحمد وابن ماجه والنسائي بمعناه، قال الشارح المحقق الشوكاني الحديث صححه ابن السكن، وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومنتنه، قيل سبّح، وقبل تنحنح، ومداره على عبد الله ابن نجى، قال الحافظ: وإختلف عليه فيه، فقيل عن علي، وقيل عن أبيه عن علي، قال البخاري: فيه نظر، وضعفه غيره، ووثقه النسائي وابن حبان، قال يحيى بن معين: لم يسمعه عبد الله من علي، بينه وبين علي أبوه، انتهى<sup>(١)</sup>. ثم ساق كلام المفرعين في حكم التنحنح في الصلاة وقدمر أنفاً في ترجمة عبد الله بن نجى ما يؤخذ منه الجواب عما قدح به في الحديث اسناداً ومنتناً.

أمّا التسبيح والتنحنح فإن لم يكن إشتباه، أو تصحيف من الرواة فقد يكونان معاً علي التعاقب إذ لا تعارض بين الأفعال الواقعة في عدة أوقات مختلفة، وقضية الحديث الأول تشعر بعموم ذلك، وعلى التنزل لو حكم بالضعف على الحديث لم ينتهض دليلاً على الحكم، وهو جواز التنحنح في الصلاة عند من جازه.

وأمّا الفضيلة والمنزلة التي أشار إليها النسائي فهي حاصلة على أحد التقديرين، أو عليهما معاً لا سيّما وأحاديث الفضائل يتسامح فيها بمثل الضعف الخفيف وهذا منه على أنه قد صححه ابن السكن، ومقتضي كلام النسائي وابن حبان تصحيح حديثه، أو تحسينه علي الأقل لتوثيقهما إياه، وهذا يصلح جواباً علي كلام الحافظ البيهقي بالنظر الي أحد شقي كلامه، وهو اختلاف المتن وظاهر

سياق المنتقي والنيل أن الحكم على الحديث من حيث هذه الرواية التي فيها لفظ التنحنح وأن ابن السكن صححها هي .

وأما قول البخاري: فيه نظر. فهو من القدح المجمل ولا يفيد إلا التوقف والبحث ثم الأخذ بما انكشف وقد جزم الحافظ ابن حجر في التقريب المتأخر وضعاً على تهذيب التهذيب بأنه صدوق، كما مرّ ولم يلتفت الي قول من ضعفه ولم يشر إليه، وغاية الأمر أن يكون ضعيفاً عند من ضعفه ثقة عند من وثقه ومنهم النسائي، فالحديث عنده صحيح، أو حسن، كما مرّ .

وأما القول باثبات الوساطة بينه وبين أمير المؤمنين فهو مبني على قول من أثبتها وهي أبوه، وهو ثقة، أو مقبول، قال في التقريب: نجّي - بالتصغير - الحضرمي الكوفي مقبول<sup>(١)</sup>. وقد أثبت البزار وابن حبان رواية عبدالله بن نجّي عن علي عليه السلام مباشرة وبواسطة أبيه، ويشهد لذلك أحاديثه الثلاثة في الباب حيث صرح فيها بالسماع تارة وبواسطة أخرى، وهذا تكرير للتأكيد والتقريب عارض وفيما تقدّم كفاية، ومثل هذا يعرض كثيراً في أحاديث الأحكام، ثم يمشونها بل فرع صاحب المنتقي وشارحه الحكم بجواز التنحنح في الصلاة على الحديث وذلك فرع عن ثبوته، فقد قالوا به التزاماً كالإقرار بفرع الثبوت.

وللحديث شاهد عن علي عليه السلام أخرجه عبدالله بن أحمد في الزوائد المسند قال: حدّثني أبو كريب محمد بن العلاء، ثنا ابن المبارك عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة قال: قال علي عليه السلام كنت آتي النبي ﷺ فأستأذن، فإن كان في صلاة سبّح، وإن كان في غير صلاة أذن لي. قال صاحب الفتح الرّبّاني تخريجه قال الحافظ في التلخيص: رواه النسائي من حديث جرير، وساق اسناد الرواية الثالثة ومنتها ورواه من حديث

أبي بكر بن عياش عن مغيرة بلفظ «فتنحج» بدل فسبح، وكذا رواه ابن ماجة وصححه ابن السكن ثم ساق كلام البيهقي وكلام الحافظ ابن حجر ثم قال الشيخ أحمد الساعاتي: قلت: رواية عبد الله بن أحمد ليست من هذه الطريق، وليس فيها تنحج، لكن في اسنادها علي بن يزيد الألهماني ضعيف، انتهى<sup>(١)</sup>. وهو من رجال السنن عند الترمذي وابن ماجة قال في التقريب: ضعيف<sup>(٢)</sup>. وله ترجمة مطوّلة في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. وكادوا يطبقون علي تضعيفه من غير ذكر السبب غير أنّه يروي أحاديث منكّرة. وقال فيه علي بن مسهر: ما أعلم فيه إلّا خيراً. وقال ابن عدي: هو في نفسه ضعيف صالح إلّا أن يروي عنه ضعيف، فيؤتي من قبل ذلك الضعيف وبهذا يعلم ما في قول الساجي: اتفق أهل العلم علي ضعفه، والراوي عنه هنا عبيد الله ابن زحر - بفتح الزاي وسكون المهملة - صدوق يخطئ أخرج له الأربعة والبخاري في الأدب المفرد<sup>(٤)</sup>.

وشيخه القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي إمامة: صدوق يرسل روى له الأربعة والبخاري في الأدب<sup>(٥)</sup>. أيضاً فالحديث صالح للشهادة علي أنّه لا يشترط الصحة في الشاهد وفيه متابعة أبي إمامة لعبد الله بن نجى أيضاً وقد يتأيد الشاهد بالمشهود له، فكالعكس، لما علم أنّ للتعدّد والكثرة تأثيراً في القوة لاسيّما مع اختلاف الطرق، كما هنا، وأصل الحديث بؤب عليه النسائي في السنن فقال: باب التنحج في الصلاة ثم ساقه بلفظ الرواية الثالثة والرابعة والخامسة من أحاديث الباب وأسانيدها، وفي الأخيرة التصريح برواية عبد الله بن نجى عن

١ - راجع التلخيص الحبير: ٢٨٣/١ ح ٤٥٢.

٢ - تقريب التهذيب: ٤٢٠/١ رقم ٤٩٦٧.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٩٦/٧ رقم ٦٤١.

٤ - تقريب التهذيب: ٣٧٦/١ رقم ٤٤٢٠.

٥ - تقريب التهذيب: ٤٨١/٢ رقم ٥٦٥٨.

أبيه عن علي عليه السلام، كما هنا، سواء سواء، <sup>(١)</sup> وقد ساق الحديث [١٨٤] الشيخ أحمد محمد شاكر في مسند علي من مسند أحمد بثلاث روايات عند أحمد، كما في سنن النسائي وحكم بضعف الأولي والثانية للانقطاع بين عبد الله بن نجى وأمير المؤمنين وكذلك الرابعة عن عبد الله بن أحمد، كما تقدّم، وفيه ما مرّ، وحكم بصحة الثالثة عند أحمد للاتصال وهي الرواية الثالثة في الخصائص وهي من وضعه <sup>(٢)</sup>. فقال بعد أن ساق الحديث: واسناده اسناد صحيح، وفيها ذكر التنحج، وكذا في الثانية عند أحمد وفي الأولي سيح كما في رواية عبد الله. وحكم بصحة هذه الرواية أيضاً في الكلام علي غيرها للاتصال، كما حكم بصحة رواية عبد الله ابن نجى عن أبيه عن علي عليه السلام للاتصال وإن كان الحديث غير حديث الباب وإنما يتمشي كلامه على قول من أثبت الواسطة، كما مرّ وهو أبوه، وأمّا من جزم بروايته عن علي عليه السلام بنفسه تارة وبالواسطة أخرى، فيلزم الشيخ أحمد شاكر أن يصحح جميع الروايات لأنّه لم يقدح في أيّها بغير الانقطاع وقد جزم بثقة عبد الله بن نجى تبعاً للنسائي وابن حبان وقال في نجى - بالتصغير - الحضرمي الكوفي تابعي ثقة، وعلي هذا فالمتمّصل صحيح لذاته عنده. وأمّا المنقطع فصحيح لغيره وفي هذا تحرير بالغ وتكرير نافع، ليقف الباحث على وجه الصواب وصحة أحاديث الباب إن شاء الله تعالى. ولعلّ تصحيح ابن السكن لأصل الحديث نظره إلى رجال الرواية التي صححها الشيخ أحمد محمد شاكر، ويلزمهما تصحيح غيرها من قبيل الصحيح لغيره، كما تقضي به قواعد الاصطلاح فيزداد الحديث صحّة وقوّة إلى حيث يشاء الله تعالى، وهذه خدمة شاملة للروايات الخمس هنا كما ترى.

١ - سنن الكبرى : ١ / ٣٦٠ ح ١١٣٧

٢ - المسند : ٢ / ٦٠ ح ٦٤٧ الخ .

١٣١ (٢) أخبرني زكريّا بن يحيى حدّثنا محمّد بن عبيد و أبو كامل قالَا حدّثنا عبد الواحد بن زياد قال حدّثنا عمارة بن القعقاع عن الحارث العكلي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد الله بن نُجَيّ قال: قال عليّ: كان لي ساعة من السحر أدخُل فيها على رسول الله ﷺ فان كان في صلاة سيّح فكان ذلك إذنه لي وإن لم يكن في صلاة أذن لي.

قوله: محمّد بن عبيد. رجال هذا الاسناد اثنان صدوقان وستّة ثقات والمشارك منهم غير الأول والسادس وقد تقدّم منهم أربعة الأوّل والسادس ومن بعده مع الصحابي.

ومحمّد بن عبيد - تصغير عبد بلا إضافة - جماعة والذي يحتمله المقام هنا اثنان:

الأوّل: محمّد بن عبيد بن محمّد بن واقد المحاربي النحاس الكوفي صدوق إلا أنّ هذا شيخ للنسائي، كما تقدّم في سند الحديث السادس من الباب الأوّل، و يأتي في سند حديث الرابع من أحاديث الباب.

والثاني: مقارب لهذا في الطبقة وهو محمّد بن عبيد بن حساب - بكسر المهملة الاولى وتخفيف الثانية آخره موحدة - الغبري - بضم المعجمة وتخفيف الموحدة المفتوحة - البصري ثقة، أخرج له مسلم وأبوداود والنسائي والمرشد بالله<sup>(١)</sup>. روى عن حماد بن زيد وأبي عوانة وعبد الوارث بن سعيد وغيرهم، وعنه من أخرجه له وروى النسائي عن زكريّا بن يحيى السجزي عنه وهذا يرجح أنّه المذكور هنا وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبوداود: هو عندي حجة، وقال النسائي ومسلمة: ثقة، وفي الزهرة: روى مسلم عنه عشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>. فالكلّ محتمل هنا. والذي يأتي في اسناد الحديث الرابع شيخاً للنسائي فيه محمّد بن عبيد بن محمّد الكوفي وهو مقبول، كما يأتي

١ - الطبقات ٢/ ٢٨٨.

٢ - تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٩ رقم ٥٤٠.

## ذكر الاختلاف على المغيرة في هذا الحديث

وطبقته قريبة من طبقة هذين فان كان غير الأوّل فهو مقبول وعلى التقديرين، وألّ التقادير فهو إمّا ثقة وهو الراجح هنا، أو صدوق، أو مقبول لاسيّما وقد قرنه بأبي كامل، وهو فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، وهو ثقة حافظ أوثق من عمّه كامل بن طلحة، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي والمؤيد بالله والمرشد بالله<sup>(١)</sup>. روى عن حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد وأبي عوانة وغيرهم، وعنه البخاري تعليقاً ومسلم وأبوداود والنسائي عن زكريّا السجزي عنه وأبوزرعة وعبد الله بن أحمد والبزار وعدّة. قال أحمد: أبو كامل بصير بالحديث متقن وله عقل، وقال ابن المديني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

وشيهما عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري: ثقة وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال، أخرج له الستّة والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله<sup>(٣)</sup>. وهو أحد الأعلام روى عن أبي إسحاق الشيباني والأعمش وصالح بن صالح ابن حيّ وعمارة بن الققاع وجماعة، وعنه ابن مهدي وفضيل بن حسين الجحدري وقتيبة بن سعيد وعدّة، قال ابن معين وأبوزرعة وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبوداود: ثقة عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها، وقال العجلي: ثقة حسن الحديث. وقال الدارقطني: ثقة ثبت مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عبد البر: أجمعوا لا خلاف بينهم على أنّ عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت وقال ابن القطان: ثقة لم يعتل عليه بقادح<sup>(٤)</sup>.

١ - الطبقات: ٤٩٦/٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٨/٢٩٠ رقم ٥٣٢.

٣ - الطبقات: ٥١/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٦/٤٣٤ رقم ٩١١.



١٣٢ (٣) أخبرني محمد بن قدامة المصيصي قال: أخبرنا جرير عن المغيرة عن الحارث عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير قال: حدثنا عبد الله بن نجى عن علي عليه السلام قال: كان لي من رسول الله ﷺ من السحر ساعة آتية فيها، فإذا أتيته إستأذنت فإن وجدته يصلي سبّح ودخلت، وإن وجدته فارغاً أذن لي.

وشيخه عمارة بن القعقاع - بفتح القافين وسكون المهملة الأولى - ابن شبرمة - بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة - الضبي - بالضاد المعجمة والموحدة - الكوفي ثقة أرسل عن ابن مسعود، أخرج له الستة ومحمد بن منصور<sup>(١)</sup>. روى عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير والحارث العكلي وعبد الرحمن بن أبي نعم البجلي وغيرهم، عنه الحارث العكلي شيخه وابنه القعقاع بن عمارة والأعمش و عبد الواحد بن زياد والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه ابن سعد ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: عمارة ابن القعقاع عن ابن مسعود ليس بمتمصل، بينهما رجل<sup>(٢)</sup>. وسائر السند تقدّم قريباً.

قوله: سبّح فكان ذلك إذنه لي الخ، منه أخذ من أجاز التسبيح اعلاماً للغير في مثل ذلك، والمسألة معروفة في مظانها، والأحاديث فيها صريحة صحيحة ليس هذا موضع بسطها، وأشار إلى الخلاف والاختلاف فيها صاحب النيل وغيره. وأمّا تخريجه وشواهدة فقد أشرت إليها في الكلام على الحديث الأول [١٨٥].

قوله: محمد بن قدامة المصيصي، رجال هذا الاسناد كلّهم ثقات إلا الآخر وهو صدوق، والمشارك منهم غير الأول والرابع، وقد تقدّموا إلا الأول والثالث

١ - الطبقات ١٤٦/٢.

٢ - تهذيب التهذيب ٧/٢٣٤ رقم ٦٩٠.

فالأوّل هو محمّد بن قدامة بن أعين الهاشمي مولاهم ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي، له في الخصائص أربعة أحاديث، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن جرير بن عبد الحميد وإسماعيل بن عليّة وفضيل بن عياض وابن عيينة ووكيع وغيرهم، وعنه من أخرج له ومحمّد بن المسيّب ومحمّد بن الحسن بن قتيبة وأبو بكر بن أبي داود وغيرهم، قال النسائي: لا بأس به، وقال مرّة: صالح وقال الدارقطني ومسلمة بن قاسم: ثقة، وزاد مسلمة: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>.

وشیخه جریر وهو ابن عبد الحميد الضبي الرازي ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهم، روى له الستة، وقد تقدّم في سند الحديث الثاني والعشرين من الباب الثالث.

والثالث: شيخه المغيرة، وهو ابن مقسم - بكسر الميم - الضبي مولاهم الكوفي ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس لاسيما عن إبراهيم النخعي، أخرج له الستة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيد بالله والمرشد بالله والشریف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن أبيه والحارث العكلي وسمك بن حرب وأبي وائل، وعنه سليمان التيمي وجرير وأبو عوانة وشعبة والثوري، قال النسائي وابن معين وابن سعد وأبو حاتم: ثقة. زاد ابن معين: مأمون. والعجلي: فقيه الحديث إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، فإذا وقف أخبرهم ممّن سمعه وابن سعد: كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان مدلساً، وقال إسماعيل القاضي: ليس بقويّ فيمن لقي لأنه يدلّس، فكيف إذا أرسل، وقال

١ - تهذيب التهذيب ١٠/٩: ٤٠٨ رقم ٦٦٣.

٢ - الطبقات ٣٥٦/٢.

١٣٣(٤) أخبرني محمد بن عبيد بن محمد الكوفي قال: حدثنا ابن عياش

أحمد: حديث مغيرة مدخول عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد ابن الوليد ومن الحارث العكلي وغيرهم، وكان يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده<sup>(١)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح: هو أحد الأئمة متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدلّسها ما أخرج البخاري عنه إلا ما توبع عليه، واحتج به الأئمة<sup>(٢)</sup>. وسائر رجال السند تقدّموا، وكذلك تخريج الحديث وشواهده.

قوله: محمد بن عبيد بن محمد الكوفي. ميّزه هنا بذكر الجد والنسبة بخلاف الذي في السند الثاني، وقد مرّ أنّه يحتمل شخصين، الأول تقدّم في السند الحديث السادس من الباب الأول، وهو هذا، لأنّه شيخ فيهما، ورجال الاسناد بين ثقة وصدوق، والمشارك من عدى الأول والرابع.

وابن عياش - بمثناة تحتانية مشددة آخره معجمة وقد تصحّف بموحدة ومهملة - هو إسماعيل بن كثير العنسي - بالنون - الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، كما في التقريب: أخرج له البخاري في رفع اليدين والأربعة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والسّمان وصاحب المناقب<sup>(٤)</sup>. روى عن أمم من أهل الحجاز والشام والعراق وغيرهم ومنهم شرحبيل بن مسلم ويحيى بن سعيد وهشام بن عروة وابن جريج أي والمغيرة بن مقسم وخلائق، وعنه جماعات من

١ - تهذيب التهذيب: ١٠/٢٦٩ رقم ٤٨٢.

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤٤٥.

٣ - تقريب التهذيب: ١/٥٣ رقم ٥١١.

٤ - الطبقات: ١/١٥٠.

الكبار وغيرهم ، كالثوري والأعمش وهما من شيوخه والليث بن سعد وبقية والوليد بن مسلم ومعتز بن سليمان وهم من أقرانه اي ومحمد بن عبيد هذا كما رواه النسائي على ما تقدّم ، قال عثمان بن صالح السهمي : كان أهل حمص ينتقصون عليّ ابن أبي طالب حتي نشأ فيهم إسماعيل بن عياش ، فحدّثهم بفضائله ، فكفّوا وقال داود بن عمرو في حكاية جرت بينه وبين أحمد : كان إسماعيل بن عياش يحفظ ثلاثين ألف حديث قال أحمد : هذا مثل وكيع وقال يعقوب بن سليمان : [١٨٦] تكلم قوم في إسماعيل ، وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ، وأكثر ما قالوا : يُعرب عن ثقات المدينيين والمكيين ، أنتهي وكادوا يطبقون علي ثقته في حديث الشاميين ، وضعفه في حديث الحجازيين خاصّة ، كما قال يعقوب ابن سليمان ، وقال يحيى بن معين : ثقة فيما روى عن الشاميين وأمّا روايته عن أهل الحجاز فإنّ كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم ، وله ترجمة مطوّلة في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup> . وغيره وعمر بضعا وتسعين سنة ولمّا كبر تغيّر حفظه ، كما قاله ابن حبان ، وسائر رجال السند تقدّموا ، وكذا الأوّل والرابع من رجال السند الخامس وكلّهم بين ثقة و صدوق مشتركون إلّا الأوّل .

وأبو أسامة هو حماد ابن أسامة القرشي مولا هم الكوفي مشهور بكنيته ثقة ثبت ، ربّما دلس وكان بآخرة يحدث من كتب غيره ، أخرج له الستّة<sup>(٢)</sup> . ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والحاكم الجشمي وصاحب الجامع الكافي<sup>(٣)</sup> . روى عن هشام ابن عروة والأعمش وشعبة وحماد بن زيد وخلق ، اي ومنهم شرحبيل بن مدرّك ، كما يأتي ، وعنه الشافعي وأحمد بن حنبل

١ - تهذيب التهذيب : ١/٣٢١ رقم ٥٨٤ .

٢ - تقريب التهذيب : ١/١٣٧ رقم ١٥٤٦ .

٣ - الطبقات : ١/٢٦١ .

وبحبي وابن راهويه وقتيبة وآخرون، قال أحمد: كان أبو أسامة ثقة أعلم الناس بأمور الناس وأخبار أهل الكوفة، وفي رواية أثبت من مائة مثل أبي عاصم النبيل كان صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً، وفي رواية ثبتاً ما كان أثبت لا يكاد يخطئ، وقال عبدالله بن عمر بن أبان: سمعت أبا أسامة يقول: كتبت باصبعي هاتين مائة ألف حديث، وقال ابن معين والعجلي: ثقة، زاد العجلي: وكان يُعدّ من حكماء أصحاب الحديث، وقال ابن سعد: ثقة كان مأموناً كثير الحديث يدلّس ويبيّن تدليسه، وغمزه سفيان بن وكيع وهو ضعيف في نفسه، كما أشار إليه الحافظ<sup>(١)</sup>.

وشيوخه شرحبيل بن مدرّك الجعفي الكوفي ثقة، أخرج له النسائي والمرشد بالله<sup>(٢)</sup> روى عن أبيه وابن عباس وعبد الله بن نجيّ، وعنه أبو أسامة ومحمّد بن عبيد الطنافسي، ولا يحتمل أن يكون مراداً في السند الثاني لبعدهم طبقة هذا قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ: وزعم بعضهم أن أباداود روى له<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه عبدالله بن نجيّ تقدّم، وأبوه صاحب مطهرة عليّ، وهو نجيّ - بالنون والجيم مصغراً - كما مرّ الحضرمي الكوفي مقبول، كما في التقريب أخرج له ابن ماجة والنسائي<sup>(٤)</sup>. ومحمّد بن منصور والمرشد بالله<sup>(٥)</sup>. روى عن عليّ كرم الله وجهه، وعنه ابنه عبد الله، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وقال: إنّ أبا زرعة بن عمرو بن جرير روى عنه أيضاً

١ - تهذيب التهذيب: ٢/٣ رقم ١.

٢ - الطبقات: ٣٩٨/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٢٥/٤ رقم ٥٥٩.

٤ - تقريب التهذيب: ٦٢٠/٢ رقم ٧٣٨٢.

٥ - الطبقات: ٣٨٤/٢.

عن المغيرة عن الحارث العكلي عن ابن نجى قال: قال علي عليه السلام: كان لي من النبي ﷺ مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار، وكنت إذا دخلت بالليل تتحنح لي. خالفه شرحبيل بن مدرك في اسناده، ووافقه على قوله: تتحنح.

قال الحافظ: وإثما جاءت الرواية عن أبي زرعة عن عبد الله بن نجى عن أبيه وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال: ابن سعد كان قليل الحديث، وقال ابن ماكولا: كان علي مطهرة علي، وكان له عشرة أولاد قتل منهم سبعة مع علي عليه السلام<sup>(١)</sup>.

قوله: خالفه شرحبيل بن مدرك في اسناده، ووافقه على قوله: تتحنح. أمّا المخالفة في السند فلم تظهر من شرحبيل لمغيرة بن مقسم إلا في روايته عن عبد الله بن نجى من غير واسطة الحارث العكلي، وفي زيادة نجى والد عبد الله وهذا هو الاسناد الذي صححه الشيخ أحمد محمد شاكر لا تصاله، كما تقدّم، وأمّا الموافقة علي التحنح فهي حاصلة إلا أنّ في الحديث مخالفة أيضاً لأنّ في الرابع ذكر مدخلين بالليل وبالنهار، وفي الخامس ذكر مدخل واحد في السحر مع زيادة في الحديث، والحاصل أنّ المخالفة في الاسناد هي التي عليها الإعتقاد عند من لم يثبت سماع عبد الله بن نجى من علي كرم الله وجهه، وقد مرّ أنّ تعدد ألفاظ أحاديث الباب واختلافها محمولة على تعدد هذا الفعل، كما أفاده الحديث الاول وإنّ بعض الرواة قد يقتصر على بعض الحديث، فلهذا يأتي الحديث الواحد مختصراً ومطوّلاً، ووضعوا نوعاً من أنواع الحديث في زيادة الثقات، لأنّ فيها من الفوائد ما لا يخفى.

وأما تخريج الحديثين وشواهدهما فقد تقدّمت، وفي الحديث الخامس

١٣٤ (٥) أخبرنا القاسم بن زكريّا بن دينار قال: حدّثنا أبو أسامة قال: حدّثني شرحبيل يعني ابن مدرك الجعفي قال: حدّثني عبد الله بن نجّي الحضرمي عن أبيه وكان صاحب مطهرة عليّ، قال: قال عليّ عليه السلام: كانت لي منزلة من رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الخلائق، فكنت آتيه كلّ سحر، فأقول السلام عليك يا نبيّ الله، فإن تنحنح إنصرفت إلى أهلي وإلاّ دخلت عليه.

١٣٥ (٦) أخبرنا محمّد بن بشار قال: حدّثني أبو المساور قال: حدّثنا عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند الجملي

التصريح بالنكتة التي عنون النسائي الباب بها لقوله: كانت لي منزلة من رسول الله لم تكن لأحد. وفيه التنبيه على الخصوصية وذلك يستلزم الاختصاص بما لم يكن لغيره من العلم لما يأتي في الحديث السادس وما بعده، ولأمر ما جمع البابين وجعلهما واحداً، كما أشرت إليه [١٨٧]

قوله: أبو المساور، رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، مشتركون إلاّ الثاني، فالأول محمّد بن بشار بندار ثقة أمام حجة من رجال السنّة تقدّم في اسناد الحديث الثامن من الباب الثالث.

وشيخه أبو المساور - بضمّ الميم بعدها مهملة خفيفة - وهو الفضل بن مساور البصري ختن أبي عوانة صدوق ربّما وهم، أخرج له البخاري والنسائي ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن عوف الأعرابي وحجاج ابن أرطاة وأبي عوانة وأبي محمّد البجلي، وعنه أبوداود الطيالسي والمنتجع بن مصعب وأبوموسى النضرين طاهر ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: فيه ضعف روى له البخاري حديثاً، وقال الدارقطني: ثقة، كما في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>.

وشيوخه عوف الأعرابي ابن أبي جميلة تقدّم في سند الحديث الثامن من الباب الثالث .

وشيوخه عبدالله بن عمرو ابن هند الجملي - بفتح الجيم والميم - المرادي الكوفي صدوق، قال في التريب لم يثبت سماعه من عليّ، أخرج له الترمذي والنسائي في الخصائص<sup>(١)</sup>. ومحمّد بن منصور وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. قال في تهذيب التهذيب: روى عن عليّ كنت إذا سألت رسول الله ﷺ أعطاني وإذا سكت ابتداني. وعنه عوف بن أبي جميلة ذكره ابن حبان في الثقات، روى له الترمذي يعني حديث الباب وقال: حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الخصائص الحديث المذكور، قال الحافظ ابن حجر: قلت: وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم لكن قال الامام أحمد: ثنا الأنصاري، ثنا عوف، ثنا عبدالله بن عمرو بن هند: أن علياً قال فذكر الحديث، وقال عوف: لم يسمع عبدالله من عليّ وكذا قال ابن عبد البر في التمهيد<sup>(٣)</sup>. وهذا النفي ان سُلِمَ فغايتة إثبات الوساطة ويأتي ذكرها في الحديث السابع والثامن أعني أبا البختری وزاذان الراويين عن عليّ عليه السلام لهذا الحديث مشافهة فقد وصله الحافظ النسائي من طريقين فللرجل متابع في الجملة وللحديث شاهد بلفظه وللانقطاع وصل وإتصال ولأمر ما يكرّر الحديث الواحد الحافظ النسائي لاختلاف ألفاظه وطرقه، كما مرّ فيجبر بعضها بعضاً، وقد تكرر ذكر أمير المؤمنين وروايته، ومرت ترجمته في الكلام على رجال اسناد الحديث الأوّل من الباب الأوّل وكذلك رجال اسناد الحديث السابع تقدّموا في عدّة أبواب وكلّهم ثقات أثبات من رجال الستّة، فكّلهم مشتركون فرجال عن

١ - تريب التهذيب: ٢/ ٣٠٤ رقم ٣٥٩٥

٢ - الطبقات: ١/ ٥٠٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٤٠ رقم ٥٨٢.



عليه السلام قال: كنت إذا سألت رسول الله ﷺ أعطاني، وإذا سكّت ابتدأني. (٧) ١٣٦ أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدّثنا أبو معاوية قال: حدّثنا الاعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري عن علي عليه السلام قال: كنت إذا سألت أعطيت وإذا سكّت ابتدئت.

الحديث رجال الصحيح، فالحديث صحيح لإنتفاء العلّة في هذه الرواية والأصل عدم العلّة والشذوذ لاسيّما مع فقد النصّ عليهما، أو على أحدهما من إمام معتبر بعد البحث في المظانّ المعروفة، وكتاب العلل موجود لديّ لابن أبي حاتم، ولم أقف علي ذكر حديث الباب فيه والله أعلم. وعلى هذا فالحديث السادس صحيح لغيره من أجل هذه الطريق بل حديث عبدالله ابن عمرو الجملي صرّح فيه بالسماع عند الحاكم، فصحح الحديث على شرط الشيخين وصرّح بتصحيحه الحافظ الذهبي، كما يأتي فهو صحيح لذاته أيضاً من الطرق المذكورة عند الحاكم والذهبي.

قوله: كنت إذا سألت رسول الله ﷺ أعطاني الخ، في هذه الرواية تصريح بأنّ السؤال لرسول الله ﷺ، وحذف ذكر المسؤل في الرواية السابعة والثامنة للعلم به وللقريّة اللفظية في هذه الرواية والمعنوية إذ المقام مقام إظهار منزلة أمير المؤمنين عليه السلام من رسول الله ﷺ ولهذا أكد ذلك بالقسم في الرواية الآخرة، وهذه خصوصية علمية لم تكن لغيره، ومع اقتراح أنّ له مدخلين كلّ يوم وليلة خاصين بهذه الخصوصية عند السكوت وعند السؤال تندرج تحت ذلك خصوصيات علمية وأخبار سرّية وغيبية غير ما الناس فيه على سواء في التكليف على ما قالوا في حديث الصحيفة التي كانت في قراب سيفه لأنّ فيها أشياء من التكاليف العامّة فلا إختصاص بمثلها.

وأما الإخبار بالحوادث والفتن والوقائع فقد خص بها غيره أيضاً كحذيفة ابن

اليمان، وأخبار الخوارج وغيرها تشهد بذلك لأmir المؤمنين في عدة قضايا، كما أشار إليه السيد الإمام محمد ابن اسماعيل الأمير في الروضة الندية<sup>(١)</sup>. فلا تعارض ولا تدافع، وقد أخرج الحاكم عن أم سلمة قالت: إن كان علي لأقرب الناس برسول الله ﷺ، وفيه فأكب عليه رسول الله ﷺ وجعل يساره ويناجيه ثم قبض من يومه ذلك، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد وقال الذهبي صحيح<sup>(٢)</sup>. وصحح الحاكم والذهبي حديث علي عليه السلام: أن ما عهد إلي النبي ﷺ أن الأمة ستغدر بي بعده<sup>(٣)</sup>. وصححا معاً على شرط الشيخين حديث ابن عباس قال: قال النبي ﷺ لعلي: أما أنك ستلقي بعدي جهداً، قال: في سلامة من ديني؟ قال نعم<sup>(٤)</sup>. وصححا معاً حديث علي عليه السلام يرفعه: أن الأمة ستغدر بك بعدي وأنت تعيش على ملتي وتقتل على سنتي، من أحبك أحبني، ومن أبغضك أبغضني، وإن هذه مستخضب من هذا يعني لحيته من رأسه<sup>(٥)</sup>. والمقام هنا مقام مدح، فهو قرينة على لزوم خبر «كان» لاسمها، فتفيد الدوام والاستمرار في حديث الباب.

وأما المرأة والمرتان والثلاث فقد مر مشترك بينه وبين غيره، وهذا مقام الخصوصية، ولم يقل أحد سلوني قبل أن تفقدوني إلا أمير المؤمنين عليه السلام، وأحاديث غزارة علمه والآثار والقضايا الدالة على ذلك تعرف من الروضة الندية وغيرها<sup>(٦)</sup>. وهي في المعنى متواترة، فهي شواهد حديث الباب المعنوية.

١ - الروضة الندية: ٣٩٠.

٢ - المستدرک: ١٤٩/٣ ح ٤٦٧١.

٣ - المستدرک: ١٥٠/٣ ح ٤٦٧٦.

٤ - المستدرک: ١٥١/٣ ح ٤٦٧٧.

٥ - المستدرک: ١٥٣/٣ ح ٤٦٨٦.

٦ - يراجع الروضة الندية: ٢١٥.

وأما تخريج الحديث وشواهدة فقد مرت الإشارة إليها في ترجمة عبدالله بن عمرو الجملي عن الحافظ ابن حجر، فقد عزاه إلي الترمذي [١٨٨] والحاكم وابن خزيمة في صحيحه وأحمد بن حنبل، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک باسناده إلى عوف عن عبدالله بن عمرو بن هند الجملي، قال: سمعت علياً يقول: كنت إذا سألت رسول الله ﷺ أعطاني وإذا سكت ابتدأني، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. وحينئذ يسقط الاعلال الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر في التقريب، وتهذيب التهذيب، لأنه إعتبر فيهما قول من نفي سماع عمر بن هند من علي عليه السلام، وهذا الحاكم والذهبي أثبتاه، والمثبت مقدم، كما مرّ، ولأنّ هذا من زيادة الثقات فتأمل، والحديث عزاه صاحب تفريج الكروب إلي ابن المغازلي بزيادة في آخره قال: وأخرج الحاكم صدره إلي قوله: وإذا سكت ابتدأني، وصححه على شرط الشيخين، كما تقدّم<sup>(٢)</sup>. وعزاه الحافظ السيوطي في مسند علي من جمع الجوامع بلفظ حديث الباب هذا إلي الترمذي وابن أبي شيبة والشاشي وأبي نعيم في الحلية والدورقي والحاكم والقضاعي وهو الحديث الثاني والخمسون من مسند علي عليه السلام منه<sup>(٣)</sup> وحسنه الترمذي من طريق عبدالله بن عمرو الجملي وفي هذا تخريج للأحاديث الثلاثة التي حقّها أن تفرد بباب مستقل. لا يقال: ظاهر أحاديث الباب السؤال والإعطاء يرجعان إلى المال والأعراض الدنيوية لأنه يقال:

أما أولاً: فسياق الحديث لم يفهم منه إلا السؤال عن العلم والاعطاء كذلك ودلالة السياق هي المخصصة للعمومات والمبيّنة للمجملات والموضحة

١ - المستدرک: ١٣٥/٢ ح ٤٦٣٠.

٢ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ٢٨٨ حرف الكاف مع النون.

٣ - جمع الجوامع: ١٣ / ١٤ ح ٥٤٢٣.

للمحتملات ، كما تقرر في الاصول . وأطال الكلام عليها صاحب العدة تبعاً للمحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة .

وأما ثانياً: فالذي فهمه الامام النسائي وغيره هو السؤال عن العلم ، كما فهموا ذلك من قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ لقريظة ﴿وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأْتُوا﴾ [الحشر ٧] والقريظة هنا قوله : وإذا سكت ابتداني . ولم يقل أعطاني والاعطاء والاياء وماتصرف منهما يطلقان على بذل المال وعلى افادة العلم وكذا السؤال قديكون عن المال وقديكون عن العلم ومنه ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل ٤٣] وقديكون لهما معاً وهو الأرجح في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى ١٠] لأدلة جارية من غير نظر الى السياق إلا أن هنا مانعاً من حمل السؤال والاعطاء على سؤال المال وإعطائه ، كما يأتي .

وأما ثالثاً: فأمر المؤمنين ﷺ وغيره سيان في إعطاء المال بالسؤال وبغير سؤال لما علم من حال مكارم رسول الله ﷺ في الجود وعتاب الله له على ذلك معروف في كتب السير والمناقب والتفسير ، وسبب نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الاسراء ٢٩] معروف وان كان فيه مقال ، فالواقع يشهد لذلك .

وأما رابعاً: فأمر المؤمنين أجل قدراً من سؤال رسول الله ﷺ المال دائماً كما هو قضية كان في الدوام لقريظة المدح والخصوصية المرادة من الحديث لا سيما مع علمه بحال رسول الله ﷺ وقلة ذات يده حيثئذ حتى مات ودرعه مرهونة . وأما خامساً: فحذف المتعلق يشعر بالعموم عند أرباب البلاغة نحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ [الليل ٥] وقد نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم تارة وقد يشار إلى المتعلق بقريظة ومنه ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] أي على جميع أمور الدنيا والدين وكل ذلك يشعر بالعموم إلا مع القريظة الخاصة بالخصوص ، فيحمل حديث الباب على العموم ، فيفيد المطلوب مع قيام القريظة المشعرة بخصوص المتعلق

١٣٧ (٨) أخبرنا يوسف بن سعيد قال: أخبرنا حجاج عن ابن جريج قال:

هنا وهو العلم، كما تقدّم ويمكن دفع هذا الإيراد بغير ما ذكر والقصد الإشارة.  
قوله: يوسف بن سعيد. رجال هذا الإسناد ثقات حفاظ إلّا الأخير وهو  
صدوق يرسل، وكلهم مشتركون إلّا الرابع، فالأول يوسف بن سعيد ابن مُسلم -  
بفتح اللام المشددة - المصيصي ثقة حافظ أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>. والمرشد  
بالله<sup>(٢)</sup>. روى عن حجاج بن محمد الأعور وأبي نعيم وقبيصة وغيرهم، وعنه  
النسائي وعبدالله بن أحمد بن ربيعة وأبو عوانة وغيرهم، قال النسائي: ثقة حافظ  
وقال ابن أبي حاتم: صدوق وقال مسلمة بن القاسم: ثقة حافظ وأبوه ثقة وذكره  
ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه حجاج ابن محمد الأعور المصيصي ثقة ثبت لكنّه إختلط آخر عمره  
لمّا قدم بغداد قبل موته، روى له الستّة<sup>(٤)</sup>. وأبو طالب وصاحب المناقب والحاكم  
الحسكاني<sup>(٥)</sup>. روى عن ابن جريج والليث وشعبة وإسرائيل بن يونس وغيرهم،  
وعنه أحمد وابن معين وقتيبة والذهلي وخلق، قال ابن المديني والنسائي: ثقة،  
وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً إن شاء الله وكان قد تغيّر في آخر عمره، ووثّقه  
مسلم والعجلي وابن قانع ومسلمة بن قاسم وذكره ابن حبان في الثقات وذكره  
أبو العرب القيرواني في الضعفاء بسبب إختلاطه<sup>(٦)</sup>. ولم يعتدّ الحافظ بهذا القول،

١ - تقريب التهذيب: ٦٨٣/٢ رقم ٨١٤٩.

٢ - الطبقات: ٤٥٦/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٤/١١ رقم ٨٠٧.

٤ - تقريب التهذيب: ١٠٧/١ رقم ١١٨٧.

٥ - الطبقات: ٢٠٦/١.

٦ - تهذيب التهذيب: ٢٠٥/٢ رقم ٣٧١.

حدثنا أبو حرب بن أبي الأسود ورجل آخر عن زاذان قال: قال علي عليه السلام: كنت والله إذا سألت أعطيت وإذا سكت ابتدئت.

فقال في مقدمة الفتح: هو أحد الاثبات أجمعوا على توثيقه، ثم حكى كلام أبي العرب وقال: لكن ماضره الاختلاط، فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه أحداً بعد إختلاطه<sup>(١)</sup>.

وشيخه ابن جريج ثقة فقيه حافظ أخرج له الستة تقدم في اسناد الحديث الرابع من الباب السادس عشر.

وشيخه أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي البصري ثقة، أخرج له مسلم وأبوداود وابن ماجة والنسائي في الخصائص، ولم يذكره صاحب الطبقات، قال خليفة: إسمه كنيته، وقال ابن حبان: هو عمرو بن علي، وقيل: عطاء بن أبي الأسود، روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن فضالة وعبدالله بن قيس وغيرهم، وعنه ابن جريج وقتادة والقطان وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن قتيبة: كان شاعراً عاقلاً، وقال ابن عبد البر: هو بصري ثقة<sup>(٢)</sup>. وأما قوله: ورجل آخر. فلم أقف عليه فهو مبهم ولا يضر الاسناد لإقتراحه بأبي حرب وبه إتصل الاسناد، فذكره وتركه سيان إلا أن ابن جريج أراد أن يخبر بالواقع تحريماً للصدق.

وشيخهما زاذان - بالزاي والذال المعجمة آخره نون - أبو عمر الكندي البزاز - بزايين - صدوق يرسل وفيه شيعية، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم

١ - مقدمة فتح الباري: ٣٩٣.

٢ - تهذيب التهذيب: ٦٩/١٢ رقم ٢٧٥.

والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والناصر، أو السَّمَان<sup>(٢)</sup>. كان من مشاهير التابعين من أصحاب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، روى عنه وعن ابن عمر وابن مسعود وعائشة وغيرهم، وعنه أبو حرب - كما هنا - وأبو صالح السَّمَان والمنهال بن عمرو وأبو هاشم الرَّمَاني وغيرهم قال شعبة: قلت: للحكم مالك لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام، وهذا القدر لا طائل تحته، وليس المراد بالكلام إلا كلام الناس لا علم الكلام، لتأخر ظهوره وانتشاره، وقال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وقد حصل هذا الشرط هنا، وذكره ابن سعد، فقال: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن حبان: كان يخطي كثيراً، وقال الحاكم: أبو أحمد ليس بالمتين عندهم، وقال الخطيب والعجلي: كوفي تابعي ثقة<sup>(٣)</sup>. وقد تابعه على حديثه هذا أبو البختري وهو ثقة ثبت من رجال الستة، وعبدالله بن عمرو الجملي وهو صدوق، كما مرّ فارتفع القدر والاعلال في حديثه هذا، ومع اعتماد مسلم والأربعة عليه يزداد قوة، فالحديث لا يخرج عن درجة الصحة، فضلاً عن الحسن، فضلاً عن القبول وقد صححه الحاكم والذهبي، كما تقدّم، وحسنه الترمذي من طريق عبدالله بن عمرو الجملي، كما مرّ. [١٨٩]

١ - تقريب التهذيب: ١/١٧٨ رقم ٢٠٤١.

٢ - الطبقات: ١/٢٩٩.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣/٣٠٢ رقم ٥٦٥.

ب- ٢٧- ذكر ما خُص به أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من صعوده على منكب النبي ، وفيه عليه السلام ١ عن ١  
١٣٨ (١) أخبرنا أحمد بن حرب قال: حدّثنا أسباط عن نعيم بن حكيم المدائني قال: أخبرنا أبو مريم قال:

(ذكر ما خص به أمير المؤمنين صعوده على منكب النبي عليه السلام)  
قوله: أحمد بن حرب. رجال هذا الاسناد بين صدوق وثقة إلا الآخر فمختلف فيه حكماً وشخصاً، والمشارك منهم من عدا الثالث.  
فالأول أحمد بن حرب ابن محمّد بن عليّ الطائي الموصلي صدوق، أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>.

والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. روى عن ابن عيينة وأبي معاوية وابن عُلَيّة اي واسباط وغيرهم، وعنه النسائي واخوه عليّ بن حرب ومكحول وغيرهم، قال النسائي: لا بأس به هو أحبّ إليّ من أخيه، وقال ابن أبي حاتم: أدركته ولم اكتب عنه وكان صدوقاً، وذكره ابن حبان في الثقات وخرج له في صحيحه<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه أسباط بن محمّد ثقة روى له الستّة ضعف في حديث الثوري<sup>(٤)</sup>. وقد تقدّم في اسناد الحديث الرابع من الباب التاسع.

---

١ - تقريب التهذيب : ١٣/١ رقم ٢٦.

٢ - الطبقات : ٨٧/١.

٣ - تهذيب التهذيب : ٢٣/١ رقم ٢٩.

٤ - تقريب التهذيب : ٤٠/١ رقم ٣٤٨.



وشيوخه نعيم بن حكيم المدائني، وفي الخصائص: المدني. ولعله تصحيف، وفي تهذيب التهذيب: المدائني والنسبتان متنافيان صدوق له أوهام أخرج له البخاري في رفع اليدين وأبوداود في مسند عليّ وفي السنن والنسائي في الخصائص، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبي مريم الثقفي وعبد الملك بن أبي بشير، وعنه أبو عوانة ووكيع والقطان وأسباط بن محمد وغيرهم قال ابن معين: هو ثقة أثبت من أخيه عبد الملك بن حكيم، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن خراش: صدوق لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: لم يكن بذلك، ونقل الساجي تضعيفه عن ابن معين، وقال الأزدي: أحاديثه مناكير وذكره بن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>.

فالرجل مختلف فيه ومعياره كلام التقريب المصدر وقد تقدّم في الكلام على شواهد الحديث الأول من الباب السابع عشر ما يرجح جانب ضعفه نظراً لجانب أوهامه لخصوص تلك الرواية المشتملة على زيادة قول راوٍ وهي باطلة لمصادمتها للقاطع، وأمّا روايته هنا فليست كذلك، ولا بدع في قبول بعض روايات الراوي المختلف فيه دون بعض لقوة القرائن المرجحة للقبول والردّ وهذا باب واسع.

وشيوخه أبو مريم الثقفي، كما مرّ وإسمه قيس المدائني، وفي المستدرک الأسدي، فالثقفي ويقال: له الحنفي الكوفي، ويقال: أنّهما إثنان، قال في التقريب مجهول<sup>(٢)</sup>. وفيه ما يأتي، أخرج له البخاري في رفع اليدين وأبوداود والنسائي

١- تهذيب التهذيب: ٤٥٧/١٠ رقم ٨٣٠.

٢- تقريب التهذيب: ٧٦٤/٢ رقم ٨٦٤٢.

والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(١)</sup>. روى عن علي عليه السلام وعمار وأبي الدرداء وأبي موسى، وعنه نعيم بن حكيم المدائني وأخوه عبد الملك، قال النسائي: قيس أبو مريم الحنفي ثقة.

قال الحافظ: الذي يسمّى قيساً هو الثقفي. وقال ابن المديني: أبو مريم الحنفي اسمه أياس. فهو غير هذا المترجم له، وثمة ثالث: أبو مريم الكوفي وهو غيرهما، يروى عن علي أيضاً، وهذا من الاشتباه، والأصل عدم التعدد والله أعلم، قال الدارقطني: الثقفي مجهول، وقال ابن حبان في الثقات قيس أبو مريم الثقفي المدائني<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فالثقفي ثقة عند النسائي وإن نوزع في اسمه وكذا عند ابن حبان، فقد روى عنه اثنان ووثقه إمامان، فخرج عن أقسام المجهول.

وأما الأسدي فاسمه عبدالله بن زياد الكوفي ثقة، أخرج له البخاري والترمذي، روى عن عمار وابن مسعود والحسن بن علي، وثقه ابن حبان والعجلي والدارقطني، فالحديث صحيح لصحة الإسناد على رواية الحاكم، كما يأتي، ومن روى عن الحسن وعمار لا يمتنع عليه أن يروي عن علي عليه السلام بلا واسطة، فتأمل، نعم تقدّم الكلام على أبي مريم الثقفي في الكلام على الحديث الأول من الباب السابع عشر، وفيه ما يرجّح جانب جهالته، وتوثيق ابن حبان قد يكون مع جهالته للراوي على اصطلاحه، كما تكرر التنبيه عليه، وتصحيح الحاكم إنما هو للأسدي، لا للثقفي ولكن قد صح الحديث من غير طريق الثقفي فلا تضرّ جهالة روايته هنا.

قال علي عليه السلام: انطلقت مع رسول الله ﷺ حتي أتينا الكعبة، فصعد رسول الله ﷺ على منكبّي فنهض به علي، فلما رأى رسول الله ﷺ ضعفي قال لي: اجلس، فجلست فنزل النبي ﷺ، وجلس لي وقال لي: اصعد على منكبّي، فصعدت علي منكبّيه فنهض بي رسول الله ﷺ، فقال علي عليه السلام: إنّه ليخيّل إليّ أن لوشت لنتل أفق السماء، فصعدت على الكعبة وعليها تمثال من صفر أونحاس، فجعلت أعالجه لازيله يميناً وشمالاً وقداماً ومن بين يديه ومن خلفه، حتي إذا استمكنت منه، قال نبي الله ﷺ: اقذفه، فقذفت به، فتكسر، كما تكسر القوارير، ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله ﷺ نستبق حتي توارينا بالبيوت خشية أن يلقانا أحد من الناس.

قوله: انطلقت مع رسول الله ﷺ حتي أتينا الكعبة. أي قبل الهجرة لجعله غاية الانطلاق إتيان الكعبة، إذ لا قائل بأنّ ذلك بعد الهجرة.

وأما يوم الفتح، ففيه قصة أخرى، كما يأتي ولقوله في آخره: خشية أن يلقانا أحد من الناس لزوال هذه العلّة يوم الفتح، إذ الناس حينئذ بين مسلم ومستسلم فلا خشية من أحد ولأنّ قصة فتح مكة الشبيهة بهذه كانت جهرة بين الناس ولما يأتي في رواية الحاكم من تقييد ذلك بليلة الهجرة وبذلك يزول الاشتباه.

تخريجه وشواهد، أورده الحافظ السيوطي في مسند علي من جمع الجوامع وعزاه إلي ابن أبي شيبة وأبي يعلي وأحمد وابن جرير والحاكم وصححه والخطيب<sup>(١)</sup>. وبقّاه صاحب كنز العمال<sup>(٢)</sup>. وبوّب عليه صاحب ينابيع المودة وزاد عزوه إلي البرّار<sup>(٣)</sup>. وأخرجه الحاكم في مواضع منها في كتاب الهجرة فقال

١ - جمع الجوامع: ١٣ / ٣٠ ح ٥٥١٤.

٢ - كنز العمال: ١٣ / ٧٤ ح ٣٦٥١٦.

٣ - ينابيع المودة: ١ / ٢١ باب الثامن والأربعين.

حدَّثنا أبو بكر محمد بن إسحاق: أنبأنا محمد بن موسى القرشي: ثنا عبد الله بن داود: ثنا نعيم بن حكيم: ثنا أبو مريم الأسدي عن علي عليه السلام قال: لما كان ليلة التي أمرني رسول الله ﷺ أن أبيت على فراشه وخرج من مكة مهاجراً إنطلق بي رسول الله ﷺ إلى الأصنام، فقال: اجلس، فجلست إلي جنب الكعبة ثم صعد رسول الله ﷺ على منكبي ثم قال: انهض، فنهضت به، فلما رأى ضعفي تحته قال: اجلس، فجلست، فأنزله عني وجلس لي رسول الله ﷺ، ثم قال: يا علي اصعد على منكبي، فصعدت على منكبيه ثم نهض بي رسول الله ﷺ وخيّل إلي أني لو شئت نلت السماء وصعدت إلي الكعبة وتتخي رسول الله ﷺ، فألقيت صنمهم الأكبر وكان من نحاس مُوتداً بأوتاد من حديد إلي الأرض، فقال لي رسول الله ﷺ: [١٩٠] عالجه، فعالجت، فمازلت أعالجه ورسول الله ﷺ يقول: إياه إياه، فلم أزل أعالجه حتى استمكنت منه، فقال: دقه، فدققته، فكسرتة ونزلت، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وأقره الذهبي إلا أنه قال قد مر<sup>(١)</sup>. ولا تنافي بين قوله: فدققته في رواية الحاكم وبين قوله: فقذفت به في رواية النسائي وغيره إن لم يكن في أحدهما تصحيف لأن كلا منهما يفيد التكسير وقد حصل بالفعلين، أو باحدهما، ويمكن الدق لبعض، والقذف لبعض وكأن صورة الصنم صورة نحاس وهو من نوع القوارير، أو نحوها مما يقبل الانكسار، كما يأتي في رواية ابن عباس لأن الدق والقذف لا يؤثر التكسير في النحاس عادة إلا أن يكون ذلك كرامة ومعجزة، فتأمل.

وقوله: إياه إياه، إسم فعل للاستزادة من القول، فإن نون كان كالنكرة وإن سكن كان كالمعرفة وقد استعير هنا للاستزادة من الفعل.

تنبيه

تقدّمت الإشارة إلى القصة الواقعة يوم الفتح الشبيهة بهذه القصة ، وقد أشار إلى القصتين السيد الإمام محمّد بن اسماعيل الأمير في الروضة الندية ، فساق الأولي على نحو ما تقدّم ثم قال : قال الفقيه حميد بن أحمد الشهيد في شرح قصيدة الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة في الكلام على قوله :

ومن رقي جنب أبي القاسم الطهير لكسر الصفر لا ينثني  
فقال : قال الفقيه حميد : ما ذكرناه ثم ذكر بسنده إلى أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لعليّ يوم فتح مكة : أما ترى هذا الصنم بأعلى الكعبة ؟ قال : بلى ، قال : فأحملك فتناوله قال : بل أنا أحملك يا رسول الله ، فقال : لو أنّ ربيعة ومضر جهدوا أن يحملوا بضعة مني وأنا حيّ ما قدروا ولكن قف يا عليّ ، فضرب بيده إلى ساقي علي فوق القربوس ثم اقتلعه ، فرفعه بيده ، فرفعه حتّى تبين بياض ابطنه ثم قال : ما ترى يا عليّ ؟ قال : أرى أنّ الله قد شرفني بك حتي لو أردت أن أمس السماء لممسستها ، فقال له : تناول الصنم يا عليّ ، فتناوله فرمى به الخ ، قال السيد محمّد الأمير عليه السلام : فعلى هذا يكون قد سعد أمير المؤمنين مرّتين قبل الهجرة وبعدها ، ثم ساق كلام المواهب عن ابن عباس وفيه قصة إشارة جبرئيل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ أن يشير إلى الأصنام التي على الكعبة بمخصرته ليلقيها ، فجعل يأتها صنماً صنماً ويطعن في بطنه ، أو عينه بمخصرته ويقول ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ﴾ [الاسراء / ٨١] فينكبّ الصنم لوجهه حتى ألقاها جميعاً وبقي صنم خزاعة فوق الكعبة كان من قوارير صفر ، فقال : يا عليّ ارم به فحمله حتى سعد ورمى به ، فتكسر ، فجعل أهل مكة يتعجبون ، انتهى . والقسطلاني نقل هذا من تفسير ابن النقيب المقدسي ، انتهى كلام الروضة <sup>(١)</sup> . وفي هذه القصة أنّ أصل صنم خزاعة من قوارير صفر وهو يؤيد ما تقدّم وإنّ أهل مكة تعجبوا من

ذلك بخلاف قصة ليلة الهجرة، فإنَّ ذلك كان خفية ولهذا قال: فيها فإنطلقنا نستبق حتي توارينا بالبيوت خشية أن يلقانا أحد من الناس، وقد ساق الحاكم الحسكاني الحديث من طريق أبي داود قال: حدَّثنا مسدد قال: حدَّثنا شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال لي جابر بن عبد الله: دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله مكة وفي البيت وحوله ثلاثمائة وستون صنماً الحديث، وفيه: وكان على البيت صنم طويل يقال له هبل، فنظر رسول الله إلى أمير المؤمنين وقال: يا عليّ تركب عليّ، أو أركب عليك لألقي هبل من ظهر الكعبة، فذكر الحديث بنحو ما تقدّم<sup>(١)</sup> وهذا اسناد ثابت صحيح رجاله رجال الصحيحين من مسدد فصاعداً، أو أبو داود أمام ثقة حافظ مصنف وإن لم يكن من رجال الصحيحين، كما عرفت، وأصل القصة من غير ذكر علي عليه السلام متفق عليها في الصحيحين وفي غيرهما.

ب - ٢٨ - ذكر ما خُصَّ به عليّ (ع) دون الأولين والآخرين من فاطمة بنت رسول الله (ص) وبضعة منه وسيّدة نساء أهل الجنّة إلا مريم بنت عمران، وفيه ٤ عن ٤.

١٣٩ (١) أخبرنا الحسين بن حريث قال: أخبرنا الفضل بن موسي عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: خطب أبوبكر وعمر فاطمة، فقال رسول الله: إنّها صغيرة، فخطبها عليّ فزوجها منه.

(ذكر ما خُصَّ به أمير المؤمنين دون الأولين والآخرين (الخ))

قوله: وبضعة منه الخ في هذه الترجمة طول وخفا وتكرار لما يأتي ومعناها ما خُصَّ به أمير المؤمنين دون غيره من التزويج بفاطمة الزهراء التي هي بضعة من أبيها وسيّدة نساء أهل الجنّة، فالعطف في قوله: وبضعة منه وسيّدة نساء أهل الجنّة، يشبه أن يكون من عطف الصفات المتعددة على الموصوف نحو ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الآية (البقرة/٤)] ومنه قول الشاعر

أنا الملك القرم وابن الهمام  
وليث الكثيبة في المزدحم

ورجال اسناد الحديث الأوّل رجال الصحيحين إلا الثالث، فإنّما أخرج له مسلم وأما البخاري، فإنّما أخرج له تعليقا فقط وهو ثقة له أوهام، ورجال السند ثقات أثبات وقد تقدّموا في عدّة أبواب، وكلّهم مشتركون.

قوله: خطب أبوبكر وعمر فاطمة الخ، الحديث إشتمل على حديثين حديث الخطبة، وحديث الزواج، ولكل واحد منهما روايات وطرق.

أمّا الثاني: فسيأتي بألفاظ في أحاديث الباب الآتية مع تخاريجها.

وأما الأوّل: فهو يشتمل عليّ الثاني في أكثر الروايات وله ألفاظ وطرق مختصراً ومطوّلًا، وهذه الرواية من أخصرها وقد أخرج بهذا اللفظ أحمد بن

حنبل عن بريدة، كما في تفريج الكروب ولعله في المناقب <sup>(١)</sup>. فلم أجده في مسند بريدة من مسند أحمد والحديث مختصر من أحاديث خطبة [١٩١] أبي بكر وعمر وعلي لفاطمة، وفيه زيادة الاعتذار بأنها كانت صغيرة حينئذ، وقد دلت سائر الروايات على تعدد الخطبة، والجواب، كما يأتي وتزويجه علي عليه السلام من غير اعتذار بالصغر إما لتأخره حتى زال الصغر، أو ربما كان المراد بالصغر أمراً نسبياً إضافياً لأن البالغ قد يسمي صغيراً بالنسبة إلى ابن العشرين، والخمسة والعشرين ونحو ذلك، وكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أشار إلى نوع ما من أنواع الصغر الذي يحتمله المقام مع علم أبي بكر وعمر بسنها حينئذ، فتأمل، وقد تعددت الأعذار لغير أمير المؤمنين عليه السلام بالصغر تارة وبانتظار الوحي تارة وبالسكوت تارة، كما تعددت الجوابات بالاذن والرضا والترحيب والوعد لأمر المؤمنين عليه السلام في كل خطبة خُطب فيها الزهراء عند أبيها، كما يؤخذ ذلك من ألفاظ الروايات المتكاثرة.

ومنها حديث حجر بن عنبس وكان قد أدرك الجاهلية، قال: خطب علي عليه السلام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة، فقال: هي لك يا علي لست بدجال، رواه البرار قال: وقوله صلى الله عليه وسلم: لست بدجال. يدل على أنه قد كان وعده، فقال: إني لا أخلف الوعد، وحجر لا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث قال الهيثمي: ورجاله ثقات إلا أن حجراً لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه الطبراني عن حجر بن عنبس وكان قد شهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين، فقال: خطب أبو بكر وعمر فاطمة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هي لك يا علي قال الهيثمي: ورجاله ثقات <sup>(٢)</sup>. ولا حاجة إلى بسط ألفاظ أحاديث الخطبة لطولها، نعم قد أخرج أحاديث الخطبة المذكورة جماعة

١ - المناقب : ٦١٤ ح ١٠٥١

٢ - مجمع الزوائد: ٢٤٠/٩ ح ١٥٢٠٦ وح ١٥٢٠٧، والمعجم الكبير: ٢٤/٤ ح ٣٥٧٠ وح



من المخرجين عن جماعة من الصحابة مع إختلاف الروايات، ومنها حديث حجر بن عنبس وقيل ابن قيس عند البزار ورجاله ثقات. والطبراني ورجاله ثقات، كما تقدّم وعند أبي نعيم<sup>(١)</sup>.

ومنها حديث عبدالله بن مسعود يرفعه بلفظ: إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من عليّ، أخرجه الطبراني، ورجاله ثقات<sup>(٢)</sup>. وهو يستلزم الخطبة عادة من أحد الطرفين وحديثه أيضاً مطولاً عند الطبراني، وفي اسناده كذاب<sup>(٣)</sup>. ولكن يشهد لمعناه في الجملة ما تقدّم وما يأتي، وكذا حديث أنس عند الطبراني مطولاً وفي اسناده ضعيف<sup>(٤)</sup>. والبزار أطول منه وفي اسناده ضعف<sup>(٥)</sup>. وابن جرير<sup>(٦)</sup>. وحديث ابن عباس عند الطبراني مطولاً وفي اسناده متروك<sup>(٧)</sup>. فينجبر في الجملة بما صح وثبت.

ومنها حديث بريدة عند الطبراني والبزار بنحوه ورجاله رجال الصحيح إلا واحداً وقد وثقه ابن حبان<sup>(٨)</sup>. وأخرجه الروياني وابن عساكر<sup>(٩)</sup>. وحديث عليّ كرم الله وجهه عند أبي يعلى<sup>(١٠)</sup>. وسعيد بن منصور<sup>(١١)</sup>.

١ - رواه كنز العمال: ١٣ / ٦٨٠ ح ٣٧٧٤٦ عن أبي نعيم عن مسند حجر بن عنبس

٢ - مجمع الزوائد: ٩ / ٢٤٠ ح ١٥٢٠٨، والمعجم الكبير: ١٠ / ١٥٦ ح ١٠٣٠٥.

٣ - مجمع الزوائد: ٩ / ٢٤١ ح ١٥٢٠٩، والمعجم الكبير: ٢٢ / ٤٠٧ ح ١٠٢٠.

٤ - مجمع الزوائد: ٩ / ٢٤١ ح ١٥٢١٠، والمعجم الكبير: ٢٢ / ٤٠٨ ح ١٠٢١.

٥ - راجع مسند البزار: ٢ / ١١٠ ح ٤٦١.

٦ - رواه في كنز العمال: ١٣ / ٦٨٤ ح ٣٧٧٥٥ عن مسند أنس عن ابن جرير.

٧ - مجمع الزوائد: ٩ / ٢٤٣ ح ١٥٢١٣، والمعجم الكبير: ٢٢ / ٤١٠ ح ١٠٢٢.

٨ - مجمع الزوائد: ٩ / ٢٤٥ ح ١٥٢١٤، والمعجم الكبير: ٢ / ٢٠ ح ١١٥٣.

٩ - رواه في كنز العمال: ١٣ / ٦٨ ح ٣٧٧٤٥ عنهما.

١٠ - مسند أبي يعلى: ١ / ٤١٦ ح ٥٤٧.

١١ - سنن سعيد بن منصور: ١ / ١٩٦ ح ٦٠٠.

١٤٠ (٢) أخبرنا أبو مسعود إسماعيل بن مسعود قال : حدّثنا حاتم بن وردان قال : حدّثنا أيوب السختياني عن أبي يزيد المدني

والبيهقي في الدلائل<sup>(١)</sup> والدولابي في الذرّة الطاهرة<sup>(٢)</sup>. وقد ساق ألفاظ روايات الخطبة الحافظ الهيثمي مع أحاديث الزواج في ثمان صحائف من مجمع الزوائد وهي مبسوطة في كنز العمال، والعمدة، والمناقب، والمستدرک وغيرها<sup>(٣)</sup>.

قوله : أبو مسعود إسماعيل بن مسعود تقدّم في اسناد الحديث الخامس من الباب الأول وهو ثقة وسائر رجال هذا الاسناد ثقات إلّا الأخير وهو مقبول أو ثقة، كما يأتي والمشارك غير الأول والثاني وقد كثر التصحيف والغلط في اسناد الحديث ومتمنه لاسيما في النسخ المطبوعة، واعتمدت متن المخطوطة لموافقتها لرواية الحاكم في الأغلب وغيره، كما يأتي.

وشيخه حاتم بن وردان ابن مروان السعدي البصري إمام مسجد أيوب شيخه ثقة، أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن أيوب السختياني وابن عون ويونس بن عبيد وغيرهم، وعنه ابن المدني وابن راهويه ونصر بن علي الجهضمي اي وإسماعيل بن مسعود، كما هنا وغيرهم قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم : لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

١ - دلائل النبوة : ٣ / ١٦٠ باب ماجاء في تزويج فاطمة عليها السلام.

٢ - الذرّة الطاهرة : ٦٢ / ٩٣.

٣ - مجمع الزوائد : ٩ / ٢٤٠ باب ٩٧، وكنز العمال : ١٣ / ٦٨٠ و ٦٨٤ ح ٣٧٧٣٩، والعمدة : ٣٨٩، ومناقب ابن المغازلي : ٣٤١ ح ٣٩٣ - ٤٠٠، والمستدرک : ٢ / ١٨١ الخ

٤ - تهذيب التهذيب : ٢ / ١٣١ رقم ٢١٨.

وشيوخه أيوب السختياني - بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون - هو ابن أبي تميمه كيسان البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحاديث منها حديث الباب والذي بعده رأى أنساً وروى عن نافع وعطاء وعكرمة والأعرج اي وأبي يزيد المدني، كما هنا وغيرهم، وعنه الأعمش والسيانان وشعبة ومالك اي وحاتم بن وردان، كما مرّ وخلق قال ابن عليّة: حديثه ألفان<sup>(٣)</sup>، وقال ابن معين: ثقة وهو أثبت من ابن عون، وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجةً عدلاً، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال مالك: كان من العالمين العاملين الخاشعين<sup>(٤)</sup>. وإتفقوا علي ثقته وفضله وفضله كثير على كثير من أقرانه.

وشيوخه أبو يزيد المدني وفي بعض النسخ المدني وما هنا أقرب، كما في التقريب<sup>(٥)</sup>. والمستدرك وغيرهما، وهو نزيل البصرة مقبول، كما في التقريب قال أبو حاتم: لا يسمّى. أخرج له البخاري والنسائي والمرشد بالله<sup>(٦)</sup>. روى عن أبي هريرة وابن عباس وتارة يدخل بينه وبينه عكرمة وعن ابن عمر وأسماء بنت عميس وأمّ أيمن وغيرهم، وعنه أيوب السختياني وجريير بن حازم وإسماعيل بن مسلم وأشعث بن جابر وغيرهم، قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، سُئل عنه

١ - تقريب التهذيب: ١/٦٣ رقم ٦٤٧.

٢ - الطبقات: ١/١٦٠.

٣ - في المصدر: ألفاً.

٤ - تهذيب التهذيب: ١/٣٩٧ رقم ٧٣٣.

٥ - تقريب التهذيب: ٢/٧٧٩ رقم ٨٧٣٥، وسيأتي عن المستدرك.

٦ - الطبقات: ٢/٥٠٣.

مالك، فقال: لا أعرفه، وسُئِلَ عنه أحمد، فقال: لا تسأل عن رجل روى عنه أيوب<sup>(١)</sup>. وفيه أن رواية الثقة الحجة توثيق إذا كان يشترط الثقة، أو علم من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، كما ذهب إليه بعض أرباب الأصول وعليه المدار في الأغلب، كما أجابوا بنحو هذا فيمن انتقد على الشيخين ولهذا قال ابن معين: ثقة وجهل مالك وأبي زرعة له غير ضائر مع معرفة غيرهماله ورواية الثقات عنه وتوثيق ابن معين له وإخراج البخاري حديثه، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في التقريب، وتهذيب التهذيب، وكذا في الخلاصة<sup>(٢)</sup>. ولم أجده في مقدمة الفتح ولا في الميزان وظاهر كلام أبي زرعة أنه جهل اسمه، كما قال أبو حاتم على ما في هامش الخلاصة. وأسماء بنت عميس صحابية مشهورة تقدّمت في رجال السند التاسع عشر من الباب العاشر ولها ذكر في الكلام على الحديث الأول من الباب الحادي عشر في المواخاة في الكلام على قول الذهبي: أنها كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة مع احتمال أن تكون أسماء بنت أبي بكر، والسهو في وصفها بأنها بنت عميس قد يكون من سهو بعض الرواة والله أعلم. وربما تخلل وصول أسماء بنت عميس من الحبشة أيام هجرتها، فصادف ذلك زفاف فاطمة الزهراء عليها السلام والله أعلم، فالحديث من قبيل المعلّ ويرتفع حكم الاعلال بثبوتها من سائر الطرق في الجملة، وقال السيد العلامة يحيى بن عبد الله بن زيد الوزير: ليست أسماء في هذا الحديث أسماء بنت عميس لأنها كانت حينئذ من المهاجرين إلى الحبشة وإنما هي أسماء الأنصارية من نساء الأنصار كذا بهامش تفريج الكروب، ولعله مأخوذ من كلام الذهبي مع زيادة والله أعلم. ولم أجده هذه القصة في ترجمة أسماء الأنصارية حتى تسكن النفس إلى ذلك مع أنه ممكن، والعبرة بثبوت النقل فتأمل.

١ - تهذيب التهذيب: ١٢/٢٨٠ رقم ١٢٨٣.

٢ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ١/١٥٨.

عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فلما أصبحنا جاء النبي ﷺ إلى الباب ففتحت له أم أيمن، فقال: يا أم أيمن ادعي لي أخي، فقالت: هو أخوك وتنكحه، قال: نعم، يا أم أيمن، وسمعت النساء صوت النبي ﷺ فتنحّين، قالت: واجتنبت أنا ناحية علي، فجاء علي فدعا له النبي ﷺ ونضح عليه من الماء، ثم قال: أدعي لي فاطمة، فجاءت خزية من الحياء، فقال لها: قد أنكحتك أحب أهل بيتي إليّ، ودعالتها ونضح عليها من الماء، فخرج رسول الله ﷺ فرأى سواداً، فقال: من هذا؟ قلت: أسماء، قال: أبنت عميس؟ قلت: نعم، قال: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ تكرمينه، قلت: نعم، فدعا لي. خالفه سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس.

قوله: قالت: كنت في زفاف فاطمة الحديث. تقدّمت الإشارة إلى بعض مخارجه في الإشارة إلى تخاريج حديث الخطبة لاشتغال بعضها عليهما مع طيّ ألفاظها لطولها.

وأما تخاريج: وشواهده الموعود بها فأخرجها الحاكم من المستدرک من طريق صالح بن حاتم بن وردان [١٩٢] حدّثني أبي، حدّثني أيوب عن أبي يزيد المدني عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة الحديث. وليس فيه ذكر للنساء، ولا قوله: تكرمينه، وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي: صالح بن حاتم من شيوخ مسلم ولكن الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة، انتهى<sup>(١)</sup>. وفيه ما تقدّم، والحديث رواه الطبراني من طريقين عن أسماء بنت عميس بنحو رواية النسائي، قال الهيثمي: ورجال الرواية الأولى رجال

الصحيح<sup>(١)</sup>. ولم يعلم بما أعله الذهبي، ورواه الطبراني أيضاً في ترجمة أم أيمن عنها وسكت عنه الهيثمي<sup>(٢)</sup>. وهذه متابعة لأسماء بنت عَميس وقد تابعها أيضاً أنس بن مالك عند الطبراني والبزار مطولاً وفيهما ذكر خطبة أبي بكر وعمر، ولا ذكر لأسماء بنت عَميس عند الطبراني في هذه الرواية، قال الهيثمي: في الأول يحيى بن يعلى الأسلمي ضعيف، وفي الثاني محمد بن ثابت بن أسلم وهو ضعيف أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وتابعها أيضاً ابن عباس وهو الحديث الثالث من أحاديث الباب مع ذكر أسماء بنت عَميس وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد مطولاً عند الطبراني وفيه ذكرها قال الهيثمي: وفيه يحيى بن يعلى وهو متروك<sup>(٤)</sup>. ولحديث أنس وابن عباس شاهدان عن بريدة عند الطبراني والبزار وفيهما ذكر الخطبة والوليمة: فلما كانت ليلة البناء، قال ﷺ: لا تحدث شيئاً حتى تلقاني، فدعا رسول الله ﷺ - أي بعد لقائه، كما يأتي في الحديث الثالث - بماء فتوضأ منه ثم أفرغه على علي وقال: اللهم بارك فيهما وبارك لهما في بناءهما، قال الهيثمي: رواه الطبراني والبزار بنحوه إلا أنه قال في آخره: اللهم بارك فيهما وبارك لهما في سبيلهما، قال الهيثمي: ورجالهما رجال الصحيح غير عبد الكريم بن سليط ووثقه ابن حبان<sup>(٥)</sup>. قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة الزهراء - وقد استوعب كثيراً من مناقبها وأخرج الدولابي في الذرية الطاهرة بسند جيد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ليلة بنى علي بفاطمة: لا تحدث شيئاً حتى تلقاني، فدعا

١ - مجمع الزوائد: ٢٤٦/٩ ح ١٥٢١٧، والمعجم الكبير: ١٣٦/٢٤ ح ٣٦٤ وح ٣٦٥.

٢ - المعجم الكبير: ٩١/٢٥ ح ٢٣٢.

٣ - مجمع الزوائد: ٢٤١/٩ ح ١٥٢١٠ وح ١٥٢١١، والمعجم الكبير: ٤٠٨/٢٢ ح ١٠٢١.

٤ - مجمع الزوائد: ٢٤٣/٩ ح ١٥٢١٣، والمعجم الكبير: ٤١٠/٢٢ ح ١٠٢٢.

٥ - مجمع الزوائد: ٢٤٥/٩ ح ١٥٢١٤، والمعجم الكبير: ٢٠/٢ ح ١١٥٣.

بماءٍ، فتوضأ منه ثم أفرغه عليهما وقال: اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِمَا وَبَارِكْ عَلَيْهِمَا وَبَارِكْ لهما في نسلهما<sup>(١)</sup>. وهذا يؤيد ما تقدّم وما يأتي وقال الحافظ في التقریب: عبد الكريم بن سليط المروزي نزيل البصرة مقبول، وأشار إلى أنه من رجال النسائي<sup>(٢)</sup>. وفي جواهر العقدين في الكلام على الحديث في الفصل الثامن من القسم الثاني: عبد الكريم بن سليط مقبول<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فالحديث من قبيل الحسن لذاته ومن قبيل الصحيح لغيره لأنّ رجاله في الطريق الأولى عند الطبراني عن أسماء رجال الصحيح وبهذا ينجر ضعف حديث يحيى بن يعلى ومحمد بن ثابت، على أنّ علّة التضعيف للأوّل التشيّع، كما في التقریب ووصفه فيه بأنّه ضعيف<sup>(٤)</sup> فقط وإضطرب كلام الهيثمي حيث وصفه بالضعف أولاً وبالترك ثانياً، ولعلّه نظر إلى اختلاف الأقوال فيه وهو من رجال البخاري في الأدب المفرد ومن رجال الترمذي، على أنّه قد أخرج حديثه هذا ابن حبان في صحيحه إلا أنّه قال: فيه نكارة وقال في الضعفاء: أنّه يروي عن الثقات المقلوبات، فلا أدري ممّن وقع ذلك منه، أو من الرواي عنه وهو أبو ضرار بن صرد، فيجب التنكّب عما روى، وقال البزار: يغلط في الأسانيد. كما في تهذيب التهذيب<sup>(٥)</sup>. وقد زالت التهمة هنا بصحة الحديث من غير طريقه، فحديثه هذا كالمتابعة، أو الشاهد ولا يشترط في أيّهما الصحة ولا الحسن، ومحمد بن ثابت هذا روى له الترمذي وقد وصفه الحافظ في التقریب بالضعف<sup>(٦)</sup>. وفيه ما تقدّم في خصوص حديث

١ - الإصابة ٢٦٢/٨ رقم ١١٥٨٧.

٢ - تقریب التهذيب ٣٦٣/١ رقم ٤٢٧٦.

٣ - جواهر العقدين ٢٩٩.

٤ - تقریب التهذيب ٦٦٨/٢ رقم ٧٩٥٦.

٥ - تهذيب التهذيب ٣٠٤/١١ رقم ٥٨٧.

٦ - تقریب التهذيب ٥٠٦/٢ رقم ٥٩٧٩.

الباب كيف وحديث النسائي ثابت ، كما عرفت وقد قال الحاكم فيه : هو عزيز الحديث ولم يأت بمتن منكر ، وقال أبو زرعة : لين ، وقد قال ابن معين فيه : صدوق في نفسه لكنه ضعيف الحديث وقيل : إنما قال : هذا في محمد بن ثابت العبدى ، وقال : يعقوب ابن سفيان ليس بالقوي وضعفه غيرهم <sup>(١)</sup> . ولا يخفى أن كلام يعقوب وأبي زرعة يقربه إلى القبول ، لاشتراك هذين الوصفين بين التوثيق والتضعيف ، كما مرّ . وأما كلام الحاكم فهو توثيق بحث وإن صح فيه قول ابن معين بأنه صدوق ازداد قوة في نفسه ، وأما حديثه هنا فيكفيه أنه قد صح من غير طريقه ، كما تقدّم وفي قوله في هذا الحديث والذي بعده : قد أنكحتك أحب أهلي إليّ ، ما يؤيد ما تقدّم في الكلام على أحاديث الباب الثالث ، وهي أحاديث الرأية ، وحديث الطير المصرحة بتخصيصه وإختصاصه بالحب الخاص كما مرّ ويأتي مزيد بحث في الكلام على الحديث الثالث ، ومخالفة سعيد بن أبي عروبة لحاتم بن وردان إنما هي من باب تعدّد الطرق وهذا شأنها وإلا لما كان لا يرادها فائدة ولهذا عدّ سند المخالفة وحديثها سنداً آخر وحديثاً آخر باختلاف الصحابي وسعيد بن أبي عروبة وفيه متابعة لرواية أسماء بنت عميس ، كما تقدّم .

### فائدة

قوله في رواية : وبارك لهما في نسلهما - بالنون المفتوحة والمهلمة الساكنة - لعلها أظهر الروايات ولها شواهد معنوية يطول بسطها وقد اختلفت ألفاظ الروايات في هذا اللفظ ، ولا يخلو بعضها من تصحيف وإن صح معناه هنا لاتحاد القصة وقد ساق ألفاظ الروايات صاحب جواهر العقدين في الفصل الثامن من القسم الثاني في دعائه عليه السلام بالبركة في نسل المرتضى والتول عليه السلام ، في رواية عزّاه إلى النسائي في عمل اليوم والليلة ، كما تقدّم وفي رواية عزّاه إلى سمويه



في فوائده وعزاها المحب الطبري إلى النسائي: وبارك لهما في شملهما - بالمعجمة المفتوحة بعدها ميم ساكنة - قال الرهاوي شيخ النسائي في هذه الرواية: الشَّمْلُ الجماع، وقال الجوهري: الشمل - بالتحريك - مصدر قولك: شملت الناقة لقاحاً من فحل فلان إذا لقحت<sup>(١)</sup>. وفي رواية عزاها إلى الدولابي في الذرية الطاهرة: وبارك لهما في شبليلهما، تشية شبل - بزنة حمل المعجمة فموحدة - وهو ولد الأسد وتقدّم أنّها عند الدولابي بلفظ نسلهما - بالنون والمهمل - كما في الاصابة ولهذا قال الحافظ ابن ناصر الدين: صوابه نسلهما أي بالنون المفتوحة والمهمل الساكنة قال صاحب جواهر العقدين: وباللفاظين أورد الضياء في المختارة أي وأحاديثها صحاح، وفي رواية عزاها إلى الزرندي بغير اسناد ولا عزو إلى كتاب، أو امام مشهور: وبارك لكما في شبريكما، كأ ت ه - بمعجمة وموحدة تشية شبر مضافاً. [١٩٣] قد تصحف أيضاً وتأتي رواية خامسة بلفظ: سرّ كما لأنّ النكاح يسمّى سرّاً مجازاً، قال صاحب جواهر العقدين: والذي يظهر أنّ هذه الرواية - يعني شبريكما - بمعنى قوله: في شبليلكما، تشية شبل، وقد جاء أنّ الحسن والحسين سُمّيّا شبراً وشبيراً، انتهى.

### فائدة أخرى

قال في تاج العروس: وشبر كبقم وشبير كقمير أي مصغراً، وفي التكملة - بزنة أمير - أي مكبراً كذا ضبط في نسخة صحيحة من القاموس ومشبر كمحدث أسما ابنا هرون عليه السلام قيل: وبأسمائهم سمى النبي ﷺ أولاده الحسن والحسين والمُحَسَّن الأخير بالتشديد كذا جاء في بعض الروايات وذكره بن خالويه في شرح هذه الأسماء أنّ معناها بالعربية حسن وحسين ومحسن قال: وبها سمى علي عليه السلام أولاده شبراً وشبيراً ومشبراً يعني حسناً وحسيناً ومحسنًا. وفي مسند

١٤١ (٣) أخبرني زكريّا بن يحيي قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن صدران قال: حدّثنا سهيل بن خلاد العدي قال: حدّثنا محمّد بن سّوء عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السّختياني عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما زوج رسول الله ﷺ فاطمة

أحمد مرفوعاً: إنّما سمّيت ابنيّ باسم ابنيّ هرون شبر وشبير، انتهى<sup>(١)</sup>. أي فالتسمية مرفوعة، كما في الأحاديث الواردة في هذا الباب، ولا حاجة إلي بسطها، ففيما تقدّم كفاية، ولا يخفي أنّ «الحسن» متواتر لفظه بغير تشديد والحسين كذلك مصغّر حسن، وفي المتواتر غنية عما ذكر، على أنّه لا مانع من اختلاف، أو تغيير الوزن الأعجمي وتحسينه بما تواتر لفظه، وكان عليه السلام يغيّر الأسماء المستهجنة ويبدّلها بأحسن منها كما أخرج الحديث الحاكم وصححه وأقرّه الذهبي وفيه: إنّ أمير المؤمنين سمّي كلّ واحد من الثلاثة حرباً، فغيّر ذلك النبي وسمّاهم حسناً وحسيناً ومحسناً، باسماء ولد هرون شبر وشبير مشبّر<sup>(٢)</sup>

قوله: محمّد بن إبراهيم بن صدران. رجال هذا الاسناد بين ثقة حافظ وصدوق ومقبول والمشارك منهم غير الأول والثالث والرابع وقد تقدّم الأول والسادس والسابع وقد سقط هذا الاسناد من المخطوطتين اعتماداً على ما تقدّم في ذكر المخالفة والصواب إثباته، كما في المطبوعتين لأنّه لم يتقدّم ذكر جميع رجال السند، وقد ألحقته في إحداهما، وفي بعض النسخ محمّد بن صدران وهو محمّد بن إبراهيم بن صدران - بضم المهلمة الأولى وسكون الثانية - الأزدي السلمي - بالفتح - المؤذن البصري وقد ينسب إلى جده صدوق، أخرج له

١ - تاج العروس : ش ب ر .

٢ - المستدرک: ٣/ ١٨٠ ح ٤٧٧٣ .

من علي عليه السلام كان فيما أهدي معها سرير مشروط ، ووسادة من أديم حشوها ليف ، وقرية ، قال : وجاء ببطحاً من الرمل فبسطوه في البيت ، وقال لعلي عليه السلام :

إذا أتيت بها فلا تقربنها حتى آتيك ، فجاء رسول الله ﷺ فدق الباب فخرجت إليه أم أيمن ، فقال : أئمة أخي ؟ قالت : وكيف يكون أخاك ، وقد زروجته ابنتك ، قال : إنه أخي ، ثم أقبل على الباب ورأى سواداً ، فقال : من هذا ؟ قالت أسماء بنت عميس ، فأقبل عليها ، فقال لها : جئت تكرمين إبنة رسول الله ، فدعها وقال لها خيراً ، قالت : ثم دخل رسول الله

أبوداود والترمذي والنسائي والمرشد بالله<sup>(١)</sup> . روى عن سهيل بن خلاد ومعتربن سليمان ويزيد بن زريع وغيرهم ، وعنه من أخرجه له وروى النسائي في الخصائص عن زكريّا السجزي عنه وابن أبي عاصم وأبو حاتم وابن خزيمة ومحمد بن عليّ الحكيم الترمذي وأبو يعلى وغيرهم قال أبو حاتم : شيخ صدوق وقال أبوداود : ثقة ، وقال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup> . وشيخه سهيل بن خلاد العبدي البصري مقبول أخرجه له النسائي في الخصائص<sup>(٣)</sup> . ولم يذكره صاحب الطبقات ، روى عن محمد بن سّواء ، وعنه محمد بن ابراهيم بن صدران ، روى له النسائي في الخصائص حديثاً واحداً في تزويج فاطمة من علي عليه السلام ، كما في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup> . وحكم في التقريب بأنه مقبول ، كما تقدّم وهذا الحكم إنّما يكون لمن كان حديثه قليلاً

١ - الطبقات : ٢/٢٧٣ .

٢ - تهذيب التهذيب : ١١/٩ رقم ١٤ .

٣ - تهذيب التهذيب : ١/٢٣٤ رقم ٢٧٤٨ .

٤ - تهذيب التهذيب : ٤/٢٦٢ رقم ٤٥١ .

ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وتوبع على ما رواه، كما في مقدمة التقریب، وقد حصل الشرط هنا أعني المتابعة.

وهاهنا فائدة

وهي أن الأصل في الرواة القبول، فيقبل منهم من لم يوثق في المتابعة لأنها كالشهادة بالتزكية في الجملة، ولو لم يوثق صريحاً وهذا يرجح القول بأن الأصل العدالة لاسيما في حملة العلم، كما تكرر، فتطرد في أمثاله بهذا الشرط، فتأمل. وشيخه محمد بن سواء - بتخفيف الواو مع المد - السدوسي البصري المكفوف صدوق رمي بالقدر أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود في النسخ والمنسوخ والترمذي والنسائي وابن ماجة<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن سعيد بن أبي عروبة - وجلّ روايته عنه - وعن روح بن بن القاسم وشعبة وغيرهم، وعنه سهيل بن خالد العبدي وزيد بن الحباب وخليفة بن خياط وآخرون ذكره بن حبان وابن شاهين في الثقات، زاد ابن شاهين: وكان يزيد بن زريع يقول: عليكم به وقال الأزدي في الضعفاء: كان يغلو في القدر وهو صدوق وقال ابن معين: كان في الذكاء يشبه بقتادة<sup>(٢)</sup>. وهو ممن ذبّ عنه الحافظ في مقدمة الفتح<sup>(٣)</sup>. وقد كثر خوضهم وتراهم بالقدر، وتقرر أن القدر وغيره غير ضائر مع الثقة، كما تكرر.

وشيخه سعيد بن أبي عروبة وإسمه مهران الشكري مولا هم البصري ثقة حافظ له تصانيف لكنه كان كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في

١ - تقریب التهذيب: ٢/٥٢٢ رقم ٦١٧٨.

٢ - تهذيب التهذيب: ٩/٢٠٨ رقم ٣٢٧.

٣ - مقدمة فتح الباري: ٤٣٨.

قال: قال: وكان اليهود يوحدون الرجل عن إمرأته إذا دخل بها، قال: فدعا

قتادة، كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن قتادة والحسن البصري وأيوب السختياني وخلائق، وعنه الأعمش وشعبة ويزيد بن زريع ومحمد بن سواء ويحيى القطان وعُندر وأُم، كان من كبار الأئمة وثقه الأئمة كلهم إلا أنه رمي بالقدر، وقال العجلي: كان لا يدعو إليه [١٩٤] وكان قد كبر واختلط، كما في مقدمة الفتح<sup>(٣)</sup>. واتفقوا على أنه كان أثبت الناس في حديث قتادة وقد أوضح في تهذيب التهذيب<sup>(٤)</sup>. تاريخ اختلاطه ومن روى عنه قبله ومن روى بعده، ومن روى عنهم هو ولم يسمع منهم، ولم يعدوا محمد بن سواء ممن روى عنه بعد الاختلاط ولا أيوب السختياني ممن روى عنه ولم يسمع منه، فانتفت التهمة هنا من الطرفين، وقال النسائي وابن معين وأبوزرعة والعجلي: ثقة، زاد أبوزرعة: ماموناً، وزاد العجلي: كان يقول بالقدر ولا يدعوا إليه، وقال ابن حبان في الثقات وأبوحاتم وابن عدي: ثقة يحتج بما روى عنه قبل الاختلاط ويعتبر بما روى عنه بعده ولا يحتج به أي منفرداً وزاد ابن عدي: كان من ثقات المسلمين وله مصنفات وسائر رجال السند تقدّموا.

قوله: يوحدون الرجل عن إمرأته. لعل المراد أنهم كانوا يفرّدونه معها أي لا يجعلون معها ثالثاً في مبادي الدخول، أو قبله، فلماذا كانت أسماء بنت عُميس مع فاطمة وكذا أم أيمن مخالفة لليهود حتى جاء رسول الله ﷺ وفعل ما فعل

١ - تقريب التهذيب ١/٢١٠ رقم ٢٤٣٩.

٢ - الطبقات ١/٣٤٤.

٣ - مقدمة فتح الباري ٤٠٣.

٤ - تهذيب التهذيب ٤/٦٣ رقم ١١٠.

رسول الله ﷺ بتور من ماء فتفل فيه وعوّذ فيه، ثم دعا علياً عليه السلام فرش ذلك الماء على وجهه وصدره وذراعيه، ثم دعا فاطمة فأقبلت تعشرفي ثوبها حياءً من رسول الله ﷺ ففعل بها مثل ذلك، ثم قال: يا ابنتي والله ما ألوت أن أزوّجك خير أهلي، ثم قام فخرج رسول الله ﷺ.

وأغلق عليهما الباب بيده، كما في سائر الروايات، وأقرّ ﷺ حضور أسماء بنت عميس وأعد ذلك كرامة منها ودعائها، وفي رواية عند الطبراني رجالها رجال الصحيح، كما تقدّم، فقالت أسماء: إنّ الفتاة ليلة يُبنى بها لا بدّ لها من امرأة تكون قريباً منها إن عرضت لها حاجة أفضت ذلك إليها قالت: فدعالي بدعاء أنّه لأوثق عملي عندي، ثم قال لعلّي: دونك أهلك. وفي رواية: قوما إلى بيتكما جمع الله بينكما في سرّكما. أي نكاحكما لأنّ النكاح يسمّى سرّاً، كما في قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة ٢٣٥] وأصلح بالكما ثم قام وأغلق عليهما بابهما بيده<sup>(١)</sup>. وفي رواية وقال ﷺ: إذا أتتك فلا تحدث شيئاً حتى آتيك فجاءت أي فاطمة مع أمّ أيمن، فقعدت في جانب البيت، وأنا في جانب، فجاء النبي ﷺ، فقال: أها هنا أخي؟ الخ<sup>(٢)</sup>. وقد كثرت وطالت الروايات من هذا الباب كما أشرت إليها في الكلام على الحديث الأول.

وقوله: ما ألوت أن أزوّجك خير أهلي. من الألو وهو التقصير أي ما قصرت في إختيار خير أهلي، وفي نسخة: ما أردت أن أزوّجك إلّا خير أهلي. تخريج الحديث وشواهد، تقدّمت الإشارة إليها في الكلام على الحديث الأول والثاني والحديث أخرجه ابن جرير مطولاً من طريق يحيى بن يعلى

١ - المعجم الكبير: ٢٤ / ١٣٢ ح ٣٦٢

٢ - المعجم الكبير: ٢٢ / ٤٠٧ ح ١٠٢٠.

الأسلمي وقدمّر الكلام فيه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن أنس ابن مالك، وفيه متابعة لبعض رجال النسائي ورواية سعيد عن قتادة وهي أصح للإتفاق على أنّه أحفظ وأثبت في حديث قتادة، وفيه ذكر خطبة أبي بكر وعمر، فأعرض رسول الله ﷺ عن اجابتهما، فقال عمر: إنّهُ ينتظر أمر الله فيها، وفيه أنّ رسول الله قال لعليّ كرم الله وجهه لما خطبها: وعندك شيء؟ قال: قلت: فرسي وبدني أعني درعي قال: أمّا فرسك فلا بدّ لك منها وأمّا درعك فبعها، فبعثها بأربع مائة وثمانين، فأتيته بها، فوضعتها في حجره، فقبض منها قبضة، فقال: يا بلال أبغناها طيباً وأمرهم أن يجهزوها، فجعل لها سريراً مشرطاً بالشريط ووسادة من آدم حشوها ليف وملأ البيت كثيباً يعني رملاً الحديث أى أمر بذلك<sup>(١)</sup>. وفي رواية عند البيهقي في الدلائل عن عليّ كرم الله وجهه قال: جهّز رسول الله فاطمة في خميل وقربة ووسادة من آدم حشوها أذخر، وفي رواية عنه: إنّ ثمن الدرع أربع مائة درهم، فقال ﷺ: زوجتك فأبعث بها إليها تستحلّها بها، فإن كانت لصداق فاطمة أخرجها البيهقي في الدلائل<sup>(٢)</sup>. والدولابي في الذريعة الطاهرة<sup>(٣)</sup>. وفي رواية عنه قال: بع درعك، فبعثها بثنتي عشرة أوقية وكان ذلك مهر فاطمة، أخرجها أبويعلى<sup>(٤)</sup>. وفي رواية عن بريدة: لا بدّ للعروس من وليمةٍ ثمّ أمر ﷺ بكبس، فجمعهم عليه، أخرجها ابن عساكر<sup>(٥)</sup>. وفي رواية عن أنس: إنّ الله أمرني أن أزوّج فاطمة من عليّ. أخرجها الخطيب والبيهقي وابن

١ - ورواه في كنز العمال: ٦٨٤/١٣ ح ٣٧٧٥٥ عن مسند أنس عن بن جرير.

٢ - دلائل النبوة: ١٦٠/٣

٣ - الذريعة الطاهرة: ٦٣

٤ - مسند أبي يعلى: ١/٣٦٢ ح ٤٧٠.

٥ - تاريخ دمشق: ٣٢٩/٥٢.

عساكر والحاكم<sup>(١)</sup>. وفي رواية عن أنس عند البزار: أَنَّهُ عليه السلام أَجاب على عائشة وحفصة وقد خطبت كل واحدة فاطمة لأبيها بإذنه، فأجاب على كل واحدة حتى ينزل القضاء<sup>(٢)</sup>. وفي رواية ابن عباس، فقال عليه السلام: يا بلال إني قد زوجت ابنتي ابن عمي وأنا أحب أن يكون من سَنَةِ أُمِّي الطعام عند النكاح، فأتت الغنم، فخذ شاة وأربعة أمداد واجعل لي قصعة أجمع عليها المهاجرين والأنصار، فإذا فرغت فأذني، فانطلق بلال، ففعل ما أمره به ثم أتاه بقصعة، فوضعها بين يديه، فطعن رسول الله عليه السلام في رأسها وقال: أدخل الناس علي زَفَّةٍ زَفَّةٍ أي طائفة بعد طائفة ولا تغادرن زَفَّةٍ إلي غيرها يعني إذا فرغت زَفَّةٍ، فلا يبقى منهم أحد ولا يعودون ثانية الحديث، أخرجه الطبراني<sup>(٣)</sup>.

وفيه مقال كما تقدّم وفي رواية عن بريدة: يا عليّ إنّه لا بدّ للعروس من وليمة قال سعد: عندي كبش، [١٩٥]. وجمع له من الأنصار أصوعاً من ذرة الحديث، أخرجهما الطبراني والبزار<sup>(٤)</sup>. ورجالهما رجال الصحيح إلا واحداً وقد وثقه ابن حبان، وفي رواية عن جابر: حضرنا عرس عليّ وفاطمة عليهما السلام، فما رأينا عُرساً كان أحسن منه، حَشَوْنَا الفَراش يعني بالليف وأتينا بتمر وزبيب، فأكلنا وكان فراشها ليلة عرسها أهاب كبش، أخرجهما البزار<sup>(٥)</sup>. وفي رواية عن عبدالله بن عمرو بن العاص: لما جهّز رسول الله عليه السلام فاطمة إلي عليّ عليه السلام بعث معها بخميل أي قطيفة ووسادة من أدم حشوها ليف وأذخر وقرية، وكانا يفترشان الخميل ويلتحفا

١ - تاريخ دمشق: ٥٢/ ٤٤٤، وكنز العمال: ١١/ ٦٠٦ ح ٣٢٩٢٩.

٢ - مجمع الزوائد: ٢٤٣/٩ ح ١٥٢١١.

٣ - مجمع الزوائد: ٢٤٤/٩ ح ١٥٢١٣، والمعجم الكبير: ٢٤/ ١٣٦ ح ٣٦٢.

٤ - مجمع الزوائد: ٢٤٥/٩ ح ١٥٢١٤، والمعجم الكبير: ٢٠/ ٢ ح ١١٥٣.

٥ - مجمع الزوائد: ٢٤٦/٩ ح ١٥٢١٥.



بنصفه، أخرجها الطبراني من طريق عطاء بن السائب<sup>(١)</sup>. وفيه كلام لإختلاطه أخيراً كما تقدّم هذا ولا يخفى عليك كثرة ألفاظ أحاديث الباب إنّما ألّمت ببعضها ليكون كالشرح والتتميم لأحاديث الباب وما ظاهره الاختلاف، فالجمع ممكن بوقوع وحصول كلّ ما ذكر ولا مانع ولا تدافع لأنّ الأفعال والأقوال المختلفة المسندة إلى غير واحد في قضايا الأعيان لا تتعارض بخلاف ما إذا أضيفت إلى واحد مع اتحاد صدور الفعل والقول، فالاختلاف إنّما يكون من غيره من الرواة كما تكرر التنبيه على هذا، فتنبّه، فهذه الروايات لا تقصر عن درجة التواتر المعنوي مع ضمّ ما لم أشّر إليه منها وقد أشّرت إلى عدّة روايات عن أنس وعليّ كرّم الله وجهه وجابر وعبدالله بن عمرو بن العاص، ومنها ما تقدّم عن حجر بن العنبر وابن مسعود مع اشتغال كثير من الروايات على الفصلين وساق النسائي أربع روايات عن أربعة من الصحابة وهم أسماء بنت عميس، وبريدة، وابن عباس، وستأتي الرواية عن سعيد: أنّها تختص بالتزويج دون الخطبة لكنّها من لوازمه عادة وأصل هذه التزويج متواتر عند الأئمة قرناً فقرناً عند أهل كلّ عصر وفي هذا التواتر غنية عن التواتر عن بعض الصحابة وفي هذا تأييد بجميع أحاديث الباب وهو جليّ واضح

قال في تاج العروس: والشريط خيوط من حرير أو من قصب تفتل مع بعضها على التشبيه بخيوط الصوف والليف انتهى<sup>(٢)</sup>. والأدم في أكثر الروايات وفي نسخة من الخصائص: الأديم، فالأدم - بفتحتين - جمع أديم كما يجمع على أدمة وهو باطن الجلد الذي يلي اللحم والبشرة ظاهرة كما في المختار<sup>(٣)</sup>. والليف

١ - مجمع الزوائد: ٢٤٧/٩ ح ١٥٢١٨.

٢ - تاج العروس: ش ر ط .

٣ - المختار: ا د م .

١٤٢ (٤) أخبرني عمران بن بكار بن راشد قال: حدّ ثنا أحمد بن خالد قال: حدّ ثنا محمد

### فائدة

للنخل الواحدة ليفة، وفي القاموس: ليف النخل معروف: القطعة بهاء<sup>(١)</sup>. قال في التاج: قال شيخنا: فما كان من غير النخل لا يسمي ليفاً خلافاً لما يفهمه كلام شراح السمائل في فراشه عليه السلام<sup>(٢)</sup>. وأخرج ابن سعد عن علي عليه السلام: أن رسول الله ﷺ: لما زوجّه فاطمة بعث معها بخميلة ووسادة من آدم حشوها ليف ورحائين وسقائين كما في الإصابة<sup>(٣)</sup>. وفيه زيادة، وفي الطبقات: وكان مهر الزهرا اثنتي عشرة أوقية ونصف عن خمسة مائة درهم كذا في أكثر الرويات، وفي رواية أربع مائة مثقال فضة انتهى<sup>(٤)</sup>. وفيه أن المثقال من الذهب لا من الفضة، وقد تقدّم أنّ مهرها قيمة الدرع على إختلاف الرويات في قدرها وفيها: ودعا ﷺ برطب وتمر، فقال: انتهوا، وفيها روي حديث: إنّما أنا بشر مثلكم أتزوج فيكم وأزوّجكم إلا فاطمة، فإنّها نزل تزويجها من السماء، روى ذلك أبوطالب وغيره<sup>(٥)</sup>.

قوله: عمران بن بكار بن راشد. رجال اسناد الحديث بين ثقة وصدوق وكلهم مشتركون غير الأول، فالأول هو المؤذن الكلاعي الحمصي ثقة، كما في التقريب أخرج له النسائي<sup>(٦)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أحمد

١ - القاموس: ل ي ف.

٢ - تاج العروس: ل ي ف.

٣ - الإصابة: ٨/٢٦٢ رقم ١١٥٨٧.

٤ - الطبقات: ٥١/١.

٥ - الرقم السابق.

٦ - تقريب التهذيب: ١/٤٥٠ رقم ٥٣٣١.

عن عبدالله بن أبي نجيع عن أبيه: إن معاوية ذكر علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال سعد بن أبي وقاص: لأن تكون لي واحدة من خلال ثلاث أحب إلي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس، لأن يكون قال لي ما قاله حين رده عن تبوك: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، أحب إلي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس، ولأن يكون قال لي ما قال له يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، ليس بفرار أحب إلي من أن يكون لي

بن خالد الوهبي وعلي بن عياش ومحمد بن المبارك الصوري وخطاب بن عثمان، وعنه النسائي وابن أبي عاصم والبجيري وعبدان الأهوازي وأبو حاتم وإبنة عبدالرحمن بن أبي حاتم ومحمد بن جرير الطبري وأبو عوانة وغيرهم، قال النسائي: ثقة، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به<sup>(١)</sup>.

وشيوخه محمد بن خالد الوهبي، وشيخ شيخه محمد بن إسحاق تقدماً.

الأول: في سند الحديث الثالث من الباب الخامس.

والثاني: في اسناد الحديث الحادي عشر من الباب العاشر.

وعبدالله بن أبي نجيع - بفتح نون وكسر جيم آخره مهملة قبلها تحتانية، كما في المغني<sup>(٢)</sup>. واسمه يسار المكي الثقفي مولا هم ثقة رمي بالقدرور بـمادلس، كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب<sup>(٤)</sup>.

١ - تهذيب التهذيب ١٢٤/٨: رقم ٢١٥.

٢ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٥٣.

٣ - تقريب التهذيب ٣١٨/١: رقم ٣٧٦١.

٤ - الطبقات ٥٣٠/١.

روى عن أبيه وعطاء ومجاهد وعكرمة وطاوس وجماعة، وعنه شعبة وأبو اسحاق والسفيانان وابن عليّ اي ومحمد بن اسحاق، كما هنا وغيرهم قال أحمد: ابن أبي نجیح ثقة وكان أبوه من خيار عباد الله، وقال ابن معين وأبوزرعة والنسائي والعجلي: ثقة، زاد العجلي: يقال كان يرى القدر أفسده عمرو بن عبيد، وذكره النسائي في من كان يدلس، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ويذكرون أنه كان يقول: بالقدر وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: إنما يقال فيه من أجل القدر وهو صالح الحديث، وقال أحمد: أصحاب ابن أبي نجیح قدرية كلهم ولم يكونوا أصحاب كلام<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ في مقدّمة الفتح قلت: احتجّ به الجماعة<sup>(٢)</sup>.

وقد مرّ أنّ القدر ونحوه غير قادح مع الثقة وفي الصحيحين، وأحدهما من هذا الضرب يتّف وثلاثون راوياً هذا أحدهم، كما في تدريب الراوي<sup>(٣)</sup>.  
وأما من زُمي ببدعة من سائر البدع مطلقاً، فهم يتّف وثمانون على أنّ مسألة أفعال العباد والقدر لا يجهل حكمهما عاقل منصف عقلاً وشرعاً وفي إثبات الحق والعلم الشامخ وإيقاظ الكفرة وغيرها ما يثلج صدر كلّ ذي مسكة من العلم والعقل ثبتنا الله وإياك بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

وأما أبوه فهو يسار مشهور بكنيته أبي نجیح المكي مولى ثقيف ثقة أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي<sup>(٤)</sup>. ومحمد بن منصور<sup>(٥)</sup>.

١ - تهذيب التهذيب ٥٤/٦: رقم ١٠١.

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤١٤.

٣ - تدريب الراوي: ١/٣٢٨.

٤ - تقريب التهذيب ٦٧٨/٢: رقم ٨٠٨٤.

له في الخصائص حديثان، روى عن معاوية وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وأرسل عن غيرهم، وعنه ابنه عبدالله وعمرو بن دينار وعبد الرحمن بن خضير - بمعجمتين - وآخرون قال وكيع وابن معين وأبوزرعة وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: قليل الحديث، وقال أحمد: كان من خيار عباد الله<sup>(٦)</sup>. كما تقدّم وظاهر صنيع النسائي أنّه روى هذه القصة والأحاديث الثلاثة بنفسه من غير واسطة عن معاوية وعن سعد بن أبي وقاص وإن عدّوه ممّن أرسل عن سعد، فلعلّ ذلك في غير هذه القصة ولم يعدوه ممّن أرسل عن معاوية، فقد روى عنه والقصة متحدة وقد تابعه عليها غيره وهم عامر بن سعد، كما تقدّم في اسناد الحديث الثاني من الباب الثالث وفي اسناد الحديث الثاني عشر من الباب العاشر وعبد الرحمن ابن سابط كما مرّ في اسناد الحديث الثالث من الباب الثالث، وهذه مواضع الحديث السابقة من الخصائص وهما من رجال الصحيح، الأول أخرج له الشيخان، والثاني أخرج له مسلم، فانجبر مايتوهم هنا من الواسطة.

وأما معاوية فليس من رجال الاسناد هنا إنّما حكى عنه إستنكاره لترك سعد بن أبي وقاص سبّ أمير المؤمنين عليه السلام، كما تقدّم التصريح بذلك، فنبّت الله سعداً وهجر معاوية بعد ذلك، كما أنّ أمير المؤمنين هنا ليس من رجال الاسناد أيضاً وقد تقدّمت ترجمته في الباب الأوّل.

ماطلعت عليه الشمس ، ولأن أكون صهره علي إبنته ولي منها من الولد ما له أحب إلي من أن يكون لي ماطلعت عليه الشمس.

قوله : ولأن أكون صهره علي إبنته الخ كذا في المخطوطة ، وفي المطبوعة ولأن تكون لي إبنته ولي منها من الولد ماله الخ والمعني متّحد وهذا الفصل هو المطابق للترجمة ومحل الشاهد فيه .

وأما تخريج الحديث وشواهدة فقد تقدّمت علي إختلاف بعض فصوله ما عدا هذا الفصل [١٩٦] . وقد تقدّمت شواهدة في تخاريج أحاديث الباب وشواهدة ، والفصلان الأولان تقدّم أنّهما متواتران ، وهذا الفصل أكثر منهما لأنّ العلم الضروري حاصل لمن لم يكن من أهل النظر بأنّ أمير المؤمنين تزوّج بالزهراء عليه السلام وأنّه ولد له منها الحسنان ، هذا ممّا لا يشك فيه ذو تمييز ومعرفة كما تقدّم .

وأما سائر أولاد فاطمة فليس بهذه المثابة وإن كان ذلك معلوماً عند الخاصة بخلاف الفصلين الأولين ، فالعلم الحاصل من التواتر نظريّ لتوقّفه على معرفة رواية ذلك من الصحابة ، كما مرّ وإن كان رواية أحاديث زواج فاطمة من الصحابة منحصرين ، كما أشرت إلى بعضهم في الكلام علي الحديث الأوّل والثالث ، فكلّ الصحابة يعلمون بذلك وإن لم يرووا كلّهم أحاديث الزواج وكذلك التابعون ومن بعدهم إلى يومك هذا تعلمون بذلك ، كما يعلمون بوجود الزهراء وأمير المؤمنين والحسين عليه السلام وهذا أكبر شاهد لأحاديث الباب في الجملة على أنّ حديث الباب ثابت من هذه الطريق على حدتها ، فضلاً عما تقدّم والله الحمد وإنّما مراد سعد إظهار هذه الفضائل التي هي أحبّ إليه ممّا طلعت عليه الشمس بل كلّ واحدة على انفرادها صرّح بأنّها أحبّ إليه من ذلك وهذا أبلغ من قوله في الروايات السابقة : أحبّ إليّ من حُمر النعم . يعني كلّ منقبة على انفرادها والأمر ، كما قال وقد تمّناها غيره ، كما قال عمر في حديث الراية : فما تمّنت الإمارة إلّا

يومئذ، وتمنّاها سائر الصحابة حينئذ وكما تكرر منه ومن أبي بكر خطبة الزهراء بأنفسهما تارة وبابنتيهما أخرى، كما سلف وكذا غيرهما، كما في غصون أحاديث زواج الزهراء عليه السلام بل تمتّى كل منهم في نفسه في الجملة حرصاً منهم على المنقبة وإن لم يصرّح بذلك وهذا يعلم عادة عند التأمل، كما تمنّوا الراية يوم خيبر، كما تقدّم كيف لا، وقد ورد فيها: أنّها سيّدة نساء أهل الجنّة، وسيّدة نساء هذه الأمّة وسيّدة نساء العالمين، كما يأتي في الباب الذي بعد هذا والذي بعده أيضاً ولعل كثيراً منهم، أو أكثرهم قد علم بذلك، أو يغير ذلك من مناقبها والله أعلم.

ب- ٢٩- ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة

نساء أهل الجنة إلا مريم بنت عمران، وفيه ٣ عن ٣.

١٤٣ (١) حدثنا محمد بن بشار قال: أخبرنا عبد الوهاب قال: أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة قالت: مرض رسول الله ﷺ فجاءت فاطمة رضي الله عنها.

### (ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة)

قوله: أخبرنا عبد الوهاب. رجال هذا الاسناد ثقات من رجال الصحيحين، وكلهم مشتركون، وقد تقدّم الأوّل والآخر وهي عائشة وهذا هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين<sup>(١)</sup>. أخرج له الجماعة والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup>. روى عن حميد الطويل وأيوب السختياني وابن عون وجعفر بن محمد بن عليّ اي ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص كما هنا وغيرهم، وعنه محمد بن بشار بن دار ومسدّد والشافعي وأحمد وإبنا أبي شيبة وغيرهم قال ابن معين: ثقة اختلط بآخره، وقال عقبه بن مكرم: اختلط قبل موته بثلاث، أو أربع سنين، وقال ابن المديني: ليس في الدينا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب، وقال ابن سعد: ثقة وفيه ضعف، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>. ومثل هذا قد تميّز من إختلاطه وهو مع ثقته لا يضرّ ذلك حديثه السابق إلا من روى عنه بعد الاختلاط ومحمد بن بشار أعرف بذلك لأنّه يروي عنه هنا.

١ - تقريب التهذيب: ٣٧٢/١ رقم ٤٣٨٤.

٢ - الطبقات: ٥٤/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٤٩/٦ رقم ٩٣٤.



وشيوخه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسيلقي والنرسي والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وخلائق، وعنه شعبة والثوري وحماة بن سلمة والقطان والنضر بن شميل أي وعبد الوهاب، كما هنا وخلائق قال ابن معين: ثقة وفي رواية مازال الناس يتقون حديثه، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ويشتبه حديثه، وقال ابن القطان: هو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ويكتب حديثه وهو شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال ابن عدي له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات وروى عنه مالك في الموطأ وأرجو أنه لا بأس به: وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ<sup>(٣)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح: هو مشهور من شيوخ مالك تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه أخرج له الشيخان، أما البخاري فمقروناً بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعة، وروى له الباقر، انتهى<sup>(٤)</sup>. وهو ثقة عند النسائي، كما تقدّم.

وشيوخه أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني قيل إسمه عبد الله وقيل: إسماعيل وقيل: إسمه كنيته: ثقة أكثر أخرج له الستة<sup>(٥)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله والهادي في المنتخب وصاحب

١ - تقريب التهذيب: ٥٤٤/٢ رقم ٦٤٤٠.

٢ - الطبقات: ٢/٢٩٨.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٧٥/٩ رقم ٦١٧.

٤ - مقدمة فتح الباري: ٤٤١.

٥ - تقريب التهذيب: ٧٢٧/٢ رقم ٨٤٢٦.

المحيط وله ذكر في مجموع الإمام زيد بن عليّ، كما أشار إليه صاحب الطبقات<sup>(١)</sup>. روى عن أبيه وقيل لم يسمع منه وعن عائشة وأمّ سلمة وثوبان واسامة بن زيد وغيرهم، وعنه محمد بن عمرو بن علقمة وسلمة بن كهيل والأعرج والزهري والشعبي وأمّ، قال ابن سعد: كان ثقةً فقيهاً كثير الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة إمام، وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات قريش وقرنه الزهري بابن المسيّب وعروة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة<sup>(٢)</sup>. وأطبّقوا على ثقته وجلالته وفقهه واختلفوا في روايته عن بعض الصحابة.

وأما عائشة فلا خلاف في أنّه سمع منها، كما في حديث الباب وإن كان معنعنا عنها، وقد تقدّمت ترجمتها في الكلام على رجال اسناد الحديث الثامن من الباب الخامس والعشرين وهي تروي هنا: عن فاطمة الزهراء حبيبة أبيها وسيدة نساء الدنيا والآخرة إلاّ مريم ابنة عمران، وقد أورد النسائي حديثها هذا بثلاث طرق هذه طريق وطريقان في الباب الثلاثين والحديث فيهما مطول مع اختلاف بعض الألفاظ قال في التقريب فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ أمّ الحسين سيدة نساء هذه الأمّة، [١٩٧] تزوّجها عليّ عليه السلام في السنة الثانية من الهجرة، وماتت بعد رسول الله بستّة أشهر وقد جاوزت العشرين بقليل، انتهى<sup>(٣)</sup>. أخرج لها الستّة. والهادي ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وزيد بن عليّ، كما في الطبقات<sup>(٤)</sup>. وقد أوسع الكلام فيها في ترجمة الزهرا وكذا في

١ - الطبقات: ٤٨٤/٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ١١٥/١٢ رقم ٥٣٧.

٣ - تقريب التهذيب: ٨٧٢/٢ رقم ٨٩٤٦.

٤ - الطبقات: ٥٠/١.

الاصابة<sup>(١)</sup>. وتهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>. وطبقات ابن سعد<sup>(٣)</sup>. وغيرها والأحاديث الواردة فيها لا يتسع لها مقام الترجمة، وقد خصّها النسائي بهذا الباب والذين بعده مع ما تقدّم وما يأتي في غصون التخاريج، وإثما القصد التبرك بترجمتها وكذا سائر الصحابة كما مرّ وقد اختلفوا في سنة مولدها، وفي سنة زواجها، وفي سنة وفاتها، وفي كونها أصغر أولاد رسول الله ﷺ أم أختها رقية، وفي غسلها للموت، وفي من صلى عليها، وفي قبرها، كما في الأصول المذكورة قال في الاصابة: فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله ﷺ ورضي عنها كانت تكتني أم أبيها - بكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة، وضبطه بعضهم بسكون الموحدة بعدها نون - وهو تصحيف، وتلقّب بالزهراء، روت عن أبيها وروى عنها ابنها الحسنان وأبوهما وعائشة وأمّ سلمة وسلمى أمّ رافع وأنس وأرسلت عنها فاطمة بنت الحسين وغيرها، قال ابن جريج: قال لي غير واحد: إنّها كانت أصغر بنات النبي ﷺ وأحبّهن إليه ورجّح هذا ابن عبد البر وغيره. قال في الطبقات وهو الأصحّ على رأي قدماء أئمتنا وساق قبل ذلك أحاديث التفاحة التي أكلها ﷺ ليلة الاسراء ثمّ واقع خديجة، فحملت بفاطمة بألفاظ، كما في ذخائر العقبى. ومناقب ابن المغازلي. وتاريخ الخميس. وذكرها الملائ في سيرته فيها مقال مشهور ليس هذا موضعه، ثمّ قال: وهذه الروايات تقتضي أنّ ولادة فاطمة بعد البعثة وهو مغاير لما رواه ابن إسحاق وغيره وهو الأصحّ على رأي قدماء أئمتنا. وفي رواية عند أبي العباس في المصاييح: إنّ رقية أصغر منها. قال في

١ - الاصابة: ٢٦٢/٨ رقم ١١٥٨٧.

٢ - تهذيب التهذيب: ١٢/٤٤٠ رقم ٢٨٦١.

٣ - الطبقات الكبرى: ٨/ ١٩.

الإصابة فيمارواه الواقدي عن طريق أبي جعفر الباقر قال: قال العباس: ولدت فاطمة والكعبة تبنى والنبي ﷺ ابن خمس وثلاثين سنة وبهذا جزم المدائني، ونقل ابن عبد البر عن عبيد الله بن محمد بن سليمان ابن جعفر الهاشمي أنها ولدت سنة إحدى وأربعين من مولده ﷺ وكان مولدها قبل البعثة بنحو سنة، أو أكثر وهي أسنّ من عائشة بنحو خمس سنين، وتزوجها عليّ ﷺ أوائل المحرم سنة ثنين من الهجرة بعد عائشة بأربعة أشهر وقيل: غير ذلك، وإنقطع نسل رسول الله ﷺ إلا من فاطمة ﷺ وساق الحافظ من مناقبها شطراً صالحاً وكذا صاحب الطبقات يأتي بعضه في تخاريج أحاديث الباب والذي بعده قال في الطبقات: ولم تلبث بعد النبي ﷺ إلا ستة أشهر ثم توفيت وفي رواية أربعة أشهر وسنها يوم ماتت قد جاوزت العشرين بقليل وبه جزم ابن حجر وفي رواية الباقر: ولها ثلاث وعشرون سنة، قال في جامع الأصول: وأهل البيت يقولون: ثماني عشرة قال صاحب الطبقات: وهو الأولى قال في الإصابة: قال الواقدي توفيت فاطمة ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة أي من الهجرة، وفيه بحث وإنما يتجه على إحدى الروايتين في لبث النبي ﷺ بالمدينة بعد الهجرة، كما تقدّم، وفي رواية: وصليّ عليها العباس ونزل حفرتها هو وعليّ والفضل وفي رواية: إنّ عليّاً صليّ عليها ودفنها بليل قال الواقدي: قلت لعبد الرحمن بن أبي الموالي: إنّ الناس يقولون: إنّ قبر فاطمة بالبقيع، فقال: ما دفنت إلا في زاوية في دار عقيل وبين قبرها وبين الطريق سبعة أذرع، قال في الطبقات: وهي أول امرأة جعل عليها النعش، وذلك أنّ أسماء بنت عميس رآته بالحبيشة أي فأشارت به حينئذ وغسلها عليّ كرم الله وجهه في رواية وأسماء بنت عميس وفي رواية أنها غسلت نفسها قبيل موتها يسيّر وصليّ عليها عليّ كرم الله

وجهه ودفنت بالبيع ليلاً بوصية منها ورش قبرها وسبعة أقبر حوله واستبعد الحافظ في الإصابة غسل أسماء بنت عميس مع عليّ كرم الله وجهه لأنها كانت زوجة أبي بكر حينئذ، كما استبعد رواية: أنها غسلت نفسها وهي عند أحمد في المسند قال الهيثمي: وفي اسنادها من لم أعرفه<sup>(١)</sup>. والحديث من رواية أم سلمى ثم أورده عن عبدالله بن محمد بن عقيل عند الطبراني قال الهيثمي: وعبدالله ابن محمد بن عقيل لم يدرك القصّة، فالاسناد منقطع<sup>(٢)</sup>. فلا حاجة إليّ استبعاد رواية لم تثبت إصطلاحاً، على أنّه روى هذه القصّة عبدالله بن أحمد في زوائد المسند عن عبدالله بن عليّ بن أبي رافع عن أبيه عن أمّه سلمى كما في عمدة ابن البطريق<sup>(٣)</sup>. إلّا أنّي لم أجد عبدالله ابن عليّ هذا، فينظر، وربما طرأ التصحيف هنا.

وأما رواية: أنها غسلها عليّ كرم الله وجهه وأسماء بنت عميس فأخرجها الحاكم في آخر مناقب الزهراء من المستدرک وسكت عنها هو والذهبي<sup>(٤)</sup>. والمعلوم من الدين أنّها لا بدّ لها من أحد الغسلين ورواية: أنّه غسلها عليّ عليه السلام وأسماء بنت عميس أقرب إلى قواعد الشرع لأنّ الموت من موجبات الغسل ولا استبعاد، لجواز أن تتولّى أسماء غسلها وأمير المؤمنين كالمقرب إليها مع تغطية وجهها، على أنّ الخلاف في تفسير مآظر منها قديم وقد فسره بعضهم بالوجه والكفين وأمير المؤمنين من الأئمة المجتهدين، فقد يكون مذهبه ذلك مع أنّ أولاد الزهراء وأقاربها الأدنون كالعباس لا يبعد أن يحضروا عن قرب منهما بحيث

١ - مجمع الزوائد: ٢٤٧/٩ ح ١٥٢٢٠، ومسند أحمد: ٤٦/٦ ح ٢٧٦٥٦

٢ - مجمع الزوائد: ٢٤٧/٩ ح ١٥٢٢١، والمعجم الكبير: ٢٢ / ٣٩٩ ح ٩٩٦.

٣ - العمدة: ٣٨٩ ح ٧٧٤.

٤ - المستدرک: ١٧٩/٣ ح ٢٤٧٦٩.

لا تصدق عليهما الخلوة، فلم يكن أمير المؤمنين مختلياً بأسماء حينئذ، ويكفي حضور الحسنين وعدم ذكر أسماء لغير أمير المؤمنين حينئذ ليس ذكراً لعدمه والعادة تقضي بمثل ذلك وإنما ذكرت أمير المؤمنين فقط لأنه قام بمعظم المقصود معها وبالجملة فالقضية قضية عين يمكن حملها على وجه يبعدها عن الاستبعاد من باب التعليل لما وقع من أعلم الناس وأزهدهم وأتقاهم يومئذ.

وفي الصحيح عن عائشة: أنها عاشت بعد رسول الله ﷺ [١٩٨] ستة أشهر<sup>(١)</sup>. قال في تهذيب التهذيب: إنها توفيت وهي بنت سبع وقيل: ثمان وعشرين سنة وقيل: ماتت بعد رسول الله ﷺ بثلاثة أشهر وقيل: بمائة يوم وقيل بشمانية أشهر وقيل غير ذلك، ورواية الصحيح أولى والله أعلم.

وروى الحاكم من طريق موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن أبيه عن عليّ كرم الله وجهه وأخرجه البخاري وأخر المغازي من دون قول عليّ عليه السلام: إنّ فاطمة كانت تقول لما مات النبي ﷺ: وأبتاه من ربّه ما أدناه وأبتاه جنان الخلد مأواه وأبتاه ربّه يكرمه إذا أتاه وأبتاه الربّ ورسله عليه حين يلقاه، فلما ماتت فاطمة قال عليّ عليه السلام:

لكل إجتماع من خليلين فرقة  
وإن افتقادي واحداً بعد واحد  
وكلّ الذي دون الفراق قليل  
دليل على أن لا يدوم خليل<sup>(٢)</sup>.

١ - مجمع الزوائد: ٢٤٨/٩ ح ١٥٢٢٦.

٢ - المستدرک: ١٧٨/٣ ح ٤٧٦٨، وصحيح البخاري: ١٣٨/٣ ح ٤٤٦٢.

فَكَبِّتَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَّهَا فَبِكْتَ، ثُمَّ أَكَبْتَ عَلَيْهِ فَسَارَّهَا فَضَحَكَتَ  
 فَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، سَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: لَمَّا أَكَبَيْتَ عَلَيْهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَيِّتٌ مِنْ  
 وَجَعِهِ ذَلِكَ فَبِكَيْتَ، ثُمَّ أَكَبَيْتَ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَنِي أَنِّي أَسْرَعُ أَهْلَ بَيْتِهِ بِهِ لِحَقًّا، وَإِنِّي  
 سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا مَرِيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ، فَرَفَعْتَ رَأْسِي فَضَحَكَتَ.

قوله: فَكَبِّتَ، وفي نسخة: فَاكَبَّيْتُ، قوله: فَسَارَّهَا، وفي نسخة: يُسَارَّهَا.

#### فائدة

قال في المصباح: كبته كبا ألقىته على وجهه، فأكبَّ هو بالألف وهو من  
 النوادر التي تعدِّي ثلاثيتها وقصر رباعيتها<sup>(١)</sup>. وقد أورد شارح القاموس وصاحب  
 المصباح لهذا النوع نظائر كعرضته فأعرّض وأشار إلى نظائر ذلك شارح القاموس  
 أيضاً في قشع وفي شق وفي جفل وغيرها بمثل يطول بسطها وفي الدرّ النثير  
 أكب على الشيء لزمه وتكأبوا إزدحموا. وفي القاموس وشرحه وأكب الرجل  
 على الشيء أقبل عليه<sup>(٢)</sup>. وسائر ألفاظ الحديث واضحة، وسيأتي في بعض  
 الروايات: أَنَّهَا أَكَبْتَ عَلَيْهِ تَقْبَلُهُ أَي لَضَعْفِهِ بِالْمَرَضِ عَنِ الْقِيَامِ لَهَا، كَمَا يَأْتِي فِيهَا  
 أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ.

وأما تخريجه وشواهدة، فهي مطوّلة ومختصرة ومنها الحديث الثاني والثالث  
 من الباب الذي بعد هذا لكن بلفظ: سيدة نساء هذه الأمة وفي آخر الحديث  
 الآخر منه زيادة: أو سيدة نساء العالمين. مع اتحاد القصة والراوي وهو عائشة  
 ولعل بعضهم رواه بالمعنى للتلازم بين سيادة الجنة وسيادة الدنيا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ

١ - المصباح المنير: ك ب ب

٢ - القاموس وتاج العروس: ك ب ب

اللهِ أَتَقَاكُمْ﴾ [الحجرات/١٣] فأخرجه الحاكم مختصراً عن حذيفة يرفعه بلفظ: نزل ملك من السماء، فاستأذن الله أن يسلم عليّ لم ينزل قبلها، فبشّرني أنّ فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، وقال الحاكم والذهبي صحيح الاسناد<sup>(١)</sup>. ثم أخرجه عن أبي سعيد مرفوعاً: فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران، وقال: صحيح الاسناد ولم يخرجاه وإنما انفرد مسلم بإخراج حديث أبي موسى يرفعه: خير نساء العالمين أربع الحديث<sup>(٢)</sup>. وذكرها البيهقي، كما يأتي وقال الذهبي أيضاً صحيح ثم أخرجه عن عائشة أنّ النبي ﷺ قال وهو في مرضه: يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين وسيدة نساء المؤمنين وسيدة نساء هذه الأمة، وقال: صحيح الاسناد وصححه الذهبي<sup>(٣)</sup>. وهو من شواهد أحاديث الباب الآتي أيضاً قال الحافظ في الفتح في الكلام على حديث: خير نسائها مريم ابنة عمران وخير نسائها خديجة بعد أن ساق الكلام عليه وعند النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس: أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية وعند الترمذي باسناد صحيح عن أنس حسبك من نساء العالمين، فذكرهن وللحاكم من حديث حذيفة، فذكره<sup>(٤)</sup>. كما مرّ وقال في الكلام على حديث أبي موسى وفيه: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام ما لفظه: هذا لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، وقد أشار ابن حبان إلى أنّ أفضليتها التي يدل عليها هذا الحديث وغيره مقيدة بنساء النبي ﷺ حتى لا يدخل في ذلك مثل فاطمة رضي الله عنها أي وخديجة جمعاً بين هذا الحديث وحديث:

١ - المستدرک: ١٦٤/٣ ح ٤٧٢٢.

٢ - المستدرک: ١٦٨/٣ ح ٤٧٣٣.

٣ - المستدرک: ١٧٠/٣ ح ٤٧٤٠.

٤ - فتح الباري: ٦/ ٢٤٠.



أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة، وقد أخرجه الحاكم بهذا اللفظ من حديث بن عباس، وسيأتي من علي مرفوعاً في مناقب خديجة بلفظ: خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة<sup>(١)</sup>. والمراد أن مريم خير نساء أهل زمانها لما يطول بسطه، كما في الفتح. وقد ورد نحو هذا التأويل مرفوعاً قال في العمدة: ومن الجمع بين الصحاح لرزين العبدري من سنن أبي داود: إن النبي ﷺ سارَ فاطمة عليها السلام وقال لها: أما ترخين أن تكوني سيدة نساء العالمين أوسيدة نساء هذه الأمة؟ فقلت: فأين مريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون؟ فقال: مريم سيّدة نساء عالمها، وآسية سيّدة نساء عالمها، انتهى<sup>(٢)</sup>. وفيه نكتة وهي التنبيه على الجمع عند التعارض وأنه قد يطلق العام ويراد به الخاص، كما في مثل مريم وآسية ولذلك نظائر وأشباه كثيرة ويأتي نحو هذا في الكلام على الحديث الثالث من الباب الثلاثين من رواية ابن المغازلي وقد عزاها صاحب العمدة هنا إلي أبي داود فيحرر هذا.

وفي كلام الحافظ من الفوائد والشواهد ما ترى وقد أطل وأطاب الكلام في المقام في مواضع ومنها ما يأتي.

وأخرج أحمد وأبو يعلى، قال الهيثمي: ورجالهما رجال الصحيح حديث أبي سعيد يرفعه بلفظ الحسن والحسين سيّدا [١٩٩] شباب أهل الجنة، وفاطمة سيّدة نسائهم إلا ما كان لمريم ابنة عمران، انتهى<sup>(٣)</sup>. وهذا هو الحديث الثالث من أحاديث الباب، وأخرج الطبراني حديث ابن عباس في الأوسط مرفوعاً سيّدات

١ - فتح الباري: ٧/ ٨٣.

٢ - العمدة: ٣٨٧ ح ٧٦٧.

٣ - مجمع الزوائد: ٩/ ٢٣٦ ح ١٥١٨١، ومسند أبي يعلى: ٢/ ٢٩٥ ح ١١٦٩، ومسند أحمد:

أهل الجنة بعد مريم بنت عمران فاطمة وخديجة ثم آسية بنت مزاحم امرأة فرعون، وأخرجه في الكبير بنحوه، ورجال الكبير رجال الصحيح غير محمد بن مروان الذهلي وقد وثقه ابن حبان، انتهى<sup>(١)</sup>. وقال في التريب: مقبول<sup>(٢)</sup>. وعن أبي هريرة يرفعه: إِنَّ مَلَكاً مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ زَارِنِي، فَاسْتَأْذَنَ اللَّهَ فِي زِيَارَتِي فَبَشَّرَنِي، وَأَخْبَرَنِي أَنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةَ نِسَاءِ أُمَّتِي. رواه الطبراني قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن مروان ووثقه ابن حبان<sup>(٣)</sup>. وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يرفعه وفيه: ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة وإبنك سيداً شباب الجنة، قاله لفاطمة رواه الطبراني، قال الهيثمي: وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف، انتهى<sup>(٤)</sup>. ويرتفع ضعف حديثه هذا بما تقدّم وما يأتي من الشواهد.

### فائدة

قال الحافظ في الفتح في باب مناقب فاطمة الزهراء عليها السلام ما لفظه: وسيأتي من مناقب فاطمة في ذكر أمّها خديجة في أول السيرة النبويّة، وأقوى ما يستدلّ به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عصرها ومن بعدهنّ ما ذكر من قوله عليها السلام: أنّها سيّدة نساء العالمين إلّا مريم وإنّها رزئت بالنبي عليه السلام دون غيرها من بناته، فإنّهنّ متن في حيوته، فكنّ في صحيفته ومات هو في حيوتها فكان في صحيفتها، وقد كنت أقول ذلك إستنباطاً إلى أن وجدته منصوفاً، قال أبو جعفر

١ - مجمع الزوائد: ٢٣٦/٩ ح ١٥١٩٠، والمعجم الكبير: ١١/ ٤١٥ ح ١٢١٧٩، والمعجم الأوسط: ٢٣/٢ ح ١١٠٧.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٥١/٢ رقم ٦٥٣٥.

٣ - مجمع الزوائد: ٢٣٧/٩ ح ١٥١٩١، والمعجم الكبير: ٢٢/ ٤٠٢ ح ١٠٠٦.

٤ - مجمع الزوائد: ٢٣٧/٩ ح ١٥١٩٢.

الطبري في تفسير آل عمران من التفسير الكبير من طريق فاطمة بنت الحسين بن عليّ: إنّ جدّتها فاطمة قالت: دخل رسول الله ﷺ يوماً وأنا عند عائشة، فناجاني فبكيت ثمّ ناجاني فضحكت، فسألتنني عائشة عن ذلك، فقلت لقد علمت أخبرك بسرّ رسول الله ﷺ فتركتني، فلمّا توفيّ سألت فقالت: ناجاني فذكرت الحديث في معارضة جبرئيل له بالقران مرّتين وإنّه قال: أحسب إنّني ميّت في عامي هذا وإنّه لم ترزأ امرأة من نساء العالمين مثل ما رزئت، فلا تكوني دون امرأة منهنّ صبراً فبكيت، فقال: إنّني سيّدة نساء أهل الجنّة إلاّ مريم فضحكت، قال الحافظ: وأصل الحديث في الصحيح دون هذه الزيادة، انتهى<sup>(١)</sup>. والحديث أخرجه ابن عساكر مطولاً، كما في كنز العمال<sup>(٢)</sup>. وعلّق البخاري أصل الحديث فقال: وقال النبي ﷺ: فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة. قال الحافظ هو طرف من حديث وصله المؤلّف في علامات النبوة وهو عند الحاكم بسند جيّد عن حذيفة، فذكره، كما تقدّم ثمّ قال الحافظ بعد أن ذكر حديث عائشة وفيه: إنّ زينب أفضل بناتي أصيبت. وقد أجاب عنه بعض الأئمّة بتقدير ثبوته بأنّ ذلك كان متقدّماً ثمّ وهب الله لفاطمة من الأحوال السنيّة والكمال ما لم يشاركها أحد من نساء هذه الأمّة مطلقاً وقد مضى تقرير أفضليتها في ترجمة مريم من أحاديث الأنبياء ويأتي في ترجمة خديجة إن شاء الله. قوله «وصله المؤلّف في علامات النبوة» في الفتح من وجهين:

الأوّل: بلفظ الحديث الثاني من الباب الثلاثين، أو أكثره واسناده وفيه: أما ترضين أن تكوني سيّدة نساء أهل الجنّة، أو نساء المؤمنين، فضحكت لذلك.

١ - فتح الباري: ٧ / ٨٢.

٢ - كنز العمال: ٢٩/١٣ ح ٣٧٧٣٥.

والثاني: عن يحيى بن قزعة حدّثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة بنحوه، وفيه: فأخبرني أنّي أول أهل بيته أتبعه، فضحكت دون قوله: أما ترضين الخ وهو مختصر منه وقد صرح البخاري بذلك في الرواية الأولى، كما أورد تلك الزيادة في مناقب الزهراء تعليقاً مجزوماً به، قال الحافظ: وسيأتي في أواخر المغازي في الوفاة مشروحاً وأذكر فيه وجه التوفيق بين الروایتين، انتهى<sup>(١)</sup>. وهو في الفتح بلفظ الرواية الثانية من غير ذكر السيادة. ولا زاحة الاشكال وتوسيع المخارج وسرد مناقب الزهراء وإن كانت أشهر وأكثر مع التحويل على ما هنا في الباب الآتي حسن نقل كلام الحافظ قال بعد أن أشار إلى رواية مسروق التي فيها ذكر السيادة: ولأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: ما رأيت أحداً أشبه سمتاً وهدياً ودلاً برسول الله ﷺ بقيامها وقعودها من فاطمة، وكانت إذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها وقبلها وأجلسها مجلسه، وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك، فلمّا مرض دخلت عليه، فأكبت عليه تقبّله، وإتفقت الروایتان على أنّ الذي سارّها به أولاً فبكت هو إعلامه إيّاها بأنّه ميت من مرضه ذلك، وإختلفتا فيما سارّها به ثانياً فضحكت ففي رواية عروة: أنّه أخبره إيّاها بأنّها أول أهله لحوقاً به، وفي رواية مسروق: أنّه أخبره إيّاها بأنّها سيّدة نساء أهل الجنّة وجعل كونها أول أهله لحوقاً به مضموماً إليّ الأول وهو الراجح، فإنّ حديث مسروق مشتمل على زيادات ليست في حديث عروة وهو من الثقات الضابطين، فمما زاده مسروق أي في رواية البخاري من الوجه الأول، كما تقدّم قول عائشة: فقلت: ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن فسألتها، فقالت: ما كنت لأفشي سرّ رسول الله ﷺ الحديث كما يأتي. قال الحافظ وقد طوى عروة هذا كلّّه إلى أن قال: ويحتمل تعدّد القصة

للجزم في رواية عروة بأنه ميّت من وجعه بخلاف رواية مسروق، ففيها أنه ظنّ ذلك بطريق الاستنباط ممّا ذكره من معارضة جبرئيل للقرآن اي ويشهد لذلك ما في بعض الروايات أنه ﷺ قال ذلك في مرضه الذي توفي فيه، وفي بعضها أنه قال أنه يظنّ موته في عامه ذلك، كما تقدّم عند ابن جرير وهذه تدلّ على التقدّم وتلك الرواية على التأخّر، وفي ذلك تصديق للقول بالتعدّد، وكما تقدّم في رواية ابن جرير أنه ﷺ دخل يوماً على عائشة وعندها فاطمة فذكر الحديث، وفي سائر الروايات [٢٠٠] إنّ فاطمة دخلت عليه في مرضه الذي مات منه، وهذا جليّ في التعدّد أيضاً كحديث أمّ سلمة عند ابن عساكر دعا رسول الله فاطمة بعد الفتح فناجاها فبكت ثم حدّثها فضحكت، فلم أسألها عن شيء حتّى توفي رسول الله ﷺ فسألها عن بكائها وضحكها، فقالت: أخبرني أنه يموت فبكت ثم حدّثني أنّي سيّدة نساء أهل الجنّة بعد مريم فضحكت، وهذا أجلى أيضاً، قال الحافظ: وقد يقال: لا منافاة بين الخبرين إلّا بالزيادة، ولا يمتنع أن يكون اخباره بأنّها أول أهله لحوقاً به سبباً لبكائها، أو ضحكها باعتبارين، فذكر كلّ من الراويين ما لم يذكره الآخر، وقد روى النسائي من طريق أبي سلمة عن عائشة في سبب البكاء أنه ميّت، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين معاً، ولابن سعد من رواية أبي سلمة عن عائشة: أنّ سبب البكاء موته، وسبب الضحك أنّها سيّدة نساء العالمين، وفي رواية عائشة بنت طلحة عنها أنّ سبب البكاء موته، وسبب الضحك لحوقها به، وعند الطبري من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة: إنّ جبرئيل أخبرني أنه ليس إمراة من نساء المسلمين أعظم ذرّية منك، فلا تكوني أدنى إمراة منهم منهنّ صبراً. قال الحافظ وفي الحديث اخباره ﷺ بما سيقع، كما قال، فإنهم إتفقوا علي أنّ فاطمة (عليها السلام) كانت أول من مات من أهل بيت النبي ﷺ بعده حتّى

من أزواجه، انتهى<sup>(١)</sup>. وأورد الحافظ بحثاً في مناقب خديجة يرجع إلي ما تقدّم ومنه قوله: وقد أخرجه النسائي باسناد صحيح وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً: أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية، قال: وهذا نصّ صريح لا يحتمل التأويل، وقد أورد ابن عبد البرّ من وجه آخر، عن ابن عباس رفعه: سيّدة نساء العالمين مريم ثمّ فاطمة ثمّ خديجة ثمّ آسية. قال: وهذا حديث حسن يرفع الاشكال قال الحافظ: هذا الحديث الدال على الترتيب ليس بثابت وأصله عند أبي داود والحاكم بغير حرف الترتيب، انتهى<sup>(٢)</sup>.

### فائدة

تقدّم نقل الحافظ لرواية ابن جرير وفيها ذكر عظم الرّزء دون عظم الذريّة ونقل هنا هذه الرواية بالعكس ولعلهما روايتان، ويشهد لذلك أنّ هذه من رواية عائشة، وتلك من رواية فاطمة، وفي هذه الرواية تبشيرها: بأنّ ذريّتها أعظم ذريّة، ويشهد لذلك ما تقدّم من قرنهما: بأنّها سيّدة نساء أهل الجنة لكون الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، كما أخرجه أحمد وأبو يعلى باسناد صحيح عن أبي سعيد يرفعه وأخرجه الطبراني عن عليّ وفي اسناده مقال ينجر بحديث أبي سعيد وقد أخرجه البزار عن عليّ كرّم الله وجهه<sup>(٣)</sup>. وهذا الحديث يدفع احتمال أنّ المراد أنّ فاطمة أعظم ذريّة لرسول الله ﷺ من غيرها وان كان معني هذا صحيحاً لما تقدّم عن الحافظ إلّا أنّ حمله هنا على عظم ذريّتها أولى كثيراً للفائدة، ولما ورد في نسلها من الأحاديث الطافحة المتواترة لاسيّما حديث: الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة وفي بعضها ما يفيد أنّهم خير

١ - فتح الباري: ٨ / ١٠٤.

٢ - فتح الباري: ٧ / ١٠٢.

٣ - تقدّم تخريجه.

هذه الأمة، وفي بعضها أنهم نسل رسول الله ﷺ وعصبته، وفي بعضها: لا يفضل أهل بيتي أحد غيري. ويؤيد هذا ما يأتي في الباب الثاني والثلاثين وكذا الثالث والرابع والخامس والثلاثين وجميع ما ورد في مناقب الحسين خصوصاً وأهل البيت عموماً، كما حفلت به المؤلفات الخاصة بذلك وهذه دقيقة جلية ومنها حديث ابن عباس يرفعه: إن الله تعالى غير معذبك ولا ولدك. قاله لفاطمة، أخرجه الطبراني، قال الهيثمي: ورجاله ثقات<sup>(١)</sup>.

### تنبيه

اشتمل هذا البحث على عدة روايات: إن فاطمة سيدة نساء الجنة إلا مريم بنت عمران. ومالم يكن نصاً صريحاً فهو يدلّ بالالتزام، كما مرّ وترجح أن ورود الحديث غير مرّة وذلك عند جماعة من المخرجين مع ما أضيفه إليهم من كنز العمال عن تسعة من الصحابة والصحابيات وإن روى بعضهم عن فاطمة<sup>(٢)</sup>. فقد كان في تلك القصة وقد رواه الآخرون مرفوعاً من غير ذكرها وهذا يفيد التواتر الحكمي، كما مرّ، أو المعنوي، والأوّل أرجح.

١ - وهم فاطمة الزهراء عليها السلام عند النسائي<sup>(٣)</sup>. وابن جرير<sup>(٤)</sup>.

١ - مجمع الزوائد: ٢٣٨/٩ ح ١٥١٩٨، والمعجم الكبير: ٢٦٢/١١ ح ١١٦٨٥.

٢ - كنز العمال: ٤٧٩/١١ ح ٣٢٢٦٢ رواه عن فاطمة عليها السلام، وح ٣٢٩٢٥ رواه عن ابن عباس و ح ٣٤١٥٨ رواه عن حذيفة، وح ٣٤٢٦٠ رواه عن أبي سعيد، وح ٣٤٢٧٤ رواه عن أبي هريرة، وح ٣٧٧٢٧ رواه عن عليّ وح ٣٧٧٣٢ رواه عائشة عن فاطمة عليها السلام، وح ٣٧٧٣٤ رواه عن أمّ سلمة عن فاطمة.

٣ - سنن الكبرى: ٩٥/٥ ح ٧٠٧٨.

٤ - تفسير الطبري: ٢٦٤/٣.

- ٢ - وعائشة عند النسائي<sup>(١)</sup>. والبخاري<sup>(٢)</sup>.  
 والحاكم<sup>(٣)</sup>. وابن سعد<sup>(٤)</sup>. وأبي داود والترمذي<sup>(٥)</sup>. وابن حبان<sup>(٦)</sup>. وابن  
 ماجه<sup>(٧)</sup>. وابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup>. والعقيلي وابن المغازلي<sup>(٩)</sup>.  
 ٣ - وأُم سلمة عند النسائي<sup>(١٠)</sup> وابن عساكر<sup>(١١)</sup>.  
 ٤ - وأبوسعيد عند النسائي<sup>(١٢)</sup>. والحاكم<sup>(١٣)</sup>. وأحمد<sup>(١٤)</sup>. وأبي  
 يعلى<sup>(١٥)</sup>.  
 ٥ - وحذيفة عند الحاكم<sup>(١٦)</sup>. وابن أبي شيبة<sup>(١٧)</sup>. وابن عساكر<sup>(١٨)</sup>.

١ - سنن الكبرى: ٩٦/٥ ح ٨٣٦٨.

٢ - صحيح البخاري: ١٣٢٦/٣ ح ٣٤٢٦.

٣ - المستدرک: ١٧٠/٣ ح ٤٧٤٠.

٤ - الطبقات الكبرى: ٢٤٧/٢.

٥ - سنن الترمذي: ٧٠١/٥ ح ٣٨٧ عن أم سلمة.

٦ - صحيح ابن حبان: ٤٠٢/١٥ ح ٦٩٥٢.

٧ - سنن ابن ماجه: ٥١٨/١ ح ١٦٢١.

٨ - المصنف: ٣٨٨/٦ ح ٣٢٢٧٠.

٩ - مناقب ابن المغازلي: ٣٦٢ ح ٤٠٨.

١٠ - سنن الكبرى: ١٤٥/٥ ح ٨٥١٣.

١١ - تاريخ دمشق: ٣٦٩/٣٣.

١٢ - سنن الكبرى: ١٤٥/٥ ح ٨٥١٤.

١٣ - المستدرک: ١٦٨/٣ ح ٤٧٣٣.

١٤ - مسند أحمد: ٨٠/٣ ح ١١٧٧٣.

١٥ - مسند أبي يعلى: ٣٩٥/٢ ح ١١٦٩.

١٦ - المستدرک: ١٦٤/٣ ح ٤٧٢١.

١٧ - المصنف: ٣٨٨/٦ ح ٣٢٢٧١.

١٨ - تاريخ دمشق: ١٣٤/١٤.



١٤٤ (٢) أخبرنا هلال بن بشر قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ : إِنَّ أُمَّ سَلْمَةَ أَخْبَرَتْهُ

٦ - وابن عباس عند النسائي والطبراني<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

٧ - وأنس عند الترمذي<sup>(٤)</sup>.

٨ - وأبو هريرة عند الطبراني<sup>(٥)</sup>.

٩ - وعليّ كرم الله وجهه عند الطبراني<sup>(٦)</sup>، والبيهقي<sup>(٧)</sup>. وقد يقف الباحث على غير هؤلاء إتما هذه خطفة مع الاسراع في العمل والله أعلم. وأصل حديث الباب متفق عليه فقد أخرجه مسلم من طرق لكن من غير ذكر سيادة أهل الجنة بل ذكر ما يستلزم ذلك، ففي رواية عن عروة عن عائشة، كما في البخاري، وفي روايتين عن مسروق عنها وفيها أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أوسيدة نساء هذه الأمة، كما يأتي في الباب الذي بعد هذا، وقد جمع بين ذلك الحافظ ابن حجر، كما تقدّم على أن في العمدة ذكر سيادة نساء أهل الجنة عند مسلم، ولعلها في نسخة منه والله أعلم<sup>(٨)</sup>.

قوله : عبد الله بن وهب. رجال هذه

١- المعجم الكبير: ١١/٤١٥ ح ١٢١٧٩

٢- المستدرک: ٣/٢٠٥ ح ٤٨٥٢.

٣- الاستيعاب: ٤/١٨٩٣ رقم ٤٠٥٧ ترجمة فاطمة عليها السلام.

٤- سنن الترمذي: ٥/٧٠٨ ح ٣٨٩٣ عن أم سلمة.

٥- المعجم الكبير: ٢٢/٤٠٣ ح ١٠٠٦

٦- كما في مجمع الزوائد: ٩/٢٣٧ ح ١٥١٩٢

٧- مسند البيهقي: ٣/١٠٢ ح ٨٨٥.

٨- صحيح مسلم: ٤/١٩٠٤ ح ٢٤٥٠ مكرراً، وصحيح البخاري: ٣/١٣٢٦ ح ٣٤٢٦ وفي

هذا ذكر سيادة أهل الجنة، وح ٥٩٢٨. يراجع العمدة مناقب فاطمة عليها السلام: ٣٨٣.

أن رسول الله دعا فاطمة عليها السلام فناجاها فبكيت، ثم حدّثها فضحكت، قالت أمّ سلمة: فلما توفي رسول الله ﷺ سألتها عن بكائها وضحكها، فقالت: أخبرني رسول الله ﷺ إنه يموت فبكيت، ثم أخبرني أنني سيدة نساء أهل الجنة بعد مريم ابنة عمران فضحكت.

الاسناد بين ثقة وصدوق، والمشارك منهم الثالث والسادس والسابع، وقد تقدّموا إلاّ عبدالله بن وهب بن زمعة بن الأسود ابن المطلب الأسدي الأصغر كان عريف قومه بني أسد وقتل أخوه عبدالله الأكبر يوم الدار وهو ثقة كما في التقريب: أخرج له الترمذي والنسائي في الخصائص وابن ماجه <sup>(١)</sup>. ولا ذكر له في الطبقات روى عن عثمان وأمّ سلمة وزوجته كريمة بنت المقداد بن الأسود، وعنه الزهري وهاشم بن هاشم بن عتبة وموسي بن يعقوب وغيرهم، قال الزبير بن بكار: كان عريف بني أسد وذكره ابن حبان في الثقات .

له عند الترمذي والنسائي في الخصائص حديث مناجاته عليها السلام فاطمة وبكائها وضحكها وعند ابن ماجه قصة بيع النعمان لسويط كما في تهذيب التهذيب <sup>(٢)</sup>

وأما تخريجه وشواهدة فقد تقدّمت [٢٠١] في الكلام على الحديث الأوّل ومجموعها لا يقصر عن رتبة التواتر، لأنّها عن تسعة من الصحابة ويكفيك هنا مطلق الحسن فضلاً عن مطلق الصحة، فضلاً عن الاستفاضة والشهرة الحاصلين في جميع أحاديث الباب من وجوه، كما تقدّم.

١ - تقريب التهذيب: ١/٣٢٠ رقم ٣٧٩٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٦/٧٠ رقم ١٣٩.

١٤٥ (٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه قال: أخبرنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي نعيم

قوله: يزيد بن أبي زياد. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح، وكلهم مشتركون، أمّا الأوّل والثاني والرابع فمن رجال الصحيحين، وأمّا الثالث فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً، ويأتي حكمه وهو القرشي الهاشمي مولا هم الكوفي رأى أنساً، قال في التقريب: ضعيف كبر فتغير صار يتلقن وكان شيعياً أخرج له مسلم والبخاري تعليقاً والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسّمّان<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحاديث، إمّا في المتابعة، وإمّا في الشواهد، هذا أوّلها وهو في الشواهد لما تقدّم، روى عن إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن أبي يعلى وعبد الرحمن بن أبي نعيم ومجاهد وعكرمة وجماعة، وعنه شعبة وزهير بن معاوية وأبو عوانة والسفيانان وجرير بن عبد الحميد، كما هنا وآخرون، قال شعبة وهو أقعد بمعرفته: كان رقاعاً، وقال ابن فضيل: كان من أئمة الشيعة الكبار، وقال أحمد: ليس حديثه بذاك، وقال مرة: ليس بالحافظ، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وفي رواية: ضعيف، وسوّى بينه وبين عطاء بن السائب، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان أحسن حفظاً من عطاء، وقال العجلي: جازئ الحديث، وكان بآخره يلقن، وأخوه بُزْد ثقة، وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحبّ إليّ منه، وقال ابن عدي: هو من شيعة الكوفة ومع ضعفه يكتب حديثه وقال ابن المبارك: إرم به، وفي بعض النسخ: أكرم به، قال الحافظ: وهو تحريف وقال

١- تقريب التهذيب ٦٧١/٢ رقم ٧٩٩٦.

٢- الطبقات ٤٤٤/٢.

ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يتلقن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح، وقال الحاكم أبو أحمد والنسائي: ليس بالقوي عندهم. وقال يعقوب بن سفيان ويزيد: وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره فهو على العدالة والثقة وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور، وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصري: يزيد بن أبي زياد ثقة ولا يعجبني قول من تكلم فيه، وقال ابن سعد: كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره، فأتى بالعجائب، وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح ضعيف يخطئ كثيراً ويلقن إذا لقن، وقال مسلم في نظرائه في مقدمة صحيحه: فإن إسم الصدق والستر وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء ابن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضربهم من حمال الآثار إلي آخر كلامه. وهو موافق لقول ابن مهدي في هولاء الثلاثة، وقال ليث: أحسنهم عندي، قال الحافظ بن حجر وأغرب النووي، فذكر في مقدمة شرح مسلم ترجمة يزيد بن أبي زياد وترجمة بن أبي زياد الدمشقي ذكرها قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم بقوله: يزيد بن أبي زياد وفيه نظر لا يخفي، انتهى<sup>(١)</sup>. ملخصاً وإن طال الكلام، فإن الرجل عليه المدار حتي عدّه مسلم ممن يعتبر به، كما ترى بل ظاهر كلامهم يوافق كلام ابن حبان وهو معيار العدل هنا، فإن اعتمده مسلم في الاصول فهو عنده ثقة ولعله إعتبر حديث من روى عنه قبل التغير وإن إعتبره في المتابعات والشواهد فهو هنا كذلك وكادوا يطبقون علي تغيره أخيراً بل اتفقوا علي ذلك وعلى أنه في نفسه عدل لم يقدح فيه بغير التغير، وكلمات بعضهم ترشد إلي أنه من رجال الحسن لخفة ضبطه، فاطلاق الحافظ عليه الضعف مطلقاً محل تأمل، ولهذا قال في التلخيص: فيه ضعف يسير. كما في الطبقات، وفيها قال الذهبي في الكاشف: شيعي عالم فهم صدوق رديّ الحفظ لئّن، وساق فيها، كما في الميزان بعض ما عدّ من مناكيره

وذبت عن بعضها بما لا حاجة إلي التطويل بذكره، وقال السيّد صارم الدين وقد عدّه في ثقات محدّثي الشيعة، وذكر حديث الرايات الذي أنكر عليه: وقد نال منه بعضهم اي لما روى من أحاديث الفضائل وذكر في الافراد أنّ مسلماً أخرج له متابعة<sup>(١)</sup>. على أنّ شيخه وتلميذه هنا من رجال الصحيحين.

وشيوخه هو عبدالرحمن بن أبي نعم - بضم النون وسكون المهملة - البجلي الكوفي العابد صدوق أخرج له السنّة<sup>(٢)</sup>. والشريف السيلقي<sup>(٣)</sup>. له في الخصائص خمسة أحاديث روى عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر وسفيّنة وغيرهم، وعنه مسروق والثوري ويزيد بن أبي زياد وجماعة قال بكير بن عامر: لو قيل لعبدالرحمن: قد توجّه ملك الموت إليك يريد قبض روحك ما كانت عنده زيادة على ما هو فيه، وقال محمّد بن فضيل عن أبيه: كان عبدالرحمن يحرم من السنّة إلي السنّة وكان يقول: لبّيك لو كان رياء لاضمحلّ وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من عباد أهل الكوفة ممّن يصبر على الجوع الدائم أخذه الحجاج ليقتله وأدخله بيتاً مظلماً وسدّ الباب خمسة عشر يوماً ثمّ أمر بالباب ففتح ليخرج فيدفن، فدخلوا عليه فإذا هو قائم يصلي، فقال له الحجاج: سر حيث شئت، وقال ابن سعد: كان يحرم من السنّة إلي السنّة وكان ثقةً وله أحاديث، وذكر أبو حاتم أنّ له فضلاً وعبادةً، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن معين: ضعيف، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٤)</sup>. وقال في الميزان: كان من الأولياء الثقات وروى عن ابن معين أنّه قال: ضعيف كذا نقل ابن القطان، وهذا لم يتابعه عليه أحد<sup>(٥)</sup>. فالظاهر

١ - الطبقات ٢ / ٤٤٤.

٢ - تقريب التهذيب ١/٣٥١ رقم ٤١٤٤.

٣ - الطبقات ٢ / ٢٥.

٤ - تهذيب التهذيب ٦/٢٨٦ رقم ٥٦٠.

٥ - ميزان الاعتدال ٤/٣٢٣ رقم ٤٩٩٧.

عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان مريم بنت عمران.

هنا كلام الميزان لأنّ درجة الثقة أعلى من درجة الصدوق، كيف لا، وهو من رجال الصحيحين في الاصول إذ لم ينقل أُنّهما، أو أحدهما روى عنه متابعة بل قال الحافظ في مقدمة الفتح: وثقه النسائي وابن سعد، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف، قال الحافظ: قلت: إعتدته الشيخان وله عند البخاري ثلاثة أحاديث عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر عن كلّ واحد واحد، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد أطلق النسائي توثيقه وان روى عنه هنا متابعة لتعدد طرق الحديث [٢٠٢] وشيخه أبو سعيد وهو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخدري، له ولأبيه صحبة، أستصغر بأحد وشهد ما بعدها وروى الكثير، مات بالمدينة سنة ثلاث، أو أربع، أو خمس وستين وقيل غير ذلك، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. وترجمته ومناقبه مبسوطه في الاستيعاب والإصابة وطبقات ابن سعد<sup>(٣)</sup>. وغيرها أخرج له الجماعة قال في الطبقات: وجميع أهل المسانيد وأئمتنا الخمسة يعني محمد بن منصور والسيد بن الاخوين والمرشد بالله ووالده وزاد في الرمز السّمّان والسيلقي، وصرّح بذكره أيضاً. له في الخصائص أربعة عشر حديثاً، غز بعد أحد اثنتي عشرة غزوة وكان من مشهوري الصحابة وفضلائهم المكثرين في الرواية وكان معدوداً في أهل الصفة محالفاً للصبر، وكان فقيهاً نبيلاً جليلاً، وذكر أنه شهد مع عليّ كرم الله وجهه حرب الخوارج، كما في الطبقات<sup>(٤)</sup>. روى عن النبي ﷺ

١ - مقدمة فتح الباري: ٤١٧.

٢ - تقريب التهذيب: ٢٠١/١ رقم ٢٣٢٧.

٣ - الاستيعاب: ٦٠٢/٢ رقم ٩٥٤، والإصابة: ٦٥/٣ رقم ٣٢٠٤ وطبقات ابن سعد:

٤ - الطبقات: ٤٠/١.

وعن أبيه وأخيه لأُمّه قتادة ابن النعمان وأبي بكر وعمر وعليّ وعثمان وزيد بن ثابت وغيرهم، وعنه ابنه عبدالرحمن وابن عباس وابن عمر وجابر وجماعة من الصحابة ومن التابعين ومنهم عبدالرحمن بن أبي نُعم وعكرمة ونافع ومجاهد والباقر وغيرهم، قال حنظلة ابن أبي سفيان عن أشياخه لم يكن أحد من أحداث الصحابة أفقه من أبي سعيد<sup>(١)</sup>.

وأما تخريج الحديث وشواهد الكلام على ما يؤخذ من تعدّد الروايات فقد مرّت في الكلام على الحديث الأوّل وقد تضمّن الحديث فصلين.

الأوّل: في سيادة الحسنين لأهل الجنّة أي شباههما وهو حديث متواتر ويأتي الكلام عليه في الكلام على أحاديث الباب الرابع والثلاثين وقد أورده النسائي فيه من ثلاث طرق كلّها عن أبي سعيد أيضاً وهو الفصل الثاني من الحديث الأوّل من الباب الثلاثين عن أبي هريرة.

والثاني: في أنّ فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة وقد تقدّم الكلام عليه وأخرج الحديث بالفصلين معاً أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، كما مرّ، فإن كان من هذه الطريق ففيه تأكيد لما تقدّم من الذبّ عن رجاله، وإن كان من غيرها فهو شاهد صحيح، فيصير هذا الفصل من حديث الباب صحيحاً لغيره من هذه الطريق، وصحيحاً لذاته من الطرق السابقة مع الشهرة والاستفاضة، والأقرب أنّه متواتر أيضاً، كما مرّ ويؤخذ من حديث الباب وشاهده الخاص أنّ الحديث غير حديث البكاء والضحك من الزهراء عليه السلام لعدم التقييد بذلك والأصل مثل أبي سعيد أن يروي عن النبي ﷺ بلا واسطة مالم يصّرّح بها لفقد المانع مع وجود المقتضي وهو المشافهة والصحبة الطويلة وإن روى عن بعض الصحابة، فإنّما يثبت ذلك بثبت وتصريح، كما في رواية أمّ سلمة وعائشة عن الزهراء، فصرحتا بذلك ويبعد حضوره مع الزهراء عند نساء النبي ﷺ في مرض موته الذي ب -

٣٠- ذكر الأخبار الماثورة بأن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء هذه الأمة، وفيه ٣ عن ٢.

١٤٦ (١) أخبرنا محمد بن منصور الطوسي قال: حدثنا الزبيري محمد بن عبدالله قال: أخبرني أبوجعفر واسمه محمد بن مروان

قال فيه لفاطمة: إنها سيّدة نساء أهل الجنّة. وفي غيره أيضاً لأنّ المقام مقام اختصاص، ولم يرو هذا عنها صريحاً ولا عدّ ممن روى عنها ولم ترو عائشة وأمّ سلمة عن الزهراء الفصل الأول في الحديث الأول والثاني ولا في أحاديث الباب الآتي بعده عن عائشة، فيقوي الجزم بالتعدد، فيقوي الحديث، فضلاً عمّا تقدّم. (ذكر الأخبار الماثورة بأنّ فاطمة سيدة النساء هذه الأمة)

قوله: محمد بن منصور الطوسي. رجال هذا الاسناد بين ثقة ومقبول، وكلّهم مشتركون، فالأوّل: هو محمد بن منصور بن داود الطوسي نزيل بغداد ثقة عابد أخرج له النسائي وأبو داود<sup>(١)</sup>. والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن ابن عيينة وابن علقمة وأبي أحمد الزبيري والقطان وغيرهم، وعنه من أخرج له وأبوحاتم والبزار والدوري والأبّار وابن أبي الدنيا وابن جرير وابن خزيمة وآخرون، سئل أبو عبدالله عنه فقال: لا أعلم إلّا خيراً صاحب صلاة، وقال النسائي: ثقة. وفي موضع آخر: لا بأس به. وقال ابن أبي داود: كان من الأخيار. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخلال: كان يشبهه في صلاحه



بمعروف الكرخي. وقال مسلمة: ثقة<sup>(١)</sup>.

والثاني: شيخه الزبيري تقدّم في سند الحديث الأوّل من الباب الخامس: ثقة ثبت وقد يخطئ، أخرج له الجماعة وغيرهم.

وشيخه أبو جعفر محمّد بن مروان الذهلي الكوفي مقبول، كما في التقريب أخرج له النسائي<sup>(٢)</sup>. والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسيد العلوي، قال في الطبقات: قال الذهبي: لا يكاد يعرف وهذا حديثه عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: إنّ ملكاً استأذن الله في زيارتي الحديث. أخرج له النسائي وأئمتنا السادة وفيه نظر، انتهى<sup>(٣)</sup>. قوله «وفيه نظر» فيه نظر على اصطلاحه في من روى له أئمتنا وهو مستور، فإنّه مقبول على رأى محمّد بن منصور وابن زيد والقاضي في العمدة وابن فورك قال: وهو أحد قولى أبي طالب والمنصور بالله، فنكتفي بقولنا: مقبول، على قول أئمتنا هؤلاء الثلاثة محمّد بن منصور والإمامين، قال: ويخرج من هذا النوع من ذكرهم المؤيّد بالله في شرح التجريد [٢٠٣] لأنّه قد وثّقهم حيث قال: أنّه لا يروي إلّا عن ثقة نقله عن ثقة، وقد رمز عليّ بن محمّد بن مروان أنّه ممّن روى له المؤيّد بالله وأبو طالب وغيرهم، كما تقدّم ولم أجد في الميزان هذه اللفظة حتى يكون حاكياً لها عن الذهبي، على أنّ عاداته الذبّ عن أحاديث الفضائل ما استطاع وعن رجال الأئمة المذكورين كذلك، ويحتمل أنّه أراد بقوله «وفيه نظر» كلام الذهبي الذي حكاه فلاشكال، تأمّل روى محمّد بن مروان عن أبي حازم الأشجعي وعبدالله بن عبدالله ويزيد بن المعدل وعباس بن

١ - تهذيب التهذيب ٩/٤٧٢ رقم ٧٦٩.

٢ - تقريب التهذيب ٢/٥٥١ رقم ٦٥٣٥.

٣ - الطبقات ٢/٣١٣.

عبدالله، وعنه أبو أحمد الزبيري وأبونعيم وعمرو بن أبي المقدام وإبراهيم الثقفي وولده إسحاق، كما في الطبقات. واختزل الحافظ ترجمته في تهذيب التهذيب، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(١)</sup>. وحكم في التقريب بأنه مقبول على قاعدته حيث توبع الراوي على ما روى، وكان مُقلّاً ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ولم يذكر توثيق ابن حبان له في تهذيب التهذيب، وقد تقدّم الحديث في شواهد الحديث الأول من الباب التاسع والعشرين وذكر الحافظ الهيثمي: أنّ ابن حبان وثّق محمد بن مروان الذهلي<sup>(٢)</sup>. وهذا ينطبق على قاعدة ابن حبان إذا روى الراوي عن ثقة وروى عنه ثقة ولم تخالف روايته روايات الثقات ولم يؤثر فيه قدح يعتدّ به، فهو ثقة عنده وإن كان مجهولاً، كما مرّ. وتقدّم أنّ حديث الباب رواه الطبراني من غير ذكر الفصل الثاني، قال الهيثمي:

ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن مروان ووثقه ابن حبان، انتهى<sup>(٣)</sup>. فهذان إمامان وثقاه ابن حبان وابن حجر. والثالث المؤيد بالله على إصطلاح صاحب الطبقات، وليس لنا محمد بن مروان على ما في التقريب وأصله إلا ثلاثة هذا أحدهم.

والثاني: العقيلي صدوق له أوهام، وليس من رجال النسائي.

والثالث: السدي الأصغر، وليس من رجال أحد من الستّة وهو متهم بالكذب فتعيّن المترجم له وهو الذهلي وقد أورد الذهبي في الميزان حديثه هذا في ترجمته<sup>(٤)</sup>. فلا اشكال على أنّ خصوص حديثه هذا ثابت.

١ - تهذيب التهذيب: ٤٣٦/٩ رقم ٧١٨.

٢ - ٣ - مجمع الزوائد: ٩/ ٢٣٧ ح ١٥٩١

٤ - ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٢٩ رقم ٨١٦٣.

أمّا الفصل الأوّل: فلما يأتي من الشواهد في أحاديث الباب وشواهدها.

وأمّا الفصل الثاني: فهو متواتر، كما مرّ ويأتي في الباب الرابع والثلاثين، وقد أخرج الحديث بفصله معاً أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح، كما تقدّم في الكلام على الحديث الأوّل. والحديث الثالث من أحاديث الباب الذي قبله ورجاله عند النسائي رجال الصحيح غير محمّد بن مروان وهو مقبول فالحديث مقبول من باب الشواهد، فضلاً عن توثيق محمّد بن مروان هذا عند من وثّقه.

وشيخه هنا أبو حازم - بمهملّة ثمّ زاي - الأشجعي الكوفي وإسمه سلمان وهو غير أبي حازم الأعرج سلمة بن دينار المتقدّم في سند الحديث التاسع والعاشر عن أبي هريرة من الباب الثالث لأنّ ذاك تابعي مدنيّ من الطبقة الخامسة مات في خلافة أبي جعفر المنصور بعد سنة ١٤٠ (أربعين ومائة) والأشجعي كوفيّ من الثالثة مات قبله على رأس مائة سنة وكلاهما ثقة من رجال السّنة يرويان عن أبي هريرة وغيره، والقصد التمييز، نعم فأبو حازم الأشجعي ثقة، كما في التقريب أخرج له السّنة<sup>(١)</sup>. ومحمّد ابن منصور والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. روى عن ابن عمر وأبي هريرة والحسن والحسين عليه السلام وابن الزبير وغيرهم، وعنه الأعمش ومنصور وعدي ابن ثابت ومحمّد بن عجلان وغيرهم قال أحمد وابن معين وأبو داود والعجلي وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: وله أحاديث صالحة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنّه ثقة<sup>(٣)</sup>. وأبو هريرة تقدّم في رجال الحديث التاسع من الباب الثالث.

١ - تقريب التهذيب: ١/٢١٩ رقم ٢٥٥٣.

٢ - الطبقات: ٢/٤٧٧.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤/١٤٠ رقم ٢٣٥.

قال: حدّثني أبو حازم عن أبي هريرة، قال: أبطأ علينا رسول الله ﷺ يوماً صدر النهار، فلمّا كان العشيّ قال له قائلنا: يا رسول الله قد شقّ علينا لم نرك اليوم قال: إنّ ملكاً من السماء لم يكن زارني، فاستأذن الله في زيارتي، فأخبرني، أو بشرني أنّ فاطمة بنتي سيدة نساء أمتي، وإنّ حسناً وحسيناً سيّدا شباب أهل الجنّة.

قوله: أبطأ علينا، وفي نسخة: عتّا.

قوله: فلمّا كان العشي، وفي نسخة: العشاء.

قوله: لم يكن زارني، وفي نسخة: رأي.

قوله: فأخبرني، أو بشرني، وفي نسخة: وبشّرني

وأما تخريجه وشواهدة فقد مرّت الإشارة إليها في الكلام علي الحديث الأوّل والثالث من الباب الذي قبله وفي ترجمة محمّد بن مروان أحد رواة الحديث، فهو صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

وأما الفصل الثاني: فهو متواتر، والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد بفصليه في باب ما اشترك فيه الحسن والحسين عليهما السلام من الفضل عن أبي هريرة وقال: رواه الطبراني من غير ذكر فاطمة قال: وفيه مروان الذهلي ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح، انتهى <sup>(١)</sup>.

ولعلّه نقل عن أمّ فيها سقط، وهو محمّد بن مروان الذهلي، كما أعاده بلفظه وقال: رواه الطبراني ورجال الصحيح غير محمّد ابن مروان الذهلي ووثقه ابن حبان، وعن حذيفة بن اليمان قال: بتّ عند رسول الله ﷺ، فرأيت عنده

شخصاً، فقال لي: يا حذيفة هل رأيت؟ قلت: نعم قال: هذا ملك لم يهبط منذ بعثت، أتاني الليلة يبشّرني أنّ الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، قال الهيثمي: قلت: هو عند الترمذي باختصار، والحديث رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه أبو عمر الأشجعي ولم أعرفه، أو أبو عمره وبقية رجاله ثقات، انتهى<sup>(١)</sup>. وفيه شاهد [٢٠٤] لقصة نزول الملك، واختصار بحذف الفصل الأول في حديث أبي هريرة، والفصل الثاني من حديث أبي سعيد المتقدم آخر الباب الذي قبل هذا، وهو هنا من رواية أبي حازم الأشجعي، فإن طرأ التصحيف علي الأصل الذي نقل عنه الحافظ الهيثمي فهو غير بعيد وإلاّ فيتأيد بما تقدّم، والقصد الإشارة إلي شواهد نزول الملك وتبشيريه على اختلاف الرواة في ذكر الفصلين معاً، أو أحدهما، أو الإشارة إلي ورود الفصلين من غير ذكر الملك.

وأما كل فصل على حدّته من غير ذكر نزول الملك، فقد مرّ، ويأتي، وأخرج الترمذي حديث حذيفة بن اليمان بفصليه معاً، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلاّ من حديث إسرائيل، انتهى<sup>(٢)</sup>. وإسرائيل من رجال الصحيحين ثقة تكلم فيه بلاحجة، كما مرّ في سند الحديث الثالث من الباب الخامس وهذا اسناده عند الترمذي: حدّثنا عبدالله بن عبدالرحمن وإسحاق بن منصور، قالوا: نا محمد بن يوسف عن إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال ابن عمرو عن زرّ ابن حبيش عن حذيفة، فذكره، والغرابة لاتنافي الحُسن ولا

١ - مجمع الزوائد ٢١١/٩ ح ١٥٠٨٦، والمعجم الكبير: ٣/ ٢٨ ح ٢٦٠٩ والأوسط: ٦/

٢٢٨ ح ٦٢٨٦

٢ - سنن الترمذي: ٣٢٦/٥ ح ٣٨٧٠.

الصحة، كما مرّ. وأخرجه ابن عساكر عن حذيفة بفصليه معاً والحاكم عنه مختصراً بلفظ: نزل ملك من السماء، فاستأذن الله أن يسلم عليّ، فبشّرني أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، كما تقدّم وأحمد وابن حبان عنه بالفصلين معاً مع ذكر قصة الملك وأحمد وأبو يعلى والطبراني والحاكم عن أبي سعيد بزيادة من غير قصة نزول الملك، والطبراني وابن النجار عن أبي هريرة بلفظ: إن ملكاً من السماء لم يكن زارني الحديث، وفيه ذكر الفصلين إلا أنه قال: فبشّرني أن فاطمة سيدة نساء أمّتي، والديلمي عن أنس يرفعه بلفظ: هبط ملكان لم يهبطا منذ كانت الأرض الحديث مختصراً من غير ذكر فاطمة، وكذا الطبراني عن حذيفة وفيه: إن الملك جبرئيل كذا وفيه مامرّ، والبخاري والقضاعي عنه، كما في كنز العمال، وابن أبي شيبه عن حذيفة من غير ذكر فاطمة، والبزار عن عليّ كرم الله وجهه بفصليه معاً من غير ذكر الملك، وابن أبي شيبه عن حذيفة أيضاً من غير ذكر الحسين مع ذكر نزول الملك<sup>(١)</sup>.

وقد مرّ حديث أبي سعيد بفصليه معاً من غير ذكر الملك عند أحمد وأبي يعلى ورجال رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>. وبهذا تكثرت روايات الحديث وشواهد متصلة ومنفصلة وتعددت مخارجه ورواته من الصحابة، فتأيّد الضعيف بالصحيح وازداد الصحيح صحة لأنّ الصحة من المقول بالتشكيك لأنّها أنواع سبعة، كما مرّ.

١ - المصنّف : ٦ / ٣٨٨ ح ٣٢٢٧١ .

٢ - مجمع الزوائد : ٩ / ٢٣٦ ح ١٥١٨١ ، ومسنّد أبي يعلى : ٢ / ٢٩٥ ح ١١٦٩ ، ومسنّد أحمد :

١٤٧ (٢) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: أخبرنا زكريّا عن فراس عن الشعبي

قوله: زكريّا. رجال هذا الإسناد كلهم مشتركون إلا الرابع، وكلهم من رجال الصحيح إلا الأوّل وهو ثقة حافظ وقدم مراراً وكذا الفضل بن دكين تقدّم في سند الحديث الثّاني من الباب العاشر وهو من رجال الصحيحين ثقة ثبت. وشيخه زكريّا هو ابن أبي زائدة وإسمه خالد، أو هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي الكوفي ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بآخره، أخرج له الجماعة ومحمّد بن منصور وأبو طالب<sup>(١)</sup>. روى عن أبي إسحاق السبيعي وعامر الشعبي وفراس بن الهمداني الخارفي وغيرهم، وعنه الثوري وشعبة والقطان ووكيع وأبو نعيم الفضل بن دكين وآخرون قال القطان: ليس به بأس، وقال أحمد: هو أحبّ إليّ في أبي إسحاق ثمّ قال: ما أقربهما وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعاه منه بآخره وقال مرة: ثقة حلوا الحديث، وقال ابن معين صالح أحبّ إليّ في كلّ شيء، وقال العجلي: ثقة إلا أنّ سماعه من أبي إسحاق بآخره وقال أبو زرعة صويلح يدلس كثيراً عن الشعبي وقال أبو حاتم: لين الحديث وكان يدلس وقال أبو داود: ثقة إلا أنّه يدلس، وقال النسائي: ثقة وذكره بن حبان في الثقات، وقال يعقوب بن سفيان وأبو بكر البزار وابن سعد: كثير الحديث<sup>(٢)</sup>. هذه خلاصة أقوالهم فيه، وقد سلم هنا من وصمة التدليس عن الشعبي لتوسط فراس بينه وبينه، وعن ضعف الرواية عن أبي إسحاق لأنّ روايته عن فراس ابن يحيى ولهذا قال الحافظ

١ - الطبقات: ١/٣٠٣.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣/٣٢٩ رقم ٦١٦.

عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : أقبلت فاطمة رضي الله عنها تمشي كأن مشيتها مشية رسول الله ﷺ ، فقال : مرحباً بابتني ثم أجلسها عن يمينه ، وأوعن شماله ثم أسر إليها حديثاً فبكت ، فقلت لها : استخصك رسول الله ﷺ بحديثه وتبكين ، ثم أنه أسر إليها حديثاً فضحكت ، فقلت لها ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن ، وسألتهما عما قال فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ حتي إذا قبض سألتهما ، فقالت : إنه أسر إليّ فقال : إن جبرئيل كان يعارضني بالقران في كل سنة مرة ، وإنه عارضني به العام مرتين ، ولا أراني إلا قد حضر أجلي وإنك أول أهل بيتي لحوقاً ، ونعم السلف أنا لك ، قالت : فبكيت لذلك ، ثم قال : أما ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة ، أونساء المؤمنين قالت : فضحكت .

في مقدمة الفتح بعد أن أشار إلى نحو ما تقدم : إحتج به الجماعة<sup>(١)</sup> . وشيخه فراس - بكسر الفاء آخره مهملة - هو ابن يحيى الهمداني الخارفي - بمعجمة وفاء - المكتب صدوق ربما وهم ، أخرج له الجماعة<sup>(٢)</sup> . ولم يذكره صاحب الطبقات ، روى عن الشعبي وعطية العوفي وأبي صالح السمان وغيرهم ، وعنه منصور بن المعتمر وزكريا بن أبي زائدة وشعبة والثوري وجماعة ، قال أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابن عمار ويعقوب بن أبي شيبة : ثقة . زاد يعقوب : وفي حديثه لين . وقال أبو حاتم : شيخ ما بحديثه بأس . وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات ، وقال عثمان بن أبي شيبة : صدوق ، قيل له : ثبت ؟ قال : لا . وقال يحيى بن سعيد القطان : ما بلغني عنه شيء ، وما أنكرت من حديثه إلا حديث

١ - مقدمة فتح الباري : ٣٠٠ .

٢ - تقريب التهذيب : ٤٧٣/٢ رقم ٥٥٦٩ .



الاستبراء<sup>(١)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح بعد أن حكى كلام القطان وأشار إلى ما قبله: قلت: كفي به شهادة من مثل ابن القطان وقد إحتجّ به الجماعة، وحديثه في الإستبراء لم يخرج به الشيخان<sup>(٢)</sup>.

وشيخه الشعبي - بفتح معجمة وسكون مهملة وبموحدة - اشتهر بهذه النسبة إلى شعب همدان حتي غلبت وهو عامر بن سراحيل - بفتح المعجمة وخفة راء - الحميري الكوفي ثقة مشهور فقيه فاضل أخرج له الجماعة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني<sup>(٤)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحاديث روى عن خلائق من الصحابة سرد هم الحافظ في تهذيب التهذيب<sup>(٥)</sup>. وأرسل عن آخرين، وروى عن أمم من التابعين أيضاً، ومنهم الحارث الأعور ومسروق بن الأجدع وشريح القاضي، وعنه فراس بن يحيى الهمداني وقتادة وأبو إسحاق السبيعي وأبو إسحاق الشيباني والأعمش وجماعات، [٢٠٥] قال الشعبي: أدركت خمسمائة من الصحابة، وقال العجلي: سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة ولا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً، وقال ابن معين وأبوزرعة وغير واحد: الشعبي ثقة، وقال مكحول وأبو مجلز ما رأينا فيهم أفقه منه، وقال ابن عينية: كانت الناس تقول بعد الصحابة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال ابن شبرمة: سمعت الشعبي يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته ولا حدثني أحد بحديث فأحببت أن يعيده، وقال ابن معين في رواية: إذا حدث عن رجل

١ - تهذيب التهذيب ٢٥٩/٨: رقم ٤٨٢.

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤٣٤.

٣ - تهذيب التهذيب ٢٦٩/١: رقم ٣١٧٥.

٤ - الطبقات ٤٣٩/١.

٥ - تهذيب التهذيب ٦٥/٥: رقم ١١٠.

فسمّاه فهو ثقة يحتجّ بحديثه، وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحبّ إليّ من مرسل النخعي، وقال ابن حبان في ثقات التابعين كان فقيهاً شاعراً، وقال أبو جعفر الطبري نحوه، وقال أبو اسحاق الحبال: كان واحد زمانه في فنون العلم، وقال السيد صارم الدين: كان الشعبي يقول: أحبّ آل محمّد ولا تكن رافضياً وأثبت وعيد الله ولا تكن مرجئاً، ولا تكفر الناس فتكون خارجياً، إلزم الحسنة ربك والسيئة نفسك ولا تكن قدرياً<sup>(١)</sup>.

### فائدة

يؤخذ من كلام الشعبي هذا: إنّ القدري والرافضي في عرفهم حينئذ غير ما في عرف المتأخّرين، فتأمل.

وشيوخه مسروق - بزّة مفعول - يقال: إنّه سُرقَ صغيراً ثمّ وجد فسَمّي مسروقاً، ابن الأجدع - بجيم ثمّ مهملتين - بن مالك الهمداني الخيواني الوادعي الكوفي الإمام القدوة ثقة فقيه عابد مخضرم، أخرج له الجماعة<sup>(٢)</sup>. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسّمّان<sup>(٣)</sup>.

روى عن عليّ عليه السلام وابن مسعود ومعاذ وعائشة وغيرهم، وعنه الشعبي والنخعي وأبو اسحق وغيرهم، قال ابن المديني: ما أقدم على مسروق أحداً. وقال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله. وقالت إمارة مسروق: كان يصلّي حتى تورّمت قدماه. وقال وكيع وغيره: لم يتخلف مسروق عن حروب عليّ عليه السلام. وقال ابن سعد: ثقة له أحاديث صالحة. وقال العجلي: كوفيّ تابعيّ ثقة<sup>(٤)</sup>. وقال السيّد صارم الدين: قال المنصور بالله: مسروق من أهل خيوان قرية من مخلاف بلاد

١ - تهذيب التهذيب الرقم السابق.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٧٩/٢ رقم ٦٨٧٣.

٣ - الطبقات: ٣٤٠/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ١٠٩/١٠ رقم ٢٠٥.

١٤٨ (٣) أخبرنا محمد بن معمر البحراني قال: حدثنا أبو داود حدثنا أبو عوانة عن

همدان ويقال: إنه من أهل الجند. وعده في ثقات محدثي الشيعة، ونحوه ذكر ابن حابس وابن حميد، كما في الطبقات، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: ومناقبه كثيرة، وقال أبو اسحاق: حجّ مسروق فلم ينم إلا ساجداً. وعائشة تقدّم ذكرها في الكلام على سند الحديث الثامن من الباب الخامس والعشرين.

### فائدة

الترجم لهم هنا من رجال هذا الاسناد أربعة وكلّهم من رجال اليمن ومحدثيهم، وهذا يؤيد ما تقدّم إن من رجال اليمن أمة نبغوا في الحديث والفقه وغيرهما تفرّقوا في البلدان، كما مرّ في الكلام على اسناد الحديث العاشر من الباب الثالث في ترجمة أبي هريرة، والكلام على الحديث تقدّم، وتأتي الإشارة إليه في الكلام على الذي بعده.

قوله: محمد بن معمر البحراني. رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين إلا الثاني، فإنما أخرج له البخاري استشهاداً وهو إمام حافظ، كما يأتي، وكلّهم مشتركون، وقد تقدّم الكلام على غير الأوّل والثاني.

فالأوّل: هو محمد بن معمر بن ربيعي القيسي البصري البحراني - بالموحدة والمهمله - صدوق، كما في التقريب أخرج له الجماعة<sup>(١)</sup>. والمرشد بالله<sup>(٢)</sup>. روى عن روح ابن عباد وأبي عامر العقديّ ومحمد بن كثير العبدي اي وأبي داود الطيالسي وغيرهم، وعنه من أخرج له والرمادي وابن أبي عاصم وأبوحاتم والبزار وابن خزيمة وجماعة، قال أبو داود وأبوحاتم: صدوق. زاد الأوّل:

١ - تقريب التهذيب ٥٤٤/٢ رقم ٦٥٦٧.

٢ - الطبقات ٣١٨/٢.

فراس عن الشعبي عن مسروق، قال: أخبرتني عائشة قالت: كنا عند رسول الله ﷺ جميعاً ما يغادر منا واحدة، فجاءت فاطمة عليها السلام تمشي ولا والله أن تخطي مشيتها مشية رسول الله ﷺ حتى انتهت إليه، فقال: مرحباً بابنتي، واقعتها عن

لا بأس به. وقال مسلمة: لا بأس به. وقال البرّار: كان من خيار عباد الله. وقال الخطيب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وفي الزُّهرة: روى عنه البخاري أربعة أحاديث ومسلم ثمانية<sup>(١)</sup>.

والثاني: هو شيخه أبو داود الطيالسي الإمام الحافظ صاحب المسند وهو سليمان بن داود بن الجارود البصري ثقة حافظ غلط في أحاديث، كما في التقريب أخرج له مسلم والأربعة والبخاري إستهاداً<sup>(٢)</sup>. والمؤيد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني<sup>(٣)</sup>. له في الخصائص حديثان، روى عن جرير بن حازم والحمادين وشعبة والثوري وابن عوانة وخلائق، [٢٠٦]

وعنه أحمد بن حنبل وابن المديني وبن داراي ومحمد بن معمر وغيرهم، قال الفلاس وأحمد والعجلي والنسائي والنعمان ابن عبد السلام: ثقة. زاد النعمان: مأمون. وزاد العجلي: كثير الحديث. وزاد النسائي: من أصدق الناس لهجةً. وقيل لأحمد: يخطئ؟ فقال: يحتمل له. وقال ابن معين: صدوق. وقال وكيع: جبل العلم. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وربما غلط. وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر البخاري لأبي داود حديثاً وصله وقال إرساله أثبت. وقال ابن عدي: كان في أيامه أحفظ من بالبصرة مقدماً على أقرانه لحفظه

١ - تهذيب التهذيب ٩/٤٦٦ رقم ٧٥٣.

٢ - تقريب التهذيب ١/٢٢٤ رقم ٢٦٢٦.

٣ - الطبقات ١/٣٦٥.

يمينه، أو عن يساره، ثم سارها بشيء فبكت بكاءً شديداً، ثم سارها بشيء فضحكت، فلما قام رسول الله ﷺ قلت لها: خصك رسول الله ﷺ من بيننا بالسرار وأنت تبكين، أخبريني ما قال لك، قالت: ما كنت لافشي على رسول الله ﷺ سرّه، فلما توفي رسول الله ﷺ، قلت لها: أسألك بالذي لي عليك من الحق ما سارك به رسول الله ﷺ؟ فقالت: أما الآن فنعم، سارني المرة الاولى، فقال: إن جبرئيل عليه السلام كان يعارضني بالقران في كلّ عام مرّة وإنّه عارضني به العام مرّتين، ولا أرى الاجل إلا قد إقترّب، فإتقي الله واصبري، ثم قال لي:

ومعرفته وردّ على محمد بن المنهال ما قال في أبي داود قال: وله أحاديث يرفعها وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها يرفع أحاديث يوقفها غيره ويوصل أحاديث يرسلها غيره وإنّما أتى ذلك من حفظه وما أبوداود عندي وعند غيري إلا متقيظاً ثبتاً. وقال أبوداود: كتبت عن ألف شيخ. وقال عمرو بن شبة: كتبوا عن أبي داود بإصبعان أربعين ألف حديث وليس معه كتاب. وقال الفلاس: ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود وسمعتة يقول: أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. وقال إبراهيم الجوهري: أخطأ أبوداود في ألف حديث وهذا مشكل لأنّه يكون ممّن قدكثر خطأؤه، فيخرج عن حد الثقة المعتبر حديثه في الصحيح على الاصطلاح الحديثي وقد صحح له مسلم وغيره وقد أطبقوا على ثقته وحفظه وجلالته وفضله كثير على كثير من الحفاظ كيف وقد قال أحمد: يحتمل خطأؤه، كما تقدم ففي كلام الجوهري ما فيه لجريه مجري الشاذ من كلام سائر أئمة هذا الشأن، وإتصافه بمطلق الخطأ، كما في التقريب، وكلام ابن عدي وابن سعد لا يقتضي الكثرة التي ذكرها الجوهري فتأمل. ويكفيك في الردّ عليه علاوة على ما تقدّم ما قال يونس بن حبيب: قدم علينا أبوداود وأملى علينا من

يا فاطمة أما ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة، أو سيدة نساء العالمين فضحكت .

حفظه مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعاً، فلما رجع إلى البصرة كتب إلينا بأنني أخطأت في سبعين موضعاً، فأصلحوها. قال الحافظ ابن حجر: ذكر المزي أن البخاري إستشهد به، وهو كما قال في تفسير سورة المدثر<sup>(١)</sup>.

قوله: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة. هذا الحديث والذي قبله والحديث الأول من الباب الذي قبله كلّها عن عائشة عن فاطمة الزهراء عليها السلام، وقد اعتورتها الزيادة والنقص واختلاف بعض اللفظ، وهي في الأصل حديث واحد أو حديثان، لما تقدّم ممّا يدلّ على التعدّد في الكلام على الحديث الأول من الباب المذكور، وتقدّمت بعض مخارج الحديث، وجمع الحافظ ابن حجر بين رواية مسروق وعروة عن عائشة عند البخاري وترجيح زيادات مسروق مع إشارته إلي بعض المخارج عند البخاري وغيره.

وأما مخارج هذين الحديثين وشواهدهما فمع جزم الحافظ ابن حجر بسيادة الزهراء على النساء في الدنيا على الإطلاق إلّا مريم فارجع إليه، كما أشرت إلي أنّ رواية الحاكم عن عائشة لحديث الباب التي صححها وأقره الذهبي من شواهد حديثها هنا بل هوها مختصراً إلّا أنّ الأحاديث المتحدة السبب اختلفت في ذكر السيادة للزهراء، ففي بعضها: على نساء الأمة، وفي بعضها: على نساء الجّة ومّرّ الجمع بين ذلك لما بين سيادة الدنيا والآخرة من التلازم الشرعي مع تعدّد ورود الحديث وشواهدة، كما تقدّم وتجوز الرواية بالمعني، ففي ذلك كفاية على أنّ حديث النسائي هذا صحيح لذاته والذي قبله صحيح لغيره بل لا يبعد أن يكون صحيحاً لذاته لثقة الرهاوي ولولم يروله الشيخان.

## تنبيه

تقدّم أنّ أحاديث سيادة فاطمة لِنساء الجنّة إلّا مريم بنت عمران وردت عن تسعة من الصحابة وإن اختلفت الألفاظ والسياقات وإنّ ذلك يستلزم سيادة الدنيا وإنّ ما في بعض الروايات من التصريح بذلك كالتأكيد ولهذا عقد النسائي هذا الباب لهذه المنقبة وأورد فيه بعض ما تقدّم وإنّ ذلك العدد قد يفيد التواتر الحكمي أو المعنوي: كما مرّ.

وأما أحاديث سيادتها علي نساء الأمّة، ونساء المؤمنين، ونساء العالم، على اختلاف الألفاظ فرواتها عشرة من الصحابة على اختلاف الروايات.

١ - وهم فاطمة الزهراء عند النسائي [٢٠٧] والبخاري ومسلم والحاكم بلفظ: ألا ترضين أن تكوني سيّدة نساء العالمين<sup>(١)</sup>. والبيهقي وابن ماجة مختصراً<sup>(٢)</sup>. والبيهقي أيضاً بلفظ: يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيّدة نساء المؤمنين، وابن المغازلي<sup>(٣)</sup>.

٢ - وعائشة عند الحاكم وصححه وصححه الذهبي بلفظ: يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيّدة نساء العالمين، وسيّدة نساء المؤمنين، وسيّدة نساء هذه الأمّة، وأورده الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة الزهراء عليها السلام<sup>(٤)</sup>.

٣ - وعبدالرحمن بن أبي ليلى عند ابن أبي شيبة ولعله عن أبيه فسقط ذلك من قلم الناسخ وإلّا فهو مرسل صحيح لحصول شرطه بل لتواتر المعنى ونحوه عن

١ - صحيح البخاري: ٢٣١٧/٥ ح ٥٩٢٨، وصحيح مسلم: ٤/ ١٩٠٥ ح ٢٤٥٠، والمستدرک: ١٧٠/ ٢ ح ٤٧٤١.

٢ - دلائل النبوة: ٧/ ١٦٤، وسنن بن ماجة: ١/ ٥١٧ ح ١٦٢١.

٣ - دلائل النبوة: ٦/ ٣٦٤، ومناقب بن المغازلي: ٣٦٢ ح ٤٠٨.

٤ - المستدرک: ٣/ ١٧٠ ح ٤٧٤٠، والإصابة: ٨/ ٢٦٢ رقم ١١٥٨٧.

الحسن البصري عند ابن أبي شيبة <sup>(١)</sup>.

٤ - وأبو يزيد المدائني، كما في الإصابة بلفظ: خير نساء العالمين أربع الحديث <sup>(٢)</sup>. وأخرجه أبو الحسن أحمد بن ميمون في كتاب فضائل عليّ كرم الله وجهه، والرافعي <sup>(٣)</sup>. وفي الإصابة عن أبي يزيد المدائني أيضاً عن أبي هريرة فيرجع إلى ما يأتي.

٥ - وأبوسعيد الخدري عند أحمد وأبي يعلى ورجال رجال الصحيح <sup>(٤)</sup>. ويأتي في الباب الرابع والثلاثين.

٦ - وأبو هريرة عند النسائي والطبراني ورجال رجال الصحيح غير محمد بن مروان، وقد وثقه ابن حبان <sup>(٥)</sup>. كما مرّ وعند ابن النجار والثعلبي <sup>(٦)</sup>.

٧ - وأنس بن مالك بإسناد صحيح بلفظ: حسبك من نساء العالمين أربع خديجة وفاطمة ومريم وآسية، عزاه في العمدة إلى أبي داود <sup>(٧)</sup>. والحديث أخرجه الترمذي وأحمد وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه والطبراني والضياء في المختارة وغيرهم، كما في تفريج الكروب <sup>(٨)</sup>.

٨ - وعليّ كرم الله وجهه عند البخاري: خير نساها أربع <sup>(٩)</sup>.

١ - رواه كنز العمال: ١٢/١١٠ ح ٣٤٢٣٣ عن (ش) رمز بن أبي شيبة.

٢ - الإصابة: ٨/٢٦٢ رقم ١١٥٨٧

٣ - عنه كنز العمال: ١٢/١١٠ ح ٣٤٢٣٤.

٤ - مسند أحمد: ٣/٦٤ ح ١١٦٣٦، ومسند أبي يعلى: ٢/٣٩٥ ح ١١٦٩

٥ - رواه في مجمع الزوائد: ٩/٢٣٧ ح ١٥١٩١ عن المعجم الكبير: ٢٢/٢٠٣ ح ١٠٠٦

٦ - الكشف والبيان: ٣/٥٥ ورواه كنز العمال: ١٢/١١٧ ح ٣٤٢٧٤ عن ابن النجار.

٧ - العمدة لابن بالطريق: ٣٨٨ ح ٧٧٢.

٨ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ١٥٢ حرف الحاء مع السين.

٩ - راجع صحيح البخاري: ٣/١٢٦٥ ح ٣٢٤٩.



٩- وابن عباس عند ابن عبد البر وغيره: سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة الخ<sup>(١)</sup>. ورجح الحافظ رواية العطف بالواو وضعف هذه، كما تقدّم.

١٠- وجابر يرفعه بلفظ: حسبك من نساء العالمين أربع، فذكرهنّ، كما في الإصابة عن الشعبي عنه<sup>(٢)</sup>. وأخرج البيهقي في الشعب نحوه بلفظ: أربع نسوة سادات عالمهنّ وفيه: وأفضلهنّ عالماً فاطمة، كما في تفريج الكروب<sup>(٣)</sup>. وبيض فيه للصحابي.

١١- وأبو موسى يرفعه، كما في العمدة عند مسلم: خير نساء العالمين أربع.

١٢- وعمران بن حصين عند بن المغازلي والشريف الجرجاني في الأنوار مطولاً وفيه: فوالذي بعثني بالنبوة حقاً أنك سيدة نساء العالمين، فوضعت فاطمة يدها على رأسها وقالت: يا أبة فأين آسية بنت مزاحم امرأة فرعون ومريم ابنة عمران؟ فقال ﷺ: آسية سيّدة عالمها، ومريم سيدة عالمها، وأنت يا فاطمة سيدة نساء عالمك. وفي نسخة: العالمين الحديث<sup>(٤)</sup>. وقد تقدّم نحوه بلفظ: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين، وأجاب عن سؤالها بقوله: مريم سيدة نساء عالمها، وآسية سيدة نساء عالمها، ولم يزد، كما في العمدة<sup>(٥)</sup>. وإذا كانت فاطمة سيدة نساء عالمها، وهم «خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» [آل عمران/ ١١٠] وأفضل الأمم، فهي سيدة نساء عالم من قبلها أيضاً، فتأمل، هذا ملخص ما وقفت عليه وبعضه تقدّم وهو يفيد التواتر، والله الحمد. ومجموع رواة أحاديث هذين البابين وشواهد هاعلى ما تقدّم زهاء عشرين صحابياً وصحابية.

١- الاستيعاب: ١٨٩٥/٤ ترجمة فاطمة الزهراء عليه السلام.

٢- الإصابة: ٢٦٤ رقم ١١٥٨٧ ترجمة فاطمة الزهراء عليه السلام.

٣- تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ٤٣ حرف الألف مع الراء.

٤- مناقب بن المغازلي: ٣٩٨ ح ٤٥٢.

٥- العمدة لابن الطريق: ٣٨٧ ح ٧٦٧.

ب - ٣١- ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة عليها السلام بضعة من رسول الله ﷺ

وفيه ٥ عن ١

١٤٩ (١) أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة

(ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة عليها السلام بضعة من رسول الله ﷺ)

قوله: الليث. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح، وكلهم مشركون، وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور أخرج له الجماعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص حديثان متتاليان هذا والذي بعده روى عن نافع وابن أبي مليكة والزهري وهشام بن عروة وقتادة وأبي الزبير وأم، وعنه قتيبة بن سعيد وابن لهيعة وابن المبارك وابن وهب ويعقوب بن إبراهيم ابن سعد وخلائق، قال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل زمانه فقهاً وورعاً وعلماً وفضلاً وسخاءً. وقال مالك في رسالة كتبها إليه وابن أبي مريم وأبو يعلى الخليلي نحوه، وقال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به وفي رواية أتبع للأثر من مالك، وقال ابن بكير: الليث أفقه من مالك لكن كانت الخطوة لمالك، وفضله كثيرون على كثيرين من الثقات الحفاظ، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صحيحه وكان سرياً من الرجال نبيلاً سخياً، وقال أحمد: ثقة ثبت، وفي رواية: ثقة ولكن في أخذه سهولة وفي رواية: كثير العلم صحيح الحديث، وقال ابن معين وابن المديني والعجلي والنسائي ويعقوب بن شيبه: ثقة. وزاد ابن المديني: ثبتاً. وزاد يعقوب: في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب. وقال عمرو بن علي: صدوق وسماعه

١ - تقريب التهذيب: ٩٧/٢ رقم ٥٨٨٠.

٢ - الطبقات: ٢/٢٣٠.

من الزهري قراءة<sup>(١)</sup>. هذا وقد أطبقوا على أمامته وثقته، كما في عبارة التقريب المصدرة أولاً ولم يلتفتوا إلى ما أشار إليه يعقوب.

وشيخه هنا ابن أبي مليكة. [٢٠٨] كما في مسلم من شرح النووي<sup>(٢)</sup>. وكذا في البخاري من الفتح إلا أن الرواي عنه عمرو بن دينار<sup>(٣)</sup>. كما يأتي في السند الثاني والثالث وكذا في مسند أحمد<sup>(٤)</sup>. ويأتي في كلام الحافظ ما يؤيد هذا، وقد اضطربت وتصحفت أسماء أسانيد هذا الباب أكثر من غيره، وهذا اسناد مسلم ليكون التصحيح عليه حدّثنا أحمد بن عبد الله بن يونس وقتيبة بن سعيد كلاهما عن الليث بن سعد، قال ابن يونس حدّثنا ليث حدّثنا عبد الله ابن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي أن المسور بن مخرمة حدّثه، فذكره<sup>(٥)</sup>. وأخصر منه اسناد البخاري في كتاب النكاح حدّثنا قتيبة حدّثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة، فذكر الحديث بلفظه<sup>(٦)</sup>. فهو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة - مصغراً - ابن عبد الله بن جدعان، ويقال إسم أبي مليكة زهير التيمي المدني أدرك ثلاثين صحابياً ثقة فقيه، كما في التقريب روى له الستة<sup>(٧)</sup>. ومحمّد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسّمان<sup>(٨)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحاديث متتالية أيضاً روى عن العبادلة الأربعة والمسور بن مخرمة وعائشة وأمّ سلمة وغيرهم، وعنه الليث وعطاء بن أبي رباح وحמיד الطويل وجماعة، قال أبو زرعة وأبو حاتم

١ - تهذيب التهذيب ٤٥٩/٨ رقم ٨٣٢.

٢ - شرح النووي صحيح مسلم ٢/١٦ ح ٢٤٤٩

٣ - فتح الباري: ٧/ ٨٢.

٤ - مسند أحمد: ٤/ ٣٢٨ ح ١٨٩٤٦

٥ - صحيح مسلم: ٤/ ١٩٠٢ ح ٢٤٤٩

٦ - صحيح البخاري: ٥/ ٢٠٠٤ ح ٤٩٣٢.

٧ - تقريب التهذيب: ١/ ٣٠٠ رقم ٣٥٤٤.

٨ - الطبقات: ٢/ ٥١٠.

والعجلي وابن سعد: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>. هذا وفي بعض نسخ الامالي عن أبي مليكة، والصواب ما تقدم، كما في الصحيحين والمسند في هذا السند أيضاً ولا يصح هنا لأن زهير بن عبدالله بن جدعان صحابي، أخرج له البخاري وأبو داود فقط حديثان فقط فليس من رجال النسائي في الخصائص ولا غيرها، وحديثه في البخاري في الاجارة: ان رجلاً عضّ يدرجل الحديث<sup>(٢)</sup>. فلا يصح ذكره في هذا الاسناد ولا فيما بعده، كما اختلفت نسخ الخصائص.

والمسور- بزنة منبر- ابن مخرمة من صغار الصحابة وهو ابن مخرمة بن نوفل الزهري له ولأبيه صحبة روى له الستة والمؤيد بالله والمرشد بالله<sup>(٣)</sup>. له في الخصائص خمسة أحاديث متتالية وهي أحاديث الباب، روى عن النبي ﷺ وعن أبيه وخاله عبدالرحمن بن عوف وأبي بكر وعليّ كرم الله وجهه وغيرهم وعنه عبدالله بن أبي مليكة وعليّ بن الحسين وعمر بن دينار وعروة بن الزبير وغيرهم، قال الزبير كان من أهل الفضل والدين، ووقع في صحيح مسلم من حديثه في خطبة عليّ كرم الله وجهه لابنة أبي جهل، قال المسور: سمعت النبي ﷺ وأنا محتلم يخطب الناس، فذكر الحديث، كما يأتي في الحديث الخامس من أحاديث الباب أيضاً، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وهو مشكل المأخذ، لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجرة أي بستين وقدم به المدينة سنة ثمان، وقصة خطبة عليّ كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع، فكيف يسمّى محتلماً، فيحتمل أنه أراد الاحتلام اللغوي وهو العقل

١ - تهذيب التهذيب: ٣٠٦/٥ رقم ٥٢٣.

٢ - صحيح البخاري: ٧٩٠/٢ ح ٢١٤٦.

٣ - الطبقات: ٢٣/١.

قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر، يقول: إن بني هشام بن المغيرة

انتهى<sup>(١)</sup>. والرواية المذكورة عند البخاري أيضاً في كتاب الخمس قال الحافظ في باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف من كتاب النكاح: تقدّم في رواية عليّ بن الحسين عن المسور الماضية في الخمس يخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم، قال ابن سيّد الناس: هذا غلط، والصواب ما وقع عند الاسماعيلي بلفظ: كالمحتلم، والمسور لم يحتلم في حياة النبي ﷺ لأنّه وُلد بعد ابن الزبير، فيكون عمره عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين، قال الحافظ: وفيه نظر، فإنّ الصحيح إنّ ابن الزبير ولد في السنة الأولى من الهجرة، فيكون عمر المسور عند وفاة النبوة تسع سنين، فيجوز أن يكون احتلم في أول سني الامكان، انتهى<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤيّد ما تقدّم إنّ ابن التسع يجوز إحتلامه في الكلام على حديث الباب الثاني عند بعض أهل العلم، ثمّ قال الحافظ: أو يحمل قوله: وأنا محتلم على المبالغة والمراد التشبيه، فتلتئم الروايتان، وقد يراد أنّه كالمحتلم في الحذق والفهم والحفظ انتهى<sup>(٣)</sup>. وهذا يغني عن أعادته في الحديث الخامس.

قوله: وهو على المنبر. الألف واللام للعهد الخارجي وفي الرواية الخامسة من طريق زين العابدين: وهو على منبره هذا، وله قصة يستفاد منها أنّه كان في مسجد النبي، كما يأتي، ويشكل على هذا قوله في الرواية الثانية: بمكة يخطب وهو على المنبر. لتناقيهما لأنّ المنبر بالمسجد الشريف بالمدينة إتّفاقاً، وقوله: بمكة. ينافي ذلك وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة بعد إسلام بني هشام بن المغيرة

إستأذنوني أن ينكحوا إبنتهم علي بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن،

وكان اسلامهم يوم الفتح، كما في الفتح، ولم أجد فيه التنبيه على نكارة هذه اللفظة ولا وجودها في بعض العمومات مع حمله بألفاظ الروايات، كما يأتي.

وقد رواه أحمد بأربع روايات عن المسور قال في الثالثة: على منبره هذا. وكان المسور حينئذ بالمدينة مخاطباً لعلي بن الحسين مقدمه من عند يزيد بن معاوية بعد قتل الحسين عليه السلام، وقال في الرابعة: وهو على المنبر <sup>(١)</sup>. كما هنا.

وأما ذكر مكة في الرواية الخامسة فليست عند أحمد ولم أف عليها [٢٠٩] فلعلها غلط طارئ في الخصائص إذ يبعد أن يكون لهذه القصة تكرار بمكة يوم الفتح، أو في حجة الوداع ثم بالمدينة لفقد القرينة القوية، ولأن أمير المؤمنين بمحل من الكمال والديانة والصيانة لجانب الزهراء وتوقي ما يؤذيها، فضلاً عما يتسبب فيه لأذى أبيها عليه السلام، فلا يتصور أن يتكرر ذلك منه، ولقول المسور في رواية: فترك علي الخطبة، وفي رواية: فسكت علي عن ذلك النكاح، وفي رواية فقال علي عليه السلام: لا آتي شيئاً تكرهه. فالظاهر أنها واقعة واحدة، وإن بني هشام رغبوا في ذلك، فاستشاروا النبي ﷺ، فقال: ما قال.

إمّا وهو بمكة، فيدفع هذا رواية وهو على منبره، هذا وإمّا بالمدينة والاستشارة من بني هشام إمّا برسالة، أو بارسال رسولا، أو بحضور بعضهم فتأمل، وربما، أو عز بعض من يبغض أمير المؤمنين، أو بعض من لا يحفظ حقيقة الكلام إلى فاطمة بأن ذلك قد كان، كما قالت: إن علياً ناكح فلانة. بصيغة إسم الفاعل الدالة على تحقق ذلك ووقوعه مبالغة تنزيلاً لما سيقع منزلة ما قد وقع فتأمل، وإمّا يحتاج إلي الجمع بين ألفاظ الروايات المحتملة الثابتة لا

الأغلاط المحضة، ولكثرة ما زيد في هذا الحديث قال فيه الشريف الرضي<sup>(١)</sup>. ما قال كما يأتي في كلام الحافظ: وقد جمع عليه السلام بين الألفاظ المحتملة والمخارج والشرح في كتاب النكاح باب ذب الرجل عن إبنته في الغيرة والإنصاف وقد تقدّم اسناده، فلذلك حسن نقل كلامه ملخصاً، فقال: قوله: عن ابن أبي مليكة عن المسور «كذا» رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبدالله ابن الزبير أخرجه

الترمذي وقال: حسن انتهى<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ في شرح الحديث في باب مناقب فاطمة أخرجه الترمذي وصحّحه انتهى<sup>(٣)</sup>. وهو كما قال فقد أخرج حديث المسور أولاً وقال: حسن صحيح ثم حديث عبدالله بن الزبير ثانياً وقال: حسن صحيح واحتمل أن يكون ابن أبي مليكة روى عنهما معاً، قال الحافظ: والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة كما رواه البخاري في الخمس عن الزهري عن عليّ بن الحسين عن المسور أي كما يأتي هنا في الرواية الخامسة من الباب وزاد البخاري في الخمس قصة سيف النبي ﷺ وذلك سبب تحديث المسور لعليّ بن الحسين بهذا الحديث انتهى<sup>(٤)</sup>. وهذا لفظه عند البخاري وهي الرواية الخامسة هنا بلفظها واسنادها إلا أن النسائي اختصرها أن عليّ بن الحسين حدّث ابن شهاب أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين ابن عليّ عليه السلام لقيه المسور بن مخرمة، فقال له: هل لك إليّ من حاجة؟ تأمرني بها فقلت له: لا، فقال: فهل أنت معطيّ سيف رسول الله ﷺ أي ذوالفقار الذي تنفّله يوم بدر ثم وهبه

١ - الصحيح: الشريف المرتضى كما يأتي .

٢ - فتح الباري: ٧ / ٨٢ .

٣ - فتح الباري: ٩ / ٢٦٩ .

٤ - فتح الباري: ٩ / ٢٦٩ .

لامير المؤمنين عليه السلام ،فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه ،وأيم الله لأن أعطيتنيه لا يخلص إليهم أبداً حتي تبلغ نفسي ، ان علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل فذكر الحديث <sup>(١)</sup> . قال الحافظ : ولا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في تعصّبه لعلي بن الحسين حتي قال : إنّه لو أودع عنده السيف لا يُمكن أحداً منه حتى تزهق روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجاً بحديث الباب ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاضة على علي ابن الحسين ، لما فيه من إيهام غصّ من جدّه علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى قال النبي ﷺ : ما قال من الإنكار <sup>(٢)</sup> . أي بناء على تحقق وقوع الخطبة منه ﷺ وإلا فسيأتي في بعض الروايات إنهم هم الخاطبون الراغبون فيه المستشيرون للنبي ﷺ كما هنا وفي بعضها أن أمير المؤمنين هو المستشير ، فقال النبي ﷺ : لا ، فاطمة مضغة مني ، فقال : لا آتي شيئاً تكرهه ، وقدر أن الرواة تصرّفوا وزادوا ألفاظاً حتى أنكر القصة بعضهم ، ويأتي أن أصل القصة ثابت إنما تستنكر ألفاظ منها في بعض الروايات ، ثم قال الحافظ : بل أتعجب من المسور تعجباً آخر أبلغ من ذلك ، وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة ، وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعني الحسين بن علي والد علي بن الحسين الذي وقعت له معه القصة حتي قتل بأيدي ظلمة الولاية انتهى <sup>(٣)</sup> . فأنظر إلى كلام الحافظ في قوله : حتي قتل بأيدي ظلمة الولاية . وإنصافه في ذلك ، ووازن بينه وبين قول من قال : إنما قتل الحسين بسيف جده إعتقاداً منه على أنّه كان باغياً خارجاً على يزيد وإنّه لحقيق بالأمر والخلافة حينئذ وأعرف زلات أهل العلم ولا يكفك قول عالم حتي تنظر إلي ما قال ، لا إلى من قال ، وحتى تعرف

١ - صحيح البخاري : ٣ / ١١٣٢ ح ٢٩٤٣ .

٢ - فتح الباري : ٩ / ٢٦٨ .

٣ - فتح الباري : ٩ / ٢٦٩ .



الحق لتعرف أهله كما قال أمير المؤمنين عليه السلام<sup>(١)</sup>. ثم قال الحافظ: ويحتمل أن يكون عذر المسور أن الحسين لما ذهب إلى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن أمره يؤل إلى ما آل إليه ثم تكلم الحافظ على قوله: يخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم<sup>(٢)</sup>. بما تقدم في ترجمة المسور من قوله: إن بني هشام بن المغيرة وقع في رواية مسلم وكذا في بعض نسخ الخصائص: هاشم بن المغيرة. والصواب هشام لأنه جد المخطوبة.

قوله: إستانوا في أن ينكحوا إبنتهم علي بن أبي طالب. قال الحافظ ابن حجر [٢١٠]: هكذا في رواية ابن أبي مليكة إن سبب الخطبة استئذان بني هشام بن المغيرة، وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين سبب آخر، ولفظه: إن علياً خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت: إن قومك يتحدثون الحديث كذا في رواية شعيب، وفي رواية عبد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان، فبلغ ذلك فاطمة فقالت: إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، هكذا أطلقت عليه اسم الفاعل مجازاً لكونه أراد ذلك وصم عليه، فنزلته منزلة من فعله، ووقع في رواية عبد الله بن أبي زياد: خطب. بدل «ناكح» ولا اشكال فيها، ووقع عند الحاكم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة: أن علياً خطب بنت أبي جهل، فقال له: أهلها لا تزوجك على فاطمة، قال الحافظ: فكأن ذلك كان سبب استئذانهم، وجاء أيضاً أن علياً استأذن بنفسه، فأخرج الحاكم بسند صحيح إلى سويد بن غفلة وهو أحد المخضرمين ممن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وآله ولم يلقه، قال: خطب علي بنت أبي جهل إلى عمها الحارث بن هشام، فاستشار النبي صلى الله عليه وآله، فقال: عن حسبها تسألني؟ قال: لا، ولكن أتأمروني بها، قال: لا، فاطمة مضغة مني، ولا أحسب إلا

١ - وسائل الشيعة: ٢٧/١٣٥ ح ٣٣٤١٣ قال عليه السلام: اعرف الحق تعرف أهله.

٢ - فتح الباري: ٩/٢٦٩.

ثم لا أذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم

أنها تحزن، أوتجزع، فقال عليّ: لا آتي شيئاً تكرهه، قال الحافظ: ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي ﷺ بما خطب ولم يحضر عليّ الخطبة المذكورة فاستشار، فلما قال له: لا، لم يتعرض بعد ذلك لطلبها، ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزهري: فترك عليّ الخطبة - وهي بكسر الخاء المعجمة - ووقع عند أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن عروة: فسكت عليّ عن ذلك النكاح إلي أن قال الحافظ: وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة، وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح، فأحسن إسلامهما، ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعلّي، وممن يدخل في إطلاق بني هشام بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضاً وحسن إسلامه، واسم بنت أبي جهل المخطوبة جويرية، وقيل جميلة، وقيل الحيفا، وقيل غير ذلك إلا أنه يبعد أن يخطب النبي ﷺ منكرًا لذلك ولم يبلغ أمير المؤمنين ذلك لاسيما والمساءلة مآيهم الصحابة نقلها وإبلاغها لتسكين ما عرض للنبي ﷺ وما نزل بفاطمة عليها السلام

قوله: إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم. كذا في البخاري بدون زيادة «أن» قال الحافظ: هذا محمول على أن بعض من يفيض علياً كرم الله وجهه وشي به أنه مصمم على ذلك وإلا فلا يظن به أنه يستمرّ على الخطبة بعد أن استشار النبي ﷺ فمنعه، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة، فكأنه لما قيل له ذلك وشكت إلى النبي ﷺ بعد أن أعلمه عليّ كرم الله وجهه أنه ترك أنكر عليه ذلك، وزاد في رواية الزهري: وإنّي لست أحرّم حلالاً ولا أحلّل حراماً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل أبداً. وفي رواية مسلم: مكاناً واحداً أبداً. وفي رواية شعيب: عند رجل واحد أبداً. قال ابن التين: أصح ما تحمل عليه هذه القصة إن النبي ﷺ

حرّم على عليّ كرم الله وجهه أن يجمع بين إبنته وبين إبنة أبي جهل لأنّه علل ذلك بأنّه يؤذيه، وأذيته حرام بالاتفاق ومعني قوله: لا أحرم حلالاً أي هي له حلال لو لم تكن عنده فاطمة، وأمّا الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي ﷺ لتأذي فاطمة به، فلا. وزعم غيره أنّ السياق يشعر بأنّ ذلك مباح لعليّ لكنه منعه النبي ﷺ رعاية لخاطر فاطمة، فقبل هو ذلك إمتثالاً للأمر، قال الحافظ: والذي يظهر لي إنّّه لا يبعد أن يعدّ في خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمة رضي الله عنها، انتهى<sup>(١)</sup>. وهو الذي بنى عليه صاحب المواهب اللدنيّة<sup>(٢)</sup>. من شرح الزرقاني تبعاً للشيخ أبي علي السنجيّ أحد عظماء الشافعية ولأبي داود وغيرهما، وقد أطال الكلام فيه الشارح الزرقاني في نحو أربع صحائف، قال في آخر البحث: وذكر الشيخ أبو علي السنجيّ أنّه يحرم التزويج على بنات النبي ﷺ أى لصلبه لما يأتي أنّ من بعد هنّ جائز له ذلك بالإجماع في كلّ عصر، قال: وقد علل ذلك بأنّه يؤذيه أي في حقّ فاطمة وأذيته حرام بالإجماع وفي هذا تحريم أذى من يتأذي النبي ﷺ بتأذيه لأنّ أذى النبي ﷺ حرام بالاتفاق قليله وكثيره ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الاحزاب/ ٥٣] وقد جزم بأنّه يؤذيه ما أذى فاطمة، فكلّ من وقع منه في حقّها شيء تأذت به، فهو يؤذي النبي ﷺ بشهادة الخبر الصحيح. زاد في الفتح: ولا شيء أعظم من ادخال الأذى عليها من قبل ولدها ولهذا أعرف بالاستقراء معالجة من تعاطي ذلك بالعقوبة في الدنيا ولعذاب الآخرة أشدّ، انتهى<sup>(٣)</sup>. وقال الشريف السمهودي: ومعلوم أنّ أولاد فاطمة بضعة منها، فيكونون بواسطتها بضعة منه ﷺ ومن ثمّ لما رأت أمّ الفضل في منامها أنّ بضعة منه ﷺ وضعت في حجرها أوله النبي ﷺ بأنّ فاطمة تلد غلاماً فيوضع في حجرها، فولدت الحسن

١ - فتح الباري: ٩/ ٢٨٥.

٢ - شرح المواهب للزرقاني: ٥/ ٢٨٥.

٣ - فتح الباري: ٩/ ٢٨٥.

فإنما هي بضعة مني..

فوضع فيه، فكل من يشاهد الآن من ذريتها بضعة من تلك البضعة، وإن تعددت الوسائط، ومن تأمل ذلك إنبعثت من قلبه دواعي الاجلال لهم وتجنب بغضهم على أي حال كانوا، انتهى<sup>(١)</sup>. ثم ساق حديثاً آخر عن المسور بنحو ما تقدم، وفيه أنه ترك تزويج ابنته [٢١١] ممن تحته زوجة من بنات فاطمة أخذاً بالحديث ثم قال: قال في ذخائر العقبي فيه دليل على أن الميت يراعى منه ما يراعى من الحي قال: ولعل مراد من قال بتحريم الزواج على بناته عليها السلام من ينتسب إليه ﷺ بالبنوة أي وهن بناته لصلبه ويكون هذا الحديث دليل لذلك قال الحافظ السيوطي: فإن أخذ كلام أبي علي السنجي وغيره على ظاهره فمقتضاه أنه يحرم التزويج على ذرية بناته وان يتعلق ذلك إلي يوم القيامة، وفيه وقفة، قال الزرقاني: بل لا يصح هذا لقيام الإجماع الفعلي في كل عصر على خلافه، فهو خاص ببناته لصلبه، أو فاطمة فقط، وامتناع المسور من تزويج ابنته ممن تحته زوجة من ذرية فاطمة من مزيد ورعه، حملاً لما سمعه على عموم<sup>(٢)</sup>. أي ولأن العلة حاصلة، كما أشار إليها كلام السهمودي إلا أن الإجماع بعد ذلك خص الجواز وان حصلت به أذية على بنات ذرية فاطمة، فتبقي العلة والحكم فيما سواه كما قال السهمودي في صدر كلامه، وأدلة ذلك لا يتسع لها المقام أعني حرمة أذية ذرية الزهراء ما تناسلوا لأنهم ذريته ﷺ عند من عرف واعترف وأنصف ولم يكابر ويتعسف، لا عند من قل إنصافه.

قوله: فإنما هي بضعة مني. قال الحافظ - بفتح الموحدة وسكون المعجمة وحكي ضم الموحدة وكسرهما أي قطعة لحم، انتهى<sup>(٣)</sup>. وقال في موضع: قال

١ - جواهرالعقدين: ٣٥.

٢ - شرح المواهب اللدنية للزرقاني: ٥/ ٢٨٧ - ٢٨٥.

٣ - فتح الباري: ٧ / ٨٢.

يريني مارابها ويؤذيني ما آذاها، ومن أذى رسول الله فقد حبط عمله

الجوهري: بفتح الباء، وقال النووي: بضمّها، وقال صاحب النهاية: بالفتح وقد تكسر، قال الحافظ: ووقع في رواية سويد بن غفلة، كما تقدّم: مضغة، بضمّ الميم وبغين معجمة بعد الضاد، والسبب فيه أنّها كانت أصيبت بموت أمّها، ثمّ أخواتها واحدة بعد واحدة، فلم يبق لها من تستأنس به ممّن يخفف عليها الأمر ممّن تفضي إليه بسرّها إذا حصلت لها الغيرة. قال الحافظ :

قوله : يريني ما أرابها، كذاها من أراب رباعياً، وفي رواية مسلم «مارابها» من راب ثلاثياً أي كما في الخصائص، وزاد في رواية الزهري: وأنا أتخوف أن تفتن في دينها يعني أنّها لا تصبر علي الغيرة، فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب، ما لا يليق بحالها في الدّين، وفي رواية شعيب: وأنا أكره أن يسوءها، أي تزويج غيرها عليها. وفي رواية مسلم من هذا الوجه: أن يفتنوها، وهي بمعنى أن تفتن<sup>(١)</sup>.

قوله: ويؤذيني ما آذاها كال تفسير لما قبله، وفي رواية عند البخاري في باب مناقب الزهراء: فاطمة بضعة منّي، فمن أغضبها أغضبني، كما يأتي في الحديث الثالث من أحاديث الباب، قال الحافظ: وفي رواية أبي حنظلة: فمن آذاها فقد آذاني، أي وهي بمعنى رواية الخصائص في بعض النسخ: ومن آذى رسول الله فقد حبط عمله، وفي بعضها بحذف هذه الجملة، كما في سائر الروايات وإن كانت كالنتيجة لما قبلها لما تقدّم، ويأتي في الرواية الثانية تقديم هذه الجملة على التي قبلها من عطف السبب والعلة على المسبب والمعلول، قال الحافظ: وفي حديث عبد الله بن الزبير: يؤذيني ما آذاها، وينصّبني ما أنصّبها، وهو بنون ومهملة

وموحدة من النصب بفتحيتين وهو التعب، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور: يقبضني ما يقبضها، ويبسطني ما يبسطها، أخرجها الحاكم، ويؤخذ من الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع علي كرم الله وجهه من التزويج بصاحبة القصة، أو بغيرها، وفيه تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه <sup>(١)</sup>. إلي آخر ما تقدّم، وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة لأنّ تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المال وفيه بقاء عار الآباء في أعقابهم لقوله: بنت عدو الله. فإنّ فيه إشعاراً بأنّ للوصف تأثيراً في المنع مع أنّها كانت مسلمة حينئذ حسنة الاسلام إلي أن قال: ومما تقدّم يؤخذ جواب من إستشكل إختصاص الزهراء بذلك مع أنّ الغيرة على النبي ﷺ أقرب إلى خشية الافتتان في الدين ومع ذلك فكأنّ ﷺ يستكثر من الزوجات وتوجد منهنّ الغيرة، كما في هذه الأحاديث يعني التي ساقها البخاري ومع ذلك مارعى ﷺ في حقهنّ، كما راعاه في حق فاطمة ومحصل الجواب أنّها كانت إذ ذاك، كما تقدّم فاقدة لمن تركن إليه ممّن يؤنسها ويزيل وحشتها من أمّ، أو أخت بخلاف أمّهات المؤمنين، فإنّ كلّ واحدة منهنّ كانت ترجع إلي من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو كونه زوجهنّ ﷺ لما كانت عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أنّ كلّ واحدة منهنّ ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه، بحيث لو وجد ما يخشى من وجوده الغيرة لزال عن قرب، قيل وفيه حجة لمن منع من الجمع بين الحرّة والأمة، ويؤخذ من الحديث إكرام من ينتسب إلى أهل الخير، أو الشرف، أو الديانة، انتهى <sup>(٢)</sup>. ويضاف إلي هذا أنّ أمّهات المؤمنين لما جرى بينهنّ ما جرى،

١ - فتح الباري: ٩ / ٢٧٠

٢ - فتح الباري: ٩ / ٢٧١

وسمعن قوله «تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُمْ [٢١٢] وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَوْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ» [الأحزاب/٥١] لم يبقَ لهنَّ غير السمع والطاعة والامتثال مع خمود نيران الغيرة بهذه الآية في حقهنَّ على أنَّه قد تقدَّم للحافظ أنَّ هذه خصوصية لبنات النبي ﷺ بل بالزهراء وإنها أخصَّ وأفضل نساء المؤمنين وسيدهنَّ، كما مرَّ في الباب الذي قبل هذا، فناسبت لها رعاية هذه المنزللة بازاحة كلِّ ما يتسبب عنه أذيتها التي قد تجرَّ إلى ما يثلم في دينها لقوله ﷺ: أن تفتتن وإن يفتنوها، فلا يقاس لها غيرها لحصول الفارق هذا. وشرح كلِّ ما تضمنته أحاديث الباب يطول وقد أَلَمَ الحافظ بمعظم ذلك مع الإشارة إلى بعض المخارج واختلاف السياقات، والجمع بين ما أشكل، والتنبيه على بعض مأخذ الأحكام منه، فجزاه الله خيراً

وأما التنبيه على كثرة الطرق والمخارج وعدة رواة الحديث من الصحابة زيادة على ما تقدَّم، فسيأتي قريباً لاتساع الكلام هنا وهو كلام على جميع أحاديث الباب لأنَّها حديث واحد في الحقيقة عن صحابي واحد في قضية واحدة.

### تنبيه

تكرَّر التنبيه على اختلاف الرواة في قضايا الأعيان المتحدة، فضلاً عن المتعددة، ويؤكد ذلك ما في أحاديث الباب، والقصد التنبيه على الأخذ بالراجح في مثل ذلك، قال الحافظ في الكلام على رواية البخاري في باب اصهار النبي ﷺ لحديث الباب عن المسور من الفتح من كتاب المناقب: وفيه أنَّ علياً خطب بنت أبي جهل، ما لفظه: أخذ عليٌّ بعموم أدلة الجواز، فلمَّا أنكر النبي ﷺ أعرض عليٌّ كرم الله وجهه عن الخطبة، فيقال: تزوجها عتاب بن أسيد وإنَّما خطب النبي ﷺ ليشيع الحكم المذكور بين الناس ويأخذوا به، إمَّا على

سبيل الإيجاب وإما على سبيل الأولوية ، انتهى <sup>(١)</sup> . وفيه أن الإيجاب والندب لا يحتاج الناس عموماً إلى الأخذ بهما هنا ، لما تقدّم من قصر الحكم على خصوص السبب ، وعدّ ذلك من خصائص الزهراء ، ولم يكن للناس تعبد بالخصائص .

وأما أخواتها فقد متن قبل ذلك ، وأما بناتها فالاجماع قائم على جواز الجمع بين الفاطميات وغيرهنّ ، كما مرّ ، فلامعنى لأخذ الناس لهذا الحكم إلا العلم به واعتقاده كذلك لينزجر من استأذن في تزويج أمير المؤمنين ببنت أبي جهل كبنّي هشام بن المغيرة ، وعلى هذا فالناس هنا من العام الذي أريد به الخاص فتأمل . قال الحافظ : وغفل الشريف المرتضى عن هذه النكتة ، فزعم أن هذا الحديث موضوع لأنّه من رواية المسور وكان فيه انحراف عن عليّ كرم الله وجهه وجاء من رواية ابن الزبير وهو أشدّ انحرافاً ، وردّ كلامه بإطباق أصحاب الصحيح على تخريجه ، انتهى <sup>(٢)</sup> . ولعلّ الشريف نظر إلى بعض الألفاظ في روايات هذا الحديث المشعرة بتنقيص أمير المؤمنين عليه السلام مع ما علم من وفور حقه وكرامته ومنزلته من رسول الله ﷺ وزهده وورعه فاستنكرها ، والذي يظهر أن ذلك من إختلاف الرواة من الرواية بالمعنى مع بُعد أيام الحادثة وزمن الرواية ، كما في قصة المسور مع عليّ بن الحسين ، كما مرّ بعد رجوعه من عند يزيد بعد قتل الحسين عليه السلام وذلك في سنة ٦١ (إحدى وستين) و وفاة فاطمة بعد أبيها بنحو سبعة أشهر ، والقصة قبل ذلك كلّها لأنّها بعد الفتح الكائن في سنة ثمان من الهجرة النبويّة ومع طول المدّة وكبر السنّ لم يبق إلا حفظ الجملة ، فما وقع من الألفاظ المؤهّمة يُحمل على ذلك مع تصرف الرواة في الرواية بالمعنى ، كما يؤخذ من كلام الحافظ المارّ حيث يقول : وفي رواية فلان كذا ، وفي رواية فلان كذا ، ولا يقال : هذا يطرد

١ - فتح الباري : ٧ / ٦٨

٢ - فتح الباري : ٧ / ٦٨ ، وتنزيه الأنبياء للسيد المرتضى : ٢١٨ .



في غير هذه القصة لأنه يقال: هذا ملتزم في النظائر والأمثال والسند في ذلك التتبع مع الانصاف وقد دليل العصمة الذي لا يمنع إلا من العمد لا من الخطأ والنسيان «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ» [الأحزاب/٥] وأن الله جل وعز رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان أي أحكامهما الأخروية ولهذا لا يجوز تخطئة أحد من الرواة، ولا تأثيمه وإن أخطأ ما لم يتعمّد نعم الفدلكة من هذا أن تجمع ألفاظ الروايات الواردة في قصة عين ثم يؤخذ بالأرجح اسناداً أولاً، وبالأرجح معنى ثانياً، لقربه من مقاصد الشرع الجميلة والتفصيلة، لنحو قوله تعالى «فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» [الزمر/١٨] وقوله «وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ» [الزمر/٥٥] وهذا حكم ثابت في الشرائع القديمة أعني الأخذ بالأرجح الذي هو الأحسن ونحو ذلك، لقولنا تعالى لموسى «وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا» [الاعراف/١٤٥] والأحسن وإن كان كالمجمل فقد تختلف مقاماته ومواطنه والسياقات في كلّ باب يؤخذ منها تعيين الأحسن والأرجح اسناداً ومعنى، فما كان كذلك أحسن ممّا دونه وهلمّ جرّاً وإنما الصعوبة في التطبيق في الموارد والمقامات، وبالله التوفيق، وهذه دقيقة كثيراً ما أشرت إليها ينحل بإقتنائها كثير من المشكلات، وأشار إلى نحوها ابن دقيق العيد، كما أشار إليها شارح المجموع في الكلام على الحديث الأول منه<sup>(١)</sup>. وتخريجه للفرق بين وظيفة المحدث والمخرج وبين وظيفة الفقيه والمستنبط المستخرج وقال أمير المؤمنين عليه السلام: حدّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله. أخرج به البخاري مجزوماً به تعليقاً في كتاب العلم، قال الحافظ في الفتح: زاد آدم بن أبياس في آخره: ودعوا ما ينكرون. وكذا أبو نعيم في المستخرج<sup>(٢)</sup>. وقال عليه السلام:

١ - شرح المجموع ١٢٢/١.

٢ - فتح الباري: ١ / ١٩٩، وصحيح البخاري: ٥٩/١ ح ١٢٧

إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، فَظَنُّوا بِرَسُولِ اللَّهِ أَهْنَاءَ وَأَهْدَاءَ وَأَتَقَاهُ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَابْنُ مَنِيعٍ وَمُسَدَّدُ الدَّارِمِيِّ وَابْنُ مَاجَةَ وَبْنُ خَزِيمَةَ وَالتَّطْحَطَاوِيُّ وَأَبُو يَعْلَى وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ وَالْقَضَائِيِّ <sup>(١)</sup>. وَالحديث أخرجه أحمد في مسند علي بسبع روايات، أوست كما أشار إليها وإلى صحة أسانيدها الشيخ أحمد محمد شاكر قال في الأول: انقطاع <sup>(٢)</sup>. وقد صححه ما بعده من الأسانيد الموصولة فقد صحح جميع أسانيده فهو صحيح لذاته وصحيح لغيره، وضبط «حدّثتم» بالنبال للفاعل والمفعول، وفي رواية: حدّثكم، فالأخذ بكل لفظ في قضايا الأعيان المتحدّة مع اختلاف الألفاظ أو تنافياها يخالف ظاهر هذين الأثرين الثابتين، كما يخالف ظواهر الآيات المشار إليها لأنّه ممّا يؤدّي إلى الحيرة والشك والتشكيك وإن جاز التحديث حكاية لما روي هذا، وخصوصيات خير القرون بزيادة الحفظ والذكاء لا تنافي ما أشرت إليه كيف وبعضهم كان يصرّح بنسيان ما سئل عنه كأنس وغيره مع روايتهم عنه لذلك ولم يؤلّفوا في من نسي من الصحابة، كما ألّفوا في غيرهم، وتحسين الظنّ حاصل في الكلّ مع الحمل على السلامة، وقبول كل الروايات إنّما المراد ترك الاغترار بجميع الألفاظ لأن بعضها قد يؤدّي إلى التنافي.

وقد أشار السيد الامام محمد بن إسماعيل الأمير في رسالة إلى أنّهم لم يؤلّفوا في من نسي من الصحابة كما أنّه لندرته، وهذا يرجع إلى الورع والاحتياط في الدين، لا إلى القدح في الروايات والرواة، فارجع البصر كرتين، ولو جمع في هذا الموضوع لجاء مجلدات، ولأمر ما جمعوا مشكل الآثار وأفردوها في عدّة مجلدات خاصة، كما مرّ وترى تصرّف كثير من أهل هذا الشأن وأرباب العلم

١ - عنهم كنز العمال ١: ١٩٥ / ح ٢٩٤٩٥.

٢ - المسند ٢: ٢١٠ / ح ٩٨٥ وما بعده.

جارياً على ذلك، كما صرحوا بذلك اذ يلاحظون معني ما أشرت إليه في الجملة [٢١٣] كما يستفاد ذلك من باب الترجيح، ومن حد الصحيح، حيث اشترطوا فيه أن لا يكون شاذاً ولا معلاً، وفي باب زيادة الثقات إذا خالفت الأصل وجعلوا من أنواع الحديث الشاذ، والمنكر، والشذوذ قد يجامع الصحة كما تقدّم وقد تشذ جملة، أو كلمة من الحديث، أو أقل، أو أكثر فقط ولكن دقة النظر وحسن الارتياح للعمل والاعتقاد قل أن يطبقا في كلّ مقام وباب من أبواب الرواية والأثر إلا من وفقه الله لذلك وقليل ما هم، ولذلك تشعبت المذاهب أصولاً وفروعاً واعتقاداً، أو بعض ذلك يرجع إلي بعض ما أشرت إليه وإن كانت أسباب الخلاف والاختلاف كثيرة إلا أن الذي يظهر أن كثيراً منه يرجع إلي اختلاف الألفاظ، أو القراءات كتاباً وسنّة، وفي السنّة محكم، ومتشابه، كما في الكتاب، وزيادة مع دخول الرواية بالمعني فيها، ومن عرف وأنصف رأى هذا رأي عين، والقصد النصيحة في الدين، وقد مضى خير القرون على خير الأعمال وخلفوا للمتأخرين من أحكام الدين ما هم عيال عليه ولا نزاع في ذلك إنّما النكتة هنا وراء ذلك كَلِمَةً لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ [ق/٣٧]

### تنبيه آخر

في الإشارة إلى كلام بعض أعيان الصحابة تنبيهك على التثبيت في الجملة في معاني الأخبار المرفوعة، اذ لا اسناد عندهم حينئذ غير رواية صحابي عن صحابي في الجملة بعد النبوة في الأغلب إنّما كانوا يرتابون في كون النبي ﷺ قال ما استشكلوه، أو فعله، فيتثبتون في البحث وهذا أمر معلوم عند أهل العلم مع أن كلامهم مع أمثالهم من الصحابة، لا مع غيرهم، وهذا يؤيد معني ما أشرت إليه من التثبيت، وأورد الذهبي في آخر ترجمة أبي بكر من التذكرة باسناد متصل إلى عائشة وإن لم يصححه، فالقصد الاستشهاد مع أن مجموع النظائر والأشباه في ذلك قد تعطي التواتر المعنوي لمن بحث واستقرأ، وقد صح في الباب كثير من

ذلك، قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمس مائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، فعمّتي ذلك، فقلت: أتتقلب لشكوى، أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح، قال: أي بنيّة هلمّي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟! قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن، كما حدثني، انتهى<sup>(١)</sup>. وأورده الحافظ السيوطي مسنداً في مسند أبوبكر وساقه صاحب كنز العمال كذلك في آداب العلم ورواية الحديث من قسم الأفعال من طريق ابن كثير عن الحاكم النيسابوري وزاد بعد قوله: ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك ثم أورده بزيادة في آخره أيضاً قال ابن كثير: وهذا غريب من هذا الوجه إلى أن قال لعل أبا بكر خشي أن يكون الذي حدثه وهم فكره تقلده ذلك وهذا صريح كلامه انتهى<sup>(٢)</sup>. فهذا يفيد التثبت خشية الغلط والنسيان ولهذا لم يقل: ولم يكن صادقاً أو قد كذب، إذ لا يكاد يوجد الكذب حينئذ مطلقاً، فضلاً عن الكذب على رسول الله ﷺ مع علمهم بما ورد في ذلك من الوعيد الشديد لكن فهم أبوبكر وعرف أشياء في الجملة إستنكرها في نفسه، قال الذهبي: وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، وساق قصة حديث المغيرة في أن قسم الجدة السدس، فلم يقبل منه حتي شهد بذلك محمد بن مسلمة، قال: وجمع أبوبكر الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ إختلافاً الحديث، قال الذهبي: فهذا المرسل يدلّك على أن مراد أبي بكر التثبت في الأخبار والتحري لا سدّ باب الرواية، ألا تراه أنّه قبل حديث المغيرة لمّا شهد معه محمد بن مسلمة

١ - تذكرة الحفاظ: ٥/١.

٢ - كنز العمال: ١٠٠ / ٢٨٥ ح ٢٩٤٦٠

وساق له كلاماً غير هذا يرجع إليه في المعنى<sup>(١)</sup>. وقال في ترجمة عمر بن الخطاب وهو الذي سنّ للمحمدّين الثبّت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا أرتاب وساق له قصته مع أبي موسى في الإستئذان، فلم يقبل منه ما رواه فيه حتي شهد له بذلك غيره وأنما أراد عمر الثبّت، قال الذهبي: إذا الواحد يجوز عليه النسيان والوهم<sup>(٢)</sup>. وساق له قصصاً في النبلاء وتذكرة الحفاظ في شدة نهيه عن كثرة التحديث عن رسول الله ﷺ لئلا يشغلوا الناس عن كتاب الله عزّ وجلّ وخشية من أن يحصل الغلط والسهو في الحديث، فدخل المحدث بذلك ظاهراً في وعيد الكذب ولو غلطاً إذ الغلط قد يطلق عليه ذلك وإن كان الإثم مرفوعاً عنه «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» [الأحزاب/ ٥] إن الله تجاوز عن أمّتي الخطأ والنسيان وغير ذلك، كما تقدّم قال أبوسلمة لأبي هريرة: كنت تحدّث في زمان عمر هكذا، فقال: لو كنت تحدّث في زمان عمر مثل ما أحدّثكم لضربني بمخفّقه - وهي الدرة - ثم قال الذهبي: أنا مالك عن عبد الله بن ادريس عن شعبة عن سعيد بن ابراهيم عن أبيه: أن عمر حبس ثلاثة ابن مسعود وأبا الدرداء وأبامسعود الأنصاري، وقال: قد أكثرتم الحديث على رسول الله ﷺ وكان أبو هريرة يوم الجمعة يحدّث الناس قبل خروج عمر للصلاة ونعلاه معلقان بذراعه قبل أن يقعد، فإذا خرج سكت، وقال معاوية بن أبي سفيان: عليكم من الحديث بما كان في عهد عمر، فأنه كان قد أخاف الناس في الحديث عن رسول الله ﷺ، وردّ عمر حديث المغيرة أيضاً في أن دية سقط المرأة غرة حتي شهد له محمد بن مسلمة بذلك، وقال عمر لأبي بن كعب في قصة ذكر فيها حديثاً لتأنيني على ما تقول بيّنة، فشهد له بذلك ناس من الأنصار، فقال عمر:

١ - تذكرة الحفاظ: ٣/١.

٢ - تذكرة الحفاظ: ٦/١.

أما أني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت<sup>(١)</sup>. وهذا كله يرجع معناه إلي خلاصة ما أشرت إليه .

وكلام أمير المؤمنين في تقسيم الأحاديث التي بأيدي الناس في عصره معروف في النهج<sup>(٢)</sup>. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي ثم أخرجه من طريق أخرى بنحوه قال: وله شاهد آخر على شرطهما عن عمرو بن ميمون قال: قل ما أخطأني عشيّة خميس إلا أتيت فيها ابن مسعود فما سمعته لشيء يقول: قال رسول الله ﷺ حتى إذا كان عشيّة قال: قال رسول الله ﷺ، فنظرت فإذا هو محلول أزار قميصه منتفخ أو داجه مغرورقة عيناه ثم قال هكذا، أو فوق ذا، أو قريب من ذا، أو كما قال رسول الله ﷺ. قال الحاكم: هذا الحديث من أصول التوقي عن كثرة الحديث والحث على الاتقان والتثبت<sup>(٤)</sup>. وأخرج ابن عساكر عن ابن أبي أوفى قال: كنا إذا أتينا زيد بن أرقم، فنقول: حدثنا عن رسول الله ﷺ، فيقول: كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد<sup>(٥)</sup>. على أن ظاهر صنيع الرافعي في نصب الرأية، كما في فتح الرباني في الكلام على حديث ابن مسعود: لم يرفع إلا مرة واحدة في الصلاة وقال: إنها صلاة رسول الله ﷺ، أخرجها أحمد بأسناد جيد وأبوداود والنسائي والترمذي وحسنه وصححه ابن حزم وابن القطان وضّعه الأكثر: إن بن مسعود كان كثير السهو في نفسه. قال صاحب الفتح الرباني: لكن صحة الاسناد لا تستلزم صحة المتن، فالظاهر والله أعلم أن بن مسعود نسيه، كما نسي أموراً كثيرة قال الحافظ الزيلعي

١ - تذكرة الحفاظ: ٨ / ١ .

٢ - نهج البلاغة: ٣٢٥ من خطبة ٢١٠ .

٣ - بتر سطر من الذيل وهو أحد أحاديث الباب في المستدرک .

٤ - المستدرک: ١٩٤ / ١ ح ٣٧٨ .

٥ - تاريخ دمشق: ١٩ / ٢٧٣ .

في نصب الرأية نقلاً عن صاحب التنقيح: ليس في نسيان ابن مسعود في ذلك ما يستغرب.

- ١ - فقد نسي من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد وهي المعوذتان .
- ٢ - ونسي ما اتفق العلماء على نسخه كالتطبيق.
- ٣ - ونسي كيف قيام الاثنين خلف الامام.
- ٤ - ونسي ما لم يختلف العلماء فيه أنّ النبي ﷺ صلى الصبح يوم النحر في وقتها.

- ٥ - ونسي كيفية جمع النبي ﷺ بعرفة .
- ٦ - ونسي ما لم يختلف العلماء في منعه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود.

٧ - ونسي كيف كان يقرأ النبي ﷺ ما خلق الذكر والانثى وإذا جاز على بن مسعود أن ينسي مثل هذا في الصلاة وغيرها كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين انتهى<sup>(١)</sup>. أي لصحة ذلك في الصحيحين وغيرهما بل لتواتره في الثلاثة المواضع عن زهاء ثلاثين صحابياً، كما نقلت ذلك عن أمّهات الحديث برواياتهم المصروفة بالرفع في الثلاثة المواضع. وذكر الحافظ في شرح هذا الباب عن شيخه أبي الفضل الحافظ أنّه تتبع من رواه من الصحابة، فبلغوا خمسين رجلاً، وقال في موضع آخر: قال البخاري في جزء رفع اليدين ما زاده ابن عمرو وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة، فاختلّفوا فيها وأنما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من أهل العلم الخ<sup>(٢)</sup> والمراد هنا ما نحن بصده، ومسئلة الرفع مختلف فيها بين السلف والخلف

١ - نصب الرأية: ١/٢٠١.

٢ - فتح الباري: ٢/٢١٩.

ورجح بعض النظار المحققين من المتأخرين الرفع عند تكبيرة الاحرام فقط وهذا أمر متفق عليه بين العموم الا أن للزيادة حكمها، عود إلى مانحن بصدده وروى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن عباس أنه قال: كنّا نحدّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكذب عليه، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه <sup>(١)</sup>. يعني إلّا ما يعرف منه، كما يأتي، وفي رواية عنه: إنّما كنّا نحفظ الحديث [٢١٤]، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذا ركبتم كلّ صعب وذلول فهيّات <sup>(٢)</sup>. وأخرجه الحاكم بنحوه وصححه وأقرّه الذهبي على شرط الشيخين <sup>(٣)</sup>. وفي رواية: إنّنا كنّا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف <sup>(٤)</sup>. والآثار في نحوه لما أنكره ممّا عزي إلي قضاء أمير المؤمنين عليه السلام إلّا قليلاً منه معروفة ورواه مسلم أيضاً، وللحفاظ في ذلك كلام.

وأما إنكار عائشة لكثير من الأحاديث فيطول بسطها، ومنها قولها: ما أسرع ما نسي الناس والله ما صلّى ﷺ على بني بياضة إلّا في المسجد، أو كما قالت ومنها قولها - وقد قيل لها إنّ عبد الله بن عمر يقول إنّ الميت ليعذب ببكاء الحي عليه - يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنّه لم يكذب ولكنه نسي، أو أخطأ، إنّما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها، فقال: إنّهم ليكون عليها، وإنّها لتعذب في قبرها <sup>(٥)</sup>. متفق عليه، والمراد نسبتها غيرها إلي النسيان، أو الخطأ التي هي عادة البشر وسنة الله فيهم في من تقدّم وتأخّر ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ﴾

١ - مقدمة صحيح مسلم ٥٠.

٢ - المصدر السابق .

٣ - المستدرک: ١٩٦/١ ح ٣٨٣.

٤ - مقدمة صحيح مسلم ٥٠.

٥ - صحيح البخاري: ١/٤٤٣ ح ١٢٢٧، وصحيح مسلم: ٢/٦٤٣ ح ٩٣٢.



فَنَسِيْتُ» [البقرة/١١٥] «فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ» [الكهف/٦٣] «لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ» [الكهف/٧٣] وهؤلاء من خيار العباد وأزكاهم حفظاً وذكاءً وعلماً وعقلاً وفهماً وإن كانت أحاديث عذاب القبر ثابتة بل متواترة معنى، إنما الكلام في قولها: نسي، أو أخطأ، فما كان الصحابة يحكمون لبعضهم بعضاً بالبراءة من الغلط والنسيان، إذ ليس ذلك من لوازم العصمة، فضلاً عن العدالة، وهذا كلام أعيانهم يرشد إلى وقوع ذلك في عصرهم ولم يكن للمحدثين موضوع خاص بالصحابة، أو عام لهم ولغيرهم في هذا المعنى وإن ندر فيهم، وقل كما هو ظاهر إعتذار السيد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير إنما دوتوا من إبتلي بذلك، أو اختلط من التابعين، فمن بعدهم، فبقي إنتقاد الصحابة بعضهم بعضاً، وتثبتهم وفهمهم لما جرى في عصرهم، كما كان، وما نحن بصدده يرجع إلي ذلك لاسيما إذا اتحدت القصة الواحدة مع كثرة الاختلاف فيها، ومنه حديث الباب، فيؤخذ بما إتفقوا عليه أصلاً وبالأرجح اسناداً ومعنى زيادة، وسائر الزيادات التي شذبهها بعضهم منها ما يمكن قبولها مع عدم منافاة الأصل، أو دليل أرجح منها أن أمكن الجمع. ومنها ما يكون حكمه حكم الشاذ لمخالفته الأكثر، أو الأرجح.

ومنها ما يكون كالمنكر، إذا كان في رواته من بعد الصحابة ضعيف لا سيما وقد تسلسل الغلط والخطأ في كثير من التابعين ومن بعدهم أكثر مما كان في عصر الصحابة، كيف ولم يكن لهم، أو لأكثرهم حينئذ عناية بكتابة الحديث وإنما كان يؤخذ شفاهة في الأغلب، وإنما دوتوه على نحو مائة سنة في أيام عمر ابن عبد العزيز بأمره، فلذلك دخله الشاذ والمنكر ونحوهما بل كاد هذا المعنى يسري في القرآن لولا تدوين الصحابة له أيام أبي بكر ثم في أيام عثمان لما شاهدوا من إختلاف الصحابة فيه، ولأمر ما كتبوا المصاحف ونشروها في الأقطار، وأحرقوا ما وراءها من المصاحف المشتبهة على ما ليس فيها، ولهذا نال

ابن مسعود مانال لما أبى من تسليم مصحفه<sup>(١)</sup>. وتجد في التفاسير كثيراً من قراءته ومخالفته للمصحف الإمام الذي إتفق عليه الانام، ولو دونوا السنة، أو جلّها حينئذ لكان في ذلك خيرة كثيرة، ولم يعثورها أقسام الضعيف ونحوه، أو يقل ذلك ولكن خافوا من تدوينها شيئاً آخر وهو اثبات كتاب مع كتاب الله، كما هو ظاهر صنيع عمر بن الخطاب، لما أخرجه بن عبد البر في العلم عن الزهري عن عروة: انّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً، فأكبو عليه وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وأخرجه أبو خيثمة وابن عبد البر أيضاً مختصراً أخرجاه معاً في كتاب العلم، انتهى<sup>(٣)</sup>. وأخرجه بن سعد مختصراً في طبقاته<sup>(٤)</sup>. كأنّ عمر يشير إلى قوله تعالى في بني إسرائيل ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ الآية [البقرة ١٠٢] وأين هذا من ذاك، وأين تدوين الشريعة من السحر لاسيما مع إفرادها بالتأليف، كما أفرودها بالرواية، فليت عمر أمر بذلك حينئذ حتى يحيطوا بمعظم ذلك كما رجع إلى هذا عمر بن عبد العزيز في ولايته فأمر بتدوين السنة في جميع الأقطار، كما مرّ ومعلوم أنّ السنة ترجع في المعني إلى

١ - يراجع كتاب الغدير: ٣/٩ موقف بن مسعود مع عثمان .

٢ - جامع بيان العلم : ١ / ٦٤ رقم ٣٤٣ .

٣ - رواه الشيخ الأميني في كتاب الغدير : ٦ / ٢٩٧ عن مختصر جامع بيان العلم وغيره .

٤ - طبقات الكبرى : ٣ / ٢٨٦ .

كتاب الله ولكن شاء ربك ذلك لزيادة التمهيد بالبحث ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران/١٤١] وهذا يقرب صحة معنى حديث: أبى الله أن يصح إلا كتابه<sup>(١)</sup>. أى صحة متفقاً عليها عند الأمة لضمان الله تعالى بحفظه، وإن لم يصحوا هذا الحديث من جهة الاسناد هذا، وأما من بعد الصحابة ممن طرأ عليهم الاختلاط، أو الغلط والنسيان فقد دونوهم، ولهذا انقسم الحديث إلى صحيح وضعيف وحسن نظراً إلى أحوال الرواة غير الصحابة، فتأمل، على أن المجدية الآتية دون حديث الراوي إلا إذا كثرت غلط، ومعلوم أن من لم يكثر غلطه قد غلط وإن قل ذلك، وأوروى بالمعنى وهذا غير قليل في الحفاظ الأثبات والأئمة المشهورين، وكان بعض الصحابة ممن عاش كثيراً وحديث على طول العمر الذي هو مظنة النسيان، أو إدخال حديث في حديث للاشتباه، قال الله ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم/٢٤] وقال ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس/٢٨] وقال ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل/٧٠] وفي آية ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج/٥] واللام هنا للغاية والعاقبة نحو لدواللموت وابنوا للخراب، وحصول الهرم والخرف وضعف الحواس والأعصاب والذهول لمن طعن في السن أمر معلوم في كل قطر وعصر، فهذا أنس بن مالك قد اضطربت أحاديثه في قراءة البسمة في الصلاة حتى سئل عن ذلك، فقال: قد كبرت سنّي ونسيت<sup>(٢)</sup>. وفيه نكتة وهي عطف المسبب على السبب، واللازم العادي على الملزوم، لأن النسيان من آثار كبر السن في الأغلب في الصحابة وغيرهم سنة الله في عباده، كما تقدّم ومنهم من عاش بعد سماع الحديث النبوي السنين العديدة، كما في أنس، وكما في

١ - تذكرة الموضوعات للفتني : ٧٧ .

٢ - رواه ابن حجر في سبل السلام : ١٧٢/١

المسور بن مخرمة ونحوهما، وقد يبلغ ذلك إلي عشرين، أو ثلاثين، أو أربعين سنة، أو نحو ذلك، فسبحان الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة الذي لا يضل ولا ينسي، على أن صحة الاسناد لا تستلزم صحة المعني دائماً بل في الأغلب بدليل المتشابه والمنسوخ والمرجوح من السنة والعام الذي كثر مخصصه حتى نفى بعضهم حجّيته بعد ذلك [٢١٥] ومن عرف تواريخ إسلامهم وأعمارهم ووفياتهم وتبّع قطع بوقوع ذلك في الجملة، لفقد الكتابة منهم للحديث حينئذ في الأغلب، وقصة عمر مع عمار في التيمم حيث قال عمار: أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الابل، فذكر قصة التيمم، فلم يقنع عمر بقول عمار، وقد رفع الحديث تشعر بأن عمر قد نسي، وعمار حفظ، فلهذا قال عمر: والله لنوليئك من ذلك ما تولّيت. والحديث أخرجه الجماعة إلا النسائي<sup>(١)</sup>.

وقصة إنكار عمر لحديث فاطمة بنت قيس في المطلقة ثلاثاً أنّ رسول الله ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى، مشهورة في الصحاح، فأنكر عمر ذلك معللاً بقوله: لاندري أحفظت أم نسيت<sup>(٢)</sup>. وإن رجح بعضهم روايتها، وفصل بعضهم جمعاً بين الأدلة، فليس الكلام هنا إلا في نكتة وهو وصف الصحابة بعضهم بعضاً بطرؤ النسيان، كما أنّ أحاديث عذاب القبر متواترة معنى، وقد قالت عائشة: ما قالت، كما مرّ وقال عمر بن الخطاب لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ، أولاً لحقنك بأرض دوس. وقال لكعب: لتتركن الحديث، أولاً لحقنك بأرض القردة، أخرجه بن عساكر<sup>(٣)</sup>.

١ - مسند أحمد: ٤/٣١٩ ح ١٨٩٠٢، وصحيح مسلم ١/٢٨٠ ح ٣٦٨، وصحيح البخاري: ١/١٣٣ ح ٣٣٩ وما بعده.

٢ - مسند أحمد: ٦/٤١٢ ح ٢٧٣٧٠، و سنن الدارمي: ٢/٢١٨ ح ٢٢٧٦، وصحيح مسلم: ٢/١١١٨ ح ١٤٨٠

٣ - تاريخ دمشق: ٥٠/ ١٧٢

وعن بن سفيان أنه خطب، فقال: يأناس أقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وان كنتم تحدّثون فتحّدثوا بما كان يتحدّث به في عهد عمر، فأنه كان يخيف الناس في الله أخرجه بن عساكر<sup>(١)</sup>.

و عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ، فجمعهم من الآفاق عبد الله بن حذيفة وأبالدرداء وأبازر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي أفشيتم عن رسول الله ﷺ في الآفاق؟ قالوا: أتنهانا؟ قال: لا، ولكن أقيموا عندي لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم نأخذ ونردّ عليكم، فما فارقه حتى مات<sup>(٢)</sup>. والآثار في الباب غير قليلة وفيما أشرت إليه تذكرة، وليس المراد التهجين ولا التشكيك بل الارشاد والنصيحة إلى دقيقة وهي التثبت وتجديد النظر عند اضطراب أمواج الروايات المشكّلة، خصوصاً في قضايا الأعيان المتحدة التي لم ينطق فيها النبي ﷺ، أو يفعل إلا قولاً واحداً وفعلاً واحداً ويكفيك إختلافهم في صفة الحج النبوي، وفي صلاته داخل البيت، وأخارجه، وفي صلاة الكسوف، وفي ألفاظ الاذان، وفي قصة قيمة جمل جابر، وفي حديث المسيء صلاته وفيه بضعة عشرة وزيادة، وحديث حنين الجذع، وهلمّ جرّاً، فابحث تعرف، وبالله التوفيق.

١ - تاريخ دمشق: ٢٨٣/٢٦

٢ - تاريخ دمشق: ٤٠٠ / ٥٠٠ عنه كنز العمال: ٢٩١/١٠٠ ح ٢٩٤٧٢ وما بعده .

### ذكر إختلاف الناقلين.

١٥٠ (٢) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدّثنا يحيى بن آدم قال: حدّثنا بشر بن السري قال: حدّثنا ليث بن سعد قال: سمعت ابن أبي مُليكة يقول:

### (ذكر إختلاف الناقلين)

قوله: ذكر إختلاف الناقلين. تكرير هذه العبارة من الحافظ النسائي يرشد إلى ما أشرت إليه في الجملة من حصول الإختلاف في الحديث الواحد في القصة الواحدة، وفيما تقدّم كفاية، ويأتي التنبيه على ما في هذا الحديث من المخالفة بالزيادة في آخره وبذكر مكة في أوله، ورجال اسناد الحديث كلّهم رجال الصحيحين إلّا الأول، وهو ثقة حافظ، وكلّهم مشتركون، وقد تقدّموا إلّا بشر بن السري وهو أبو عمرو الأفوه البصري، سكن مكة، وكان واعظاً ثقةً متقناً، طعن فيه برأى جهم، ثمّ اعتذر وتاب، كما في التقريب أخرج له السيّد<sup>(١)</sup>. وغيرهم ولم يذكره صاحب الطبقات، وزاده الجليبي بهامشها، وعده ممّن روى عن أحمد بن حفص عند المرشد بالله عليه السلام، روى عن الليث والثوري وحماد بن سلمة وابن المبارك وغيرهم، وعنه يحيى بن آدم وأحمد بن حنبل وأبو خيثمة وأبو صالح كاتب الليث وابن المديني والعدني وآخرون، قال أحمد: كان متقناً للحديث عجباً، وقال ابن معين والدارقطني وعمرو بن عليّ: ثقة، وقال ابن عدي: له غرائب، وهو حسن الحديث ممّن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة لأنّه يروي عن شيخ محتمل، فأما هو في نفسه فلا بأس به، وقال يحيى: رأيت مستقبل البيت يدعو على أناس يرمونه برأى جهم، ويقول: معاذ الله أن أكون جهمياً، وقال الدارقطني في موضع آخر: وجدوا عليه في أمر المذهب

سمعت المسور بن مخرمة يقول: سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول وهو على المنبر: إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علياً، وإنني لا آذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يفارق ابنتي وأن ينكح ابنتهم ثم قال: إن فاطمة بضعة مني يؤذي ما آذاها ويريني ما أرابها وما كان لابن أبي طالب أن يجمع بين عدو الله وبين بنت نبي الله.

واعتذر إلي الحميدي في ذلك وهو في الحديث صدوق، وقال العقيلي: مستقيم الحديث وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث<sup>(١)</sup>. قوله: بمكة. هذا غلط، لزيادة ولا مخالفة مقبولة محتملة، إذ القصة مدنية كما تقدم، والمسور مدني، ومات النبي ﷺ وهو صغير، وقد تقدم أنه خطب على منبره، وصرح به هنا، والمنبر مدني بالمسجد النبوي اتفاقاً، ويأتي في الحديث الخامس: يخطب على منبره هذا. وهو في ذلك مخاطب لعلي بن الحسين زين العابدين بعد عوده من عند يزيد بن معاوية إلى المدينة، كما مر وقصته مشهورة، واحتمال أن الخطبة النبوية كانت بمكة عند استئذان بني هشام بن المغيرة، وكانت على منبر آخر بمكة<sup>(٢)</sup>. وكان المسور حاضراً تجويز عقلي، تطرق كل قصة، والعمدة اتباع الدليل الصحيح اسناداً ومعنى مع مطابقة الواقع، كما مر ويأتي، فإن صح الدليل على أنه خطب بمكة، وخطب بالمدينة كان اتباعه أولى إذا كان دليلاً خارجاً عن محل النزاع ثم يرد عليه ما تقدم في الكلام على الحديث الأول، وقد يجاب بجواب الحافظ إن كان ملخصاً بناءً على أن بني هشام بن المغيرة لم يقتنعوا بالخطبة النبوية الأولى، فعادوا للاستئذان فعاد إلى الخطبة الثانية،

١ - تهذيب التهذيب ١: ٤٥٠ رقم ٨٢٥.

٢ - إلى هنا انتها إحدى النسخة المخطوطين. منه عليه السلام.

وهذا بعيد جداً لاسيما وهو يستلزم أن أمير المؤمنين لم يكف عن خطبة ابنتهم، وقد قال: أنه لا يعود إلى ذلك، كما سلف، وربما كان فيه إنتقال ذهني من المدينة إلى مكة لما بينهما من الجامع الخيالي، فسبق اللسان من المدينة إلى مكة، وفي نسخة: يخطب بمكة ثم قال: إن بني هشام. وفي نسخة وبين بنت رسول الله، زاد في نسخة مخطوطة: أن فاطمة بضعة مني من أغضبها أغضبني، وفي أخرى «أم نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ» [ص/٢٨] وهذا آخر حديث في النسخة المبتورة المعزوة إلى الحسين بن القاسم عليه السلام، فالساقط منها نحو الثلث، أو الربع <sup>(١)</sup>.

#### فائدة

صحة الاسناد، كما هنا لا تدل على صحة اللفظ، فضلاً عن صحة المعني، كما مرّ ألا ترى أن هؤلاء من رجال الصحيحين إلا الأول وهو ثقة حافظ وهذه اللفظة في حديثهم وهي منكرة وهذا يؤكد ماتقدّم في التنبيهين الملحقين بالحديث الأول، وفيه تصريح بأن الإستئذان إنما كان من أولياء بنت أبي جهل وفي بعض الروايات أنه إستأذن أمير المؤمنين، وقد تقدّم الجمع بينهما في كلام الحافظ ابن حجر وهذا وجه آخر من وجوه المخالفة التي أشار إليها الحافظ النسائي .

وأما تخرج الحديث وشواهد، فتؤخذ من كلام الحافظ وقد ذكر البخاري هذا الحديث في صحيحه في مواضع، كما تقدّم، وليست فيه هذه اللفظة أعني قوله: بمكة، ولا أشار إليها الحافظ ابن حجر، كما مرّ [٢١٦] وما ألحق به في الكلام على الحديث الذي قبله وحاصل ما تلخص في ذلك إن أصل الحديث متفق عليه، فرواه البخاري بأربع روايات، روايتان في المناقب، ورواية في



الخمس، ورواية في النكاح، كما مرّ ورواه مسلم بخمس روايات في المناقب<sup>(١)</sup>.  
إلا أنه طوى بعضها بعد أن ساق اسنادها كلاهما عن المسور بن مخرمة، ورواه  
أحمد عنه بست روايات بألفاظ تقدّم بعضها، ورواه عنه الطبراني بروايات  
وأبوداود وابن ماجة والحاكم و الترمذي وابن المغازلي وغيرهم<sup>(٢)</sup>. وقد روى  
عن غيره من الصحابة.

١ - منهم عليّ كرم الله وجهه عند البزار وابن المغازلي، قال الهيثمي: وفي  
اسناد البزار من لا يعرف<sup>(٣)</sup>.

٢ - وعبدالله بن الزبير عند الترمذي وصححه وعزاه في كنز العمال أيضاً إلي  
الحاكم وأحمد<sup>(٤)</sup>.

٣ - وسويد بن غفلة مرسلًا عند أبي يعلى والحاكم وصححه على شرط  
الشيخين وقال الذهبي: بل هو مرسل قوي<sup>(٥)</sup>. ويعتضد بما تقدم.

٤ - وأبو حنظلة رجل من أهل مكة عند الحاكم وهو مرسل أيضاً<sup>(٦)</sup>. وقد  
روى مرسلًا ومعضلاً عن محمد بن عليّ الباقر عند الطبراني و عبد الرزاق<sup>(٧)</sup>.

١ - مسلم: ١٩٠٢ / ٤ ح ٢٤٤٩ وما بعده.

٢ - مسند أحمد: ٣٢٣ / ٤ ح ١٨٩٢٧، و ح ١٨٩٣١ - ١٨٩٣٣، والمعجم الكبير: ١٨ / ٢٠ ح ١٨  
- ٢٠، وسنن أبي داود: ٢ / ٢٢٥ ح ٢٠٦٩ - ٢٠٧١، وسنن ابن ماجة: ٦٤٣ / ١ ح ١٩٩٨ و  
ح ١٩٩٩.

والمستدرک: ٣ / ٦٠٠ ح ٦٢٢٥، وسنن الترمذي: ٥ / ٦٩٩ ح ٣٨٦٧، يراجع مناقب ابن  
المغازلي: ٢٨٢ ح ٣٢٧.

٣ - مجمع الزوائد: ٢٣٨ / ٩ ح ١٥٢٠٠.

٤ - سنن الترمذي: ٥ / ٦٩٨ ح ٣٨٦٩، وكنز العمال: ١٠٧ / ١٢ ح ٣٤٢١٥

٥ - المستدرک: ٣ / ١٧٣ ح ٤٧٤٩.

٦ - المستدرک: ٣ / ١٧٣ ح ٤٧٥٠.

٧ - المتف: ٧ / ٣٠١ ح ١٣٢٦٧

١٥١ (٣) أخبرنا الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع عن سفيان عن عمر وهوبن دينار عن ابن أبي مليكة عن المسورين مخرمة

٥ - وعن ابن أبي مليكة عند عبدالرزاق وعن الشعبي عنده <sup>(١)</sup>. والارسال والجهالة من الضعف المنجبر فيتأيد كل منهما بما تقدّم، فأصل الحديث صحيح لذاته، وصحيح لغيره عن ثلاثة من الصحابة، وخمسة من التابعين، فقد خرج عن حد الفردية إلى الشهرة مع الصحة، وفي هذا تخريج لجميع أحاديث الباب مع ما تقدّم في الكلام على الحديث الأوّل، هذا ملخص ما وقفت عليه، وسرد الألفاظ يطول ومرّ بعض ذلك.

قوله: الحارث بن مسكين. رجال هذا الاسناد ثقات اثبات من رجال الصحيحين غير هذا، وكلّهم مشتركون وقد تقدّموا إلّا هذا وهو ثقة، قال في التقریب: الحارث بن مسكين بن محمّد المصري ثقة فقيه، وأشار إلي أنّه من رجال أبي داود والنسائي <sup>(٢)</sup>. وأخرج له الشريف الجرجاني <sup>(٣)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحاديث، روى عن ابن وهب وابن عيينة ويوسف ابن عمرو الفارسي وغيرهم، وعنه أبو داود والنسائي وعبدالله بن أحمد ويعقوب بن شيبة وأبو يعلى وابن أبي داود وغيرهم، قال النسائي والحاكم: ثقة مأمون، وقال مسلمة: ثقة، وقال ابن معين: لا بأس به. وقال الخطيب: كان فقيهاً على مذهب مالك وكان ثقةً في الحديث ثبتاً. وقال أحمد: ما بلغني عنه إلّا خير <sup>(٤)</sup>.

وشيخه سفيان وهو ابن عيينة، كما صرّح به البخاري في هذا الاسناد في باب

١ - المصنّف ٧/ ٣٠١ ح ١٣٢٦٨، وح ١٣٢٦٩

٢ - تقريب التهذيب: ١/ ١٠٠ رقم ١٠٩٤.

٣ - راجع الطبقات: ١/ ٢٠٠.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢/ ١٥٦ رقم ٢٧٣.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي مِنْ أَغْضِبِهَا أَغْضَبْنِي.

مناقب الزهراء، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَسَاقِ الْأَسْنَادَ وَالْمَتْنَ بِالْفَرْقِ، وَهُوَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْهَلَالِي الْكُوفِي ثُمَّ الْمَكِّي ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بَآخِرِهِ وَكَانَ رِيَّامًا دَلَسَ لَكِنْ عَنْ الثَّقَاتِ وَكَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَهُوَ شَيْخُهُ هُنَا، أَخْرَجَ لَهُ السُّنَّةُ وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي اسْنَادِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ التَّاسِعِ وَكَذَا شَيْخُهُ عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ رَوَى لَهُ السُّنَّةُ وَغَيْرُهُمْ أَيْضًا.

قوله: مِنْ أَغْضِبِهَا أَغْضَبْنِي. لِأَنَّ مِنْ آذَاهَا فَقَدْ آذَاهُ ﷺ، وَالْأَذَى مِنْ أَسْبَابِ الْغَضَبِ، كَمَا مَرَّ وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ إِخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِي الرِّوَايَاتِ يَرْجِعُ إِلَى الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: اسْتَدَلَّ بِهِ السُّهَيْلِيُّ عَلَى أَنَّ مِنْ سَبِّهَا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ. وَتَوَجَّيْهِه أَنَّهَا تَغْضَبُ مِنْ سَبِّهَا وَقَدْ سَوَّى بَيْنَ غَضَبِهَا وَغَضَبِهِ وَهُوَ مِنْ أَغْضَبِ ﷺ يَكْفُرُ، وَفِي هَذَا التَّوَجَّيْهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى، انْتَهَى<sup>(١)</sup>. أَيِ لِأَنَّ الْغَضَبَ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَنْ سَبِّ، أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمَشَبَّهَ لَيْسَ كَالْمَشَبَّهَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلِأَنَّ سَبَبَ الْحَدِيثِ لَا يُمْكِنُ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ هَذَا الْحُكْمِ، وَلِأَنَّ مَرَاتِبَ الْغَضَبِ تَخْتَلِفُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَالشَّدَةِ وَالضَّعْفِ، وَأَمَّا كُفْرُ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ فَمِنْ دَلِيلِ آخَرٍ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ شِفَاءِ الْقَاضِي عِيَّازٍ<sup>(٢)</sup>. وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الْحَافِظُ: وَفِيهِ أَنَّهَا أَفْضَلُ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي

١ - فتح الباري: ٨٢/٧.

٢ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٢/ ٢٢٠.

٣ - لِأَنَّ السَّبَّ يَسْتَلْزِمُ الْإِهَانَةَ وَالتَّحْقِيرَ، وَذَلِكَ عَكْسُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ مِنَ النَّصْرَةِ وَالْإِجْلَالِ وَالتَّوْقِيرِ، وَقَدْ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ التَّكْذِيبَ وَتَكْذِيبُهُ كُفْرٌ صَرِيحٌ بِلَا اشْكَالٍ، لِأَسْمَا مَا يَمْتَلِقُ بِالرِّسَالَةِ وَالْوَحْيِ مِنْهُ ﷺ.

١٥٢ (٤) أخبرنا محمد بن خالد قال: حدثنا بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري

قصة مجي زيد بن ثابت بزینب بنت رسول الله ﷺ وفي آخره قال النبي ﷺ: هي أفضل بناتي أصيبت فيّ، فقد أجاب عنه بعض الأئمة بتقدير ثبوته بأن ذلك كان متقدماً، ثم وهب الله لفاطمة من الأحوال السنية والكمال ما لم يشاركها فيه أحد من نساء هذه الأمة مطلقاً، كما تقدّم.

قوله: محمد بن خالد. رجال هذا الاسناد ثقات من رجال الصحيح إلا هذا وهو صدوق، والمشارك منهم ما عدا الثاني، نعم أما الأول وهو محمد بن خالد ابن خلي - بخاء المعجمة بوزن جلي - الكلاعي الحمصي صدوق أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>. والسمان<sup>(٢)</sup>. روى عن بشر بن شعيب ابن أبي حمزة وأبي اليمان وعبد العزيز بن موسى وغيرهم، وعنه النسائي و أبو عوانة الاسفرائني وابن صاعد. [٢١٧] وابن أبي حاتم والأصم وغيرهم، قال النسائي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: لا بأس به<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه بشر بن شعيب بن أبي حمزة - بالمهملة والزاي - القرشي مولا هم الحمصي ثقة من كبار العاشرة، قال ابن حبان: قال البخاري: تركناه، فأخطأ ابن حبان، وأما قال البخاري: تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومائتين، أخرج له البخاري وأبوداود والنسائي<sup>(٤)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن أبيه و روى عنه البخاري في غير الجامع، وروى عنه فيه بواسطة، وكذا الترمذي والنسائي وأحمد في المسند ومحمد بن خالد بن خلي وغيرهم، قال أبو اليمان

١ - تقريب التهذيب: ٥١٢/٢ رقم ٦٠٥٩.

٢ - الطبقات: ٢/٢٦٣.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٤٠/٩ رقم ١٩٥.

٤ - تقريب التهذيب: ٧٠/١ رقم ٧٣٢. وفيه «ت» وهو رمز للترمذي مكان أبي داود.

الحكم بن نافع: كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبتي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها ومن أراد أن يعرض فليعرض ومن أراد أن يسمعها من ابني بشر فليسمعها، فإنه قد سمعها مني، قال الحافظ: وهو يعارض حكاية أبي حاتم المنقطعة عن أحمد أنه لم يرو عن أبيه إلا إجازةً، وإنما كتب عنه أحمد على معنى الاعتبار، فحديثه في المسند أي في الأصول، وقال ابن حبان في الثقات: كان متقناً وبعض سماعه عن أبيه مناولة وسمع نسخة شعيب وذكره في الضعفاء فأخطأ<sup>(١)</sup>. كما تقدّم في كلام التقریب.

وشيخه أبوه شعيب بن أبي حمزة وإسمه دينار الحمصي ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، أخرج له الجماعة<sup>(٢)</sup>. وأبو طالب والمرشد بالله والشریف السيلقي<sup>(٣)</sup>. روى عن الزهري وأبي الزناد ونافع وغيرهم، وعنه ابنه بشر وبقية بن الوليد ومسكين بن بكير وأبو اليمان وعدة، قال ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبه وأبو حاتم والنسائي: ثقة، زاد ابن معين: مثل يونس وعقيل في الزهري، وزاد العجلي: ثبت. وقال الخليلي: كان كاتب الزهري وهو ثقة متفق عليه حافظ أثني عليه الأئمة. وقال أبو داود: كان أصح حديثاً عن الزهري. وقال أحمد: ثبت صالح الحديث<sup>(٤)</sup>.

وشيخه الزهري محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبيدالله بن شهاب القرشي الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وتثبتّه، كما في التقریب أخرج له

١ - تهذيب التهذيب: ٥١/١ رقم ٨٢٧.

٢ - تقریب التهذيب: ٢٤٤/١ رقم ٢٨٧٥.

٣ - الطبقات: ٤٠٦/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٥١/٤ رقم ٥٨٨.

الجماعة<sup>(١)</sup>. وغيرهم من أهل المسانيد وغيرها ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والسيلقي والناصر والحاكم الجشمي والنرسي وصاحب المحيط وصاحب المناقب، كما في الطبقات في رموزهم<sup>(٢)</sup>. وأما في آخر ترجمته، فذكر بعضهم، وقد تقدّم توجيه ذلك روى عن أمم منهم علي بن الحسين وولده محمد بن علي الباقر والحسن بن محمد بن الحنفية وعروة وطاوس، وعنه يونس ومعر وشعيب بن أبي حمزة والأوزاعي والليث ومالك وخلائق، قال الذهبي: إن ترجمته تحتل أربعين ورقة، قال الحافظ: هو أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، قال ابن المديني: له نحو ألفي حديث، وقال أبوداود: جميع حديث الزهري كلّ ألفا حديث ومائتا حديث النصف منها مسند وقد رمّتين عن غير الثقات، وأما ما اختلفوا فيه فلا يكون خمسين حديثاً والاختلاف عندنا ما تفرّد به قوم، قال ابن سعد: قالوا: كان الزهري ثقةً كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً، وقال النسائي أحسن أسانيد تروى عن النبي ﷺ أربعة، وذكر منها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه، وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وكتادة شيئاً ويقول: ذلك بمنزلة الريح ويقول: هؤلاء حقاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علّقوه<sup>(٣)</sup>. وترجمته مطولة في أصول رجال الفن، كما مرّت الإشارة إليها، وشهرته كافية قال في الطبقات: قال السيد صارم الدين: وقد حكى الذهبي أن ترجمته تحتل أربعين ورقة أنّه قال: نشأت وأنا غلام فاتّصلت بعبد الملك بن مروان، فلمّا مات اتّصلت بولده الوليد، ثمّ سليمان، ثمّ عبد العزيز، ثمّ يزيد، فاستقضاني على قضائه، ثمّ لزمّت أولاد هشام

١ - تقريب التهذيب ٥٥٢/٢: رقم ٦٥٤٨.

٢ - الطبقات ٣١٤/٢.

٣ - تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩: رقم ٧٣٢.

بن عبد الملك وقضي عني هشام سبعة آلاف دينار كانت عليّ، وحكوا أنّه كان يتزيّ بزيّ جندهم، وقد توقف في قبول روايته عبد الرحمن ابن المسعودي الكوفي، وقال: إنّّه كان مداخلًا للدولة، ويتزيّ بزيّ الأجناد، فأما ما روي عنه أنّه كان يحرس خشبة زيد بن عليّ فقد ضعف ذلك جماعة وقالوا: صلب زيد بن عليّ بالكوفة وكان الزهري مع هشام بالشام انتهى<sup>(١)</sup>. [٢١٨]

### فائدة

ويؤيد هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة زهير بن معاوية بن حديج، كما مرّ من عزو هذه الحكاية إليه ولم يذكرها في ترجمة الزهري، ولفظه: وعاب عليه بعضهم أنّه كان ممّن يحرس خشبة زيد بن عليّ لمّا صلب انتهى<sup>(٢)</sup>. كما تقدّم في الكلام على اسناد الحديث الثاني من الباب الخامس والعشرين، فلعلّه حصل انتقال ذهني منه إليّ الزهري لاشتراك الاسمين في أصل الماخوذة، فطراً التصحيف، أو الاشتباه، قال في الطبقات: وقال الإمام عزّ الدين بن الحسن في شرح البحر: وعلى الزهري مدار كثير من الأحاديث التي يرويها أصحابنا، فلا ينبغي القدح في عدالته، وإن كان موافقاً للظلمة ومخالطاً لهم، انتهى<sup>(٣)</sup>. وهذا يتّجه على ما في حواشي الفصول وغيرها من الفرق بين عدالة الرواية وعدالة الديانة لأنّ مرجع الأولى إلى ظنّ الصدق مع المحافظة على الواجبات وإجتناّب كبائر المقبحات وإن كان الراوي مبتدعاً، والثانية أخصّ من ذلك، وفيها نزاع يطول بسطه، والضبط كالعدالة مراتب وقد يستويان في الشخص وقد يختلفان، والمدار على ظنّ الصدق وإن كان الراوي مبتدعاً في الجملة، قال:

١ - الطبقات : ٣١٤/٢ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٣٥١/٣ رقم ٦٤٨

٣ - الطبقات : ٣١٤/٢ .

أخبرني عليّ بن الحسين إنّ المسور بن مخرمة أخبره أنّ رسول الله ﷺ

والنزاع في رسم العدالة على كلام أئمة الاصول معروف، كما في الفواصل وفرعها أجابة السائل ونجاح الطالب <sup>(١)</sup>. والله أعلم .

قوله : عليّ بن الحسين هو زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني، أمّه أمّ ولد من آل كسرى - بفتح الكاف وكسرهما - قال في التقریب: ثقة عابد فقيه فاضل مشهور، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه، انتهى <sup>(٢)</sup>. أخرج له السنّة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والشریف الجرجاني والناصر للحقّ والعلوي وصاحب المناقب <sup>(٣)</sup>. له في الخصائص حديثان متتاليان في الباب هذا والذي بعده، روى عن أبيه وابن عباس وفاطمة الصغرى والمسور بن مخرمة وعائشة وأمّ سلمة وصفية أمّهات المؤمنين على خلاف في بعض ذلك، وسمع خلقاً من التابعين، وعنه أولاده المعقبين محمد الباقر وعبدالله الباهر وزيد الشهيد والحسين الأصغر وعليّ الأصغر والزهري وغيرهم <sup>(٤)</sup>. ومثل هذا الامام إنّما يرتجم تبركاً به وطردها لما نحن بصددّه وإلاّ فالترجمة لا تزيدّه أكثر ممّا ظهر واشتهر عنه وتواتر، قال يحيى بن سعيد ومالك هو أفضل هاشمي رأيتّه بالمدينة وقال الزهري وأبو حازم نحوه، وذكر الحاكم أبو عبدالله عن أبي بكر ابن أبي شيبة أنّه قال: أصحّ الأسانيد كلّها الزهري عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ عليه السلام،

١ - اجابة السائل شرح بغية الأمل : ١١٠

٢ - تقريب التهذيب : ١١١/١ رقم ٤٨٥٥.

٣ - الطبقات : ١٠٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٧ رقم ٥٢٠.



وقال حماد بن زيد: سمعت علي بن الحسين - وكان أفضل هاشمي أدركته - يقول: يا أيها الناس أحبونا حب الاسلام، فما برح منا حبكم حتى صار علينا عاراً، وأخرجه الحاكم مطولاً وصححه وصححه الذهبي<sup>(١)</sup>. وعن شيبه بن نعمة قال: كان علي بن الحسين يُبخل أي ينسب إلي البخل، فلمّامات وجدوه يقوت مائة بيت من أهل المدينة بالسّر، ومثله روى محمد بن منصور بسنده إلى علي بن الحسين، وروى بسنده أيضاً إلى عمرو بن ثابت، قال: لمّا غسل علي بن الحسين رُئي في ظهره آثار مسوذة، قيل ماهذه؟ فقيل: جُرُب الدقيق والسويق كان يحملها إلى أهل المدينة، قال ابن سعد: قالوا: كان علي بن الحسين ثقةً مأموناً كثير الحديث عالياً رفيعاً ورعاً، وقال الجاحظ في رسالة صنفها في بني هاشم: أمّا علي بن الحسين فلم أر الخارجي في أمره إلا كالشيعي ولم أر الشيعي إلا كالمعتزلي ولم أر المعتزلي إلا كالعامي، ولم أر العامي إلا كالخارجي، ولم أر أحداً يمتري في فضله، أو يشك في تقدّمه وتبّله. وعن مالك: بلغني أنّه كان يصلّي في اليوم واللييلة ألف ركعة إلى أن مات، وروى زيد بن علي نحوه، كما في المجموع الكبير وكان يلقب بزين العابدين لعبادته، انتهى ملخصاً من الطبقات<sup>(٢)</sup>. وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال محمد بن إسحاق: كان ناس من أهل المدينة يعيشون ولا يدرون من أين كان معاشهم، فلمّا مات علي بن الحسين فقّدوا ما كانوا يؤتون به من الليل ومناقبه وكراماته وفضائله تستدعي جزءً وسطاً، وفي صحيفته المشهورة ما يدل على كمال عقله وعلمه ودينه وخوفه ومعرفته، وفي قصيدة الفرزدق المشهورة فيه ما يغني عن البسط والاسهاب.

١ - رواه في احقاق الحق: ٤٨١/١٩ عن سير أعلام النبلا، وراجع المستدرک: ١٩٦/٣ ح

قال :إنَّ فاطمة لمضغة أو بضعة منِّي.

قوله : لمضغة، أو بضعة. الشك فيه من أحد رواته وقدمر في كلام الحافظ ابن حجر أنَّ اللفظين قد وردا معاً كل لفظ في رواية عند الحاكم، ففي رواية: فاطمة بضعة منِّي يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها، وهي رواية المسور بن مخرمة، وفي رواية سويد بن غفلة: فاطمة مضغة منِّي، وكذا في رواية أبي حنظلة وهما مرسلان، واللفظان متقاربان معنى، وهذه الرواية هي المقصود بالترجمة من غير تعرُّض فيها للسبب، [٢١٩] وهو مذكور في رواية غير النسائي وقد وردت مع ذكر سبب آخر، أخرج البزار عن عليّ كرم الله وجهه إنه كان عند رسول الله ﷺ، فقال: أي شيء خير للنساء؟ قالت فاطمة: لا يراهنَّ الرجال، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: إنما فاطمة بضعة منِّي، قال الهيثمي: وفي اسناده من لم أعرفه<sup>(١)</sup>. وروى ابن المغازلي سبباً آخر أيضاً عن عليّ بن الحسين أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ استأذن عليها أعمى، فحجبتة، فقال النبي ﷺ: لم حجبتة وهو لا يراك؟ فقالت: يا رسول الله إن لم يكن يراني فأنا أراه وهو يشم الريح فقال ﷺ: أشهد أنك بضعة منِّي. ثم ساق اسناداً إلى جعفر بن محمد عن أبيه، فذكر قصة وفيها سبب آخر ولفظه: أنَّ فاطمة دخل عليها عليّ كرم الله وجهه وبه كآبة شديدة فقالت: ما هذه الكآبة؟ فقال: سألتنا رسول الله ﷺ عن مسألة لم يكن عندنا لها جواب قالت: وما المسألة؟ قال: سألتنا عن المرأة ماهي؟ قلنا: عورة، قال: فمتي تكون أدنى من ربِّها؟ فلم ندر قالت: ارجع إليه فأعلمه أن أدنى ما تكون من ربِّها أن تلزم قعر بيتها، فانطلق فأخبر النبي ﷺ، فقال: ماذا من تلقاء نفسك يا عليّ

١٥٣ (٥) أخبرنا أحمد بن حنبل خبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن الوليد

فأخبره أن فاطمة أخبرته، فقال: صدقت أن فاطمة بضعة مني<sup>(١)</sup>.

وأما تخريج الحديث وشواهدة فقد تقدّمت، وفي تقريره عليه السلام لقولهم: عورة، دليل على أن المرأة كلّها عورة إلا ما خصّه الدليل.

قوله: أحمد بن حنبل. هذا الاسناد اختلفت فيه النسخ خطأ وطبعاً مع التصحيف، وبعد التأمل رأيت نقل سند مسلم في صحيحه وهو الذي صدرته مع المحافظة على ما في الأصل بالتنبيه عليه لا تفاق الكل في الوليد بن كثير فما بعده، وربما كان اختلاف ما قبله من تصرف الأعلام، أو أهل الطبع، ففي المطبوعة، أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد، قال: أخبرنا أبي عن الوليد، وفي المخطوطة أخبرنا محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، قال حدثنا عمي عن الوليد، وفي مسند أحمد، كما في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup>. إلا أن الحديث فيهما مطول بذكر السبب وقدمر، فاختصره النسائي، أو كان ذلك من تصرف الآخرين، لأنّ أحاديث هذا الباب في المطبوعة خمسة، وفي المخطوطة أربعة، وفي نسخة الامام الحسين بن القاسم حديثان إلا أنّها مبتورة من هنا إلي آخر الكتاب، فلعل الساقط من الباب سقط مع ما بعده وفي هامش هذه النسخة ما لفظه: والعجب من سيدي الحسين بن الامام رحمة الله عليهما حيث روى هذا الحديث وأطلق ولم ينبه على راويه، وقد قال ابن أبي الحديد: المسور بن مخرمة من المنحرفين عن أمير المؤمنين والمشهورين ببغضه، فهذا الحديث حكموا بعدم صحّته، انتهى<sup>(٣)</sup>

١ - مناقب بن المغازلي: ٣٨٠ ح ٤٢٨ و ح ٤٢٩.

٢ - مسند أحمد: ٤/ ٣٢٦ ح ١٨٩٣٣، وصحيح مسلم: ٤/ ١٩٠٢ ح ٢٤٤٩.

٣ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤ / ٦٤.

وقد مرّ نحو هذا في كلام الحافظ ابن حجر، نقلاً عن الشريف الرضي <sup>(١)</sup>. وأجاب عنه بأن أهل الصحيح قد روه و مراد المنتقد الانتقاد على السبب المذكور في الرواية الثانية من أحاديث الباب، لا أصل حديث: فاطمة بضعة مني. وهو في مسلم والمسند من هذه الطريق مطول بذكر السبب المذكور وقد مرّ لك ما فيه كفاية في اختلاف ألفاظ الروايات في قضايا الأعيان المتحدة، على أن للحديث من غير ذلك السبب عدّة أسباب، كما تقدّم والاصطلاح الحديثي في شأن الصحابة مشهور، كما عرفت، فجري عليه النسائي وغيره، واختلاف أئمة الأصول معروف فيها في مظانّه، فلا يعزب عنك وقد روى له المؤيّد بالله والمرشد بالله واعتماده، ومع ترجيح قبول رواية كافر التأويل وفاسقه، فضلاً عما دون ذلك لم يبق وجه جليّ للقوم إلّا بالفسق الصريح أو الكفر الصريح، أو غلبة السهو والنسيان والاختلاط، فتأمل لاسيّما مع الفرق بين عدالة الرواية وعدالة الديانة، وهذا الكلام في المسورة بن مخزومة ناشئ عن اختلاف الألفاظ والزيادة والنقص في قضايا الأعيان المتحدة، كما مرّ.

نعم أمّا أحمد بن حنبل فهو كنار على علم قال في التقریب: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، نزيل بغداد أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة، انتهى. أخرج له الستة <sup>(٢)</sup>. وغيرهم والمؤيّد بالله وأبوطالب والمرشد بالله كذا نصّ عليهم صاحب الطبقات برموزهم وقال في آخر الترجمة قلت: أخرج لأحمد الجماعة وأئمتنا عليهم السلام. وأطلق طاف البلاد وروى عن خلائق منهم يعقوب بن إبراهيم وابن عيينة والقطان والطيايسي، وعنه جماعة من مشايخه البخاري ومسلم وأبوداود والباقون مع البخاري أيضاً بواسطة وابن

١ - فتح الباري: ٧ / ٦٨ وفيه الشريف المرتضى .

٢ - تقریب التهذيب: ١/ ٢٠ رقم ١٠٦ .

أبن كثير عن محمد بن عمرو بن حلحلة أنه حدثه أن ابن شهاب حدثه أن علي بن الحسين حدثه أن المسور ابن مخرمة

معين وابن المديني وإبناه عبد الله وصالح وغيرهم، اتفقوا على امامته وحجيته وزهده وفضله، كما تواتر ذلك قال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلّفت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل، وقال عبد الله بن أحمد: كان أبي يصلي في كلّ يوم وليلة ثلاثمائة ركعة، وقد استوفي مناقبه ابن الجوزي في مجلد وسبقه شيخ الاسلام الهروي، وترجمته في تاريخ بغداد مستوفاة [٢٢٠] وعده ابن حُميد في شيعه أمير المؤمنين وقال: إنّه ممّن والاه وشايعه، وقال ابن حابس: كان أحمد ينوّه برواية فضائل أهل البيت، وهجم بينه مرتين لطلب بعض الطالبين، وقال أحمد في مسند علي بن موسى الرضا عن آبائه: هذا السند لو قرئ على مجنون لبرئ من جنونه ببركته، وفي رواية لو مسح به على مريض لشفى، وقال الإمام شرف الدين عليه السلام: إنّه كان ينوّه برواية فضائل أهل البيت ويصف أسانيدهم بأنّها الشفا<sup>(١)</sup>. وقدمر في المقدّمة أنّه صنّف كتاب المناقب وهي عامّة لأهل البيت وغيرهم، ومن وقف على المسند وجد من أحاديث المناقب العلوية والعترة الزكية الكثير الطيب ويكفيك منها ما عازه إليه صاحب مجمع الزوائد.

وشيوخه يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثقة فاضل، أخرج له السنّة، وقد تقدّم في سند الحديث الحادي عشر من الباب العاشر على ما في بعض النسخ المخطوطة، وكذا أبوه إبراهيم ابن سعد وهو ثقة حجة روى له السنّة وغيرهم، وكذا عبد الله بن سعد بن إبراهيم، وأخوه عبيد الله ابن سعد،

وعمه وهو يعقوب بن إبراهيم، لاختلاف النسخ المخطوطة والمطبوعة فترجمت الجميع ثمة احتياطاً لئلا يترك الكلام على بعض الرواة، وهم من رجال السند على بعض النسخ

وأما محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم على ما في المخطوطة، فلم أجد هذا الاسم بهذه الصفات، وجميع رجال الخصائص مترجمون في تهذيب التهذيب والتقريب وغيرهما من الأصول الحافلة برجال الستة وقد كان هذا الاختلاف في السند المذكور بين عبد الله وأخيه عبيد الله، وها هنا زاد اسم محمد ولا شك أنه ليس من رجال هذا السند، وقد أوضحت المقام فيما علّفته على نسختي من الخصائص.

وأما الوليد بن كثير ففيه إتفقت نسخ الخصائص واسناد مسلم وأحمد وهو المخزومي المدني ثم الكوفي صدوق عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له الستة، والمؤيد بالله وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن محمد بن عمرو بن حلحلة وسعيد المقبري ومحمد بن كعب القرظي والزهري وغيرهم، وعنه إبراهيم بن سعد وعيسى بن يونس وابن عيينة وغيرهم، قال عيسى وإبراهيم ابن سعد وابن معين وأبوداود: ثقة. زاد إبراهيم: متبعا للمغازي حريصا عليها. وزاد أبوداود: إلا أنه كان أباضياً. وقال الساجي: صدوق ثبت يحتج به وكان أباضياً صدوقاً. وقال ابن عيينة: صدوق<sup>(٣)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح متعقباً لما رمي به، قلت: الأباضية فرقة من الخوارج ليست مقاتلتهم شديدة الفحش ولم يكن

١ - تقريب التهذيب: ٦٤٩/٢ رقم ٧٧٣٣.

٢ - الطبقات: ٤١١/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٤٨/١١ رقم ٢٥٠.

قال سمعت رسول الله ﷺ: يخطب على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم، فقال: إن فاطمة بضعة مني.

الوليد داعية، انتهى<sup>(١)</sup>.

وشيخه محمد بن عمرو بن حلحلة، وقد تصحف في النسخ المطبوعة بابن طلحة وهذا غلط وهو -بحائين مهملين مفتوحتين بينهما لام ساكنة - الديلي - بكسر المهملة وسكون التحتانية - المدني ثقة، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأبو طالب<sup>(٣)</sup>. روى عن الزهري ووهب بن كيسان وعطاء بن يسار وغيرهم، وعنه الوليد بن كثير وابن اسحاق ومالك بن أنس والدروردي وغيرهم، قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ذا هيئة ملازماً للمسجد. وكذا قال ابن سعد<sup>(٤)</sup>. وسائر رجال السند تقدّموا، وكلّهم من رجال الصحيح مشتركون.

قوله: يخطب على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم. تقدّم الكلام على هاتين الجملتين والإشارة إلى المنبر النبوي المدني، فما تقدّم من ذكر مكة في الرواية الثانية ليس بصواب، وتقدّم كلام الحافظ على قوله: وأنا محتلم. في ترجمة المسور بن مخرمة وهو محتلم للحقيقة والمجاز، كما مرّ وكذا تخريجه تقدّم. والله الحمد [٢٢١].

١ - مقدمة فتح الباري: ٤٥٠.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٤٣/٢ رقم ٦٤٣٦

٣ - الطبقات: ٢/٢٩٨.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٧١/٩ رقم ٦١٣.

ب - ٣٢ ذكر ما خُصَّ به عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه من أن الحسن والحسين إبننا رسول الله ﷺ وريحانتاه وسيدا شباب أهل الجنة إلا عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا عليه السلام، وفيه ١ عن ١.

(ذكر ما خُصَّ به عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه من أبوة رسول الله للحسين)

قوله: ذكر ما خُصَّ به عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه الخ هذه الترجمة تضمّت ثلاث مناقب للحسين وأبيهما ولم يورد من الأحاديث إلا ما يطابق المنقبة الأولى فقط وهو حديث واحد، فإمّا أن تكون الترجمة بطولها من الحافظ النسائي، ففي الباب سقط أحاديث المنقبتين الأخيرتين وإمّا أن تكون الزيادة من غيره، فترجع إلي ذلك الوادي، وليست عادة النسائي هنا كالبخاري قد يورد الترجمة ولم يورد فيها الأحاديث المطابقة لها أو لبعضها لأنّ عذره فقد الحديث المطابق لشرطه بخلاف النسائي، فلم يلتزم هنا شرطاً صريحاً ولا وجد في صنيعه بالتبّع، نعم قد يقال: هذه ترجمة عامّة لما ذكر تحت عنوانها ولما ذكر تحت مابعداها من العناوين الثلاثة التي ينتهي آخرها إلى الباب السادس والثلاثين بدليل ذكر الأحاديث المطابقة لجميع هذه الترجمة في هذه الأبواب الآتية إلا أنّه عمّم وخصّص، فذكر سائر التراجم بعدها كذكر الخاص بعد العام وهذا قد يتجه إن صحّت جميع هذه الترجمة عن النسائي مع أنّ هذا غير مألوف في صنيعه ولا معروف في هذه الخصائص ولكن هذا توجيه لما وقع، والله أعلم. ثمّ وقفت على كلام المحقق شارح المجموع رحمه الله في مقدمته في الكلام على الأحاديث القاضية ببنوة الحسين عليه السلام وأبوة رسول الله ﷺ لهما، كما يأتي الإشارة إلى كلامه في الباب الثالث والثلاثين إليّ أن قال: ومن ذلك ما أخرجه النسائي الحافظ الكبير في كتاب خصائص أمير المؤمنين ولفظه: ذكر ما خُصَّ به عليّ بن



١٥٤ (١) أخبرنا أحمد بن بكار الحرّاني، قال: أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن محمد بن أسامة بن زيد

أبي طالب أنّ الحسن والحسين إنا رسول الله ﷺ ثمّ أورد في الباب حديث محمد بن أسامة عن أبيه المذكور هنا وعقبه بحديثه الثاني من طريق القاسم بن زكريّا بن دينار من غير فاصل ولا تحديد عنوان آخر<sup>(١)</sup>. كما هنا وعلى هذا، فكان الأحسن حذف العناوين الآتية التي تضمنتها هذه الترجمة وسرد الأحاديث متتالية هنا إلّا أنّي اعتمدت ما وجدت مع التنبيه ولا خلل في ذلك يرجع إلى المعنى، كما تقدّم.

قوله: أحمد بن بكار الحرّاني. رجال اسناد هذا الحديث بين ثقة وصدوق والمشارك غير الأول والخامس، أمّا الأوّل فهو أحمد بن بكار بن أبي ميمونة الأموي مولاهم الحرّاني الحضرمي صدوق وكان له حفظ، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. أخرج له النسائي ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص حديثان، روى عن مخلد بن يزيد ووكيع وأبي معاوية وغيرهم ومنهم محمد بن سلمة، وعنه النسائي وقال: لأبأس به، وأبو بكر الباغندي وأبو عروبة وغيرهم قال يحيى بن روح الحرّاني: ثقة من الحفاظ، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>. وأمّا الثاني فهو شيخه محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي الحرّاني ثقة<sup>(٤)</sup>. أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ومسلم والأربعة وأبو طالب والمرشد بالله والشریف

١ - شرح مجموع الفقه الكبير: ١/١٠٠.

٢ - تقريب التهذيب: ١/١٢ رقم ١٦.

٣ - تهذيب التهذيب: ١/١٩ رقم ١٨.

٤ - تقريب التهذيب: ٢/٥١٩ رقم ٦١٥١.

الجرجاني<sup>(١)</sup>. روى عن ابن إسحاق وخُصَّيف بن عجلان وهشام ابن حسان وغيرهم، وعنه أحمد بن بَكَّار الحرَّاني وأحمد بن حنبل والنُّفَيْلي وآخرون قال النسائي والعجلي وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: كان فاضلاً عالماً له فضل ورواية وفتوى، وقال أبو عروبة: أدركنا الناس لا يختلفون في فضله وحفظه وذكره ابن حبان في الثقات، وفي الزهرة: روى عنه مسلم اثني عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>.

وشيوخه ابن اسحاق تقدَّم في سند الحديث الحادي عشر من الباب العاشر وهو أمام المغازي صدوق يدلُّس رمي بالتشيع والقَدَر، وقدمَر الكلام في مثل الرمي بمثل هذين الوصفين، وهو من رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً. وشيوخه يزيد بن عبدالله بن قسيط -بقاف ومهملتين مصغراً- ابن أسامة الليثي المدني ثقة، أخرج له الستة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله<sup>(٣)</sup>. روى عن محمد بن أسامة بن زيد، وابن عمرو أبي هريرة وابن المسيب وغيرهم، وعنه مالك وابن اسحاق وابن أبي ذئب والوليد بن كثير وآخرون قال ابن عبد البر في الاستذكار: قد احتج به مالك في مواضع من الموطأ، وهو ثقة من الثقات، وقال النسائي وابن سعد: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وقال ابن إسحاق: كان فقيهاً ثقةً مأموناً في الأعمال. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربَّما أخطأ. وقال ابن عدي: مشهور عندهم وهو صالح الروايات<sup>(٤)</sup>.

وشيوخه محمد بن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي المدني ثقة<sup>(٥)</sup>. [٢٢٢]

١ - الطبقات: ٢/٢٦٩.

٢ - تهذيب التهذيب: ٩/١٩٣ رقم ٢٩٦.

٣ - الطبقات: ٢/٤٤٦.

٤ - تهذيب التهذيب: ١١/٣٤٢ رقم ٦٥٥.

٥ - تقريب التهذيب: ١: ٥٩٢٢ رقم.

أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أبيه، وعنه سعيد بن عبيد ويزيد بن عبد الله بن قسيط والأعرج وغيرهم قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وله ذكر في صحيح البخاري في المناقب من حديث ابن دينار قال: رأى ابن عمر محمد بن أسامة فقال: لو راه رسول الله ﷺ لأحبته<sup>(١)</sup>.

وشيخه أبوه أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي الأمير أبو محمد وأبو زيد صحابي مشهور، كما في التقريب. أخرج له الستة<sup>(٢)</sup>. والهادي إلي الحق ومحمد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله<sup>(٣)</sup>.

روى عن النبي ﷺ وعن أبيه وأم سلمة، وعنه إبنه الحسن ومحمد وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم، قال في تهذيب التهذيب: هو الحب بن الحب مولى رسول الله ﷺ وأمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ. استعمله رسول الله ﷺ على جيش فيه أبو بكر وعمر، فلم ينفذ حتي توفي النبي، فبعثه أبو بكر إلي الشام سكن المزة - بكسر الميم وتشديد الزاي قرية بدمشق - فمات بها سنة أربع وخمسين أو ثمان، أو تسع وخمسين أقوال وهو ابن خمس وسبعين سنة، مات رسول الله ﷺ وله عشرون، وقيل ثمان عشرة سنة، وقيل غير ذلك، انتهى<sup>(٤)</sup>. ملخصاً قال في الإصابة: ومناقبه كثيرة وفضائله شهيرة<sup>(٥)</sup>.

١ - تهذيب التهذيب: ٣٥/٩ رقم ٤٣.

٢ - تقريب التهذيب: ٣٩/١ رقم ٣٤٤.

٣ - الطبقات: ٤/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢٠٨/١ رقم ٣٩١.

٥ - الإصابة: ٢٠٢/١ رقم ٨٩.

عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أنت يا عليّ فختني وأبو ولدي، أنت منّي وأنا منك».

قوله: «أما أنت يا عليّ فختني إلخ الحديث». لعلّه فصل من فصول حديث اختصام أمير المؤمنين وجعفر وزيد بن حارثة في ابنة حمزة أيّهم يكفلها ولكن يأتي في رواية أحمد بأنّ للحديث قصةً وسبباً آخر، وإن اشترك الثلاثة في مناقب الحديشين وكلّ منهما يشهد للآخر في الجملة.

وأما تخريجه وشواهدة فله ألفاظ، ومنها الحديث الرابع من الباب الثاني عشر، ويأتي في آخر الحديث الثالث والرابع من الباب الخمسين - وهو خاتمة الخصائص - بنحوه وهو في قصة ابنة حمزة، فهو شاهد للمعنى.

ومنها: «أما أنت يا جعفر فاشبه خَلْقَكَ خَلْقِي وأشبه خُلُقِي خُلُقَكَ وأنت منّي وشجرتي، وأما أنت يا عليّ فختني وأبو ولدي، وأنا منك وأنت منّي، وأما أنت يا زيد فمولاي ومنّي وإلّيّ وأحبّ القوم إلّيّ». أخرجه أحمد والطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک والبغوي والضياء في المختارة عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه، كما في تفريج الكروب<sup>(١)</sup>. وقد تقدّم الكلام عليه وعلى شاهده في الباب الثاني عشر، وفيه قصة ابنة حمزة، وصححه الحاكم والذهبي من حديث عليّ عليه السلام، والبخاري في مواضع، ومسلم من حديث البراء بن عازب، فأصل الحديث متفق عليه، وإنما اختلفت سياقاته لإختلاف رواته وأسبابه، وقد اختصر الحافظ النسائي هذه الرواية، فأورد منها شاهد عنوان الباب وعزاه الحافظ السيوطي في زيادات الجامع الصغير إليّ أحمد، والطبراني في الكبير والحاكم باللفظ المزبور عن تفريج الكروب، وقد أخرجه أحمد في مسند أسامة بن زيد بن

حارثة من المسند من طريق محمد بن مسلمة إلى آخر اسناد النسائي وساق الحديث مطولاً إلا أنه لم يذكر فيه قصة إبنة حمزة بل ذكر فيه: إن أمير المؤمنين وزيداً وجعفرأً تنازعوا في أيهم أحب إلي رسول الله ﷺ، فترافعوا فد خلوا على رسول الله ﷺ، فقالوا: من أحب إليك؟ قال: فاطمة، قالوا: نسألك عن الرجال؟ قال: أما أنت يا جعفر. وساق الحديث بلفظه أيضاً<sup>(١)</sup>. ورجاله عند أحمد كلهم رجال الصحيح لأنه من طريق أحمد بن عبد الملك ابن واقد الحراني وهو ثقة تكلم فيه بلا حجة، كما في التقريب، أخرج له البخاري والنسائي وابن ماجة<sup>(٢)</sup>. فالحديث صحيح وهم رجال النسائي إلا الأول وهو أحمد بن بكار وأورده الحاكم في مناقب زيد بن حارثة مطولاً<sup>(٣)</sup>. كما تقدّم من غير ذكر قصة إبنة حمزة وفيه: وأما أنت يا عليّ فأخي وأبوولدي ومنيّ وإليّ الحديث، وصححه على شرط مسلم وصححه الذهبي أيضاً كذلك<sup>(٤)</sup>. وأخرج نحوه في مناقب جعفر بن أبي طالب مع ذكر قصة إبنة حمزة من طريق أخرى عن عليّ كرم الله وجهه إلا أنه لم يسق جميع فصوله وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي<sup>(٥)</sup>. وفي مناقب أمير المؤمنين، كما تقدّم في الباب الثاني عشر وفيه ذكر قصة إبنة حمزة إلا أنه لم يذكر فيه قوله: أما أنت يا عليّ فختني وأبوولدي. بل قال: أنت مني وأنا منك. وصححه الحاكم وأقره الذهبي بل صرح بتصحيحه قال الحاكم: ولم يخرجاه بهذه الألفاظ إنما إتفقا على حديث البراء بن عازب

١ - مسند أحمد: ٥ / ٢٠٤ ح ٢١٨٢٥.

٢ - تقريب التهذيب: ١٨/١ رقم ٧٦.

٣ - المستدرک: ١٣٩/٣ ح ٤٩٥٧.

٤ - المستدرک: ٣/٢٣٩ ح ٤٩٥٧.

٥ - المستدرک: ٣/٢٣٢ ح ٤٩٣٩.

مختصراً<sup>(١)</sup>. و عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد مختصراً في مناقب جعفر إلي الطبراني [٢٢٣] عن أسامة بن زيد، أنّ النبي ﷺ قال لجعفر: أشبه خلقك كخلي وأشبه خلي خلقك، فأنت منّي. وأما أنت يا عليّ فمنّي وأبولدي. قال الهيثمي: رواه الطبراني عن شيخه أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحرّاني وهو ضعيف، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، كما في اللسان<sup>(٣)</sup>. ويشهد له ما تقدّم، ثمّ أعاده مطولاً في مناقب زيد ابن حارثة وفيه: وأما أنت يا عليّ فختني وأبولدي وأنت منّي وأنا منك، قال الهيثمي: رواه أحمد واسناده حسن ورواه الترمذي مختصراً<sup>(٤)</sup>. وقد مرّ أنّ رجال أحمد رجال الصحيح وأخرج ابن سعد ما يختص بجعفر بألفاظ من طرق وكذا حديث قصة إبنه حمزة إلاّ أنّه طوى محل الشاهد<sup>(٥)</sup>. وأخرج ما يتعلّق بزید فقط في مناقبه من طريق أحمد والنسائي إلاّ شيخه إسماعيل بن عبد الله بن خالد السكري وكذلك أورد قصة إبنه حمزة وساق منها ما يتعلّق به فقط، عكس صنيع النسائي هنا، وجمع فصول الحديث أحمد، كما تقدّم، والسكري صدوق قاضي دمشق نسب الي رأي جهم، ما في التقريب<sup>(٦)</sup>. والقصد خدمة الحديث بمقتضي الحال والاشارة إلي تعدّد مخارجه وشواهد مختصراً ومطولاً ليزداد قوة وإلاّ فاسناد النسائي وأحمد كاف وإخراج الضياء له في المختارة يغني لأنها صحاح سواء كان الحديث في قصة إبنه حمزة أم كان حديثاً آخر، وكون أمير المؤمنين

١ - المستدرک: ١٣٠/٣ ح ٤٦١٤.

٢ - مجمع الزوائد: ٣٢٥/٣ ح ١٥٤٩٣، والمعجم الكبير: ١٦٠/١ ح ٣٧٨.

٣ - لسان الميزان: ٢١٣/١ رقم ٦٥٩.

٤ - مجمع الزوائد: ٣٢٩/٩ ح ١٥٥١٠، وسنن الترمذي: ٥ / ٦٧٨ ح ٣٨١٩.

٥ - الطبقات الكبرى: ٤ / ٣٥.

٦ - تقريب التهذيب: ٥٢/٢ رقم ٤٩٢.

ب - ٣٣ ذكر قول النبي ﷺ: الحسن والحسين إبنائي. وفيه ١ عن ١  
١٥٥(١) أخبرني القاسم بن زكريا بن دينار، قال: حدّثنا خالد بن مخلد، قال:  
حدّثني موسى عن عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، قال: أخبرني مسلم بن  
أبي سهل النبال

ختن رسول الله ﷺ أي زوج إبنته مجمع عليه متواتر وكذلك كونه أبا ولدي  
رسول الله ﷺ، ويأتي لهذا مزيد بحث في الباب الآتي بعد هذا.  
وأما قوله: أنت متي وأنا منك، فهو متواتر أيضاً، كما تقدّم في الباب الثاني  
عشر.

(ذكر قول النبي ﷺ: الحسن والحسين إبنائي)

قوله: عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن مهاجر الخ رجال اسناد هذا الحديث بين  
صدوق وثقة ومقبول إلا هذا فهو مجهول، ويأتي ما يرجح جانب كونه مقبولاً،  
وقد تقدّمت تراجم من قبله، والمشارك منهم الثاني والثالث والسابع وأصل  
الحديث مشترك، قال في التقريب: هو مجهول، انتهى<sup>(١)</sup>. أخرج له الترمذي  
والنسائي في الخصائص حديث الباب، روى عن مسلم ويقال عن محمد بن أبي  
سهل النبال، وعنه موسى بن يعقوب الزمعي، قال ابن المديني مجهول، وذكره ابن  
حبان في الثقات، له حديث في ترجمة الحسن بن أسامة، كما في تهذيب  
التهذيب<sup>(٢)</sup>. وقال في ترجمة الحسن بن أسامة ما يأتي ومنه قوله: له عند الترمذي  
والنسائي في الخصائص حديث واحد في حبّه الحسن والحسين ووضعهما على  
وركيه وقال الترمذي حسن غريب. قال الحافظ قلت وصححه ابن حبان والحاكم

١ - تقريب التهذيب ١/٢٨١ رقم ٣٣٢٣.

٢ - تهذيب التهذيب ٥/١٦٣ رقم ٢٧٨.

انتهى<sup>(١)</sup>. وتحسين الحديث وتصحيحه فرع عن قبول عبدالله بن أبي بكر هذا لأن مدار الحديث عليه عندهم ولهذا أفرده النسائي في الباب ولم يروه من طريق أخرى، كما صنع في الباب الحادي والثلاثين وما قبله وإنما اختلف اسناد الترمذي والنسائي في شيخيهما، فعند النسائي، كما ترى، وعند الترمذي هكذا حدّثنا سفيان بن وكيع وعبدالله بن حميد قالوا: حدّثنا خالد بن مخلد ثم إتفقا إسناداً ومتمناً، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب<sup>(٢)</sup>. ولم أجده في المستدرک في مناقب الحسين ولا في مناقب زيد بن حارثة ولا في مناقب أسامة بن زيد ولعلّه خفي عليّ موضعه، ويأتي أنّ للحديث مخارج وشواهد عند جماعة من أئمة هذا الشأن عن جماعة من الصحابة، فيكون عبدالله بن أبي بكر مقبولاً عند من قبل حديثه وحسنه، أو صححه.

وأما حديثه هذا فله شواهد يأتي التنبيه عليها لا تقصر عن درجة التواتر المعنوي في الفصلين معاً لاسيّما الفصل الأخير، كما تقدّم عن المحقق المقلبي وأما شيخه فهو مسلم بن أبي سهل النّبّال - بنون ثمّ موحدّة - ويقال فيه محمّد، مقبول، كما في التقريب أخرج له الترمذي والنسائي في الخصائص<sup>(٣)</sup>، كما في نسختين من التقريب. وفي تهذيب التهذيب والخلاصة «مسلم» بدل الترمذي<sup>(٤)</sup>. ولعله سهو، أو تصحيف لأنّ درجته كالذي قبله، فلا يكون من رجال الصحيح لذاته اللهم إلا أن يروي عنه مسلم متابعه، أو مقروناً غير هذا الحديث، ولكنه مقلّ كتلميذه وإلا لكثرت مشايخه وتلامذته والله أعلم. ويؤيد هذا ما يأتي عن ابن سعد في شيخه أنّه كان مقلّاً أيضاً ومنه يستغرب الفرق بينهما في التقريب لما يأتي

١ - تهذيب التهذيب: ٢/٢٥٤ رقم ٤٦٩.

٢ - سنن الترمذي: ٥/٦٥٦ ح ٣٧٦٩.

٣ - تقريب التهذيب: ٢/٥٨٢ رقم ٦٩٠٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ١٠/١٣٢ رقم ٢٣٣.



روى عن حسن بن أسامة بن زيد [٢٢٤]، وعنه عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، قال ابن المديني: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في تهذيب التهذيب، فدرجتهما متحدة، كما ترى وان ثبت أن مسلماً روى عنه في الاصول فلا كلام لما تقدّم أنه لا يكون قول أمام حجة على الآخر ولكن الاصطلاح الحديثي يقضي بأن الرجل لا يكون من رجال الصحيح لذاته، اللهم إلا عند ابن حبان إلا أنه لا يفرّق بين الحسن والصحيح ولذلك حكم الترمذي بحسن حديثه هذا، كما مرّ وعلى كلّ تقدير، فهو مقبول وحديثه هذا متواتر معني، كما مرّ.

وشيخه الحسن بن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي المدني مقبول، كما في التقریب، أخرج له الترمذي والنسائي في الخصائص<sup>(١)</sup>. ولم يذكر صاحب الطبقات أحداً من هؤلاء الثلاثة، قال في تهذيب التهذيب: روى عن أبيه، وعنه ابنه زيد ومحمّد ومسلم ويقال محمّد بن أبي سهل النّبّال وأمّ الحسن بنت ربيعي، قال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال ابن المديني: حديثه مديني<sup>(٢)</sup> رواه شيخ ضعيف عن مجهول عن آخر مجهول يريد النّبّال وابن المهاجر وفيه ما تقدّم، قال الحافظ: له عند الترمذي والنسائي حديث واحد في حبه الحسن والحسين ووضعهما على ورّكيه وهو الذي أشار إليه ابن المديني، وقال الترمذي: حسن غريب، قال الحافظ: وصححه ابن حبان والحاكم، كما مرّ، وذكره ابن حبان في الثقات، انتهى<sup>(٣)</sup>. فهو أحسن حالاً ممّن قبله، لتعدّد من روى عنه ومنه يؤخذ أن الغرابة عند الترمذي ترجع إلي التفرد ولهذا لا تنافي الصحة فضلاً عن الحسن. وأمّا أسامة بن زيد، فقد تقدّم في الكلام على رجال حديث الباب الذي قبله.

١ - تقریب التهذيب: ١١٣/٢ رقم ١٢٦٧.

٢ - كتب فوقه: كذا.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٥٤/٢ رقم ٤٦٩.

قال: أخبرني الحسن بن أسامة بن زيد بن حارثة، قال: أخبرني أسامة بن زيد، قال: طرقت رسول الله ﷺ ليلة لبعض الحاجة، فخرج وهو مشتمل على شيء لا أدري ما هو، فلما فرغت من حاجتي قلت: ما هذا الذي أنت مشتمل عليه؟ فكشفه فإذا هو الحسن والحسين على وركيه، فقال: هذان إبنائي وإبنا بنتي،

قوله: فقال هذان إبنائي الخ، هذه الجملة هي المطابقة للترجمة، وأمّا تخريجها وشواهدا فعلى ضربين أحدهما يرجع إلي اللفظ، والثاني إلي المعنى.

أمّا الأول: فقد عزاه الحافظ السيوطي مع ذكر القصة والسبب إلي ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وقال: حسن غريب. وابن حبان والنسائي في الخصائص، وزاد الحافظ ابن حجر: الحاكم، كما مرّ، وأخرجه ابن المغازلي من هذه الطريق بلفظه<sup>(١)</sup>. وزاد ابن حبان: وأحبّ من يحبّهما ثلاث مرات وصححه ابن حبان، اي لاخرجه في صحيحه<sup>(٢)</sup>.

وأمّا الثاني: فله طرق وألفاظ عن ثيف وعشرين صحابياً، بعضها يعتمها معاً، وبعضها يخص أحدهما، وبعضها يعبر فيها بأتهما ولداه، وبعضها بأتهما إبناه، وبعضها بلفظ البضعة منه ﷺ، والقدر المشترك بينها يرجع معناه إلى ترجمة الباب، ولبعظم عدّة روايات بألفاظ، وفي بعضها إضافة غيره بنوتهما إليه ﷺ، فيقرّها، أو يصرح بها، وهذا يشعر بإشتهار ذلك عندهم حينئذ وما فيه مقال منها ينجر بما صحّ وثبت، ومجموعها يعطي التواتر المعنوي.

١ - مناقب ابن المغازلي: ٣٧٤ ح ٤٢١.

٢ - عنهم كنز العمال: ١٣ / ٦٧١ ح ٣٧٧١١، وصحيح ابن حبان: ١٥ / ٤٢٣ ح ٦٩٦٧

١ - فمنهم أسامة بن زيد عند النسائي وابن المغازلي<sup>(١)</sup>. وابن أبي شيبة وابن حبان وصححه والترمذي وحسنه وسعيد بن منصور بحديث الباب، كما تقدّم<sup>(٢)</sup>. وأتما أعدت ذكره لأجل الحصر التقريبي، لا الاستقراضي التام.

٢ - وأنس بن مالك عند الترمذي، وفيه وكان يقول لفاطمة: أدعي لي إني فيشمّهما، أو يضمّهما إليه<sup>(٣)</sup>. والنسائي بلفظ: إني لأرجو أن يكون إني هذا سيداً يعني الحسن<sup>(٤)</sup>. وعند الطبراني، وفيه: ويحك يا أنس أدع لي ابني و ثمرة فوادي يعني الحسن<sup>(٥)</sup>.

٣ - وأنس بن الحارث عند البغوي وابن السكن والباوردي وابن مندة وابن عساكر وفيه: إن إني هذا يقتل بأرض العراق يعني الحسين<sup>(٦)</sup>.

٤ - وأبو بكره عند الترمذي وقال: حسن صحيح، والبخاري ومسلم وأحمد والنسائي وأبي داود والحاكم، بنحو حديث أنس بن مالك<sup>(٧)</sup>. وعند أحمد والبخاري والطبراني في قصة إرتحال الحسن له ﷺ وهو يصلي<sup>(٨)</sup>. وعند الطبراني

١ - تقدّم تخريجه آنفاً.

٢ - المصنف: ٣٧٨/٦ ح ٣٢١٨٢، وصحيح ابن حبان: ٤٢٣/١٥ ح ٦٩٦٧، وسنن الترمذي:

٥/ ٦٥٧ ح ٣٧٧٢ كلهم عن أسامة بن زيد.

٣ - سنن الترمذي: ٥/ ٦٥٦ ح ٣٧٦٩ عن أنس.

٤ - رواه النسائي في السنن الكبرى: ٦/ ٧٢ ح ١٠٠٨٢ عن أنس.

٥ - المعجم الكبير: ٦/ ٤٢ ح ٢٦٢٧.

٦ - عنهم كنز العمال: ١٢/ ١٢٦ ح ٣٤٣١٤.

٧ - سنن الترمذي: ٥/ ٦٥٨ ح ٣٧٧٣، والبخاري: ٦/ ٣٦٠٢ ح ٦٦٩٢، ومسنند أحمد: ٥/ ٣٧

ح ٢٠٤٠٨، وسنن النسائي الكبرى: ١/ ٥٣١ ح ١٧١٨، وسنن أبي داود: ٤/ ٢١٦ ح

٤٦٦٢، والمستدرک: ٣/ ١٩١ ح ٤٨٠٩ كلهم عن أبي بكره.

٨ - مسند أحمد: ٥/ ٢٢٦ ح ١٨٣٤، ومسند البخاري: ٥/ ٢٢٦ ح ١٨٣٤، والمعجم الكبير: ٣/

والترمذي وقال: حسن صحيح: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَإِنَّهُ رِيحَانَتِي فِي الدُّنْيَا يَعْنِي الْحَسَنَ<sup>(١)</sup>. وعند ابن عدي وابن عساكر وفيه: إِنَّ ابْنِي هَذَيْنِ رِيحَانَتِي مِنَ الدُّنْيَا وَفِيهِ قِصَّةٌ وَثُوبُهُمَا عَلَى ظَهْرِهِ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>. وعند أحمد والرؤياني أيضاً نحوه في الحسن<sup>(٣)</sup>.

٥ - وبريدة بن الحصيب عند الترمذي وقال: حسن غريب<sup>(٤)</sup>.  
وأبي داود<sup>(٥)</sup>. والنسائي<sup>(٦)</sup>. وابن ماجه<sup>(٧)</sup>. وأحمد<sup>(٨)</sup>. وابن حبان<sup>(٩)</sup>.  
والحاكم<sup>(١٠)</sup>. وابن أبي شيبة<sup>(١١)</sup>. وأبي يعلى. وابن خزيمة<sup>(١٢)</sup>. والبيهقي<sup>(١٣)</sup>.  
والقضاعي. في قصة تعرّثهما في ثيابهما وهو يخطب ثم تلاه: ﴿أَنْتُمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال/٢٨] بعد أن نزل من المنبر فأخذهما ووضعهما بين يديه.

- 
- ١ - المعجم الكبير: ٣/ ٣٤ ح ٢٥٩١، وسنن الترمذي: ٥/ ٦٥٩ ح ١٨٣٤ كلاهما عن أبي بكرة.
- ٢ - الكامل في ضعفاء الرجال: ١/ ٢٨٤، وتاريخ دمشق: ١٢/ ٢٠٢ روي عن أبي بكرة.
- ٣ - مسند أحمد: ٥/ ٤٤ ح ٢٠٤٦٦، وكنتز العمال: ١٣/ ٦٦٧ ح ٣٧٧٠٠ عن أبي بكرة.
- ٤ - سنن الترمذي: ٥/ ٦٥٨ ح ٣٧٧٤.
- ٥ - سنن أبي داود: ١/ ٢٩٠ ح ١١٠٩.
- ٦ - سنن الكبرى: ١/ ٥٣٥ ح ١٧٣١.
- ٧ - سنن ابن ماجه: ٢/ ١١٩٠ ح ٣٦٠٠.
- ٨ - مسند أحمد: ٥/ ٣٥٤ ح ٢٣٠٤.
- ٩ - صحيح ابن حبان: ٦/ ٤٠٣ ح ٦٠٣٩.
- ١٠ - المستدرک: ٤/ ٢١٠ ح ٧٣٩٦.
- ١١ - المصنّف: ٦/ ٣٧٩ ح ٣٢١٨٩.
- ١٢ - صحيح ابن خزيمة: ٢/ ٣٥٥ ح ١٤٥٦.
- ١٣ - سنن الكبرى: ٦/ ١٦٥ ح ١١٧٠٤.

٦ - وعائشة عند الطبراني في الحسن<sup>(١)</sup>. و عنده في الكبير والأوسط في الحسين وفيه: يا جبرئيل ومالي لا أحبّ إبني الحديث [٢٢٥] وفيه ذكر موضع قتله بالطف<sup>(٢)</sup>. وعند ابن سعد وعند الخليلي نحوه. وعند ابن عساكر في الحسن وفيه: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا ابْنِي، وَأَنَا أَحَبُّهُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

٧ - وجابر بن عبدالله عند الطبراني في الكبير والأوسط وابن عساكر والبزار ورجاله رجال الصحيح بلفظ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدُ الْخَلْقِ<sup>(٤)</sup>. وعند يحيى بن معين في فوائده والبيهقي في الدلائل والخطيب وسعيد بن منصور<sup>(٥)</sup>. وابن المغازلي مثله<sup>(٦)</sup>.

٨ - وأبو هريرة عند الطبراني مطولاً ورجاله ثقات، وفيه بكاء الحسين من العطش، فقال ﷺ لفاطمة: مَا شَأْنُ ابْنِي؟ فقالت: العطش فسقاها من ريقه بامتصاص لسانه<sup>(٧)</sup>.

٩ - وفاطمة الزهراء عند الطبراني في الكبير وابن مندة وابن عساكر في مجيئها إلى رسول الله ﷺ في مرضه بالحسين وقالت: هذان إبنك،

١ - المعجم الكبير: ٣٢/٣ ح ٢٥٨٥.

٢ - المعجم الكبير: ١٠٧/٣ ح ٢٨١٤، والمعجم الأوسط: ٦/٢٤٩ ح ٦٣١٦.

٣ - تاريخ دمشق: ١٣/١٩٧.

٤ - المعجم الكبير: ٣٥/٣ ح ٢٥٩٧، والمعجم الأوسط: ٢/٢٢٤ ح ١٨١٠، وتاريخ دمشق: ١٣/٢٣٠، ومسند البزار: ٩/١٠٩ ح ٣٦٥٦، ومجمع الزوائد: ٩/٢٠٤ ح ١٥٠٥٠.

٥ - رواه في كنز العمال: ١٢/١٢٣ ح ٣٤٣٠١ عن الفوائد والدلائل والخطيب وابن عساكر وسعيد بن منصور.

٦ - مناقب ابن المغازلي ٣٧٢ ح ٤١٩.

٧ - المعجم الكبير: ٣/٥٠ ح ٢٦٥٦ عنه مجمع الزوائد: ٩/٢٠٨ ح ١٥٠٧١.

فورّثهما الحديث<sup>(١)</sup>. وعند الحاكم وفيه: يا عليّ ألا تقلب إبنّي قبل الحر<sup>(٢)</sup>.

١٠ - وعليّ كرم الله وجهه عند أحمد وأبي يعلى وابن جرير والدولابي في الذرية الطاهرة والبيهقي والقضاعي مطولاً وفيه: أنّي قد غيرت اسم ابني هذين فسماهما حسناً وحسيناً<sup>(٣)</sup>. وعند أحمد والطيالسي وابن أبي شيبة وابن جرير وابن حبان والحاكم والطبراني في الكبير والدولابي في الذرية الطاهرة والقضاعي والبيهقي مطولاً في قصة ولادة الحسن وفيه: أروني إبنّي ماسمّيتهما الحديث<sup>(٤)</sup>.

وعند أحمد والهيثم بن كليب الشاشي والحاكم وتعقب بنحوه، وفيه: أنّي أردت أغير اسم إبنّي هذين<sup>(٥)</sup>. وابن عساكر وفيه: إبنائي هذان الحسن والحسين<sup>(٦)</sup>.

١١ - والحسن والحسين عند الطبراني بإسنادين، وفيهما مقال عن أبي شداد قال: كنت ألاعب الحسن والحسين بالمداحي، فإذا مادحاني ركبا عليّ، وإذا مادحتهما قالا: أتركب بضعة من رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup>. وأخرجه أبو طالب من حديث أبي رافع بنحوه<sup>(٨)</sup>. ولعب المداحي أن يحفروا حفرة ويدحون فيها بأحجار، فمن وقع حجره فيها فقد غلب صاحبه، وخطب الحسن بعد قتل أمير المؤمنين خطبته المشهورة، وفيها: أنا ابن النبي ﷺ، وفيها: أنا من أهل البيت

- 
- ١ - المعجم الكبير: ٤٢٣/٢٢ ح ١٠٤١ عنه مجمع الزوائد: ٢١٤/٩ ح ١٥٠٩٨، ورواه في كنز العمال: ٦٧٠/١٣ ح ٣٧٧٠٩ عن بن مندة وابن عساكر وغيرهما
  - ٢ - المستدرک: ١٨٠/٣ ح ٤٧٧٤.
  - ٣ - كما ورد في كنز العمال: ٦٦٠/١٣ ح ٣٧٦٧٧ بموزهم.
  - ٤ - عنهم كنز العمال: ٦٦٠/١٣ ح ٣٧٦٧٦.
  - ٥ - المستدرک: ٣٠٨/٤ ح ٧٧٣٤.
  - ٦ - كما رواه في كنز العمال: ١١٢/١٣ ح ٣٤٢٤٧ عن بن عساكر.
  - ٧ - المعجم الكبير: ٢٨/٣ ح ٢٥٩٥ عنه مجمع الزوائد: ٢١٤/٩ ح ١٥١٠١.
  - ٨ - تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ٩٠.

الذي فرض الله مودّتهم على كلّ مسلم، عند الحاكم ورجالها من أهل البيت<sup>(١)</sup>.  
ولها طرق وألفاظ تقدّم التنبيه عليها.

١٢ - وأبوراغ عند الطبراني في الأوسط وفيه قصة مجي فاطمة بالحسين  
إلي رسول الله ﷺ، فقالت: هذان إبنك فورّثهما، وفيه مقال<sup>(٢)</sup>. وعنه حديث  
المداحي تقدّم عند أبي طالب.

١٣ - وزينب بنت جحش عند الطبراني باسنادين وفيهما من لا يعرف، وفيه  
قوله ﷺ: أتاني جبرئيل فأخبرني أن إبنني يقتل الحديث، وفيه أنّه بال على  
سرّة النبي ﷺ فقامت فحططته عن بطنه، فقال: دعي إبنني إلخ<sup>(٣)</sup>.

١٤ - وأمّ سلمة عند الطبراني، وفي اسناده عمرو بن ثابت التُّكري متروك  
وفيهِ قول جبرئيل: إنَّ أمتك تقتل إبنك هذا بعدك، وأمّا بيده إلي الحسين<sup>(٤)</sup>.  
ورواه ابن سعد وابن عساكر والخليلي في الارشاد عنها بنحوه<sup>(٥)</sup>. والمرشد  
بالله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

١٥ - وأبوامامة عند الطبراني، ورجاله موثّقون، وفي بعضهم ضعف نحو  
حديث أمّ سلمة<sup>(٧)</sup>.

١٦ - وابن عمر عند البزار والطبراني في الأوسط، ورجال البزار ثقات عن  
الشعبي عنه لمّا جاء ابن عمر يودع الحسين، قال له: إنَّك بضعة من رسول

١ - المستدرک: ١٨٨/٣ ح ٤٨٠٢.

٢ - المعجم الأوسط: ٢٢٣/٦ ح ٦٢٤٥ عنه مجمع الزوائد: ٢١٤/٩ ح ١٥٠٩٩.

٣ - المعجم الكبير: ٥٤/٢٤ ح ١٤١ عنه مجمع الزوائد: ٢١٨/٩ ح ١٥١١٥.

٤ - المعجم الكبير: ١٠٨/٣ ح ٢٨١٧ عنه مجمع الزوائد: ٢١٩/٩ ح ١٥١١٨.

٥ - تاريخ دمشق: ١٤/١٩٢.

٦ - الامالي الخمسينية: ١٦٣/١.

٧ - المعجم الكبير: ٢٨٥/٨ ح ٨٠٩٤ عنه مجمع الزوائد: ٢٢٠/٩ ح ١٥١١٩.

الله ﷻ، فلا تخرج، فأبى<sup>(١)</sup>. وابن عساكر عنه بلفظ: إبنائي هذان الحسن والحسين<sup>(٢)</sup>. والطبراني في الكبير بلفظ: كل بني أُنثي، فإن عصبتهم لأبيهم إلا إبنِي فاطمة، فأنِّي أنا عصبتهم وأبوهم<sup>(٣)</sup>. وأحمد والبخاري ومسلم عنه موقوفاً: هذا يسألني عن دم البعوض وهم قتلوا ابن رسول الله، وفي رواية: ابن بنت رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

١٧ - ويعلى بن منبّه عند الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي، فاقره: جاء الحسن والحسين يستبقان الي رسول الله ﷺ فضمّهما إليه ثم قال: إنّ الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبُنة مَحْزَنَةٌ<sup>(٥)</sup>.

١٨ - وعبدالله بن شداد عن أبيه في قصة إرتحال الحسن والحسين على ظهر النبي ﷺ وهو يصلي، وفيه: ولكن إبنِي إرتحلني، فكرهت أن أعجله، وصححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين<sup>(٦)</sup>. وأخرج أحمد والنسائي وابن أبي شيبه وابن عساكر والبخاري والطبراني وسعيد بن منصور والبيهقي نحوه عنه بألفاظ متقاربة<sup>(٧)</sup>.

١٩ - وسلمان عند الحاكم مرفوعاً: الحسن والحسين إبنِي، من أحبهما

١ - المعجم الأوسط: ١٨٩/١ ح ٥٩٧ عنه مجمع الزوائد: ٢٢٣/٩ ح ١٥١٣٠.

٢ - تاريخ دمشق: ٢٠٩/١٣.

٣ - المعجم الكبير: ٤٤/٣ ح ٢٦٣١ وفيه عن عمر وكذا في كنز العمال: ١٣/٦٢٤ ح ٣٧٥٨٦.

٤ - مسند أحمد: ٩٣/٢ ح ٥٦٧٥، والبخاري: ٥/٢٢٣٤ ح ٥٦٤٨ عنهما كنز العمال: ١٣/٦٧٣ ح ٣٧٧١٩.

٥ - المستدرک: ١٧٩/٣ ح ٤٧٧١.

٦ - المستدرک: ١٨١/٣ ح ٤٧٧٥.

٧ - رواه في كنز العمال: ١٢/١٢٤ ح ٣٤٣٠ عن أحمد والنسائي والبخاري والطبراني وسعيد بن منصور والبيهقي وفي ج ٦٦٧/١٣ ح ٣٧٧٠٢ عن ابن أبي شيبه وح ٣٧٧٠٣ عن ابن عساكر.



أحبني، وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم وتعقبه الذهبي وتعقب بصحة شواهد عنده أيضاً، والطبراني في الكبير عنه<sup>(١)</sup>. وعن يعلي ابن مرة مطولاً في قصة ضياعهما وفيه: قوموا فاطلبوا إبنِي

الحديث<sup>(٢)</sup>. وعند ابن أبي شيبة والرامهرمزي في الأمثال عنه حديث: الولد مبخلة مجبنة الحديث<sup>(٣)</sup>. فتقدم.

٢٠ - وأم الفضل بنت الحارث عند الحاكم وأبي طالب قالت: رأيت يا رسول الله كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجري، فقال: تلد فاطمة إن شاء الله غلاماً، فيكون في حجرك، فولدت فاطمة الحسين، فكان في حجري، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي<sup>(٤)</sup>. وعنهما حديث: أتاني جبرئيل فقال: إن أمتي تقتل إبنِي، عند أبي داود والحاكم أيضاً، كما في كنز العمال<sup>(٥)</sup>.

٢١ - وابن عباس عند ابن عساكر قال العباس [٢٢٦] رسول الله ﷺ: هؤلاء ولدك يا رسول الله؟ يعني الحسنين قال: وهم ولدك<sup>(٦)</sup>.

٢٢ - وأبوسعيد الخدري عند ابن المغازلي في قصة ضياعهما أيضاً، فقالت فاطمة: إن إبنك<sup>(٧)</sup>. الحسن والحسين خرجا من عندي، فلم أرهما<sup>(٨)</sup>. وهي قصة

١ - المستدرک: ١٨١/٣ ح ٤٧٧٦، والمعجم الكبير: ٥٠/٣ ح ٢٦٥٥.

٢ - يراجع الحديث في كنز العمال: ١٣/٦٦٢ برقم ٣٧٦٨٠ ورواه في المعجم الكبير: ٦٥/٣ ح ٢٦٧٧ عن سلمان وكذا في مجمع الزوائد: ٩/٢١٠ ح ١٥٠٨١.

٣ - عنهما كنز العمال: ١٣/٦٥٦ ح ٣٧٦٦٥ والمصنف: ٦/٣٧٨ ح ٣٢١٨٠.

٤ - المستدرک: ١٩٤/٣ ح ٤٨١٨.

٥ - كنز العمال: ١٣/١٢٣ ح ٣٤٣٠٠.

٦ - تاريخ دمشق: ١٥٧/١٤.

٧ - كذا في الأصل على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً، والقياس إن إبنك. الهامش منه رحمه الله.

٨ - مناقب بن المغازلي: ٣٧٧ ح ٤٢٦.

أخري غير ما تقدّم، كما في العمدّة.

وأما الآثار والمقاطيع والمرسلات فكثيرة في الباب، ومنها قول ابن سيرين: نظر النبي ﷺ إلى الحسن بن عليّ، فقال: يا بنيّ أللّهمّ سلّمه وسلّم فيه <sup>(١)</sup>. وأما أحاديث حبيهما الراجعة إلي الفصل الأخير فقد تقدمت الإشارة إلى أنّها أكثر، وأنّها متواترة ويأتي التنبيه عليها في الفصل الثاني، إن شاء الله. فهذه الأُحاديث المصرّحة ببنوّة الحسينين وأنهما ولدان وبضعتان من رسول الله ﷺ عن ثيف وعشرين صحابياً تفيد التواتر المعنوي، كما مرّ واشتهر ذلك في كل قرن وعصر، ومن تتبع وجد زيادة على ذلك ويفسرها حديث: إنّ الله عزّ وجلّ جعل ذريّة كل نبيّ في صلبه وإنّ الله تعالى جعل ذريّتي في صلب عليّ بن أبي طالب. رواه الطبراني، قال الهيثمي: وفيه يحيى بن العلاء البجلي وهو متروك <sup>(٢)</sup>. ونحوه في التقريب <sup>(٣)</sup>. وأصله تهذيب التهذيب <sup>(٤)</sup>. والميزان <sup>(٥)</sup>. وله ترجمة مطوّلة في الطبقات <sup>(٦)</sup>. ذبّ فيها عن بعض ما أنكر عليه، ومنها حديث الطبراني هذا إلّا أنّهم كالمطبّقين على ضعف يحيى بن العلاء لكن إنّما يؤثر ضعفه ضعف حديثه من حيث الاسناد المتصل به، فإن جاء من طرق، أو طريق أخرى فيها ضعف آخر دخل تحت القاعدة إذا انضمّ ضعيف إليّ ضعيف حصلت قوة بالمجموع وكذا الشواهد المعنوية وهذا أمر معقول ومحسوس في المعقول والمحسوس، كما مرّ وظاهر كلام صاحب الصواعق وهو الحافظ المحدث أحمد بن حجر الهيثمي يشير

١ - رواه كنز العمال ٦٥٣/١٣ ح ٣٧٦٥٥ عن ابن عسّار.

٢ - مجمع الزوائد ١٩٦/٩ ح ١٥٠١٣، والمعجم الكبير ٤٣/٣ ح ٢٦٣٠.

٣ - تقريب التهذيب ٦٦٤/٢ رقم ٧٨٩٨.

٤ - تهذيب التهذيب ٢٦١/١١ رقم ٥٢٦.

٥ - ميزان الاعتدال ٢٠٥/٧ رقم ٩٥٩٩.

٦ - الطبقات ٤٥٤/٢.

إلي هذا ولفظه: وأخرج أبو الخير الحاكمي وصاحب كنوز المطالب في بني أبي طالب أن علياً دخل على النبي ﷺ وعنده العباس فسلم ﷺ فردّ عليه السلام وقام، فعانقه وقبل ما بين عينيه وأجلسه عن يمينه، فقال له العباس: أتجبه؟ قال: يا عمّ والله لله أشدّ حباً له منّي، إن الله عزّ وجلّ جعل ذريّة كل نبيّ في صلبه، وجعل ذريّتي في صلب هذا الحديث<sup>(١)</sup>. وعزاه صاحب الطبقات إلي ابن المغازلي والمرشد بالله، قال صاحب الصواعق: وأخرج أبويعلى والطبراني أنّه ﷺ، قال: كل بني أمّ ينتمون إلي عصبة إلّا ولد فاطمة، فأنا وليّهم وعصبتهم. وله طرق يقوي بعضها بعضاً، وقول ابن الجوزي بعد أن أورد ذلك في العلل المتناهية: أنّه لا يصح غير جيّد كيف وكثرة طرقه ربّما توصله الي درجة الحسن بل صح عن عمر أنّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة ما خلا سببي ونسبي وكل بني أنثي عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة، فأنا أبوهم وعصبتهم، وفي رواية أخرجه البيهقي والدارقطني بسند رجاله من أكابر أهل البيت وفيها قصة خطبة عمر لا مّ كلثوم بنت عليّ كرم الله وجهه: فاعتذر أمير المؤمنين بأنّه قد أخرها لولد أخيه جعفر، فقال عمر: أنّه والله ما على وجه الأرض من يرصد من حسن صحبتها ما أرصد، فأنكحني يا أبا الحسن فقال: قد أنكحتها أيتاك، فعاد عمر إلي مجلسه بالروضة، مجلس المهاجرين والأنصار، فقال: هثنوني، قالوا: بمن؟ قال: بأمّ كلثوم بنت عليّ، وأخذ يحدث أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: كلّ صهر و سبب و نسب ينقطع يوم القيامة إلّا صهري، أو سببي ونسبي، وأنّه كان لي صحبة، فأحببت أن يكون لي معها سبب وأقرّه من حضر مجلسه من المهاجرين والأنصار وساق له طرقاً، وأطال الكلام إلي أن قال: وحديث عمر جاء عن جماعة آخرين من الصحابة، كالمنذر وابن عباس و

ابن الزبير وابن عمر، قال الذهبي: واسناده صالح، انتهى<sup>(١)</sup>. والحديث أخرجه الحاكم من طريق جعفر بن محمد عن آبائه وصححه، وقال الذهبي: منقطع<sup>(٢)</sup>. يعني أنّ عليّ بن الحسين لم يدرك عمر، وقد تقرر أنّه سمع من أبيه الحسين وأنّه خاض هو وأخوه الحسن في زواجة عمر بأمّ كلثوم، كما ساقه الهيثمي مطولاً<sup>(٣)</sup>. فغاية الكلام أنّه سمع ذلك من أبيه، وأيّ مانع من ذلك، ثمّ إذا كانت مراسلات ابن المسيّب ونحوه صحاحاً فارسال عليّ بن الحسين كذلك، أو أصحّ، إذ الغالب أنّ ارساله عن أبيه، أو من يثق به من الصحابة، وكلهم عدول في الاصطلاح الحديثي، أو عن كبار التابعين الذين سمعوا ذلك كذلك، فتأمّل. وقدمر أنّ هذا الأسناد من أصحّ الأسانيد، والكلام هنا على تأييد حديث الحاكمي وصاحب كنوز المطالب بالشواهد، وقد تأيّد، كما ترى، ثمّ ساق الكلام صاحب الصواعق حتى قال في الآية التاسعة في فضائل أهل البيت، وهي آية المباهلة ما لفظه: قال في الكشف: لا دليل أقوى من هذا على فضل أصحاب الكساء، وهم عليّ وفاطمة والحسنان لأنّها لما نزلت دعاهم ﷺ فاحتضن الحسين وأخذ بيد الحسن ومشت فاطمة خلفه وعليّ خلفهما، فعلم أنّهم المرادون من الآية، وإنّ أولاد فاطمة وذريّتهم يسمون أبناءه ﷺ وينسبون إليه نسبة صحيحة نافعة في الدنيا والآخرة، قال صاحب الصواعق: ويوضح ذلك أحاديث كثيرة نذكرها مع ما يتعلق بها تنميماً للفائدة، ثمّ ساقها ومنهما ما تقدّم حتى قال: خاتمة علم من الأحاديث السابقة إتجاه قول صاحب التلخيص من أصحابنا [٢٢٧] من خصائصه ﷺ أنّ أولاد بناته ينسبون إليه ﷺ وأولاد بنات غيره لا ينسبون الي جدهم في الكفاءة وغيرها، وأنكر ذلك

١ - الصواعق المحرقة ٤٥٨/٢.

٢ - المستدرک: ١٥٣/٣ ح ٤٦٨٤.

٣ - مجمع الزوائد: ٣٥٥/٤ ح ٧٤٣٠.

القفال وقال: لا خصوصية بل كل أحد ينسب إليه أولاد بناته، ويردّه الخبر السابق: كل بني أنثي ينتمون إلي عصة، إلي آخره اي ولهذا قال الشاعر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد

وأما الحسان فإنما نسباً إليه ﷺ للأدلة الخاصة والخصوصية المختصة، قال صاحب الصواعق: ثم معنى الإنتساب إليه ﷺ الذي هو من خصوصياته أنه يطلق عليه أنه أب لهم، وأتّهم بنوه حتي يعتبر ذلك في الكفاءة، فلا يكافيء شريفة فاطمية هاشمي غير شريف إلي أن قال: ومن فوائد ذلك أيضاً أنه يجوز أن يقال للحسينين أبناء رسول الله ﷺ وهو أب لهما اتفاقاً ولا يجري فيه القول الضعيف أي بالمنع لأنّه لا يقال له: أبوالمؤمنين، ولا عبرة بمن منع من ذلك حتى في الحسينين عن الأمويين للخبر الصحيح في الحسن: انّ إبنی هذا سيد، اي مع ما تقدّم ممّا تواتر معنى عن أربعة وعشرين صحابياً نعم، أمّا مسألة نكاح الهاشمية الفاطمية غير الفاطمي فقد إحتج المجيز بما إحتج به المانع وهو تزويج أمير المؤمنين والحسينين أمّ كلثوم من عمر بن الخطاب وكذا تزويج غيرها من الفاطميات غير الفاطميين، كما في الصواعق والمنار وغيرهما ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام معتذراً إلي عمر أنه أرصدها لولد أخيه جعفر وهو غير فاطمي ولسنا بصدد تقرير المسألة بل في خطفة من كلام أئمّة الشافعية وعلمائها في هذه المسألة ولا حاجة إلى نقل تلك الأبيات الجدلية وجواباتها لما فيها من التهجين والأعذار على أمير المؤمنين عليه السلام وقد بلغ انّ أمير المؤمنين الامام الشهيد رضوان الله عليه أنكرها واستنكرها من أجل ذلك، قال صاحب الصواعق: وعلى الأصح فقلوه تعالي ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الاحزاب / ٤٠] إنّما سيق لا نقطاع حكم التّبني اي بدليل السبب وكان الحسنان حينئذ صغيرين ليساممن يدخل تحت هذا الجمع لأنّه جمع رجل، والرجل اسم للذكر البالغ من بني آدم فالآية لقطع حكم التّبني حتى كانوا يقولون زيد بن محمد، فقال الله ﴿ادْعُوهُمْ

لَأَبَائِهِمْ» [الأحزاب / ٥] لالمنع هذا الاطلاق المراد به أنه أبو المؤمنين في الاكرام والاحترام، انتهى<sup>(١)</sup>. أى كما في قراءة أبي بن كعب وكذا عن ابن عباس و مجاهد وعكرمة والحسن البصري، وأزواجه أمهاتهم، وهو أب لهم، أي في الاجلال والتكريم والاحترام، وفي حديث: إنما أنا كالوالد أعلمكم حتى الخراءة<sup>(٢)</sup>. بخلاف أبوة الحسين، فهي خصوصية خاصة، كما مرّ ثم لا تعارض بين عام وخاص، كما عرفت، وهاهنا خاص وخصوصية خاصة فتأمل، وأتينا نقلت كلام الحافظ صاحب الصواعق لتعرف ما حكاه عن أصحابه من علماء الشافعية أهل الانصاف والعدل ثم أعاد الكلام صاحب الصواعق بنحو ما تقدّم تأكيداً لما سلف وفيما مرّ كفاية، وحديث الطبراني يؤيد ذلك عن عمر: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، أورده صاحب مجمع الزوائد في باب الشريقات من كتاب النكاح وقال رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ورواه البزار مختصراً قال: وفي المناقب أحاديث نحو هذا<sup>(٣)</sup>. ثم أورد الحديث في فضائل أهل البيت وعزاه إلي الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، قال ورجالهما رجال الصحيح غير الحسن بن سهل وهو ثقة، ومن حديث ابن عباس عند الطبراني، ورجاله ثقات، ومن حديث المسور ابن مخرمة عند الطبراني، قال: وفيه إبراهيم بن زكريّا العبدسي ولم أعرفه، انتهى<sup>(٤)</sup>. ولعل فيه تصحيحاً وغايته أن يكون فيه ضعف

١ - الصواعق المحرقة: ٤٦٢/٢.

٢ - روى النسائي في سنن الكبرى ١١٢/١: أتينا أنا لكم مثل الوالد أعلمكم فإذا ذهب أحدكم الخلا فلا يستقبل القبلة الحديث.

٣ - مجمع الزوائد: ٣٥٥/٤ ح ٧٤٣٠.

٤ - مجمع الزوائد: ١٩٧/٩ ح ١٥٠١٩ - ١٥٠٢١، والمعجم الأوسط: ٣٧٦/٥ ح ٥٦٠٦.

والمعجم الكبير: ٤٥/٣ ح ٢٦٣٥، و: ١١/ ٢٤٣ ح ١١٦٢١ عن ابن عباس، و: ٢٧/ ٣٣ ح ٣٣ عن ابن مخرمة.

منجبر للجهالة يتأيد بما تقدّم ويجبره ما صح من أحاديث الباب، وعزاه في خطبة شرح الأثمار إلي الحاكم وصححه. كما مرّ.

### فصل

ويؤكد ما تقدّم عن أئمة الشافعية وعلمائها الذين «يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ» [الاعراف/١٥٩] كلام الحافظ ابن حجر بقية الحفاظ في كتاب الخصائص النبوية في النكاح وغيره، كما في التلخيص قوله: وإنّ أولاد بناته ينسبون إليه فيه حديث أبي بكرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنّ ابني هذا سيد - يعني الحسن ابن عليّ - أخرجه البخاري، وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم في ترجمة عمر من طريق شبيب بن غرقدة عن المستظل ابن حصين عن عمر في أثناء حديث يرفعه: وكل ولد أمّ، فإنّ عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة، فإنّي أنا أبوهم وعصبتهم، ثمّ قال الحافظ حديث: كل سبب ونسب يوم القيامة منقطع إلّا سببي ونسبي، أخرجه البزار والحاكم والطبراني من حديث عمر، زاد في هامش التلخيص والبيهقي وقال الحاكم صحيح الاسناد، كما في خلاصة البدر المنير، ورمز الحافظ السيوطي الي صحته، قال الحافظ: وقال الدارقطني في العلل: رواه ابن إسحاق عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن جده عن عمر وخالفه الثوري وابن عيينة وغيرهما، فرواه عن جعفر ولم يذكروا عن جده فهو منقطع انتهى<sup>(١)</sup>. وقد مرّ ما يؤخذ منه الجواب عن مثل هذا، وزيادة «ان» الوصل أرجح وقد ثبت موصولاً من غير هذا الطريق وصح، وأنما كلام الدارقطني خاص بتلك الطريق وفيه ما تقدّم، ولهذا قال الحافظ ابن حجر كالمتعقّب: ورواه الطبراني من حديث جعفر بن محمّد عن أبيه عن جابر [٢٢٨] سمعت عمر، ورواه ابن السكن في صحاحه من طريق الحسن بن الحسن بن عليّ عن أبيه: إنّ عمر، وذكر قصة خطبة أمّ كلثوم بنت

عليّ، ورواه البيهقي أيضاً ورواه أبو نعيم في الحلية من حديث يونس بن أبي يعقوب عن أبيه عن ابن عمر، ورواه أحمد والحاكم من حديث المسورين مخرمة رفعه: إن الأنساب تنقطع يوم القيامة غير نسبي وحسبي وصهري، ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس، ورواه في الأوسط من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي - بضم المعجمة وكسر الزاي - عن محمد بن عباد عن جعفر سمعت عبدالله ابن الزبير يقول: قال رسول الله ﷺ: كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة إلا نسبي وصهري. وإبراهيم ضعيف، ورواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند من حديث ابن عمر، انتهى كلام الحافظ في التلخيص<sup>(١)</sup>. وهو يؤكد ويقرر كلام صاحب الصواعق المتقدّم وقد ألّم بالمقام شارح المجموع في مقدمته، كما تقدّمت الإشارة إليه في الكلام على عنوان الباب الثاني والثلاثين ويغني عنه ما مرّ حتى قال: وهل يكون اطلاق الابن على ولد البنت في حقّه ﷺ حقيقة، أم مجازاً؟ قال بعض المحققين من العلماء ظاهر كلام أئمتنا أنّه حقيقة أي شرعية بوضع شرعيّ ولذا عدّ من الخصائص النبوية، كما في التلخيص وأصله وشفاء القاضي عياض والمواهب وشرحها للقسطلاني، كما مرّت الإشارة إليه في الكلام على الحديث الأول من الباب الحادي والثلاثين، فتنبّه، قال شارح المجموع: وإن حكمه في ذلك يخالف حكم غيره، وصرّح به أبو القاسم البستي والفقير حميد والقاضي عبدالله الدراودي وغيرهما من علماء الشيعة، ولا ينافيه ما ورد: إن الولد للفراش، لأنّ هذه خصوصية وتكرمة ثابتة بوحى خاص، فيكون حينئذ حقيقة شرعية، ويدل على كونها حقيقة قوله: وأنا عصبتها وأبوها، كما مرّ فلو لا أنّه أب شرعاً لم يكن عصبتها، ولا لهما بذلك على سائر الناس مزية وكذا لا تنافيه أبوة عليّ عليه السلام لهما، وكون النبي ﷺ جدّاً لهما، فلكل مقام اعتبار يناسبه، أي مع انفكاك



الجهة والحيثية قال: وقد كانا عليه السلام يدعوانه عليه السلام يا أبة ويقول الحسن لعلي عليه السلام: يا أبا الحسين، ويقول الحسين له: يا أبا الحسن، ولم يدعواه يا أبة حتي توفي رسول الله عليه السلام، هكذا نقل عن يوثق به إلي أن قال: وإذا كانت فاطمة بمنزلة الأم له عليه السلام كان المختار عليه السلام بمنزلة الولد، اي ولهذا تقدّم أنّها كانت تكنّي أم أبيها، كما نقله الحافظ ابن حجر في الفتح قال: فيكون عقبها كما لو كانت أمّاً له عليه السلام، وأعقبته منه، فإنّ أولاده حينئذ أولادها، ولا محالة، وهذه دقيقة جليّة يُخطئ بها الثقات، ويقبلها من لم يرفع النصب أنوار قلبه، اي والنكتة أنّه خاتم الأنبياء ولو كانا من صلبه لكانا نبيّين، وأحدهما، كما ورد في حديث: لو عاش ابراهيم لكان نبياً، قال عليه السلام: ولقد أحسن البستي الزيدي من علماء الزيدية في جواب مسألة، فافتح لها أذن قلبك، قال: ما معناه، إن قلت: قد جمع الله تعالى لعلي الكرم بمشاركته لرسول الله عليه السلام في كل ظهر وبطن حتي افترقا في عبد الله وأبي طالب، فهلا كمل الله الفضيلة بجمعهما من ظهر عبد الله وبطن آمنة، ليكون أشرف وأتمّ لما يريده الله من جعلهما كموسي وهرون، ثمّ أجاب بأنّ الأمر كذلك، لكن الحكيم سبحانه لمّا قضى بأنّ عقب المختار من ظهر علي وبطن فاطمة فرقهما من عبد الله وأبي طالب ليتم التزويج، ولله درّ هذا العالم ولقد عجب أستاذي وشيخي من هذا الجواب حين أملى المسألة، فعظم الجواب عندي<sup>(١)</sup>. اي وعليه يحمل حديث عليّ كرم الله وجهه عند الطبراني ورجاله ثقات وفيهم ضعف يسير، أنّ النبي عليه السلام قال لفاطمة: والله ما من نبيّ إلا ولد الأنبياء غيري وإنّ ابنك سيّد شباب أهل الجنّة إلاّ إبني الخالة يحيي وعيسي، أخرجه الطبراني وأبو نعيم، قال: وأمّا عدول يحيي بن يعمر في جوابه علي الحجاج في كونهما من ذرية رسول الله عليه السلام إلى دخولهما تحت عموم الآية في قوله تعالى ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ

وَسُلَيْمَانَ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [الانعام/٨٥] فلما قناع وقطع الحجة بما لا يقدر على دفعه ولا اقتراح الحجاج عليه جواباً من القرآن الكريم لأنَّ أحاديث فضائل أهل البيت في ذلك العصر لا يلتفت إليها ولا يطاق التظاهر بروايتها وإن وقع في بعض الأحوال فعلى سبيل الندرة، وقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح النهج من هذا القبيل بحثاً نفسياً، وفيه أنَّ معاوية في آخر مدته كتب نسخة - أي إلى الولاية والأمراء - من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به، وأهدموا داره، فلم يكن البلاء أشدَّ ولا أكثر منه بالعراق، ولا سيما بالكوفة، حتى أنَّ الرجل من شيعة عليٍّ ليأتيه من يثق به، فيدخل بيته، فيلقى إليه سره فيخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان المغلظة ليكنمن عليه [٢٢٩]، ثم ذكر قصة الرجل الذي تلطف إلى سؤال الحجاج بقوله: إنَّ أهلي عقوني، فسموني عليّاً، فتضاحك الحجاج، وقال: للطف ما تَوَسَّلت به، قد ولَّيناك كذا<sup>(١)</sup>. وقصة يحيى بن يعمر أخرجها الحاكم بإسنادين قال: اجتمعوا عند الحجاج فذكر الحسين بن عليٍّ فقال الحجاج: لم يكن من ذرية رسول الله ﷺ، وعنده يحيى بن يعمر، فقال: كذبت أيُّها الأمير، فقال: لتأنيني على ما قلت ببينة ومصدق من كتاب الله، أو لأقتلنَّك، فتلا الآية، وقال: أخبرنا الله عز وجل أنَّ عيسى من ذرية آدم بأمه، فالحسين من ذرية رسول الله ﷺ بأمه، قال: صدقت، فما حملك على تكذبي في مجلسي؟ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران/١٨٧] فنفاه إلي خراسان<sup>(٢)</sup>. قال الذهبي في النبلاء في ترجمته: وكان الحجاج قد نفاه فأقبل عليه الأمير قتيبة

١ - شرح نهج البلاغة: ٤٥/١١.

٢ - المستدرک: ١٨٠/٣ ح ٤٧٧٢.

ابن مسلم، فولاه قضاء خراسان، انتهى<sup>(١)</sup>. ملخصاً وقد سئل مصنف الصواعق عن وجه اختصاص أولاد فاطمة بالشرف دون غيرهم وهل يكون حكم سائر بناته عليه السلام حكمهم لو عاشوا، فأجاب وأجاد على ما في الفتاوي له بما يطول إirاده، ويغني عنه ما تقدّم مع فقد الخصوصية الواردة في أولاد فاطمة وأولاد غيرها وهي الأحاديث الدالة على الاختصاص بالنبوة المستتبعة لكمال الشرف، كما تقدّم، فلو عاش أحد من أولاد سائر بناته عليه السلام لم يكن بهذه المثابة وإن التزمها في جوابه، فيدفعه ما تقدّم من الأدلة الخاصة بأولاد فاطمة فقط فتأمل وابحث ذلك إن شئت، وفي الصواعق تنبيه قال القاضي عياض في الشفا ما حاصله من سبّ أبا أحد من ذريته عليه السلام ولم تقم قرينة على إخراجهم عليه السلام من ذلك قتل أي لأن سبّه عليه السلام كفر وردّة وحدّ المرتد القتل، وقد أقرّ عليه السلام قتل من سبّه ثم قال: وعلم من الأحاديث السابقة وجوب محبة أهل البيت وتحريم بغضهم التحريم الغليظ وبلزوم محبتهم صرح البيهقي والبعثي وغيرهما أنّهم من فرائض الدين بل نصّ عليه الامام الشافعي في قوله :

يأهل بيت رسول الله حبّكم فرض من الله في القرآن أنزله انتهى<sup>(٢)</sup>. وبعده.

يكفيكم من عظيم الشأن أنّكم من لم يصلّ عليكم لاصلوة له وقد عزى البيهقي معاً إلي الشافعي جزماً، وقال بعدالحث على حفظ النسب الشريف واهتمام الناس به في كل قطر وعصر وأوان: ومن ثمّ وقع الاصطلاح على اختصاص الذريّة الطاهرة من أولاد الزهراء فقط بلبس الأخضر إظهاراً لشرفهم في أيام المأمون واختصرت إلي قطع على العمائم ثمّ انقطع إلى سنة ٧٧٣ في

١ - سير أعلام النبلاء: ٤ / ٤٤٢ رقم ١٧٠

٢ - الصواعق المحرقة: ٢ / ٥٠٧.

القرن الثامن وأمر السلطان الأشرف شعبان بن حسن بن الناصر أن يمتازوا على الناس بعصائب خضر على العمائم، ففعلوا ذلك بأكثر البلاد كمصر والشام وغيرهما وفي ذلك يقول ابن جابر الأندلسي نزيل حلب:

جعلوا لأبناء النبي علامة      إن العلامة شأن من لم يشهر  
نور النبوة في كريم وجوههم      يغني الشريف عن الطراز الأخضر  
وقال الأديب محمد بن إبراهيم بركة الدمشقي

أطواق تيجان أتت من سندس      ضرباً علام على الأشراف  
والأشرف السلطان خصهم بها      شرفاً ليعرفهم من الأطراف<sup>(١)</sup>  
وفي هذا تأييد لما نشرته جريدة الايمان سابقاً من جواب بعض العلماء على من سأل عن اختصاص الهاشميين بل الفاطميين باسم سيد في القطر اليمني ثم أفرد السؤال والجواب في كراس جعل كالذيل للروضة الندية المطبوعة بمطبعة المعارف بصنعا، وفي ذلك غنية للمقتنع مع ما أورد فيها من المناسبات التي تشير إليها هذه الأحاديث ونحوها، وهو بحث حسن للمصنف، وكنت أريد توسيعه لما اطلعت عليه ولم أتمكن، إذ لم أقف عليه إلا بعد طبعه، ويضاف إلى ذلك أولاً، فإن هذا الوصف لأولاد فاطمة الزهراء باليمن في معنى الشريف الذي هو صفة لهم في غير القطر اليمني، كما يشهده ما تقدم، والتواريخ تحكي ذلك، فقد اتفقت الأمة أو أكثرها على هذا اللفظ، أو معناه قديماً وحديثاً، كما تقدم، فلا وجه لإيراد السؤال على أهل اليمن.

وثانياً: أن السيد لغة من ساد قومه بخصلة شريفة من إمارة، أو جود، أو علم أو نحو ذلك وهذا المعنى مطرد في أولاد الزهراء قديماً وحديثاً علماً وجوداً وإمارةً وولايةً في الأغلب ثم صار لقباً غالباً، فاطرد في من اتصف بشئ من أنواع

السيادة، وفي من لم يتصف لاشتراكهم في الشرف والسيادة بالنسب الشريف قال في المصباح: ساد يسود سيادة والاسم السؤدد وهو المجد والشرف، فهو سيد والأنثى سيدة، انتهى<sup>(١)</sup>. ففيه السيادة بالمجد والشرف وهذا مطرد فيهم عموماً باعتبار النسب الشريف وإن أتم إطلاق السيد لغة فهو صادق عليهم، وإطلاق الكلّي، أو العموم المفرد لفظه على جزئي من جزياته، أو فرد من أفرادها حقيقة، لا مجاز، كقولك زيد رجل، أو إنسان، وكقولك من دخل داري أكرمه ولم يدخل إلا رجل واحد، كما تقرر في مظانّه.

وثالثاً: قال في القاموس وشرحه: والشرف المجد، يقال رجل شريف أي ماجداً ولا يكون الشرف والمجد إلا بالآباء، يقال رجل شريف ورجل ماجد له آباء متقدمون في الشرف، أو الشرف علوّ الحسب، قاله بن دريد إلخ<sup>(٢)</sup>. وهذه المعاني مطردة فيما نحن بصدد لغة وعرفاً.

ورابعاً: إنّ هذا الوصف قد تسلسل قرناً قرناً حتى صار حقيقة عرفية كعلم الجنس لأولاد الزهراء، والحقائق العرفية والأعلام الشخصية والجنسية ما لا يقام عليها البرهان، فلا معنى لإلتماس السائل دليلاً من الكتاب أو السنة على ذلك إذ لا يطلب الدليل الشرعي إلا على مدعي حكماً شرعياً، وأمّا الأسماء والصفات والاعلام والألقاب فهي بمعزل عن ذلك اتفاقاً لرجوعها إلى الوضع لغة أو عرفاً، وقد يقال إنّ الوضع اللغوي أعم، فلم لم يطلق السيد والشريف على موصوفهما من غير أولاد الزهراء، وقد يجاب بأنّ هذا الوصف قد صار غالباً بأزاء صفة مدح تختص بأولاد الزهراء عرفاً وهو النسب الشريف، فلو أطلق على غيرهم لأوهم أنّ الموصوف من أولاد الزهراء والدخول في النسب الشريف

١ - مصباح المنير: س و د.

٢ - القاموس وتاج العروس: ش ر ف.

وغيره ممنوع شرعاً لما يطول بسطه ، وهذا معلوم شرعاً وعرفاً وكثيراً ما تهمل الحقائق اللغوية لغلبة الحقائق العرفية ، فضلاً عما يوهم معنى فاسداً ممنوعاً شرعاً وعرفاً ألا ترى أن أمير المؤمنين يصدق بحسب الاشتقاق والاضافة على كل من تأمر عليهم من عامل وحاكم وغيرهما وقصره العرف على من له الأمر العام والامامة والسلطان ، فلا يطلق الآن على غيره ، نعم قد يطلق لفظ السيد عرفاً على من ليس بفاطميٍّ مع قرنية لفظية ، أو حالية تصرف عن الحقيقة العرفية كقولهم لمعلم الصبيان القرآن سيد نافلان وكقول الطالب لشيخه في العلم ياسيدي كيف حكم المسألة الفلانية ، وقد يخصون أهل العلم من غير أولاد الزهراء بألقاب كالقاضي والفقيه ، وأما اطلاق السيد على الجد في عرف صنعا ومن ضاهاها فهو غير مطرد في عموم القطر هذا ، ومما يؤيد غلبة هذا الوصف على أولاد الزهراء قرناً بعد قرنٍ مع ما تقدّم قول الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي في الفتاوي في جواب سؤال عن وجه اختصاص أولاد فاطمة عليها السلام بالشرف فأطال في الجواب بنحو ما تقدّم ، ثم قال واعلم أن اسم الشريف كان يطلق في الصدر الأول على من كان من أهل البيت أي بالمعنى الأعم ولو عباسياً ، أو عقلياً ، ومنه قول المؤرخين الشريف العباسي والشريف الزينبي ، فلمّا ولي الفاطميون بمصر قصروا الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط واستمر ذلك إلى الآن إلى أن قال : ولا يدخل غير ذرية الحسن والحسين في الوقف على الأشراف والوصية لهم لأن الوقف والوصية منوطان بعرف البلد وعرف مصر ونحوها اختصاصهم بذرية الحسن والحسين لا غير ، انتهى وكذلك القول في السيد اطلاقاً وغلبةً ووقفاً ووصيةً عليه في العرف اليمني واتفق ، أواتحد العرفان في هذا الشأن .

وخامساً : إن بعض العلماء وهو الحافظ السيوطي استأنس للُبس العلامة الخضراء واختصاص الأشراف بها ، كما تقدّم بقوله تعالى ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْنَهُنَّ مِنْ جَلَائِبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ﴾ [الاحزاب / ٥٩] كما استدل بها بعض

العلماء على تخصيص أهل العلم بلباس يختصون به من تطويل الآكام وأدارة الطيلسان ونحو ذلك ليعرفوا فيجلوا تكريماً للعلم، قال: وهذا وجه حسن، انتهى ومن عرف سبب نزول الآية عرف المناسبة في تمييز الأشراف بعلامات لفظية أو فعلية ومنه لفظ السيد في العرف اليمني .

وسادساً: أنه قد ورد في آداب الصحة والاخوة في الدين أن يدعو الرجل صاحبه بأحب الأسماء إليه، كما أخرجه الطبراني في الأوسط والحاكم والبيهقي في الشعب عن عثمان بن طلحة مرفوعاً وفيه: وتدعوه بأحب الأسماء إليه وأخرجه البيهقي عن عمر موقوفاً<sup>(١)</sup>. والرفع زيادة فله حكمها في القبول ومعلوم أن هذا الاسم من أحب الأسماء عندهم كيف وقد صار علماً جنسياً وعلامة شخصية لكل فرد منهم وفي تركه بعد ذلك نقص وإيهام، كما تقدّم .

وسابعاً: أخذ بعض العلماء من حديث الامام أبي طالب في أماليه من طريق أهل البيت عن عليّ كرم الله وجهه يرفعه: ثلاثة أنا شفيع لهم الضارب بسيفه أمام ذريتني والقاضي لهم حوائجهم عند ما اضطروا إليه والمحب لهم بقلبه ولسانه<sup>(٢)</sup>. ان إطلاق السيد على أولاد الحسنين يرجع الى الحب باللسان الناشي عن الحب بالقلب وهو مأخذ حسن .

وثامناً: ان القطر اليمني لم يزل محفوفاً محوطاً محفوظاً بالذرية الطاهرة من القرن الثالث الى اليوم والغد وهم القائمون به خلافةً وأمارَةً وهدايةً وشريعةً ومنهاجاً واليهم وبهم تقوم أمور السيادة أمراً وعلماً وفضلاً وجوداً وغير ذلك فاستحقوا هذه المزية واختصوا بها لا اختصاصهم بذلك من عموم القطر اليمني فهو

١ - المعجم الأوسط : ٤ / ١٦ ح ٣٤٩٦ ، والمستدرک : ٣ / ٤٨٥ ح ٥٨١٥ ، وشعب الايمان :

٦ / ٤٣٠ ح ٨٧٧٢ .

٢ - الامالي : ٤٤٣ .

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي أَحَبُّهُمَا فَأَحَبُّهُمَا.

اسم طابق مسماه ولفظ وافق معناه فهم سادة القطر بأسره وولاته وأئمته وحماته ودعائه وغير ذلك ولهم الشوكة والقدم الراسخ ولأية وعلماء واجتهاداً، ومن خرج من أفرادهم عن ذلك دخل في العموم، لغلبة هذا اللفظ عليهم، كما تقدّم. وتاسعاً: إنّ حكم النسب والذرية حكم الآباء في الاجلال والتكريم لاسيما الذرية الطاهرة، وقد يستأنس لذلك بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور/٢١] وإن كان السياق في أهل الجنة إلا أنّ محل الاستيناس والاستشهاد غير محل الاستدلال والاحتجاج، وقد ورد أنّ آل هاشم سادات قريش، فالرسول الذي هو خيار من خيار سادات بني هاشم وذريتهم تبع لما تقدّم أنّ العترة والآل في كل عصور قرن حتى ينقطع التكليف. وعاشراً: أنّ كل ما ورد في الآل كتاباً وسنةً ومنه كونهم قرناء الكتاب وغير ذلك ممّا شتملته اصول الحديث وفروعها يقتضي سيادتهم واختصاصهم، فتأمل.

### فصل

وبقي الكلام على الفصل الثاني من حديث الباب وهو قوله: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي أَحَبُّهُمَا فَأَحَبُّهُمَا. وله ألفاظ وبعضها تقدّم في تخاريج الفصل الأول وإن لم أورد جميع الألفاظ، وبعضها يأتي في تخاريج أحاديث الباب الآتي بعد هذا، لكن أحببت الإشارة إلي روايتها من الصحابة مع العزو إلي من أخرجها لشرف مخارجها، وبعض ألفاظها تصديقاً لدعوى تواترها، كما مرّ ولها ألفاظ مختلفة تشترك في القدر المطلوب مصرحاً فيها بلفظ مادة الحب، بلفظ الخبر تارة، ولفظ الطلب أخرى، ولفظ الماضي تارة، ولفظ المضارع أخرى وبعضها يعتمدها مع أبويهما والنبي ﷺ تنصيماً، كحديث عليّ عليه السلام يرفعه عند أحمد وابن المغازلي



والترمذي وعبد الله بن أحمد ونظام الملك في أماليه وابن النجار وسعيد بن منصور: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة، قاله، وهو أخذ بيد الحسن والحسين عليه السلام<sup>(١)</sup>. وأخرجه أبو داود وزاد: ومات متبعاً لستني. كما في العمدة<sup>(٢)</sup>. وفيه بحث يأتي، وبعضها يخص الحسين فقط، وبعضها يخص أحدهما دون الآخر، وبعضها بصيغة الأمر بحبهما أو أحدهما والدعاء لمن أحبهما، والدعاء على من أبغضهما، كحديث: من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني، فهذا من المتواتر حكماً لا معنى [٢٣٠] كما تقدّم الفرق بينهما وبين المتواتر لفظاً، وانقسام ذلك إلى أقسام وقد يكون هذا النوع متصفاً بهما باعتبارين.

وأما الشواهد المعنوية التي فيها ذكر التقيل، والحمل، ووثوبهما، على ظهره وهو يصلي، وأحاديث البر، والحفاوة، واللفظ والشفقة، عليهما الدالة على المحبة، والحنو بالالتزام فهي على حدّتها تبلغ درجة التواتر المعنوي أيضاً وكذا عموم أحاديث الحث على حب أهل البيت، أو ما يتضمّن ذلك، أو يستلزمه، وهي متواترة تدلّ على حبّ الحسين تضمناً، وليس هذا موضع بسطها ومنها حديث: واحبّوا أهل بيتي لحبي، كما تقدّم والمراد هنا التواتر اللفظي الحكمي المصرح في رواياته بمادّة الحبّ، وإن اختلفت صيغها، كما تقدّم لا سيّما ولبعض الصحابة عدّة روايات.

١- مسند أحمد: ٧٧/١، ومناقب ابن المغازلي: ٣٧٠ ح ٤١٧، ورواه في كنز العمال: ٦٣٩/١٣

ح ٣٧٦١٣ عن الترمذي، وعبد الله بن أحمد، ونظام الملك في أماليه، والنجار، وسعيد بن منصور.

٢ - العمدة لابن البطريق: ٤٠٣ ح ٨٢٧.

- ١ - فمنهم البراء بن عازب عند البخاري، ومسلم في الحسن<sup>(١)</sup>. وعند الترمذي أيضاً، وقال: حسن صحيح بلفظ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا فاحِبَّهُمَا<sup>(٢)</sup>. وعند ابن المغازلي فيهما معاً، وكذا عند الترمذي، وقال: حسن صحيح<sup>(٣)</sup>. وعند أبي داود الطيالسي في الحسن<sup>(٤)</sup>. وكذا ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>. وابن عساكر<sup>(٦)</sup>. والطبراني في الكبير والأوسط<sup>(٧)</sup>. والبرّار وأبي يعلى، ورجال الكبير رجال الصحيح<sup>(٨)</sup>.
- ٢ - وأبو هريرة عند البخاري ومسلم في الحسن بلفظ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُ وَأَحِبُّ مَنْ يَحِبُّهُ<sup>(٩)</sup>. وابن المغازلي<sup>(١٠)</sup>. وابن ماجه<sup>(١١)</sup>. والطبراني في الكبير في الحسن أو الحسين<sup>(١٢)</sup>. وكذا الحاكم<sup>(١٣)</sup>. والطبراني وابن أبي شيبة<sup>(١٤)</sup>. وعند أحمد<sup>(١٥)</sup>. وأبي يعلى<sup>(١٦)</sup>.

- 
- ١ - البخاري: ١٣٧٠/٣ ح ٣٥٣٩، ومسلم: ١٨٨٣/٤ ح ٢٤٢٢.
- ٢ - سنن الترمذي: ٦٦١/٥ ح ٣٧٨٢.
- ٣ - مناقب بن المغازلي: ٣٧٥ ح ٤٢٢.
- ٤ - سنن أبي داود الطيالسي: ٧٣٢/٩٩.
- ٥ - المصنّف: ٣٨٠/٦ ح ٣٢١٩٢.
- ٦ - تاريخ دمشق: ١٨٧/١٣.
- ٧ - المعجم الكبير: ٣١/٣ ح ٢٥٨٢، والمعجم الأوسط: ٢٧٦/٢ ح ١٩٧٢.
- ٨ - مجمع الزوائد: ٢٠٢/٩ ح ١٥٠٤٣.
- ٩ - صحيح البخاري: ٧٤٧/٢ ح ٢٠١٦، وصحيح مسلم: ١٨٨٢/٤ ح ٢٤٢١.
- ١٠ - مناقب بن المغازلي: ٣٧١ ح ٤١٨.
- ١١ - سنن بن ماجه: ٥١/١ ح ١٤٢.
- ١٢ - المعجم الكبير: ٤٩/٣ ح ٢٦٥٢.
- ١٣ - المستدرک: ١٨٥/٣ ح ٤٧٩١.
- ١٤ - المصنّف: ٢٩٠/٦ ح ٣٢١٩٤.
- ١٥ - مسند أحمد: ٢٤٩/٢ ح ٧٣٩٢.
- ١٦ - مسند أبي يعلى: ٢٧١/١١ ح ٦٣٩١.

وابن عساكر<sup>(١)</sup>. وابن ماجه<sup>(٢)</sup>. وزاد ابن عساكر قال: ذلك ثلاث مرات في الحسن<sup>(٣)</sup>. وعنه عند الطبراني في الكبير من قوله في الحسين: كان الحسين عند النبي ﷺ يحبه حباً شديداً، وفي اسناده متروك<sup>(٤)</sup>. وله شواهد ثابتة، وقد صححه الحاكم والذهبي<sup>(٥)</sup>. وعند الطبراني أيضاً في الحسينين معاً<sup>(٦)</sup>. وعند ابن ماجه أيضاً وأحمد ورجاله ثقات وفيهم خلاف<sup>(٧)</sup>. وعند البزار فيهما معاً<sup>(٨)</sup>. وكذا عند ابن ماجه وأبي نعيم وابن أبي شيبه<sup>(٩)</sup>. وأحمد<sup>(١٠)</sup>. والحاكم<sup>(١١)</sup>. والبزار واسناده حسن وفي رواية عنده: من أحبني فليحبهما، ورجاله وثقوا، وفيهم خلاف، وعند الطبراني أيضاً، ورجاله ثقات ولها قصة فيهما معاً<sup>(١٢)</sup>.

٣ - وأسامة بن زيد عند النسائي، كما هنا وعند البخاري بلفظ: أَللّهُمَّ اِنِّي أَحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا<sup>(١٣)</sup>.

١- تاريخ بغداد: ١٤/١٥٤.

٢- سنن بن ماجه: ١/٥١١ ح ١٤٢

٣- كمارواه عنه في كنز العمال: ١٣/٦٤٩ ح ٣٧٦٤٢.

٤ - المعجم الكبير: ٣/٥٢ ح ٢٦٦٠ عنه مجمع الزوائد: ٩/٢١٥ ح ١٥١٠٦.

٥ - المستدرک: ٣/١٩٥ ح ٤٨٢١.

٦ - المعجم الكبير: ٣/٤٩ ح ٢٦٥١.

٧ - عنهما مجمع الزوائد: ٩/٢٠٦ ح ١٥٠٦٣

٨ - عنه مجمع الزوائد: ٩/٢٠٧ ح ١٥٠٦٨

٩ - المصنّف: ٦/٣٧٨ ح ٣٢١٧٥.

١٠ - مسند أحمد: ٢/٤٤٠ ح ٩٦٧١.

١١ - المستدرک: ٣/١٨٢ ح ٤٧٧٧.

١٢ - مجمع الزوائد: ٩/٢٠٧ ح ١٥٠٦٨ - ١٥٠٧٠.

١٣ - البخاري: ٣/١٣٦٦ ح ٣٥٢٨.

والترمذي وقال: حسن غريب<sup>(١)</sup>. وابن أبي شيبه وعبد بن حميد وسعيد بن منصور وابن حبان وزادوا: فأحبهما وأحب من يحبهما<sup>(٢)</sup>. والطبراني بنحوه<sup>(٣)</sup>.  
 ٤ - ويعلى بن مرة عند البخاري في الأدب المفرد والترمذي، وحسنه وابن ماجة وابن أبي شيبه وابن سعد والطبراني في الكبير وأبي نعيم والحاكم<sup>(٤)</sup>.  
 والشريف الجرجاني في السلوة بلفظ: أحب الله من أحب حسيناً الحديث. وعند الطبراني نحوه، واسناده حسن، وعند الترمذي في الحسن<sup>(٥)</sup>.

٥ - وابن عباس مطولاً عند الطبراني في الكبير وابن عساكر وفي اسناده متروك، وفيه: ومن أحبهما في الجنة<sup>(٦)</sup>. وفي رواية عنه عند ابن عساكر: أحبك الله، كما أحببتهم<sup>(٧)</sup>. وعنه فيهما عند ابن عساكر: من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني<sup>(٨)</sup>. وعنه في الحسين عند البزار، ورجاله ثقات، وفيهم خلاف، قال جبرئيل: أتجبه؟ قال: كيف لا أحبه وهو ثمرة فؤادي<sup>(٩)</sup>.

٦ - وعليّ كرم الله وجهه عند أحمد والطيالسي وأبي يعلى وابن أبي عاصم في السنة وابن النجار والخطيب في قصة تقديم الحسن في السقي: فقالت فاطمة كأنه أحبهما إليك يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه استسقي قبله<sup>(١٠)</sup>. وعند الطبراني

١ - سنن الترمذي ٦٥٦/٥ ح ٣٧٦٩.

٢ - كنز العمال ٦٧١/١٣ ح ٣٧٧١١.

٣ - المعجم الكبير ٣٩/٣ ح ٢٦١٨.

٤ - كنز العمال ١٢٩/١٢ ح ٣٤٣٢٨.

٥ - مجمع الزوائد ٩/٧٥٠٧٥ ح ٢٠٩١٥٠٧٥.

٦ - المعجم الكبير ٦٦/٣ ح ٢٦٨٢ عنه مجمع الزوائد ٩/٢١٣ ح ١٥٠٩٧.

٧ - تاريخ دمشق ١٤/١٥٧.

٨ - تاريخ دمشق ١٤/١٣٢.

٩ - مجمع الزوائد ٩/٢٢٣ ح ١٥١٢٩.

١٠ - نقله عنهم بالتريب في كنز العمال ١٣/٦٣٨ ح ٣٧٦١٢.

في الحسين: من أحب هذا فقد أحبني، وفيه الحارث الاعور<sup>(١)</sup>. وقدمر الكلام فيه وعند ابن عساكر في الحسن وحده، وعند الطبراني في الحسين فقط.

٧ - وسلمان عند أبي نعيم والحاكم وابن عساكر وأبي طالب في حبهما وبغضهما<sup>(٢)</sup>. والطبراني، وفي اسناده مقال<sup>(٣)</sup>. ينجر بسائر أحاديث الباب الثابتة، فضلا عن مجموعهما المتواتر.

٨ - وأبو رمثة عند ابن عساكر بلفظ: أحب الله من أحب حسيناً<sup>(٤)</sup>.

٩ - وابن مسعود عند الطبراني في الكبير: من أحبني فليحب هذين، يعني الحسن والحسين<sup>(٥)</sup>. والبرزاري اسناد جيد بلفظ: أَللّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا فَأُحِبُّهُمَا وَأُحِبُّ مِنْ يَحِبُّهُمَا<sup>(٦)</sup>. وعند ابن المغازلي نحوه فيهما معاً<sup>(٧)</sup>. وكذا المرشد بالله في الأنوار. وأبو أيوب عند الطبراني في الكبير والقضاعي وفيه: وكيف لا أحبهما وهما ريحائتي من الدنيا أشمهما، واسناده ضعيف<sup>(٨)</sup>. ويؤيده سائر أحاديث الباب.

١٠ - وأنس بن مالك عند الطبراني في الكبير بلفظ: ويحك يا أنس أدع لي ثمرة فؤادي، يعني الحسن<sup>(٩)</sup>. وهذا وإن كان بغير مادة الحب إلا أنه أبلغ من

١ - المعجم الكبير: ٤٧/٣ ح ٢٦٤٣ عنه مجمع الزوائد: ٢١٥/٩ ح ١٥١٠٥

٢ - كما رواه كثر العقال: ١١٩/١٢ ح ٣٤٢٨٤ عن أبي نعيم وابن عساكر.

٣ - المعجم الكبير: ٢٤١/٦ ح ٦١٠٩ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٨/٩ ح ١٥٠٧٢.

٤ - تاريخ دمشق: ٣٥/٦٤.

٥ - المعجم الكبير: ٤٧/٣ ح ٢٦٤٤ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٧/٩ ح ١٥٠٦٥

٦ - مسند البرزاري: ٢١٧/٥ ح ١٨٢٠ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٧/٩ ح ١٥٠٦٦

٧ - مناقب ابن المغازلي: ٣٧٦ ح ٤٢٤.

٨ - المعجم الكبير: ١٥٥/٤ ح ٣٩٩٠.

٩ - المعجم الكبير: ٤٢/٣ ح ٢٦٢٧ وفيه (دع) وهو يناسب القصة.

التعبير بمطلق الحب، ولهذا جمع بينهما في رواية ابن عباس الأخيرة، وعند الترمذي وفيه: أي أهل بيتك أحب إليك؟ قال: الحسن والحسين، وقال: غريب من حديث أنس<sup>(١)</sup>. وأحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني وفيه قال ملك القطر أتجبه يا رسول الله؟ قال: نعم - يعني الحسين - بأسانيد فيها عمارة بن زاذان وثقه جماعة وفيه ضعف، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>.

١١ - ورجل من الأزد وجهل الصحابي لا يضر في الاصطلاح الحديثي وفيه من أحبني فليحبه، فليبلغ الشاهد الغائب - يعني الحسن - عند ابن أبي شيبة وأحمد والحاكم وابن عساكر وابن مندة<sup>(٣)</sup>. وعند أحمد أيضاً، وفي أسنده من لا يعرف في الحسن بنحوه<sup>(٤)</sup>.

١٢ - وعائشة عند الطبراني في الحسن، وفي أسنده ضعيف<sup>(٥)</sup>. وعنده في الكبير والأوسط في الحسين، قال جبرئيل: أتجبه؟ قال: ومالي لا أحب ابني وفي أسناد الكبير [٢٣١] ابن لهيعة وحديثه حسن، وقد صحح له الشيخ أحمد محمد شاكر، كما تقدم وفي أسناد الأوسط من لا يعرف<sup>(٦)</sup>. ويتأيد بسائر أحاديث الباب الخاصة به، وابن عساكر في الحسن أيضاً<sup>(٧)</sup>.

١ - سنن الترمذي: ٦٥٧/٥ ح ٣٧٧٢.

٢ - مسند أحمد: ٢٤٢/٣ ح ١٣٥٦٣، ومسند أبي يعلى: ١٢٩/٦ ح ٣٤٠٢، والمعجم الكبير: ١٠٦/٣ ح ٢٨١٣.

٣ - رواه كنز العمال: ٦٥٠/١٣ ح ٣٧٦٤٩ عن بن أبي شيبة وأحمد وابن مندة وابن عساكر والمستدرک.

٤ - مسند أحمد: ٣٦٦/٥ ح ٢٣١٥٥.

٥ - المعجم الكبير: ٣٢/٣ ح ٢٥٨٥ عنه مجمع الزوائد: ٢٠١/٩ ح ١٥٠٤١.

٦ - المعجم الكبير: ١٠٧/٣ ح ٢٨١٤، والمعجم الأوسط: ٢٤٩/٦ ح ٦٣١٦ عنهما مجمع الزوائد: ٢١٨/٩ ح ١٥١١٤.

٧ - تاريخ دمشق: ١٩٧/١٣.

- ١٣ - وسعيد بن زيد عند الطبراني وأبي نعيم وفيه: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ أَحْبَبْتَهُ فَاحْبِبْهُ  
يعني الحسن<sup>(١)</sup>.
- ١٤ - وجابر بن عبد الله عند الطبراني في الكبير: حسين مَنِّي وأنا منه، أَحَبَّ  
الله من أحبه<sup>(٢)</sup>.
- ١٥ - وسعد بن مالك عند أبي نعيم وفيه: ومالي لا أحبهما وإنهما ريحانتي من  
الدنيا<sup>(٣)</sup>.
- ١٦ - وأم سلمة عند الطبراني بأسانيد رجال أحدها ثقات في قصة حديث  
الحسين بنحو حديث أبي الطفيل<sup>(٤)</sup>.
- ١٧ - وأبو الطفيل عند الطبراني، واسناده حسن وفيه قال: الملك أتحبّه يعني  
الحسين يا محمد؟ قال: اي والله إِنِّي  
لأحبه<sup>(٥)</sup>. ورجل رأى النبي ﷺ يضمّ الحسين ويقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبْتُهُمَا  
فَأَحْبِبْهُمَا، عند أحمد ورجاله رجال الصحيح<sup>(٦)</sup>.
- ١٨ - وابن عمر من قوله - وله حكم الرفع - إنَّ الحسن أَحَبُّ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَيَّ  
أَهْلِ السَّمَاءِ، وله قصة عند البزار ورجاله رجال الصحيح إِلَّا واحداً وهو ثقة<sup>(٧)</sup>  
وعند أبي طالب مرفوعاً فيهما معاً.
- ١٩ - وقرّة بن أياس عند البزار بلفظ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبْتُهُمَا فَاحْبِبْهُمَا، ورجاله

١ - المعجم الكبير: ٣١/٣ ح ٢٥٨١، وفي كنز العمال: ١٣/٦٥٣ ح ٣٧٦٥٧ عن أبي نعيم.

٢ - رواه في مجمع الزوائد: ٩/٢٠٩ ح ١٥٠٧٥ عن المعجم الكبير: ٢٢/٢٧٢ ح ٧٠١.

٣ - مجمع الزوائد: ٩/٢٠٩ ح ١٥٠٧٤.

٤ - مجمع الزوائد: ٩/٢١٩ ح ١٥١١٦.

٥ - رواه في مجمع الزوائد: ٩/٢٢١ ح ١٥١٢١ عن أبي الطفيل.

٦ - مسند أحمد: ٥/٣٦٩ ح ٢٣١٨٢ عنه مجمع الزوائد: ٩/٢٠٦ ح ١٥٠٦٤.

٧ - مجمع الزوائد: ٩/٢٠٢ ح ١٥٠٤٤.

ثقات إلا واحداً، وقد وثقه ابن حبان<sup>(١)</sup>.

٢٠ - وسعد بن أبي وقاص وفيه: وما لي لا أحبهما وهما ريحانتاي عند البزار ورجاله رجال الصحيح<sup>(٢)</sup>. فهؤلاء ثيف وعشرون صحابياً، ولبعضهم عدة روايات، وذلك مما يفيد التواتر أيضاً، فالفصلان متواتران، ومن بحث وجد زيادة على ذلك.

### تنبيه

كثيراً ما يعزو صاحب العمدة بعض أحاديث الفضائل إلي أبي داود، فأنقل عبارته مع الاستشكال لأن سنن أبي داود مختصة بأحاديث الأحكام، والسنن الخاصة بالعبادات والمعاملات، وليست كجامع الترمذي والصحيحين يجمع كل واحد منها أحاديث المناقب، والرقائق، ونحو ذلك، وهو يغتر بالجمع بين الصحاح لرزين العبدري، وقد إنتقد لأنه قد توجد أحاديث عنده ولم توجد في الأصول التي يعزو إليها ولا يقال ربّما أخرج ذلك أبوداود في كتاب آخر غير السنن لأن موضوع جمع رزين للأصول الستة فقط، إلا أنه ادخل فيه زيادات لم تكن موجودة عند من يعزوها إليه، ومنه حديث: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأُمهما، كما مرّ على أتني بحث جميع عناوين أبواب سنن أبي داود كلها فلم أجد فيها ما يشير إلى شيء من أحاديث الفضائل: اللهم إلا يورد شيئاً من ذلك في غصون الأبواب، فلم أبحث كل حديث حديث فتأمل، وقد ناقشوا على الزيادات التي أوردها الحميدي في الجمع بين أحاديث الصحيحين وإن أجاب عنها الحافظ ابن حجر في النكت<sup>(٣)</sup>. بخلاف رزين، فلم أقف على جواب

١ - مسند البزار: ٢٥٢/٨ ح ٣٣١٧ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٧/٩ ح ١٥٠٦٧

٢ - مسند البزار: ٢٨٦/٣ ح ١٠٧٨ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٩/٩ ح ١٥٠٧٤.

٣ - النكت لابن حجر: ٣٠٠/١.



ب ٣٤ ذكر الأخبار المأثورة في أنّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وفيه ٣ عن ١٠

١٥٦ (١) أخبرنا عمرو بن منصور قال: حدّثنا أبو نعيم قال: حدّثنا يزيد بن مردأ بن عبد الرحمن بن أبي نُعمٍ عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة.

١٥٧ (٢) أخبرنا أحمد بن حرب قال: أخبرنا ابن فضيل عن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي نُعمٍ عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: إنّ حسناً وحسيناً سيّدا شباب أهل الجنة ما استثنى من ذلك.

١٥٨ (٣) أخبرنا يعقوب بن ابراهيم ومحمّد بن آدم عن مروان عن الحكم بن عبد الرحمن وهو بن أبي نُعمٍ عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله

في زياداته، وربما جمع ذلك من نحو المستخرجات لاشتمالها على زيادات. (ذكر الأخبار المأثورة في أنّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) قوله: يزيد بن مردأ بن عبد الرحمن. رجال هذه الأسانيد الثلاثة بين ثقة حافظ وصدق والمشارك ما عدا الأول والثالث من الأول، والثالث من الثاني، والرابع من الثالث، وقد تقدّموا إلا الثالث من الأول، والأول والثالث والرابع من الثالث.

فالثالث من الأول: يزيد بن مردأ بن عبد الرحمن - بنون مضمومة بعد الألف فموحدة - الكوفي أصله من أصبهان صدوق، أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أنس بن مالك وأخيه سعيد ابن مردان بن أبي بردة وعبد الرحمن بن أبي نُعمٍ اي، وعنه أبو نعيم الفضل بن دكين وابن فضيل، كما في

هذين الاسنادين، ولم يذكر من روى عنه في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. وزاد في الخلاصة وكيعاً، كما يأتي قال ابن معين والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: قال: وكيع حدثنا يزيد بن مردانه وكان ثقةً، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

والأول من الثالث: يعقوب بن ابراهيم بن كثير بن أفلح الدورقي البغدادي الحافظ ثقة، روى له الستة<sup>(٣)</sup>. والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>. روى عن مروان بن معاوية ويحيى القطان وابن مهدي وغيرهم، وعنه الجماعة، وروى النسائي أيضاً عن أبي بكر بن عليّ المروزي وزكريّا السجزي عنه وأبوزرعة وأبو حاتم وابن خزيمة وآخرون، قال مسلمة: ثقة كثير الحديث، وقال الخطيب: كان ثقةً متقناً صنف المسند، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٥)</sup>.

وشيخه وهو الثالث من الثالث مروان وهو بن معاوية بن الحارث الفزازي الكوفي ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(٦)</sup>. والمرشد بالله وأبوه الشريف الجرجاني والحاكم الجشمي<sup>(٧)</sup>. روى عن حميد الطويل وعاصم الأحول ويحيى بن سعيد وغيرهم أي ومنهم الحكم بن عبد الرحمن بن أبي نعم، كما هنا وعنه أحمد بن حنبل وابن راهويه وابن معين ويعقوب بن ابراهيم الدورقي وغيرهم، قال أحمد وابن معين ويعقوب بن

١ - تهذيب التهذيب: ٣٥٩/١١ رقم ٦٩٤.

٢ - خلاصة تهذيب التهذيب الكمال: ١ / ٤٣٤.

٣ - تقريب التهذيب: ٦٧٩/٢ رقم ٨٠٩١.

٤ - الطبقات: ٤٥١/٢.

٥ - تهذيب التهذيب: ٣٨١/١١ رقم ٧٤٢.

٦ - تقريب التهذيب: ٥٧٧/٢ رقم ٦٨٤٧.

٧ - الطبقات: ٣٣٩/٢.

الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا.

شيبه والنسائي والعجلي وابن سعد وابن المديني: ثقة، وزاد العجلي: ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشئ. وزاد ابن المديني نحوه وقال: يقلب الأسماء. وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن معين في رواية: ثقة<sup>(١)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح كالمتعقب: احتج به الجماعة، وأخرج له البخاري عن خمسة من شيوخه المعروفين<sup>(٢)</sup>.

وشيخه وهو الرابع من السند الثالث، وهو الحكم بن عبد الرحمن ابن أبي نعم -بضم النون وسكون المهملة- الكوفي البجلي صدوق سيّ الحفظ، كما في التقريب أخرج له النسائي<sup>(٣)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روي عن أبيه وفاطمة بنت عليّ وعبادة بن الوليد وشرحبيل بن سعد وغيرهم، وعنه مروان معاوية وعبد الله بن داود الخريبي وأبو نعيم وعليّ بن هاشم بن البريد وغيرهم، قال ابن معين ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

قوله: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة. أورده بثلاث روايات عن صحابي واحد، وزاد في الثانية نفي ما استثناه في الثالثة إشعاراً بثبوت ما نفاه إلا أنه إن كان النافي أبوسعيد، فقد أثبت ذلك في الرواية الثالثة، فكأنه سمعه بالاستثناء تارة وبدونه أخرى، فروى كل سماع، كما سمع، أو سمع ذلك من صحابي آخر، وإن كان النافي غيره، فزيادة الثقات مقبولة ما لم تناف الأصل ولم تكن شاذة ولا منكراً، وليس الحديث ممّا اتحد وروده بل تعدد، كما يظهر من

١ - تهذيب التهذيب ٩٦/١٠: رقم ١٧٧.

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤٤٣.

٣ - تقريب التهذيب ١٣٤/١: رقم ١٥٠٨.

٤ - تهذيب التهذيب ٤٣١/٢: رقم ٧٥٣.

سائر الروايات، وقد ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي سعيد وعليّ كرم الله وجهه وغيرهما والحاصل أن الحديث ورد بهذه الزيادة وبدونها، وبزيادة في أوله تارة وفي آخره أخرى في تبشير الملك بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، كما تقدّم في الكلام على أحاديث الباب التاسع والعشرين، وبدونها وبزيادة: وأبوها خير منهما، وفي رواية: أفضل منهما وبدونها، وتارة بزيادة في آخره: اللهم إني أحبهما فأحبهما، وفي بعضها: من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني، وتارة بدونها، وهي أحاديث عن جماعة من الصحابة، فكل روى ما سمع، والظاهر تعدد أسباب ورود الحديث وتعدد وروده

تخريجه وشواهد، أمّا أصل الحديث فمتواتر عن زهاء عشرين صحابياً بالتتابع [٢٣٢] ذكر الحافظ السيوطي في جمع الجوامع وفي الجامع الصغير بضعة عشر منهم، وعدّه في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة منها. إلا أنه أسقط الناسخ أسماء الصحابة والمخرجين غلطاً، وقال الحافظ المناوي في فيض القدير والسيد الامام الكبير محمّد بن إسماعيل الأمير في التنوير قال قال المصنّف - يعينان الحافظ السيوطي -: هذا حديث متواتر<sup>(١)</sup>. وعدّه المحقق المقبل في الأبحاث في الأحاديث المتواترة<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤيد ما مرّ أن الحافظ السيوطي يعدّ مارواه عشرة من الصحابة فصاعداً من الأحاديث المتواترة.

### فصل

وهاك ذكر ما كان الوقوف عليه من المخارج و رواته من الصحابة.

١ - وهم أبو سعيد الخدري عند الترمذي من طريقين وقال: هذا حديث

١ - فيض القدير شرح جامع الصغير: ٣/ ٤١٥ ح ٣٨٢٢.

٢ - الأبحاث المسددة في فنون متعددة: ٢٥٣.

حسن صحيح<sup>(١)</sup>. وعند أحمد بأربع روايات<sup>(٢)</sup>. وفي إحداها ذكر زيادة بشارة الملك: بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة أيضاً<sup>(٣)</sup>. وأبو يعلى<sup>(٤)</sup>. وابن حبان<sup>(٥)</sup>. والحاكم وصححه وتعقبه الذهبي وقد صح من غير طريقه وقد صححه الحاكم والذهبي مع زيادة ذكر فاطمة، كما مرّ وفيه زيادة ذكر: فاطمة إلا مريم بنت عمران وزيادة استثناء: إبن الخالة عيسى ويحيى عليه السلام<sup>(٦)</sup>. وأبي حاتم والمخلص والطبراني وابن سعد وأبي نعيم وابن جرير، زاد في تفريج الكروب أبا داود<sup>(٧)</sup>. وفيه ما تقدّم.

٢ - وابن مسعود عند ابن عدي<sup>(٨)</sup>. والحاكم وصححه وصححه الذهبي وزاد: وأبوهما خير منهما قال الذهبي: ليس عند ابن عمر وابن مسعود: إلا إبن الخالة<sup>(٩)</sup>. أي لا هذه الزيادة وقد صح الحديث معها، والمرشد بالله في الأنوار وابن عدي وابن عساكر.

٣ - وابن عمر عند ابن ماجه<sup>(١٠)</sup>. والحاكم، وفيه الزيادة المذكورة وتعقبه الذهبي<sup>(١١)</sup>. والمرشد بالله في أماليه الخميسية والشریف الجرجاني في سلوة

١ - سنن الترمذي ٦٥٦/٥ ح ٣٧٦٨.

٢ - مسند أحمد: ٣/٣ ح ١١٠١٢ وح ١١٦١٢ وح ١١٦٣٦ وح ١١٧٩٤.

٣ - مسند أحمد: ٥/٣٩١ ح ٢٣٣٧٧.

٤ - مسند أبي يعلى: ٣٩٥ ح ١١٦٩.

٥ - صحيح بن حبان: ٤١١/١٥ ح ٦٩٥٩.

٦ - المستدرک: ١٦٨/٣ ح ٤٧٣٣ وح ٤٧٧٨ يراجع كنز العمال: ٥٣/١٢ ح ٣٤٢٦٠.

٧ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ١٥٣ الحاء مع السين.

٨ - الكامل: ٥/٣٢٢ ح ١٤٧٢.

٩ - المستدرک: ١٨٢/٣ ح ٤٧٧٩.

١٠ - سنن بن ماجه: ٤٤/١ ح ١١٨.

١١ - المستدرک: ١٨٢/٣ ح ٤٧٨٠.

العارفين وابن شاذان وأورده صاحب الطبقات في ترجمة معلى بن عبد الرحمن الواسطي مع الزيادة وابن ماجة.

٤ - وحذيفة عند أحمد بروايتين مع ذكر فاطمة وبدونه<sup>(١)</sup>. والترمذي وقال: حسن غريب مع الزيادة<sup>(٢)</sup>. والطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup>. وابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>. والنسائي<sup>(٥)</sup>. وابن حبان والقضاعي والطبراني في الأوسط أيضاً وزاد وأبوهما أفضل منهما<sup>(٦)</sup>. وكذا ابن شاذان وعند ابن أبي حاتم بمعناه، وابن جرير قال الهيثمي: ورجال الطبراني ثقات إلا واحداً لم يعرفه<sup>(٧)</sup>.

٥ - ومالك بن الحويرث، كما في الاصابة<sup>(٨)</sup>. وعند الطبراني في الكبير قال الهيثمي: وفيه ضعيفان وقد وثق مع الزيادة<sup>(٩)</sup>. وابن عساكر<sup>(١٠)</sup>.

٦ - وقرة بن أياس عند الطبراني في الكبير مع الزيادة قال الهيثمي: وفيه عبد الرحمن ابن أبي نعم وفيه خلاف وبقية رجاله رجال الصحيح<sup>(١١)</sup>.

٧ - وابن عباس عند ابن عساكر وفيه زيادة: من أحبهما فقد أحبني، ومن

١ - مستد أحمد: ٣٩١/٥ ح ٢٣٣٧٧ و ح ٢٣٣٧٨.

٢ - سنن الترمذي: ٥/ ٦٦٠ ح ٣٧٨١.

٣ - المعجم الكبير: ٣٧/٢ ح ٢٦٠٦.

٤ - المصنف ٣٧٨/٦ ح ٣٢١٧٧.

٥ - صحيح بن حبان: ١٥/٤١٣ ح ٦٩٦٠.

٦ - المعجم الأوسط: ٦/٣٦٧ ح ٦٥٣٩.

٧ - مجمع الزوائد: ٩/٢١١ ح ١٥٠٨٦.

٨ - الاصابة: ٥/٥٣٢ ح رقم ٧٦٢٣.

٩ - مجمع الزوائد: ٩/٢١٢ ح ١٥٠٨٩، والمعجم الكبير: ١٩/٢٩٢ ح ٦٥٠.

١٠ - تاريخ دمشق: ١٤/١٣٤.

١١ - مجمع الزوائد: ٩/٢١٢ ح ١٥٠٨٨، والمعجم الكبير: ٣/٢٩ ح ٢٦١٧.

أبغضهما فقد أبغضني<sup>(١)</sup>.

٨ - وأسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير وفيه زيادة: أَللّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبُهُمَا فَأَحْبَهُمَا، قال الهيثمي: وفيه زياد الجصاص متروك وقد وثقه ابن حبان، وقال ربما يهم<sup>(٢)</sup>.

٩ - وعمر بن الخطاب عند الطبراني في الكبير، قال الهيثمي: وفيه متروك<sup>(٣)</sup>. وعند صاحب فضائل عمر، وما فيه مقال لا يضر مع الصحة، أو الحسن من بعض الطرق، أمّا ما هنا فهو متواتر فلا يؤثر فيه ضعف بعض رجال بعض الطرق، كما عرفت أنّما أذكر ذلك تبعاً لأهل هذا الشأن، كما تكرر، وأمّا في جمع الجوامع فعزا حديث عمر إلى جماعة من المخرجين، ومنهم الترمذي وقال حسن صحيح. والظاهر أنّ فيه سقطاً، أو غلطاً من الناسخ.

١٠ - وعليّ كرم الله وجهه عند الخوارزمي من طريق أهل البيت<sup>(٤)</sup>.

والطبراني في الكبير وابن عساكر، وفيه زيادة: إِلَّا إِنِّي الْخَالَةَ عَيْسَى وَيَحْيَى قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَرَجَالَهُ ثَقَاتٌ وَفِي بَعْضِهِمْ ضَعْفٌ<sup>(٥)</sup>. وابن شاهين وأبي نعيم في فضائل الصحابة، وعزاه في جمع الجوامع إلى البخاري والطيالسي والحاكم وهو سهو، أو غلط من الناسخ إذ ليس في البخاري هذا الحديث في مناقب الحسينين أصلاً، ولعله بن النجار فتصحف، وهو عند الحاكم عن أبي سعيد وابن مسعود وابن عمر فقط في مناقبهما<sup>(٦)</sup>.

١ - تاريخ دمشق: ١٤/١٣٤

٢ - مجمع الزوائد: ٩/٢١٢ ح ١٥٠٩١، والمعجم الكبير: ٣/٣٩ ح ٢٦١٨.

٣ - مجمع الزوائد: ٩/٢١١ ح ١٥٠٨٤، والمعجم الكبير: ٣/٣٥ ح ٢٥٩٨.

٤ - مناقب الخوارزمي: ٢٤٢ ح ٣٦٢.

٥ - مجمع الزوائد: ٩/٢١١ ح ١٥٠٨٣، والمعجم الكبير: ٣/٣٦ ح ٢٦٠٣.

٦ - المستدرک: ٣/١٨٢ ح ٤٧٧٩ - ٤٧٨٠.

١١ - وجابر بن عبدالله عند الطبراني، قال الهيثمي: وفيه جابر الجعفي ضعيف<sup>(١)</sup>. وربما تقدّم الكلام فيه في التخاريج وهو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، قال في التقريب<sup>(٢)</sup> ضعيف رافضي، وأشار إلى أنه ممّن أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة. وله ترجمة مطولة في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. وفي الميزان<sup>(٤)</sup> وفي الطبقات<sup>(٥)</sup> ومعظم ما رمي به التشيع، مع القول بالرجعة، ولم أجد نقلاً صحيحاً عنه أنه صرح بذلك حتى يواخذ باقراره، وأمّا مجرد القول بذلك ممّن قدحه بالرجعة فربما استند إلى قرينة تفيد الضنّ والقرينة لا تفيد العلم وربما توهم ذلك، وربما بالغ في قدحه حتى أضاف إليه ما ليس فيه، كما هو دأب بعض المبالغين، والانصاف فإنّ الرجل من أهل الايمان والعلم اتفاقاً، فينبغي على هذا الظاهر مع تأييده ممّن وثّقه، وروى عنه من الثقات مثل شعبة والسفيان وإسرائيل وأبو عوانة وغيرهم، قال في الكاشف للحافظ الذهبي: جابر الجعفي من أكبر العلماء الشيعة وثّقه شعبة وتركه جماعة، وقال في الميزان: أحد علماء الشيعة وقال أبو داود: ليس في كتابي له سوا حديث واحد وقد وثّقه الثوري وغيره، وقال بن مهدي عن سفيان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث ما رأيت أورع منه في الحديث، وقال شعبة: صدوق وفي رواية إذا قال: أنبأنا، أو حدّثنا، أو سمعت فهو من أوثق الناس، وقال وكيع: ما شككتكم في شيء فلا تشكوا في أن جابر الجعفي ثقة، وقال بن عبد الحكيم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لأن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمنّ فيك، وأمّا ما قدح به فيه من قوله:

١ - مجمع الزوائد: ٢١٢/٩ ح ١٥٠٩٠، والمعجم الكبير: ٣/٣٩ ح ٢٦١٦

٢ - التقريب: ٨٥/١ رقم ٩١٨.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٦/٢ رقم ٧٥.

٤ - ميزان الاعتدال: ١٠٣/٢ رقم ١٤٢٧.

٥ - الطبقات: ١٨٠/١.



عندي كذا كذا ألف حديث، فقد قال غيره عنده أكثر من ذلك، وكلام هؤلاء الحفاظ النقاد لا يكون مجازفة، وليس المقام مقام تقديم الجارح على العدل لفقد شروط هذه القاعدة هنا، كما تقدّم وغاية الأمر أن يكون من المختلف فيهم عقلاً عند قوم دون آخرين. وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد من ثقات محدّثي الشيعة، وقد روى له أئمتنا الخمسة، وقد عرفت شرط المؤيّد بالله وهو أحدهم، وهذا بالنظر إلى الرجل وسائر رواياته، وأمّا حديث الباب فهو متواتر، كما تقدّم.

- ١٢ - والحسين بن عليّ عليه السلام عند الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه<sup>(١)</sup>. وفيه ما مرّ
- ١٣ - وأبوبكر، أو أبوبكرة، أخرجه ابن السمان في الموافقة كما في الروضة الندية، وفيها الجزم بالأول<sup>(٢)</sup>.
- ١٤ - وأبوهريرة عند الطبراني في الكبير، قال الهيثمي: وفيه مروان لم أعرفه - وهو محمّد بن مروان، مقبول كما تقدّم - وبقية رجاله رجال الصحيح<sup>(٣)</sup>. وابن النجار، وفيه ذكر فاطمة: أنّها سيدة نساء أهل الجنة<sup>(٤)</sup>. وأورده صاحب الطبقات في ترجمة محمّد بن مروان<sup>(٥)</sup>.
- ١٥ - والبراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: واسناده حسن<sup>(٦)</sup>.

١ - مجمع الزوائد: ٢١٣/٩ ح ١٥٠٩٢ والمعجم الأوسط: ١١٧/١ ح ٣٦٦.

٢ - الروضة النديّة: ٢٧٦.

٣ - مجمع الزوائد: ٢١١/٩ ح ١٥٠٨٩ والمعجم الكبير: ٣/٣٦ ح ٢٦٠٤.

٤ - رواه عن ابن النجار في كنز العمال: ٥٤/١٢ ح ٣٤٢٧.

٥ - الطبقات: ٣١٣/٢.

٦ - مجمع الزوائد: ٢١٠/٩ ح ١٥٠٨٠.

- ١٦ - وأبو رمثة عند ابن عساكر كما في تفريج الكروب<sup>(١)</sup>.
- ١٧ - وأنس بن مالك عند أبي نعيم و ابن عساكر<sup>(٢)</sup>. وابن عدي.
- ١٨ - وبريدة بن الحبيب عند ابن عساكر.
- ١٩ - وقرّة بن هلال عند الطبراني، ولم أجد في الإصابة قرّة بن هلال، بل قرّة بن هبيرة<sup>(٣)</sup>. وابن أياس و غيرهما، فالله أعلم. وربما تصحف اسم الأب وقد يقف الباحث على زيادة، والحاصل أن في الحديث مع زياداته أربع مناقب.
- الاولى: للحسين وهي المحكوم بتواترها.
- الثانية: لابن الخالة يحيى وعيسى عليه السلام ولا شك في خصوصياتهما، لأنهما بيّتان، وفي هذا بحث يؤخذ من حواشي الكشف أعني كونهما ابني خالة.
- الثالثة: للزهراء عليها السلام.
- الرابعة: لأمر المؤمنين كرم الله وجهه بكونه خيراً وأفضل من الحسين، وكل ذلك معلوم بادلته الخاصة.

### تنبيه

قد استشكل كون الحسين سيدا شباب أهل الجنة لأن الحديث ورد فيهما وهما طفلان، وماتا وهما كهلان، وفيه أجوبة :

الأول: أن أهل الجنة كلّهم شباب ويكونون كلّهم أبناء ثلاث وثلاثين سنة. وذلك يرجع إلى سنّ الشباب، لا يفني شبابهم ولا تبلى ثيابهم جرداً مُردّاً، فالحكم عليهما باعتبار المآل، لا باعتبار الحال [٢٣٣] وعليه، فيخص هذا بالأنبياء والمرسلين وأمير المؤمنين لكونه خيراً منهما، والتنصيب على يحيى وعيسى عليه السلام.

١ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب : ١٥٤ الحاء مع السين .

٢ - تاريخ دمشق : ١٣/٢١١ .

٣ - الإصابة : ٥/٣٣٣ ح ٧١٢١ .

من باب التنبيه وفيه الاكتفا ومعناه في فيض القدير، وفي ذكرهما نكتة لأنهما خرجا من الدنيا شابين لقتل يحيى شاباً، ورفع عيسى، وهو في سنّ الشباب قبل الكهولة.

الثاني: ما أشار إليه الطحاوي في مشكل الآثار وحاصله أن الحديث أفاد أنهما سيكونا شابين، وبه عرف أنهما لن يموتا قبل إدراك سنّ الشباب، وإن إكتهلا بعد ذلك، فقد صدق عليهما الحديث أيام شبابهما، وثبت لهما حكمه بعد كهولتهما، وبعد موتهما<sup>(١)</sup>.

الثالث: أشار إليه المناوي أيضاً أنهما سيذا من مات شاباً في سبيل الله من أهل الجنة، ولم يرد سنّ الشباب فيهما حقيقة، لموتهما، وقد اكتهلا<sup>(٢)</sup>.

الرابع: بسطه السيد الامام الأمير في الكلام على حديث: أبي بكر وعمر سيذا كهول أهل الجنة، في التنوير شرح الجامع الصغير أوائل الجزء الأول. وفيه في الكلام على حديث الباب في الجزء الثاني ما لفظه: قال ابن الحاجب: الاضافة فيه للتوضيح باعتبار بيان العام بالخاص، فليس ذكر الشباب وقع ضائعاً، قال: وقد قدّمنا أنه يحتمل سيذا من مات شاباً من أهل الجنة، ويحتمل أنهما سيذا أهل الجنة لأن أهلها كلهم شباب أى مع تخصيص هذا العموم كما تقدّم بالأنبياء وبأبيهما، والله الموفق وقد تتداخل أوتتقارب بعض الأجوبة.

١ - مشكل الآثار للطحاوي: ٢/٢٩٣.

٢ - فيض القدير : : ١/١٢٨

ب - ٣٥- ذكر قول النبي ﷺ الحسن والحسين ریحانتی من هذه الأمة. وفيه  
عن ٢.

١٥٩- (١) أخبرنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال: أخبرنا خالد قال لي: أشعث

عن الحسن

(ذكر قول النبي ﷺ: الحسن والحسين ریحانتی)

قوله: من هذه الأمة. وفي نسخة من الدنيا، وهما روايتان: الأولى مأخوذة  
من الحديث الأول، والثانية من الثاني، ورجال الاسناد الأول بين ثقة وصدوق  
ومقبول، والمشارك منهم غير الأول والخامس والسادس.

قوله: محمد بن عبد الأعلى الصنعاني هو القيسي البصري ثقة أخرج له مسلم  
في صحيحه وأبوداود في القدر والترمذي والنسائي وابن ماجه (١). ولم يذكره  
صاحب الطبقات، له في الخصائص حديثان، روى عن خالد بن الحارث وابن  
مهدي وعبد الرزاق وابن عيينة وغيرهم، وعنه من أخرج له وأبوزرعة وأبوحاتم  
وابن أبي الدنيا وآخرون، قال أبوزرعة وأبوحاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في  
الثقات، وقال النسائي في أسماء شيوخه: كتبنا عنه وأثنى عليه خيراً، وقال في  
موضع آخر: لا بأس به، وفي الزهرة: روى عنه مسلم خمسة وعشرين حديثاً (٢).

وشيوخه خالد بن الحارث تقدّم في السند الخامس من الباب الأول.

وشيوخه أشعث هو ابن عبد الملك الحمرواني - بضمّ المهملة وسكون الميم -  
بصري ثقة فقيه، أخرج له البخاري تعليقاً والأربعة (٣). ومحمد بن منصور (٤).

١ - تقريب التهذيب: ٥٣٣/٢ رقم ٦٣٠٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ٢٨٩/٩ رقم ٤٦٩.

٣ - تقريب التهذيب: ٥٨/١ رقم ٥٧٢.

٤ - الطبقات: ١٥٦/١.

روى عن الحسن البصري وابن سيرين وخالد الحذاء وغيرهم، وعنه خالد بن الحارث وروح بن عبادة وحماد بن زيد ويحيى القطان وجماعة قال القطان وابن معين والنسائي وبندار والبرار ثقة، زاد القطان: مأموناً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً متقناً، وثقه عثمان ابن أبي شيبة، وقال أبو زرعة: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به وهو أوثق من أشعث الحُداني وأشعث بن سوار وقال ابن معين: لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي منه ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه، وفي رواية لم ألق أحداً يحدث عن الحسن أثبت منه، وفضله هو وجماعة على الأشعث بن سوار، وهو من رجال مسلم، وقال البخاري: كان يحيى ابن سعيد وبشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحراني<sup>(١)</sup>.

وشيخه الحسن وهو ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار - بالتحانية والمهلمة آخره راء - ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس رأس أهل الطبقة الثالثة كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. أخرج له الجماعة والهادي والسيدان الاخوان والمرشد بالله ووالده ومحمد بن منصور وغيرهم من أهل المعاجم والمسانيد، والتفسير، ولد لسنيتين بقيتا من خلافة عمر<sup>(٣)</sup>. روى عن أبي بكره وعلي بن أبي طالب عليه السلام وأبي موسى وعمران بن حصين وابن عباس وآخرين من الصحابة، والتابعين، على خلاف في بعضهم، وأرسل عن جماعة من الصحابة، وعنه حميد الطويل وأيوب وقتادة وعوف الأعرابي وجريز بن حازم وأمم، منهم أشعث بن عبد الملك كما تقدم قال ابن سعد: كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً

١ - تهذيب التهذيب ١/٣٥٧ رقم ٦٥٢.

٢ - تقريب التهذيب ١/١٥٠ رقم ١٢٨٣.

٣ - الطبقات ٢: ٢١٥.

ثقة ماموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، وكان ما أسند من حديثه وروى عن سمع فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة<sup>(١)</sup>. وكادوا يطبقون على كلام ابن سعد هذا إلا في الارسال وقال الدارقطني: مراسيله فيها ضعف، وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث، وقال ابن المديني: مراسلات الحسن صحاح إذا رواها عنه الثقات ما أقل ما يسقط منها، زاد في هامش الخلاصة عن تهذيب الكمال: قال يونس بن عبيد: سألت الحسن فقلت: يا أبا سعيد أنك تقول قال رسول الله ﷺ ولم تدركه؟ قال: يا ابن أخي سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، أتني في زمن كماترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعته أقول: قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب، غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً انتهى<sup>(٢)</sup>. وقال ابن حبان في الثقات: احتلم الحسن سنة ٣٧ (سبع وثلاثين) وأدرك بعض صفين، ورأى مائة وعشرين صحابياً، وكان يدلس، وكان من أفصح أهل البصرة وأجملهم وأعبدتهم وأفقههم، [٢٣٤] وأما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعاً منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المديني أن كلهم سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري، وقال يحيى القطان وآخرون: هي كتاب وذلك لا يقتضي الانقطاع، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. ويؤيد هذا أنه قد صحح البخاري سماعه من سمرة لحديث واحد وشرطه في قبول المعنعن المعاصرة واللقاء، وقد حصلنا معاً في حديث العقيقة وغيره، وشرط مسلم

١ - الطبقات الكبرى ٧: ١٥٧

٢ - تهذيب الكمال ٦: ١٢٤

٣ - تهذيب التهذيب ٢: ٦٣ رقم ٤٨٨.

المعاصرة مع امكان اللقاء ، وقد وقع اللقاء فعرفنا أنّ ذلك لا يقتضي الانقطاع ، كما قاله ابن القطان وغيره ، والأصل عدم الوساطة فيما هذا حاله ، ثمّ هو والوساطة ان فرض داخلون تحت حديث : خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم الحديث ، أي في الصدق ، كما مرّ ثمّ أنّ أدلة قبول الاجازة والمناولة والوجادة تتناول ذلك مع تصريح ابن المديني : بأنّ كل تلك النسخة سماع ، كما حكاه الترمذي عن البخاري أيضا ، ثمّ أنّ مراسلاته صحاح في الأغلب إذا رواها الثقات عنه ، كما قال أبو زرعة وابن المديني ، ومن قال بضّعفها يحمل كلامه على رواية الضعفاء عنه على هذا ، وفي هذا كفاية ، ومناقبه والثناء عليه مبسوطان في ترجمته من تهذيب التهذيب والطبقات وغيرهما .

#### تنبيه

في قول ابن حبان: أنّ الحسن احتلم وهوبن سبع وثلاثين وأدرك بعض صفين ، مع أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قتل سنة أربعين ، كما في تهذيب التهذيب وغيره دليل واضح على خروج الحسن من المدينة بعد خروج أمير المؤمنين منها ، وعلى أنّه اتفق به لقتاله معه بصفين ، وعلى أنّه أدرك من أيام أمير المؤمنين نحو أربع سنين بعد البلوغ ، ونحو سبع سنين فصاعداً من أيام التمييز ، كما يأتي وكل ذلك يؤيد قول من قال بصحة روايته عن أمير المؤمنين مشافهةً خلافاً لأبى زرعة وابن المديني والترمذي وكذا البخاري وابن معين ، كما في الطبقات وتهذيب التهذيب ، وقد انتصر للمثبتين جماعة من متأخري الحفاظ بحجج واضحة ، ومنهم الحافظ بن حجر المكي الهيثمي في فتاويه الحديثية ونقله عنه صاحب الطبقات وزاد في ترجمة الحسن <sup>(١)</sup> . وكذا رجّح الاثبات الشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي

في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة<sup>(١)</sup>. والشيخ أحمد محمد شاكر في خدمات أحاديث مسند أحمد<sup>(٢)</sup>. وصح حديثه عن عليّ عليه السلام في هذا الموضوع وبني عليه في غيره ، والتصحيح لحديثه فرع اتصاله ، واعتمد في ترجيح ذلك المعاصرة ، فقال اسناد الحديث صحيح يعني حديث رفع القلم عن ثلاثة ، والحسن هو البصري ، وفي سماعه عن عليّ خلاف ، ولكننا نرى أنّ المعاصرة كافية في هذا وكان الحسن شاباً أيام عليّ كرم الله ، فأنّه ولد لستين بقيتان خلافة عمر ، وكان يوم قتل عثمان ابن أربع عشرة سنة ، كما في التهذيب ، ونصب الراية ، والتاريخ الكبير ، انتهى<sup>(٣)</sup>. أي للبخاري ، وقد احتجّ بالحديث صاحب الطبقات ، وساقه باسناده ومثله لكنّه بلفظ : عن الحسن عن عليّ عليه السلام وفيها يأتي لاشتهار الحسن بالتدليس كالذين لا يصححون من حديثهم إلّا ما صرحوا فيه بالسماع لكن قد قامت هنا قرائن خارجية تؤيد وتفيد أنّ كثيراً من مراسلات الحسن ، أو أكثرها عن عليّ عليه السلام فضلاً عما قال فيه : عن عليّ ، فصرّح بذكره ، كما مرّ ويأتي .

وقال صاحب المناهل السلسلة في الكلام على الحديث الثالث والتسعين بعد المائة بعد أن ساق اسناده ما لفظه قلت : ها هنا أمور ينبغي معرفتها .

الأمر الأول: أنّه ذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أنّه قيل بسماع الحسن البصري من عليّ ، ولم يصح ، انتهى وقال ابن حجر الهيثمي المكي في الفتاوي الحديثية : أنّه رجح الحافظ بن حجر السماع في اطراف المختارة وكذا الخفاجي ذكر في شرح الشفا : أنّ الحافظ بن حجر رجح السماع ، وذكر ذلك السندي ، كما رأيته بخطه ، قال لي الشيخ عبدالله بن سليمان : أنّه ذكر في شرح

١ - المناهل السلسلة في أحاديث المسلسلة : ٣٦١ - ٣٦٢ ح ١٩٣

٢ - المسند : ١٨٨/٢ ح ٩٤٠ ، وح ٩٥٦ .

٣ - المسند : ١٩٧/٢ ح ٩٥٦ .



منظومته أنَّ حديث الدعوات عند غسل الأعضاء - أي في الوضوء - منقطع، فإنَّ الحسن البصري لم يصح سماعه من عليٍّ، وإنَّ ابن حجر الهيثمي والسيوطي والحبیب الحداد جزموا بشبوت سماعه، انتهى. وفيه الحكم باتصال حديث الدعوات عند غسل أعضاء الوضوء، قال الشيخ محمد عبد الباقي قلت: وكذا محمد عابدين، وللسيوطي رسالة سمّاها اتحاف الفرقة بوصل الخرقه طاعتها فثبت فيها لقاء الحسن البصري لمولانا عليٍّ كرم الله وجهه وسماعه منه وأجاد في ذلك، وكذا رجح الضياء المقدسي سماعه منه في المختارة، قال: والقدر اللائق بهذا المقام أنَّه قال الحافظ ابن حجر وقع في مسند أبي يعلى قال: أنا جويرية بن أشرس كذا في الطبقات، وقد تصحف أنا عقبه بن أبي الصهباء الباهلي، قال سمعت الحسن: يقول سمعت علياً عليه السلام: يقول قال رسول الله ﷺ: مثل أمّتي مثل المطر الحديث، قال محمد بن الحسن بن الصيرفي: شيخ شيوخنا هذا نصّ صريح في سماع الحسن من عليٍّ عليه السلام، ورجاله ثقات، جويرية ثقة وثقه ابن حبان، وعقبه وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، انتهى قال وأورد المزي في التهذيب من طريق أبي نعيم، وساق اسناده إلى موسى بن عبيد، قال: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله ﷺ، وأنك لم تدريه، وذكر جواب الحسن عليه، كما مرّ قال: ثم ذكر أي المزي ما وقع من رواية الحسن البصري عن عليٍّ كرم الله وجهه فساق نحو عشرة أحاديث مسندة من رواية الحسن البصري عن عليٍّ كرم الله وجهه [٢٣٥] قال صاحب المناهل: وإن تنزلنا عما ذكر فقد صرح المزي أنَّ الحسن ولد لستين بقيتا من خلافة عمر باتفاق، وكانت أمّه خيرة مولاة أم سلمة أم المؤمنين تخرجه إلي الصحابة يباركون عليه، وأخرجته إلي عمر، فدعاه: اللهم فقّهه في الدين وحبّه إلي الناس، وذكر المزي أنَّه حضريوم الدار وله أربع عشرة سنة، ومن المعلوم أنَّه لمّا بلغ سبعا أمّر بالصلاة، فكان يحضر الصلاة فيصلي خلف عثمان، إلي أن قتل، وعليّ كرم الله وجهه إذ ذاك بالمدينة، فأنّه لم يخرج منها

إلى الكوفة إلا بعد قتل عثمان ، فكيف يستنكر سماعه منه ، وهو يجتمع معه كل يوم في المسجد خمس مرات من حين ميّز إلى أن بلغ أربعة عشرة سنة ، ولا شك أن علياً كان يزور أمّهات المؤمنين ، ومنهن أم سلمة والحسن في بيتها هو وأمه ، وذكر الزين العراقي قال قال ابن المديني : الحسن رأى علياً بالمدينة وهو غلام ، وقال أبو زرعة : كان الحسن يوم بويح لعلّي أربع عشرة سنة ورأى علياً بالمدينة ، ثم خرج إلى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك ، وقال الحسن : رأيت الزبير يبايع علياً ، انتهى قال السيوطي : يحمل قول النافي على ما بعد خروج عليّ من المدينة ، ولأنّ تنزلنا إلى الاعتداد بقول المنكر ، فقد اجتمع قول بنفي السماع وقول بثبوت ، والقاعدة الأصولية تقضي بتقديم المثبت على النافي لأنّ مع المثبت زيادة علم تقتضي ترجيح القول بالثبوت على القول بالانكار ، أي المستلزم للنفي ، على أنّ الحسن قد صحب كميل بن زياد وهو صحب عليّ بن أبي طالب من غير خُلف في صحبته بين أئمة الجرح والتعديل وكذا وقع له اتصال بأويس القرني وهو اجتمع بعمر و عليّ ، وهذا لامطعن فيه على مذهب المحدثين الخ<sup>(١)</sup> . وفيه إمام بما في الفتاوي وما في الطبقات ، وزاد صاحب الطبقات كلاماً يزيد ذلك تأكيداً ، ومنه سياق تلك الأسانيد التي روى فيها الحسن عن عليّ كرم الله وجهه إلا أنّها بلفظ : عن عليّ ، ولم يصرح فيها بالسماع كالحديث المارّ لأنّ «عن» تحتل بمرجوحية الواسطة ، ولهذا لا تقبل الرواية ممّن اشتهر بالتدليس ويصح له في الاصطلاح إلا ما صرّح فيه بالسماع إلا أنّ القرائن القوية هنا قد حفت ذلك في خصوص سماع الحسن من أمير المؤمنين ﷺ من جهات ، ومن ذلك قوله وقدمر : إنّ الحسن لقي علياً ﷺ بالبصرة ، كما رواه حافظ الأئمة السيد أبوطالب وساق اسناده إلى الحسن ، قال : كنت جالساً بالبصرة وأنا حينئذ غلام إذ مرّ بي رجل

راكب بغلة شهباء ملتثم بعمامة سوداء، فقال: يا حسن أحسن الوضوء يحسن الله إليك، رفعت رأسي فتأملت فإذا هو عليّ كرم الله وجهه الحديث، قال ورواية هذا الحديث عن أمير المؤمنين بالبصرة تدل على خلاف ما ذكره بعض أهل الحديث أنه لم يره بالبصرة ولم ينقل عنه، انتهى<sup>(١)</sup>. ويؤيده ما تقدّم أنه أدرك بعض صفين مع أمير المؤمنين، وهذا يشعر بخروجه من المدينة، وليس مستند النافي لروايته عنه إلا أنه لم يخرج منها في عصر أمير المؤمنين، وللحديث شاهد على السماع من أمير المؤمنين من غير تعيين المحل أورده الحافظ السيوطي في مسند عليّ من جمع الجوامع وساقه بسنده صاحب كنز العمال في كتاب العلم من قسم الأفعال قال الديلمي: أنبأنا والدي، وساقه من طريق عمر بن صبيح وهو متروك على ما في التقريب، إلى كثير بن زياد عن الحسن، قال سمعت رجالا من الأنصار والمهاجرين، منهم عليّ بن أبي طالب، يقولون: قال رسول الله ﷺ: من طلب العلم لله لم يصب منه باباً إلا ازداد في نفسه ذللاً، وفي الناس تواضعاً، ولله خوفاً، فذلك الذي ينتفع بالعلم الحديث، قال الحافظ السيوطي: في هذا الاسناد التصريح بسماع الحسن من عليّ كرم الله وجهه، وهي لطيفة، لولا أن فيه عمر بن صبيح إلخ<sup>(٢)</sup>. ويؤيده ما تقدّم عن المزني في سؤال يونس بن عبيد للحسن لم يرفع الحديث ولم يلق النبي ﷺ، فأجاب بأن كل ما رفعه مرسل، فهو عن عليّ كرم الله وجهه، وجميع ما مرّ من الأدلة الصريحة تعضده لا سيّما مرواه أبو يعلى باسناد رجاله ثقات الذي صرح فيه الحسن بالسماع، كما مرّ قال في الطبقات وإذا ثبت أن رجال هذا الاسناد ثقات المصرح فيه بسماع الحسن من عليّ كرم الله وجهه لم يبق لمنكر سماعه متمسك ولا دليل أصلاً لأنه ثقة أثبت شيئاً وغيره نفاه والمثبت

مقدم على النافي ، وان قل المثبت وكثر النافي ، كما تقرر في الاصول لأنّ المثبت معه زيادة علم لاسيما وقد أسند علمه إلي سماعه ، فوجب تقديم ما أثبتته وأخبر عنه بهذه الطريق القوية التي لا تحتل شبهة ، على من نفاه لأنّه إنّما نفاه لمجرد قرينة قامت عنده وهي تحتل الصحة والفساد وصحة الاثبات

عيّنت فساد تلك القرينة ، فبطل الاحتجاج بها ، ومع هذا فقد انضمت إلي ذلك قرائن يزيد بها تاييداً لاثبات السماع ، فيجب تقديمها ، وساق نحوما تقدّم ثم قال في الطبقات : وقد اشتهر أنّ الحسن كان يقول بالعدل والتوحيد ، ذكرها المنصور وابن حميد ، وإذا أطلق الحسن في كتب الأئمة فهو الحسن البصري اى وكذا في غيرها لأنّه اشتهر بالعلم المفرد ، وإنّما أطلت النقل على تكرار في بعض الأقوال لأنّ الخلاف في المسألة قديم ، ومن لم يقف على ما تعقّب به الحفاظ المتأخرون [٢٣٦] لم يترجح عنده الاثبات على النفي ، والرجل من الأئمة الكبار في الحديث ، والتفسير ، وكتب الأئمة ، وكتب أهل الفن مشحونة بحديثه عن عليّ عليه السلام وقد أفرد الحفاظ السيوطي بالتأليف مسألة وصل الخرقه التي يعتادها الصوفية وأثبت فيها سماعه من عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، كما مرّ ولم أقف على ذلك وفيما ذكر غنية ، وبه يحصل الظنّ الغالب بسماع الحسن من أمير المؤمنين لمجموع تلك الوجوه ، على أنّ في بعضها كفاية وهى المعاصرة واللقاء في صحة الحديث المعنعن عند الشيخين ، واكتفي مسلم بالشرط الأول ، كما مرّ لولا اشتهاره بالتدليس ولكن قد أزال هذه التهمة بقوله : إنّ كلّ ما قال فيه عن رسول الله فهو عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه ، لولا اشتهاره بالارسال عن غيره ، فتأمل ، نعم ، أمّا المعنعن عن عليّ عليه السلام فقد انتفت عنه شبهة الواسطة ، وتهمة الارسال ، لجميع ما تقدّم فلا اشكال وهذه نتيجة البحث ، وأمّا بعض أصحاب النبي ﷺ الذين روى عنهم الحسن في حديث الباب فهو مبهم ، كرجل من الصحابة ، وفي مسند أحمد من هذا الضرب نحو ألف حديث ، ولا يضرّ الجهل بالصحابي المبهم ، كما

عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: لقيني أنس بن مالك فقال: دخلت أوريا دخلت على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يتقلبان على بطنه، وهو يقول ريحائتي من هذه الامة.

١٦٠ (٢) أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، قال لي: وهب بن جرير

تقدم أن كل الصحابة عدول عند أهل هذه الصناعة وأكثر أهل الاصول، والمسألة معروفة في مختصرات الاصول وبسائطه وأنس بن مالك تقدم في الكلام على رجال الحديث الخامس من الباب الثالث من خيار الصحابة وأجلتهم ومشاهيرهم، خادم رسول الله ﷺ.

والكلام على تخريج الحديث وشواهد ياتي في الكلام على الذين بعده طول الكلام هنا وهما حديث واحد في الحقيقة.

قوله: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. رجال هذا الاسناد مشتركون وكذا الحديث، وكلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا الجوزجاني هذا وهو -بضم الجيم الاولى وزاي وجيم- نزيل دمشق السعدي وهو ثقة حافظ رُمي بالنصب كما في التقريب<sup>(١)</sup>. ولم يرو هنا ما يؤيد بدعته، وللحديث طريقان آخران عند البخاري من غير طريقه، كما يأتي، أخرج له أبوداود والترمذي والنسائي وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن بكر بن عبدالله السهمي وعفان وأبي عاصم اي وهب بن جرير، كما يأتي وغيرهم، وعنه من أخرج له والحسن بن سفيان وأبوزرعة الرازي وأبوزرعة الدمشقي وأبو حاتم وابن خزيمة وجماعة، قال النسائي: ثقة، وقال الدار قطني: كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات وقال ابن عدي:

١ - تقريب التهذيب: ٣٦/١ رقم ٣٠٠.

٢ - الطبقات: ٨١/١.

كان أحمد يكاثبه فيتقوي بكتابه ويقرؤه على المنبر، وقال ابن حبان في الثقات: كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنّة حافظاً للحديث إلا أنّه من صلابته ربما يتعدي طوره، وقال ابن عدي كان شديد الميل إلي مذهب أهل دمشق في الميل عن عليّ كرم الله وجهه، وقال الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن عليّ اجتمع على بابه أصحاب الحديث فاخرجت جارية له فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها، وعليّ يذبح في ضحوة تيفاً وعشرين ألف مسلم، قال الحافظ: وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته هذه هذا<sup>(١)</sup>. وقد مرّ قول الحافظ أنّه لا يقبل كلامه في أهل الكوفة للتضاد في الاعتقاد بينه وبينهم و كلامه هذا يشعر بسوء اعتقاد وتحامل، أو تجاهل وغفلة، أو تغافل عن أحكام المحاربين والبغاة والمفسدين من المسلمين، ومن نحو كلامه هذا يأخذ الأوباش والأغتام، ويهزون بأنّ عليّاً قتل أهل لا إله إلا الله، قتل أهل القبلة، قتل المسلمين خطباً وخطأً لأحكام الكفار بأحكام البغاة للتلبيس، أو للتباس، كيف والذين أباح قتلهم الشارع كتاباً وسنّة تيفاً وثلاثين، إمّا حدّاً، وإمّا قصاصاً، وإمّا لأجل الفساد، وقد أفردت ذلك برسالة، واتفقوا على أنّ أحكام البغاة لم تؤخذ إلا من سيرة أمير المؤمنين فيهم، وقد صحح الحاكم والذهبي علي شرط الشيخين قول ابن عمر: ما وجدت في نفسي من شيء من أمر هذه الآية ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوْا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرت ٩] ما وجدت في نفسي أنّي لم أقاتل هذه الفئة الباغية، كما أمرني الله عز وجل<sup>(٢)</sup>. وقد اتفقوا على أنّ أمير المؤمنين كان محقاً في جميع مواطنه، كما تقدّم في المقدمة، والأدلة القاضية ببغي الذين قاتلوا أمير المؤمنين ﷺ لا تخفي على ذي مسكة من

١ - تهذيب التهذيب: ١٨١/١ رقم ٣٣٢.

٢ - المستدرک: ١٢٥/٣ ح ٤٥٩٨.

أهل العلم والانصاف إلّا من تاب منهم، كما تقدّم، ثم إنّ هذا العدد أنّما قتله خيار المسلمين حينئذ وفيهم كثير من خيار الصحابة وأمير المؤمنين معهم، وهم أعلم بحكمهم حينئذ من الجوزجاني وأضرابه المزوقين لشبه الأموية والخوارج وأتباعهم، فاعرف الحق تعرف أهله<sup>(١)</sup>. وقدمر في المقدمة ذبّ الحافظ ابن حجر عن أمير المؤمنين عليه السلام من تنقيص ابن تيمية أيّاه في منهاجه، وقد أشبع الكلام في المقام صاحب الروضة الندية<sup>(٢)</sup>. ولسنا بصدد هذا لولا أنّ الحديث ذوشجون، والله الموفق.

وشيخه وهب بن جرير بن حازم ابن زيد الأزدي البصري الحافظ ثقة، أخرج له الستة<sup>(٣)</sup>. والمؤيد بالله والمرشد بالله والشريف الجرجاني<sup>(٤)</sup>. روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وابن عون وشعبة وغيرهم، وعنه أحمد بن حنبل وابن المديني وابن معين وابن راهويه وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وآخرون [٢٣٧] أمر أحمد من سألّه أنّه يريد البصرة فعمن يكتب الحديث، بأن يكتب عن وهب بن جرير وأبي عامر العقدي، وفضله عثمان ابن أبي شيبة على أبي عامر، وقال: وهب صالح الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ. وقال العجلي وابن سعد: كان ثقة. زاد العجلي: كان عفان يتكلم فيه. وقال أحمد: ما روى وهب قط عن شعبة ولكن كان وهب صاحب سنة حدّث فيما زعموا عن شعبة بنحو أربعة آلاف حديث. وقال ابن مهدي نحوه وقال وهب بن جرير: كتب لي أبي إلى شعبة، فكتب إليه شعبة<sup>(٥)</sup>

١ - وسائل الشيعة: ١٣٥/٢٧ ح ٣٣٤١٣ قال عليه السلام: اعرف الحق تعرف أهله.

٢ - الروضة الندية: ٧٩.

٣ - تقريب التهذيب: ٦٥١/٢ رقم ٧٧٥٣.

٤ - الطبقات: ٤١٣/٢.

٥ - تهذيب التهذيب: ١١/١٦١ رقم ٢٦٣.

ومن هذا يؤخذ أنه أخذ عن شعبة بالمكاتبة اجازة، وهي سنة قديمة، وأدلتها قديمة، وقال أبو داود: سمع أبوه من أبي لهيعة عن يزيد بن حبيب نسخة، فاشتبهت عليه فحدث بها عن أبيه، انتهى<sup>(١)</sup>. وما المانع له أن يأخذها عن أبيه باحدى طرق الأخذ المشهورة، قال الحافظ في مقدمة الفتح: ما أخرج له البخاري من هذه النسخة شيئاً، واحتج به الأئمة وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

و شيخه أبوه، وهو جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام اذا حدث من حفظه، مات بعد ما اختلط بسنة لكن حجه أولاده، فلم يحدث في حال اختلاطه، كما في التقريب، أخرج له الستة<sup>(٣)</sup>. وغيرهم والمؤيد بالله ومحمد بن منصور والمرشد بالله والسيلقي وصاحب المناقب<sup>(٤)</sup>. روى عن الحسن وابن سيرين و قتادة والأعمش وشعبة وغيرهم، ومنهم محمد بن عبد الله بن يعقوب، وعنه ابنه وهب وأيوب وهو شيخه وابن المبارك وو كيع وآخرون. قال الحافظ في مقدمة الفتح وثقه ابن معين وقدمه على أبي الأشهب وضعفه في قتادة خاصة، وقال ابن مهدي: هو أثبت من قره بن خالد ووثقه العجلي والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال أحمد: كثير الغلط حدث بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ، وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره، قال الحافظ: لكنه ما ضره اختلاطه لما قاله بن مهدي: كان لجرير أولاد، فلما أحسوا باختلاطه حجبه، فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئاً، احتج به الجماعة، وما أخرج له البخاري عن قتادة إلا أحاديث يسيرة

١ - نقله في مقدمة الفتح من رقم التالي .

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤٥٠.

٣ - تقريب التهذيب ١/٨٧ رقم ٩٥٢.

٤ - الطبقات ١/٨٣.



انَّ أباه حدّثه قال : سمعت محمّد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن ابن أبي نُعم قال : كنت عند ابن عمر ، فأتاه رجل فسأله عن دم البعوض يكون في ثوبه ويصلّي فيه ، فقال ابن عمر : ممن أنت ؟ قال : من أهل العراق ، فقال ابن عمر : من يعذرني من هذا يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ وسمعت رسول الله ﷺ

متابعة، انتهى<sup>(١)</sup>. وقال أبو نعيم : تغيّر قبل موته بسنة ، وقال ابن عدي : قد حدّث عنه أيوب السختياني والليث بن سعد ، وله أحاديث كثيرة عن مشايخه ، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلّا روايته عن قتادة ، فإنّه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره<sup>(٢)</sup>.

وشيوخه محمّد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي البصري وقد ينسب إلى جده ثقة ، أخرج له السنّة<sup>(٣)</sup>. والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>. روى عن عبد الرحمن ابن أبي نُعم وعبد الرحمن بن أبي بكرة ورجاء بن حنّوة وغيرهم ، وعنه جرير بن حازم وشعبة وهشام ابن حسان وآخرون ، قال ابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي وابن نُعيم : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال شعبة في رواية حدّثنا محمّد بن أبي يعقوب سيد بني تميم<sup>(٥)</sup>. وقال الحافظ في الفتح : وهو ثقة باتفاق ، زاد في كتاب الأدب من الفتح : وشذابن أبي خيثمة فحكى عن ابن معين أنّه ضَعَفَه<sup>(٦)</sup>. وابن أبي نُعم وابن عمر تقدم

قوله : فسأله عن دم البعوض الحديث. له ألفاظ ومخارج ، كما يأتي ، وقد

١ - مقدمة فتح الباري: ٣٩٢.

٢ - تهذيب التهذيب الرقم السابق

٣ - تقريب التهذيب : ٥٣٢/٢ رقم ٦٣٠٠.

٤ - المنف : ٣٠١ / ٧ ح ١٣٢٦٧

٥ - تهذيب التهذيب : ٢٨٤/٩ رقم ٤٦٦.

٦ - فتح الباري : ١٧/٧ و ٣٥٧ / ١٠.

رأيت نقل سند البخاري ومتنه وما علقه عليه الحافظ ابن حجر لإمامه ببعض  
المخارج والألفاظ، وهو آخر حديث من مناقب الحسين من البخاري من فتح  
الباري وفي باب رحمة الولد وتقبيله من كتاب الأدب، ولفظه في المناقب هكذا  
حدّثني محمّد بن بشار حدّثنا غندر حدّثنا شعبة اتفقا عن محمّد بن أبي يعقوب  
سمعت ابن أبي نعم، سمعت عبد الله بن عمر، وسأله عن المحرم قال شعبة: أحسبه  
يقتل الذباب، فقال: أهل العراق يسألون عن الذباب وقد قتلوا ابن ابنة رسول  
الله ﷺ، وقال النبي ﷺ: هما ربحانتي من الدنيا. وأورده في الأدب من طريق  
أخرى يتفقان في ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعم، قال: كنت شاهداً لا بن عمر  
وسأله رجل عن دم البعوض، فقال: ممّن أنت؟ فقال من أهل العراق، قال: أنظروا  
إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ، وسمعت النبي ﷺ  
يقول: هما ربحانتي من الدنيا، قال الحافظ: قوله: وسأله عن المحرم في رواية  
مهدي بن ميمون عن ابن أبي يعقوب، كما سيأتي في الأدب، وسأله رجل، ورأيت  
في بعض النسخ من رواية أبي ذر الهروي، وسألته ﷺ<sup>(١)</sup>. فإن كانت محفوظة فقد  
عرف اسم السائل لكن يبعده أنّ في رواية جرير بن حازم عن محمّد بن أبي يعقوب  
عند الترمذي: أنّ رجلاً من أهل العراق سأل، وفي رواية لأحمد: وأنا جالس  
عنده، ونحوها في رواية ابن مهدي المذكورة في الأدب [٢٣٨] قوله: قال شعبة:  
أحسبه يقتل الذباب، وقع عند أبي داود الطيالسي عن شعبة من غير شك، وفي  
رواية جرير بن حازم المذكورة: سئل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب،  
وكذا في رواية مهدي بن ميمون المذكورة في الأدب، ويحتمل أن يكون السؤال

١ - السائل هنا إمّا الرجل وإمّا ابن أبي نعم والمسؤول هوين عمر، فلم يظهر هنا وجه لكتابة  
الصلاة علي النبي ﷺ ولم يسأل بن عمر عن دم البعوض النبي ﷺ لا في هذه الرواية ولا  
في شواهد فتأمل. منه ﷺ.

يقول فيه وفي أخيه: هما ريحانتاي من الدنيا.

وقع عن الأمرين<sup>(١)</sup>. زاد في كتاب الأدب: أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهه منه وإن كان في البعوض معني زائد، قال الجاحظ: العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبه ذلك ذباباً<sup>(٢)</sup>.

قوله: فقال: أهل العراق يسألون عن الذباب، في رواية أبي داود، فقال: يا أهل العراق تسألونني عن الذباب، أورد ابن عمر هذا متعجباً من حرص أهل العراق على السؤال عن الشيء اليسير، وتفريطهم في الشيء الجليل.

قوله: ريحانتاي. كذا للأكثر بالثنية، ولأبي ذر: ريحاني. بالافراد والتذكير شبههما بذلك لأنّ الولد يشمّ ويقبل، ووقع في رواية جرير بن حازم: إنّ الحسن والحسين هما ريحانتاي. وعند الترمذي من حديث أنس: إنّ النبي ﷺ كان يدعو الحسن والحسين، فيشمّهما ويضمّهما إليه، وفي رواية الطبراني في الأوسط من طريق أبي أيوب، قال: دخلت على رسول الله والحسن والحسين يلعبان بين يديه، فقلت: أتحبهما يا رسول الله؟ قال: كيف لا، وهما ريحانتاي من الدنيا أشمّهما، انتهى ما علّقه على حديث المناقب<sup>(٣)</sup>. وقال في الأدب: والمراد بالريحان هنا الرزق قاله ابن التين، وقال صاحب الفائق: أي هما من رزق الله الذي رزقنيه، يقال سبحان الله وريحانه أي أسبح الله واسترزقه، ويجوز أن يريد بالريحان المشموم يقال حبانى بطاقة ريحان، والمعني أُنهما ممّا أكرمني الله وحباني به لأنّ الأولاد يُشمّون ويقبلون، فكأنّهم من جملة الرياحين وقوله: من الدنيا. أي نصيبى من الريحان الدنيوي<sup>(٤)</sup>. وأعرّب جملة قوله: وسأله. نصباً على

١ - فتح الباري: ٧ / ٧٧.

٢ - فتح الباري: ١٠ / ٣٥٧.

٣ - فتح الباري: ٧ / ٧٧.

٤ - فتح الباري: ١٠ / ٣٥٧.

الحال بتقدير قد وكذا قوله: وسمعت النبي ﷺ.

وأما تخريج الحديث وشواهد وكذا حديث أنس الذي قبله، وإن كانا حديثاً واحداً في التحقيق، فقد أَلَمَّ الحافظ ببعض ذلك، كما تقدّم وحاصل ما وقفت عليه أن الحديث رواه مع شواهد زهاء عشرة من الصحابة.

١ - وهم ابن عمر عند البخاري من طريقين<sup>(١)</sup>. وعند المرشد بالله في الباب الثامن في فضل الحسنين من طريقين وهو الحادي والعشرون والخامس والأربعون من الباب المذكور من الأمالي الخميسية، والترمذي بلفظ: إن الحسن والحسين هما ربحانتي من الدنيا. وقال: هذا حديث صحيح وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا<sup>(٢)</sup>، وفي مشكاة المصابيح في الفصل الأول والثاني من مناقب أهل البيت بلفظ: وهما ربحاني. وعزاه إلي البخاري والترمذي<sup>(٣)</sup>. وعند أبي داود، كما في العمد<sup>(٤)</sup>. وأشار إليه الحافظ، كما تقدّم وعند أبي داود الطيالسي، كما أشار إليه الحافظ أيضاً<sup>(٥)</sup>. وعند أحمد، كما في كنز العمال<sup>(٦)</sup>.

٢ - وأنس بن مالك عند الترمذي، كما أشار إليه الحافظ ولفظه: كان ﷺ يدخل على فاطمة ويقول: ادعي لي ابني، فيشتمهما، أو يضمهما إليه. وقال: هذا حديث غريب من حديث أنس<sup>(٧)</sup>. وقد تقدّم بمعناه وهو الحديث الأول من الباب عند النسائي، ورجاله ثقات، وفيه التعبير بأنهما ربحانته من هذه الأمة، فهو شاهد لحديث أنس هذا إلا أنه عبر في أحدهما باللازم وفي الآخر بالملزوم

١ - البخاري: ١٣٧١/٣ ح ٣٥٤٣ وح ٥٦٤٨.

٢ - سنن الترمذي: ٦٥٧/٥ ح ٣٧٧٠.

٣ - مشكاة المصابيح ١٧٢٣/٣ ح ٦١٤٥ وح ٦١٦٤.

٤ - العمد لابن بالطريق: ٤٠٣ ح ٨٣٥.

٥ - مسند الطيالسي: ١/٣٦٠ ح ١٩٢٧.

٦ - كنز العمال ٦٧٣/١٣ ح ٣٧٧١٩.

٧ - سنن الترمذي: ٦٥٧/٥ ح ٣٧٧٢.

عرفاً لأنّ الريحان ممّا يُعتاد شمّه.

٣ - وأبوأيوب عند الطبراني في الأوسط، كما تقدّم في كلام الحافظ وسكت عنه. وأمّا الحافظ الهيثمي فأورده في باب ما اشترك فيه الحسان من الفضل من مجمع الزوائد وقال فيه: الحسن بن عنبسة وهو ضعيف انتهى<sup>(١)</sup>. ويعتضد حديثه بما تقدّم وما يأتي، وقال الذهبي: لا أعرفه ضعفه ابن قانع<sup>(٢)</sup>. وتعقبه الحافظ في لسان الميزان، فقال: قد عرفه ابن قانع وأرخ وفاته، وكذا ذكره أبو القاسم بن مندة في من مات بين احدى وخمسين ومائتين، كما في لسان الميزان<sup>(٣)</sup>.

٤ - وجابر ابن عبدالله عند أبي نعيم في الحلية، كما في الميزان، والطبقات في ترجمة محمّد بن يونس الكديمي الحافظ بلفظ: أبا الريحانتين أوصيك بريحانتني من الدنيا خيراً الحديث، قاله لعليّ عليه السلام<sup>(٤)</sup>. قال صاحب الطبقات: قلت أخرجه أبو طالب اي من طريق الكديمي. وعزاه الحافظ السيوطي إلى أبي نعيم و ابن عساكر بلفظ: سلام عليك أبا الريحانتين أوصيك بريحانتني من الدنيا، فعن قليل ينهدم ركنك والله خليفتي عليك، قاله لعليّ كرم الله وجهه<sup>(٥)</sup>. وفي موضع آخر عزاه إلى أبي نعيم في المعرفة والديلمي وابن عساكر وابن النجار، قال: وفيه حماد بن عيسى ضعيف، انتهى. وهو من رجال الترمذي وابن ماجة إن كان الجهني، وإن كان العبسي فقال في التقريب: مستور<sup>(٦)</sup>. وهو إلى القبول أقرب لما تقدّم، وقد قال ابن معين في الأول: شيخ صالح، وإن ضعفه غيره فذلك يرجع إلى سوء الحفظ ويتأيد حديثه بما رواه الثقات في الباب.

١ - مجمع الزوائد: ٢٠٩/٩ ح ١٥٠٧٣

٢ - ميزان الاعتدال: ٢٦٨/٢ رقم ١٩٢٤.

٣ - لسان الميزان: ٢٤٢/٢ رقم ١٠١٨.

٤ - الميزان: ٣٧٨/٦ رقم ٨٣٥٩، والطبقات: ٢/٣٣٤.

٥ - جمع الجوامع: ٤٢٦/٤ ح ١٢٩٩٦

٦ - تقريب التهذيب: ١٣٨/١ رقم ١٥٦٣.

٥ - وأبو بكره عند أحمد والبزار والطبراني مطولا ، كما في مجمع الزوائد وفيه : أنه ريحانتي من الدنيا . يعني الحسن : وإنّ إني هذا سيد وعسى الله أن يصلح به بين فئتين ، قال الهيثمي : ورجال أحمد رجال الصحيح غير مبارك بن فضالة ، وقد وثق ، انتهى <sup>(١)</sup> . والرجل من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجه وأخرج له البخاري تعليقا قال في التقریب : صدوق يدلّس ويسوي انتهى <sup>(٢)</sup> [٢٣٩] وأخرجه الروياني ، و له قصة الارتحال في الصلاة ، وابن عدي وابن عساكر بلفظ : انّ ابني هذين ريحانتي <sup>(٣)</sup> .

٦ - وسعد بن أبي وقاص عند البزار ، و رجاله رجال الصحيح ، وفيه فقلت يا رسول الله أتحبهما ؟ فقال : ومالي لا أحبهما وهما ريحانتي <sup>(٤)</sup> . وسعد بن مالك ، وهذا الاسم مشترك بين جماعة من الصحابة ومنهم أبوسعيد الخدري .  
٧ - وسعد بن أبي وقاص عند أبي نعيم بنحو حديث سعد بن أبي وقاص قال : دخلت على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يلعبان على ظهره ، فقلت : يا رسول الله أتحبهما ؟ فقال : ومالي لا أحبهما وأنهما ريحانتي من الدنيا <sup>(٥)</sup> . ويحتمل أن يكون هذا هو سعد بن أبي وقاص إلّا أنّ في حديث المتقدم : وهما يلعبان على بطنه مع غلبة ابن أبي وقاص عليه والله أعلم .  
٨ - وعليّ كرم الله وجهه عند العسكري في الأمثال بلفظ : الولد

١- مجمع الزوائد: ١٩٩/٩ ح ١٥٠٣١، ومسند أحمد: ٢٠٥٣٥/٥١، ومسند البزار: ١١١/٩ ح

٣٦٥٧، والمعجم الكبير: ٣٤/٣ ح ٢٥٩١ .

٢ - تقريب التهذيب : ٥٦٨/٢ رقم ٦٧٢٧ .

٣ - تاريخ دمشق : ٢٠٢/١٣ ، وكنز العمال : ١١٣/١٢ ح ٣٤٢٥٢ عن ابن عدي وح ٣٧٧٠٣

عن الرّوياني

٤ - مسند البزار: ٢٨٦/٣ ح ١٠٧٨ عنه مجمع الزوائد: ٢٠٩/٩ ح ١٥٠٧٤ .

٥ - كنز العمال : ٢٨٨/١٣ ح ٣٧٧١٥ عن سعد بن مالك عن عليّ .

ب - ٣٦- ذكر قول النبي ﷺ لعليّ كرم الله وجهه: أنت أعزّ عليّ من فاطمة، وفاطمة أحبّ إليّ منك. وفيه ١ عن ١.

١٦١ (١) أخبرنا زكريّا بن يحيى حدّثنا ابن أبي عمر قال: حدّثنا سفيان عن أبي نجیح عن أبيه عن رجل، قال: سمعت عليّاً عليه السلام على المنبر بالكوفة، يقول: خطبت إلي رسول الله ﷺ فاطمة فزوّجني، فقلت: يا رسول الله

ريحانة ريحانتي الحسن والحسين (١).

٩ - وأبوهريرة أشار إليه الترمذي عقب حديث ابن عمر، فقال: وقد روى أبوهريرة عن النبي ﷺ نحو هذا، كما تقدّم وقد ألف بعضهم تخريجاً لأحاديث الترمذي التي يشير إليها بنحو قوله: وفي الباب عن فلان وفلان. ولم أقف عليه وعلى الجملة، فالمراد تعدد الصحابة الذين روى الحديث حتى يبلغ درجة الشهرة أو الاستفاضة، أو التواتر، وهو أقرب سواء اتحدت ألفاظهم أم اختلفت، فهؤلاء تسعة، أو ثمانية كلهم قد روى الحديث الباب لفظاً، أو معنى، وما فيه مقال ينجر بما صح منها، لا سيما وأحاديث الفضائل يغتفر فيها ما لا يغتفر في أحاديث الأحكام كما مرّ.

(ذكر قول النبي ﷺ لعليّ كرم الله وجهه: أنت أعزّ عليّ من فاطمة) قوله: ابن أبي عمّر. رجال هذا الاسناد ما بين ثقةٍ وصدوق، مشتركون، وقد تقدّموا إلا هذا الرجل المبهم.

الأول: في سند الحديث الرابع من الباب الثالث.

والثاني: محمّد بن يحيى بن أبي عمر العدني صاحب المسند في سند الحديث الرابع من الباب الخامس والعشرين.

والثالث: هو سفيان بن عيينة في سند الحديث الثالث من الباب الحادي

أنا أحب إليك أم هي؟ قال: هي أحب إلي منك وأنت أعز علي منها

والثلاثين .

والرابع: هو عبدالله بن أبي نجیح في سند الحديث الرابع من الباب الثامن والعشرين .

والخامس: أبوه وهو أبونجیح واسمه يسار مشهور بكنيته كذلك وعليّ عليه السلام تقدّم في سند الحديث الأول من الباب الأول، وبقي الرجل الذي سمع أمير المؤمنين على منبر الكوفة، فهو مبهم في حكم المجهول، والجهالة من الضعف المنجبر، وقد رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، فيكون حديث الباب صحيحاً لغيره، مع بلوغه درجة الشهرة، كما يأتي، على أن الشواهد المعنوية لكل جملة من هاتين الجملتين باللغة درجة التواتر قطعاً، كما يأتي.

قوله: أنا أحب إليك أم هي الحديث، ألفاظه واضحة، وهكذا كان خلقه ﷺ عند أن يتنازع إليه اثنان، أو ثلاثة في فضيلة ونحوها، يُرضيها معاً، أو يرضيهم جميعاً، ومنه ما تقدّم في تنازع عليّ عليه السلام وجعفر وزيد بن حارثة أيهم يكفل ابنة حمزة، فقال ﷺ: لكل واحد منهم مقالا رضي به، كما هنا وهذه تلتحق بالخصائص النبوية الخلقية .

وأما تخريج الحديث وشواهد، فقد أورده الهيثمي في باب مناقب فاطمة عليها السلام من مجمع الزوائد عن ابن عباس بنحوه، قال: دخل رسول الله ﷺ على عليّ وفاطمة وهما يضحكان، فلما رآيا النبي ﷺ سكتا، فقال لهما: مالكما كنتما تضحكان، فلما رأيتما نبي سكتما؟ فباردت فاطمة، فقالت: يا رسول الله، قال: هذا أنا أحب إلي رسول الله ﷺ منك، فقلت: بل أنا أحب إلي رسول الله منك، فتبسّم رسول الله ﷺ، وقال: يا بُنَيَّةُ لك رقة الولد، وعليّ أعز عليّ منك. رواه الطبراني، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، وساق عقيقه حديثاً آخر عن أبي هريرة، قال: قال عليّ: يا رسول الله أيهما أحب إليك أنا أم فاطمة؟ قال: فاطمة أحب



إليّ منك وأنت أعزّ عليّ منها. رواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: وقد تقدّم<sup>(١)</sup>. ولعله الذي أشار إلي حكم رجاله في حديث ابن عباس، إذ لم يذكر لأحد منهم هنا حكماً، وعادته التنبيه على رجال كل حديث، وعلى من فيه مقال منهم، والله أعلم. وأورده صاحب كنز العمال وعزاه إلي الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة ثم عزاه مطولاً إلي الحميدي وأحمد والعدني ومسدد والدورقي والبيهقي وابن ماجه عن علي عليه السلام<sup>(٢)</sup>. فالحديث في درجة المشهور بعد الصحة لأنّه عن ثلاثة من الصحابة.

### تنبيه

وإذا تأملت ما تقدّم في الباب الثامن والعشرين إلي آخر الباب الحادي والثلاثين [٢٤٠] من الأحاديث والشواهد في مناقب فاطمة الزهراء عليها السلام عرفت أنّ الجملة الاولى وهي قوله: هي أحب إليّ منك. بالغة درجة التواتر المعنوي لكثرة الأحاديث الدالة على حبّها وكرامتها باحدى الدلالات الثلاث ولذا كانت سيدة النساء في الدنيا، وسيدة نساء أهل الجنّة إلّا من استثنى، كما مرّ، على أنّ مجموع الأحاديث الواردة فيها ممّا يدل على هذا المعنى باحدى الدلالات الثلاث ممّا لم يتقدّم غير قليل، ولا يزاحم ذلك ما ورد في حب علي عليه السلام وحب الحسين وغيرهما لاشتراك الجميع في ذلك مع اختلاف الجهة ولذلك صرّح برقة الولد هنا وصرّح بأنّ الحسين ابنه، ومعلوم أنّ محبة الولد خاصة ومحبة أمير المؤمنين ترجع إلي ذلك لأنّه تربّي في حجر النبوة، وجاهد في الله حق جهاده، حتي صار حبه من علامات الايمان، وبغضه من علامات النفاق، كما مرّ، مع ما وهب الله لهم من الكمالات الخلقية والدينيّة، فحبهم من وجوه وهو يرجع إلي حب رسول الله ﷺ، ومن أحبّ رسول الله ﷺ أحبّ الله ﷻ كما صرح به الكتاب والسنة،

١ - مجمع الزوائد: ٢٣٧/٩ ح ١٥١٩٥ و ح ١٥١٩٦.

٢ - كنز العمال: ١٠٩/١٢ ح ٣٤٢٢٥، و ح ٣٦٣٧٩.

ب - ٣٧ - ذكر قول النبي ﷺ لعليّ كرم الله وجهه ما سألت لنفسي إلا  
وقد سألت لك وفيه ٢ عن ١

١٦٢ (١) حدّثنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى قال لي عليّ بن ثابت قال:

ولا يحبّ رسول الله إلاّ من يحبه الله فيما يرجع إليّ المحبة الدينيّة ولهذا أوردت  
الأحاديث بالدعاء لمن أحبهم وعلى من أبغضهم، وهذا أمر معلوم، وعلى الجملة  
فحبهم عند رسول الله متواتر، كما تقدّم عن المحقق المقبلي واختلاف الأسباب  
وتعددها أمر وراء ذلك وإذا أمنت النظر فيما مرّ من مناقب أمير المؤمنين  
وشواهد ما يأتي منها ومالم يذكر منها في هذا الموضوع قطعت بأنّ  
أمير المؤمنين أعزّ على رسول الله ﷺ من كل أحد، وهذا الخصائص وشرحها  
لذلك عما وراءهما، والقطع إنّما يستفاد ممّا بلغ درجة التواتر، ولا شك في ذلك  
،ومن راجع الروضة الندية جزم بهذه القضية، وثمرة هذا أنّ هاتين الجملتين  
متواترتان معني، ومن أنصف عرف، ومن نازع بحث واعترف، والله الموفق  
والهادي إلى صوب الصواب.

(ذكر قول النبي ﷺ لعليّ كرم الله وجهه: ما سألت لنفسي إلاّ وقد سألت لك)  
قوله: عليّ بن ثابت. رجال هذا الاسناد بين ثقة - كالأول وقدمر في اسناد  
الحديث الثاني من الباب العشرين - وبين صدوق كالثاني والثالث وأمّا الرابع  
فضعيف، والخامس مجهول الحال: وفيهما بحث، والمشارك منهم غير الخامس،  
والأخيران صحابيان معا على خلاف في الأول منهما، نعم.

أمّا عليّ بن ثابت فهو الدهان العطار الكوفي صدوق من كبار العاشرة، كما  
في التقريب، أخرج له النسائي في الخصائص وابن ماجّة<sup>(١)</sup>. وأبو طالب<sup>(٢)</sup>.

روى عن منصور بن أبي الأسود والحكم بن عبد الملك وعلي بن صالح بن حيي وفضيل بن عياض وجماعة، وعنه عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى ومحمد بن منصور الطوسي ومحمد بن غالب تَمْتَمُ وآخرون، ذكره ابن حبان في الثقات (٣).

وشيخه منصور بن أبي الأسود الليثي الكوفي يقال: اسم أبيه حازم صدوق زُمي بالتشيع أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي (٤). وأبو طالب والمرشد بالله (٥). روى عن يزيد بن أبي زياد وكثير النواء والأعمش وغيرهم، وعنه علي بن ثابت الدهان وابن مهدي وأبو الربيع الزهراني وآخرون، قال ابن معين: ثقة وفي رواية: لا بأس به كان من الشيعة الكبار، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد كان تاجراً كثير الحديث (٦).

وشيخه يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، تقدّم في اسناد الحديث الثالث من الباب التاسع والعشرين، ومَرَّ الكلام عليه ثمة.

وشيخه سليمان بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي مجهول الحال، كما في التقريب أخرج له النسائي في الخصائص (٧). ولم يذكره صاحب الطبقات. قال في تهذيب التهذيب: روى عن جده عن علي كرم الله وجهه مرضت فعادني رسول الله ﷺ الحديث، قاله منصور بن أبي الأسود عن

٢ - الطبقات: ١٠٢/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٨٩/١ رقم ٥٠٠.

٤ - تقريب التهذيب: ٦٠٣/٢ رقم ٧١٧٥.

٥ - الطبقات: ٣٦٣/٢.

٦ - تهذيب التهذيب: ٣٠٥/١٠ رقم ٥٣٣.

٧ - تقريب التهذيب: ٢٦/١ رقم ٢٦٥٣.

أخبرنا منصور بن أبي أبي الأسود عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عبدالله بن الحارث عن جده عن عليّ عليه السلام، قال: مرضت فعادني رسول الله ﷺ فدخل عليّ وأنا مضطج فاتكأ إليّ جنبي، ثم سجاني بثوبه، فلما رأني قد برأت قام إلي المسجد يصلي، فلما قضى صلاته جاء فرفع الثوب، وقال: قم يا علي، فقممت وقد برأت كأنما لم أشك شيئاً قبل ذلك، فقال: ما سألت ربّي شيئاً في صلاتي إلا أعطاني، وما سألت لنفسي شيئاً إلا سألت لك.

يزيد بن أبي زياد عنه، وقال جعفر الأحمر عن يزيد عن عبدالله بن الحارث عن عليّ كرم الله وجهه، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه سليمان بن عبدالله بن الحارث ان لم يكن أخا إسحاق بن عبدالله بن الحارث فلا أدري من هو، روي عنه الزبير بن سعيد مرسلًا وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن المدنيين، وعنه الزبير بن سعيد وكذا وقع عند ابن أبي حاتم، انتهى<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فقد روى عنه اثنان، والارسال لا ينافي الرواية عنه، وثقّه غيرهما، وهو ابن حبان، فقد خرج عن أنواع الجهالة ولهذا لم يتكلم فيه النسائي بجهالة ولا غيرها وقد تقدّم عن صاحب التنقيح أنّ مثل هذا لا وجه لتسميته مجهولاً وأدلة وجوب التعبد بخبر الآحاد تتناوله، فارجع إلي ما تقدّم<sup>(٢)</sup>. [٢٤١] وقد ألمّ الحافظ بكلام النسائي في الاختلاف، كما يأتي. وجده الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب ابن هاشم الهاشمي المكي صحابي، نزل البصرة ومات بها في آخر خلافة عثمان، كما في التقريب أخرج له النسائي<sup>(٣)</sup>. والمؤيد بالله<sup>(٤)</sup>. روي عن

١ - تهذيب التهذيب: ٢٠٣/٤ رقم ٣٤٣.

٢ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ١٨٦/٢.

٣ - تقريب التهذيب: ١٠٠/١ رقم ١٠٩٩.

خالفه جعفر الأحمر، فقال: عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن علي عليه السلام.

النبي ﷺ وعن عائشة، وعنه ابنه عبد الله وابن ابنه سليمان بن عبد الله، وفي تهذيب التهذيب وابن ابنه الحارث بن عبد الله، وفيه سهو لما تقدّم في ترجمة ابن ابنه، وأبومجلز واستعمله النبي ﷺ على بعض أعمال مكة، له عند النسائي حديث واحد في الطهارة، وقد ذكره ابن حبان في الثقات في التابعين، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٥)</sup>. ولعل حديث الخصائص غير حديث الطهارة عند النسائي، نعم عدّ في تهذيب التهذيب ممّن روى عن عبد الله بن الحارث أولاده عبيد الله وعبد الله واسحاق، كما يأتي، ولم يذكر فيهم سليمان لأنّه إنّما روى عن جدّه هنا، وقد أشار ابن أبي حاتم إلي أنّه أخو اسحاق بن عبد الله، فهم أربعة أخوة، كما مرّ، وهو من أولاد عبد الله بن الحارث، ويأتي الاختلاف في هذا الاسناد كما أشار إليه الحافظ ابن حجر، كما مرّ والحافظ النسائي، وظاهر صنيع النسائي أنّ الحديثين حديث واحد وأنّما حصل الاختلاف في السند، وفيه ما يأتي، فلهذا أخرت الكلام عليه هنا ليكون الكلام عليهما معاً في الكلام على الثاني، وقد صححه بعض الأئمة، كما يأتي، فلا يضرّه ما قيل في الرابع والخامس من رجال السند، لصحة أصل الحديث بل ينجر بذلك.

قوله: خالفه جعفر الأحمر. الضمير يعود إلي منصور بن أبي الأسود، على ظاهر كلام الحافظ في ترجمة سليمان بن عبد الله، ووجه المخالفة في السند أنّه روى جعفر عن يزيد عن عبد الله عن علي من غير ذكر سليمان ولا توسط جدّه بل الرواية عن أبيه عن علي عليه السلام، وهو ظاهر، واختلف شيخ النسائي في الأول والثاني، وشيخ شيخه علي بن ثابت وجعفر الأحمر، فحق العبارة أن يقول: أخبرنا

٤ - الطبقات: ٩/١.

٥ - تهذيب التهذيب: ١٦١/٢ رقم ٢٧٩.

القاسم بن زكريّا بن دينار، قال: أخبرنا عليّ بن ثابت، قال: أخبرنا جعفر بن الأحمر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن عليّ كرم الله وجهه، وأمّا على ظاهر السياق فالقاسم بن زكريّا وهو شيخ النسائي يروي بنفسه عن عليّ كرم الله وجهه، والظاهر أنّ في الكلام سقطاً لمن بعد القاسم، وإنّ القائل قال لي عليّ هو عبد الله بدليل ما قبله، وقد يقال إنّما حذف من بعد القاسم اعتماداً على ذكرهم قبله إلّا أنّ الظاهر من سياقاته السابقة عند ذكر المخالفة أن يشير إليها، ثمّ يسوق الاسناد والمتن كاملين، فالظاهر أنّ السقط من غير المصنّف، وثمّ سقط آخر في المتن وتحريف، كما في نسخ الطبع، وأمّا المخطوطتان فاحدهما قد انتهى الموجود منها، والأخرى قد سقط فيها هذا الباب وشيئاً ما قبله وشيئاً ما بعده ويبض الناسخ لذلك، فلم أجد ما يعين الغلط والسقط، وإنما كان تصحيح ألفاظ المتن على سائر روايات الحديث

وأمّا الاسناد فلم أجد غير ما أشار إليه الحافظ في ترجمة سليمان بن عبد الله فأبقيت ذلك على ما وجدت ونسّبت على السقط، فتأمل، ولعل انتباه مولانا أمير المؤمنين الناصر للدين أيّده الله لخدمة هذه الخصائص وتصحيح ألفاظ متونها وأسانيدها وتخريج أحاديثها وتراجم رجالها إمّا إلّهام، كما هي عادته في عدّة مواقف عرفته بذلك قديماً وحديثاً وإمّا بعد اطلاعه على الخصائص المطبوعة عرف ما فيها، فأمر بهذه الخدمات وهي من أحسن الحسنات، زاده الله توفيقاً وبصيرة نافذة، كما أنّ له فطنة وشكيلة ناقدة، ورجال هذا الاسناد ثقات إلّا يزيد بن أبي زياد، كما تقدّم وكلهم مشتركون غير الأول، وقد تقدّموا إلّا عبد الله بن الحارث وقد تقدّم نسبه، وهو أمير البصرة له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على توثيقه، كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله

١٦٣ (٢) أخبرنا القاسم بن زكريّا بن دينار. قال: قال لي عليّ كرم الله وجهه، قال: وجعت وجعاً فأتيت النبي ﷺ فأنامني في مكانه وقام يصلي وألقي عليّ طرف ثوبه، ثم قال: قم يا عليّ قد برأت لا بأس عليك، وما دعوت لنفسي بشيء إلا دعوت لك بمثله، وما دعوت بشيء إلا أستجيب لي، أو قال: قد أعطيت إلا أنه قيل لي لا نبي بعدي.

وأبو طالب والمرشد بالله ولد في عصر النبوة وحنكه النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. روى عن أبيه وعليّ وعمر وعثمان وعائشة وميمونة وأم سلمة وغيرهم، وعنه أبنائه عبيد الله وإسحاق وعبد الله ومولاه يزيد بن أبي زياد وآخرون، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن المديني والعجلي ومحمد بن عمر: ثقة، زاد الأخير: كثير الحديث وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثقة، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: أجمعوا على أنه ثقة، كما تقدّم وقال ابن حبان في الثقات: هو من فقهاء المدينة، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>.

### فائدة

ذكر أولاده الثلاثة بالنظر إلي أنهم رَوّاعنه وإلا فأولاده ستّة عشر، ثمانية ذكور، وتسع أناث، على ما في طبقات ابن سعد<sup>(٣)</sup>. ولم يذكر منهم سليمان بن عبد الله بل ذكر في تهذيب التهذيب ممّن روى عنه سليمان بن يسار، فيحرق، إن شاء الله [٢٤٢] وربما تصحّف، وكان الأصل عن سليمان عن عبد الله بن الحارث وهو سليمان بن يسار، والله أعلم، نعم تقدّم في ترجمة الحارث بن نوفل في السند المتقدّم أنّ سليمان بن عبد الله يروي عن جدّه الحارث بن نوفل، فتأمل. قوله: قال لي عليّ كرم الله وجهه. فاعل قال ضمير يعود إلي عبد الله بن

١ - الطبقات ٤٧١/١.

٢ - تهذيب التهذيب ١٨٠/٥ رقم ٣١٠.

٣ - الطبقات الكبرى ٥٤/٥.

الحارث كما مرّ وهو الرواي هنا، وفي الحديث الأول أبوه جدّ سليمان، وقوله: أتيت النبي ﷺ فأنامني في مكانه. من النوم كما في تفريج الكروب، وفي المطبوعة: فأقامني مكانه كما في مجمع الزوائد وكذا في كنز العمال، وفي الرواية الأولى: أن النبي ﷺ عادته إلى بيته، وإن الصلاة كانت بالمسجد، وثمّة اختلاف في بعض الألفاظ، كما ترى، وزيادة هنا: إلّا أنّه قيل لي لا نبي بعدي. وكلّ هذا يشعر بأنّهما قصتان، ولا مانع من ذلك، ويأتي في التخريج ما يؤيد ذلك.

تخريجه وشواهد، الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط، والخوارزمي في فصوله، وأبونعيم في فضائل الصحابة، والمحاملي في أماليه، وابن أبي عاصم وابن جرير وصححه وابن شاهين في السنّة، وكلّهم عن عليّ رضي الله عنه، أمّا رواية الطبراني فأوردها الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ الرواية الثانية عن عليّ، قال: وجعت وجعاً، فأتيت النبي ﷺ، فأقامني في مكانه وقام يصليّ، وألقى عليّ طرف ثوبه، ثمّ قال: قد برئت يا ابن أبي طالب، لا بأس عليك، ما سألت الله شيئاً إلّا سألت لك مثله، ولا سألت الله عز وجل شيئاً إلّا أعطانيه غير أنّه قيل لي لا نبي بعدك، قال الهيثمي: وفيه من اختلاف فيه<sup>(١)</sup>. ونحوها رواية الخوارزمي كما في تفريج الكروب<sup>(٢)</sup>. ورواية أبي نعيم مثلها إلّا أنّه اختصر الحافظ السيوطي ذكر السبب في قسم الأقوال<sup>(٣)</sup>. كما تبعه علاء الدين الهندي في كنز العمال وأورد فيه رواية المحاملي في قسم الأفعال عن عبد الله بن الحارث، قال: قلت لعليّ بن أبي طالب: أخبرني بأفضل منزلتك من رسول الله ﷺ قال: نعم، بين أنا نائم عنده وهو يصليّ، فلما فرغ من صلاته، قال: يا عليّ ما سألت الله من الخير إلّا سألت لك مثله، وما استعذت من الشرّ إلّا استعذت لك<sup>(٤)</sup>. ورواية ابن أبي عاصم ومن

١ - مجمع الزوائد: ٩٨/٩ ح ١٤٦٤٩، والمعجم الأوسط: ٤٧/٨ ح ٧٩١٧.

٢ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب، مناقب الخوارزمي: ١١ ح ١١٧.

٣ - جمع الجوامع: ١١٢/١٣ ح ٦٠١٢.

٤ - كنز العمال: ١٥١/١٣ ح ٣٦٤٧٤.



ب- ٣٨- ذكر ما خص به رسول الله ﷺ علياً كرم الله وجهه من الدعوات، غير ما تقدم، وفيه ٢ عن ١

١٦٤ (١) أخبرنا أحمد بن حرب عن قاسم - وهو ابن يزيد - قال لي سفيان

بعده نحوها إلا أنها بلفظ: وجعت وجعاً، فأتيت النبي فأقامني في مكانه، إلخ وفي آخرها: فقامت فكأني ما اشتكت. كما في الكنز<sup>(١)</sup>. وقد تعدد مخرجوا الحديث، وصححه أمام الحديث والتفسير الحافظ الكبير ابن جرير، وذلك يشعر بأن له عنده طريقاً صحيحة غير طريق النسائي ولا مانع من ذلك، وشرح فضيلة هذا الحديث إلي القاري لأن هذا الحصر والقصر بالنسبة إلى ذلك الداعي الصلاة مع التصريح بأنه ﷺ أعطي ذلك وأنه سأل واستعاذ لعلّي مثل ذلك أمر لم يقادر قدره ولا يدرك كنه غوره وقعره ولهذا عدّ أمير المؤمنين عليه السلام هذه الكرامة أفضل ما نالها من مشكاة النبوة، وفي ذلك جواز الدعاء في الصلاة كما علم في مظانّه، وفيه كرامة نبوية وعلوية حيث شفى الله أمير المؤمنين حينئذ، ولم يقتصر في الدعاء على طلب الشفاء، بل طلب ما هو أعم من ذلك كما يشعر بذلك الاستجابة المصرح فيها باستثناء النبوة فقط بعده ﷺ، فقد كان السؤال مشتتاً على عموم الكرامات والخيرات في الدنيا والآخرة وكذلك الاستعاذة عامّة لمكروهات الدارين، وهذا الاستثناء كالاستثناء في حديث: أنت منّي بمنزلة هرون من موسى إلا أنّه لانيبي بعدي وإن كان ما هنا في الطلب من الله عز وجل مع حصول الاجابة، فتنبه، وفيه أنّ هذا الاستثناء للنبوة قد ورد في غير حديث المنزلة، فهو من الشواهدله.

(ذكر ما خص به أمير المؤمنين من الدعوات النبوية غير ما تقدم)

قوله: قال لي سفيان: هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وكلهم مشتركون إلا الخامس، والسفيان هذا هو الثوري، كما يأتي في سند الحديث الأول من الباب

الأربعين أن القاسم بن يزيد يروي عن سفيان وهو الثوري، كما في ترجمة القاسم من تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. والحديث عند أحمد عن وكيع عن سفيان وعند أبي داود والنسائي في السنن عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان، وكلاهما ممن روى عن سفيان الثوري أيضاً، وبهذه القرائن تميز عن سفيان بن عيينة المتقدم في سند الحديث الثالث من الباب الحادي والثلاثين، وكل هذا يكشف عن الغلط في النسخ المطبوعة، وما تفرع عليها التي فيها أبوسفيان بالكنية بدلاً عن سفيان والغلط هو بزيادة المضاف، وقد بحث جميع الكني بهذا اللفظ، فلم أجد أحداً منهم يصحّ اعتباره في هذا السند، اللهم إلا وكيعاً لأنّ كنيته أبوسفيان، ولكن المشهور به عند أهل هذا الشأن هو اسمه العلم ولهذا لم يعدّه الحافظ في التقريب وأصله في باب الكنى الغالبة منهم إذ لا يضعون في الباب إلا من اشتهر بذلك وغلبت عليه وهذا ليس كذلك لاسيما والحديث بعينه عند أحمد وأبي داود والنسائي عن سفيان، كما تقدّم، ويأتي إيضاح ذلك في التخريج، وها هنا نكتة [٢٤٣] وهو أنّ مشكل الأسماء المشتركة، أو الكني، أونحوهما إنّما يتميّز ذلك بملاحظة الأسانيد، ومعرفة الشيوخ والتلاميذ منها ومن التراجم المسطرة في كتب الجرح والتعديل مع امكان اللقاء، أو تحقيقه بمعرفة تواريخ الوفيات، وهذا قد يؤخذ من تراجم الرواة، ولذلك أذكر في كل ترجمة في الأغلب ممن روى عنه المترجم له شيخه في السند وكذا تلميذه مع غيرهما لتقوي قرينة صحة سلسلة السند، وبذلك يتوصّل إلي إزالة الأغلاط والوقوف علي ما تصحّف، وذلك غير قليل في هذا الكتاب، وهذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ثقة

حافظ فقيه عابد أمام حجة من رؤس الطبقة السابعة وكان ربما دلس، روى له الستة<sup>(١)</sup>. وغيرهم من أهل المسانيد والمعاجم ومحمد بن منصور والسيدان الاخوان والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسيلقي وصاحب المناقب وصاحب المحيط و الامام الهادي في المنتخب<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص ثلاث روايات هذه أولها، روى عن أمم منهم أبو اسحاق السبيعي وأبو اسحاق الشيباني والأعمش ومنصور وحميد الطويل وأيوب، وعنه خلائق لا يحصون ومنهم القاسم بن يزيد، كما مرّ ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرزاق ووکیع وأبونعيم وآخر من حدّث عنه عليّ بن الجعد، قال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه ثقة وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممّن جعله للمتقين أماماً، وقال الخطيب: كان أماماً من أئمة المسلمين وعلماء من أعلام الدين مجمعاً علي إمامته بحيث يستغني عن تركيته مع الاتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد ومع هذا فقد قال ابن معين وأبو داود: مرسلاته شبه الريح، وقال صالح بن محمد: سفيان ليس يقدمه عندي أحد في الدنيا وهو أحفظ وأكثر حديثاً من مالك ولكن مالكا كان ينتقي الرجال وسفيان يروي عن كل أحد وهو أكثر حديثاً من شعبة وأحفظ يبلغ حديثه ثلاثين ألفاً، وقال ابن المبارك: حدّث سفيان بحديث، فجثته وهو يدلّسه فلمّا رآني استحيي وقال: نرويه عنك، انتهى<sup>(٣)</sup>.

وتدليس مثل هذا الامام غير ضائر لا سيّما في حديث واحد كأهل الطبقة الاولى من المدلسين، كما مرّت الاشارة إليهم وكلّهم متفقون على جلالته وامامته

١ - تقريب التهذيب ١/٢١٦ رقم ٢٥١٩.

٢ - الطبقات ١/٣٥١.

٣ - تهذيب التهذيب ٤/١١١ رقم ١٩٩.

حتي فضله جماعة على مالك وشعبة، وقال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغير واحد من علماء هذا الشأن: سفيان أمير المؤمنين في الحديث لطبقته، وفي كلام السَّمَّان والخطيب تأكيد وتأيد لما تكرر أن القُدَح في الأئمة المشهورين بالعلم والعمل والزهد والورع لا يقبل، استغناء بما تواتر فيهم من ذلك، وضعف معارض القُدَح في جنب من لا يحتمل ما هنالك. وترجمته مبسطة في أصول رجال الفنّ، وسائر رجال الاسناد قد تقدّموا إلّا ناجية بن كعب الأسدي الكوفي روى عن عليّ ثقة، ووهّم من خلطه بالأول يعني ناجية بن خفاف - بضم المعجمة وبفائين - الكوفي، كما وهم من زعم أنّه ابن كعب، وهو مقبول، كما في التقريب، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>.

ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن ابن مسعود و عليّ كرم الله وجهه وعمار، وعنه أبو اسحاق السبيعي ويونس بن أبي اسحاق وأبو حسان الأعرج وغيرهم على اختلاف بينهم بين من روى عن الأسدي وبين من روى عن الآخر وهو عنزي - بفتح المهملة والنون بعدها زاي - كما فرق بينهما ابن المديني، وقال العجلي: ناجية بن كعب ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وقد روى أبو نعيم وخلف بن هشام ومحمّد بن عبيد المحاربي عن أبي الأحوص عن ناجية بن كعب عن عليّ كرم الله وجهه قصة وفاة أبي طالب، كما في تهذيب التهذيب، انتهى<sup>(٢)</sup>. ملخصاً وهذه متابعة لبعض رجال السند، كما ترى.

١- تقريب التهذيب: ٦١٧/٢ رقم ٧٣٤٥.

٢- تهذيب التهذيب: ٣٩٩/١٠ رقم ٧١٩.

عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب الأسدي عن علي عليه السلام أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إن عمك الشيخ الضال قد مات، فمن يواريه، قال: اذهب فوار أباك ولا تحدثن حدثاً حتي تأتيني فواريته، ثم أتيته فأمرني أن أغتسل ودعالي بدعوات ما يسرني ما على الأرض بشيء منهن.

قوله: إن عمك الشيخ الضال قد مات. ذكر لفظة الضال ورد في بعض طرق الحديث عند النسائي في السنن، كما هنا، وأبي داود ورواية عند أحمد وصححه ابن خزيمة، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: إسناده صحيح<sup>(١)</sup>. وحذفها وزد عند أحمد من طريقين، قال شاكر: في كل حديث منهما إسناده صحيح<sup>(٢)</sup>. وهذا يستفاد منه التعادل في رواية هذه الزيادة وحذفها، وقد ورد بحذفها في الرواية الثانية عند النسائي وفي غيرها، وفي هذا إشارة إلى بعض تخريج الحديث وشواهد، وقد أورده الحافظ بن حجر في الإصابة في الرد على الاحتجاج على اسلام أبي طالب بعد أن ساق بعض الحجج ووهاها ثم قال في الرد عليها والجواب على من احتج بها ما يطول بسطه، ومن ذلك قوله: وقد ورد ما هو أصح من ذلك، وهو ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة من طريق ناجية بن كعب عن علي كرم الله وجهه، قال: لثامات أبو طالب أتيت النبي صلى الله عليه وآله فقلت: إن عمك الضال قد مات، فقال لي: اذهب فواره ولا تحدثن شيئاً حتي تأتيني، ففعلت ثم جئت، فدعالي بدعوات، وقد أخرج الحديث من وجه آخر عن ناجية بن كعب عن علي كرم الله وجهه بدون ذكر الضال أي وهي من حجج القائلين باسلام

١- سنن النسائي الكبرى ٢٠٧/١ ح ١٩٥، ومسند أبي داود ٢١١/٣ ح ٣٢١٤، والمسند: ٢/

٢٤٧ ح ١٠٩٣

٢- المسند ١٣٦/٢ ح ٨٠٧، ووح ١٠٦٤.

أبي طالب، وقد بسط الحافظ الحجج والرد والاحتجاج والجواب في نحو أربع صحائف من الإصابة<sup>(١)</sup>. وأوسع من ذلك ما أورده ابن أبي الحديد في شرح النهج<sup>(٢)</sup>. في شرح كتاب أمير المؤمنين إلي معاوية واستقصي الأقوال والحجج السمعية والنظرية. [٢٤٤] ومن ذلك أشعار أبي طالب الدالة على انقياده وإذعانه وتصديقه بالله وبرسوله وبما جاء به ثم أورد ما عارضها واختار الوقف في المسألة، وقد نسخت ذلك فبلغ نحو كراس قطعاً وسطاً، وهي مسألة قديمة الخلاف بين الأسلاف علي قلة جدواها، وثمرة ذلك ترجع إلي وجوب الموالاة وجواز الدعاء والاستغفار والترضية التي هي من فروعها، أو المنع من ذلك، ولا يخفي وجه الصواب فيها على ذي علم وإنصاف، ولها ذكر في شفاء الأوام وحواشيه وفي ببل الغمام<sup>(٣)</sup>. بما لا يتسع له المقام، وفي كتب الحديث والتفسير، والتاريخ ما فيه مقنع وكفاية لا سيما الدر المنثور للحافظ السيوطي في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ من سورة القصص [٥٦] وفي تفسير قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى﴾ من سورة التوبة [١١٣] وفي ذلك ما يطول سرده، والغرض هنا خدمة حديثية ترجع إلي الاسناد والمتن، وأنما أشير إلي بعض النُتف، وألتقط بعض اللقط، لافادة الطالب والمطلع زيادة على الخدمة الحديثية، لتحريك همّة الطالب إلي البحث، والحديث أورده الحافظ السيوطي في مسند علي عليه السلام من جمع الجوامع، مع زيادة الضال، وعزاه إلي الطبراني وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وأبي داود والمروزي في الجنائز وابن الجارود وأبي يعلى وابن جرير

١ - الإصابة: ٧/ ١٩٦ - ٢٠٣ رقم ١٠١٧٥

٢ - شرح نهج البلاغة: ١٤/ ٦٥ - ٨٤.

٣ - شفاء الأوام للحسين بن بدر الدين: ١/ ٤٧٥، وبذيله وببل الغمام للشوكاني

والدارقطني<sup>(١)</sup>. نعم العزو للحديث في التخريج الي جماعة ممن أخرجه لا يدل على أنهم اتفقوا إلا على أصل الحديث، لا على كل لفظ من ألفاظه، كما تقرر في علوم الاصطلاح، ونقله شارح المجموع عن ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>. ولهذا لا يجوز عزو كل لفظ إلي كل فرد منهم حتى يقابل باصوله، وقد أخرج الحديث أحمد من طريقين صححهما الشيخ أحمد شاكر، بدون ذكر الضال، كما مر وأخرجه في الثالثة معها، وفي الرابعة بمعناه، وهي من زيادات عبدالله، وعلى الجملة في المسند خمس روايات ترجع إلى أربع، كما يأتي، وهذا يؤيد ما تقدم، وحجج القائلين با سلامه والنافين له أكثر من زيادة هذه اللفظة وحذفها، فابحث تلك الاصول إن شئت هذا، وأمّا نصره أبي طالب لرسول الله ﷺ والذب عنه فأمر لا نزاع فيه وأشعاره مشهورة في ذلك، وكتب السير والتاريخ حافلة بما هنالك، فلقد كان ركناً شديداً وعضداً وساعداً لرسول الله ﷺ لما لأبي طالب من الوجاهة والبأس والشكيمة حينئذ حتي قال:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم	حتي أوسد في التراب دفينا
فانفذ لأمرك ما عليك مخافة	وابشر وقرّ بذاك منك عيونا
ودعوتني وزعمت انك ناصحي	ولقد صدقت وكنت قبل أمينا
وعرضت ديناً قد علمت بآئه	من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أوحذاري سبة	لوجدتني سمحاً بذاك مبينا

وقصيدته اللامية بطولها مشهورة، وقد ساق ابن أبي الحديد من أشعار أبي طالب تنفاً جميلةً، وأورد الأحاديث والآثار التي تعارضت عند موته، هل مات على كلمة التوحيد وقالها أم على دين الأشياخ و عبدالمطلب، واختار الوفق،

١ - جمع الجوامع : ٩/١٣ ح ٥٣٩٢ .

٢ - شرح مجموع الفقه الكبير: ١/ ١٢٢

كما مرّ والكلام عليها يستدعي جزءً وفيما أشرت إليه من المواضع كفاية لمن أراد البحث، والحديث، بؤب عليه أبو داود في كتاب الجنائز وساق اسناده من طريق مسدد حدّثنا يحيى عن سفيان الخ<sup>(١)</sup>. وكذا النسائي وساقه من طريق عبيد الله بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى عن سفيان<sup>(٢)</sup>. وساقه أحمد من تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر حدّثنا وكيع حدّثنا سفيان، واتفقت الطرق في سفيان، وفيه الزيادة المذكورة من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب وفيه أنّ أبا طالب مات مشركاً، فقال ﷺ: اذهب فواره، قال الشيخ أحمد محمد شاكر: اسناده صحيح، كما قال في سائر الطرق التي منها حدّثنا إبراهيم بن أبي العباس حدّثنا الحسن بن يزيد الأصم، قال: سمعت السدي إسماعيل يذكره عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عليّ عليه السلام، وفيها: أنّ عمك الشيخ قد مات من غير ذكر الضال، وفي آخرها: وكان عليّ إذا غسل الجنائز اغتسل ومنها زيادات عبد الله بن أحمد، حدّثنا زكريّا بن يحيى زحمويه وحدّثنا محمد بن بكار وحدّثنا إسماعيل أبو معمر وسريج ابن يونس، قالوا: حدّثنا الحسن بن يزيد الأصم، إلى آخر ما تقدّم، وليس فيها ذكر زيادة الضال، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق، كما مرّ وفيها: أنّ أبا طالب مات، وليس فيها ذكر الزيادة، وفي آخرها: فلمّا واريته رجعت إلي النبي ﷺ قال لي اغتسل، وهذه الطرق الخمس ترجع إلي أربع في التحقيق، لا تحاد رجال الثانية والرابعة، كما ترى<sup>(٣)</sup>. وإن اختلف المتان بالزيادة وما في معناها وحذفها، وبهذا يزداد قوة لتصحیح الشيخ أحمد شاكر جميعها، وفيها من المتابعات ما يجبر ما فيه مقال

١ - سنن أبي داود: ٣/ ٢١١ ح ٣٢١٤.

٢ - سنن النسائي الكبرى ١/ ٢٠٧ ح ١٩٥.

٣ - المسند: ٢٤٧/٢ ح ١٠٩٣، وح ٧٥٩، وح ٨٠٧، وح ١٠٧٤.



١٦٥ (٢) أخبرنا محمد بن المثنى عن أبي داود، قال: قال لي: شعبة أخبرني فضيل أبو معاذ عن الشعبي عن عليّ كرم الله وجهه قال: لما رجعت إلي النبي ﷺ، قال لي: كلمة ما أحب أن لي بها الدنيا.

من سائر الطرق، والغرض المقصود هنا ما أشار إليه النسائي في عنوان الباب، وهو اختصاص أمير المؤمنين عليه السلام بدعوات نبوية لم تكن لغيره، كما في الباب الذي قبله، وهذا القدر اتفقت عليه جميع الروايات، وأطبقت عليه جميع الرواة لهذا الحديث، وفي هذا تصحيح للمراد من الحديث والذي بعده وتخريج لهما معاً، وما فيه غلط، أوسه في الغزو إلى أصول لم يتحقق وجوده فيها، فالعهدة على من نقلت عنه، وهكذا في جميع التخاريج والشواهد في هذا الموضوع، وبعد تلك الاصول عن عصرنا وأهله، وكثير منها قد اغتالته غول الحداث، وغفلت بني الانسان عن هذا الشأن لاسيما في هذا الزمان، لولا بركات وهمم وعنايات امام عصرنا أمير المؤمنين الناصر للدين بهذا الوضع لكانت هذه الخصائص جسماً بلا روح، واسماً بلا مسمي، يعتمد عليه المنصف الباحث، زاده الله ممأؤلاه وحفظه وتولاه [٢٤٥]

قوله: فضيل أبو معاذ. رجال اسناد هذا الحديث، منهم أئمة حفاظ ثقات أثبات، وهم الثلاثة الأول، وأبوداود وهو الطيالسي، والخامس من رجال الصحيحين وقد تقدّموا، ومنهم صدوق مقبول، وهو الرابع، وكلهم مشتركون غيره وهو فضيل بن ميسرة الأزدي أبو معاذ البصري صدوق، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبوداود والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن طاوس والشعبي وأبي حريز قاضي سجستان، وعنه شعبة وسعيد بن أبي

عروبة ويزيد بن زريع والقطان وغيرهم، قال أحمد والنسائي: ليس به بأس وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث<sup>(١)</sup>. وفي الحديث طي بعض ألفاظه ولسببه، اعتماداً على الذي قبله ومع اقترانه به يزول الاشكال وإلا يحتاج الناظر في مثله إذا انفرد إلي زيادة بحث عن السبب وعن المكان الذي رجع منه، فلا يحسن للناقل أن يفرده عما قبله وقد تقدّم ذكر مخارجه في الذي قبله لأنهما حديث واحد في الأصل.

### تنبيه

وإختلاف قول أمير المؤمنين عليه السلام في الحديثين مع اتحاد القصة يرجع إلى ما تقدّم التنبيه عليه، مع احتمال الرواية بالمعني، وإحتمال كون ذلك من أمير المؤمنين جرياً على الظاهر من الحديثين وذلك لا ينافي اتحاد القصة.

ب - ٣٩- ذكر ما خص به أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه من صرف

أذى الحرّ والبرد عنه. وفيه ١ عن ١

١٦٦ (١) أخبرنا محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن يحيى وهو حدّثني عن إبراهيم الصّائغ عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أنّ عليّاً عليه السلام خرج علينا في حرّ شديد وعليه ثياب الشتاء، وخرج علينا في الشتاء وعليه ثياب الصيف، ثمّ دعا بماء فشرب، ثمّ مسح العرق عن جبينه، فلمّا رجع إلي بيته، قال: يا أبتاه رأيت ما صنع أمير المؤمنين، خرج علينا في الشتاء وعليه ثياب الصيف، وخرج علينا في الصيف وعليه ثياب الشتاء، فقال أبو ليلى: ما فطنت، وأخذ بيد ابنه عبد الرحمن، فأتي عليّاً عليه السلام، فقال له: الذي صنع، فقال عليّ عليه السلام:

(ما خص به أمير المؤمنين من صرف أذى البرد عنه)

قوله: محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، مشتركون، غير الأول وهو الثقفى المروزي المعلم ثقة حافظ من العاشرة، أخرج له الترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن ابن عمّ أبيه هاشم بن مخلد وحفص بن غياث وعبد الله بن ادريس وعبد الوهاب وابن عيينة ووكيع ويحيى القطان وغيرهم، وعنه من أخرج له والجوز جاني ومحمد بن عليّ الحكيم وإسحاق بن إبراهيم البستي وآخرون، قال النسائي ومسلمة: ثقة وكان حافظاً، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

وشيوخه محمد بن يحيى يحتمل أن يكون إمّا العدني، أو النيسابوري الذهلي وهما ثقتان حافظان وقد تقدّما، ويحتمل أن يكون الشكري الصائغ المروزي

١ - تقريب التهذيب: ٦٠/٢ رقم ٦٦٣٨.

٢ - تهذيب التهذيب: ٥٠٧/٩ رقم ٨٣٤.

أولزمانى - بكسر الزاى وتشديد الميم - وكلاهما ثقة، الأول من رجال البخاري ومسلم والنسائي، والثاني من رجال أبي داود والنسائي، ويحتمل غيرهم، وسبب هذه الاحتمالات فقد تميزه، كالذي قبله، وعدم وقوفي على شيخه، وعلى تلميذه في هذا السند في ترجمته نصاً، ولا عدّ من تلاميذ الشيخ، أو مشايخ التلميذ كذلك، إستغناء بذكر البعض، واجمال الآخرين، كما هو الغالب، والاسم مشترك بهذا اللفظ بين جماعة، كما في التقريب وأصله وغيرهما، وإلتباس الثقة بالثقات غير قادح، وأصل الحديث متواتر أعني حديث الراية يوم خيبر، وأما ذكرت هؤلاء لأنهم ممّن روى عنهم النسائي مع امكان اللقاء، أو مع الواسطة، وثمة آخرون ممّن روى عنهم ولكن بعضهم ممّن تقدّم موته وارتفعت طبقته، ولا حاجة إليّ التطويل بأكثر من هذا.

وشيوخه إبراهيم الصائغ، وهو إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي صدوق أخرج له البخاري تعليقاً وأبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>. والمرشد بالله وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن عطاء بن أبي رباح وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير ونافع وغيرهم، وعنه داود بن أبي الفرات وحسان بن إبراهيم الكرمانى وأبو حمزة السُّكري وغيرهم، قال بن معين والنسائي في رواية: ثقة، وقال النسائي في رواية وأبو زرعة: ليس به بأس، وذكره بن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً فاضلاً من الآمرين بالمعروف، وقال أحمد: ما أقرب حديثه، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتجّ به، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. وقول أبي حاتم هذا خارج عن سائر الأقوال، ولهذا ألغاه الحافظ ابن حجر في التقريب ولم يعتد

١ - تقريب التهذيب: ٣٥/١ رقم ٢٨٢.

٢ - الطبقات: ٨٢/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٧٢/١ رقم ٣١٤.

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بَعَثَ إِلَيَّ وَأَنَا أَرْمَدُ شَدِيدَ الرَّمَدِ، فَبَزَقَ فِي عَيْنِي، ثُمَّ قَالَ: افْتَحْ عَيْنَكَ، فَفَتَحْتَهُمَا، فَمَا إِشْتَكَيْتُهُمَا حَتَّى السَّاعَةَ، وَدَعَا لِي، فَقَالَ: أَللَّهُمَّ أَذْهَبْ عَنْهُ الْحَرَّ وَالْبَرَدَ، فَمَا وَجَدْتُ حَرًّا وَلَا بَرْدًا حَتَّى يَوْمِي هَذَا.

به ولا أشار إليه، كعادته في الأقوال المعتد بها عندهم وحكم عليه بأنّه صدوق وأطلق، كما تقدّم، وسائر رجال السند تقدّموا، وهم ثقات من رجال الصحيحين حتى الصحابي وهو أمير المؤمنين (عليه السلام).

قوله: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بَعَثَ إِلَيَّ وَأَنَا أَرْمَدُ إلخ، أي لتجهيزه إلى خير وإعطائه الراية، كما تقدّم، وهو الحديث السادس من الباب الثالث بنحوه وتقدّمت رواياته في الباب المذكور - أعني حديث الراية - ببضع عشرة رواية، ومرّ التنبيه عليها في خلال سائر الأبواب ضمن الخصال التي رواها سعد بن أبي وقاص وابن عباس وغيرهما، ومجموع رواته من الصحابة زهاء عشرين راوياً، وأمّا بهذا السياق فأورده أحمد بروايتين في مسند علي (عليه السلام) من المسند ثم أعاده من خدمات الشيخ أحمد شاكر، وقال في كلّ منهما اسناده حسن لاتحاد الطريق<sup>(١)</sup>. وعزاه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد

إلى الطبراني في الأوسط [٢٤٦] وقال: اسناده حسن<sup>(٢)</sup>. وعزاه صاحب كنز العمال إلى النسائي وأحمد وابن ماجه والبخاري وابن جرير، وصححه والطبراني في الأوسط، والبيهقي في الدلائل، والقضاعي<sup>(٣)</sup>. فان كان رجال اسناد ابن جرير

١ - المسند: ٢/ ١٧٠ ح ٧٧٨، و١١١٧.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/ ١١٣ ح ١٤٧٠٧، والمعجم الأوسط: ٢/ ٣٨١ ح ٢٢٨٦.

٣ - كنز العمال: ١٣/ ١٢٠ ح ٣٦٣٨٨.

ب- ٤٠- ذكر النجوى وما خفف عليّ كرم الله وجهه عن هذه الأمة.  
وفيه ١ عن ١

غير رجال اسناد أحمد والطبراني ارتقى حديثهما إلى درجة الصحيح لغيره، ومع اختلاف رجال طرق الآخرين تكثر طرقه حينئذ، فيكون صحيحاً لغيره وحسناً لذاته، وإن كان رجال اسناده متحدين كان صحيحاً عنده حسناً عند غيره فيرتفع الحسن إلي الصحيح لغيره، وبمجموع ذلك يزداد قوة على هذا، وهو تفريع على الاصطلاح الحديثي، وأما أصل الحديث فمتواتر، كما مرّ، وفيه كرامات علوية، ومعجزات نبوية، لأنّ في ألفاظه: لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه.

فقد كان الفتح، وكان الشفاء من الرمد، وارتفاع الحرّ والبرد عن أمير المؤمنين عليه السلام مطلقاً، وفيه التنبيه على حبّ الله ورسوله لأمر المؤمنين، وحبّه الله ولرسوله ﷺ، وهي محبة خاصة، كما مرّ وإلاّ فسائر الصحابة بل سائر المؤمنين كذلك، ولهذا تطاولت الأعناق يومئذ لأخذ الراية، لنيل هذه المنقبة، مع علمهم حينئذ بأنهم مشاركون في أصل المحبة لاتباعهم رسول الله ﷺ، كما قال الله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران / ٣١] وقد مرت الإشارة إلى نحو هذا، وشرح الحديث يؤخذ من الروضة الندية<sup>(١)</sup>. وغيرها.

١٦٧ (١) أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار، قال: حدّثنا الجرّمي عن سفيان عن عثمان وهو ابن المغيرة عن سالم عن عليّ بن علقمة عن عليّ كرم الله وجهه قال لما نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَعْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة/١٢] قال رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام: مرهم أن يتصدّقوا، قال: بكم يا رسول الله؟ قال: بدينار، قال: لا يطيقون، قال: فبنصف دينار، قال: لا يطيقون،

### (ذكر التخفيف بأمير المؤمنين عن الأمة في صدقة النجوى)

قوله: محمد بن عبد الله بن عمار. رجال هذا الاسناد كلّهم ثقات إلا الأخير وهو مقبول وقد توبع هنا، والمشارك منهم من عدى الثاني، والحديث مشترك ومحمد بن عبد الله بن عمار هو ابن سودة الأزدي المخرمي - بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة - وقد تصحّف حتى في التقريب ثقة حافظ أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>. وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن القاسم بن يزيد الجرّمي وابن عيينة والقطان وابن مهدي وغيرهم، وعنه النسائي ويعقوب بن سفيان وعبد الله بن أحمد وأبو يعلى الموصلي وآخرون، قال ابن عقدة: سمعت محمد بن غالب، يقول: حدّثني محمد بن عبد الله بن عمار الثقة كان من أهل الحديث، وقال ابن عقدة: سألت عبد الله بن أحمد عنه فقال: كان ثقةً، وقال يعقوب ابن سفيان وصالح بن محمد والنسائي وابن عدي والدارقطني ومسلمة بن قاسم: ثقة، زاد بعضهم: حسن الحديث، وبعضهم: كان كيساً، وقال الخطيب كان أحد أهل الفضل المحققين بالعلم حسن الحفظ كثير الحديث<sup>(٣)</sup>.

١ - تقريب التهذيب: ٢/٥٣٠ رقم ٦٢٨٠.

٢ - الطبقات: ٢/٢٧٩.

٣ - تهذيب التهذيب: ٩/٢٦٥ رقم ٤٤٢.

وشيخه الجرمي وكذا سفيان وهو الثوري، كما في شواهد التنزيل وسنن الترمذي وعثمان بن المغيرة تقدّموا، وسالم هو ابن أبي الجعد، واسم أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي الكوفي ثقة كثير الإرسال، كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والسيدان الاخوان والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. روى عن جماعة من الصحابة وأرسل عن آخرين، وروى عن بعضهم بواسطة ومنهم أمير المؤمنين، كما هنا، وعن أبي برزة وأبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وآخرين، وعنه عثمان بن المغيرة وأبو اسحاق السبيعي وقتادة والأعمش وآخرون، قال ابن معين وأبوزرعة والنسائي وابن سعد والعجلي: ثقة زاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال إبراهيم الحربي: مجمع على ثقته، انتهى<sup>(٣)</sup>. ولهذا لم يورده الحافظ في مقدمة الفتح في من انتقد من رجال البخاري وذبت عنهم للاجماع المذكور.

وشيخه هنا عليّ بن علقمة الأنماري - بفتح الهمزة وسكون النون الكوفي - مقبول، كما في التقريب، أخرج له الترمذي والنسائي في الخصائص<sup>(٤)</sup>. وأبوطالب وصاحب المحيط<sup>(٥)</sup>. روى عن عليّ وابن مسعود، وعنه سالم بن أبي الجعد قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقال البخاري في حديثه نظر، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء قال الحافظ: إنّما فعلا ذلك تبعاً للبخاري على العادة، وذكره ابن حبان في الثقات، له عند الترمذي حديث واحد في

١ - تقريب التهذيب: ١٩٤/١ رقم ٢٢٤٤.

٢ - الطبقات: ٣٢٧/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٣٢/٣ رقم ٧٩٩.

٤ - تقريب التهذيب: ١٧/١ رقم ٤٩٢١.

٥ - الطبقات: ١٢٣/٢.



قال: فبكم؟ قال: بشعيرة، فقال رسول الله ﷺ: إنا لك لزهيد، فأنزل الله ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾ الآية [١٣] وكان عليّ كرم الله وجهه يقول: خفف بي عن هذه الأمة.

قوله تعالى ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ قال الحافظ: قلت: وقال ابن عدي: ما أرى بحديثه بأساً وليس له عن عليّ غيره إلا اليسير، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد حكم الحافظ في التقريب بقبوله وألغى كلام البخاري والعقيلي وابن الجارود كما ترى، وهذا يؤيد ما تقدم أن الجارح غير مقدّم إلا في جرح محقق مفسر معلوم وأمّا مثل كلام أئمة الجرح فغالبه الاجمال، فيترجح التوثيق في الأغلب ولو من بعضهم، كما عرفت من كلامهم فيما سلف، على أن الترمذي أخرجه من طريقه وحسنه، وقد تابعه عبدالرحمن بن أبي ليلى عند الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>. وعبد خير عند الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل<sup>(٣)</sup>. وله متابعات وشواهد تؤخذ ممّا يأتي.

قوله: قال: فبكم يا رسول الله. فيه إلتفات من التكلّم إلي الغيبة، على مذهب السكاكي، لمخالفة مقتضي الظاهر، وهو التكلّم، كما ورد بضمير التكلّم في بعض ألفاظ الحديث عند الترمذي وغيره بلفظ: قلت، أو هذا من الحكاية بالمعني دون اللفظ، والمسلتان معروفتان.

وأما تخريج الحديث وشواهدة فللحديث طرق وألفاظ مطوّلاً ومختصراً

١ - تهذيب التهذيب: ٣٦٥/٧ رقم ٥٩٠.

٢ - سنن الترمذي: ٤٠٦/٥ ح ٣٢٠٠، والمستدرک: ٢/٥٢٤ ح ٣٧٩٤.

٣ - شواهد التنزيل: ٢١٨/٢ ح ٩٥٧.

مرفوعاً وموقوفاً، له حكم الرفع لرجوعه إلي النقل والرواية، لا إلي الإجتهد والدراية عن جماعة من الصحابة والتابعين، كما في شواهد التنزيل والدّر المنثور ومسند عليّ من جمع الجوامع وفرعه كنز العمال والمستدرک والمناقب وينايع المودة وسنن الترمذي وغيرها. وهم عليّ كرم الله وجهه وابن عباس وأبو أيوب وجابر وعن مجاهد [٢٤٧]، ومقاتل وسلمة بن كهيل فأما حديث عليّ عليه السلام فأخرجه الحاكم في تفسير الآيات من سورة المجادلة من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قال عليّ بن أبي طالب عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَايَةً مَا عَمِلَ بِهَا أَحَدٌ وَلَا يَعْمَلُ بِهَا أَحَدٌ بَعْدِي آيَةُ النُّجُوى» «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ» الآية قال: كان عندي دينار فبعته بعشرة دراهم، فناجيت النبي ﷺ فكنت كلما ناجيت النبي ﷺ قدّمت بين يدي نجواي درهماً، ثم نسخت، فلم يعمل بها أحد فنزلت «أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ» الآية. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. وأخرجه الترمذي من طريق سفيان الثوري عن عثمان بن المغيرة الثقفي عن سالم بن أبي الجعد عن عليّ بن علقمة الأنماري عن عليّ بن أبي طالب، قال: لما نزلت «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ» قال لي النبي ﷺ: ما ترى دينار؟ قلت: لا يطيقونه، قال: فنصف دينار، قلت: لا يطيقونه، قال: فكم؟ قلت: شعيرة، قال: إنك لزهيد، قال: فنزلت «أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ» الآية. قال: فبي خفف الله

عن هذه الأمة، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. ومعني قوله: شعيرة، وزن شعيرة من ذهب<sup>(١)</sup>. وأخرجه أبو طالب من طريق ابن أبي شيبة من هذه الطريق بهذا اللفظ<sup>(٢)</sup>. وعزاها الحافظ السيوطي في الدر المنثور وفي مسند عليّ من جمع الجوامع إلي ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والترمذي قال: وحسنه، وأبي يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه والنحاس<sup>(٣)</sup>. كما عزا فيهما رواية الحاكم إليه قال: وصححه. وإلى سعيد ابن منصور وابن راهويه وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه. وهاتان الروايتان في كنز العمال في التفسير من كتاب الأذكار<sup>(٤)</sup>. وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن منذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن عليّ كرم الله وجهه: قال ما عمل بها أحد غيري حتى نسخت، وما كانت إلا ساعة، يعني آية النجوى<sup>(٥)</sup>. والمراد بالساعة هنا العرفية - أي مدة من الزمان التي تقدر عرفاً بالساعة حينئذ، كما يؤخذ من المصباح<sup>(٦)</sup>. لا الساعة الفلكية بالصناعة المعهودة، وأخرجه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل من طرق عن مجاهد نفسه بأربع روايات، وعنه عن عليّ عليه السلام بست، وعن عليّ بن علقمة عن عليّ عليه السلام بست، وعن عبد خير عن عليّ برواية، وفيها متابعة لعليّ بن علقمة، وعن أبي أيوب وابن

١ - سنن الترمذي: ٥ / ٤٠٦ ح ٣٣٠٠.

٢ - الامالي لابي طالب: ٥٠٠.

٣ - الدر المنثور: ٦ / ١٨٥، وجمع الجوامع: ١٣ / ١١ ح ٥٣٩٨.

٤ - كنز العمال: ٢ / ٥٢١ ح ٤٦٥١، وح ٤٦٥٢.

٥ - الدر المنثور: ٦ / ١٨٥.

٦ - المصباح المنير: س ع و.

عباس برواية رواية، وفي الباب عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر بثلاث روايات لكنه حديث إنتجاء رسول الله ﷺ علياً يوم الطائف، فقالوا: قد طالت مناجاته لعلّي، فقال: ما إنتجيتيه ولكن الله انتجاء، وأشار إلي أربع طرق أيضاً لهذا الحديث أوردها في الخصائص له متابعة للأجلح عن أبي الزبير عن عمار الدهني وعبد المؤمن بن القاسم الأنصاري ومعاوية بن عمار الدهني وسالم بن أبي حفصة، وساق جميع الروايات بألفاظ إلا روايات هؤلاء الأربعة<sup>(١)</sup>. وحديث جابر ظاهر في مطلق المناجاة، فان قامت قرينة على مناجاة الصدقة فيها ونعمت وهو مشهور في غزوة الطائف. وقد أخرج قول مجاهد سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وهو منقطع، وأمرسل على الخلاف في المسألة عند أهل الفن وأرباب الاصول، وعلى الخلاف في روايته عن أمير المؤمنين، هل هي مرسلة؟ كما قال أبوزرعة وابن خراش وابن معين<sup>(٢)</sup>. وهو ظاهر رواية الحاكم المذكورة أولاً لأنها بواسطة عبدالرحمن بن أبي ليلى، وظاهر صنيع غيرهم أنها موصولة، ولا مانع من هذا، كما روى عن جماعة من الصحابة، وفي بعضهم خلاف أيضاً لأنه ولد في خلافة عمر سنة ٢١ (احدي وعشرين) ومات بعد المائة، ومات أمير المؤمنين سنة ٤٠ فقد أدرك أمير المؤمنين عليه السلام، وأعاصره قبل البلوغ، وبعده في مدة تقرب من عشرين سنة من سنّ التمييز فما بعده، وأتريد، فالمعاصرة حاصلة، واللقاء ممكن على الأقل، وهذا شرط مسلم في الصحيح المعنعن.

وأخرج الحديث عن ابن عباس ومجاهد الخوارزمي، والحمّوثي، وأخرجه أبونعيم، والكلبي عن ابن عباس وحده، وكذا أبوداود في ناسخه وابن المنذر

١ - شواهد التنزيل: ٢/ ٣١٣ ح ٩٤٩ - ٩٦٩.

٢ - تهذيب التهذيب: ٤٢/ ١٠٠ رقم ٦٨.

وأخرج البخاري في التاريخ حديث عليّ (عليه السلام)، كما في ينابيع المودة<sup>(١)</sup>.  
وأخرجه ابن المغازلي من طريقين عن مجاهد، وعن عليّ بن علقمة كلاهما  
عن عليّ (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>.

وعن مقاتل إلا أنه قال ويزعمون أنه لم يفعل ذلك غير رجل من المهاجرين  
من أهل بدر، أخرجه ابن أبي حاتم. وهذا الوصفان صادقان على أمير المؤمنين  
لموافقة سائر الروايات، وأخرج عبد بن حميد عن سلمة بن كهيل أنه قال: أول من  
عمل بهذه الآية عليّ بن أبي طالب، وتفرد الطبراني وابن مردويه بسند ضعيف عن  
سعد بن أبي وقاص قال: نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ الآية،  
فقدّمت شعيرة، فقال رسول الله ﷺ: أنّك لزهيد، فنزلت الآية الاخرى ﴿أَشْفَقْتُمْ  
أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾ كما في الدر<sup>(٣)</sup>. وربما روى ذلك عن  
أمير المؤمنين، فاشتبه على بعض الرواة، والضعيف لا يعارض الصحيح، قال  
الهيثمي: وفيه سلمة بن الفضل الأبرش وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري  
وغيره، انتهى<sup>(٤)</sup>. وجزم الحافظ السيوطي بضعفه، كما تقدّم، وعلى فرض صحة  
معناه، فلا مانع من أن يفعل ذلك مرّة بعد أمير المؤمنين، كما هو مفهوم قول سلمة  
بن كهيل إلا أن هذا الحديث كأنه غير محفوظ، فهو شاذ من وجه منكر من آخر،  
لاشتهار ذلك عن أمير المؤمنين، ثم لا تعارض، كما ترى، لأنّ الأفعال المتعدّدة  
لا تتعارض.

١ - ينابيع المودة: ١/ ٢٩٩ باب ٢٧.

٢ - مناقب ابن المغازلي: ٣٢٥ ح ٣٧٢، وح ٣٧٣.

٣ - الدر المنثور: ٦/ ١٨٥.

٤ - مجمع الزوائد: ٧/ ١٨٧ ح ١١٤٠٦.

## فائدة

الزهد تكرر ذكره في أحاديث الباب، والزهد القليل يقال: عطاء زهد أى قليل، ورجل زهد أى قليل الشيء، كما في القاموس وشرحه<sup>(١)</sup>. والنهاية وفيها ومنه حديث عليّ أنّك لزهد<sup>(٢)</sup>. وشيء زهد قليل، وقال الأزهري: رجل زهد العين إذا كان يقنعه القليل، ورغيب العين إذا كان لا يقنعه إلا الكثير، وهو مجاز ويقال: له عين زهيدة وعين رغبة، كما في التاج<sup>(٣)</sup>.

وفي الحديث نكات وأحكام ومناقب.

منها: أنّ صرف الدينار حينئذ عشرة دراهم، كما تقرر في كتاب الزكاة. ومنها: جواز الاجتهاد بحضرة عليه السلام في تقييد المطلقات وتبيين المحتملات نظراً إلى الأحوال.

ومنها: أنّ التكليف بالمطلق يخرج المكلف من عهدة التكليف بالفعل أدنى ما يصدق عليه [٢٤٨]

ومنها: أنّ مراعاة الأخف في هذا الباب نظراً إلى أحوال المكلفين أمر محمود مقبول، على حد التكليف بالصلاة ليلة الاسراء.

ومنها: أنّ أمير المؤمنين راعى ذلك نظراً، فآقره عليه السلام بعد أن كان يرى أنّ تلك الصدقة دينار، ثم نازله أمير المؤمنين إلى درهم عشر الدينار، كما صرحت سائر الروايات.

ومنها: أنّه تصدق بعشرة دراهم.

١ - القاموس وتاج العروس : ز ه د .

٢ - النهاية : ز ه د .

٣ - تاج العروس : ز ه د .

ومنها: أنَّ النسخ يسوغ في أقرب وقت، بعد أن يفعل المنسوخ أي مكلف كان.

ومنها: أنه سائغ إلى غير بدل لأنَّ التكليف بالصلاة والزكاة ليس بناسخ، لسبق شرعيتها، وإنَّما ذكر للتنويه والتأكيد لشرعيتها.

ومنها: أنَّ طلب التخفيف مسموع في شرعنا، وليس كذلك في شرع من قبلنا ولذلك لما سأل بنو إسرائيل تعيين البقرة وتشخيصها وشددوا شدد الله عليهم ولم يخفف عنهم ولو عمدوا إلي أي بقرة ما لأجزأتهم ولكن علم الشارع تعنتهم.

ومنها: أنَّ المشاورة في تعيين فرد ما ممَّا يصدق عليه المطلق مشروعة، مع أولي الرأي والنظر السديد.

ومنها: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام ممن يراعى الرفق بالأمة والتخفيف عنهم فلهذا صرح بقوله: خفف بي عن هذه الأمة. وذلك من وجهين: الأول مراجعته للنبي صلى الله عليه وآله مع التصريح بقوله: لا يطيقون الدينار ولا نصفه حتى بلغ إلي عشرة الثاني قيامه بذلك حتى نسخ، وفي الآية إشعار باشفاق الصحابة حينئذ من هذا التكليف ولكنه إنما شرع لنكتة التخفيف من كثرة النجوى للنبي صلى الله عليه وآله، لما أخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل قال: إنَّ الأغنياء كانوا ياتون النبي صلى الله عليه وآله، فيكثرون مناجاته ويغلبون الفقراء على المجالس، حتى كره صلى الله عليه وآله طول جلوسهم ومناجاتهم، فأمر الله بالصدقة عند المناجاة، فأما أهل العُسرة فلم يجدوا شيئاً قال: وكان ذلك عشر ليال وفيه ما تقدّم وما كان لخيار الصحابة وأغنيائهم أن ييخلوا بذلك المقدار التافه هذه المدة، وقد بذلوا أنفسهم وأموالهم في سبيل الله، وقدموا ما ينافيه من كلام أمير المؤمنين، وهو أنَّ ذلك إنما كان ساعة عرفية وكان حينئذ من أحوجهم، فأثر الله ورسوله، وصرف ذلك الدينار، ولعلّه لم يكن

ب- ٤١- ذكر أشقى الناس، وفيه ١ عن ١

١٦٨ (١) أخبرنا محمد بن وهب قال: حدثنا محمد بن سلمة قال: حدثنا ابن

اسحاق عن يزيد بن محمد بن خثيم عن محمد بن كعب القرظي عن محمد بن خثيم  
عن عمار بن ياسر قال كنت أنا وعليّ بن أبي طالب رفيقين في غزوة العشيرة من

يجد غيره، كما تشعر به بعض ألفاظ الروايات، وهذا ممّا يتناوله عموم قوله  
تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر/٩] قال: وأمّا أهل  
الميسرة فمَنع بعضهم ماله وحبس نفسه، إلّا طوائف منهم جعلوا يقدّمون الصدقة  
بين يدي النجوى، ويزعمون أنّه لم يفعل ذلك غير رجل من المهاجرين من أهل  
بدر، فأُنزل الله ﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ الآية، انتهى. وفيه بحث يظهر ممّا تقدّم، والقصد من  
كلامه بيان سبب شرعية الصدقة، ثمّ نسخها، والعمدة على ما صح من الروايات  
في ذلك، كما مرّ

(أشقى الناس قاتل أمير المؤمنين)

قوله: محمد بن وهب. زاد في المخطوطة: ابن عبد الله، وزاد في المطبوعة  
أيضاً: ابن سماك، وهذا الاسم بهذه الأوصاف الثلاثة المشخصة عطلته عن  
الموجودين، ممّن يسمّى محمد بن وهب، فلم أقف عليه في تهذيب التهذيب،  
وفرعه التقریب، ولا في الميزان، وفرعه اللسان، مع تدوين جميع رجال  
الخصائص لا سيما في الأولين، فالظاهر طرؤ التصحيف والزيادة المخلة وقد مرّ  
محمد بن وهب بن أبي كريمة الحرّاني في سند الحديث الخامس من الباب التاسع،  
وفي سند الحديث الأول من الباب السادس والعشرين، وهو شيخ النسائي.

وشيوخه محمد بن سلمة، وهذا يكشف عن الغلط المذكور، إذ ليس في



التقريب وأصله محمد بن وهب غير ثلاثة، الأول والثاني ليسا من رجال النسائي والثالث من رجاله وهو محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة أبو المعافي الحراني صدوق، وبهذا ظهر أن هذا هو المذكور في الباب التاسع، وقد مرّت ترجمته. وكذا شيخه محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي تقدّم في اسناد الحديث الأول من الباب الثاني والثلاثين.

وشيوخه محمد بن إسحاق تقدّم في اسناد الحديث الحادي عشر من الباب العاشر، ورجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول، مشتركون غير الأول والحديث مشترك.

ويزيد بن محمد بن خثيم - بمعجمة ومثلثة مصغراً - هو المحاربي مقبول، كما في التقريب، أخرج له النسائي في الخصائص<sup>(١)</sup>. وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. وأحمد والطبراني والبزار والحاكم في المستدرک، وصحح حديثه هذا وكذلك الذهبي كما يأتي، وقال في تهذيب التهذيب: روى عن محمد بن كعب القرظي عن محمد بن خثيم عن عمار بن ياسر: كنت أنا وعليّ رفيقين في غزوة العشيرة الحديث، وعنه محمد بن إسحاق، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض، وذكره ابن حبان في الثقات، انتهى<sup>(٣)</sup>. ولعلّ بعضهم كان مقلداً، فلم يشتهر كيزيد بن محمد هذا، ومحمد بن خثيم، ولذلك قال البخاري ما قال، ولم يذكره الذهبي في رجال الميزان، ويأتي التصريح بسماع بعضهم من بعض، وقد صحح له في تلخيص المستدرک، كما تقدّم.

١ - تقريب التهذيب: ٦٧٥/٢ رقم ٨٠٤٨.

٢ - الطبقات: ٤٤٩/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٥٧/١١ رقم ٦٨٨.

وشيوخه محمد بن كعب القرظي، قال في المغني - بضمّ قاف وفتح راء وظاء معجمة أي مشالة نسبة الي قريظة بن الخزرج<sup>(١)</sup>. وفي تهذيب التهذيب ان أباه كان من سبي قريظة وهو المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة ثقة عالم، أخرج له الستة<sup>(٢)</sup>. ومحمد ابن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني وصاحب المناقب<sup>(٣)</sup>. روى عن جماعة من الصحابة وأرسل عن آخرين. [٢٤٩] وممن روى عنه أنس وابن عباس والبراء وجابر وغيرهم، وعنه يزيد بن محمد بن خثيم، كما تقدّم، وابن المنكدر والحكم ابن عتيبة وآخرون، قال ابن حبان: كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً، وقال ابن سعد: كان ثقةً عالماً كثير الحديث ورعاً، وقال العجلي: ثقة صالح عالم بالقرآن، وقال عون بن عبدالله: ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن منه<sup>(٤)</sup>.

وشيوخه هنا محمد بن خثيم مصغراً المحاربي مقبول، ولد في عصر النبوة أخرج له النسائي<sup>(٥)</sup>. ومحمد بن منصور وصاحب المناقب<sup>(٦)</sup>. قال في تهذيب التهذيب: روى حديثه محمد بن اسحاق عن يزيد بن محمد بن خثيم عن محمد بن كعب عنه عن عمار، قال: كنت أنا وعليّ رفيقين في غزوة الحديث، قال البخاري: هذا اسناد لا نعرف سماع بعضهم من بعضهم، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ: قد ذكر البخاري أنّ محمد بن خثيم هذا ولد على عهد النبي ﷺ، فما

١ - المغني: ٢٠٣.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٤٩/٢ رقم ٦٥٠٩.

٣ - الطبقات: ٣٠٧/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٤٢٠/٩ رقم ٦٨٩.

٥ - تقريب التهذيب: ٥١٣/٢ رقم ٦٠٧٥.

٦ - الطبقات: ٢٦٣/٢.

المانع من سماعه من عمار، وعند ابن مندة التصريح بسماع محمد بن كعب من ابن خثيم، وسماع يزيد بن محمد من محمد بن كعب، وفي سياقه عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن خثيم<sup>(١)</sup>. وثمة محمد بن خثيم شيخ آخر تابعي لا يصح حديثه، وليس بمراد هنا.

وشيخه عمار بن ياسر هو ابن عامر أبو اليقظان العنسي - بسكون النون بين مهملتين - صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين بدرى قتل مع عليّ كرم الله وجهه بصفين سنة ٣٧ (سبع وثلاثين) كما في التقريب أخرج له الستة<sup>(٢)</sup>. ومحمد بن منصور والسيدان الاخوان والشريف الجرجاني وولده المرشد بالله وغيرهم، زاد في الطبقات في نسبه: المذحجي القحطاني المخزومي، حلفاً وولاءً المكي المدني كان من السابقين الأولين المعزيين في الله أشد العذاب، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها، وكان مخصوصاً بالبشارة والترحيب، فقال ﷺ: مرحباً بالطيب المطيب<sup>(٣)</sup>. وقال: تقتلك الفئة الباغية وهو حديث متواتر كما يأتي، قال الذهبي في النبلاء<sup>(٤)</sup>. وفي الباب عن عدة من الصحابة، وهو متواتر، وقال: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار، وشهد مع عليّ صفين، وبه قتل، قتله أصحاب معاوية، وبقتله استدل أهل السنة على تصحيح نزاهة جانب عليّ ﷺ، أي وقد أجمعوا بعد خلاف سابق على أن الحق مع عليّ في جميع مواطنه، كما في الاصابة، ووبل الغمام، والعواصم وغيرها<sup>(٥)</sup>. وكان من

١ - تهذيب التهذيب ١٤٧/٩ رقم ٢١٠.

٢ - تقريب التهذيب ٢٢/١ رقم ٤٩٨٧.

٣ - الطبقات ٢٥/١.

٤ - سير أعلام النبلاء: ١/٤٠٦ رقم ٨٤.

٥ - الاصابة: ٤/٤٦٤ رقم ٥٧٠٤، وبل الغمام بذيل شفاء الأوام: ٣/ ٥٨٠، العواصم: ٨/ ٢٠.

بطن ينبع فلما نزلها رسول الله ﷺ أقام بها شهراً، فصالح فيها بين بني مدلج وحلفائهم من ضمرة، فوادعهم فقال لي عليّ ﷺ: هل لك يا أبا اليقظان أن ناتي

أصحاب عليّ ﷺ ومحبيّه، زاد في تهذيب التهذيب: وتواترت الروايات عن النبي ﷺ أنّه قال لعمار تقتلك الفئة الباغية روى عن النبي ﷺ وعن حذيفة بن اليمان، وعنه ابنه محمد وابن عباس وأبو موسي وخلائق من الصحابة والتابعين اى ومنهم محمد بن كعب القرظي، وترجمته ومناقبه مبسوطه في الاصول المذكورة وغيرها لا سيّما الاصابة والاستيعاب وطبقات ابن سعد والنبلا<sup>(١)</sup>.

قوله: أقام بها شهراً إلى قوله: فوادعهم. هذه الزيادة في النسخ المطبوعة دون المخطوطة، والحديث عند الحاكم وغيره بحذفها، وفي كنز العمال باثباتها في الحديث، وعزاه إلى ابن عساكر وابن النجار<sup>(٢)</sup>.

تخريجه وشواهدة ترجع إلى أنواع:

الأول: من حيث اللفظ في الجملة.

الثاني: يرجع إلي الفصل الثاني، وهو التكنية بأبي تراب.

الثالث: إلي الفصل الثالث المقصود من الباب، وهو أنّ قاتل أمير المؤمنين أشقى الآخرين، أو أشقى الناس .

أمّا الأول: فالحديث أخرجه الحاكم من طريقين إحداهما من طريق أحمد بن حنبل، كما يأتي يتفقان مع طريق النسائي في محمد بن اسحاق ومن بعده في

١ - الاصابة: ٤/٤٧٣ رقم ٥٧٢٠، والاستيعاب: ٣/١١٣٥ رقم ١٨٦٣، والطبقات الكبرى: ١٨٦٣/٣ رقم ٥٤.

٢ - كنز العمال: ١٣/١٤١ ح ٣٦٤٤٣.

هؤلاء نفرًا من بني مدلج، يعملون في عين لهم، فننظر كيف يعملون؟ قال قلت: إن شئت، فجئناهم، فنظرنا إلي عملهم ساعة، ثم غشنا النوم، فانطلقت أنا وعليّ حتى

مناقب أمير المؤمنين من المستدرک عن عمار، قال: كنت أنا وعليّ رفيقين في غزوة ذي العشيرة، فلما نزلها رسول الله ﷺ وأقام بها، رأينا ناساً من بني مدلج يعملون في عين لهم في نخل، فقال لي عليّ: يا أبا اليقظان هل لك أن تأتي هؤلاء فننظر كيف يعملون؟ فجئناهم فنظرنا إلي عملهم ساعة، ثم غشنا النوم فانطلقت أنا وعليّ فاضطجعنا في صُور من النخل في دقعاء من التراب، فمنا فوالله ما أيقظنا إلا رسول الله ﷺ يحركنا برجله، وقد تترّبنا من تلك الدقعاء، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا تراب، لما يرى عليه من التراب، وقال رسول الله ﷺ: ألا أحدثكما بأشقي الناس رجلين؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: أخيمر ثمود الذي عقر الناقة، والذي يضربك يا عليّ على هذه - يعني قرنه - حتى تبتل هذه من الدم - يعني لحيته. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه الزيادة، إنما اتفقا على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد [٢٥٠]: قم أبا تراب، وقال الذهبي: على شرط مسلم، انتهى<sup>(١)</sup> وأما سقت لفظه ليحال عليه غيره ولمعرفة الزيادة والنقص، وهذا اللفظ لفظ أحمد في مسند عمار من المسند<sup>(٢)</sup>. سواء سواء، وعزاه الهيثمي بهذا اللفظ في مجمع الزوائد إلي أحمد والطبراني والبرّار باختصار قال: ورجال الجميع موثّقون إلا أنّ التابعي لم يسمع

١ - المستدرک: ١٥١/٣ ح ٤٦٧٩.

٢ - مسند أحمد: ٤/٣٦٣ ح ١٣٤٧.

من عمار، انتهى<sup>(١)</sup>. يعني محمّدين خثيم، وفيه ما تقدّم في ترجمته عن الحافظ ابن حجر في الجواب على كلام البخاري، ولعل الهيثمي اعتمد كلام البخاري، والمعاصرة كافية على شرط مسلم في مثل هذا، ولهذا صححه إمامان على شرطه، وقد ولد محمّدين خثيم في عصر النبوة، فما المانع من سماعه من عمار، وأخرجه ابن المغازلي<sup>(٢)</sup>. والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل في تفسير قوله تعالى ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس/ ١٢] من طريقين إلى محمّدين إسحاق<sup>(٣)</sup>. وعزاه في كنز العمال إلى ابن عساكر وابن النجار، كما مرّ<sup>(٤)</sup>. واسناد الحاكم الحسكاني وابن المغازلي يتفق في ابن إسحاق مع اسناد الحاكم النيشابوري في المستدرک، وكذا مع اسناد أحمد والنسائي أيضاً، وقال ابن عبد البرّ في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام من الاستيعاب ما لفظه: وذكر النسائي من حديث عمار بن ياسر عن النبي ﷺ أنه قال لعليّ عليه السلام: أشقي الناس الذي عقر الناقة، والذي يضربك على هذا، ووضع يده على رأسه حتي يخضب هذه - يعني لحيته. وذكره الطبري وغيره، وذكره ابن إسحاق في السير، وهو معروف من رواية محمّدين كعب القرظي، عن محمّدين خثيم عن عمار بن ياسر، وذكره ابن أبي خيثمة من طرق، انتهى<sup>(٥)</sup>. وهذا الجمع يشعر بتعدد طرقه واختلافها عند ابن أبي خيثمة وإلا لكانت طريقاً واحدة لو لم تختلف رجالها، وبعضهم، وبهذا يزداد الحديث قوة، وأقل الجمع ثلاثة عند الجمهور، وقد عزاه صاحب كنز العمال في موضع إلى أحمد والبغوي والطبراني

١ - مجمع الزوائد: ٩ / ١٣١ ح ١٤٧٧٥

٢ - مناقب بن المغازلي: ٨ ح ٥.

٣ - شواهد التنزيل ٢ / ٤٤١ ح ١١٠٤

٤ - كنز العمال: ١٣ / ١٤٠ ح ٣٦٤٤٣.

٥ - الاستيعاب: ١١٢٦/٣ رقم ١٨٥٣

في الكبير والحاكم وابن مردويه وأبي نعيم في المعرفة وابن عساكر عن عمار مختصراً، ومطولاً عند ابن النجار وابن عساكر كما مرّ عنه أيضاً<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني: وهو التكنية بأبي تراب، فله طرق وألفاظ وأسباب عن جماعة من الصحابة والتابعين، وأصل الحديث أعني هذا الفصل متفق عليه في قصة مغاضبة أمير المؤمنين لفاطمة عليها السلام وخروجه إلى المسجد فاضطجع فيه فجاهه رسول الله ﷺ، وقد امتلأ ظهره تراباً، فجعل يمسح التراب عن ظهره، ويقول اجلس أبا تراب، مرتين. وفي رواية: قم أبا تراب، قم أبا تراب، كلاهما رواه عن سهل بن سعد، فأخرجه البخاري في باب نوم الرجال في المسجد من كتاب الصلاة من فتح الباري<sup>(٢)</sup>. وفي المناقب<sup>(٣)</sup>. وبوّب عليه في كتاب الأدب، فقال باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى<sup>(٤)</sup>. وفي باب القائلة في المسجد من كتاب الاستئذان. وفيه قول سهل بن سعد إن كانت لأحبّ أسماء علي عليه السلام لأبوتراب وإن كان ليفرح أن ندعوه بها وما سماه أبوتراب إلا النبي ﷺ. وذكر القصة<sup>(٥)</sup>. وأخرجه مسلم في آخر باب مناقب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من شرح النووي<sup>(٦)</sup>. وقد شرح الحديث وساق بعض فوائده ومخارجه الحافظ في الفتح، فأشار إلي أن البخاري أخرجه أيضاً في الأدب المفرد ورواه أبو نعيم وإبنا أبي شيبة أبو بكر وعثمان، ومن ذلك قوله في المناقب قوله: اجلس أبا تراب مرتين، ظاهره أن ذلك أول ما قال له ذلك، وروى ابن إسحاق من طريق أحمد من

١ - كنز العمال: ١٣/١٤٠ ح ٣٦٤٤٢ وح ٣٦٤٤٣.

٢ و ٣ - فتح الباري: ١/٤٤٧، ٥٨/٧.

٤ - فتح الباري: ١/٤٨٤.

٥ - فتح الباري: ١١/٥٨.

٦ - شرح النووي على صحيح مسلم: ١٥/١٨٢.

حديث عمار بن ياسر، قال: نمت أنا وعليّ في غزوة العشيرة في نخل فما أفقنا إلا بالنبي ﷺ يحركنا برجله، ويقول: قم أبا تراب، لما يرى عليه من التراب، قال: وهذا ان ثبت حمل على أنّه خاطبه بذلك في هذه الكائنة الاخرى ويروى من حديث ابن عباس، ان سبب غضب عليّ كرم الله وجهه كان لما آخى بين أصحابه ولم يواخ بينه وبين أحد، فذهب إلي المسجد، فذكر القصة، وقال في آخرها: قم أبا تراب، فأنت أخي، أخرجه الطبراني وعند ابن عساكر نحوه من حديث جابر بن سمرة وحديث الباب أصح، ويمتنع الجمع بينهما لأن قصة المواخاة كانت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة، وتزويج عليّ كرم الله وجهه بفاطمة ودخوله عليها كان بعد ذلك بمدة، والله أعلم، انتهى<sup>(١)</sup>. وهذا غريب لأنّ قضايا الأعيان المتعددة لا تعارض بينها وإن صحبتها أقوال متّحدة، أو مختلفة، أو أفعال كذلك، كما في صلاة الخوف ولعلّ هذا التفريع تفريع على قوله: ظاهره انّ ذلك أول ما قال له ذلك»، ولا ظاهر له في ذلك، ولا قرينة تشعر بالأوّلية، ولهذا رجع الحافظ عن هذا في كتاب الأدب، فقال: بعد أن أورد حديث عمار في تنبيه مستقل ما حاصله: وغزوة العشيرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر وذلك قبل أن يتزوج عليّ فاطمة رضي الله عنها، فان كان محفوظاً أمكن الجمع بأن يكون ذلك تكرر منه ﷺ في حق عليّ كرم الله وجهه، قال: وذكر ابن اسحاق عقيب القصة المذكورة، قال: حدّثني بعض أهل العلم، أنّ علياً كان إذا غضب على فاطمة في شيء لم يكلمها بل كان يضع تراباً على رأسه، وكان النبي ﷺ إذا رأى ذلك عرف، فيقول: مالك يا أبا تراب، فهذا سبب آخر يقوي التعدّد، والمعتمد في ذلك حديث سهل في الباب



والله أعلم، انتهى<sup>(١)</sup>. وظاهر هذا السبب الآخر يشعر بأن ذلك تعدّد في غضبه عليه السلام مع فاطمة، ولم ينقله ابن اسحاق عن أحد من الصحابة رواية ولا دراية، فمن أين جاء له هذا، والحديث ساقط للإبهام المتضمن لجهالة هذا القائل، وثمة أحاديث تدفعه، وهو يمين أمير المؤمنين أنه لا يغيضها بعد تلك الواقعة - أعني خطبة بنت أبي جهل - كما ورد في بعض القضايا غير هذه القضية كيف ومن أغضبها فقد أغضب رسول الله ﷺ، كما تقدّم في مناقبها، وما ألحقته في تخارج أحاديثها، وإن كان يمين أمير المؤمنين متأخراً، كما مرّ، فمن أين لنا أنه كان يتكرّر منه قبل ذلك اغضابها، وقد عرف منزلتها وفضلها وحب رسول الله ﷺ أيّاهها، وبالجملّة ففي هذه الحكاية<sup>(٢)</sup>. وحديث عمار الذي قال فيه الحافظ: فإن كان محفوظاً [٢٥١] قد صححه الحاكم والذهبي على شرط مسلم، كما تقدّم ولو لم يكن محفوظاً لكان منكراً، والمنكر لا يكون صحيحاً لا اشتراط إنتفاء الشذوذ في حد الصحيح، فضلاً عن النكارة لأنّ المنكر أسوأ حالاً وأضعف من الشاذ، وأمّا حديث ابن عباس عند الطبراني وابن عساكر في قصة المواخاة فأورده الهيثمي في بابها من مجمع الزوائد مطولاً ثمّ قال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه حامد بن آدم المروزي وهو كذاب، انتهى<sup>(٣)</sup>. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وأخرج له الحاكم في المستدرک، وخطأهما الحافظ ابن حجر في ترجمته في اللسان<sup>(٤)</sup>. بيد أنّه قد مرّ أنّ الوصف بالوضع

١ - فتح الباري: ٤٨٥/١٠.

٢ - هنا مبتور ربع سطر.

٣ - مجمع الزوائد: ٩٩/٩ ح ١٤٦٥٥، والمعجم الأوسط: ٨ / ٤٠ ح ٧٨٩٢، والمعجم

الكبير: ٧٥/١١ ح ١١٠٩٢

٤ - لسان الميزان: ١٦٣/٢ رقم ٧٢٣.

والكذب قد يرجع إلي نوع من القدر المجمل ، وقد اشتمل حديثه هذا على عدة فصول كلها ثابتة من غير طريقه ، وليس كل من إتهم يكون كل ما رواه كذباً بل في صحة الشواهد أعدل شاهد على صدق الراوي في الجملة ، وخصوصاً ما وجدت فيه المتابعة ، أو ثبتت الشواهد ، كما هنا ، وقد أورد من شواهد الهيثمي حديث أبي الطفيل عند الطبراني في الكبير والأوسط ، قال : ورجاله ثقات مرفوعاً بلفظ : إنَّ أحقَّ أسمائك أبو تراب . قاله لعلّي ، وهو نائم في التراب <sup>(١)</sup> . وحديث عمار بن ياسر مطولاً وفيه : أنه كنّاه بأبي تراب ، فكانت من أحب كناه إليه ، قال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله ثقات <sup>(٢)</sup> . وأشفها وأشفها حديث سهل بن سعد من طرق متفق عليه ، وأخرجه ابن المغازلي ، كما أخرج حديث عمار أيضاً <sup>(٣)</sup> . فهذا الفصل بلغ بعد أعلى درجات الصحة ، إلي درجة الشهرة الاصطلاحية عن خمسة من الصحابة ، وهي مرجح ومؤيد آخر ، والله الحمد ، وقد يجد الباحث زيادة على ذلك .

وأما الفصل الثالث : وهو النوع الثالث فشواهد مع ما تقدّم في النوع الأول كثيرة ، ومنها ما أورده الحافظ ابن عبد البرّ في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام من الإستيعاب قائلاً : وروى ابن الهادي عن عثمان بن صهيب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال لعلّي : من أشقي الأولين ؟ قال : الذي عقر الناقة - يعني ناقة صالح - قال صدقت ، فمن أشقي الآخرين ؟ قال : لأدري ، قال : الذي يضربك على هذا - يعني يافوخه - ويخضب هذه - يعني لحيته - قال : وروى الأعمش عن حبيب بن

١ - مجمع الزوائد : ٨٤/٩ ح ١٤٥٩٣ ، والمعجم الأوسط : ١ / ٢٣٧ ح ٧٧٥ .

٢ - مجمع الزوائد : ٨٤/٩ ح ١٤٥٩٤ ، ومسنّد أحمد : ٢٦٢/٤ ح ١٨٣٤ .

٣ - مناقب ابن المغازلي : ٩ ح ٥ - ٦ .

أبي ثابت عن ثعلبة الحماني أنه سمع علياً كرم الله وجهه، يقول: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضب هذه - يعني لحيته - من دم هذا - يعني رأسه. وأخرجه بنحوه عن علي (عليه السلام) من طرق مرفوعاً، وعن عبدالله بن عمرو وعن أبي هريرة وعن ابن عباس وعن صهيب، ورواه مرسلأ عن الضحاك بن مزاحم مرفوعاً<sup>(١)</sup>. وعلى الجملة فله عنده بضع عشرة طريقاً كل طريق تشتمل على هذا الفصل، وقد ألم بها أوبأكثرها الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل في تفسير الآية بألفاظ مرفوعاً وموقوفاً<sup>(٢)</sup>. وابن كثير في تاريخه، فساقه بألفاظ من عشر طرق<sup>(٣)</sup>. وحديث صهيب عزاه الهيثمي إلي الطبراني وأبي يعلى، قال: وفيه رشدين ابن سعد، وقد وثق، وبقية رجاله ثقات<sup>(٤)</sup>. وحديث علي (عليه السلام)، أخرجه الحاكم مرفوعاً وصححه وققاه الذهبي، وعنه (عليه السلام) وقد قيل له: إنك ميت، قال: لا، ولكنني مقتول ضربة على هذا تخضب هذه - وأشار إلى رأسه ولحيته - قضاء مقضى، وعهد

معهود<sup>(٥)</sup>. وأخرج البزار والحاكم نحوه عنه (عليه السلام) بلفظ أنه لعهد النبي الأُمِّي ﷺ إلي أن الأمة ستغدر بي<sup>(٦)</sup>. قال الهيثمي: وفيه علي بن قادم، وقد وثق وضعف، انتهى<sup>(٧)</sup>. وقد تقدّم في الكلام على اسناد الحديث الثاني من الباب

١ - الاستيعاب: ١١٢٥ / ٣ تحت رقم ١٨٥٥

٢ - شواهد التنزيل: ٤٣٤ / ٢ ح ١٠٩٦ وما بعده.

٣ - البداية والنهاية: ٣٢٤ / ٧.

٤ - مجمع الزوائد: ١٣١ / ٩ ح ١٤٧٧٦، والمعجم الكبير: ٨ / ٣٨ ح ٧٣١١، ومسند أبي يعلى: ١ ح ٣٧٧٧: ٤٨٥.

٥ - المستدرک: ١٥٤ / ٣ ح ٤٦٨٧.

٦ - المستدرک: ١٥٠ / ٣ ح ٤٦٧٦.

٧ - مجمع الزوائد: ١٣٣ / ٩ ح ١٤٧٨٣، ومسند البزار: ٩١ / ٣ ح ٨٦٩.

التاسع وقال الحافظ: صدوق يتشيع، وهو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. وعدّه السيد صارم الدين وابن حميد وابن حابس في ثقات محدّثي الشيعة<sup>(٢)</sup>. كما مرّ ولحديثه هذا شاهد عن عليّ عليه السلام عند الحاكم مطولاً وصححه وأقرّه الذهبي على شرط الشيخين، كما مرّ وآخر عند أبي يعلى والبزار عنه، ورجاله رجال الصحيح غير اسحاق بن اسرائيل وهو ثقة مأمون، بلفظ أتاني عبدالله بن سلام وقد وضعت قدمي في الغرز، فقال لي: لا تقدم العراق، فإني أخشى أن يصيبك بهاذب السيف، فقال عليّ كرم الله وجهه: وأيم الله لقد أخبرني به رسول الله ﷺ، قال أبو الأسود: فما رأيت كاليوم محارباً يخبر عن نفسه بهذا<sup>(٣)</sup>. ولا مسرح للاجتهاد في الاخبار بالمغيبات، فيحمل كلام عبدالله بن سلام على التوقيف، ويشهد لذلك جواب أمير المؤمنين، وفيه أنّه قد كان أخبره النبي ﷺ بأنّ قتله يكون بالعراق بدلالة السياق، فتأمّل. وقول الذهبي: قلت: إبراهيم بن بشار يروي المناكير وعبد الملك ابن أعين غير مرضي يعني في اسناد الحاكم لهذا الحديث غير وارد على كلام الهيثمي لجواز اختلاف الطريقين ولهذا لم أجد في اسناد الحاكم إسحاق بن إسرائيل، فيتأيد بما تقدّم مع ما يأتي، وإبراهيم بن بشار اثنان لم يميزا المراد منهما: الأول الرمادي البصري حافظ له أوهام أخرج له أبو داود والترمذي، ولعله المراد هنا.

والثاني الخراساني صاحب إبراهيم بن أدهم وثقه ابن حبان، لا شيء له في

١ - تهذيب التهذيب: ٧/ ٣٧٤ رقم ٦٠٩.

٢ - الطبقات: ٢/ ١٢٧.

٣ - المستدرک: ٣/ ١٥١ ح ٤٦٧٨، ومجمع الزوائد: ٩/ ١٣٤ ح ١٤٧٨٦، ومستند أبي يعلى

١/ ٣٨١ ح ٤٩١.

الستّة، وإنّما ذكر تمييزاً، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. وعبد الملك بن أعين كوفي صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متابعه أخرج له الستّة وقد وثّقه العجلي، وقال أبو حاتم: شيعي محله الصدق، وضعّفه ابن معين وابن مهدي، وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في محدّثي الشيعة، كما في الطبقات<sup>(٢)</sup>. ويعضد ذلك رؤيا أبي صالح الحنفي لعلّي عليه السلام أروياه عليه السلام لنفسه، كما هو الظاهر، قال: رأيت النبي ﷺ، فشكوت إليه ما لقيت من أمّته من الأود واللدد، فبكيت، فقال: لا تبك يا عليّ. وفيه ذكر الرجلين اللذين ترضخ رؤسهما حتي تفضخ ثمّ تعود، وفسرهما الهيثمي بابن ملجم ورفيقه، وقال رواه أبو يعلى ورجاله ثقات [٢٥٢] فأصبح أمير المؤمنين عليه السلام مقتولاً<sup>(٣)</sup>. وحديث فضالة بن أبي فضالة في قصة عيادته مع أبيه لأمر المؤمنين في شكوى إشتكاها، وفيه قول أمير المؤمنين: أنّي لست ميّناً من وجعي هذا، أنّه عهد إليّ النبي ﷺ أنّي لا أموت حتي أضرب، أو قال: تخضب هذه من هذا، وقتل أبو فضالة مع أمير المؤمنين بصفين، قال الهيثمي: رواه أحمد والبرّار ورجاله موثّقون<sup>(٤)</sup>. وحديث أبي سنان الدؤلي نحوه، من طريقين عند الطبراني، قال الهيثمي في اسناد الاوّل: حسن، وفي اسناد الثانية عند أبي يعلى، والد عليّ بن المديني، وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>. وقد أخرجه

١ - تقريب التهذيب ٢٦/١ رقم ١٦٨.

٢ - الطبقات ٤٤/٢.

٣ - مجمع الزوائد: ١٣٤/٩ ح ١٤٧٨٨، ومسنّد أبي يعلى ٣٩٩/١ ح ٥٢٠.

٤ - مجمع الزوائد: ١٣٢/٩ ح ١٤٧٧٩، ومسنّد أحمد: ١٠٢/١ ح ٨٠٢.

٥ - مجمع الزوائد: ١٣٢/٩ ح ١٤٦٧٠، و ١٤٧٨١ والمعجم الكبير: ١٠٦/١ ح

١٧٣، ومسنّد أبي يعلى ٤٣٠/١ ح ٥٦٩.

الحاكم، وقال: هذا صحيح على شرط البخاري، وسكت عنه الذهبي<sup>(١)</sup>.  
والسكوت تقرير في مقام للانتقاد فيه مدخل وقال البيهقي: وقد رويناه في كتاب  
السنن باسناد صحيح عن زيد بن أسلم عن أبي سنان الدؤلي عن عليّ في إخبار  
النبي ﷺ بقتله، كما نقله ابن كثير من تاريخه<sup>(٢)</sup>. وحديث أبي سنان هذا أخرجه  
أبو طالب في الأمالي، كما في البرق. ويؤيده ما تقدّم وما يأتي، ومنه حديث  
عبدالله بن سبع، أوسيع عن عليّ نحوه، موقوفاً له حكم الرفع عند أحمد وأبي  
يعلى وابن المغازلي<sup>(٣)</sup>. ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن سبع وهو ثقة،  
ورواه البرّار باسناد حسن<sup>(٤)</sup>.

ومنها حديث أنس عند الحاكم، وفيه أنّه لن يموت إلا مقتولاً ولن يموت  
حتي يملأ غيظاً، قال الذهبي واسناده واه<sup>(٥)</sup>. والواهي يعتضد بالقوي وبمطابقة  
الواقع الذي كان من المعاجز النبوية لاشتماله على الاخبار بالغيب في المستقبل  
فوقع مطابقاً للخبر.

ومنه حديث عليّ أيضاً عند الدارقطني في الافراد يرفعه: لا تموت حتي  
تضرب ضربة على هذا، فتخضب هذه، ويقتلك أشقاها، كما عقر الناقة أشقى بني  
فلان. وحديث عائشة مرفوعاً: بأبي الوحيد الشهيد، قاله لعليّ عليه السلام، كما في كنز

١ - المستدرک: ١٢٢/٣ ح ٤٥٩٠.

٢ - البداية والنهاية: ٣٢٥/٧.

٣ - مسند أحمد: ١/١٣٠ ح ١٠٧٨، ومسند أبي يعلى: ٤٤٣/١ ح ٥٩٠، ومناقب ابن  
المغازلي: ٢٠٥ ح ٢٤٢.

٤ - مجمع الزوائد: ١٣٣/٩ ح ١٤٧٨٢، ومسند البرّار: ٩٣/٣ ح ٨٧٠.

٥ - المستدرک: ١٥٠/٣ ح ٤٦٧٣.

العمّال<sup>(١)</sup>. وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه<sup>(٢)</sup>. ولعلها طريق أخرى، وكذا حديث جابر بن سمرة عند الطبراني وابن عساكر وابن المغازلي: أنك يا عليّ مستخلف، ومقتول. وحديثه عند ابن عساكر يرفعه: من أشقى الأولين الحديث، تقدّم، قال الهيثمي بعد أن عزاه إلي الطبراني من طريقين: وفيه ناصح بن عبدالله متروك<sup>(٣)</sup>. وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، وفي التقريب ضعيف من كبار السابعة<sup>(٤)</sup>. وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً غلب عليه الصلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فلما فحش غلظه استحق الترك، وقال ابن عدي بعد أن ساق أحاديث أنكروا عليه هو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وهو ممن يكتب حديثه، انتهى<sup>(٥)</sup>. وضعفه الباقون تضعيفاً مجملاً لما ذكره ابن حبان، قال في الطبقات: قال الذهبي: كان من العابدين، ذكره الحسن بن صالح، فقال: كان رجلاً صالحاً نعم الرجل، كما في الطبقات وفيها: أخرج له الترمذي والمرشد بالله وعده السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدثي الشيعة، وأورد جملة ممّا أنكر من حديثه وذّب عنها، وهي من أحاديث الفضائل العلوية<sup>(٦)</sup>.

ويؤيد حديثه هذا ما تقدّم، وكذا حديث ابن عباس عند الطبراني مطولاً وفيه كيف خبرك إذا خضبت هذه من هذه. قال الهيثمي: وفيه عبدالله بن كيسان، وهو

١ - كنز العمال: ٦١٨/١١ ح ٣٣٠٠٠

٢ - مجمع الزوائد: ١٣٣/٩ ح ١٤٧٨٤، ومسنّد أبي يعلى: ٥٥/٨ ح ٤٥٧٦.

٣ - مجمع الزوائد: ١٣٢/٩ ح ١٤٧٧، والمعجم الكبير: ٢٤٧/٢ ح ٢٠٣٧، والمعجم الأوسط

٤ - ٢١٨/٧ ح ٧٣١٨، ومناقب بن المغازلي: ٢٠٤ ح ٢٤١.

٥ - تقريب التهذيب: ٦١٧/٢ رقم ٧٣٤٧.

٦ - تهذيب التهذيب: ١٠/١٠٠ رقم ٧٢١.

٦ - الطبقات: ٣٨٢/٢.

ضعيف<sup>(١)</sup>. وعبد الله بن كيسان ثلاثة، ثقة وصدوق يخطئ ومقبول، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. ولعل المراد هنا أحداً الأخيرين، ويؤيده حديث أبي رافع عند البرّار مرفوعاً وفيه: تقتل علي ستنّي. يعني عليّاً عليه السلام قال الهيثمي: وفيه جماعة ضعفاء قد وثّقوا<sup>(٣)</sup>. وفي جواهر العقدين عن الحسين بن كثير عن أبيه، قال: كان عليّ كرم الله وجهه يفطر ليلة عند الحسن وليلة عند الحسين وليلة عند عبد الله بن جعفر. وفي رواية ابن العباس: لا يزيد على ثلاث لقم، ويقول: أحب أن ألقى الله تعالى وأنا خميص البطن، فلما كانت الليلة التي قتل في صبيحتها أكثر الخروج والنظر إلى السماء، وجعل يقول: والله ما كذبت ولا كُذِّبت وأنها الليلة التي وعدت فلماً كان وقت السحر خرج، فأقبل الأوز يصحن في وجهه، فطردوهنّ، فقال دعوهنّ فإنهنّ نوائح فضربه ابن ملجم سابع عشر من شهر رمضان، وتوفي ليلة الحادي والعشرين منه، انتهى<sup>(٤)</sup>. وعزاه صاحب الروضة إلي أحمد في المناقب مختصراً<sup>(٥)</sup>. وعزابعضه الحافظ السيوطي في الجامع الكبير إلي يعقوب بن سفيان من حديث عمرو بن المغيرة، كما في الروضة أيضاً<sup>(٦)</sup>. والأحاديث والآثار في هذا الباب غير قليلة، ومن تتبع وقف على زيادة كثيرة، وهذا القدر قد يفيد العلم، إمّا لتواتره معني عند قوم، إمّا لمطابقته للواقع، إمّا لإحتفاه بالقرائن، وهي شيوع ذلك قبل الوقوع، إمّا لمجموع ذلك.

١ - مجمع الزوائد ١٣٤/٩ ح ١٤٧٨٧، والمعجم الكبير ٣٧٢/١١ ح ١٢٠٤٣.

٢ - تقريب التهذيب ٣٠٨/١ رقم ٣٦٤٩-٣٦٥١.

٣ - مجمع الزوائد ١٣٣/٩ ح ١٤٧٨٥، ومسند البرّار: ٩/ ٣٢٢ ح ٣٨٧٣.

٤ - جواهر العقدين : ٤٠٠.

٥ - الروضة الندية : ٣٥٠.

٦ - روضة الندية : ٣٥٤.



إضطجعنا في ظل صور من النخل ، وفي دقعاء من التراب ، فمنا فو الله ما أهبتنا إلا رسول الله ﷺ يحركنا برجله ، وقد تتربنا من تلك الدقعاء التي نمنا عليها ، فيومئذ قال رسول الله ﷺ لعلي: ما لك يا أبا تراب ، لما يرى عليه من التراب ، ثم قال: ألا أحدثكما باشقي الناس رجلين؟ قلنا: بلي ، يا رسول الله ، قال :احيمر ثمود الذي عقر الناقة ، والذي يضربك على هذه ، ووضع يده على قرنه ، حتى يبيل منها هذه وأخذ بلحيته .

### فائدة

ولا يخفي أنّ تأييد المعني غير تأييد الاسناد وقد يتفقان ، والظاهر أنّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجه ، لأنّه قد يتأيد الاسناد وال متن معاً ، وقد يتأيد الاسناد دون المعني لكون الحديث منسوخاً ، أو من المتشابه ، أو فيه قلب ، أو نحو ذلك وقد يتأيد المعني فقط إمّا بالاجماع على معني الخبر ، أو تلقيه بالقبول ، أو لموافقته للمعلوم قطعاً ، أو بالشواهد المنقولة ، أو نحو ذلك فتأمل . وهذا الفصل قد تأيد من الوجوه الثلاثة ، والله أعلم . وجميع ما أورده في النوعين الأخيرين شواهد ، كما في النوع الأول ، وهو حديث الباب لما في بعضها من الإشارة إليه إلا أنّي طويت أكثر فصولها ، فضلاً عما في النوع الأول ، وبهذا ازداد الحديث وفصوله قوةً وصحةً اصطلاحاً وصحةً معني ، كما ترى ، فضلاً عما يعرض لبعضها من التواتر المعنوي والمؤيّدات الخارجية ، كما مرّ .

قوله : في ظل صور من النخل . هو جماعة النخل ، كما في هامش مجمع الزوائد . والدقعاء - بوزن الحمراء - التراب ، كما في المختار<sup>(١)</sup> . والغرز -

ب - ٤٢ - ذكر آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ . وفيه ٢ عن ١

١٦٩ (١) أخبرنا أبو الحسن علي بن حجر المروزي ، قال : حدّثنا جرير عن المغيرة عن أم موسى قالت : قالت أم سلمة : إنّ أقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ عليّ ﷺ .

١٧٠ (٢) أخبرنا محمد بن قدامة قال : حدّثنا جرير عن مغيرة عن أم موسى قالت قالت أم سلمة : والذي تحلف به أم سلمة أنّ أقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ عليّ ﷺ ، قالت لما كان غداة قبض رسول الله ﷺ فأرسل إليه رسول الله ﷺ ، قالت : وأظنّ بعثه في حاجة ، فجعل يقول : جاء عليّ ، ثلاث مرّات ، فجاء قبل طلوع الشمس ، فلما أن جاء عرفنا أنّ له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت ، وكنا عند رسول الله ﷺ يومئذ في بيت عائشة ، وكنت في آخر من خرج من البيت ، ثمّ جلست من وراء الباب ، فكنت أدناهنّ إلي الباب ، فأكب عليه عليّ ﷺ

بمعجمة وراء ساكنة آخره زاي - وزان فلس - ركاب الابل ، كما في المصباح <sup>(١)</sup> . وفي القاموس وشرحه : هو ركاب الرجل من جلد ، فاذا كان من حديد ، أو خشب فهو ركاب توضع الرجل فيه ليركب <sup>(٢)</sup> . ولعله المراد هنا ، والله أعلم . واسم أشقى الأولين عاق رناقة ثمود قدار - بزنة غراب - بن سالف ، وأمّا اسم أشقى الآخرين قاتل أمير المؤمنين كرم الله وجهه وقد اشتهر وتواتر أنّه عبد الرحمن بن ملجم المرادي .

(آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ أمير المؤمنين)

قوله : أبو الحسن علي بن حجر المروزي . رجال هذين الاسنادين معاً بين ثقة

١ - المصباح المنير : غ ر ز

٢ - القاموس وتاج العروس : غ ر ز .

ومقبول، وكلهم مشتركون إلا الرابع من الأول، والأول والرابع من الثاني، وأكثرهم من رجال الصحيحين وهم متفقون إلا شيخنا النسائي فيهما فقط وقد تقدّموا إلا الأول والرابع من الأول:

فالأول: هو عليّ بن حُجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ابن أبياس السعدي المروزي أبو الحسن ثقة حافظ، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي<sup>(١)</sup>. وابن ماجّة والحاكم الجشمي<sup>(٢)</sup>. روى عن جرير بن عبد الحميد وابن المبارك وعليّ بن مسهر واسماعيل بن عياش وخلق، وعنه من أخرج له وابن خزيمة والحكيم الترمذي وأحمد بن عليّ الأبار وآخرون، قال محمد بن عليّ بن حمزة: كان فاضلاً حافظاً، وقال النسائي: ثقة مأمون، قال الخطيب: كان صدوقاً متقناً حافظاً أشتهر حديثه بمرو، وقال الحاكم: كان شيخاً فاضلاً ثقةً، وفي الزهرة: روى عنه البخاري خمسة أحاديث، ومسلم ثمانية وثمانين ومائة حديث<sup>(٣)</sup>. والرابع: هو أمّ موسى سرّية عليّ عليه السلام قيل: اسمها فاختة وقيل: حبيبة مقبولة أخرج لها البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي وابن ماجّة<sup>(٤)</sup>. لها في الخصائص حديثا الباب، ولم يذكرها صاحب الطبقات.

#### فائدة

كل من قلت فيه: لم يذكره صاحب الطبقات، يفيد أنه لم يرو له أحد من الأئمة الذين وضعت الطبقات لتراجم رجال أحاديثهم، وهذا بالنظر إلى بحث مؤلفها ووقوفه، وبهذا تعرف أن ترك الذكر لبعض الرواة في الطبقات، لا لجهل المصنّف بهم، بل لأنّهم ليسوا من شرط كتابه، وإن كان فيها ترك لكثير من تراجم

١ - تقريب التهذيب ١/١٠٤ رقم ٤٨٤٠.

٢ - الطبقات ٢/١٠٤.

٣ - تهذيب التهذيب ٧/٢٩٣ رقم ٥٠٤.

٤ - تقريب التهذيب ٢/٨٨٦ رقم ٩٠٦٢.

فكان آخر الناس به عهداً فجعل يساره ويناحيه.

رجال أحد الأئمة، كما ظهر ذلك عند البحث، كبعض رجال المرشد بالله وأبي طالب. فتنبه وربما ألحقت ذلك بالهامش، ممّا وقفت عليه عند البحث وهم قليل روت أم موسى عن عليّ كرم الله وجهه وأمّ سلمة وروى عنها مغيرة ابن مقسم الضبي. قال الدارقطني: حديثها مستقيم يخرج حديثها اعتباراً، قال الحافظ: قلت: وقال العجلي: كوفية تابعة ثقة<sup>(١)</sup>. ويأتي في تخريج الحديث أنّ رجاله رجال الصحيح غير أمّ موسى وهي ثقة، كما قاله الهيثمي.

قوله: ذكر آخر الناس عهداً. وفي المخطوطة: أحدث الناس. وهي بمعناها كما في لفظ الحديث الأول فيها، وفيها قبيل طلوع الشمس في الحديث الثاني وكنا عذنا رسول الله ﷺ، فلبثت في آخر من خرج، فكنت أدانهم لكن هذه الأخيرة عبارة المطبوعة، وفي المخطوطة: أدانهم، وهي ألفاظ متقاربة والحديثان حديث واحد، إلا أنّ في الثاني زيادة ذكر السبب، وهو بهذين الاسنادين ثابت بل صحيح لما يأتي في تخريجه وشواهد، أخرجه الحاكم من طريق أحمد فاتفق مع هذين الاسنادين في جرير بن عبد الحميد من المستدرک [٢٥٣] إلا أنّه قال: عن أبي موسى عن أمّ سلمة<sup>(٢)</sup>. وهو عند أحمد عن أمّ موسى عن أمّ سلمة، كما في تاريخ ابن كثير قال ابن كثير بعد أن ساق اسناده ومثته: وهكذا رواه عبد الله بن أحمد وأبو يعلى عن أبي بكر بن أبي شعبة<sup>(٣)</sup>. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن أورده بلفظ الرواية الثانية: رواه أحمد وأبو يعلى إلا أنّه قال: فيه كان رسول الله ﷺ يوم قبض في بيت عائشة، والطبراني باختصار، ورجالهم رجال

١ - تهذيب التهذيب: ١٢/٤٨١ رقم ٢٩٩٤.

٢ - المستدرک: ٣/١٤٩ ح ٤٦٧١.

٣ - البداية والنهاية: ٧/٣٦٠.

الصحيح، غير أمّ موسى وهي ثقة، انتهى<sup>(١)</sup>. فلعل في رواية المستدرک تصحيحاً على أنّ المكتنيّ بأبي موسى جماعة من الرجال، كما في تهذيب التهذيب والتقريب، منهم الثقة، ومنهم المقبول، إلّا أنّ بعضهم متأخّر الطبقة، وبعضهم مجهول متأخّر أيضاً، ليس ممّن أدرك أمّ سلمة، وهذا الاسناد قد صححه أمان فلا مجهول فيه، على أنّه عزاه في كنز العمال إلى ابن أبي شيبة عن فاطمة عن أمّ سلمة<sup>(٢)</sup>. وفيه متابعة تامة لأمّ موسى، ومعلوم أنّ فاطمة (عليها السلام) ممّن حضر القصة أيضاً، كما في رواية الحاكم، ولفظها عن أبي موسى عن أمّ سلمة، قالت: والذي أحلف به أنّ كان عليّ لأقرب الناس عهداً برسول الله، عُذنا رسول الله ﷺ غداة وهو يقول: جاء عليّ جاء عليّ، مراراً فقالت فاطمة: كأنك بعثته في حاجة، قالت: فجاء بعد، قالت أمّ سلمة: فظننت أنّ له إليه حاجة، فخرجنا من البيت فقعنا عند الباب، وكنت من أدناهم إلي الباب، فأكب عليه رسول الله ﷺ، وجعل يسارّه ويناجيه، ثمّ قبض رسول الله ﷺ من يومه ذلك، فكان عليّ أقرب الناس عهداً قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد، وقال الذهبي صحيح، انتهى<sup>(٣)</sup>. وفيه مخالفة رواية النسائي وأحمد وأبي يعلى والطبراني، أنّ الذي أكب هو عليّ كرم الله وجهه على رسول الله ﷺ، وهو المناسب لحال المريض لا سيّما من كان في يوم وفاته لتناهي ضعفه وانحلال قوّته أن يدنو إليه، أويكب عليه غيره، كما تقدّم في حديث عائشة في قصة فاطمة في الباب التاسع والعشرين: أنّها أكبت عليه فسارّها في مرض موته ﷺ، وقد يكون الاكباب من الجانبين لكنّه يسير في حق رسول الله ﷺ فروت أمّ سلمة هذا تارة وهذا أخرى

١ - مجمع الزوائد ٩: ١٠٠ / ح ١٤٦٦٢، ومسند أحمد: ٦/ ٣٠٠ ح ٢٦٦٠٧، ومسند أبي يعلى

١٢/ ٣٦٤ ح ٦٩٣٤، والمعجم الكبير: ٢٣/ ٣٧٥ ح ٨٨٧.

٢ - كنز العمال ١٣/ ١٤٦ ح ٣٦٤٥٩.

٣ - المستدرک: ٣/ ١٤٩ ح ٤٦٧١.

إن لم يكن تصحيف، أو اشتباه على بعض الرواة، وعلى هذا فأصل الحديث صحيح، ورجاله ثقات، ومخرجه جماعة وإن اتحد صحابه، إذ تعدد الصحابي غير شرط في الصحة، وإنما هو نوع آخر يبلغ بالحديث إلي درجة العزيز أو الشهرة، أو الاستفاضة، أو التواتر مع حصول الشرائط المعتبرة، على أن هذه الأوصاف غير مستلزمة للصحة الاصطلاحية لزوماً ذاتياً وإن استلزم المتواتر الصحة المعنوية، وهي لا تتوقف على صحة الاسناد، كما في نيل الأمانى. على أن جميع من حضر من أمّات المؤمنين حينئذ قد علمن بالقصة إجمالاً اللهم إلا المسارة والاكباب، وليسامتا يرجع إلي آخر العهد بل قد يكون بعد ذلك، ولعل هذا آخر العهد من الرجل، وفيه ما يأتي، فلا ينا في ذلك حضور بعض نسائه ﷺ عنده بعد ذلك وحضور فاطمة ﷺ وعائشة، كما هو ظاهر سياق أم سلمة، انهن إنما خرجن لظن حاجة رسول الله ﷺ إلي علي ﷺ، فبعد انتهاء المسارة تزول علة الاختلاء به، وكيف تطيب أنفسهن بفراقه في ذلك الوقت، وقد قالت عائشة: مات بين سحري ونحري، أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>. وغيره، وعورض بحديث ابن عباس مطولاً عند الطبراني، أن النبي ﷺ ثقل، وعنده عائشة وحفصة، إذ دخل عليّ، فلما راه النبي ﷺ رفع رأسه، ثم قال: أدن مني أدن مني، فلم يزل عنده حتي توفي الحديث، قال الهيثمي: وفيه يزيد بن أبي زياد، وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقية رجاله ثقات، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقد تقدّم الكلام فيه في الكلام علي رجال اسناد الحديث الثالث من الباب التاسع والعشرين، وله شاهد عند الطبراني عن ابن عباس، قال: جاء ملك الموت إلي النبي ﷺ في مرضه الذي قبض فيه فاستأذن، ورأسه في حجر عليّ كرم الله وجهه الحديث، قال الهيثمي: وفيه المختار ابن نافع

١ - صحيح البخاري: ١/٣٢٩ ح ١٣٨٩. ط بيروت.

٢ - مجمع الزوائد: ٨/٤٣٩ ح ١٤٢٦٦، والمعجم الكبير: ١/٢٢٩ ح ٦٢٩

وهو ضعيف، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد قال فيه العجلي: كوفي ثقة وضعفه غيره<sup>(٢)</sup>. ولعلّ المشهود له أرجح منه وأقوى، على أنّ الشاهد لا تعتبر صحته ولا حسنه لا سيما في أحاديث الفضائل، ولم ينبّه الحافظ ابن حجر في الفتح على هذا الحديث، وقد أشار إلى الأحاديث المعارضة لحديث عائشة عند الحاكم في الاكلیل، وابن سعد في الطبقات، وتكلّم عليها، فقال في باب وفاة النبي ﷺ من الفتح في الكلام على حديث عائشة: مات بين حاقنتي وذاقنتي، وهو يعني حديثها الذي أشرت إليه ما لفظه: وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أنّ النبي ﷺ مات ورأسه في حجر عليّ كرم الله وجهه، وكل طريق منها لا يخلو من شيعي<sup>(٣)</sup>. وفي المواهب عن الفتح: لا يخلو عن شيء، قال الزرقاني من شرحه أيّاها: أي مقال في اسناده، فلا يلتفت لذلك لمعارضته الحديث الصحيح لكن لفظ الحافظ ابن حجر لا يخلو من شيعي - بكسر الشين مفرد الشيعة - إلا أنه لما بيّنه لم يذكر فيهم شيعياً. قال الحافظ: وقد رأيت بيان حال الأحاديث التي أشرت إليها دفعاً لتوهم التعصب، قال ابن سعد: ذكر من قال توفي في حجر عليّ، وساق حديث جابر عن كعب الأحبار عن عليّ: لما ثقل أسدناؤه إليّ صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال: الصلاة الصلاة، أي فكان ذلك آخر كلامه، وهو من طريق الواقدي وحرام بن عثمان، قال: وهما متروكان وحديث عليّ عليه السلام وفيه، فلم يزل مستنداً إليّ حتى نزل به، وثقل في حجري فصحت يا عباس أدركني، وفيه انقطاع مع الواقدي وعبدالله بن محمد بن عمر بن عليّ فيه لبين، انتهى<sup>(٤)</sup>. وقال في التقريب:

١ - مجمع الزوائد: ٤٣٩/٨ ح ١٤٢٦٥، والمعجم الكبير: ١٢/١٤١ ح ١٢٧٠٨

٢ - تهذيب التهذيب: ٦٩/١٠ رقم ١١٩.

٣ - فتح الباري: ٨/ ١٠٧

٤ - شرح المواهب اللدنية: ٨/ ٢٧٧.

مقبول<sup>(١)</sup>. وقول عليّ بن الحسين: قبض ورأسه في حجر عليّ، وفيه انقطاع، وعن الشعبي مات ورأسه في حجر عليّ كرم الله وجهه [٢٥٤] وفيه الواقدي والإنقطاع، وأبو الحويرث ليس بثقة، وأبوه لا يعرف حاله، وحديث ابن عباس: توفي رسول الله ﷺ وهو إلى صدر عليّ. قال أبو غطفان، فإن عروة حدّثني عن عائشة، قالت: توفي النبي ﷺ بين سحري ونحري، فقال ابن عباس: لقد توفي وأنه لمستند إلي صدر عليّ، وهو الذي غسله وأخي الفضل. وفيه الواقدي، وسليمان بن داود بن الحصين لا يعرف حاله وأبو غطفان وثقه النسائي، وأخرج الحاكم في الاكلیل من طريق حبة العرنی عن عليّ ؑ: أسندته إلي صدری، فسالت نفسه. قال الحافظ: وحنة ضعيف، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال في التقریب: صدوق، له أغلاط، وكان غالباً في التشيع، انتهى<sup>(٣)</sup>. وقد عدّه بعضهم في الصحابة، وتقدّم الكلام فيه في الكلام على الحديث الأول من الباب الأول، وترجيح قبوله بما فيه مقنع، وعلى التنزل فهو من المختلف فيهم، فهو ثقة عند من وثّقه، ضعيف عند من ضعفه، فحديثه شاهد لحديث ابن عباس الأول عند الطبراني وهو شاهد قوي عند من قوى أمره، قال الحافظ: ومن حديث أمّ سلمة، قالت: عليّ آخرهم عهداً برسول الله ﷺ. قال: والحديث عن عائشة أثبت من هذا، انتهى<sup>(٤)</sup>. وقد مرّ أنّه صححه الحاكم والذهبي، قال: ولعل أمّ سلمة أرادت آخر الرجال به عهداً، ويمكن الجمع بأن يكون عليّ كرم الله وجهه آخرهم عهداً به، وأنّه لم يفارقه حتي مال، فلمّا مال ظنّ أنّه مات، ثمّ أفاق بعد أن توجه فاستدته عائشة بعده إلي صدرها، فقبض، ووقع عند أحمد عنها في رواية: فينما رأسه ذات يوم على منكبي، إذ مال رأسه نحو رأسي، فظننت أنّه يريد من رأسي

١ - تقريب التهذيب: ١/٣١٢ رقم ٣٦٩٠.

٢ - فتح الباري الرقم السابق.

٣ - تقريب التهذيب: ١/١٠٣ رقم ١١٣١



حاجة، فخرجت من فيه نقطة باردة، فوقعت على ثغرة نحري، وظننت أنه غشي عليه، فسجيته ثوباً، انتهى<sup>(١)</sup>. ملخصاً ومن المرجحات الخارجية لحديث ابن عباس وما في معناه، إن عادة النساء في مثل تلك الحال الميل والانقباض لرقعة قلوبهن بخلاف الرجال، واختصاص أمير المؤمنين برسول الله ﷺ في مهماته الخاصة حتى وإخاء وجعله وزيراً ووصياً ووارثاً لعلمه وقاضي دينه، كما تقدم يرجح معنى حديث ابن عباس أيضاً، والرجحان الخارجية غير قليلة وصاحب العدل والانصاف لا يخفى عليه الراجح معنى في المقام، وظاهر صنيع الإمام النسائي الجزم بمعنى حديث ابن عباس في عنوان الباب لأن الاطلاق والمطلق كالعموم والعام، فالاطلاق يؤخذ من الاطلاق، وغاية الفرق أن عموم المطلق بدلي، وعموم العام شمولي، على أن حذف المتعلق، أو العموم يشعر بالعموم الشمولي، ولولا خطأ النسائي حديث عائشة لقال في الترجمة: ذكر آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ من الرجال، أو إلاً عائشة، فتأمل بانصاف، والمسألة قليلة الجدوى، إذ مرجعها إثبات منقبة، أو نفيها، ومناقب أمير المؤمنين أجل وأكثر وأكبر من ذلك ولعل نفي عائشة لو صاية أمير المؤمنين محتجة بقولها: متى أوصى إليه، وقدمات بين حاقنتي وذاقنتي. أو كما قالت، كما مرّ تفريع على كونه آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ، وقد ألف المحقق الشوكاني رسالةً وسمّها بالعقد الثمين في اثبات وصاية أمير المؤمنين، وردّ على عائشة بأن نفيها لكثير ممّا أثبتته غيرها غير قليل، على أن الوصاية الخاصة عند الموت لا ينافي الوصاية العامة قبله، والمثبت مقدّم على النافي، وإن كان هذا مشتركاً بين حديث أم سلمة وبين حديث عائشة، لأنّ إثبات أحدهما يستلزم نفي معنى الآخر، فدونك الترجيح بالاسناد تارة وبالمعنى أخرى، وبالله التوفيق.

ب- ٤٣- ذكر قول النبي ﷺ لعليّ عليه السلام: تقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله. وفيه ٢ عن ١

١٧١ (١) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن قدامة واللفظ له، عن جرير عن الأعمش عن إسماعيل بن رجا عن أبيه عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ قد انقطع شسع نعله، فرمي به إلي

### (قتال أمير المؤمنين على تأويل القرآن)

قوله: جرير. كذا في النسخ المخطوطة، وهو ابن عبد الحميد، كما تقدّم في الباب الذي قبله، وفي المطبوعة: حرب، وحرب ابن شداد اليشكري تقدّم أيضاً في اسناد الحديث الأول من الباب العاشر، فإن كان هو هو فقد تقدّمت ترجمته، وربما كان في الاسم تصحيف، والصواب ما في المخطوطة، وثمة حرب بن سريج - بالمهملة والجيم - وحرب بن أبي العالية مهران كلاهما من طبقة اليشكري، وممن روى عنهم النسائي: الأول صدوق يخطئ روى له النسائي في مسند عليّ، والثاني صدوق يهم روى له مسلم والنسائي، وأما الآخرون المسمون بهذا الاسم فهم جماعة وليسوا من رجال النسائي مع إختلاف طبقة بعضهم، وهذا توسع على الخطأ والصواب في هذا الاسم، ورجال السنديين ثقة وهم الأكثر، وصدوق وهو واحد من رجال مسلم، وكلهم مشتركون ما عدا الثاني وقد تقدّموا إلا إسماعيل بن رجا وأبوه: فالأول: هو إسماعيل بن رجا بن ربيعة الزبيدي - بضم الزاي وفتح الموحدة - الكوفي ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور وصاحب المحيط<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه وعبد الله بن أبي الهذيل وأوس بن ضمعج - بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة ثم

١ - تقريب التهذيب: ١/٥٠ رقم ٤٧٨.

٢ - الطبقات: ١/١٤٤.

عليه السلام، فقال: إنَّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله، قال: لا، فقال عمر: أنا هو يا رسول الله، قال: لا، ولكن خاصف النعل.

جيم - وغيرهم، وعنه الأعمش وشعبة والمسعودي وفطربن خليفة وجماعة، قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>. وبهذا يعرف نكارة تفرد الأزدي بقوله: منكر الحديث. وقد أجاب عنه الحافظ في عبارة التقريب المصدرة.

والثاني: أبوه رجاء ابن أبي ربيعة الزبيدي - بضم الزاي وفتح الموحدة - كما تقدّم الكوفي صدوق، أخرج له مسلم وأبوداود والنسائي في الخصائص وابن ماجة<sup>(٢)</sup>. وصاحب المحيط<sup>(٣)</sup>. روى عن أبي سعيد وعليّ كرم الله وجهه وابن عمر والحسن بن عليّ والبراء بن عازب وغيرهم، وعنه ابنه اسماعيل بن رجاء ويحيى بن هاني ابن عروة المرادي وثقه العجلي وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، له في المسلم وأبي داود وابن ماجة حديث واحد، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٤)</sup>. وكثرة الحديث والتحديث ليس شرطاً في التوثيق، كما مرّ وقد اجتمع في هذا شروط قبول خبره اصطلاحاً بتعديله وبرواية اثنين عنه، غير من وثقه وبعض ذلك يكفي، كما تقدّم من صاحب التنقيح كيف<sup>(٥)</sup>. وقد أخرج له مسلم في الصحيح ولو حديثاً واحداً إذا كان في الأصول.

قوله: إنَّ منكم رجل يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله الحديث،

١ - تهذيب التهذيب: ٢٩٦/١ رقم ٥٤٨.

٢ - تقريب التهذيب: ١٧٣/١ رقم ١٩٨٣.

٣ - الطبقات: ٢٩٦/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٦٦/٣ رقم ٥٠١.

٥ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ١٨٦ / ٢

تقدّم الكلام عليه وعلى مخارجه في الكلام على حديث الباب السادس، وحديث الباب الثالث عشر، لتقارب ألفاظ أحاديث هذه الأبواب الثلاثة، والحديث أخرجه الحاكم من طريقين يتفقان في اسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد، فذكره بلفظه المستدرک وزاد في آخره، فبشرناه - أي علياً كرم الله وجهه - فلم يرفع به رأسه، كأنه قد سمعه من رسول الله ﷺ، قال الحاكم: هذا حديث صحيح علي شرط الشيخين، وقال الذهبي: كذلك<sup>(١)</sup>. وأورده ابن كثير من طرق في أواخر الجزء السابع من تاريخه وقد كان أورده من طريق أحمد وغيره. وهو في مسند أحمد<sup>(٢)</sup>. وعزاه الهيثمي إلى أبي يعلى من مجمع الزوائد<sup>(٣)</sup>. مع أن أحمد ممن رواه بل غيره، وكذا عزاه صاحب جمع الجوامع<sup>(٤)</sup>. وتبعه صاحب كنز العمال إلى أحمد وأبي يعلى والبيهقي في الشعب والحاكم في المستدرک وأبي نعيم في الحلية وسعيد بن منصور في سننه، كلهم عن أبي سعيد، زاد في الكنز وضعف<sup>(٥)</sup>. أي الحديث، وفيه ما تقدّم أن الحاكم أخرجه بلفظه وصححه وتبعه الذهبي على شرط الشيخين، ولعلّ التضعيف يرجع إلى بعض الطرق عند بعض أخرجه، وقد تقدّم الحديث في شواهد البابين المذكورين، وتلك الشواهد هناك شواهد له هنا، وهي كثيرة عن جماعة من الصحابة، إلا أن في بعضها ذكر بني وليعة، وفي بعضها ذكر قريش، وإنه سيبحث عليهم رجالاً [٢٥٥] قد امتحن الله قلبه لل تقوي، وفي بعضها رجالاً كنفسي. ولكن الظاهر أن هذا وارد في غيرهم، إذ قتال هؤلاء على تنزيل القرآن في عصر النبوة، أو تهديد هم كذلك، وأمّا القتال على

١ - المستدرک: ٣/ ١٣٢ ح ٤٦٢١.

٢ - البداية والنهاية: ٧/ ٣٠٥ و ٣٦١ ومسند أحمد: ٣/ ٨٢ ح ١١٧٩٠.

٣ - مجمع الزوائد: ٥/ ٢٤٢ ح ٨٩٥٠، ومسند أبي يعلى: ٢/ ٣٤١ ح ١٠٨٦.

٤ - جمع الجوامع: ٣/ ١٥١ ح ٧٩٣٧.

٥ - كنز العمال: ١١/ ٦١٣ ح ٣٣٩٧٧.

تأويل القرآن فأنما كان في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، ولهذا أورده ابن كثير محتجا به على قتال الخوارج، وظاهره أعم من ذلك، فدخل فيه قتال القاسطين والناكثين والمارقين، ومن اطلع على أحوال الخوارج واحتجاجاتهم على أمير المؤمنين بآيات القرآن التي وضعوها في غير مواضعها وتأولوها فيه لم يشك في أنهم أمس بالحديث، وأنهم داخلون فيه دخولاً أولياً لدلالته عليهم مطابقةً وعلى غيرهم تضمناً، أو التزاماً كما قال الله ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [الحجرات/٩] وكل باغ متاؤل عند نفسه، أو مكابر، فتأمل. ولهذا صحت توبة من وقفه الله من أهل الجمل، كما أشرت إلي ذلك في ترجمة عائشة في الكلام على اسناد الحديث الثامن من الباب الخامس والعشرين، وكذا طلحة والزبير أيضاً، أما الخوارج ومن ضاهاهم فقد فسرفهم بعض السلف قوله تعالى ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ [الكهف/١٠٤] كما في تاريخ ابن كثير<sup>(١)</sup>. وأحاديث مروقهم والترغيب في قتالهم باللغة درجة التواتر المعنوي، كما يأتي التنبيه عليها في الكلام على أحاديث الباب السادس والأربعين، وهي كلها من شواهد حديث الباب، ومجموع شواهد المعنوية معلومة قطعاً من وجوه، ولذلك أجمعوا على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان محقاً في جميع مواطن حروبه لمن حاربه وقتاله، كما تقدم أيضاً وبذلك يكون معني الحديث معلوماً ومعجزةً نبويةً، لمطابقته للواقع ولذلك عدّوه من المعجزات لتضمّنه للاعلام بما سيكون من المغيبات المستقبلية، فكانت طبقاً له، وكذلك سائر

أحاديث الفتن، وأحاديث الخوارج، كما في المواهب والشفاء وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

١ - البداية والنهاية: ٣١٦/٧.

٢ - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى : ١ / ٣٣٩.

### (الترغيب في نصره عليّ)

قوله: الترغيب في نصره عليّ كرم الله وجهه. أي بالدعاء لمن نصره ولمن والاه ولمن أحبه، وهذا يستلزم الوجوب لمقابلة ذلك بالدعاء على من خذله، كما في زيادات الحديث من غير هذا الوجه، وعلى من عاداه وعلى من أبغضه، ولا يجوز ذلك إلا إذا كان المدعو عليه تاركاً لواجب مستحقاً للذم والعقاب، لأن في ترك المستحب والمندوب سعة، وهذا أمر معلوم من الحديث وزياداته وما بلغ حد التواتر من شواهد ما يلاقيه في المعنى بإحدى الدلالات الثلاث، كما تقدّم عن المحقق القبلي، ولهذا تاب من تاب مَن عاداه، أو خذله، أو قاتله، كما مرّ ونقل الحاكم في المستدرک أعذار جماعة مَن قعد عن نصرته، وهم ابن عمر وأبومسعود الأنصاري وسعد بن أبي وقاص وأبوموسي الأشعري ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأسامة بن زيد<sup>(١)</sup>. وليس المقام مقام بحث ومناقشة

إذا ما جنى الجاني محاذير ذنبه وكان الذي لم يقبل العذر جانياً وقال أمير المؤمنين في من ترك نصرته: أولئك قوم لم ينصروا الحق، ولم يخذلوا الباطل<sup>(٢)</sup>. أو كما قال، على أن بعضهم عرف بقتل عمار الحقيقة وندم، كما تقدّم عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>. فتعبير الامام النسائي بالترغيب لا ينافي الوجوب، لما ألفه الفقهاء أن الترغيب من قرائن الندب، حتي عدّه بعضهم من صوارف الأمر عن

١ - المستدرک: ٣ / ١٢٤ ح ٤٥٩٦.

٢ - ومن قصار نهج البلاغة: خذلو الحق ولم ينصروا الباطل ٤٧١ رقم ١٨

٣ - المستدرک: ٣ / ١٢٥ ح ٤٥٩٨.

١٧٢ (١) أخبرنا يوسف بن عيسى، قال: أخبرنا الفضل بن موسى، قال: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عليه السلام فِي الرَّحْبَةِ: أَنْشُدَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ، يَقُولُ: اللَّهُ وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ.

الوجوب إلى الذنب، وفيه بحث لأن كل واجب مرغّب فيه قطعاً، كالصلاة والزكاة والحج والصيام وكلمة التوحيد والجهاد وبرّ الوالدين وغير ذلك ممّا لا يحصى فجعل مجرد الترغيب من قرائن الذنب مطلقاً مستقلاً من غير قرينة أخرى عند من يجعل الأصل في الأمر للوجوب غير صحيح، ووجوب نصرة أمام الحق معلوم بأدلتها الخاصة، فضلاً عن يقاتل على تاويل القرآن، فهذا الباب من الذي قبله كالتمتّة والتذليل، أو كعطف اللازم على الملزوم، وإن لم يصرّح بالعطف، والأمر جليّ واضح.

وأما رجال السند فكلهم ثقات من رجال الصحيح، مشتركون غير الأول، والحديث مشترك.

وأما الثلاثة الذين زادوا في رواياتهم فهم ثقات وإن لم يكونوا من رجال الصحيحين، أو أحدهما، والعمدة هنا الثقة إلا الآخر، فقال في التقريب، مجهول وقد وثقه العجلي، كما مرّ ولزيادته شواهد صحيحة بالغة حد التواتر المعنوي، كما تقدّم في الباب الثاني والعشرين في الدعاء لمن أحبه، والدعاء على من أبغضه عليه السلام، وقد تقدّموا، وهذا أنما هو كالتأكيد والتقريب.

ومن كنت مولاه فعليّ وليّه، أللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره. قال سعيد: فقام إلى جنبي سته، وقال حارثة بن مضرب: قام سته، وقال زيد بن يشيع: قام عندي سته، وقال عمرو ذو مُرٍّ: أحب من أحبّه وأبغض من أبغضه.

قوله: من كنت مولاه فعليّ وليّه. وفي نسخة: فهذا وليّه. وهي رواية بالمعني والمتواتر لفظاً: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وقد مرّ أنّ الوليّ والمولى في هذا الحديث مترادفان للتعبير بهما عن معني واحد، وفي القرآن ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/٢٠٩] ﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا﴾ [الاعراف/١٥٥] ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آية المائدة/٦١] ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [محمد/١٢] ﴿إِنَّمَا الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الانفال/٤٠] وقد ورد اللفظان هنا متعاقبان في حديث الباب، وفي كثير من الروايات، كما مرّ إيضاح ذلك، وفي قراءة بن مسعود: إنّما مولاكم الله ورسوله والذين آمنوا.

وأما تخريجه وشواهد فكل فصل منه متواتر [٢٥٦] وقد تقدّم في المقدمة ما يشير إلى هذا، وفي الباب الرابع في حديث ابن عباس الطويل، وقبله في الباب الثالث من حديث سعد، وهو الحديث الأول منه، وقد تكرر في عدّة أبواب، وعقد له النسائي باباً وهو السابع عشر، فقال ذكر قول النبي ﷺ: من كنت وليّه فهذا وليّه وساقه من إحدى عشرة طريقاً باللفظين معاً، وفي الباب الحادي والعشرين من ثلاث طرق، وفي الباب الثاني والعشرين من طريقين، وتقدّم تقرير تواتر فصول الحديث وزياداته، فضلاً عن صحتها اصطلاحية، فضلاً عن الشواهد المعنوية على أنّ جميع أحاديث الخصائص، أو أكثرها تدل عليه، أو على بعض فصوله باحدى الدلالات الثلاث.

#### فائدة

وجوب نصرة أمام الحق وتوقيره وطاعته واجبة اجماعاً، وعصيانه ومخالفته



محرمه اجماعاً، وقد كنت جمعت في هذا الموضوع زهاء ثمانين حديثاً على تكرار في بعضها، وجمع النبهاني أربعين حديثاً في ذلك، كما أشرت إليها في خدمات أحاديث البرق، وكفي بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء/٥٩] والخارج عن ذلك خارجي باغ، أو محارب، وقد فصلت أحكامهم الدنيوية في مظانها، ومن ذلك ما يأتي في الكلام على الخمسة الأبواب الآتية في الخوارج والبغاة، وفقنا الله لطاعته وطاعة من أطاعه، وحبه وحب من أحبه، ومعاداة من عاداه، وبغض من أبغضه وأرانا الحق حقاً، ووفقنا لاتباعه قولاً وفعلًا واعتقاداً، والباطل باطلاً، وعصمنا من اقتفائه والدخول فيه كذلك.

### فائدة أخرى

قال النووي في شرح مسلم في شرح كتاب الفتن: وكان علي عليه السلام هو المحق المصيب في تلك الحروب، هذا مذهب أهل السنة<sup>(١)</sup>. وقال في شرح حديث عمار: تقتلك الفئة الباغية. قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة في أن علياً كان محقاً مصيباً، والطائفة الاخرى بغاة الخ<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ في ترجمة أمير المؤمنين من الاصابة: وظهر بقتل عمار أن الصواب كان مع علي عليه السلام، واتفق على ذلك أهل السنة بعد إختلاف كان في القديم، والحمد لله<sup>(٣)</sup>. وقال صاحب العواصم في آخر الكراس الأول من الجلد الأول ممّا لديّ منها في سياق الكلام على المبتدعة: كالخوارج، أمّا بيان شرّهم فواجب على الوجه المشروع، أو مستحب، لما ثبت من النصوص الصحيحة في تصويب علي عليه السلام في حرب الخوارج، وأجمعت الأمة

١ - شرح النووي على صحيح مسلم ١٨ / ١١.

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم ١٨ / ٤٠.

٣ - الاصابة ٤٦٦/٤ رقم ٥٧٠٤.

ب - ٤٥ - ذكر قول النَّبِيِّ ﷺ لعَمَّار: تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، وفيه ١٠ عن ٣. ١٧٣ (١) أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، قال: حَدَّثَنَا غَنْدَرُ عَنْ شُعْبَةَ، قال: سمعت خالداً يَحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَمَّارٍ: تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ. خالفه أبو داود فقال عن شعبة عن خالد عن الحسن .

على ذلك مع ظهور التأويل منهم. وقال فيها منه: وقد اعترف أهل الحديث بأجمعهم أَنَّ المحاربين لعليٍّ عليه السلام معاوية وجميع من تبعه بغاة عليه، وأنه صاحب الحق، نقل ذلك عنهم غير واحد منهم، مثل القرطبي في تذكرته. وقال المحقق الشوكاني في باب حكم قتال البغاة من وبل الغمام: ولا شك ولا شبهة أَنَّ الحق بيد عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي جَمِيعِ مَوَاطِنِهِ<sup>(١)</sup>. وساق بحثاً نفساً مفصلاً لا يتسع له المقام.

### (تقتل عمار الفتنة الباغية)

قوله: خالد. رجال هذين الاسنادين رجال الصحيح، وأكثرهم ممن اتفق الشيخان على إخراج حديثهم إلا الأول والسادس من الأول، والثاني والسابع من الثاني، فمن رجال مسلم والأربعة، والمشارك منهم من عدا الأول والخامس والسادس من الأول، ومن عدا السابع من الثاني، والحديث مشترك، وقد تقدّموا، إلا خالداً، وشيخه، وأمّ شيخه في السند الأول، وهو خالد بن مهران - بكسر الميم - كما في المغني<sup>(٢)</sup> البصري الحذاء - بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة - قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول: أخذ

١ - وبل الغمام ذيل شفاء الأوام: ٣ / ٥٧٧.

٢ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٤٣.

على هذا النحو وهو ثقة يرسل، وقد أشار حماد بن زيد إلي أن حفظه تغير، لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، كما في التقريب، أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. له في الباب ثلاثة أحاديث، رأى أنس بن مالك وروى عن الحسن وأخيه سعيد ابني أبي الحسن، واسمه يسار البصري وعبد الله بن الحارث وعطاء بن أبي رباح وجماعة، وأرسل عن آخرين، وعنه الحمادان والثوري وشعبة وابن عُلَيَّة وآخرون، قال أحمد: ثبت، وقال ابن معين والنسائي والعجلي وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: وكان مهيباً كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة وأمثاله، وتكلم أحمد وابن خزيمة وابن أبي حاتم في سماعه عن الكوفيين وعن جماعة من غيرهم، وضعف أمره ابن عُلَيَّة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال حماد بن زيد: قدم علينا قدمة من الشام فكأننا أنكرنا حفظه، قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بآخره، أو من أجل دخوله في عمل السلطان، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. ونحوه في مقدمة الفتح<sup>(٤)</sup>. وكأنه لم يعبأ بقول من ضعفه، ولهذا قال: روى له الجماعة، وجزم بثقته مع الإشارة إلي ما قيل.

وشيخه سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن البصري ثقة، أخرج له الستة<sup>(٥)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أمه خيرة، وقد تصحّف في النسخ المطبوعة «بأبيه» في السند الثاني والثالث وهو غلط لأن أسانيد الحديث

١ - تقريب التهذيب: ١/٥٣ رقم ١٧٣٨.

٢ - الطبقات: ١/٢٧٨.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣/١٢٠ رقم ٢٢٤.

٤ - مقدمة فتح الباري: ٣٩٨.

٥ - تقريب التهذيب: ٢٠٤ رقم ٢٣٥٨.

عند ابن سعد وأحمد وغيرهما صريحة في أنه يروى هذا الحديث عن أمّه، وقد كثرت الغلط والتصحيح في هذا الباب، واختلاف النسخ حتى هالني ذلك وصححت الأسانيد والأحاديث على أصول الرجال والحديث، كما يأتي بحسب الامكان وروى عن أبي هريرة وعليّ وابن عباس وأبي بكره الثقفي وغيرهم، وعنه أخوه الحسن وابنه يحيى بن سعيد وابن عون وخالد الحذاء وأيوب والأعمش وغيرهم قال أبو زرعة والنسائي والعجلي: تابعي ثقة، وذكره خليفة في الطبقة الثانية من قراء أهل البصرة، له في صحيح البخاري حديث واحد عن ابن عباس في التصوير<sup>(١)</sup>. وهو يروي هنا عن أمّه خيرة - بفتح المعجمة وسكون التحتانية - أمّ الحسن البصري مولاة أمّ سلمة [٢٥٧] مقبولة، كما في التقريب، أخرج لها مسلم والأربعة<sup>(٢)</sup>. لها في الباب ثلاثة أحاديث متتالية، ولا ذكر لها في الطبقات، روت عن مولاتها أمّ سلمة وعائشة، وعن ابنائها الحسن وسعيد ابنا أبي الحسن، وعليّ بن زيد بن جدعان وقرّة بن معاوية المزني وحفصة بنت سيرين، ذكرها ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>.

وغندر هو محمد بن جعفر. وعمر بن عليّ في السند الثاني هو الفلاس الصيرفي شيخ، وشيخ شيخ للنسائي، كما تقدّم في اسناد الحديث الأول من الباب السابع، وأبوداود هو الطيالسي، وأيوب هو السخثاني، فالمخالفة هنا وفيما يأتي غير ضائرة كما تكرر في ما تقدّم لأنّها راجعة إلي تعدد الطرق، أو اختلاف بعض الشيوخ لكنّها مخالفة صورية لغوية، ألا ترى أن الحسن وأخاه سعيداً كلا منهما قد روى عن أمّهما، ويأتي الحديث الثالث والرابع من رواية ابن عون عن الحسن،

١ - تهذيب التهذيب: ٤/١٦ رقم ٢١.

٢ - تقريب التهذيب: ٢/٨٦١ رقم ٨٨٧٦.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٢/٢٧٨٤.

١٧٤ (٢) أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدّثنا أبو داود، قال: حدّثنا شعبة، قال: أخبرنا أيوب و خالد عن الحسن عن أمّه عن أمّ سلمة: أنّ رسول الله ﷺ، قال لعمار: تقتلك الفئة الباغية. وقد رواه ابن عون عن الحسن.

لا عن سعيد أخيه، وقد رواه مسلم عن سعيد ابن أبي الحسن وعن الحسن عن أمّهما عن أمّ سلمة، وهكذا يقال في المخالفة الآتية في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، لأنّها عبارة عن اختلاف بعض المشايخ، وكم في البخاري ومسلم من هذا النوع، ولهذا يورد البخاري الحديث الواحد في عدّة أبواب لاختلاف الشيوخ، أو بعضهم، ويورد مسلم ذلك من عدّة طرق لكنّها مجموعة ومركّك في ترجمة يحيى ابن معين وإبراهيم بن سعد الجوهري ما يؤيد هذا، حيث قال الثاني كل حديث لا يكون عنده من كذا كذا طريقاً فهو عنده يتيّم، ولهذا تختلف ألفاظ الحديث الواحد، ومنه حديث الباب، فضلاً عما تقدّم التنبيه عليه، وهذه تدقيقات حديثة اصطلاحية، ومنها ما أشار إليه النسائي يقصدون بها التحري والايضاح قوله: قال لعمار: تقتلك الفئة الباغية الحديث، عدّوه من اعلام النبوّة لما بين الأخبار ووقوع المخبر عنه من المدّة الطويلة، لأنّ الاخبار كان في بعض الروايات في السنة الأولى من الهجرة، أيّام بناء المسجد النبوي، وفي بعضها أيّام حفر الخندق في السنة الخامسة منها، وقتل عمار كان بصفين سنة سبع وثلاثين من الهجرة، وهو ممّا اشتهر وتواتر.

وأما تخريجه وشواهدة فهي أكثر من أن تحصر، قال الحافظ السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، وقد عدّه منها وهو قبيل آخر حديث منها بحديثين: أخرجه الشيخان من حديث أبي قتادة وأمّ سلمة والحاكم من حديث خزيمه بن ثابت وأحمد من حديث عمار بن ياسر نفسه و عمرو بن العاص وابنه عبدالله بن عمرو ابن العاص و عمرو ابن حزم و خزيمه بن ثابت

وأخرجه أبويعلى والطبراني من حديث عثمان بن عفان وأنس، انتهى.

### فائدة

هذا شاهد صدق على أنّ الحافظ السيوطي يعدّ ما رواه نحو عشرة من الصحابة من الأحاديث المتواترة، كما صرّح بذلك في خطبة قطف الأزهار المتناثرة، وإلاّ فالحديث رواه أكثر من هؤلاء من الصحابة، وفي الخصائص زيادة رواية أبي سعيد الخدري، وبه تمّ العدد عشرة، ويأتي ذكر عشرة آخرين في كلام التلخيص، مع الاعتبار بحديث ابن مسعود، وإن كان شاهداً، وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة عمار من الاصابة: وتواترت الأحاديث أنّ عماراً تقتله الفئة الباغية. وأجمعوا على أنّه قتل مع عليّ رضي الله عنه بصفين ٣٧ سنة (سبع وثلاثين) (١). وقال المناوي: قال السيوطي في الخصائص: هذا الحديث متواتر، ورواه من الصحابة بضعة عشر (٢). وفي العواصم حديث تقتل عماراً الفئة الباغية. متفق على صحته وشهرته في ذلك العصر، وإنّه ما قدح فيه من القدماء أحد. بل قال الذهبي في ترجمة عمار من النبلاء: أنّه حديث متواتر، فأما معاوية فتأوله بتأويل باطل إنّ عليّاً وأصحابه هم الذين قتلوه، وجاءوا به حتي ألقوه بين رماحنا، رواه أحمد في مسند عمرو بن العاص، وقد أجاب عبدالله ابن عمرو: بأنّه يلزم أنّ رسول الله ﷺ قاتل عمّه الحمزة وشهداء بدر وأحد، فأفحمه، انتهى (٣). وقال ابن كثير: وهذا مقتل عمار رضي الله عنه مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه قتله أهل الشام، وبان وظهر بذلك سرّ ما أخبر به الرسول ﷺ من أنّه تقتله الفئة الباغية وبان بذلك أنّ عليّاً محقّ، وإنّ معاوية باغ، وهو من دلائل النبوة (٤). وقال في

١ - الاصابة: ٤٧٤/٤ رقم ٥٧٢٠.

٢ - فيض القدير: ٦/٤٦٤.

٣ - سير أعلام النبلاء: ٤٠٦/١ رقم ٨٤.

٤ - البداية والنهاية: ٣٦٧/٧.

موضع آخر عن يعقوب بن راقط: اختصم رجلان في سلب عمار، وفي قتله، فأتيا عبدالله بن عمرو بن العاص ليتحاكما إليه، فقال لهما: ويحكما أخرجاني، فإن رسول الله ﷺ، قال لَمَّا لعبت قريش بعمار: ما لهم ولعمار، عمار يدعوهم إلي الجنة، ويدعونه إلي النار، قاتله وسالبه في النار، قال: فبلغني أن معاوية قال: إنمَّا قتله من أخرجه، يخدع بذلك أهل الشام، وساق الحديث بألفاظ وطرق، وفي هذه الرواية بحث يظهر مما يأتي، ثم قال: وهذا التأويل الذي سلكه معاوية بعيد وزاد حديث ابن مسعود يرفعه: إذا اختلف الناس كان ابن سميّة على الحق<sup>(١)</sup>. وقال المناوي في شرح حديث أبي سعيد من الجامع الصغير بلفظ: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلي الجنة ويدعونه إلي النار، أي يدعوهم إلي سبب الجنة، وهو طاعة الامام الحق، ويدعونه الي سبب النار، وهو عصيانه ومقاتلته، قالوا: وقد وقع ذلك في صفين، دعاهم فيه الي الامام الحق، ودعوه الي النار [٢٥٨] وقتلوه، فهو معجزة للمصطفى وعلم من أعلام النبوة، وإن قول بعضهم: المراد أهل مكة الذين عذبوه أول الاسلام، قد تعقبوه بالرد، أي بصريح سبب الحديث وسياقه وحكمه ومفاده، وقد عزاه الحافظ السيوطي إلي البخاري وأحمد، وهو عند البخاري بهذا اللفظ، ثم قال: قال القرطبي: وهذا الحديث من أثبت الأحاديث وأصحها، ولمّا لم يقدر معاوية على انكاره، قال: إنمَّا قتله من أخرجه، فأجابه عليّ كرم الله وجهه بأن رسول الله ﷺ إذن قتل حمزة حين أخرجه، أي وسائر الشهداء في كلّ موطن لخروجهم عن إذنه وأمره، قال ابن دحية: وهذا من عليّ كرم الله وجهه إلزام مُفحِّم، لا جواب عنه، وحجة لا اعتراض عليها، وقال الامام عبد القاهر الجرجاني في كتاب الامامة: أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقَي الحديث والرأي منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي

والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أن علياً كرم الله وجهه مصيب في قتاله لأهل صفين، كما هو مصيب في أهل الجمل، وإن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يكفرون بغيرهم، وقال الامام أبو منصور في كتاب الفرق في بيان عقيدة أهل السنة: أجمعوا أن علياً مصيب في قتاله أهل الجمل طلحة والزبير وعائشة بالبصرة، وأهل صفين معاوية وعسكره، انتهى<sup>(١)</sup>. ولهذا ظهرت توبة عائشة وطلحة والزبير لتلافي ما وقع منهم، وقد مرّ نحو هذا آخر الباب الرابع والثلاثين وفي غيره، وقد عدّ المحقق المقبلي الحديث في الأبحاث المسددة من الأحاديث المتواترة، ولفظه: تقتل عماراً الفئة الباغية، قال بعضهم: هو متواتر. يعني لفظاً ولذا لم يردّه معاوية حين قتل عمار، وذكر عبدالله بن عمرو الحديث، فقال معاوية إنما قتله من جاء به، فقال له عبدالله: فمن قتل الحمزة؟ وقال ذوالكلاع -بفتح كاف وخفة لام آخره مهملة -معاوية: كيف نقاتلهم ومعهم عمار؟ وإنما تقتله الفئة الباغية، فقال معاوية: سيأتينا ويقتلونه، فهلك ذوالكلاع قبل قتل عمار، فلما قتل عمار، قال معاوية: لو كان ذوالكلاع حيّاً لانخل عتاً اليوم نصف الناس، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: أنه حديث متواتر<sup>(٣)</sup>. كما في هامش آخر الباب الحادي والخمسين من أمالي الامام أبي طالب عليه السلام. وفي الاعتصام للامام القاسم بن محمد عليه السلام في الكراس الثاني من المقدمة بعد أن أوسع روايات الحديث المعزوة إلي كتب الأئمة كأبي العباس الحسني في المصابيح من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، ثم إلى كتاب المحيط، وإلى أمالي الامام أبي طالب عن ابن عباس يرفعه، وإلى كتاب أخبار صفين لأبي مخنف في قصة طويلة من

١ - فيض القدير: ٣٦٤/٦ - ٣٦٥.

٢ - الأبحاث المسددة: ٤٤٦.

٣ - الاستيعاب: ١٤٠/٣ تحت رقم ١٨٦٣.



حديث عمرو بن العاص، وإلي القاسم بن إبراهيم في كتاب الكامل المنير، وإلي صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث، فقال: وقال الامام شرف الدين: قد ورد النص الصريح المتواتر بأن قتله اماره الفئة الباغية التي أمر الله سبحانه بقتالها ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات/٩] وهو حديث عمار المتواتر لفظاً ومعنى باجماع المؤلف والمخالف، وقال ابن بهران في شرح القصص الحق وأخرج أحمد بن عيسى عن النبي ﷺ أنه قال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار، قال: وقد ذكر الذهبي وغيره أن هذا الخبر متواتر، إلي أن قال: وقال ابن حجر في التلخيص في تخريج هذا الحديث أي مع الزيادة: أخرجه مسلم من حديث أبي قتادة وأبي سعيد الخدري وأم سلمة وأصل حديث أبي سعيد عند البخاري بل مع الزيادة أيضاً، كما يأتي، وقد أخرجه الاسماعيل والبرقاني من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بها، وأخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن ثابت، والطبراني من حديث عمرو وعثمان وحذيفة وأبي أيوب وزيد بن العرد، كما في مجمع الزوائد قال: وعمرو بن حزم ومعاوية وعبدالله بن عمرو وأبي رافع ومولاة لعمار بن ياسر وغيرهم، قال ابن عبد البر تواترت الأخبار بذلك، وهو من أصح الحديث، وقال ابن دحية: لا مطعن في صحته<sup>(١)</sup>. فزاد الحافظ: تسعة من رواته من الصحابة، غير التسعة الذين حكم الحافظ السيوطي بتواتر حديثهم، وأضفت إليهم أبا سعيد الخدري، فكانوا عشرة ويضاف إلي هؤلاء التسعة ابن مسعود المتقدم وإن كان حديثه شاهداً للمعني فيكونون عشرة إلي عشرة، ومن طلب الزيادة وجد، كما أشار إلي كثرهم الحافظ ابن حجر في الكلام على الحديث في كتاب الصلاة من الفتح حيث قال: روى هذا الحديث جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان وأبو هريرة عند

الترمذي، ثم سرد من تقدّم إلى أن قال: وأبو اليسر وكلها عند الطبراني وغيره وغالب طرقها صحيحة، أو حسنة، وفيه عن جماعة آخرين. يطول عدّهم<sup>(١)</sup>. وفي كلامه فائدتان، زيادة أبي هريرة وأبي اليسر، وقتادة بن النعمان، وهو غير أبي قتادة على ما تقدّم، والاشارة إلى كثرة من ترك ذكرهم مع الحكم على أغلب طرقه بالصحة، أو الحسن، وزاد في مجمع الزوائد أبا مسعود عند البزار<sup>(٢)</sup>. وهو غير ابن مسعود. وفي كلام الاعتصام فائدتان تأكيد ما تقدّم من تواتر الحديث، والتنبيه على مخارجه ووجوده في كتب أهل البيت من رواياتهم.

### تنبيه

تقدّم أنّ حديث عمار عند البخاري ومسلم وأحمد، ويأتي التنبيه على طرقه عندهم، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص بعد كلامه السابق المنقول في الاعتصام، ونقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل أنّه حكى عن أحمد أنّه قال: قد روى هذا الحديث من ثمان وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح، وحكى أيضاً عن أحمد وابن أبي خيثمة أنّهم، قالوا: لم يصح، انتهى<sup>(٣)</sup>. [٢٥٩] وإنما نقل هذا الحافظ كالمستغرب لما تقدّم عنه في الاصابة من الجزم بتواتره، وفي التلخيص أنّه في البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>. وهذا القول بعيد، أو باطل عن أحمد، كيف وقد أخرجه في المسند من سبعة عشر طريقاً، عن عبدالله بن عمرو بن العاص من أربع طرق، ورجالها رجال الصحيحين، أو أحدهما، إلا طريقاً واحدةً، ففيها راويان ليسا من رجالهما، وهما الأسود ابن مسعود عن حنظلة بن خويلد<sup>(٥)</sup>.

١ - فتح الباري: ١/ ٤٥٢.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/ ٣٥٩ ح ١٥٦١٧

٣ - تلخيص الحبير: ٤/ ٤٣ ح ١٧٣٥

٤ - الرقم السابق.

٥ - مسند أحمد: ١٦١/٢ عن عبدالله بن عمرو بن العاص ح ٦٤٩٩ وح ٦٥٠٠ وح ٦٥٣٨ -

وهما ثقتان، كما يأتي، وعن أبي سعيد الخدري من ست طرق، إلا أنه صرح في الخامسة والسادسة أنه حدّثه بذلك أبو قتادة<sup>(١)</sup>.

الأولي: رجالها منهم متفق عليه، وهو الأول، ومنهم من أخرج له مسلم والبخاري تعليقا والأربعة، وهم من عداه.

والثانية: رجالها رجال الصحيحين معاً.

والثالثة: كذلك إلا واحداً، فمن رجال مسلم والبخاري تعليقا.

والرابعة: كذلك إلا واحداً، فمن رجال البخاري والترمذي.

والخامسة: كذلك إلا واحداً، فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليقا.

والسادسة: كذلك إلا واحداً وهو المستثنى في الخامسة، وإلا شيخ أحمد وهو الحسن بن يحيى الرزي -بضم الراء وتشديد الزاي- وهو صدوق صاحب حديث، أخرج له أحمد وأبو داود، وفيها رواية أبي سعيد عن قتادة، وقد توبع الحسن بن يحيى عند مسلم بأربعة، وهم إسحاق بن إبراهيم وإسحاق بن منصور ومحمود بن غيلان ومحمد بن قدامة، فجميع الرجال في هذه الطرق رجال الصحيحين، أو أحدهما، إلا هذا وقد توبع برجال الصحيح مع صدقه، هذه عشر طرق كلها صحيحة لذاتها، إلا واحدة فلغيرها، وطريق عن خزيمة بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

وطريقان عن عمرو بن العاص في أحدهما رجل مبهم من أهل مصر وقد توبع أيضاً<sup>(٣)</sup>. وأربعة عن أمّ سلمة<sup>(٤)</sup>. وأكثر رجالها رجال الصحيحين، أو أحدهما

→ عن أسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو ح ٦٩٢٦.

١ - مسند أحمد: ٥/٣ عن أبي سعيد الخدري ح ١١٠٢٤ وح ١١١٨٢ وح ١١٢٣٧ وح

١١٨٧٩ وعن أبي سعيد الخدري عن أبي قتادة: ٥/٢٠٦ ح ٢٢٦٦٢ وح ٢٢٦٦٣.

٢ - مسند أحمد: ٥/٢١٤ عن خزيمة بن ثابت ح ٢١٩٢٢.

٣ - مسند أحمد عن عمرو بن العاص: ٤/٩٩ ح ١٧٨٠١ وح ١٧٨١٣.

٤ - مسند أحمد: ٦/٣١١ عن أمّ سلمة ح ٢٦٥٢٥ ح ٢٦٦٠٥ ح ٢٦٦٩٢ وح ٢٦٧٢٢.

فرجالها بين ثقة وصدوق ومقبول، وهي أم الحسن خيرة علي أن مسلماً أخرجه عنها من طرق عن أم سلمة، كما يأتي ومع هذا فأحمد أخبر بالثقات الذين يصح حديثهم، فكيف يقول: لا يصح هذا الحديث، وقد رواه من هذه الطرق الثابتة. وإن سلمنا أن الثقة قد يختلف حاله عند أحمد، وعند أهل الصحيح، فذلك نادر، أما رجال سبع عشرة طريقاً، فلا، كيف وغالب رجالهم ثقات من رجال الصحيح، وقد تقدّمت تراجمهم، ولو لا خشية الاطالة لأوردتهم مع تراجمهم وتوثيق أحمد وغيره أيّاهم، وهذا يدل على عدم صحة نفي صحة هذا الحديث من أحمد، كيف وهو القائل: هذا الكتاب - يعني المسند - جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فان وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة<sup>(١)</sup>. وقال الحافظ أبو موسى المديني في كتابه خصائص المسند: وهذا الكتاب يعني مسند الامام أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله أمماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً<sup>(٢)</sup>. قال: ولم يخرج فيه إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته، ثم ساق الدليل على احتياط الامام أحمد في المسند، اسناداً وامتناً، وهو أمره بالضرب على حديث لشذوذ، مع ثقة رجاله<sup>(٣)</sup>. وقال الحافظ الهيثمي في كتابه زوائد المسند على الكتب الستة: إن مسند أحمد أصح صحيح من غيره وقال الحافظ السيوطي في خطبة الجامع الكبير ما لفظه: وكل ما كان في مسند فهو مقبول، فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن<sup>(٤)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة في رجال الأربعة

١ - خصائص المسند: ١٥.

٢ - خصائص المسند: ٥.

٣ - خصائص المسند: ٨.

٤ - جمع الجوامع: ٢١/١.

ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة، أو أربعة أحاديث، قال: والاعتذار عن ذلك أنه ممّا أمر أحمد بالضرب عليه، فترك سهواً، ونقله المحقق الشوكاني في ترجمة الامام أحمد من نيل الأوطار<sup>(١)</sup>. فهذه أقوال الحفاظ في المسند وأحاديثه ورجاله، كيف بحديث أورده فيه بسبع عشرة رواية، وغالب رجالها رجال الصحيح، ومن خرج عن ذلك فهو ثقة، أو صدوق، أو مقبول، ثم يصح عنه أن يقول فيه أنه حديث غير صحيح، هذا عنه غير صحيح، وبنحو هذا يجاب على ما نقل عن ابن أبي خيثمة، وإن فرضنا صحة الرواية عنهما، وثبت عزو هذا القول إليهما فما هو إلا كما نقله ابن تيمية عن بعض الحفاظ أن حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه، لم يصح<sup>(٢)</sup>. وهو أكبر وأكثر حديث تواتراً، لأنّه ورد من مائة ونيّف وخمسين طريقاً، كما مرّ فهل يعتبر بذلك، وما من أحد إلا يؤخذ من كلامه ويترك ما عدا المعصوم، ويمكن أنّهما حكما بذلك بالنظر إلي جواب سؤال عن طريق مخصوصة تشتمل على ضعيف، كما تقدّم نحو هذا في الكلام على الحديث المذكور، كيف وقد أخرجه البخاري من طريقين في باب التعاون في بناء المسجد من كتاب الصلاة من الفتح<sup>(٣)</sup>. وأطال وأطاب الكلام عليه الحافظ على مناقشات فيه تقدّم ما توخّذ منه، وفي باب مسح الغبار عن الرأس من كتاب الجهاد، كلاهما عن عبدالله بن عمرو بن العاص يرفعه بلفظ: ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلي الله، وفي رواية: إلي الجنة، ويدعونه إلي النار<sup>(٤)</sup>. وأخرجه مسلم من بضع عشرة طريقاً بالنظر إلي اختلاف شيوخه وكثرتهم، إلا أنه داخلها وطوى بعضها تحويلاً على ما ذكره منها اسناداً ومتناً على قاعدته في جميع الكتاب، وهو في

١ - مقدمة نيل الأوطار: ١٩

٢ - منهاج السنّة ٣٢٠/٧.

٣ - فتح الباري: ١/ ٤٥٠.

٤ - فتح الباري: ٦/ ٢٣

كتاب الفتن في الجزء الأخير من شرح النووي في عدّة صحائف<sup>(١)</sup>. وشرحه النووي شرحاً حسناً على مناقشة أيضاً لا تخفي على منصف عن أبي سعيد الخدري وعن أمّ سلمة من طريق خيرة أمّ الحسن البصري، فقد أخرج لها الحديث من ثلاث طرق، فهي من رواية الصحيح عند مسلم، وأخرجه أبوداود الطيالسي عن أمّ سلمة من خمس طرق، في واحدة منها أرسل<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه ابن سعد في ترجمة عمار من طبقاته في القسم الثاني من الجزء الأول في عدّة صحائف<sup>(٣)</sup>. من بضع عشرة طريقاً، في واحدة منها إرسال فقط عن أمّ سلمة، وعن أبي سعيد الخدري وعن أبي قتادة وعن عمرو بن العاص وعن ابنه عبدالله بن عمرو بن العاص وعن خزيمة بن ثابت وعن معاوية بن أبي سفيان، وسرد ذلك يستدعي جزءً وسطاً، ولا تستطل الكلام في المقام، فإنّها خدمات حديثية لها قيمة وافرة عند أهل هذا الشأن، كيف وقد أفرد الحفاظ كثيراً من الأحاديث التي فيها مقال بالتأليف، للذبّ عنها وإيضاح ما أشكل من كلام بعضهم فيها، وقد اشتملت هذه الخدمة على فوائد وزوائد مع خدمة سائر أحاديث الباب، ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة/٢٦٩] [٢٦٠]

١ - شرح النووي على صحيح مسلم : ١٨ / ٤٠ .

٢ - مسند أبي داود الطيالسي : ١ / ٨٤ ح ٦٠٣ ، و ح ٦٤٦ ، و ح ١٥٩٨ ، و ح ٢١٦٨ ، و ح ٢٢٠٢ .

٣ - الطبقات الكبرى : ٣ / ٢٤٧ ترجمة عمار .

١٧٥ (٣) أخبرنا حميد بن مسعدة عن يزيد هو ابن زريع، قال: أخبرنا ابن عون عن

قوله: حميد بن مسعدة. رجال هذا الاسناد والذي يليه ثقات أثبات من رجال الصحيحين معاً إلا الأول، والآخر من الأول، والآخر من الثاني، فمن رجال مسلم فقط والأربعة، والمشارك منهم ما عدا الأول منهما والخامس، وقد تقدّموا إلا هذا. وشيخه وشيخه.

وهو حميد بن مسعدة -بمفتوحة وسكون مهملة - ابن المبارك السامي -بالمهملة - أو الباهلي بصري صدوق، أخرج له مسلم والأربعة<sup>(١)</sup>. ولا ذكر له في الطبقات، روى عن يزيد بن زريع وحماد بن زيد وابن علقمة ومعتز بن سليمان وجماعة، وعنه الجماعة إلا البخاري وأبو زرعة وأبو جعفر الطبري وجعفر الفريابي وغيرهم، قال أبو حاتم: كتبت حديثه وكان صدوقاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال إبراهيم بن أورمة: كل حديث حميد فائدة وقال النسائي في أسماء شيوخه: ثقة<sup>(٢)</sup>.

وشيخه يزيد ابن زريع - بتقديم الزاي مصغراً - أبو معاوية البصري ثقة ثبت حافظ، ولم يصح أنه شهد فتح مصر الأول، أخرج له الستة<sup>(٣)</sup>. والسيدان الاخوان والمرشد بالله والسّمّان وصاحب المحيط<sup>(٤)</sup>. له في الباب حديثان، وآخر يأتي، روى عن ابن عون وأيوب وخالد الحذاء وشعبة والثوري وغيرهم، وعنه ابن المبارك وابن مهدي وبندار وابن المديني وخلائق، اي ومنهم حميد بن مسعدة

١ - تقريب التهذيب ١/٤٣ رقم ١٦١٧.

٢ - تهذيب التهذيب ٣/٤٩ رقم ٨٣.

٣ - تقريب التهذيب ٢/٦٧١ رقم ٧٩٩٢.

٤ - الطبقات: ٤٤٤/٢.

كما تقدّم، قال محمد بن عيسى بن الطباع: ذكروا الفقهاء وأصحاب الحديث ومن لا يطمئن عليه في شيء، فذكروا منهم مالكا وحمادا بن زيد ويزيد بن زريع، وقال إبراهيم بن محمد: لم يكن أحد أثبت من يزيد بن زريع، وقال في رواية: إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة، وفي رواية كان ربحانة البصرة، وفي رواية، ما أتقنه وما أحفظه يالك من صحة حديث صدوق متقن، وقال ابن معين: ثقة، وفي رواية هو الصدوق الثقة المأمون، وفضّله على شيوخ البصرة، وقال أبو حاتم: ثقة أمام وقال ابن سعد: كان ثقةً حجةً كثير الحديث، وكان من أروع أهل زمانه<sup>(١)</sup>. وقد اتفقوا على ما تقدّم، ومن الغريب ما أشار إليه ابن طاهر في ترجمة عباس البحراني، أنه تغيّر بآخره، حكاه الحافظ في آخر ترجمته، ولم يلتفت إليه في التقريب، فجزم بثقته، وأطلق، كما مرّ ولا يقدح التغير إن تحقق إلّا في حديث من حدّث عنه بعده، ولم ينقل عن أحد ممّن روى عنه أنّه روى عنه بعد ذلك، فكأنّه قول شاذ لا يعتد به، أو أنّه لم يحدث بعد التغير.

وشيوخه ابن عون، وهو عبدالله ابن عون بن أرطبان - بفتح همزة وسكون راء وتخفيف موحدة آخره نون - أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسنّ، من الطبقة السادسة<sup>(٢)</sup>. وثمة عبدالله بن عون الهلالي البغدادي ثقة عابد إلّا أنّه متأخّر من الطبقة العاشرة، والمراد هنا الأول أخرج له الستّة وأبوطالب والسّمّان<sup>(٣)</sup>. له في الباب حديثان متتاليان وآخر يأتي راي أنس بن مالك وروى عن الحسن وابن سيرين والنخعي والشعبي ومجاهد وجماعة، وعنه يزيد بن زريع والأعمش والثوري وشعبة والقطان وابن المبارك

١ - تهذيب التهذيب: ١١/٣٢٥ رقم ٦٢٦.

٢ - تقريب التهذيب: ١/٣٠٥ رقم ٣٦٠٩.

٣ - الطبقات: ١/٥٠٣.



الحسن عن أمّه عن أمّ سلمة، قالت: لمّا كان يوم الخندق وهو يعاطيهم اللبن، وقد أغبر شعر صدره، قالت: فوالله مانسيت وهو يقول: اللَّهُمَّ اِنَّ الْخَيْرَ خَيْرَ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ، قالت: وجاء عَمَّارٌ، فقال: يَا ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَةُ.

١٧٦ (٤) أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدّثنا خالد، قال: حدّثنا ابن عون عن الحسن، قال: قالت أمّ سلمة أمّ المؤمنين، ما نسيت قوله يوم الخندق وهو

وآخرون، وقد أكثر الحفاظ من الثناء عليه، وتفضيله على كثير من الحفاظ وقرانه بايوب السختياني والتميمي ويونس، وأموسي، ومناقبه كثيرة جداً وقال ابن مهدي: ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة منه، وقال ابن معين: ثبت، وقال أبو حاتم ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً وكان عثمانياً كثير الحديث ورعاً، وقال النسائي ثقة مأمون، وقال في موضع: ثقة ثبت، وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صحيح الكتاب وقال العجلي: بصري ثقة رجل صالح، وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل زمانه عبادةً وفضلاً وورعاً ونسكاً وصلابةً في السنة وشدةً على أهل البدع<sup>(١)</sup>.

قوله: لمّا كان يوم الخندق. وكذا عند مسلم وغيره: ذكر يوم الخندق. وعند البخاري في الموضعين: إنّ ذلك كان أيام بناء المسجد النبوي. ولهذا بوّب عليه البخاري في كتاب الصلاة، فقال: باب التعاون في بناء المسجد، ثمّ أورد فيه كما أوردته في الجهاد كذلك وفيه أنّ أبا سعيد حدّثهم حتى أتى ذكر بناء المسجد فقال كنّا نحمل لبنه لبنه، وعمار لبنتين لبنتين فراه النبي ﷺ فنفض التراب عنه وفي رواية: فينفض التراب عنه، ويقول: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم

يعاطيهم اللبن وقد إغبر شعر صدره، وهو يقول: أَللّهُمَّ اِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ، فأغفر  
للأنصار والمهاجرة، قالت: وجاء عمار، فقال: يا ابن سميّة تقتلك الفئة الباغية.

إلي الجنة ويدعونه الي النار، قال عمار: أعوذ بالله من الفتن، فالقستان  
صحيحتان، وكذا الحديث فيهما معاً، فدل ذلك على تعدد ايراد النبي ﷺ له في  
عدّة أمكنة وأزمنة مختلفة بحسب مقتضي الحال، ومناسبة المقام، وعلى تأكد هذا  
الحكم، فلذلك كرر الحديث لتأكيد، قال الحافظ: وفي هذا الحديث علم من  
أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعليّ كرم الله وجهه ولعمار رضي الله عنه، وردّ على النواصب  
الزاعمين أنّ عليّاً لم يكن مصيباً في حروبه، انتهى<sup>(١)</sup>. وتقدّم نقل الاجماع على  
أنّه عليه السلام كان مصيباً في حروبه كلها عند أهل هذا الشأن، فضلا عن أهل البيت  
وأتباعهم، وما خلاف النواصب هنا إلّا كخلاف الخوارج، وكل ذلك عن الحق  
والصواب خارج، وقد أوسع الهيتمي في سياق ألفاظ الحديث في باب ما كان  
بينهم في صفين من كتاب الفتن [٢٦١]<sup>(٢)</sup>. وفي الباب الثاني من فضائل عمار من  
كتاب المناقب<sup>(٣)</sup>. وساق ذلك في عدّة صحائف، والقصد التنبيه على مواضعه، كما  
أشار إلي ذلك ابن كثير في عدّة صحائف في باب مقتل عمار باب رفع أهل الشام  
المصاحف<sup>(٤)</sup>. أعني أنّ الحديث تكررت ألفاظه وطرقه وتعدّدت رواته في تلك  
الصحائف، لا أنّها كلّها فيه.

#### فائدة

قال الحافظ ابن حجر في كتاب الفتن من الفتح: دل حديث تقتل عماراً الفئة

١ - فتح الباري: ١/٤٥٢.

٢ - مجمع الزوائد: ٣٤١/٧ ح ١٢٠٤١ ومابعده.

٣ - مجمع الزوائد: ٣٥٧/٩ ح ١٥٦٠٧ ومابعده.

٤ - البداية والنهاية: ٢٦٩/٧.

الباغية، على أن علياً كان المصيب في تلك الحروب، لأن أصحاب معاوية قتلوه وقد أخرج البزار بسند جيّد عن زيد بن وهب، قال: كنّا عند حذيفة، فقال: كيف أنتم، وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟ قالوا: فما تأمرنا؟ قال: أنظروا الفرقة التي تدعو إلي أمر عليّ، فالزموها، فإنّها على الحق، وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيّد عن الزهري، قال: لمّا بلغ معاوية غلبة عليّ كرّم الله وجهه على أهل الجمل دعا إلي الطلب بدم عثمان، فأجابه أهل الشام فسار إليه عليّ فالتقيا بصفين، وذكر يحيى ابن سليمان أحد شيوخ البخاري في كتاب صفين من تأليفه بسند جيّد عن أبي مسلم الخولاني أنّه قال لمعاوية: أنت تنازع عليّاً في الخلافة، أو أنت مثله؟ قال: وأنّي لأعلم أنّه أفضل منّي وأحقّ بالأمر ولكن أستم تعلمون أنّ عثمان قتل مظلوماً، وأنا ابن عمّه وولّيه أطلب بدمه، فأتوا عليّاً فقولوا له: يدفع لنا قتلة عثمان، فأتوه فكلموه، فقال: يدخل في البيعة ويحاكمهم إليّ، فامتنع معاوية، وذكر ابن سعد أنّ عثمان لمّا قتل وبويع عليّ كرّم الله وجهه أشار ابن عباس عليه أن يقرّ معاوية على الشام حتي يأخذ له البيعة، ثمّ يفعل فيه ما شاء، فامتنع، فبلغ معاوية ذلك، فقال: والله لا آليء له شيئاً أبداً، انتهى<sup>(١)</sup>. ومن هنا تعرف اصرار معاوية على ترك طاعة أمير المؤمنين، وسبب ذلك خوف عزله، وأمّا اعتقاله بدم عثمان فقد أنصفه أمير المؤمنين بوجه الحقّ، كما تقدّم في قصة أبي مسلم الخولاني، على أنّ لعثمان حينئذ ولياً من صلبه أقرب إليه من معاوية ولكن: لهوى النفوس سريرة لا تعلم وهذا أجلى من ابن جلا، ومن الشمس في رابعة الضحى.

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفي على الناس تعلم

١٧٧ (٥) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حَدَّثَنَا النضر بن شميل عن شعبة عن أبي مسلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ خَيْرُ مَنْيَ أَبِوقَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَمَّار: يوشك يا ابن سميّة ومسح الغبار عن رأسه، وقال: تقتلك الفئة الباغية.

قوله: أبو مسلمة. رجال هذا الاسناد كلهم مشتركون، وهم حفاظ ثقات أثبات من رجال الصحيحين، إلّا الخامس، فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً وقد تقدّموا، إلّا هذا، وشيخه الآتي، وكذا أبوقتادة. وهو أبو مسلمة - بفتح الميم واللام بينهما مهلمة ساكنة وقبل الهاء ميم مفتوحة - كما في مسلم في سند هذا الحديث وكذا في مسند أبي سعيد، من مسند الامام أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، وقد تصحّف في نسخ الخصائص بحذف الميم الأولى، وهو سعيد ابن يزيد مسلمة الأزدي الطاحي أبو مسلمة البصري القصير ثقة، أخرج له الستّة<sup>(١)</sup>. وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن أنس وأبي نضرة وعكرمة والحسن البصري وغيرهم وعنه شعبة وإبراهيم بن طهمان وحماة بن زيد ويزيد بن زريع وآخرون، قال ابن معين وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، ووثّقه ابن سعد والعجلي وأبو بكر البرزّار، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. وقال ابن سعد سعيد بن يزيد أبو مسلمة وكان ثقةً<sup>(٤)</sup>.

وشيخه أبو نضرة - بالنون والضاد المعجمة الساكنة من النضارة وهي الحسن لا من النظر - وهو المنذر بن مالك بن قُطعة - بضمّ القاف وفتح المهملتين بينهما طاء

١ - تقريب التهذيب: ٢١٤/١ رقم ٢٤٩٣.

٢ - الطبقات: ٤٩٩/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٠٠/٤ رقم ١٦٨.

٤ - الطبقات الكبرى: ١٩٠/٧ رقم ٣٢١٣.

مهملة ساكنة - البصري أبونضرة مشهور بكنيته ثقة، أخرج له مسلم والأربعة  
والبخاري تعليقا<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله  
والشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص نحو ستة أحاديث، والله أعلم.

روى عن عليّ كرم الله وجهه وأبي سعيد وأبي ذرّ وأبي هريرة وابن عباس  
وغيرهم، وعنه سعيد بن يزيد وسليمان التيمي وحמיד الطويل وقتادة وسعيد ابن  
أبي عروبة وآخرون، قال ابن معين والنسائي وأبوزرعة وابن سعد وأحمد بن  
حنبل في رواية عنه: ثقة، وفي رواية وقد سئل عنه: ما علمت إلاّ خيراً، زاد ابن  
سعد: كثير الحديث وليس كل أحد يحتج به، وذكره بن شاهين وابن حبان  
في الثقات، وقال ابن عدي في الكامل: كان عريفاً لقومه، قال الحافظ: وأظنّ أنّه  
من أجل ذلك ما أشار إليه بن سعد: ولهذا لم يحتج به البخاري، انتهى<sup>(٣)</sup>. وكم  
احتج مسلم بمن تركه البخاري، واحتج البخاري بمن تركه مسلم، وترك  
التحديث عن الشخص ليس من أسباب القبح بمجرد، اللهم إلا أن تقوم معه قرينة  
قوية قولية، أو حالية، ثم الرجل ثقة، وإن تركه البخاري، ولهذا لم يورد الحافظ  
فيه قول أحد أنّه قدح فيه في عبارة التقريب، والمقام مقام بيان وتجرد إستقصاء  
على عادته في ذلك.

وأبوقتادة صرح أبو سعيد في هذا السند بآته يروي الحديث عن أبي قتادة،  
كما في رواية مسلم [٢٦٢] وأحمد وأبي داود الطيالسي، وهو عند البخاري عن  
أبي سعيد نفسه، من غير ذكر الوساطة في الموضعين المذكورين، كما تقدّم في  
الكلام على الحديث الأول، قال الحافظ في الفتح: وقد عيّن أبو سعيد من حديثه

١ - تقريب التهذيب: ٦٠٣/٢ رقم ٧١٦٩.

٢ - الطبقات: ٥٠١/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٠٢/١٠ رقم ٥٢٧.

١٧٨ (٦) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدّثنا يزيد قال: أخبرنا العوام عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد قال: كنت عند معاوية فأتاه رجلان يختصمان في رأس عمّار يقول كل واحد منهما أنا قتلتك فقال عبد الله بن عمرو: ليطب به أحدكما نفساً لصاحبه فاتّي سمعت رسول الله ﷺ يقول تقتلك الفئة الباغية

بذلك عند مسلم والنسائي، فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، انتهى<sup>(١)</sup>. وفيه أنّ أبا سعيد سمعه بنفسه، وسمعه بواسطة أبي قتادة، وهو عند أحمد من طريقين عن أبي سعيد عن أبي قتادة، وكذا في رواية عند أبي داود الطيالسي وسائر الروايات عن أبي سعيد عن النبي ﷺ من غير واسطة، وتوجيه ذلك ما قاله ابن حجر، وأبو قتادة هو الحارث، ويقال عمرو، أو النعمان بن ربيعي - بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة - السلمي - بفتحيتين - المدني شهد أحداً وما بعدها، ولم يصح شهوده بديراً، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>. وفي الطبقات، كان من خواص رسول الله ﷺ وفيه حديث: خير فرساننا أبو قتادة<sup>(٣)</sup>. روى عنه ابنه عبد الله وابن مسيب ومحمد بن كعب أي وجماعة من الصحابة، كما في الإصابة<sup>(٤)</sup>. وفيها ذكر بعض ما ورد فيه من المناقب قال في الطبقات: أخرج له الستّة وأئمتنا الخمسة إلّا الجرجاني، وزاد في الرموز رمز الشريف الجرجاني. وفيه ما تقدّم أنّه يحمل على أنّه قد كان يقف بعد الترجمة على بعض المخرجين حديث المترجم له من أئمة الآل، ثمّ يلحق رمزه فقط، والله أعلم.

ورجال أسناد الحديث السادس كلّهم ثقات أثبات، والمشارك منهم ما عدا

١ - فتح الباري: ١/٥١١.

٢ - تقريب التهذيب: ٢/٧٥٦ رقم ٨٥٩٤.

٣ - الطبقات: ١/٤٢.

٤ - الإصابة: ٧/٢٧٢ رقم ١٠٤١١.

الرابع والخامس. وأحمد بن سليمان هو الرهاوي، ويزيد هو ابن زريع، وقد تقدّم، والعوام هو ابن حوشب بن يزيد الشيباني الواسطي، ثقة ثبت فاضل أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. والمويّد بالله والمرشد بالله والسّمّان وصاحب المناقب وصاحب المحيط<sup>(٢)</sup>. له في الخصائص حديثان، روى عن أبي إسحاق السبيعي وأبي إسحاق الشيباني ومجاهد وسلمة بن كهيل وجماعة أي ومنهم الأسود بن مسعود كما يأتي في ترجمته، وعنه ابنه سلمة وشعبة وهشيم ويزيد بن هارون وغيرهم أي ويزيد بن زريع، كما في هذا السند، قال أحمد: ثقة ثقة، وقال ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن سعد والحاكم: ثقة، زاد العجلي: صاحب سنة ثبت صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صالح ليس به باس، قال الحافظ: أسلم جدّه عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه الأسود بن مسعود العنبري المصري، ثقة، أخرج له النسائي<sup>(٤)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، وفي تهذيب التهذيب، البصري، بدل «المصري» روى عن حنظلة بن خويلد حديث: تقتل عماراً الفئة الباغية، وعنه العوام بن حوشب قال ابن معين: ثقة<sup>(٥)</sup>. روى له النسائي في خصائص عليّ كرم الله وجهه هذا الحديث الواحد، وذكره ابن حبان في الثقات، قرأت بخط الذهبي في الميزان: لا يدرى من هو، قال الحافظ: وهو كلام لا يسوى سماعه فقد عرفه ابن معين ووثقه وحسبك به، انتهى<sup>(٦)</sup>.

وشيوخه حنظلة بن خويلد، ويقال ابن سويد العنبري نسبة إلى العنبر المعروف

١ - تقريب التهذيب ١/٤٥٥ رقم ٥٤٠٠.

٢ - الطبقات ٢/١٨٤.

٣ - تهذيب التهذيب ٨/١٦٣ رقم ٢٩٦.

٤ - تقريب التهذيب ١/٥٦٨ رقم ٥٤٨.

٥ - ٣ - ٦ - تهذيب التهذيب ١/٣٤٢ رقم ٦٢٣.

على ما في التقريب<sup>(١)</sup>. والخلاصة<sup>(٢)</sup>. وفي هامش تهذيب التهذيب - بفتح المهملة ونون وبزاي نسبة إلي عذرة بن أسد ثقة، أخرج له النسائي<sup>(٣)</sup>. ولا ذكر له في الطبقات، له في الباب حديثان هذا والذي بعده، روى عن عبدالله بن عمرو، وعنه الأسود بن مسعود على اختلاف فيه عليه قال ابن معين: ثقة، وسماه شعبة في روايته حنظلة بن سويد، وذكره ابن حبان في الثقات إلا أنه فرق بين حنظلة بن خويلد وبين حنظلة بن سويد وجعلهما اثنين.

وشيخه عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادة الفقهاء، كما في التقريب<sup>(٤)</sup>. زاد في الطبقات، أسلم قبل أبيه، وكان من أفاضل الصحابة، ومن العبّاد المجتهدين والمحدّثين، شهد مع أبيه فتوح الشام وكان يلوم أباه في ملابسة الفتن، أخرج له الجماعة وأئمتنا الخمسة إلا الجرجاني، وزاد في الرموز رمز السّمّان<sup>(٥)</sup>. وهو الراوي لحديث الباب، وله عنه طرق، ومنها عند أحمد في مسنده من المسند من طريق النسائي عن حنظلة بن خويلد العنبري، قال: بينما أنا عند معاوية إذ جاءه رجلان يختصمان في رأس عمار، يقول: كل واحد منهم أنا قتلته، فقال عبدالله بن عمرو: ليطب به أحدكما نفساً لصاحبه، فأتني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: تقتله الفئة الباغية، قال معاوية فما بالك معنا؟ قال: إن أبي شكاني إلي رسول الله ﷺ، فقال: أطع أباك مادام حيّاً ولا تعصه، فأنا معكم، ولست أقاتل<sup>(٦)</sup>. قال الهيثمي: ورجاله ثقات<sup>(٧)</sup>. وأصل

١ - تقريب التهذيب: ١٤٤/١ رقم ١٦٣٨.

٢ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ٩٦/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥٩/٣ رقم ١٠٨.

٤ - تقريب التهذيب: ٣٠٣/١ رقم ٣٥٨٩.

٥ - الطبقات: ٢١/١.

٦ - مسند أحمد: ١٦٤/٢ ح ٦٥٣٨.

٧ - مجمع الزوائد: ٧/٣٤٨ ح ١٢٠٦٣.



١٧٩ (٧) خالفه شعبة عن العوام بن حوشب عن رجل عن حنظلة بن سويد ، أخبرنا محمد بن المثنى ، قال : أخبرنا شعبة عن العوام بن حوشب عن رجل من بني شيبان عن حنظلة بن سويد ، قال : جيء برأس عمار عليه السلام ، فقال عبدالله ابن عمرو : سمعت رسول الله ﷺ يقول : تقتلك الفئة الباغية .

الحديث صحيح بل متفق عليه بل متواتر عن ثياف وعشرين صحابياً ، كما تقدّم .

### فائدة

والرجلان اللذان اختصما في رأس عمار هما أبو الغادية الفزاري ، وابن جُويّ السكسكيّ ، فأما أبو الغادية فطعنه ، وأما ابن جويّ فاحتر رأسه ، كما في تاريخ بن كثير<sup>(١)</sup> . وذكر الأول في حرف الغين المعجمة من الإصابة الحافظ في باب الكنى ، فقال : أبو الغادية الجهني اسمه يسار - بتحتانية ومهملّة خفيفة - ابن سُبُع - بفتح المهملّة وضّمّ الموحدة - وقال ابن معين والبخاري ومسلم وغيرهم : له صحبة ، وهو قاتل عمار ، وهو راوي حديث : إنّ دماءكم وأموالكم حرام عليكم . فكانوا يتعجبون أنّه يروي هذا الحديث ، ثمّ يقتل عماراً وهو غير أبي الغادية المزني ، كما فرق بينهما ابن معين ورجحه الحافظ ابن حجر ، فقال : والراجح أنّ المزني غير الجهني ، ومن قال : إنّ المزني قاتل عمار فقد وهم ، انتهى<sup>(٢)</sup> . فاعجب كما أعجب الذين من قبلك ممّن يستبيح قتل عمار ويروي هذا الحديث العام . [٢٦٣] قوله : عن رجل من بني شيبان . أبهمه هنا ، وفسّره في السند الذي قبله بالأسود بن مسعود ، فعلة الإبهام المقتضية لانقطاع الاسناد غير مؤثرة بل هي زائلة ، قال في التقریب ورمز إليّ أنّه من رجال الخصائص ، العوام بن حوشب عن

١ - البداية والنهاية : ٢٦٨/٧ .

٢ - الإصابة : ٧ / ٢٦٠ رقم ١٠٣٧٢ .

١٨٠ (٨) أخبرنا محمد بن قدامة ، قال : حدّثني جرير عن الأعمش عن عبدالرحمن عن عبدالله بن عمرو ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : تقتلك الفئة الباغية .  
 ١٨١ (٩) خالفه أبو معاوية ، فرواه عن الأعمش عن عبدالرحمن بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث ، قال : قال عبدالله بن عمرو : نحوه .  
 ١٨٢ (١٠) خالفه الثوري ، فقال : عن الأعمش عن عبدالرحمن بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث .

١٨٣ (١١) حدّثنا عمرو بن منصور النسائي أخبرنا أبو نعيم عن سفيان عن الأعمش عن عبدالرحمن بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث ، قال : إني لأسائر عبدالله بن عمرو بن العاص ومعاوية ، فقال عبدالله بن عمرو : سمعت رسول الله ﷺ يقول : تقتلك الفئة الباغية - يعني عماراً - فقال عمرو لمعاوية : يا معاوية لا أسمع ما يقول : تقتله الفئة الباغية ؟ فقال : لا تزال داحضاً في بولك ، أنحن قتلناه ، وإنما قتله من جاء به إلينا .

رجل من بني شيبان ، عن حنظلة بن سويد هو الأسود بن مسعود ، انتهى<sup>(١)</sup> . على أن يزيد بن زريع قد اتفقوا على تفوقه في الحفظ والاتقان ، وعلى الحفاظ الأثبات من الأقران كما تقدّم ، وعلى هذا فلا سند متّصل ، وقد كثر الخط والتصحيف والزيادة والنقص في هذه الأسانيد حتي ألحقت زيادات من المخطوطة وحذفت اسناداً من المطبوعة وهو تكرير محض للسند الثامن بعد نقل مثله من المخطوطة ولا يخلو المقام من تكرير ونحوه لكن الفرع تابع للأصل .  
 وأمّا نفس الحديث فهو واحد في جميع الباب ، ومخالفة أبي معاوية والثوري بزيادة عبدالله بن الحارث ، ولم يذكره جرير ، بل جعل عبدالرحمن راوياً عن

عبدالله بن عمرو بلا واسطة، وهذا إختلاف قديم، كما يأتي في ترجمته، وهو عبدالرحمن بن أبي زياد، ويقال ابن زياد مولي بني هاشم، مقبول، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أخرج له النسائي في الخصائص هذه الروايات الثلاث المتتالية، ولم يذكره صاحب الطبقات، قال في تهذيب التهذيب: روى عن عبدالله بن الحارث بن نوفل عن عبدالله بن عمرو بن العاص حديث: تقتل عماراً الفئة الباغية. وقيل عن عبدالله بن عمرو نفسه، وقيل عن عبدالله بن الحارث عن عمرو بن العاص، ومنهم من جمع بين عمرو وابن عمرو، وروى أيضاً عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعنه الأعمش وأبو الجحاف داود بن عوف، قال البخاري: فيه نظر وقال ابن معين والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>. وقد رجح الحافظ هنا التوثيق من هؤلاء الأئمة الثلاثة على قدح البخاري المطلق، فجزم بأَنّه مقبول، وعلى القبول يدور لولب الرواية عند أهل الفقه والحديث والأصول، ثم هذا الاختلاف يشبه أن يكون من الاشتباه، وإلا فعبدالله ابن عمرو من رواة الحديث، وأبوه عمرو بن العاص كذلك، كما تقدّم وهو عند أحمد عن شعبة عن رجل من أهل مصر، يحدث أن عمرو بن العاص أهدي إلي ناسٍ هدايا، ففضل عمار بن ياسر، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تقتله الفئة الباغية. وقد حدث معاوية بالحديث، فأجاب بأَنّه قتله من جاء به، وهو راوى الحديث أيضاً، كما أن عمرو بن العاص لما قيل له: فأنتك هو ذا تقاتله؟ قال إنما قال رسول الله ﷺ: قاتله وسالبه، كما رواه أحمد أيضاً، وفيه دفع للسائل، كما دفع معاوية والأحاديث المتواترة أن قتله علم للفئة الباغية، وأما قاتل النفس التي حرم الله بغير حق، فالقواطع قائمة بأَنّه ذنب يوجب النار ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ

١ - تقريب التهذيب: ١/٣٣٦ رقم ٣٩٧٣.

٢ - تهذيب التهذيب: ٦/١٧٧ رقم ٣٥٧.

جَهَنَّمَ» الآية [النساء/٩٣] وأما السلب فهو للقاتل ، فلا حاجة إلي التنبيه عليه إلا أنه ان كان المقتول يستحق القتل ، فمن قتل قتيلاً فله سلبه ، وإن كان لا يستحق القتل فالعادة قاضية بأن القاتل يأخذ سلب المقتول في الأغلب ، ضغطاً على أئباله ، فلم يبق وجه لهذه الرواية عن عمرو بن العاص مع الرواية الاولى المتواترة إلا الدرء للسائل ، فتأمل . وثمرتها قصة الوعيد على القاتل والسالب فقط «ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ» [الزمر/٣١] وعلي هذا فقد جعل الواو للمعية ، فلا ينتج الوعيد على القاتل لعمار إن لم يسلبه ، ولا للسالب إن لم يقتله ، وهو خلاف المعلوم قطعاً ، وسائر رجال السند السابع والثامن ومن بعد هم قد تقدّموا ، وحنظلة بن سويد هو حنظلة بن خويلد ، وكلّهم ثقات من رجال الصحيحين إلا عبدالرحمن بن أبي زياد وهو ثقة ، أومقبول ، كما مرّ وإلا محمّد بن قدامة وعمرو بن منصور وهما ثقتان ، وأبو نعيم هو الفضل بن دكين ، وسفيان هو الثوري . والمشارك منهم من عدا الرابع والخامس من السابع .

وما عدا الأول والرابع من الثامن .

وما عدا الرابع أيضاً من سائر الأسانيد بعده .

وما عدا الأول من الحادي عشر .

#### تنبيه

قد عرفت سقوط لياذ معاوية بتاويل حديث عمار هذا ، أو تحريفه بدليل قوله بعد قتل ذي الكلاع : لو كان حيّاً لانخزل عناً نصف القوم ، أي بعد قتل عمار لأنّه قد أنذر معاوية بأنّ عماراً في أصحاب عليّ عليه السلام ، وذكر له الحديث ، فأجابه بما تقدّم ، وقد مرت الأجوبة المفحمة له عن عبدالله بن عمرو وعن أمير المؤمنين عليه السلام ، كما قرر ذلك أعلام هذا الشأن ، ومنهم ابن دحية ، وحكى عبد القاهر نحو ذلك عن الامام مالك والشافعي وأبي حنيفة [٢٦٤] والأوزاعي وغيرهم ، ونحوه عن الامام أبي منصور ممّا يستلزم بطلان ذلك التاويل ، ولهذا قال الامام الكبير محمّد

بن إسماعيل الأمير في الروضة الندية من النسخ المطبوعة في الكلام على أحاديث قتل عمار ما لفظه : قلت : وبقتله استدل على أن معاوية في حربه وقاتله باغ ظالم غير مجتهد ، كما يعتذر له بعض أهل السنة أنه مجتهد مخطئ غير آثم ، كما قال العامري أيضاً ، وأما المخالفون له - أي لأمير المؤمنين عليه السلام - فكانوا متأولين ، وكانت لهم شبهة أداهم اجتهادهم إليها انتهى . ذكره في ترجمة الزبير ، فنقول : أنه لا شك أن من يعرف حال معاوية يعرف أنه ليس من الاجتهاد في ورد ولا صدر ، وأي اجتهاد ؟ وهذا النص ينادي بأنه الفئة الباغية ، والنص القرآني ينادي بالأمر بقتال الطائفة التي تبغي حتي تفيء الي أمر الله ، وإنما الرجل متحيل على الملك ملفق شبهة الطلب بدم عثمان ، يضل بها أهل الشام ، وأي اجتهاد مع النص بأنه باغ ، وأي اجتهاد مع اخبار الرسول ﷺ لعلي كرم الله وجهه بأنه يقاتل الفاسطين ، وقد سمعت - أي فيما تقدم - له من الكلام صحة الحديث عند امام المتأخرين من أهل السنة الحافظ ابن حجر ، فإنه قال : وثبت عند النسائي ، ونقله وفسره ، ولم يقدح فيه ، وقد ثبت من عدة طرق ، وأي اجتهاد مع نص عمار ، ونص القرآن ، أن الفئة الباغية تقاتل حتي تفيء إلي أمر الله ، وحديث عمار نص علي أن معاوية الفئة الباغية وأحسن من قال مشيراً إلي الجواب علي من زعم اجتهاد معاوية :

قال النواصب قد أخطأ معاوية      في الاجتهاد وأخطأ فيه صاحبه  
والعفو في ذاك مرجو لفاعله      وفي أعالي جنان الخلد راكمه  
قلنا كذبتكم فلم قال الرسول لنا      في النار قاتل عمار وسالبه

وما دعوى الاجتهاد لمعاوية في قتاله إلا كدعوى ابن حزم أن بن ملجم أشقي الآخرين مجتهد في قتله لعلي عليه السلام ، كما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في تلخيصه . وإذا كان كل من ارتكب هواه ولفق باطلاً يروج به بلواه اجتهاداً لم يبق في الدنيا مبطل ، إذ لا يأتي أحد منكراً إلا وقد أهّب له عذراً ، وهؤلاء عبدة الأوثان قالوا ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر / ٣] وكم من محتج حجته داحضة عند ربه

وعليه غضب، انتهى<sup>(١)</sup>. زاد بالهامش: ويأتي أن قتل الحسين بن علي إنما كان بسيف جدّه، فهو عند ابن حزم وأضرابه باغ، ويزيد بن معاوية أمام حق، اللهم أرنا الحق حقاً ووفقنا لإتباعه ﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران/ ٧١] وقد تواتر حديث: إن هذه الأمة تحذو حذو أهل الكتاب من قبلهم، فإن لم يكن مثل هذا منه فماذا يكون انتهى<sup>(٢)</sup>. فإنا لله وأنا إليه راجعون ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر/ ٣٠] ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران/ ١٠٩] والباب واسع، والحق أبلج والباطل لجلج، وقد مرّ ويأتي ما يؤيد هذا، ويشير إلي معناه عند من تأمل وأنصف وأبقي علي نفسه والمقام يستدعي جزءاً، كما قال السيد الامام في آخر هذا الكلام، وما هذه الكلمات على هذه الأبيات يعني أبيات التحفة العلوية موضوعة للمقاولات فمحلها غيرها، انتهى<sup>(٣)</sup>.

١ - الروضة النديّة: ١١٤

٢ - الروضة النديّة: ١١٤

٣ - الروضة النديّة: ١١٥

ب- ٤٦- ذكر قول النبي ﷺ: تمرق ما رقة من الناس يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق، وفيه ٧ عن ١  
 ١٨٤ (١) أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: تمرق ما رقة من الناس يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق.

قوله: داود. هو ابن أبي هند، ورجال هذه الأسانيد الأربعة كلهم ثقات أثبات وفيهم الحفاظ المتقنون، وكلهم من رجال الصحيحين معاً.  
 إلا الثاني من الأول، فمن رجال الترمذي والنسائي.  
 وأما الثالث والرابع فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليقا.  
 على أن الرابع قد تكرر في هذه الأسانيد الأربعة، وفي سنيين بعدهما، وهو ثقة مشهور بكنيته، وكلهم مشتركون، وقد تقدّموا، إلا هذا وهو داود بن أبي هند، واسمه دينار القشيري مولاهم البصري ثقة متقن كان يهيم بآخره، أخرج له مسلم والأربعة والبخاري تعليقا<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور وأبوطالب والشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. رأى أنس بن مالك وروى عن عكرمة والشعبي وسعيد بن المسيب وأبي نضرة وجماعة، وعنه شعبة والثوري وابن جريج والحمادان ويحيى القطان وأبونضرة وآخرون، قال أحمد: ثقة ثقة وسئل عنه مرة أخرى، فقال: مثل داوديسال عنه، وقال في رواية: كان كثير الاضطراب والخلاف<sup>(٣)</sup>. وهذا كالغريب من أحمد، اللهم إلا أن يريد ما قاله ابن حبان: أنه روى عن أنس

١ - تقريب التهذيب: ١٦٥/١ رقم ١٨٧٩.

٢ - الطبقات: ٢٩٠/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٠٤/٣ رقم ٣٨٨.

١٨٥ (٢) أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: تمرق ما رقة من الناس يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق.

١٨٦ (٣) أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: تفرق أمتي فرقتين، فتخرج من بينهما ما رقة يلي قتلها أولاهما بالحق.

١٨٧ (٤) أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا عوف، قال: حدثنا أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: تفرق أمتي فرقتين تمرق بينهما ما رقة يقتلهم أولى الطائفتين بالحق.

خمس أحاديث لم يسمعها منه، وكان من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهتم إذا حدث من حفظه، وقال ابن معين ثقة هو أحب إليّ من خالد الحذاء، وقال العجلي: ثقة جيد الإسناد رفيع وكان رجلاً صالحاً وقال أبو حاتم والنسائي ويعقوب بن أبي شيبة، ثقة، زاد يعقوب، ثبناً، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث. وأما الإسناد الثالث فمكرر للثاني، وأما الأحاديث فهي حديث واحد في المعنى، وكل أحاديث الباب عن صاحبي واحد، وإنما اختلفت الطرق إليه، وبعض السياقات، كما في الثالث والرابع.

قوله: تمرق ما رقة من الناس الحديث، هذه الأحاديث الأربعة ألفاظها متقاربة ومعناها متحد مطابق للترجمة، وأما تخريجها وشواهد فاصل حديث مروق الخوارج متفق عليه اصطلاحاً بل متفق عليه عند الأمة بل متواتر من وجوه، [٢٦٥] وكذا كون عليّ عليه السلام قتلهم مع أصحابه متواتر أيضاً مجمع عليه وقد ساق المصنف في الباب هذا الحديث من سبع طرق، وأحاديث الباب الذي بعده من ثمان، وأحاديث الباب الذي يليه من سبع، وأحاديث الباب الآخر من أربع،



إشارة إلي تكثر الطرق، وتعدد روايتها من الصحابة فمن بعدهم، وإن لم يستقص فليس موضوع الكتاب إلا التنبيه على بعض ما ورد في كل باب، لا الحصر والاستيعاب، ولهذا ترى كثيراً من أحاديث الخصائص، وأكثرها بالغاً درجة التواتر، كما مرّ والتواتر المعنوي تكفي فيه دلالة التضمن، أو الالتزام، وهما يستلزمان دلالة المطابقة، وكثير من أحاديث ذمّ الخوارج والحث على قتالهم ونحو ذلك يدل على المطلوب مطابقةً، وقد ساق ابن كثير كثيراً منها في تاريخه في عدّة صحائف<sup>(١)</sup>. ومسلم في صحيحه في أواخر الزكاة<sup>(٢)</sup>. وأخرج حديث الباب من أربع طرق:

الأولى: هنا بلفظ الثالثة هناك واسنادها.

والثانية: بلفظ الثالثة واسنادها.

والأولى: عند مسلم من طريق شيبان بن فروخ حدّثنا القاسم هو ابن الفضل إلي آخر الخامسة هنا.

والرابعة: عنده من طريق عبيد الله القواريري حدّثنا محمد بن عبد الله بن الزبير حدّثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن الضحاك المِشْرقي إلي آخر السابعة هنا، وليس فيها: ومعه سعيد بن جبيرة إلي آخر من ذكرهم النسائي، وكلهم عن أبي سعيد الخدري، والألفاظ إمّا متحدة، أو متقاربة في هاتين الأخيرتين، وزيادة لفظ، أو نقصانه، أو إبداله، شأن الروايات المختلفة الطرق، فهذه طرق مسلم، وثمة طرق وألفاظ عنده ترجع إلي أحاديث الباب الآتي وما بعده، يأتي التنبيه عليها وهي بالغة درجة التواتر، كما يأتي وحديث الترجمة أخرجه بلفظه أبو داود أيضاً

١ - البداية والنهاية: ٣٠٩ / ٧.

٢ - صحيح مسلم: ٤٤٨ باب - ٤٧ - ذكر الخوارج وصفاتهم.

١٨٨(٥) أخبرنا سليمان بن عبدالله، قال: حدّثنا بهز عن القاسم وهو ابن الفضل، قال: حدّثنا أبونضرة عن أبي سعيد، أنّ رسول الله ﷺ قال: تمرق ما رقة عند فرقة من الناس يقتلهم أولى الطائفتين بالحق،

والحاكم بنحوه<sup>(١)</sup>. وعزاه في كنز العمال في كتاب الفتن إلى أبي داود الطيالسي<sup>(٢)</sup>. وأحمد وأبي يعلى وأبي عوانة وابن حبان والخطيب والحاكم أيضاً كلهم عن أبي سعيد، وكذا ابن جرير مطولاً ومختصراً من طرق.

قوله: سليمان بن عبدالله. رجال هذا الاسناد والذين بعده بين ثقة وصدوق وغالبهم من رجال الصحيحين، وأحدهما إلا هذا والثالث منه وهو ثقة والأول من الآخر وهو ثقة والثالث منه وهو شيعي صدوق، وكلهم مشتركون ما عدا الأول والثاني من الخامس، والأول من السادس، وقد تقدموا، إلا الثلاثة الأول من الأول والثاني، والخامس من الآخر.

فالأول من الأول هو سليمان بن عبدالله بن محمّد الحرّاني أبوأيوب صدوق أخرج له النسائي، كما يأتي ولم يذكره صاحب الطبقات، وهو غير سليمان بن عبدالله بن الحارث الهاشمي المتقدّم في سند الحديث الأول من الباب السابع والثلاثين، نعم روى الحرّاني عن جدّه محمّد وأبي نعيم، وعنه النسائي وسعيد بن عمرو البرذعي وأبو بكر بن صدقة البغدادي وعبدالله بن محمّد بن مسلم وغيرهم قال ابن أبي حاتم: كتب إليّ أبي وأبي زرعة بجزء من حديثه، وقال النسائي ومسلمة بن قاسم: صالح، وحسن الدارقطني حديثه في الافراد، وذكره ابن حبان

١ - سنن أبي داود: ٤/ ٢١٧ ح ٤٦٦٧، والمستدرک: ١٦٧/٢ ح ٢٦٥٩.

٢ - كنز العمال: ١١/ ١٤٠ رقم ٣٠٩٤٨.

١٨٩ (٦) أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدّثنا المعتمر قال سمعت أبي قال حدّثنا أبو نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنّه ذكر أناساً في أمّته يخرجون في فرقة من الناس سيماهم التحليق يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية هم شرّ الخلق أو هم أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق قال وقال كلمة أخرى قلت بيني وبينه ماهي؟ فقال وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق .

### في الثقات (١).

والثاني: من الأوّل بهز - بفتح الموحدة وسكون الهاء آخره زاي - ابن أسد العمّي أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة (٢). ولم يذكره صاحب الطبقات، وهو غير بهز بن حكيم لأنّه متقدّم صدوق من رجال الأربعة، وهذا روى عن شعبة وحماد بن سلمة وجريز بن حازم وغيرهم، وعنه أحمد بن حنبل وبندار وأبو بكر بن خلاد وعدّة، قال أحمد: إليه المنتهي في التثبّت، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث حجةً، وقال يحيى بن سعيد: صدوق ثقة ما رأيت رجلاً خيراً منه، وقال العجلي ثقة ثبت في الحديث رجل صالح وهو أثبت الناس في حماد بن سلمة، وذكره ابن حبان في الثقات (٣).

والثالث: منه القاسم بن الفضل بن معدان البصري ثقة رمي بالارجاء، كما في التقريب، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة في السنن وأبو داود أيضاً في المراسيل (٤). وأبو طالب والمرشد بالله (٥). روى عن أبيه وأبي نضرة

١ - تهذيب التهذيب ٢٠٤/٤: رقم ٣٤٦.

٢ - تقريب التهذيب ٧٦/١: رقم ٨١٧.

٣ - تهذيب التهذيب ٤٩٧/١: رقم ٩٢٣.

٤ - تقريب التهذيب ٨٢/٢: رقم ٥٦٧٠.

٥ - الطبقات ٢١٣/٢.

١٩٠ (٧) أخبرنا عبد الأعلي بن واصل بن عبد الأعلي، قال: أخبرنا محاضر بن المورّع، قال: حدّثنا الأجلح عن حبيب أنه سمع الضحاك المِشرقي يحدثهم، ومعه سعيد بن

وأبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين والنضر بن شيّان وغيرهم، وعنه بهز بن أسد وابن مهدي ووكيع وأبوداود الطيالسي وآخرون، قال يحيى بن سعيد وابن معين وأحمد وابن سعد والنسائي والترمذي: ثقة، وقال يحيى القطان: كان منكراً يعني في فطنته، وقال أبوداود مرّة: هو من مرجئة البصرة، وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات، وقال ابن عمار: القاسم بن الفضل من ثقات الناس<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

قال العقيلي: سأله شعبة عن حديث أبي نضرة عن أبي سعيد في قصة كلام الذئب، وفيه: لا تقوم الساعة حتي يكلم الرجل عذبة سوطه وشراك نعله بما أحدث أهله فحدّثه، فقال شعبة: لعلك سمعته من شهر بن حوشب؟ قال لا، حدّثنا أبونضرة، فما سكت حتي سكت شعبة، كما في تهذيب التهذيب، وهذا الأحاديث عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد إلي أحمد باسنادين مطولا، والبزار بنحوه مختصراً، وعند الترمذي طرف من آخره، قال الهيثمي ورجال أحد اسنادي أحمد رجال الصحيح، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقد أورده أحمد في أواخر مسند أبي سعيد الخدري، [٢٦٦]. من المسند بثلاث طرق إلا أنه طوى متن الثالثة احالة على ما قبلها، ولفظ الأولي بعد أن ذكر قصة الذئب: والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتي يكلم السباع الانس، ويكلم الرجل عذبةً سوطه وشراك نعله ويخبره فخذّه بما أحدث أهله بعده، ولفظ الثانية: والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتي

١ - تهذيب التهذيب: ٣٢٩/٨ رقم ٥٩٤.

٢ - مجمع الزوائد: ٨/ ٣٧٠ ح ١٤٠٨١، وسنن الترمذي: ٤/ ٤٧٦ ح ٢١٨١

يخرج أحدكم من أهله، فيخبره نعله، أو سوطه، أو عصاه بما أحدث أهله بعده<sup>(١)</sup>. وأخرجه ابن سعد في طبقاته عن أبي سعيد أيضاً مطولاً، وفيه لبوشكن الرجل منكم أن يغيب عن أهله الروحة، أو الغدوة، ثم يخبره سوطه أو عصاه، أو نعله بما أحدث أهله من بعده، ثم أخرجه من طريق أخرى في ترجمة أهبان ابن الأكوع وهو مكلم الذئب. وفيه تصديق النبي ﷺ له وأشارته إلى الآيات التي تكون قبل الساعة اجمالاً<sup>(٢)</sup>. وأشار إليه الحافظ ابن حجر في ترجمته أيضاً من الإصابة، وعزاه إلي بن السكن وابن مندة ثم أشار إليه في ترجمة أهبان بن أوس، قال البخاري: واسناده ليس بالقوي، قال الحافظ: لأن فيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف، وأورد ابن سكن في ترجمته حديث أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: وذكر ابن الكلبي وأبو عبيد والبلاذري والطبري، أن مكلم الذئب هو أهبان بن الأكوع<sup>(٣)</sup>. أي كما تقدّم عن ابن سعد، وليس في اسناده ولا في اسناد الامام أحمد عبد الله ابن عامر هذا، وقد صح عند أحمد من طريق. والثانية فيها شهر بن حوشب، وهو ثقة، وقد اختلف فيه، والصواب توثيقه كما مرّ.

### تنبيه

قد أشار إلي قصة الذئب القاضي عياض في الشفا، وصاحب المواهب<sup>(٤)</sup>. وغيرهما وجعلوا ذلك من دلائل النبوة، قال في المواهب: ومنها كلام الذئب وشهادته له ﷺ، وقد جاءت من عدة طرق من حديث أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي سعيد الخدري، فأما حديث أبي سعيد فرواه الامام أحمد

١ - مستند أحمد: ٨٤/٣ ح ١١٨٠٩، وح ١١٨٥٩

٢ - الطبقات الكبرى: ١٦٤/١، و: ٣٠٨/٤.

٣ - الإصابة: ٢٨٩/١ رقم ٣٠٧.

٤ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٣١٠/١.

باسنادٍ جيّد، زاد الزرقاني والترمذي والحاكم وصحاه اي وفيه محل الشاهد كما مرّ وأمّا حديث أبي هريرة فله قصتان، احدهما خارجة عمّا نحن بصده والثانية رواها البغوي في شرح السنّة وأحمد والبخاري وأبو نعيم بسند صحيح بنحو ما تقدّم وفيه، فقال عليه السلام: أنّها أمارات بين يدي الساعة، قد أوشك الرجل أن يخرج أي من بيته وأهله فلا يرجع حتي يحدثه نعلاه وسوطه بما أحدث أهله بعد أي بعد خروجه، وثمة قصة أخرى لا شاهد فيها، ولهذا جزم بعضهم بتعددّها للجماعة الذين وقعت لهم من الصحابة، كما يؤخذ من الشفا والمواهب<sup>(١)</sup>. وشروحهما وأشار إلي القصة والحديث شارح الهمزية في الكلام على قول البوصيري:

ويح قوم جفوا نبياً بأرض ألفته ضباها والضباء

فقال بعد أن شرح البيت بما يطابق سياقه: ولم يرد الناظم الحصر، فقد صحّ أنّ الذئب أخبر بنبوته عليه السلام، كما جاء من طرق، منها طريقان صحيحان. وساق ذلك بنحو ما تقدّم إلاّ أنّه طوى آخر القصة لعدم تعلق غرضه بذلك، وإن كان هو محل الشاهد هنا ففيما تقدّم كفاية، والقصد التنبيه على قوله. ومنها طريقان صحيحان وقد تقدّم ما يؤيد هذا.

#### دقيقة

قد كان بعض العلماء من السادة الأخيار يطبق آخر الحديث، أو يستشهد به على الصناعات الجديدة من الآلات التي تجذب الأخبار والأصوات، وتدفع الكلام بسرعة كالراديونات والتليفونات ونحوها، وهو نظر دقيق جيّد، وإن كان ظاهر السياق يأباه، فباب الاستشهاد واسع من باب الاستدلال والاحتجاج تأمل. ولهذا بسطت النقل في محل الشاهد، والله أعلم.

وأما الثاني: من السند الآخر فهو محاضر بن المورّع - بكسر الضاد المعجمة من الأول وضَمّ الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة من الثاني - وهو الهمداني الكوفي صدوق له أوهام، أخرج له مسلم البخاري تعليقاً وأبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>. وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن عاصم الأحوال والأعمش وهشام بن عروة وأجلح الكندي وغيرهم، وعنه أحمد وأبو بكر وعثمان إبن أبي شيبة وعبد الأعلي بن واصل وأحمد بن سليمان الرهاوي وآخرون، قال أحمد: كان مغفلاً جداً، وقال أبو زرعة: صدوق صدوق، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال الآجري: كان أمام الحيّ - أي في الصلاة - وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر في حديثه حديثاً منكراً، فأذكره إذا روى عنه ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ: روى له مسلم حديثاً واحداً متابعه، وذكره البخاري في الحج، وفي البيوع، وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً ممتنعاً عن التحديث، ثم حدث بعد، وقال ابن قانع ومسلمة بن قاسم: ثقة. زاد مسلمة: مشهور<sup>(٣)</sup>.

وأما الخامس: منه فهو الضحّاك المشرقي، قال النووي - بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الراء وكسر القاف - وهذا هو الصواب، وضبطه بعضهم - بفتح الميم وكسر الراء - وهو تصحيف، واتفقوا على أنه منسوب إلي مشرق - بكسر الميم وفتح الراء - بطن من همدان، وهو الضحّاك الهمداني أيضاً، انتهى<sup>(٤)</sup>. فهو الضحّاك بن شَرَحِيل، ويقال شَرَحِيل المشرقي الهمداني صدوق،

١ - تقريب التهذيب: ٥٧٠/٢ رقم ٦٧٥٨.

٢ - الطبقات: ٢/٢٣٧.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥١/١٠٠ رقم ٨١.

٤ - شرح النووي على صحيح مسلم: ١٦٧/٧.

أخرج له البخاري ومسلم والنسائي في الخصائص<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص حديثان، رَوَى عن أبي سعيد الخدري ومالك بن أوس بن الحدثان وعنه حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل والأعمش والزهري وآخرون، ذكره ابن حبان في الثقات، له عندهم حديثان، أحدهما في ذكر الخوارج، والآخر في فضل سورة الاخلاص، قال الحافظ: وذكر أبو بكر البزار في مسنده أنه قد ارتفعت جهالته برواية الزهري وغيره عنه، قال: ويرون أنه الضحاك بن مزاحم، انتهى<sup>(٢)</sup>. وهو غيره، كما تشعر به الترجمان. وهاهنا انتهت رجال الأسانيد السبعة.

وأما الذين كانوا مع الضحاك المشرقي عند التحديث فليسوا من رجال السند وأما ذكرهم لأنهم كالمقررين لحديثه.

أما سعيد بن جبير وأبو البختري والوضاح والهمداني على ما في السنخ المطبوعة، فقد تقدّموا، والوضاح هو أبو عوانة، والهمداني هو أبو اسحاق السبيعي وغيره، وأما على ما في النسخ المخطوطة فلا تخلو من تصحيف لأنّه ذكر فيها أبا صالح بدل الوضاح ودرّ الهمداني أما أبو صالح فإن كان هو السّمان فهو ذكوان الزيات، وقد تقدّم أيضاً في سند الحديث الثالث عشر من الباب الثالث، وأما درّ الهمداني فلم أقف عليه، والمذكور في تهذيب التهذيب والتقريب ذر - بالذال المعجمة مفتوحة والراء مشددة - بن عبدالله المرهبي - بضمّ الميم وسكون الراء - وهو ثقة روى له الجماعة<sup>(٣)</sup>. وليس بهمداني وكذا زر - بكسر الزاي وتشديد الراء بن حبّيش الأسدي الكوفي، وقد تقدّم في سند الحديث الأول من الباب الثالث والعشرين [٢٦٧] وهذا عمل المصحفين وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر.

١ - تقريب التهذيب: ٢٥٨/١: رقم ٣٠٤٧.

٢ - تهذيب التهذيب: ٤٤/٤: رقم ٧٧٣.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢١٨/٣: رقم ٤١٦، وتقريب التهذيب: ١٦٧/١: رقم ١٩٠٢.



جبیر ومیمون بن أبی شیبب وأبوالبختري والوضاح والهمداني والحسن العرني أنه سمع أباسعيد الخدري، يروي عن رسول الله ﷺ في قوم يخرجون من هذه الأمة، فذكر من صلاتهم وزكاتهم وصومهم، يمرقون من الاسلام، كما يمرق السهم من الرمية لا يجاوز القرآن من تراقبهم، يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أقرب الناس إلي الحق.

أما ميمون بن أبي شبيب فهو الربيعي الكوفي صدوق كثير الارسال، كما في التقريب أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في مقدمة صحيحه والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمرشد بالله والسنان<sup>(٢)</sup>.

وأما الحسن العرني وهو الحسن بن عبدالله العرني - بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون ثم تحتانية مثقلة - ثقة، أرسل عن ابن عباس، أخرج له البخاري ومسلم وأبوداود والنسائي وابن ماجه<sup>(٣)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات والحديث عند أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن حبيب بن أبي ثابت عن الضحاك المشرقي عن أبي سعيد، من غير ذكر لمن ذكرهم النسائي مع الضحاك وذكر وافيهِ قوماً يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلي الحق<sup>(٤)</sup>. قوله: أولى الطائفتين<sup>(٥)</sup> وفي رواية أدنى الطائفتين إلي الحق، وفي رواية أقرب الناس من الحق، والظاهر أن اسم التفضيل في هذه الروايات وما في معناها بمعنى أصله، كما قالوا في الناقص والأشج: أعدلا بني مروان، أي هما عدلاهما دون غيرهما

١ - تقريب التهذيب: ٦١٥/٢ رقم ٧٣٢٨.

٢ - الطبقات: ٣٨٠/٢.

٣ - تقريب التهذيب: ١١٧/١ رقم ١٣٠٩.

٤ - مستدأحمد: ٨٢/٣ ح ١١٧٩٦، ومسلم: ٧٤٦/٣ ح ١٠٦٤.

٥ - حديث ٥.

على حد قوله تعالى ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران ٦٨] إذ لا مشاركة في الأخصية والقرب من إبراهيم لمن لم يتبعه بدليل سياق الآية التي قبلها ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران ٦٧] ولهذا قال إبراهيم ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم ٣٦] وهذا يفسر الأولوية في الآية المذكورة، وعلى هذا تنزل أحاديث الباب وما في معناها، لما تقدّم من الإجماع على أنّ أمير المؤمنين على الحقّ في جميع مواطنه، لم يفارقه حتى يكون أقرب إليه من غيره، وإنّ محاربيه بغاة إلّا من تاب منهم، وقد قال الله ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبِغُوا حَتَّى تَبْغُوا أَيُّ تَرْجِعَ﴾ [إلى أمر الله] [الحجرات ٧] والباغي ليس بمشارك في القرب من الحقّ في الحقيقة لأنّه هنا عبارة عن استحقاق الإمامة الشرعية، والباغي منازع، أو كالمنازع في حقيقتها واستحقاقها، والأحاديث مصرحة بنفي هذا المفهوم المأخوذ من اسم التفصيل مثل حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه. وحديث: أنت منّي بمنزلة هرون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي. وحديث عمار تقتله الفئة الباغية. وهي كلها متواترة، كما مرّ وحديث أبي سعيد: إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، وأشار إليّ خاصف النعل، وهو أمير المؤمنين، صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين، وقد مرّ الكلام عليه في الباب الثالث والأربعين مع ذكر مخارجه وشواهد، وحديث عمرو بن شاس يرفعه: من آذى عليّاً فقد آذاني. صححه الحاكم والذهبي، وقد مرّ في الشواهد وحديث أمّ سلمة ترفعه: من سبّ عليّاً فقد سبّني. صححه الحاكم والذهبي، وتقدّم في الباب العشرين، وقول أمّ سلمة لما ودّعها أمير المؤمنين عند مسيره إلى البصرة سِرّ في حفظ الله، فوالله أنّك لعلّى الحقّ، والحقّ معك. صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين، وقول ابن عمر: ما وجدت في نفسي من شيء من أمر هذه الآية يعني ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبِغُوا حَتَّى تَبْغُوا أَيُّ تَرْجِعَ﴾ إلى أمر الله ما وجدت في نفسي أنّي لم أقاتل هذه الفئة الباغية، كما أمرني الله عز وجل. صححه الحاكم والذهبي.

وحديث أبي ذر يرفعه: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصي الله ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصي علياً فقد عصاني، صححه الحاكم والذهبي وحديث ابن عباس يرفعه وفيه: حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله وعدوك عدوي وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي - يعني علياً عليه السلام. صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعبه الذهبي مع تسليم ثقات رواته، وتعبه صاحب تنمّة شرح المجموع أطال الله أيامه<sup>(١)</sup>. وقد أوسعت الكلام عليه في خدمات أحاديث البرق اللامع، ومن شواهد ما صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين من حديث سلمان يرفعه: من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني. وحديث ابن عباس الطويل، كما تقدّم في الباب الرابع، وفيه لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله. وهو متواتر، كما مرّ صححه الحاكم والذهبي وغيرهما، وفيه: وأنت وليّ كل مؤمن من بعدي ومؤمنة، وحديث ابن عباس، قال النبي ﷺ عليّ: أما أنك ستلقي بعدي جهداً، قال: في سلامة من ديني؟ قال: نعم. صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين، وحديث عليّ كرم الله وجهه: إنّ ممّا عهد إليّ النبي ﷺ إنّ الأمة ستغدر بي بعده. صححه الحاكم والذهبي، وقول ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لجُزَيّ بن كليب، وقد اعتزل قتال صفين: كن مع عليّ، فوالله ما ضل ولا ضلّ به. صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين، وحديث عليّ عليه السلام، قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل عليّ سبّتي، من أحببك أحبني، ومن أبغضك أبغضني الحديث صححه الحاكم والذهبي، وحديث ابن عباس: كان عليّ كرم الله وجهه، يقول في حياة رسول الله ﷺ: إنّ الله يقول ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران ١٤٤/١] والله لا نقلب عليّ أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات، أو قتل لا قاتلن

على ما قاتل عليه حتي أموت، واللّه إني لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحق به منّي. صححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي، وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، وحديث أم سلمة مرفوعاً: عليّ مع القرآن: والقرآن مع عليّ، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، صححه الحاكم والذهبي، وهو داخل في أحاديث الوصية بالتمسك بالكتاب وأهل البيت، وهي متواترة في الجملة، وكذلك حديث: أنا حرب لمن حاربتهم، سلم لمن سالمهم، فهو داخل في هذين الحديثين، وشواهدهما أولاً وبالذات، وتقدّم كلام المحقق المقلبي على الحديث الآخر، وإن شواهدهما متواترة معنى، خصوصاً في حق أمير المؤمنين عليه السلام. وأمّا دعوى اجتهد معاوية فقد مرّ جواب صاحب الروضة الندية وغيره عليه في الكلام على أحاديث الباب الخامس والأربعين في قوله عليه السلام [٢٦٨] لعمار تقتلك الفئة الباغية. وقال أبو برزة في كلام طويل: إن ذاك الذي بالشام والله إن يقاتل إلا على الدنيا. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>. وتأويل بعض الرواة لهذا بمروان خلاف الظاهر، ولا ملجئ إليه، وإن سلم فهو فرع لسلفه، وقد تقدّم حديث حذيفة موقوفاً، وله حكم الرفع عند البرّار بسند جيّد وفيه: أنظروا الفرقة التي تدعوا إلي أمر عليّ فالزموها، فأنها على الحق، ومرّ كلام أبي مسلم الخولاني وإنكاره على معاوية قتاله لأمر المؤمنين، وجوابه عليه، وجواب أمير المؤمنين عليه، وامتناع معاوية من البيعة والحكومة إلي أمير المؤمنين.

### تكميل

ومن هذا تعرف أنّ حديث أبي هريرة يرفعه عند البخاري وغيره: لا تقوم الساعة حتي تقتتل فئتان عظيمتان، تكون بينهما مقتلة عظيمة، دعوتهما واحدة<sup>(٢)</sup>. ليس علي ظاهره لما علم قطعاً من دعاء أمير المؤمنين إلي الدخول في

١ - صحيح البخاري: ٤/٣٦٩ رقم ٧١١٢

٢ - صحيح البخاري: ٤/٣٧٠ رقم ٧١٢١.

الطاعة واتباع السنّة والجماعة، ودعوة معاوية إلى القتال حيلة على الملك بدعوى الأخذ بدم عثمان، وقد قال له أمير المؤمنين: يبيع ثم يحاكم القوم لديه، فأبى، وقد مرّ ما فيه، كفاية في هذا، ومنه حديث عمار: تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار. وروى البزار عن عائشة، قالت: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج، فقال: شرار أمّتي يقتلهم خيار أمّتي، انتهى<sup>(١)</sup>. ففيه أنّ أمير المؤمنين وأصحابه هم الخيار حينئذ، قال الحافظ ابن حجر: إنّ عليّاً كان إذ ذاك إمام المسلمين وأفضلهم يومئذ باتفاق أهل السنّة، ولأنّ أهل الحل والعقد قد بايعوه بعد قتل عثمان، وإنضمّ إليه الكثير من الأمّة، أي أو الأكثر، وتأويل الحافظ بن حجر الدعوة بالاسلام، أو الدين على الراجح، وقيل اعتقاد كل منهما أنّه على الحقّ، مع تفسير الفتنتين بجماعة عليّ كرم الله وجهه وجماعة معاوية خلاف الظاهر، لأنّ الاسلام لا يطلب من المسلمين، ولم تدعُ إحدى الفتنتين حينئذ إليه وإن كان المراد بالاسلام كون الجميع من أهل الاسلام فلا كلام، لأنّ البغاة والخوارج من أهل الاسلام، والحديث يفيد أنّ لكل من الطائفتين دعوة، وأمّا الاتصاف بالاسلام فليس بدعوة، ولم يدع ذلك أحد، لأنّ الكل من أهل الاسلام وأمّا الاعتقاد فالاعتقاد صحيح وباطل، واعتقاد أمير المؤمنين وأصحابه أنّ قتالهم على تأويل القرآن، كما صرح به الحديث المتقدّم، وعليّ الدخول في طاعة الامام الذي من فارقه مات ميتة جاهلية، كما رواه مسلم وعليّ ما قاتل عليه عمار يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار، وأجمعوا على أنّ قتال أمير المؤمنين على الحق، واعتقاد معاوية غير اعتقاد أمير المؤمنين، فيكون قتال أهل الشام معه على خلاف الحق، ﴿فَمَآذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس/ ٣٢] والتأويل مع المجاهرة ونصب العداوة واستحلال السبّ لأمير المؤمنين بلا مبالاة ولا توبة لا يقبله أهل الانصاف بل فيه رائحة من قوله تعالى ﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آل عمران/ ٧١] ولا تخفي

نكارة قوله: دعوتهما واحدة. لمخالفتها لتلك الأحاديث المتقدمة وأضعافها مما تواتر، وصحة الاسناد لا تستلزم صحة المعني، وفي السنة متشابهة، كما في الكتاب، وأكثر، والله يقول ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ الآية [آل عمران ٧] وهو يقول الحق ويحب الانصاف والصدق ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة ١١٩] وهل تلك الدعوتان صادقتان معاً؟ وكيف تكون دعوتهما واحدة مع قول الله ﴿ فَقَاتِلُوا آلَ ابْنِ مَرْثَدَةَ ﴾ مع ما تقدم من الأحاديث، والأمر للوجوب، فكيف يأمر الله فئته تقاتل أخرى، ودعوتهما واحدة، لأنها ان كانت حقاً فلا يأمر الله بقتال أهل الحق، وإن كانت باطلاً فلا فضل لإحداهما على الاخرى، فكيف يأمر احداهما بقتال الاخرى، وإن كانت احداهما على الحق كما أجمعوا عليه في أمير المؤمنين (عليه السلام) وأصحابه كانت الاخرى على خلافه، وهي التي أمر الله بقتالها، وكشفها حديث عمار الذي يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار وكيف يكون الداعي إلى النار كالداعي إلى الجنة، والله يقول ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية [ص ٢٨] ويقول ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة ٣٣] وفي الآية تقدير مضاف، أشار إليه المفسرون إذ حرب الله حقيقة محال وحرب الرسول حقيقة كفر صريح فالتقدير يحاربون أولياء الله ورسوله للاجماع على بقاء حكمها في المسلمين إلى يوم القيامة كما مرّ وقد تقدمت الأحاديث المتواترة في أنّ أمير المؤمنين ولي الله وولي رسول الله وولي المؤمنين، وفي الحديث الصحيح: من عادى لي ولياً فقد عادى لي بالعداء (١). وفيه حجة على أنّ حرب الله مجاز لما تقدم، وإذا قد أجمعوا على أنّ حكمها باق في المحاربين من المسلمين إلى يوم القيامة، لقوله تعالى ﴿ إِلَّا الَّذِينَ

تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» [المائدة/٣٤] فقد أجمعوا على أن توبة الكافر والمشرک مقبولة من كل من قدرنا عليه منهم بعد الاستيلاء، أو الأسر، كما أوضحت ذلك في بحث الاسترشاد إلي جواز القتل بنفس السعي في السفاد، وأبواب الاجتهاد وأحكامه غير أبواب الفساد والقتل والقتال والسبِّ ومعاداة من شهدت له الأمة بعد الرسول بأنَّه على الحق، وليس القول باجتهاد أهل صفين الذين يدعوهم عمار إلي الجنة ويدعونه إلي النار باولي من القول باجتهاد أهل النهران الذين هم شر الأشرار وهم كلاب النار، لورود النصوص الصحيحة الصريحة في الوعيد عليهما معا:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلي دليل  
وقد يكون معني قوله: دعوتهما واحدة. باعتبار الظاهر وإن كان الحق مع أمير المؤمنين لأنَّه يدعو إلي الدخول في طاعته، كما دخل الناس، وطاعته طاعة للرسول ﷺ وطاعته طاعة الله، كما صرحت به الأحاديث المتقدمة وغيرها ومعاوية يدعو إلي الدخول تحت طاعته ومساعدته على مراده، ليستتب أمره ويستفحل شره وضره ويشق عصي المسلمين حينئذ، فاتحدت الدعوتان ظاهراً وإن كانتا بين محقٍّ ومبطل، كما قال أمير المؤمنين عند طلبهم الصلح ورفع المصاحف خديعة: كلمة حق يراد بها باطل، وهذا أقرب من الحكم بنكارة هذه اللفظة، أو تأويلها بما لا تحتمله، فتأمل. على أن الحديث لا تصرّح فيه بأنَّ الفتنتين أصحاب أمير المؤمنين وأصحاب معاوية بل قوله: لا تقوم الساعة. في صدره يشعر بأنَّ ذلك من أشراط الساعة، ولنا من أيام قتال الفتنتين نحو ألف سنة وثلاثمائة وثلاثين سنة تقريباً، فيمكن أن هاتين الفتنتين لما يحصل القتال بينهما أوقد حصل بعد أمير المؤمنين ومعاوية لما كشفه التاريخ من الفتن والوقائع التي تشب لها الولدان، وهذا قريب أيضاً، والقصد التنبيه على ما أشكل من أحاديث الباب، وما يلتحق به ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق/٣٧].

وأما تخرج أحاديث الباب وشواهدة فقد تقدّمت الإشارة إلي بعضها عند مسلم وأحمد من طرق أبي داود والحاكم وأبي داود الطيالسي وأبي يعلى وأبي عوانة والخطيب وابن جرير وغيرهم، وهذا من حيث اللفظ والاسناد.

وأما من حيث المعني فهو متواتر، كما يأتي. [٢٦٩] وقد أشرت إلي ذلك في الكلام على ما تقدّم من أحاديث الباب، وقد اشتملت أحاديث الباب على بعض علامات الخوارج، وهي كثيرة، كما تأتي في الباب الآتي، ومن ذلك قوله: يخرجون في فرقة من الناس<sup>(١)</sup>، وعند مسلم: يخرجون على حين فرقة من الناس. قال النووي: ضبطوه في الصحيح بوجهين، أحدهما حين فرقة -بحاء مهملة مكسورة آخره نون- وفرقة -بضمّ الفاء- أي في وقت افتراق الناس، أي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين عليّ كرم الله وجهه وبين معاوية.

والثاني: خير فرقة -بحاء معجمة مفتوحة وآخره راء- وفرقة -بكسر الفاء- أي أفضل الفرقتين أي كما يأتي في الحديث الأول والثاني من الباب الآتي، قال النووي: الأول أشهر وأكثر، ويؤيده رواية: يخرجون في فرقة من الناس، فأنّه بضمّ الفاء بلا خلاف، وقال القاضي على رواية الخاء المعجمة: المراد خير القرون وهم الصدر الأول، أو يكون المراد عليّاً وأصحابه، فخروجهم عليه كان حقيقة لأنّه كان الامام حينئذ، قال: وفيه حجة لأهل السنة أنّ عليّاً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة، لاسيّما مع قوله ﷺ: يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وعليّ وأصحابه هم الذين قتلوهم<sup>(٢)</sup>.

١- حديث ٧.

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٦/٧.



ب- ٤٧- ذكر ماخص به عليّ من قتال المارقين، وفيه ٨ عن ٢.

١٩١ (١) أخبرنا يونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع -واللفظ له- عن ابن وهب، قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبوسلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما نحن جلوس عند

قوله: سيماهم التحليق<sup>(١)</sup>. أي علامتهم، المراد به حلق الرؤوس، كما في حديث صفة ذي الخويصرة أنه كان مخلوق الرأس عند البخاري ومسلم والحاكم بلفظ محلقة رؤسهم وهذا صريح في حلق الرؤوس، قال النووي: وفي رواية التحلق واستدل به بعضهم على كراهة حلق الرأس، ولا دلالة فيه، وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام وبمباح، أي ويخلق الله تعالى كما قال ﷺ: آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله رأى صبيّاً قد حُلِقَ بعض رأسه فقال: احلقوه كلّهُ، أو اتركوه كلّهُ. وهذا صريح في إباحة حلق الرأس لا يحتمل تأويلاً. قوله: هم شرّ الخلق، أو هم أشرّ الخلق<sup>(٢)</sup>. قال النووي: هكذا هو في كل النسخ أو من أشر بالألف وهي لغة قليلة، والمشهور بغير ألف<sup>(٣)</sup>.

قوله: يقاتلهم<sup>(٤)</sup>. كذا في نسخه من الخصائص، وفي مسلم: يقتلهم كما تقدّم ويأتي ذكر سائر العلامات وشرحها في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.  
(ذكر ماخص به عليّ كرم الله وجهه الخ )

قوله يونس بن عبد الأعلى. رجال هذا الإسناد كلهم ثقات أثبات حقاظ من

١- حديث ٦.

٢- حديث ٦.

٣- شرح النووي على صحيح مسلم: ١٦٧/٧.

٤- حديث ٧.

رجال الصحيحين معاً إلا الأول، فمن رجال مسلم وغيره، وإلا الثاني فمن رجال أبي داود والنسائي، وكلهم مشتركون إلا الرابع، وكذا الحديث مشترك، وقد تقدّموا، إلا الأول والثالث والرابع.

فالأول: هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي المصري ثقة، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن ابن وهب والشافعي وابن عينية والوليد بن مسلم وغيرهم، وعنه من أخرج له إلا من ذكرهم صاحب الطبقات، فبالواسطة لتأخرهم وبقي بن مخلد وأبوزرعة وأبو حاتم وابن خزيمة وأبو عوانة وآخرون، قال يحيى بن حسان: كان من أركان الاسلام يستشفي بدعائه، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه أبو حاتم ورفع من شأنه، وقال الطحاوي وغيره: كان ذا عقل، وقال النسائي: ثقة، قال الحافظ: وكان اماماً في القرآن قرأ على ورش وغيره، وقرأ عليه ابن جرير الطبري وجماعة<sup>(٣)</sup>.

والثالث: هو ابن وهب، وهو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي المصري الفقيه ثقة حافظ عابد، أخرج له الجماعة<sup>(٤)</sup>. ومحمد بن منصور والسيدان الاخوان والمرشد بالله وصاحب المناقب والسيد العلوي<sup>(٥)</sup>. له في الباب حديثان، روى عن يونس بن يزيد والثوري وابن عيينة والليث بن سعد وغيرهم، وعنه يونس بن عبد الأعلى وابن مهدي وأحمد بن صالح المصري وابن المديني

١ - تقريب التهذيب: ٦٨٧/٢ رقم ٨١٩٠.

٢ - الطبقات: ٤٦٢/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٠/١١ رقم ٨٥٣.

٤ - تقريب التهذيب: ٣٢٠/١ رقم ٣٧٩٣.

٥ - الطبقات: ٥٣٢/١.

وآخرون قال أحمد: كان ابن وهب له عقل ودين وصلاح صحيح الحديث يُفصل السماع من العرض ما أصح حديثه وأثبتته، وقال أحمد بن صالح: حدّث ابن وهب بمائة ألف حديث، وقال أبو زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألفاً من حديث ابن وهب، لا أعلم أنّي رأيت حديثاً لا أصل له، وهو ثقة، وقال ابن معين وابن سعد والساجي والعجلي والنسائي: ثقة، وقال النسائي في موضع: كان يتساهل في الأخذ، لا بأس به، وزاد الساجي: وكان يتساهل في السماع، لأنّ مذهب أهل بلده أنّ الاجازة عندهم جائزة، ويقول فيها، حدّثني، أي وهو مذهب جماعة، وقال الخليلي ثقة متفق عليه، وموطؤه يزيد على كل من روى عن مالك<sup>(١)</sup>.

والرابع: شيخه يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي - بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام - ثقة إلا أنّ في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، كما في التقريب، أخرج له السنّة<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات روى عن الزهري ونافع وهشام بن عروة وعكرمة وغيرهم، وعنه ابن وهب وبقية بن الوليد وابن المبارك وجريز وآخرون، قال النسائي والعجلي وابن معين وأحمد: ثقة، وعدّه بن معين من أثبت الناس في الزهري، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن خراش صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد حلّو الحديث كثيره وليس بحجة ربما جاء بالشيء المنكر، وقال ابن المبارك وابن مهدي وابن المديني: صحيح الكتاب، وقال: وكيع كان سيّء الحفظ، وقال أحمد في حديثه عن الزهري منكرات، وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً<sup>(٣)</sup>. وحاصل القول فيه ما تقدّم عن التقريب، وفي

١ - تهذيب التهذيب ٧١/٦: رقم ١٤٠.

٢ - تقريب التهذيب ٦٨٨/٢: رقم ٨٢٠١.

٣ - تهذيب التهذيب ٥٠/١١: رقم ٧٦٩.

رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه ذوالخويرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله اعدل، فقال رسول الله ﷺ: ومن يعدل إذا لم أعدل لقد خبت وخسرت إن لم أعدل، قال عمر: ائذن لي فيه أضرب عنقه، قال: دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي به في قُذِّه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر في نصيّه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفُرتُ الدّم، آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البُضعة تَدْرَدُرُ يخرجون على خير فرقة من الناس قال أبو سعيد: فاشهد أنّي سمعت هذا من رسول الله ﷺ

اعتماد الشيخين عليه توثيق آخر، كما عرفت ولهذا قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بعد أن حكى نحو ما تقدّم [٢٧٠] قلت: وثقه الجمهور مطلقاً، وأنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فاذا حدث من كتابه فهو حجة، قال ابن المديني: أثبت الناس في الزهري مالك وابن عيينة ومعمر ويونس من كتابه، وقد وثقه أحمد مطلقاً، وابن معين والعجلي والنسائي ويعقوب بن شيبة والجمهور، واحتج به الجماعة انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: وهو يقسم قسماً أتاه ذوالخويرة. تقدّمت الإشارة إلي تواتر أحاديث الخوارج وصفاتهم، وحديث أبي سعيد هذا والذي بعده وأحاديث الباب الذي قبله وهي سبعة كلها عنه وقد تكررت الرواية عنه من طرق ساق ابن كثير منها ثمان طرق عند أحمد، مع التنبيه على ما انفرد به منها، وما شاركه الشيخان، أو أحدهما، أو غيرهما فيه، كما يأتي التنبيه عليها، وقد ساق الروايات

وأشهد أنّ عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد فاتي به حتي نظرت إليه على النعت الذي نعت به رسول الله ﷺ.

بأسانيدها<sup>(١)</sup>. وعند التحقيق هي أكثر من ذلك لو لا أنّه عددها وأشار إلي سائر الطرق في غصون الكلام. وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمُ هُودًا﴾ [الاعراف/٣٥] من الفتح وفيه: يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان، لأنّ أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد عنه وعن أمير المؤمنين أيضاً<sup>(٢)</sup>. وفي باب علامات النبوة بالفاظ حديث الباب<sup>(٣)</sup>. وفي باب بعث عليّ بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلي اليمن من كتاب المغازي، وفيه وصف ذي الخويصرة، وفي آخره: لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود<sup>(٤)</sup>. وفي باب إثم من رأى بقراءة القرآن من كتاب فضائل القرآن عن أبي سعيد وعن أمير المؤمنين<sup>(٥)</sup>. وفي باب ما جاء في قول الرجل: ويلك، من كتاب الأدب عن أبي سعيد<sup>(٦)</sup>. وفي تفسير سورة براءة مختصراً في باب قول الله ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [٦٠]<sup>(٧)</sup>. وفي باب قتل الخوارج والملحدين بعد اقامة الحجة عليهم عن أمير المؤمنين من كتاب استتابة المرتدين

١ - البداية والنهاية: ٢٩٧/٧ - ٣٠١.

٢ - فتح الباري: ١/ ٢٦٨، وصحيح البخاري: ٣/ ١٢١٩ ح ٣١٦٦.

٣ - فتح الباري: ٦/ ٤٥٥، وصحيح البخاري: ٣/ ١٣٢١ ح ٣٤١٤.

٤ - فتح الباري: ٨/ ٥٢، وصحيح البخاري: ٤/ ١٥٨١ ح ٤٠٩٤.

٥ - فتح الباري: ٩/ ٨٢، وصحيح البخاري: ٤/ ١٣٢٧ ح ٤٧٧٠ - ٤٧٧١.

٦ - فتح الباري: ١٠/ ٤٥٦، وصحيح البخاري: ٥/ ٢٢٨١ ح ٥٨١١.

٧ - فتح الباري: ٨/ ٢٤٨، وصحيح البخاري: ٤/ ١٧١٤ ح ٤٣٩٠.

والمعاندين<sup>(١)</sup>. وعن أبي سعيد، في الباب الذي يليه، باب من ترك قتال الخوارج للتألف، وشرحه الحافظ هنا شرحاً واسعاً، وفي آخر الحديث قال أبو سعيد: فنزلت فيهم «وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ» [التوبة ٥٨] وعن سهل بن حنيف مختصراً<sup>(٢)</sup>. وفي باب قراءة الفاجر والمنافق وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم، وأواخر كتاب التوحيد عن أبي سعيد. وفيه: سيماهم التحليق، وأقال: التسبيد. قال الحافظ: هو بمعنى التحليق، وقيل أبلغ منه، وقيل هو ترك دهن الشعر وغسله<sup>(٣)</sup>. وفي غير ذلك، كما علم من عادة البخاري إيراد الحديث الواحد في عدة أبواب، ولا يخلو تكريره من فائدة ترجع إلي المتن، أو الاسناد وإنما أشرت إلي هذه المواضع التسعة ليسهل البحث للناظر عن ألفاظ الحديث وشرحها وتفسيرها، وفي ذلك زيادة تأكيد للأصحية، لا سيما مع إختلاف رجال طرق الحديث، أو بعضهم. وأخرجه مسلم في باب اعطاء المؤلفة قلوبهم ومن يخاف على إيمانه من كتاب الزكاة بزهاء ثلاثين رواية مختصراً ومطولاً، إلا أنه طوى بعضها، وذكر بعضاً على قاعدته عن ستة من الصحابة، وهم عبدالله بن مسعود، وذكر له قصة في يوم حنين من طريقين، وعن جابر بن عبدالله بنحوه وفيه فقال عمر: دعني يا رسول الله فاقتل هذا المنافق، ثم قال خالد بن الوليد كذلك من ثلاث طرق، وعن أبي سعيد الخدري من اثني عشر طريقاً، وفي بعض ألفاظه: فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين، غائر العينين، ناتئ الجبين، مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد، فقال ﷺ: فمن يطع الله إن عصيته؟ أيأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني؟ وفيه: لئن أدركتهم لأقتلنهم - أي أصحابه - قتل عاد. وفي رواية: قتل

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٤٠، وصحيح البخاري: ٦ / ٢٥٣٩ ح ٦٥٣١

٢ - فتح الباري: ١٢ / ٢٥٧، وصحيح البخاري: ٦ / ٢٥٤٠ ح ٦٥٣٤، وح ٦٥٣٥

٣ - فتح الباري: ١٣ / ٤٤٨، وصحيح البخاري: ٦ / ٢٧٤٨ ح ٧١٢٣.

ثمود. وعن عليّ كرم الله وجهه من سبع طرق، وفي بعض ألفاظه: فاذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإنّ في قتلهم أجراً عند الله يوم القيامة، وعن سهل بن حنيف من ثلاث طرق، وعن أبي ذر من طريق<sup>(١)</sup>. وسرد ألفاظها يستدعي طولاً، وفيما ساقه النسائي كفاية، وقد تعددت طرق الحديث إلى عليّ عليه السلام، فهي على حدّتها متواترة عنه وأمّا عن سائر الصحابة فهي متواترة أيضاً، كما نص عليه الحافظ ابن كثير وقال الحافظ في الفتح في آخر الكلام على حديث أبي سعيد هذا في باب من ترك قتال الخوارج للتألف ما نصّه: قال الطبري: وروى هذا الحديث في الخوارج عن عليّ عليه السلام تاماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبومريم، قال الحافظ: قلت وأبو الوضيّ وأبو كثير وأبوموسي وأبو وائل في مسند إسحاق بن راهويه والطبراني وأبو جحيفة عند البزار وأبو جعفر الفراء مولى عليّ، أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة، فهؤلاء خمسة عشر رجلاً، قال الطبري: ورواه عن النبي ﷺ مع عليّ كرم الله وجهه، أوبعضه عبدالله بن مسعود وأبوزيد وابن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبوسعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبوبكرة وعائشة وجابر وأبوبرة وأبوامامة وعبدالله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي، قال الحافظ: قلت: ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبدالله البجلي وعبدالرحمن بن عوس<sup>(٢)</sup>، وعقبة عامر وطلق بن عليّ وأبوذر وأبوهريرة، أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيّد من طريق الفرزدق الشاعر [٢٧١] أنّه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألهما، فقال: أتني رجل من أهل المشرق، وإنّ قوماً يخرجون علينا يقتلون من

١ - صحيح مسلم ٧٢٢/٢ - ٧٥٠.

٢ - كذا في الأصل، وفي المصدر: عبدالرحمن ابن عريس، وفي الإصابة: عديس.

قال: لا إله إلا الله، ويؤمنون من سواهم، فقالوا لي: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: من قتلهم فله أجر شهيد، ومن قتلوه فله أجر شهيد. فهؤلاء خمسة وعشرون شخصاً من الصحابة، والطرق إلي أكثرهم متعددة، كعليّ كرم الله وجهه وأبي سعيد وعبدالله بن عمر وأبي بكر وأبي برزة وأبي ذر فيفيد مجموع ذلك القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ، انتهى<sup>(١)</sup>. والقطع نتيجة التواتر وثمرته وفرعه ولازمه، كما صرح بذلك ابن كثير وساق كثيراً من الطرق المتعددة إلي هؤلاء، فأورده عن أبي سعيد من طرق، كما تقدّم وعن عليّ كرم الله وجهه، فقال الحديث الأول عن عليّ عليه السلام وقد رواه عنه زيد بن وهب، وساق اثنا عشر راوياً ممن تقدّم، وقال: هذه اثنتا عشرة طريقاً إليه، ثم قال: ومثل هذا يبلغ حد التواتر وسردها بأسانيدها وألفاظها، وهي في الحقيقة أكثر ممّا قال، كما تقدّم عن الحافظ ابن حجر، على أنّه قد ساق في تعدادها أكثر من ذلك، فعزّا:

الأولى: إلي مسلم وأبي داود عن زيد بن وهب.

والثانية: إلي أحمد والبخاري ومسلم عن سويد بن غفلة.

والثالثة: الي أحمد عن طارق بن زياد.

والرابعة: إلي الامام أحمد بن حنبل عن عبدالله بن شداد.

والخامسة: إلي مسلم عن عبيدالله بن أبي رافع، وفيها قول أميرالمومنين: كلمة حق أريد بها باطل يعني قولهم: لا حكم إلا لله.

والسادسة: إلي أحمد من طريقين ومسلم عن عبيدة بن عمرو السلماني، قال ابن كثير: وقد ذكرناه من طرق متعددة تفيد القطع عند كثيرين عن محمد بن سيرين، وقد حلف على أنّه سمعه من عبيدة، وحلف عبيدة على أنّه سمعه من عليّ كرم الله وجهه، وحلف عليّ - أي ثلاثاً - على أنّه سمعه من رسول الله ﷺ وقد



قال عليّ: لأن آخر من السماء إلي الأرض أحب إليّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ. وقد رواه جماعة من الصحابة، كما تقدّم.

والسابعة: إلي أحمد وإلي ابنه عبدالله بن أحمد باسناد جيّد عن كليب الجرمي. والثامنة: إلي أبي بكر الخطيب البغدادي عن أبي جحيفة. والتاسعة: إلي أحمد عن أبي كثير مولي الأنصار.

والعاشرة: إلي عبدالله بن أحمد عن أبي مريم: وفيها وكان المخدج يسمّي نافعاً ذا الثدية.

والحادية عشرة: إلي الحافظ البيهقي في الدلائل عن أبي موسى رجل من التابعين، قال: كنت مع عليّ فجعل يقول: التمسوا المخدج إلخ

والثانية عشرة: إلي أبي بكر البرّار عن أبي مؤمن - بضم الميم الاولي وكسر الثانية المشددة آخره نون وقيل راء - قال في التقريب هو مقبول<sup>(١)</sup>.

والثالثة عشرة: إلي البرّار أيضاً عن أبي وائل - وهو شقيق بن سلمة.

والرابعة عشرة: إلي عبدالله بن أحمد من ثلاث طرق، وإلي أبي داود عن الوضي - واسمه عباد بن نسيب - وفي احداها غرابة، ثم قال: والمقصود ان هذه الطرق متواترة عن عليّ كرم الله وجهه، اذ قد روى من طرق متعددة عن جماعة متباينة لا يمكن تواطؤهم على الكذب، فاصل القصة محفوظ، وإن كان بعض الألفاظ وقع فيها اختلاف بين الرواة لكن معناها الذي تواطأت عليه الروايات صحيح لا يشك فيه عن عليّ كرم الله وجهه أنه رواه عن رسول الله ﷺ أنه أخبره عن صفة الخوارج وذي الثدية الذي هو علامة لهم، وقد روى ذلك جماعة من الصحابة غير عليّ عليه السلام من طرق، كما تراها بأسانيدها، منهم أنس بن مالك وجابر ابن عبدالله ورافع بن عمرو والغفاري وسعد بن أبي وقاص وأبوسعيد وسهل بن

حنيف وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر بن الخطاب وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن مسعود وأبوذر وعائشة أم المؤمنين، ثم عزا حديث ابن مسعود إلي أحمد والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، ابن مسعود مات قبل ظهور الخوارج بنحو خمس سنين فخبه في ذلك من أقوى الأسانيد، وعزا حديث أنس إلي أحمد، وفي رواية عن أنس عن أبي سعيد، وإلي أبي داود عن أنس وأبي سعيد، وإلي ابن ماجه وأبي داود عن أنس وحده، وإلي البزار أيضاً، وعزا حديث جابر بن عبدالله إلي أحمد من ثلاث طرق، وإلي مسلم بنحوه، وحديث سعد بن أبي وقاص إلي يعقوب بن سفيان من طريقين، وإلي أحمد مختصراً، وحديث أبي سعيد إلي أحمد من ثمان طرق، فصاعداً وشاركه في بعضها البزار وأبو يعلى لكن عن أنس، وفي بعضها البخاري ومسلم، كما تقدّم وفي بعضها أبو داود لكن عن أحمد، قال: وهذا الرجل يعني الذين قال: اعدل يا محمد هو ذوالخويرة التميمي، وسمّاه بعضهم حرقوصاً، ثم ساق في غضون الطريق السابعة طرقاتاً عن أحمد والبخاري ومسلم غير ما تقدّم وابن ماجه وحديث سلمان إلي الهيثم ابن عدي، وحديث سهل بن حنيف إلي أحمد والبخاري ومسلم والنسائي، وإلي أبي بكر بن أبي شيبة بنحوه وحديث ابن عباس إلي البزار وابن ماجه، وحديث ابن عمر إلي أحمد وحديث عبدالله بن عمرو بن العباس إلي أحمد، وفيه: سيخرج ناس من أمّتي قبل المشرق يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج منهم قرن قطع، حتي عدّها زيادة على عشر مرّات، كلما خرج منهم قرن قطع حتي يخرج الدجال في بقيتهم قال: وروى أبو داود أوله في كتاب الجهاد من سننه، وأخرجه الحاكم، وحديث أبي ذر إلي مسلم وحده، وحديث عائشة إلي البيهقي والبزار، وقد استغربت عائشة حديث الخوارج وذي الثدية، كما في حديث عبدالله بن شداد، وروى عن رسول الله ﷺ في الخوارج: شرار أمّتي يقتلهم خيار أمّتي. وغيره وكأَنَّها أرادت

التثبت ، لا سيما في ذي الشدية ليطابق الواقع ما عندها ، ولهذا قال ابن كثير قال يعني عبدالله بن شداد بدلالة السياق سألت عائشة بعد ذلك عن خبر ذي الشدية فتيقنته من طرق متعددة أي ممن شاهده بعد قتله حتي قالت : لعن الله فلاناً فإنه كتب إلي أنه أصابهم بنيل مصر ، ثم أرخت عينيها فبكت فلما سكنت عبرتها ، قالت رحم الله علياً لقد كان على الحق وما كان بيني وبينه إلا كما يكون بين المرأة وأحمائها ، قال ابن كثير بعد أن ساق تلك الأحاديث بطرقها ما لفظه : وإنما أوردنا هذه الطرق كلها ليعلم الواقف عليها أن ذلك حق وصدق ، وهو من أكبر دلائل النبوة ، كما ذكره غير واحد من الأئمة فيها ، انتهى <sup>(١)</sup> . وساق شطراً منها في الجزء السادس ثم قال : قلت : الأخبار بقتال الخوارج متواترة عن رسول الله ﷺ ، لأن ذلك من طرق [ ٢٧٢ ] تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن ، ووقوع ذلك في زمان عليّ كرم الله وجهه معلوم ضرورة لأهل العلم قاطبة ، انتهى <sup>(٢)</sup> . وفي هذا التلخيص شرح لما أجمله الحافظ ابن حجر ، وتفصيل لمخارج الحديث عن كل راوٍ له من الصحابة الذين ذكرهم ابن كثير ، وهم بعض من ذكرهم الحافظ ابن حجر ، وقد اتفق عليه الشيخان وأهل السنن وأرباب المسانيد المشهورة أو أكثرهم ، وأبوطالب ، ومجموع ما ساقه ابن كثير في الباب يزيد علي كراس كامل ، كما تقدّم وساق أحاديث قبل ذلك وبعده غير ما تقدّم .

### تنبيه

بقي تفسير غريب الحديث ، قال النووي : الرمية هي الصيد المرمي ، وهي فعلية بمعنى مفعولة ، أي كالنطيحة والأكيلة ، والقُدْذ - بضم القاف وبذالين معجمتين - هي ريش السهم ، والنضي - بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد التحتانية ،

١ - البداية والنهاية : ٧ / ٣٠٤ .

٢ - البداية والنهاية : ٦ / ٢١٨ .

هو القِدْح، كما فسره في شرح مسلم والأصمعي، والرصاف - بكسر الراء وبالصاد المهملة آخره فاء - هو مدخل النصل من السهم، والنصل حديدة السهم، والقدرح عوده، كما في شرح مسلم<sup>(١)</sup>. ثم ألفاظ لم تذكر في حديث الباب إلا قوله: تدردر - بفتح أوله وبدالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء بحذف احدي التاءين - ومعناه تتحرك وتذهب وتجي، كما في الفتح<sup>(٢)</sup>. والغرض من ذكر هذه الأشياء المبالغ في التمثيل لسرعة خروج الخوارج من الدين، كما قال الحافظ ابن حجر أي يخرجون من الاسلام بغتةً كخروج السهم إذا رمى به رام قوي الساعد فأصاب مارماه فنقد منه بسرعة بحيث لا يتعلق بالسهم، ولا بشيء منه من المرمى شيء، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه، فينظر في السهم ليعرف هل أصاب، أو أخطأ، فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه، والفرض أنه أصابه وإلي ذلك أشار بقوله: سبق الفرث والدم أي جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء، بل خرجا بعده ووقع في رواية أبي سعيد عند مسلم فضرب النبي ﷺ لهم مثلاً الرجل يرمي الرمية، وفي رواية عند الطبراني عنه مثلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع، فأخذه فنظر إلي فوقه فلم يره دَسَماً ولا دَماً لم يعلق به شيء من الدسم والدم كذلك هؤلاء لا يتعلّقون بشيء من الاسلام، وفي رواية عنده بعد قوله: منه الرمية يذهب إلي السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئاً من الفرث والدم، وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم، وفي رواية: لا يتعلّقون من الدين بشيء، كما لا يتعلّق بذلك السهم شيء، أخرجها الطبري ثم ساق الحافظ عدّة روايات ترجع إلي معنى ما تقدّم<sup>(٣)</sup>.

١ - شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٥/٧.

٢ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٢

٣ - يراجع فتح الباري: ١٢ / ٢٥٧.

١٩٢ (٢) أخبرنا محمد بن المصفي بن البهلول قال حدثنا الوليد بن مسلم

قوله: محمد بن المصفي بن البهلول. قد كثر التحصيف في رجال هذا السند ومنتنه والزيادة والنقص في المخطوطة والمطبوعة، وكان البحث والتصحيح على الاصول الحديثية والرجالية، وهم بين ثقة وصدوق، مشتركون.

أما محمد بن مصفي - بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الفاء - ابن بهلول - بضمّ الموحدة واللام الأولي بينهما هاء ساكنة - الحمصي القرشي فهو صدوق، له أوهام، وكان يدلّس، كما في التقريب أخرج له أبوداود والنسائي وابن ماجة<sup>(١)</sup>. والمرشد بالله والشريف الجرجاني وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه وبقية بن الوليد والوليد ابن مسلم وابن عُيَيْنَة وغيرهم، وعنه أبوداود والنسائي وابن ماجة بنفسه وبواسطة وأبوزرعة الدمشقي وأبوحاتم الرازي وبقي بن مخلد وآخرون، قال أبوحاتم: صدوق، وقال النسائي: صالح، وفي رواية: صدوق وقال صالح بن محمد: كان مخلطاً أرجو أن يكون صدوقاً، وقد حدّث بمناكير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء، وقال أبوزرعة الدمشقي كان يدلّس تدليس التسوية، وقال مسلمة بن قاسم: مشهور<sup>(٣)</sup>. فالرجل مختلف فيه مع اتفاقهم على صدقه، وقد روى له النسائي هنا مقروناً بقتيبة ابن سعيد، وهو من رجال الستّة، وبرجل آخر مع تواتر أصل الحديث، كما مرّ ورواية الشيخين له من طرق.

وشيخه الوليد بن مسلم القرشي مولاهم الدمشقي عالم الشام ثقة، لكنّه كثير

١ - تقريب التهذيب ٥٥٣/٢ رقم ٦٥٥٧.

٢ - الطبقات ٣١٧/٢.

٣ - تهذيب التهذيب ٦٠/٩ رقم ٧٤٢.

التدليس والتسوية، كما في التقريب، أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد ابن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله والسيلقي<sup>(٢)</sup>. روى عن الأوزاعي وابن جريج والثوري وعبدالرحمن بن نمير وغيرهم، وعنه محمد بن مصفي والليث بن سعد وبقيّة بن الوليد وهو من أقرانه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن المديني: ما رأيت في الشاميين مثله وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وقال مروان بن محمد: إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد فلا تبالي من فاتك، وقال: كان عالماً بحديث الأوزاعي، وقال أبو مسهر: كان من ثقات أصحابنا، وفي رواية: من حفاظ أصحابنا، وقال يعقوب بن سفيان: كان محموداً عند أهل العلم متقناً صحيح العلم وقال يعقوب ابن شيبة: كان ثقةً، وقد أطل الحافظ الكلام في ترجمته في تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>. ثم لخصها في مقدمة الفتح، فقال: متفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، قال الدارقطني: كان الوليد يروى عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات، وقد احتج به الجماعة عن الأوزاعي، بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي وثور بن يزيد، وذكر جماعة، قال: واحتج به الباقر، انتهى<sup>(٤)</sup>. ملخصاً وعدّه الحافظ في المتربة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل

١ - تقريب التهذيب: ٢/٦٥٠ رقم ٧٧٣٧.

٢ - الطبقات: ٢/٤١٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١١/١٥١ رقم ٢٥٤.

٤ - مقدمة فتح الباري: ٤٥٠.

كبقية بن الوليد، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد وصفه بالصدق، وهذا يخالف ما تقدّم له عن مقدمة الفتح، والوليد أعلى مرتبةً من بقية بن الوليد لأنه احتج به البخاري في الاصول بخلاف بقية، فتأمل.

وأما قتيبة فهو ابن سعيد البلخي من رجال السّنة، تقدّم في تراجم اسناد الحديث الثاني من الباب الثالث، وهو من شيوخ النسائي ومن شيوخ مسلم [٢٧٣] والبخاري في هذا الحديث أيضاً، وقد تصحّف في نسخ الخصائص المخطوطة والمطبوعة بقتيبة بن الوليد بتصحيف اسم الأب، وليس لهذا الاسم وجود في الاصول المعتبرة، وربما كان في الأصل بقية بن الوليد، فتصحّف الاسم الأول، لأنه ممّن روى عن الأوزاعي، وقتيبة وبقية كلاهما من شيوخ النسائي، بيد أنّ الحديث في الصحيحين وغيرهما عن قتيبة ابن سعيد وهو الرجل الآخر المبهم معطوفان على محمّد بن مصفى، وفي هذا القرآن نكتة وهو جبر رواية محمّد ابن مصفى برواية قتيبة بن سعيد، فلا يضرّ إبهام الرجل هنا لانجبار ضعف الإبهام الراجح الى الجهالة بقتيبة بن سعيد ومحمّد بن مصفى وفي المخطوطة بعد الوليد بن مسلم هكذا قال: وحديثي الهندين الوليد بدل «قتيبة بن وليد» في المطبوعة، وكلاهما غلط، والصواب ما تقدّم، وهذا الاسم لم أقف عليه، ويحتمل أنه تصحيف عن قتيبة بن سعيد، أو عن هناد بن السري - بكسر الراء الخفيفة - التميمي الكوفي، لأنه ممّن روى له البخاري خارج الصحيح والباقون فهو ثقة، كما في التقريب<sup>(٢)</sup>.

وهو شيخ للنسائي أيضاً إلا أنّي لم أقف على رواية الحديث عنه عند غيره، والقصد التنبيه على مواضع الخطأ والتصحيف. والله أعلم.

١ - طبقات المدلسين: ٥١: رقم ١٢٧.

٢ - تقريب التهذيب: ٦٣٨/٢: رقم ٧٦٠١.

وحدّثنا قتيبة وذكر آخر قالوا: أخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم ذات يوم قسماً، فقال ذوالخويصرة التميمي: اعدل يا رسول الله، قال: ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ فقام عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول الله أئذن لي حتي أضرب عنقه، فقال له رسول الله ﷺ: لا، إنّ له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع

وأما قوله: الأوزاعي. فهو عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمر والفقير المشهور ثقة جليل روى له الجماعة ومحمد بن منصور والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسّمّان والحاكم الجشمي وصاحب المحيط<sup>(١)</sup>. روى عن عطاء بن أبي رباح وقتادة ونافع والزهري وخلائق اي ومنهم ابوسلمة والضحاك المشرقي، كما هنا، وعنه مالك وشعبة والثوري وعبدالرحمن وبقية بن الوليد والوليد بن مسلم وآخرون، قال أبو زرعة: كانت اليه فتوى الفقه لأهل الشام لفضله فيهم وكثرة روايته، وكان فصيحاً ورسائله تؤثر، وقال ابن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة الأوزاعي ومالك والثوري وحماد بن زيد، وما كان بالشام أعلم من الأوزاعي بالسنة، وقال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة من خيار المسلمين وقال الشافعي: ما رايت أحداً أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي، وقال يعقوب ابن شيبة: ثقة ثبت وفي رواية عن الزهري خاصة شيء، وقال الأوزاعي دفع الي يحيى بن أبي كثير صحيفة فقال: اروها عني، ودفع الي الزهري صحيفة فقال اروها عني وقال أحمد: حديثه ضعيف، قال البيهقي: يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به، لا أنّه ضعيف مطلقاً في الرواية والأوزاعي أمام نفسه ثقة لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله ثمّ يحتج بالمقاطيع، وقال الخليلي في الارشاد:



أجاب الأوزاعي عن ثمانين ألف مسألة في الفقه من حفظه، وقال ابن سعد: صيامهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، حتي أن أحدهم لينظر إلي نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلي رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلي نضيه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلي قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرت والدم.

كان ثقةً مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه وقال ابن حبان في الثقات: كان من فقهاء أهل الشام وقرائهم وزهادهم، وقال بن عيينة: كان أمام أهل زمانه<sup>(١)</sup>. والأقوال كثيرة في حسن الشئاء عليه، والاعتراف بامامته في الفقه والحديث والتفسير وغيرها، ومثل هذا انما يذكر ما قيل فيه للترك وللتذكير والاعتداء بأحوال السلف الصالح وما كانوا عليه من الخير والصلاح ليرغب ويقتدى بهم من أراد أن يذكر، فهل من مذكر.

وأما أبوسلمة فقد تقدّم في الحديث الأول من الباب، وكذلك الضحاك المشرقي تقدّم في سند الحديث الأخير من الباب الذي قبل هذا، والأول ثقة والثاني صدوق، وأصل الحديث متفق عليه بل متواتر، كما مر.

قوله: ينظر إلي نصله الخ كذا في النسخ المخطوطة إلي قوله: ثم ينظر إلي قذذه، كما في الصحيحين وغيرهما، وفي المطبوعة سقط: إلي قذذه، وقد كان التصحيح على رواية الصحيح، وإن كان للحديث ألفاظ مختصراً ومطولاً فالتصحيح والزيادة والنقص فيه، وفي اسناده قد تكررت، فالاعتماد علي الأصول المعتمدة.

يخرجون على خير فرقة من الناس، آيتهم رجل أدعج، إحدى يديه مثل ثدي المرأة، أو كالبعضة تدردر، قال أبو سعيد: أشهد أنني سمعت هذا من رسول الله ﷺ، وأشهد أنني كنت مع علي بن أبي طالب عليه السلام حين قاتلهم، فأرسل إلي القتلي، فأتي به على النعت الذي نعت به رسول الله ﷺ.

قوله: أدعج. كذا وقع في الخصائص هنا وربما تصحّف عن مخدج، كما يأتي في الحديث السابع من أحاديث الباب: سيماهم أن فيهم رجلاً أسود مخدج اليد وكذا عند مسلم، كما يأتي، وفي رواية عند البخاري: آيتهم رجل أسود إحدى يديه مثل ثدي المرأة، وفي رواية عند مسلم: إحدى يديه طبي شاة، أو حلمة ثدي قال الحافظ: الطبي - بضم المهملة وسكون الموحدة هو الثدي، انتهى<sup>(١)</sup>. ولهذه العلامة ألفاظ ساقها الحافظ في الفتح، ومنها عند مسلم من حديث عليّ كرم الله وجهه: فيهم رجل مخدج اليد، أو مودن اليد، أو مثدون. قال النووي: أمّا المخدج - فبضم الميم واسكان الخاء المعجمة وفتح الدال آخره جيم - كما في الفتح فهو ناقص اليد، والمودن - بضم الميم واسكان الواو وفتح الدال المهملة ويقال بالهمز وبتركة - ناقص اليد ويقال أيضاً: ودين اليد، والمثدون - بفتح الميم وسكون المثلثة وضم المهملة آخره نون - صغير اليد مجتمعها كشدوة الثدي والشدوة - بفتح المثلثة بلا همز وبضمها مع الهمز - وكأن أصله مشود فقدّمت الدال على النون، كما قالوا: جبذ وجذب وعاث وعثاً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ بن حجر: هذه الألفاظ كلها بمعنى وهو الناقص، وغاية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض، وعند الطبري من

١ - فتح الباري: ٢٦١/١٢.

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٢/٧.

وجه آخر: فيهم رجل مجدع اليد، كأنها ثدي حبشية، وفي رواية: فيها شعرات كأنها سخله سبع. وفي رواية: كثدي المرأة لها حلمة، كحلمة ثدي المرأة حولها سبع هلبات. أي شعرات وفي رواية: في يده شعرات سود، والأول أقوى قال الحافظ: وذكر عليه السلام للخوارج علامة أخرى، ففي رواية قيل ماسيماهم؟ قال سيماهم التحليق، وفي رواية فقام رجل فقال: يانبي الله هل في هؤلاء القوم علامة؟ قال: يحلقون رؤسهم، فيهم ذو ثدي، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد تقدّم نحو هذا واختلاف الألفاظ لا يقدح في صحة الرواية، لا سيما مع اتفاق المعني، فهي من باب الرواية بالمعني، وربما كان في بعضها تصحيف.

قوله: يخرجون على خير فرقة من الناس. تقدّم هذا اللفظ في الحديث الأول من الباب، وهي رواية عند البخاري، كما هو مقتضى صنيع الحافظ في الفتح وإن صحفت في المتن بعد ذلك، كما مرّ ولفظه قوله: يخرجون على خير فرقة من الناس. كذا للأكثر هنا وفي علامات النبوة - أي بالخاء المعجمة وبالراء، وفي الأدب: حين - بكسر المهملة وآخره نون، وفرقة - بضم الفاء - ووقع عند أحمد وغيره: حين فترة من الناس - بفتح الفاء وسكون المثناة، ووقع للكشميهني في هذه المواضع: علي خير - بفتح المعجمة آخره راء - وفرقة، بكسر الفاء والأول هو المعتمد وهو الذي عند مسلم وإن كان الآخر صحيحاً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقد تقدّم كلام النووي أنّهم ضبطوه في الصحيح بوجهين:

أحدهما: حين فرقة - بحاء مهملة مكسورة ونون - وفرقة - بضم الفاء - أي في وقت افتراق الناس، وهو الافتراق الذي كان بين عليّ كرم الله وجهه ومعاوية والثاني: خير فرقة - بخاء معجمة مفتوحة وراء - وفرقة - بكسر الفاء - أي أفضل

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٢

٢ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٢.

١٩٣ (٣) قال الحارث بن مسكين: قراءة عليه وأنا أسمع عن ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عُبيد الله بن أبي رافع

الفريقتين، قال: والأول أشهر وأكثر إلي آخر ما تقدّم، والترجيح بعد صحة الروايتين إنما يعدل إليه عند التعارض، ولا تعارض هنا، بل الكل صحيح روايةً ودرايةً، على أن مرجحات كون أمير المؤمنين وأصحابه كانوا حينئذ خير فرقة أكثر وأشهر، كما تقدّم واشتهر وأجمع عليه أهل السنة وغيرهم، كما مرّ وأصل الحديث، بل لفظه، أو أكثره متفق عليه، بل متواتر معني، كما تقدّم [٢٧٤]

قوله: عمرو بن الحارث. رجال هذا الاسناد كلهم مشتركون، وهم بين ثقة حافظ وثقة فقيه من رجال الصحيحين معاً، إلا الأول، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو ثقة فقيه، وقد تقدّم، وكذا شيخه وهو من رجال السنة، فلم يبق إلا الثالث ومن بعده، وهو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري ثقة فقيه حافظ، كما في التقريب، أخرج له السنة<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المحيط<sup>(٢)</sup>. روى عن بكير بن الأشج وقتادة وعروة وأبي الزبير وغيرهم، وعنه بكير بن الأشج وقتادة وهما من شيوخه وموسي بن أعيان الجزري ونافع بن يزيد، قال ابن معين والنسائي وأبوزرعة والعجلي وابن سعد وغيرهم: ثقة، زاد ابن سعد: ان شاء الله، وقال أحمد: رأيت له مناكير، وقال أبو حاتم: كان أحفظ أهل زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ، وقال الخطيب: كان قارئاً مُتَيِّباً ثقةً، وقال ابن ماكولا نحوه<sup>(٣)</sup>. وضابط القول فيه ما تقدّم عن التقريب

١ - تقريب التهذيب: ١/٤٣٧ رقم ٥١٦٦.

٢ - الطبقات: ٢/١٥٩.

٣ - تهذيب التهذيب: ٨/١٤ رقم ٢٢.

ولم يعتدّ فيه بكلام أحمد، إمّا لعدم صحته عنه، أولشذوذه، أو بالنظر إلى موضع أو شيخ، كما قال في موضع آخر: يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطئ ولهذا لم يذكره الحافظ في مقدمة الفتح في من انتقد على البخاري.

وشيوخه بكير بن الأشج، وهو بكير بن عبدالله بن الأشج -بمعجمة وجيم مشددة، المدني نزيل مصر، ثقة، أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والسّمّان<sup>(٢)</sup>. روى عن بسر بن سعيد وأبي صالح السّمّان وابن المسيب ونافع وغيرهم، وعنه الليث بن سعد وابن اسحاق ويزيد بن أبي حبيب وجماعة، ومنهم عمرو بن الحارث، كما تقدّم قال ابن معين وأبو حاتم وأحمد والنسائي وابن سعد: ثقة، زاد النسائي: ثبتاً مأموناً، وابن سعد: كثير الحديث، وزاد أحمد: صالح الحديث، وقال البخاري: كان من صلحاء الناس، ومثله عن ابن حبان، وزاد: من خيار أهل المدينة<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل، روى له الستة<sup>(٤)</sup>. وأبو طالب<sup>(٥)</sup>. روى عن أبي سعيد وسعد بن أبي وقاص وعثمان وابن عمر وغيرهم، ومنهم عبيد الله بن أبي رافع كاتب عليّ كرم الله وجهه، كما يأتي، وكما في سند النسائي، وعنه بكير بن الأشج ويعقوب بن الأشج وأبوسلمة بن عبد الرحمن وآخرون، قال ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي: ثقة، زاد ابن سعد: كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا كثير الحديث، وقال عمر بن عبد العزيز، وقد سئل عن أفضل أهل المدينة: هو مولي لبني الحضرمي يقال له بسر، وذكره ابن حبان

١ - تقريب التهذيب: ٧٥/١ رقم ٨٠٦.

٢ - الطبقات: ١٧٢/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٩١/١ رقم ٨٠٩.

٤ - تقريب التهذيب: ٦٨/١ رقم ٧١٠.

٥ - الطبقات: ١١٤/١.

أَنَّ الحُرورية لَمَّا خرجت وهو مع علي بن أبي طالب عليه السلام، فقالوا: لا حكم إلا

في الثقات <sup>(١)</sup>. وشيخه عبيد الله - مصغراً وقد تصحّف بمكبر ابن أبي رافع المدني مولى النبي صلى الله عليه وآله، كان كاتب عليّ كرم الله وجهه وهو ثقة، كما في التقريب، أخرج له الستة <sup>(٢)</sup>. ومحمد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والسّمان وصاحب المحيط <sup>(٣)</sup>.

روى عن أبيه وأمه سلمى وعن عليّ عليه السلام وأبي هريرة وغيرهم، وعنه أولاده إبراهيم ومحمد وعبد الله والمعتز والحسن بن محمد بن الحنفية وعليّ بن الحسين بن عليّ وأبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين وبسر بن سعيد وآخرون قال أبو حاتم والخطيب وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات <sup>(٤)</sup>.

قوله: وهو مع عليّ كرم الله وجهه. كذا في مسلم، وقد تصحّف في الخصائص بضمير جمع الغائب المذكور، والصواب ما في مسلم، وإن كان له وجه، لأنّ الخوارج كانوا مع عليّ عليه السلام حتى اعتراهم الخذلان، لاتباعهم الهوى والشيطان حتي قتلوا أولياء الرحمن، وتركوا عبدة الأوثان، كما في الحديث، والمراد أنّه مع عليّ يقاتل الخوارج

١ - تهذيب التهذيب: ٣٧/١ رقم ٨٠٤.

٢ - تقريب التهذيب: ٣٧٥/١ رقم ٤٤١٥.

٣ - الطبقات: ٥٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ١٠/٦ رقم ٢٠.

الله، قال علي (عليه السلام): كلمة حق أريد بها باطل، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصف ناساً إنّي لأعرف صفتهم في هؤلاء الذين يقولون الحقّ بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم - وأشار إلي حلقه - من أبغض خلق الله إليه منهم أسود إحدى يديه طُبي شاة أو حلمة ثدي، فلمّا قاتلهم علي (عليه السلام)، قال: أنظروا فنظروا فلم يجدوا شيئاً، قال: ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرّتين أو ثلاثاً، ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتّى وضعوه بين يديه، قال عبيد الله: أنا حاضر ذلك من أمرهم، وقول علي (عليه السلام) فيهم.

قوله: الذين يقولون الحقّ بالسنتهم. الموصول في بعض نسخ الخصائص وفي بعضها بتركه، كما في مسلم، وجملة: يقولون الحقّ. صلة على ذكره، وحال علي حذفه، وصفتهم كونهم من أبغض الخلق، وفيهم رجل أسود مخدج اليد وتحليق الرأس، وكونهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، وكونهم يكثرّون العبادة حتّى يحرقون صلاتهم مع صلاتهم ونحو ذلك.

قوله: فلمّا قاتلهم علي. كذا في الخصائص، وفي مسلم: قتلهم، وهو من باب قتل الأمير الجند، وبنو الأمير المدينة، أي قتلهم قومه، والاسناد إليه لكونه سبباً أمراً على أنّه مشارك في قتلهم فعلاً، فهو محمول على عموم المجاز، لتدخل صورة القتل والقتال والأمر تحتّه، والأمر بالقتال في الحرب بالسيف ونحوه ممّا يقتل عادة يستلزم القتل، فالمعني صحيح على الروايتين معاً، وأمّا قوله في صدر الحديث: كلمة حق أريد بها باطل. فقد تكررت منه (عليه السلام) في هذا الحديث وفي صفين عند رفع المصاحف خديعةً، وقولهم: بيننا وبينكم كتاب الله، قال النووي معناه أنّ الكلمة أصلها صدق وحق قال الله ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام/٥٧]

لكنهم أرادوا بها الإنكار على عليّ كرم الله وجهه في تحكيمه، انتهى<sup>(١)</sup>. ويأتي تفسير ذلك في محاجة ابن عباس لهم في حديث الباب التاسع والأربعين حيث قال الله ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة/٦٥] وقال ﴿فَابْتَغُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية [٣٥] وقد جمع أمير المؤمنين الناس وأحضر المصحف بين يديه [٢٧٥] وجعل يصكه بيده لا قامه الحجة علي الخوارج ويقول: أحكم أيها المصحف، فقال الحاضرون: إنما هو بياض ومداد، إنما تحكم الرجال بما فيه، أونحو هذا، والحكم المستند إلي القرآن في جزاء الصيد والاصلاح بين الزوجين، وتقدير النفقات للزوجات، وغيرها المذكورة في القرآن اجمالاً، وتفصيل الرسول ﷺ لمجملات القرآن وعموماته في الصلاة والصيام والحج والزكاة وغيرها هو من حكم الله، كما قال الله ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/٤٤] وقال ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الآية [الحشر/٧] إذ لم يات القرآن بالنصوص الصريحة الخاصة، إنما هو عمومات ومجملات ومفاهيم في كثير، وأو أكثر الأحكام، وبالجمل فكل مبطل من فاسق وباغ لا بد أن يتمسك بما يضل به من القرآن ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران/٧] ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة/٢٦] وتفسير الطبري تقدم في الحديث الذين قبله . وأما تخريجه وشواهد، فكما مر في الكلام على الحديث الاول وما بعده وقد عزاه في جمع الجوامع إلي مسلم وابن جرير وأبي عوانة وابن حبان وابن أبي عاصم والبيهقي<sup>(٢)</sup>. وهذا من حيث اللفظ، أو أكثره، فلا ينافي ماتقدم .

١ - شرح النووي على صحيح مسلم : ١٧٤/٧.

٢ - جمع الجوامع : ٣ / ٨٨ ح ٥٨٦٠ .



١٩٤ (٤) أخبرنا محمد بن معاوية بن يزيد قال أخبرنا علي بن هاشم عن الأعمش

قوله: محمد بن معاوية بن يزيد. رجال هذا الاسناد بين صدوق وثقة والمشارك من عدا الأول، والرابع، وكلهم من رجال الصحيحين إلا الأول، فمن رجال النسائي، وإلا الثاني، فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري في الأدب المفرد.

فالأول: محمد بن معاوية بن مالج - بميم وجيم - واسمه يزيد الأنماطي البغدادي، صدوق ربما وهِم<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، أخرج له النسائي روى عن علي بن هاشم ابن البريد وأبي بكر بن عياش ومحمد بن سلمة وغيرهم وعنه النسائي وابن جرير والمحاملي وابن صاعد وآخرون، قال النسائي ومسلمة: لا بأس به، وقال مطين: كان واقفياً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما وهم، وروى عنه أبو بكر البرزاري في مسنده، وقال: كان ثقة<sup>(٢)</sup>.

وشيخه علي بن هاشم بن البريد - بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة - الكوفي، صدوق يتشيع، كما في التقريب، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في الصحيح، والأربعة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسّمان وصاحب المحيط<sup>(٤)</sup>. روى عن الأعمش وهشام بن عروة وفطرب بن خليفة وغيرهم وعنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو معاوية وأحمد بن مَنِيع وآخرون، منهم محمد بن معاوية بن يزيد، كما تقدّم قال أحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به. وقال بن معين وابن

١ - تقريب التهذيب: ٥٥٣/٢ رقم ٦٥٦٣.

٢ - تهذيب التهذيب: ٤٦٣/٩ رقم ٧٤٨.

٣ - تقريب التهذيب: ٤٢٠/١ رقم ٤٩٦٠.

٤ - الطبقات: ١٤٠/٢.

المديني في رواية: ثقة، وضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الضعفاء، بعد أن ذكره في الثقات، وقال فيه: كان غالباً في التشيع، وروى المناكير عن المشاهير، وقال ابن المديني في رواية: كان صدوقاً، وكان يتشيع، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال الجوزجاني: كان هو وأبو صفار ليين في التشيع. وقد تقدّم عن الحافظ بن حجر أنه لا يقبل قول الجوزجاني في أهل الكوفة، لما بينهما من التضاد في المذهب والاعتقاد، وقال أبو حاتم: كان يتشيع ويكتب حديثه، وقال عيسى بن يونس: أهل بيت تشيع ليس فيهم كذب، وقال اللالكائي: له في مسلم حديثان، وقال بن سعد: كان صالح الحديث صدوقاً، وقال ابن عدي: حدّث عنه جماعة من الأئمة، ويروي في فضائل عليّ أشياء لا يرويها غيره، وهو إن شاء الله صدوق لا بأس به، ووثقه العجلي<sup>(١)</sup>. هذا ملخص ما قيل فيه، والتشيع مع الصدق والدين وترك ما يذم به شرعاً من تمام العدالة، لأنّه يرجع إلي امتثال أمر الشارع من حب أهل البيت وموالاتهم، وترك معاداتهم، ورأسهم عليّعليه السلام مع ما ورد فيه خصوصاً من الأحاديث المتواترة، كما تقدّم وهذا معلوم عند أهل العلم والإنصاف، كما في ثمرات النظر وغيرها<sup>(٢)</sup>. وقد جرى عليه كثير من علماء الحديث وغيرهم، وقدمرّ نحو هذا غير مرّة زاد في الطبقات: وقال: أبوداود ثبت يتشيع، وقال الذهبي بعد أن عزا قول الجوزجاني إلي البخاري سهواً، قلت: ولغلوّه ترك البخاري اخراج حديثه، فإنّه يتجنب الرافضة كثيراً، كما أنّه يخاف من تديّنهم التقيّة، ولا يتجنب القدريّة ولا الخوارج ولا الجهميّة، فإنّهم على بدعهم يلزمون الصدق، انتهى<sup>(٣)</sup>. وفيه بحث من وجوه:

١ - تهذيب التهذيب ٣٩٢/٧: رقم ٦٢٣.

٢ - ثمرات النظر في علم الأثر لمحمد بن اسماعيل الصنعاني: ٣٣.

٣ - ميزان الاعتدال: ١٩٤/٥ رقم ٥٩٦٦.

الأول: إنَّ الرجل صدوق عند الأكثر، ثقة عند آخرين، ولم يتَّهمه أحد بالكذب بل نص بعضهم على تنزيهه عن ذلك، وعلى هذا مدار القبول، ويلزم أن يروي عنه كل من وصفه بذلك.

الثاني: إنَّ تعليله ترك البخاري له بما ذكر استنباط، لا نص فيه للبخاري، ولا كلام له فيه، فهو تفريع على غلط وسهو، وقد مرَّ أنَّ في الصحيحين، أو أحدهما نيفا وثمانين راوياً من أهل البدع رفضاً وتجهماً وأرجاءً وغير ذلك.

الثالث: إنَّ البخاري ترك أمماً روى لهم مسلم، والعكس، وكل من كان بهذه المثابة يعدُّ من رجل الصحيح، وإن لم يتفق عليه الشيخان.

الرابع: إنَّ في الصحيحين، أو أحدهما أربعة وعشرين راوياً ممَّن رمى بالتشيع كما في تدريب الراوي<sup>(١)</sup>. وهذا النوع عند الذهبي من الغلوِّ المقبول من اتصف به، كما أفصح عن ذلك في ترجمة أبان بن تغلب، وهو ممَّن روى له مسلم والأربعة فقط، مثل علي بن هاشم، وزاد هذا برواية البخاري عنه في الأدب المفرد، حيث قال: إنَّ بدعة التشيع ضربان، فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية إلي أن قال: ولم يكن أبان بن تغلب يتعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد أنَّ علياً أفضل منهما، انتهى<sup>(٢)</sup>. فصرَّح بأنَّ من كان مثل أبان بن تغلب مقبول لصدقه وديانته، وقد وصفوا علي بن هاشم بالصدق والثقة. مع أنَّ البخاري لم يرو لأبان بن تغلب، وقد قال فيه الذهبي: شيعي جلد لكنَّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقال السعدي فيه: زائع مجاهر، وقال ابن عدي: كان غالباً في التشيع، وقال أيضاً: له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه

١ - تدريب الراوى : ٣٢٣/١.

٢ - ميزان الاعتدال : ١١٨/١ رقم ٢.

ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، قال الحافظ ابن حجر: هذا قول منصف، وأمّا الجوزجاني فلا عبرة بحطّه على الكوفيين، انتهى<sup>(١)</sup>. والانصاف أنّ عليّ بن هاشم مثل أبان بن تغلب على الاصطلاح الحديثي بل على كلام الذهبي على ما فيه.

### فائدة

وقد عدّ الحافظ السيوطي [٢٧٦] في تدريب الراوي أبان بن تغلب وعليّ بن هاشم بن البريد من هذا الضرب، وهم من روى له الشيخان، وأحدهما ممّن تشيّع مع إسماعيل بن أبان وإسماعيل بن زكريّا الخلقاني وجرير بن عبد الحميد وخالد بن مخلد القطواني وسعيد بن فيروز وأبو البختری وسعيد بن عمرو بن أشوع وسعيد بن عُقَيْر وعَبَاد بن العوام وعباد بن يعقوب وعبدالله بن عيسى بن أبي ليلى وعبد الرزاق بن همام وعبد الملك بن أعين وعُبَيْد الله بن عيسى العبّسي وعدي بن ثابت الأنصاري وعليّ بن الجعد والفضل بن دكين وفضيل بن مرزوق الكوفي وفطر بن خليفة ومحمّد بن جُحادة الكوفي ومحمّد بن فضيل بن غزوان ومالك بن اسماعيل وأبو غسان يحيى بن الخرز، ثمّ قال الحافظ السيوطي: هؤلاء رموا بالتشيّع، وهو تقديم عليّ كرم الله وجهه على الصحابة<sup>(٢)</sup>. أي إعتقاد ذلك، كما صرّح به الذهبي في أبان بن تغلب، وقد تقدّم ذكر جماعات من هذا الضرب عن العواصم وعن الاستيعاب، وغير ذلك، والعجب من قبول رواية الخوارج مع مروّقهم من الدين بالنص المتواتر، وليس وراء جرح النبي ﷺ جرح، والخلاف في كفرهم شهير، مع ما تقدّم عن الحافظ ابن حجر في مقدمة اللسان عن القاضي عبدالله بن عيسى بن لهيعة عن شيخ من الخوارج أنّه سمعه، يقول بعد ما تاب: إنّ

١ - تهذيب التهذيب: ٩٣/١ رقم ١٦٦.

٢ - تدريب الراوي: ٣٢٣/١.

هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هَويناُ أمراً صيرناه حديثاً، قال الحافظ حدث بها عبدالرحمن بن مهدي الامام عن ابن لهيعة فهي من قديم حديثه الصحيح، ثم ساق اسنادها إليه، وقال: قلت: هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه الخ<sup>(١)</sup> وهذا يقدر فيما اشتهر عنهم أنهم يرون الكبائر كفراً موجباً للخلود، لأنّ الكذب على رسول الله من أكبر الكبائر اتفاقاً بعد الشرك بالله بل صرح بعضهم بكفر من تعمد ذلك، وإن رجعنا إلي أن مدار قبول الرواية على ظنّ الصدق، فعلي بن هاشم من أهل الصدق، كما مرّ قال في الطبقات: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس في ثقات محدّثي الشيعة، ونعم ما قال، كيف وقد وثّقه جماعة من أهل هذا الشأن، وروى له مسلم في الصحيح، وقد تكرر الكلام في مثل هذا حتى أنّ بعضهم قبل رواية الرافضة مطلقاً، وبعضهم ردّها مطلقاً، وبعضهم قبل أهل الصدق منهم، وهذا منهم، ولم يثبت ما يدل على رفضه، على أنّه لم ينقل عنه ما يفيد صراحة الغلو فضلاً عن الرفض بل ذلك يرجع إلي القدر المجل، كما مرّ مع معارضته بالتوثيق من الأكثر، وقد عرفت حكم من هذا حاله ممّا تقدّم.

وأما شيخه الأعمش فقد تقدّم في رجال اسناد الحديث الأول من الباب السابع، وهو أمام ثقة حافظ من رجال السّنة وغيرهم.

وشيخه خيثمة - بمعجمة بعد تحتانية ساكنة فمثلة بعدها ميم - وهو ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة - واسمه يزيد بن مالك

الجعفي الكوفي، ثقة وكان يرسل، أخرج له الستّة<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، لأبيه ولجده صحبة، روى عن أبيه وعليّ بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة، والتابعين، ومنهم سويد بن غفلة، كما يأتي وعنه الأعمش وقتادة ومنصور وأبو اسحاق السبيعي وآخرون، قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة، زاد العجلي: وكان رجلاً صالحاً سخياً<sup>(٢)</sup>. واختلفوا في سماعه من جماعة من الصحابة غير المذكورين آنفاً، ولهذا وصف بالارسال عنهم، وذكره ابن حبان في الثقات.

وشيوخه سويد - مصغراً - ابن غفلة - بفتح المعجمة والفاء واللام - الجعفي مخضرم، ثقة من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلماً في حياته، ثم نزل الكوفة، أخرج له الستّة<sup>(٣)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله<sup>(٤)</sup>. له في الخصائص ثلاثة أحداث، وكلها في الباب متتالية، روى عن الخلفاء وابن مسعود وبلال والحسن بن عليّ وغيرهم، وعنه أبو اسحاق وخيثمة بن عبد الرحمن والتخعي والشعبي وجماعة، قال ابن معين والعجلي: ثقة، وقال نعيم بن مسيرة عن رجل عن سويد بن غفلة أنه، قال: أنا لدة رسول الله ﷺ، وكان يؤمّ في قيام شهر رمضان، وله مائة وعشرين سنة، وذكره ابن قانع في الصحابة، وروى له حديثاً في اسناده ضعف، وكان عليّ بن المديني يشبهه بيت أحمد بن حنبل بيت سويد بن غفلة في زهده وتواضعه<sup>(٥)</sup>

١ - تقريب التهذيب: ١٦١/١ رقم ١٨٣٦

٢ - تهذيب التهذيب: ١٧٨/٣ رقم ٣٣٧.

٣ - تقريب التهذيب: ٢٣٦/١ رقم ٢٧٧١.

٤ - الطبقات: ٣٨٨/١.

٥ - تهذيب التهذيب: ٢٧٨/٤ رقم ٤٧٧.

عن خيثمة عن سويد بن غفلة سمعت علياً عليه السلام يقول: إذا حدّثتكم عن نفسي فإنّ الحرب خدعة وإذا حدّثتكم عن رسول الله ﷺ فلان آخر من السماء أحب إليّ من أن أكذب علي رسول الله ﷺ.

قوله: فإنّ الحرب خدعة. أصل هذا الكلام حديث مرفوع عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله عند الشيخين في الجهاد، وفي السير، وبوّب عليه البخاري فيهما فقال: في الجهاد باب الحرب خدعة. وأورده عن أبي هريرة من طريقين، وعن جابر من طريق. وذكر الواقدي أنّ أول ما قال النبي ﷺ: الحرب خدعة في غزوة الخندق. قال الحافظ: قوله: خدعة - بفتح المعجمة وبضمّها مع سكون المهملة فيهما، وبضمّ أوله وفتح ثانيه، وحكى المنذري الفتح فيهما، وحكى بعضهم كسر أوله مع الاسكان - فهذه خمس لغات فيها، كما في الفتح. قال النووي واتفقوا على أنّ الأول أفصح. وهو من باب الحج عرفة، والندم توبة، تنزيلاً للركن الأعظم منزلة الكل، لأنّ الرأي السديد في الحرب والتورية والتوجيه [٢٧٧] والارهاب أكد من الشجاعة والاقدام، قال ابن المنير: معني ذلك أنّ الحرب الجيّدة الكاملة لصاحبها في مقصودها هي المخادعة، لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة، وحصول الظفر بالمخادعة بغير خطر<sup>(١)</sup>. أي وقد استعمل ذلك الرسول ﷺ غير مرّة، وكان إذا أراد غزوة ورّى بغيرها، ومن اطلع على الغزوات النبوية عرف ذلك، وكان يبعث من يخذل أعدائه ويخدعهم، وأصل حديث الباب متفق عليه من طريق الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة، قال: قال عليّ كرم الله وجهه، فذكره.

سمعت رسول الله ﷺ، يقول: يخرج قوم في آخر الزمان:

قوله: في آخر الزمان. فيه أن خروج الخوارج كان في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، وإن أولهم ذوالخويرة، وكان في عصر النبوة، وهو القائل عدل يا محمد. وقد يجمع بين ذلك بأن النص على آخر الزمان ليس بنفي لما قبله إلا من باب مفهوم الصفة. وقد عارضه المنطوق الصريح الصحيح والواقع، فلا يؤخذ به حينئذ، كما تقرر في الأصول، وفائدة ذكره هنا ما تقدم أنهم كلما خرج منهم قرن قطع حتى يخرج آخرهم مع الدجال، أخرجه أحمد وابن جرير والطبراني والحاكم، كما في كنز العمال في حديث طويل. ورجاله رجال الصحيح إلا شهر بن حوشب<sup>(١)</sup>. وفيه كلام، وهو ثقة، وفيه كلما خرج منهم قرن قطع، حتى عدّها علي عليه السلام عشرمات، كلما خرج منهم قرن قطع حتى يخرج

الدجال في بقيتهم<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: كلما طلع منهم قرن قطعه الله، فردّد ذلك رسول الله عشرين مرّة، أو أكثر. أخرجه أحمد من حديث عبدالله بن عمر<sup>(٣)</sup>. ففيه أنهم، قالوا: كما قال أمير المؤمنين، وقد قيل له بعد قتلهم: الحمد لله الذي قطع دابرهم، أنهم لفي أصلاب الرجال وأرحام النساء أخرجه الطبراني<sup>(٤)</sup>. على أن في رواية مسلم عن أبي ذر يرفعه إن بعدي من أمّتي، أو سيكون بعدي من أمّتي قوم يقرأون القرآن الحديث<sup>(٥)</sup>. ولعل اختلاف الألفاظ يرجع إلي الرواية بالمعني، فيحسن الجمع بينها، قال الحافظ: ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان

١ - رواه في كنز العمال: ١١/ ٣٠٥ ح ٣١٥٨٤ عنهم عن أبي برزة.

٢ - كنز العمال: ١١/ ٣١٦ ح ٣١٦٠٩ وفيه النبي بدل «علي»

٣ - مسند أحمد: ٨٤/ ٢ ح ٥٥٦٢.

٤ - المعجم الأوسط: ٧/ ٣٢٩ ح ٧٦٦٦.

٥ - صحيح مسلم: ٢/ ٧٥٠ ح ١٠٦٧.



أحداث الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون: من خير قول البرية.

خلافه النبوة، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً: الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضواً، وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أواخر خلافة عليّ كرم الله وجهه سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو سنتين انتهى<sup>(١)</sup>. أي من الثلاثين المذكورة في الحديث، لامن الهجرة فتأمل. ونقل عن ابن التين أن المراد بآخر الزمان آخر زمان الصحابة، وردّه الحافظ بأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من سبعين سنة، كما تقدّم.

قوله: أحداث الأسنان. كذا في مسلم، وفي البخاري: حداث الأسنان. وعند أحمد من حديث ابن مسعود: أحداث أو حداث الأسنان. قال الحافظ: بمهملة ثم مثلثة جمع حدث بفتحيتين والحدث الصغير السنّ هكذا في أكثر الروايات ووقع هنا للمستملي والسرخسي حداث -بضمّ أوله- وتشديد الدال -قال في المطالع ومعناه شباب جمع حديث السن، أو جمع حدث، قال ابن التين: حداث جمع حديث مثل كريم وكرام وكبير وكبار، والحديث الجديد من كلّ شيء ويطلق على الصغير من كلّ شيء، وتقدّم في علامات النبوة بلفظ حداث -بوزن سفهاء- وهو جمع حديث أيضاً، والأسنان جمع سنّ، والمراد به العمر. والمراد أنهم شباب<sup>(٢)</sup>.

قوله: سفهاء الأحلام. جمع جلم -بكسر أوله- والمراد به العقل، والمعني أن عقولهم رديئة، كما قاله الحافظ.

قوله: يقولون من خير قول البرية. قال بعضهم فيه: قلب، والمراد: من

١ - فتح الباري: ٢٥٤/١٢.

٢ - فتح الباري: ٢٥٤/١٢.

يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حُنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ فَأَيْنَمَا أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

خير البرية، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون على ظاهره، والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك، كقولهم: لا حكم إلا لله، في جواب عليّ كرم الله وجهه، ووقع عند الطبري: يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم، وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني: يحسنون القول ويسيتئون الفعل، وعند أحمد ومسلم والنسائي: يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلي حلقه<sup>(١)</sup>.

قوله: لا يجاوز إيمانهم حناجرهم. جمع حنجرة - بفتح المهلمة وسكون النون بعدها جيم مفتوحة بزنة قسورة - وهي الحلقوم والبلعوم، وكله يطلق على مجري النفس وهو طرف المريء مما يلي الفم، وعند مسلم في رواية عن عليّ كرم الله وجهه: لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة، ولمسلم في حديث أبي ذر: لا يجاوز إيمانهم حلاقيمهم، أي وفي بعضها: يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، كما مرّ ويأتي في الباب والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب كما في الفتح<sup>(٢)</sup>. ويصح حمل كل لفظ على ما يقتضيه سياقه فمعني لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ما ذكر، ومعني لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، وقرأتهم حناجرهم أنها غير مقبولة، فهو كناية عن عدم القبول.

قوله: فأينما أدركتموهم فاقتلوهم. وفي نسخة من الخصائص: فإن أدركتمهم أقتلهم، وعند مسلم: فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، وعند البخاري: فأين ما لقيتموهم

فاقتلوههم، فان في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة، ويأتي في الحديث الخامس والسادس من الباب قتالهم حق على كل مسلم، وفي الحديث الثالث من الباب الذي بعد هذا عن زيد بن وهب، قال: خطبنا عليّ كرم الله وجهه، فذكر القصة والحديث وفيه: لو لا أنّي أخاف أن تتكلموا بالأخبار تكلم بما قضى الله لكم علي لسانه يعني النبي ﷺ، وفي الحديث الذي يليه: لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم [٢٧٨] ما قضى الله لهم على لسان نبيهم لأتكلوا عن العمل، ونحو هذا في الحديثين الآخرين منه، قال الحافظ: وفي رواية زيد ابن وهب عن عليّ لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى الله لهم على لسان نبيهم لكلوا عن العمل، ولمسلم في رواية: لو لا أن تبطروا لحدّثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ، قال عبيدة: قلت لعليّ: أنت سمعته؟ قال: اي ورب الكعبة ثلاثاً وفي رواية: أنّ عليّاً لما قتلهم، قال: صدق الله وبلغ رسوله، فقام إليه عبيدة، فقال: يا أمير المؤمنين الله الذي لا اله إلا هو: لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: اي والله الذي لا اله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثاً، كما يأتي، قال النووي: إنّما استحلفه ليؤكد الأمر عند السامعين، ولتظهر معجزة النبي ﷺ، وإنّ عليّاً ومن معه على الحق<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه أنّ الحرب خدعة، فخشي أن لا يكون سمع في ذلك شيئاً منصوحاً، والي ذلك يشير قول عائشة لعبد الله ابن شداد في روايته، حيث قالت له: ما قال عليّ حينئذ؟ قال: سمعته يقول: صدق الله ورسوله، قالت: رحم الله عليّاً أنّه كان لا يرى شيئاً يعجبه إلا قال: صدق الله ورسوله، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدون، فمن أجل هذا أراد عبيدة ابن عمرو التثبت في هذه القصة بخصوصها وإن فيها نقلاً منصوحاً مرفوعاً، انتهى<sup>(٢)</sup>. وفي الحديث حث وترغيب في قتلهم وقتالهم، وقد

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٥٥.

٢ - فتح الباري: ١٢ / ٢٥٥.

تقدّم عند البخاري ومسلم: لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد. وفي رواية: قتل ثمود. ولا يهّم ولا يعزم ﷺ إلا على حسن واجب، أو مندوب وأنما أتي بأن الشرطية دون إذا لأنّ الأولى تؤذن بعدم القطع بشرطها بخلاف الثانية، وهو لم يدرك فنتتهم، بل أمر في بعض الروايات بقتل من وُجد في عصر النبوة منهم وهو يصلي في وادٍ أن يقتل في صلاته، كما في حديث أبي سعيد الخدري عند أحمد، قال الحافظ: بسند جيّد: قال: جاء أبو بكر إلي رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله أتني مررت بوادي كذا، فاذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلي فيه، فقال: اذهب إليه فاقتله، قال: فذهب أبو بكر فلمّا راه يصلي كره أن يقتله فرجع، فقال النبي ﷺ: لعمر: اذهب فاقتله، فذهب فرآه على تلك الحالة فرجع، فقال: يا عليّ اذهب إليه فاقتله، وفي رواية: ولا أراك تدركه. ورجالها رجال الصحيح، فذهب عليّ فلم يره، فقال النبي ﷺ: إنّ هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم الحديث. وفيه: فاقتلوهم هم شرّ البرية، انتهى<sup>(١)</sup>. وفي مجمع الزوائد، رجاله ثقات<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ: وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى ورجالهم ثقات، انتهى<sup>(٣)</sup>. وفي مجمع الزوائد عن أبي بكرة، أنّ نبي الله مرّ برجل ساجد وهو ينطلق إلي الصلاة، فقضي الصلاة ورجع عليه وهو ساجد، فقام النبي ﷺ، فقال: من يقتل هذا؟ فقام رجل فاخترط سيفه، فقال: يا نبي الله، كيف أقتل رجلاً ساجداً، يشهد أن لا إله إلا الله، وإنّ محمداً عبده ورسوله؟ ثمّ قال نبي الله: من يقتل هذا؟ فقام رجل ففعل، وقال مثل الأول، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده، لو قتلتموه لكان أول فتنة وآخرها. رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح<sup>(٤)</sup>. وهو يشكّل

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦.

٢ - مجمع الزوائد: ٦ / ٢٤١ ح ١٠٤٠٠.

٣ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٦.

٤ - مجمع الزوائد: ٦ / ٢٤١ ح ٢٠٣٩٩ ومسنّد أحمد: ٥ / ٤٢ ح ٢٠٤٤٨.

بما تقدّم من منعه عمر وخالداً من قتل ذي الخويصرة، وفي بعض ألفاظه: نهيت عن قتل المصلّين. وفي بعضها: لئلا يقول الناس إن محمّداً يقتل أصحابه. قال الحافظ: ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول، أي ذو الخويصرة، وكانت قصته هذه الثانية مترامية عن الأول فأذن ﷺ في قتله بعد أن منع منه، لزوال علّة المنع وهو التآلف، فكأنّه استغني عنه بعد انتشار الاسلام، وكأنّ أبا بكر وعمر تمسكا بالنهي الأول عن قتل المصلّين وحملوا الأمر هنا على قيدان لا يكون يصلّي، فلذلك عللا ترك القتل بوجود الصلاة، أو غلبا جانب النهي، قال: ثمّ وجدت في مغازي الأموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة، ثمّ دعا رجلاً فأعطاهم، فقال: رجل أنّك لتقسم وما نرى عدلاً، قال: إذن لا يعدل أحد بعدي، ثمّ دعا أبا بكر، فقال: اذهب فاقتله فذهب فلم يجده، فقال: لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم. فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته، لما تدل عليه «ثم» من التراخي والله أعلم<sup>(١)</sup>. وهذا ممكن لا سيّما مع تعدد قصة ذي الخويصرة، كما قال الحافظ: إنّ القصة التي في حديث جابر وفيها: معاذ الله أن يتحدّث الناس أنّي أقتل أصحابي، كانت منصرف النبي ﷺ من الجعرانة، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان، والقضية التي في حديث أبي سعيد صرّح في رواية أبي نعيم أنّها كانت بعد بعث عليّ كرم الله وجهه إلي اليمن، وكان ذلك في سنة تسع مع اختلاف المقسوم فيهما، أي وثمة قصة عند أحمد والطبري وابن إسحاق بسند حسن من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أنّه أتى النبي ﷺ رجل يوم حنين، وهو يقسم شيئاً، فقال: يا محمّد اعدل وسمّي ابن اسحاق الرجل ذا الخويصرة التميمي إلخ<sup>(٢)</sup>. وهذا يشعر بتعدد القصة إن لم يكن اشتباه على بعض الرواة، على أنّ قصة الجعرانة

١ - فتح الباري: ١٢/ ٢٦٦.

٢ - فتح الباري: ١٢/ ٢٦٧.

## ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث

١٩٥ (٥) أخبرنا أحمد بن سليمان والقاسم بن زكريّا، قالا: حدّثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن عليّ عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: يخرج قوم في آخر الزمان يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية، قتالهم حقّ على كلّ مسلم. خالفه يوسف بن أبي إسحاق فأدخل بين أبي إسحاق وبين سويد بن غفلة عبد الرحمن بن ثروان. ١٩٦ (٦) أخبرني زكريّا بن يحيي، قال: حدّثنا محمد بن العلاء، قال:

حدّثني إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي قيس الأودي عن سويد بن غفلة عن عليّ عليه السلام عن النبي ﷺ، قال: يخرج في آخر الزمان قوم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية

هي قصة حنين، لأنّ قسم الغنائم التي غنموا من هوازن كان بها، والمراد التعدد في الجملة الذي يمكن معه الجمع بين الروايات، فتأمّل. [٢٧٩] قوله: (ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في هذا) الحديث.

تكرر التنبيه علي مثل هذا الاختلاف وأنّه غير ضائر، وقد بيّنه بقوله: خالفه يوسف بن أبي إسحاق. وهو يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقد ينسب إلي جدّه، فأدخل عبد الرحمن بن ثروان بين أبي إسحاق وبين سويد بن غفلة، بخلاف إسرائيل ابن عم يوسف، فإنّه لم يذكر عبد الرحمن، ومثل هذا يعدّ من المزيد في متصل الأسانيد، وهو نوع خاص من أنواع علوم الحديث، لأنّ أبا إسحاق ممّن روى عن سويد بن غفلة بنفسه، وعبد الرحمن بن ثروان كذلك، وهو أبوقيس الأودي، فالرواية عنهما، أو عن أحدهما عن سويد بن غفلة صحيحة، وهما ثقتان معاً.

ورجال اسناد الحديث الخامس كلّهم ثقات أثبات من رجال الصحيحين إلّا

الأول، فمن رجال النسائي، والثاني من رجال مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة، وقد تقدّموا كلهم، والمشارك منهم من عدا الثاني وكذلك رجال اسناد الحديث السادس، ثقات أثبات من رجال الصحيحين إلا الأول، وهو ثقة حافظ فمن رجال النسائي وإلا السادس، فمن رجال البخاري والأربعة، والمشارك منهم من عدا الأول والرابع، وقد تقدّموا إلا الثالث والرابع والسادس، فالثالث هو إبراهيم بن يوسف هو ابن اسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، وقد ينسب إلي جده الكوفي، صدوق يهم، أخرج له البخاري ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. والشريف الجرجاني<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه يوسف بن إسحاق وجده أبي إسحاق وعبد الجبار الشامي - بكسر المعجمة ثم موحدة خفيفة - نسبة إلي شمام مدينة باليمن، كما في التقريب ولب الباب وغيرهم<sup>(٣)</sup>. وعنه أبو كريب وشريح بن سلمة واسحاق بن منصور وغيرهم، ومنهم محمد بن العلاء كما هنا، وعده في تهذيب التهذيب من مشايخه، وقد يكون شيخاً وتلميذاً لكثير من الرواة، ضعفه أبوداود والجوزجاني على عادته، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبوحاتم: حسن الحديث يكتب حديثه، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وليس بمنكر الحديث يكتب حديثه، وقال ابن المديني: ليس كأقوى ما يكون وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة<sup>(٤)</sup>. هذا ملخص الأقوال فيه فالتضعيف المجمل قد عرفت حكمه، والتضعيف الذي يتضمن التوثيق يقربه إلي رجال الحسن، والتوثيق المطلق يقوي ذلك، ثم إن حديث الباب متفق عليه، بل متواتر، وهذا يؤيد القول بتوثيقه.

١ - تقريب التهذيب: ٣٦/١ رقم ٣٠١.

٢ - الطبقات: ٨١/١.

٣ - تقريب التهذيب: ٣٢٥/١ رقم ٣٨٤٦.

٤ - تهذيب التهذيب: ١٨٣/١ رقم ٣٣٣.

والرابع: شيخه وهو أبوه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، وقد ينسب لجدّه ثقة، أخرج له السنّة<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات. روى عن أبيه وجدّه والشعبي وابن المنكدر وغيرهم، وعنه ابنه إبراهيم وإبنا عمّه إسرائيل وعيسي إبنا يونس بن أبي إسحاق وابن عيينة وآخرون، قال العقيلي: يخالف في حديثه ولعلّه أتى ممّن روى عنه، وقال ابن عيينة وابن حبان - وقد ذكره في الثقات: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه، زاد ابن حبان: مستقيم الحديث على قلته وقال الدارقطني: ثقة<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ في مقدمة الفتح متعباً للعقيلي، بعد أن حكى ما تقدّم عنه، قلت: وهذا جرح مردود، وقد إحتج به الجماعة<sup>(٣)</sup>. والسادس: أبوقيس الأودي - بفتح الهمزة وسكون الواو - وهو عبدالرحمن بن ثروان - بفتح مثله وسكون راء - الكوفي، صدوق، ربّما خالف، أخرج له البخاري والأربعة<sup>(٤)</sup>. والمؤيّد بالله<sup>(٥)</sup>. روى عن سويد بن غفلة وعمر بن ميمون وعكرمة وغيرهم، وعنه الأعمش وأبو إسحاق وفطر بن خليفة وشعبة والثوري وآخرون، قال أحمد: يخالف في أحاديثه، وفي رواية: ليس به بأس وذكره العقيلي في الضعفاء علي مجازفته، وقال أبو حاتم: ليس بقوي قليل الحديث ليس بحافظ، قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح لئِن الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: ثقة يقدم على عاصم، وقال

١ - تقريب التهذيب: ٢/٦٨٣ رقم ٨١٣٨.

٢ - تهذيب التهذيب: ١١/٤٠٨ رقم ٧٩٥.

٣ - مقدمة فتح الباري: ٤٥٥.

٤ - تقريب التهذيب: ١/٣٣٢ رقم ٣٩٣٠.

٥ - الطبقات: ٢/١٠ باب عبدالرحمن ثناء المثلثة في الآباء وص ٥٠٦ منه حرف القاف من



قتالهم حقّ على كلّ مسلم سيماهم التحليق.

العجلي: ثقة ثبت، وقال الدار قطني وابن نمير: ثقة<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: له في البخاري حديثان، أحدهما مرفوع والآخر موقوف<sup>(٢)</sup>.

قوله: قتالهم حقّ علي كل مسلم. فيه أنّ قتال الخوارج واجب علي كلّ مكلف، كجهاد الكفار، وإن قتال البغاة حقّ لازم، وإن توقف في ذلك من توقف لشبهة، وكذلك الحكم في البغاة المحاربين لامام الحقّ في كل قطر وعصر، كما تقرّر في مظانّه، كما قالوا في حديث حق المسلم على المسلم سبع. وله ألفاظ. لا يقال: الحقّ أعم والواجب أخص، وإثبات الأعم ليس اثباتاً للأخصّ لأنّه يقال إنّ الحق هنا يرادف الواجب، لقوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نُوَيْرٍ﴾ [الحجرات/٧] وهم بغاة، والامر يقتضي الوجوب، فلا اشكال، والقتال بالسيف يستلزم القتل عادة، فلو لم يكن واجباً لكان حراماً لحرمة دم المسلم، ولا وجه للندب والكرهة والاباحة هنا، ولا جماع السلف أيضاً على ذلك ما عدا أتباع الخوارج، ولا جماع على أنّ الحق مع أمير المؤمنين في جميع مواطنه كما مرّ، ولما يأتي من تصريح الحافظ ابن حجر والحافظ النووي وابن هبيرة وغيرهم بوجوب قتال الخوارج البغاة بل قدمه ابن هبيرة على قتال المشركين، ولما تقدم من الأمر الصريح المقتضي للوجوب في الحديث الرابع من الباب بلفظ فأينما أدركتموهم فاقتلوهم، كما في رواية البخاري، وعند مسلم فاذا قيتموهم فاقتلوهم، ولحديث لأن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد، وفي رواية قتل ثمود متفق عليهما وهذا جلي واضح.

١ - تهذيب التهذيب: ١٥٢/٦ رقم ٣٠٧.

٢ - مقدمة فتح الباري: ٤١٥.

## خاتمة

قال الحافظ ابن حجر في الفتح في الكلام على حديث أبي سعيد المتقدم، بعد أن أطال الكلام في شرحه في كتاب إستنابة المرتدين والمعاندين ما لفظه: وفي الحديث عَلِمَ من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل وقوعه، وذلك أن الخوارج لما حَكَمُوا بكفر من خالفهم واستباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة، فقالوا: نَفِيَّ لَهُمْ بِذَمَّتِهِمْ، وتركوا قتال المشركين اشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم، ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم وكفي أن رأسهم ردّ علي رسول الله ﷺ [٢٨٠] أمر القسمة ونسبه إلي الجور نسأل الله السلامة، قال ابن هبيرة: وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام، وفي قتال المشركين طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يُفْضِي القول بظواهرها إلي مخالفة اجماع السلف، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بحمل النفس على ما لم يأذن به الشرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وأما ندب إلي الشدة على الكفار، وإلي الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج، وفيه جواز الاولى وجوب قتال من خرج عن طاعة الامام العادل، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد، ومن خرج يقطع الطريق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد، وأما من خرج عن طاعة امام جائر وأراد الغلبة على ماله، أو نفسه، أو أهله فهو معذور، ولا يحل قتاله، وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر الطاقة، انتهى<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وأما عند من يوجب الجهاد لأئمة الجور فالأمر واضح، لأن حكم قتالهم حكم قتال البغاة والذين يسعون في الأرض فساداً، وقد ورد النص بذلك كتاباً وسنةً، قال الحافظ: وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبدالله ابن الحارث عن

رجل من بني مضر عن عليّ كرم الله وجهه، وقد ذكر الخوارج، فقال: ان خالفوا أماً عدلاً فقاتلوهم، وان خالفوا أماً جائراً فلا تقاتلوهم، فإن لهم مقالا انتهى<sup>(١)</sup>. بناء على أن الكلام في صنف الخوارج مطلقا، ويأتي في الكلام على الحديث السابع من أحاديث الباب ما يرشد إلي أن المراد الخوارج الذين كانوا في عصر أمير المؤمنين عليه السلام، وأنما أورد عليه جملة الشرط والجزاء لنكتة، كما في الحديث السابع، مع أن ظاهر اللفظ يحتمل ما أشار إليه الحافظ، قال: وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسن بن عليّ اى ولأخيه الحسين رضوان الله عليهما ولأهل المدينة في الحرّة، ثم لعبد الله بن الزبير، ثم للقرّاء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبدالرحمن بن الأشعث، اى وكذلك الأمام زيد بن عليّ ويحيى بن زيد ومن بعدهما من أئمة أهل البيت المطهرين، قال الحافظ وفيه: اباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة، بل ظاهر الكتاب والسنة وجوب ذلك، لورود النصوص فيهما، نحو ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَنَغِي﴾ ولحديث: فأينما لقيتموهم فاقتلوهم. وهذا في الخوارج، مع أحاديث الأمر بقتل من شقّ عصا المسلمين، قال: وأباحة قتلهم في الحرب وثبوت الأجر لمن قتلهم، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام وأنّ الخوارج شرّ الفرق المبتدعة من الأئمة المحمدية ومن اليهود والنصارى، قال الحافظ: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقا، اى كما ذهب إليه القرطبي ومن وافقه، وقال الخطابي أجمع علماء الاسلام على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من المسلمين، وأجازوا مناكحتهم، وأكل ذبائهم، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الاسلام، وقال عياض: كادت هذه المسئلة أن تكون أشد اشكالا عند المتكلمين من غيرها، وقد توقف في ذلك الامام أبو المعالي والقاضي أبو بكر

الباقلاني فيها، كما نقله الحافظ في شرح الحديث، قال: وفيه أنه لا يكتفي في التعديل بظاهر الحال، ولو بلغ الشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتي يختبر باطن حاله، انتهى<sup>(١)</sup>. ولم يظهر أخذ هذا الحكم من الحديث لأنّ ظواهر الكتاب والسنة تدل على أنّ العبرة بالظاهر في باب التعديل، كما أوسع البحث السيد الامام محمد بن إبراهيم الوزير في العواصم والروض الباسم والتنقيح<sup>(٢)</sup>. وقد أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق بل صرح الحافظ في الصحيفة الثالثة بذلك في الكلام على حديث عتب بن مالك، قال: غدا على رسول الله ﷺ، فقال: رجل أين مالك بن الدخشن؟ فقال رجل منّا: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال النبي ﷺ: لا تقولوه، أليس يقول لا إله إلا الله يبتغي وجه الله؟ قال: بلى الحديث، قال الحافظ: بين لهم ﷺ أن إجراء الأحكام الاسلامية على الظاهر دون ما في الباطن، انتهى<sup>(٣)</sup>. ويشهد لذلك قصة الثلاثة الذين خلفوا، وقصة حاطب بن أبي بلتعة، وقد قال عمر: دعني أضرب عنقه. وأما قصة ذي الخويصرة عند البخاري في المغازي عن أبي سعيد من الفتح فهي نص صريح، حيث قال: يا رسول الله إئتني الله، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال: لا، لعلة يصلي، قال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: إئتني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس، ولا أشقّ بطونهم. قال الحافظ: قوله: أنقب - بنون وقاف ثقيلة بعدها موحدة - أي إنما أمرت أن آخذ بظواهر أمورهم، انتهى<sup>(٤)</sup>. وهذا نصّ ثان من الحافظ أيضاً يخالف قوله:

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٦٩.

٢ - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ٣١٥ / ١، والروض الباسم: ٢٥ / ١، و توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢ / ٨٠.

٣ - فتح الباري: ١٢ / ٢٧١.

٤ - فتح الباري: ٨ / ٥٤.

أنه لا يكتفي بالتعديل بالظاهر، على أن من نقب لا يقف على الحقيقة إلا من فعل أو قول ظاهر، والأصل العدالة في المسلمين، لا سيما من كان من أهل العلم منهم كرجال الفقه والحديث، لحديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. وقد نقل تصحيحه صاحب العواصم في الكتب المذكورة، وقال الحافظ: قال الغزالي في الوسيط تبعاً لغيره: في حكم الخوارج وجهان، أحدهما أنه كحكم المرتد والثاني أنه كحكم البغاة، ورجح الرافعي الأول، وليس الذي قاله بمطرد في كل خارجي، فإنهم على قسمين، أحدهما من تقدم يعني من يدعو إلي معتقده كالحرورية، والثاني من خرج في طلب الملك، لا للدعاء إلي معتقده، وهم على قسمين أيضاً، قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة، وترك عملهم بالسنة النبوية، فهؤلاء أهل حق، ومنهم الحسن بن عليّ أي وأخوه الحسين عليه السلام وأهل المدينة في الحرّة والقراء الذين خرجوا على الحجاج، أي وكذا الإمام زيد بن علي عليه السلام وسائر أئمة آل الذين قاموا حمية للدين، واقامة لشريعة سيد المرسلين، قال الحافظ: وقسم خرجوا لطلب الملك فقط، سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة، وسيأتي حكمهم في كتاب الفتن، انتهى<sup>(١)</sup>. ومن كلام الحافظ يؤخذ الجواب على من قال: إنما قتل الحسين بسيف جده اغتراراً منه<sup>(٢)</sup>.

١ - فتح الباري: ١٢ / ٢٥٢

٢ - كتب بالهامش بخط يغاير الخط الكتاب. قال بعض المحققين القاضي محمد بن اسماعيل العمراني أبقاه الله: وقد نقل هذا القول عن ابن العربي ابن خلدون والمقبلي والقاضي عليّ العنسي في رسالة له، كما في نشر العرف والجرموزي في رسالة له في نشر العرف أيضاً. وأما الأسير في هامش المناظر فقد نقله عن ابن حزم. وقد أنكر الملاح من علماء العصر وجود هذا القول في كلام ابن العربي انتهى. والعبرة بصحة القول وثبوت النقل، ثم لا مانع من تعدد القائل بذلك. وفي نجاح الطالب في بحث الاجماع مالفظة: تجلد بعضهم صيانة لقاعدة المذهب وقال: ما قتل الحسين إلا سيف جده يحكي عن ابن العربي المالكي والله

باطلاقهم اسم الخارجي على كل من جاهد، أو قاتل ولاية الأمر من غير فرق بين محق ومبطل، وقد أشبع الكلام في المقام صاحب منحة الغفار [٢٨١] وبقائه صاحب تنمّة شرح المجموع أبقاه الله<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

ومن كلام الحافظ تعرف أنّ اصطلاحهم إطلاق الخارجي على المحق والمبطل، وهذا كثير في الاستعمال، فتنبّه، قال النووي في الكلام على حديث عليّ عليه السلام عند مسلم، وهو الرابع من أحاديث الباب، قوله: فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإنّ في قتلهم أجراً عند الله يوم القيامة. هذا تصريح بوجوب قتال الخوارج والبغاة، وهو اجماع العلماء، قال القاضي: أجمع العلماء على أنّ الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا على الامام وخالفوا رأي الجماعة وشقّوا العصا وجب قتالهم بعد انذارهم والاعذار إليهم. قال الله ﴿فَقَاتِلُوا

أعلم بصحة ذلك، فإنّه غير جديده، وفي الابحاث المدد في الكلام على حديث الزنا على المغيرة مانصه: كما قال ابن العربي المالكي أنّ ابن ملجم قاتل عليّ قتله بالاجتهاد بالاجماع. وفي الارواح النوافح ص ٥١٩ مالفظه: ولذا قال ابن العربي المالكي على جلالته فيما يحكي عنه: ما قتل الحسين إلا سيف جده. وعليه تعقب بالهامش مخطوط ظننته سيدنا ثابت أو أنّ أمره كاتباً فكتبه وختمه بقلمه والنسخة كانت ملكه ولفظه هذا غلط، أو سبق قلم من المؤلّف، كما وقع له في أبحاثه، وإنّما القائل بذلك أبو محمد حزم، كما ذلك مشهور فيما نقله الحفاظ، كالبدرا المير في ذيله على الأبحاث وفي منحة الغفار من كتب السير وغيره، انتهى وأتبعته بقلمه يمانصه ونقل السيد الامام الكبير محمّد بن اسماعيل الامير في الروضة الندية: أنّ القائل باجتهاد ابن ملجم في قتل أمير المؤمنين هو ابن حزم أيضاً، فيحرّر والله أعلم. ويؤخذ من كلام ابن تيمية في المنهاج: ٤/٥٨٥ أنّ الناصبة الغلاة هم الذين يزعمون أنّ الحسين كان خارجياً وأنّه كان يجوز قتله الخ وأجاب عنهم بما يطول.

١٩٧ (٧) أخبرنا أحمد بن بكار الحرّاني حدّثنا مغلّد، قال: حدّثنا إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن طارق بن زياد، قال: خرجنا مع عليّ عليه السلام إلى الخوارج

الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: مغلّد. هو ابن يزيد الحرّاني القرشي، ورجال الاسناد بين ثقة وصدوق إلا الأخير، ففيه جهالة، وقد وثقه ابن حبان، والمشارك منهم من عدا الأول والخامس وقد تقدّموا إلا الثاني والرابع والخامس، فالثاني مغلّد بن يزيد القرشي الحرّاني، صدوق له أوهام، كما في التقريب، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه<sup>(٢)</sup>. ومحمّد بن منصور والمرشد بالله<sup>(٣)</sup>. روى عن إسرائيل بن يونس وأبيه يونس بن أبي إسحاق والأوزاعي وابن جريج وغيرهم، وعنه أحمد بن بكار الحرّاني وابن راهويه وإبنا أبي شيبة وآخرون، قال أحمد والساجي: لا بأس به، وكان يهيم، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان فاضلاً خيراً كبير السنّ، وقال ابن معين وأبو داود ويعقوب بن سفيان: ثقة<sup>(٤)</sup>. قال الحافظ في مقدمة الفتح: أخرج له البخاري أحاديث قليلة، من روايته عن ابن جريج توبع عليها، وروى له مسلم والباقون سوى الترمذي<sup>(٥)</sup>.

والرابع: إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولا هم الكوفي، ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه<sup>(٦)</sup>. والمؤيد بالله وصاحب المناقب<sup>(٧)</sup>. روى عن

١ - شرح النووي على صحيح مسلم: ١٦٩/٧.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٧٤/٢ رقم ٦٨٠٨.

٣ - الطبقات: ٣٣٧/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٧٧/١٠ رقم ١٣٣.

٥ - مقدمة فتح الباري: ٤٤٣.

٦ - تقريب التهذيب: ٣٠/١ رقم ٢١٨.

٧ - الطبقات: ٧٠/١.

طارق بن زياد وسويد بن غفلة وعن جدّته عن أبيها، وله صحبة وغيرهم، وعنه إسرائيل والثوري وغيرهما، قال أحمد والنسائي والعجلي: ثقة، وقال ابن معين ويعقوب بن سفيان: لا بأس به، وفي رواية عن ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم صالح يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup>.

والخامس: طارق بن زياد وهو كوفي، مجهول، كما في التقريب، أخرج له النسائي في الخصائص<sup>(٢)</sup>. وقد تابعه في السند الأخير أبو سليمان الجهني وهو زيد بن وهب من رجال الصحيحين، كما سلف، وسويد بن غفلة فيما تقدّم وجماعة بلغوا به خمسة عشر، كما مرّ عن ابن كثير، وعن الحافظ ابن حجر في الكلام على الحديث الأول، وهذا مقدار يحكم عنده بالتواتر مع حصول النتيجة، وهي العلم، فضلاً عن تواتر أصل الحديث عن نيف وعشرين صحابياً فضعف الرجل هنا الراجع إلي الجهالة مغتفر منجبر، لأنّ ضعف الجهالة من الضعف الذي ينجر، كما سبق غير مرّة، على أنّ الحافظ ابن حجر حكى في تهذيب التهذيب أنّ ابن حبان ذكره في الثقات، ولفظه روى عن عليّ قصة المخدج، وعنه إبراهيم بن عبد الأعلى ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن خراش مجهول انتهى<sup>(٣)</sup>. وفيه ما تقدّم بالنظر إلي حديث الباب، وإن كان حكم الجهالة مسلماً في غيره لانجبار ضعفه هنا، ولكل مقام حكمه في مثل هذا.

ورجال اسناد الحديث الثامن بين ثقة وصدوق ومقبول، مشتركون إلّا السادس، وفيه المتابعة المذكورة، وقد تقدّموا إلّا الأول وهو الحسن بن مدرك - بصيغة اسم الفاعل من الادراك - بن بشير السدوسي البصري الطحان، لا بأس به نسبه أبو داود إلي تلقين المشايخ، كما في التقريب، أخرج له البخاري والنسائي

١ - تهذيب التهذيب ١/١٣٧ رقم ٢٤٥.

٢ - تقريب التهذيب ١/٢٦١ رقم ٣٠٧٨.

٣ - تهذيب التهذيب ٣/٥ رقم ٣.



وابن ماجة<sup>(١)</sup>. وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن يحيى بن حماد ومحبوب ابن الحسن وعبد العزيز الأويسى، وعنه من أخرج له إلا أبا طالب فبالواسطة وبقي بن مخلد وأحمد بن الحسين الصوفي، وقال: كان ثقةً وآخرون وقال النسائي: لا باس به، وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو زرعة: كتبنا عنه، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال مسلمة بن قاسم: هو صالح في الرواية، وقال أبو عبيد الأجرى عن أبي داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقها على يحيى بن حماد<sup>(٣)</sup>. وأجاب عن هذا الحافظ في مقدمة الفتح، فقال: ان كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فإذا سال الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف هل كان من جملة ما حدث به، فكيف يكون بذلك كذاباً، وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وهما هما في النقد الخ<sup>(٤)</sup>. هذا وفي المخطوطة أخبرنا أبو عوانة، قال: أخبرنا أبو بلج يحيى بن سليم بن بلج، قال: أخبرني أبي سليم بن بلج أنه كان مع عليّ يوم النهروان، فذكر الحديث، فأبدل أبو سليمان وهو زيد بن وهب «يحيى بن سليم عن والده» وهو متجه، والعبرة بما إعتد به النسائي في أصله المعتمد، لأن سليم بن بلج الفزاري ممن روى له النسائي في الخصائص [٢٨٢] عن عليّ عليه السلام، وعنه ابنه أبو بلج يحيى بن سليم، ذكره ابن حبان في الثقات كما في تهذيب التهذيب<sup>(٥)</sup>. وقال في التقریب: مقبول<sup>(٦)</sup>.

وأما ابنه يحيى بن سليم فقد تقدّمت ترجمته في الكلام على رجال الاسناد

١ - تقريب التهذيب: ١/١٢٠ رقم ١٣٤٣.

٢ - الطبقات: ٢/٣٣٨.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢/٣٢١ رقم ٥٥٧.

٤ - مقدمة فتح الباري: ٣٩٥.

٥ - تهذيب التهذيب: ٤/١٦٥ رقم ٢٨٨.

٦ - تقريب التقریب: ١/٢٢٢ رقم ٢٦٠١.

فقتلهم ثم قال: أنظروا فإن رسول الله ﷺ قال: سيخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلقهم، يخرجون من الحق، كما يخرج السهم من الرمية سيماهم أن فيهم رجلاً أسود مخدج اليد في يده شعرات سود، فإن كان هو فيهم فقد قتلتم شر الناس، وإن لم يكن هو فيهم فقد قتلتم خير الناس فبكينا، ثم قال: أطلبوا فطلبنا فوجدنا المخدج فخرنا سجوداً وخزّ عليّ ﷺ معنا ساجداً، غير أنه قال: يتكلمون بكلمة. ١٩٨ (٨) أخبرنا الحسن بن مدرك، قال: حدّثنا يحيى بن حماد، قال: أخبرنا أبو عوانة، قال أخبرني أبو سليمان الجهني أنه كان مع عليّ ﷺ يوم النهروان، قال: وكنت قبل ذلك أصارع رجلاً على يده شيء، فقلت: ما شأن يدك؟ فقال: أكلها بعير فلمّا كان يوم النهروان، قتل عليّ كرم الله وجهه الحرورية، فجزع على قتلهم حين لم يجدوا ذا لندي، فطاف حتّى وجدوه في ساقية، فقال: صدق الله وبلغ رسول الله ﷺ.

الأول من الباب الرابع، ولم يذكره الحافظ في الخمسة عشر الذين رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام حديث الباب، فيكون سادس عشر لهم.

قوله: في الحديث السابع: وإن لم يكن هو فيهم، فقد قتلتم خير الناس. هذه الشرطية تفرد بها النسائي، وكذا الإمام أحمد من طريق الوليد بن القاسم الهمداني عن إسرائيل إلي آخر أسناد النسائي، وحديثه قال فيه الشيخ أحمد محمد شاكر أسناده صحيح<sup>(١)</sup>. وعزاه في الكنز إلي الدورقي وابن جرير<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ ابن كثير عقيبته: تفرد به أحمد من هذا الوجه، انتهى<sup>(٣)</sup>. أي والنسائي، وفي كلامه ما

١ - المسند: ١٥٤/٢ ح ٨٤٨.

٢ - كنز العمال: ٣٠١/١١ ح ٣١٥٧٤.

٣ - البداية والنهاية: ٣٢٢/٧.

يشعر باستنكار هذه الجملة الأخيرة الشرطية، لمخالفتها لسائر الروايات الدالة على جزم أمير المؤمنين بذلك، لما عنده من الأحاديث المشعرة بما هنالك على أن القصة متحدة، والراجح في ما اختلفت فيه الروايات مع الاتفاق على أصل المعنى واتحاد القصة أن يؤخذ بما اتفقت عليه الروايات لفظاً، أو معنىً، وما خالف ذلك يكون حكمه حكم الزيادة المنافية للأصل، فلها حكم الشذوذ، وأما تقبل زيادة الثقات فيما ليس هذا حاله، وهذه دقيقة، فتنبه.

وأما أصل القاعدة وهي قبول زيادات الثقات ما لم تُنافِ الأصل فهي مقررة في النخبة وشرحها<sup>(١)</sup>. وفي غيرهما، لأنّ الأخذ بها عند المنافاة يعود على أصل الحديث بالنقض وهو أرجح منها، لاتفاق الأكثر عليه، فهي مرجوحة شادة أو منكرة، على أنّ وجودها وعدمه على سواء هنا، لاستفادة أصل القصة والحديث من غيرها، ولهذا استشكلها بعض النُّها، فعلق على النسخة المخطوطة بما لفظه: آخر هذا الحديث، غير صحيح، لأنّ أمير المؤمنين عليه السلام لا يقدم علي قتالهم وهو شاكّ فيهم، وكيف يجوز له أن يسفك دماء قوم غير متيقن بالقطع الذي لا شك فيه إنهم الذين أمر بقتالهم هذا لا يكون أبداً إلخ، وقد يقال أنّه عرفهم بأوصافهم في الجملة، لا بأشخاصهم، فيقدم على قتالهم بمقتضي أدلة وجوب قتال البغاة كتاباً وستة، ثمّ لما قويت الأوصاف والقرائن قامت عنده مقام الخاصة المشخصة للجملة، كما في حديث عبيد الله بن أبي رافع عند مسلم، أنّ الحرورية لما خرجت وهو مع عليّ ابن أبي طالب، قالوا: لا حكم إلّا لله، قال عليّ: كلمة حقّ أريد بها باطل، إنّ رسول الله ﷺ وصف ناساً أنّي لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحقّ بألسنتهم لا يجاوز، هذا منهم، وأشار إلى حلقه. وتقدّم في حديث أبي سعيد المتفق عليه، أنّه رأى ذات النديه بعد قتلهم على النعت الذين نعت رسول الله ﷺ، ولهذا قال أمير المؤمنين في ذي النديه، لما قيل له أنّه ليس فيهم: بلى أنّه لفهم،

وقال: والله ما كذبت ولا كُذبت، أي في أنه علامتهم، ويأتي في الحديث الأول من الباب الثامن والأربعين التصريح بالنص الصريح، وفي الثاني والثالث والرابع والسادس، كما تقدّم في الحديث الأول والثاني والثالث من أحاديث الباب، كما في الصحيحين، أنه وجد فيهم على نعت رسول الله ﷺ، كما رواه أبو سعيد الخدري، والأحاديث طافحة بهذا، ولعل الإتيان بالشرطية الأخرى لما فهمه ﷺ من بعض أصحابه من التردد أولاً والندامة على قتلهم آخراً، نظراً إلي ظاهر أعمالهم من صلاة وصيام وتلاوة للقران حتى توقف بعضهم عن القتال معه مطلقاً، وهم الذين قال فيهم: لم ينصروا الحق ولم يخذلوا الباطل<sup>(١)</sup>. وبعضهم في قتال هؤلاء - كما في قصة جندب بن عبد الله البجلي - حتى اختار الله في قتالهم وتوقف يصلي، فأقبل عليه أمير المؤمنين، فقال تعوذ بالله يا جندب من شر السخط إلخ والقصة في جمع الجوامع<sup>(٢)</sup>. وأشار إليها صاحب الروضة الندية<sup>(٣)</sup>. فأتي ﷺ بهذه الشرطية من باب ارخاء العنان ومجاراة الخصم المنازع، حتى يقف على الحق، ويعثر على الحقيقة لقلع الشبهة القوية التي علقت فيهم، لأنهم عند سماعها تميل أنفسهم إلي البحث عن مضمونها حتي يقفوا على ما يزيح ما خالجهم، وقد سلك نحو هذا المسلك شاهد يوسف أحد الذين تكلّموا في المهد حيث قال «وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ» [يوسف ٢٥] إذ الظاهر أنه لم يرد مضمون أحدا الشرطيتين على سبيل التردد بدلاً عن الأخرى، لأنّ شهادته بإلهام من الله معجزة ليوسف ﷺ وكرامة للصبي، والله تعالى عالم بكلّ شيء على وجهه، ولهذا قدم الجملة الأولى التي لا ثمره فيها إلّا ارخاء العنان، وفرّع عليها قوله تعالى «فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ» [يوسف ٢٨] ونحو هذا

١ - نهج البلاغة ٤٧١: ح ١٨ من القصار: خذلوا الحق ولم ينصروا الباطل.

٢ - جمع الجوامع: ١٣ / ١١٠ ح ٦٠٠٤

٣ - الروضة الندية: ١٠٦ و ١١٥.

قول مؤمن آل فرعون ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَقَلْبِي كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُّكُمْ﴾ [الغافر/ ٢٨] مع توخي انصاف الخصم صورة قصداً لإلزامه الحجر، وإقامة الحجة عليه حالاً أو مآلاً، وانقاذ موسى من القتل على وجه لطيف لا يهيج معه غضبهم، وفي تقديم الجملة الأولى هنا مافي تقديم الجملة الأولى في قصة شاهد يوسف عليه السلام، وعكس ذلك أمير المؤمنين لما يقتضيه المقام، لأن أصحابه مؤمنون عارفون بأحوال الخوارج وحكمهم لو لا ما اعترى بعضهم من الشبهة، فافتضى المقام تأخير الجملة التي ارتابوا في حصول معناها، وقد يأتي نحو هذا في الإبهام، وهو قصد اخفاء الحكم عن المخاطب لنكتة، وهي تحريك همته للنظر والبحث، حتي يقف على الحقيقة ان أعطي النظر الصحيح حقه وأنصف خصمه ونفسه نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ/ ٢٤] والابهام والاجمال واستدراج الخصم بما ينقاد معه يسيروله جار في كثير من محاورات الانبياء والرسل والصالحين لقومهم، ونحو ﴿أَفَأَمِنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران/ ١٤٤] وقد قال ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر/ ٣٠] [٢٨٣]. والله تعالى عالم بأثره لا يقتل، وإنما يموت موتاً، وإنما عطف الجملة الثانية على الأولى «بأو» لاقتضاء المقام، ومناسبة الحال حينئذ، ويؤل إلى معنى ذلك قصة إبراهيم عليه السلام مع الكواكب على بعض الوجوه، فلا اشكال حينئذ، ومن ذلك قصة يوسف وأخيه في الصواع، ولهذا قال الله ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف/ ٧٦] فسمّاها كيداً لدقة النظر فيها من يوسف وأخيه بإذن الله، لما يترتب على ذلك من الحكمة المقصودة، فتأمل، ونظير حديث الباب قول أمير المؤمنين المتقدم في الكلام على الحديث السادس، وقد سمع رجلاً يسبّ الخوارج، فقال: لا تسبوا الخوارج، ان كانوا خالفوا اماماً عادلاً فقاتلوهم، فانكم توجرون علي ذلك، وإن خالفوا اماماً جائراً فلا تقاتلوهم، فان لهم بذلك مقلاً،

أخرجه خشيش في الاستقامة، وابن جرير، كما في كنز العمال<sup>(١)</sup>. قال الحافظ في الفتح، وقد عزاه إلي ابن جرير: اسناده صحيح<sup>(٢)</sup>. بناء على أن المراد الخوارج الذين قاتلوه، كما هو ظاهر السياق، وإلا فكما تقدّم عن الحافظ ابن حجر، وفيه تأييد لما تقدّم عن الحافظ من إنقسام الخوارج في اصطلاحهم إلى محقّ، وهو من قاتل أماماً جائراً وإلى مبطل، وهو من قاتل أماماً عادلاً قوله: غير أنّه قال: يتكلّمون بكلمة. أي ممّا حصل فيه الاختلاف، قول بعض الرواة: يتكلّمون كلمة الحق. وقول بعضهم: يتكلّمون بكلمة مع حذف المضاف إليه، وقد فسرته رواية من ذكره، وعند مسلم: يقولون الحقّ بالسنتهم، كما تقدّم

### تتميم

في الحديث الثامن: زيادة بعد قوله: صدق الله وبلّغ رسول الله ﷺ. لكن تصحفت واختلفت في المخطوطة والمطبوعة، ففي الأولي: وقال في مثله ثلاث شعرات مثل حلمة الثدي. وفي الثانية: قال لي مسكنه ثلاث شعرات في قبل حلمة الثدي، ولم أقف علي ذلك مع خفاء المعني، فلا شك في التصحيف، مع أن المراد ظاهر، وهو وصف ذي الثدي بأنّ على طرف يده المخدجة كحلمة الثدي عليها ثلاث شعرات، وقد وردت الأحاديث بذكر الشعرات مطلقة ومقيدة، تقدّم بعضها ويأتي بعض، ومنها يفهم المراد بهذه الزيادة المحرفة، وفي بعضها شعيرات - بالتصغير - عند أبي داود وغيره، فعند مسلم من حديث زيد بن وهب عن عليّ كرم الله وجهه: وآية ذلك أنّ فيهم رجلاً له عضد ليس لها ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض<sup>(٣)</sup>. وعند الخطيب من حديث أبي جحيفة قال عليّ كرم الله وجهه حين فرغنا من الحرورية: إنّ فيهم رجلاً ليس في عضده

١ - كنز العمال: ١١/٣٢٠ ح ٣١٦٢٠.

٢ - فتح الباري: ١٢/٢٦٩.

٣ - صحيح مسلم: ٢/٧٤٨ ح ١٠٦٦.

عظم، ثم عضده كحلمة الثدي، عليها شعرات طوال عُقِفَ إلى أن قال: فالتمسناه فوجدناه في ساقية، فجئنا به فنظرت إلي عضده ليس فيها عظم، وعليها كحلمة ثدي المرأة، عليها شعرات طوال عُقِفَ<sup>(١)</sup>. وعند أحمد من حديث أبي كثير عنه كرم الله وجهه: وإن آية ذلك أن فيهم رجلاً أسود مخدج اليد إحدا يديه كثدي المرأة، لها حلمة كحلمة ثدي المرأة، حولها سبع هلمات أي شعرات، فالتمسوه فأتني أراه فيهم، فالتمسوه فوجدوه إلي شفير النهر، فكبر عليّ وكبر الناس حين راؤه واستبشروا، وذهب عنهم ما كانوا يجدون<sup>(٢)</sup>. وهذه الرواية تؤيد الجمع المشار إليه آنفاً في الكلام على الحديث السابع، وفي معناها روايات كثيرة، وفي بعضها: فسجد أمير المؤمنين شكر الله وسجد الحاضرون من أصحابه كذلك. وعند عبد الله بن أحمد من حديث أبي مريم عن عليّ كرم الله وجهه، قال أبو مريم وكان المخدج يسمي نافعاً ذا الثدي ودان في يده مثل ثدي المرأة علي رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعرات مثل سبالة السّور<sup>(٣)</sup>. وفي حديث أبي الوضيّ عنده، قال أبو الوضيّ: فكأني أنظر عليه حبشي عليه ثدي، قد طبق احدي يديه مثل ثدي المرأة عليها شعرات، مثل شعرات تكون على ذنب اليربوع<sup>(٤)</sup>. وفي رواية عنه: فحمد الله عليّ بن أبي طالب، وقال: إن خليلي أخبرني أن قائد هؤلاء رجل مخدج اليد على حلمة ثديه شعرات، كأنهنّ ذنب اليربوع<sup>(٥)</sup>. وعلى الجملة فالأحاديث طافحة بهذه العلامة الخاصة بهذا الرجل الذي هو علامة لقومه، إنما أردت بنقل هذه الروايات ليظهر معني ما طرأ تصحيفه في نسخ الخصائص

١ - تاريخ بغداد: ١/ ٢١٣ رقم ٣٨.

٢ - مستد أحمد: ١/ ٨٨ ح ٦٧٢.

٣ - البداية والنهاية: ٧ / ٣٢٥.

٤ - مستد أحمد: ١/ ١٣٩ ح ١١٧٩.

٥ - مستد أحمد: ١/ ١٤٠ ح ١١٨٩.

ب - ٤٨ - ذكر ثواب من قاتلهم. وفيه ٧ عن ١

١٩٩ (١) أخبرنا علي بن المنذر قال: حدّثني ابن فضيل قال: أخبرنا عاصم بن كليب الجرّمي عن أبيه، قال: كنت عند عليّ عليه السلام جالساً إذ دخل رجل عليه ثياب لسفر، وعليّ عليه السلام يكلم الناس ويكلّمونه، فقال: يا أمير المؤمنين أتأذن لي أن أتكلّم؟ فلم يلتفت إليه وشغله ما هو فيه، فجلس إلي رجل، فقال له: ما عندك؟ قال: كنت

واختلاف العبارات في التشبيه لاختلاف الاعتبارات، وقد يكون كل وصف بقدر ما فهم، فاختلاف عدد الشعرات ووصفها غير ضائر، لأنّ الزيادة غير منافية هنا فتقبل [٢٨٤]

قوله: عليّ بن المنذر قال: حدّثني ابن فضيل. كذا في المخطوطة وهو الصواب، كما تقدّم في اسناد الحديث الأول من الباب الثاني، فالثاني شيخ الأول هناك وهنا، وكذا في ترجمة محمّد بن فضيل من تهذيب التهذيب عدّ عليّ بن المنذر ممّن روى عنه، والأول صدوق يتشيع، والثاني صدوق عارف، كما مرّ وفي المطبوعة أخبرنا عليّ بن المنذر، قال: حدّثني أبي. ولعلّه سقط المضاف إليه فتصحّف المضاف، ولم أجد المنذر بن زيد الطريقي الأودي الذي هو والد عليّ في أصول رجال السنّة، ولو كان من رجال الخصائص لذكر فيها، كسائر رجالها وفي اللسان منذر بن أبي طريقة شيخ لعليّ بن عابس مجهول، انتهى<sup>(١)</sup>. ولعلّه غير والد عليّ بن المنذر. ورجال هذا الاسناد كلّ واحد منهم صدوق، مشترك، وكذا أصل الحديث، كما مرّ.

وعاصم ابن كليب الجرّمي هو عاصم بن كليب - مصغراً - بن شهاب الجرّمي - بفتح جيم وسكون راء - الكوفي، صدوق، رمي بالارجاء، أخرج له البخاري



تعليقا ومسلم والأربعة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور وأبو طالب<sup>(٢)</sup>. روى عن أبيه ومحمد بن كعب القرظي وأبي بردة بن أبي موسى وغيرهم، وعنه ابن عَوْن وشعبة وأبو الأَحوص وأبو عَوَانة والسُّفَيَّان وغيرهم، قال أحمد: لا بأس بحديثه، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال أبو داود: كان أفضل أهل الكوفة: وقال شريك بن عبد الله النخعي والآجري: كان مرجئاً، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، زاد ابن شاهين: كان يعدّ من وجوه الكوفيين الثقات وقال في موضع آخر: هو ثقة مأمون، وقال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد وقال ابن سعد: ثقة يحتج به، وليس بكثير الحديث<sup>(٣)</sup>. وقد توبع على معنى الحديث، لما تقدّم أنّه رواه عن أمير المؤمنين ستّة عشر، وهو أحدهم. وأبوه كليب بن شهاب، صدوق، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الامام والأربعة<sup>(٤)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب<sup>(٥)</sup>.

روى عن أبيه وعمر وعليّ وسعد وأبي ذر وأبي هريرة وغيرهم، وعنه ابنه عاصم وإبراهيم بن مهاجر فقط، قال أبو زرعة وابن سعد: كان ثقةً، زاد ابن سعد ورأيهم يستحسنون حديثه، وقال أبو داود في موضع: كان من أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره جماعة في الصحابة<sup>(٦)</sup>. واستردف عليهم الحافظ ابن حجر في الإصابة<sup>(٧)</sup>. والرجل المبهم لم أقف عليه، وليس من رجال الاسناد، إنّما هو صاحب القصة، والسبب في تحديث أمير المؤمنين

١ - تقريب التهذيب: ١/٢٦٧ رقم ٣١٥٨.

٢ - الطبقات: ١/٤٣٦.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥/٥٥٥ رقم ٨٩.

٤ - تقريب التهذيب: ٢/٩٥٤ رقم ٥٨٥٥.

٥ - الطبقات: ٢/٢٦٩.

٦ - تهذيب التهذيب: ٨/٤٤٥ رقم ٨٠٦.

٧ - الإصابة: ٥/٩٥٥ رقم ٧٥٤٤.

معتمراً فلقيت عائشة، فقالت لي: هؤلاء القوم الذين خرجوا في أرضكم يسمّون حرورية، قلت: خرجوا في موضع يسمّي حروراء فسمّوا بذلك، قالت: طوبى لمن شهد هلكتهم منكم، لو شاء ابن أبي طالب لأخبركم خبرهم، فجئت أسأله عن خبرهم، فلما فرغ عليّ ﷺ قال: أين المستأذن فقص عليه كما قص علينا، قال: إني دخلت علي رسول الله ﷺ وليس عنده أحد غير عائشة، فقال لي: كيف أنت يا عليّ وقوم يخرجون من المشرق يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، فيهم رجل مخدج، كأن يده ثدي حبشية، أنشدكم بالله هل أخبرتكم به؟ قالوا: نعم، قال: أنشدكم بالله هل أخبرتكم أنّه فيهم؟ قالوا: نعم، فجئتموني وأخبرتوني فحلفت لكم بالله أنّه فيهم، ثمّ أتيتموني تسحبونه، كما نعت لكم، قالوا: نعم صدق الله ورسوله ﷺ.

بالحديث يومئذ، وأمّا حديث أمير المؤمنين فأنما رواه كليب بن شهاب بن نفسه، لأنّه كان جالساً عنده حينئذ، نعم هو مبهم بالنظر إلي حديث عائشة هذا، لكنها قد أحالته على أمير المؤمنين ﷺ ولا إبهام في اسناد حديثه هذا، وقد تقدّم عنها حديث: إنّ الخوارج شرار أمّتي يقتلهم خيار أمّتي عند البزار، وإنّما استغربت حديث ذي الثدية حتى أخبرها بقصته عبدالله بن شداد، وقد تواترت الأحاديث فيه معنى، واستغرابها غريب، لأنّها أحالت هذا الحديث الذي سمعته مع أمير المؤمنين من النبي ﷺ، فقد حفظته، لأنّها معدودة من الحفاظ، وفيه ذكر ذي الثدية، فكيف كان استغرابها، ويمكن احتمال أنّها نسيت بعضه، فلهذا أحالته علي أمير المؤمنين كرم الله وجهه.

قوله: أنشدكم بالله هل أخبرتكم به؟ قالوا: نعم. الحديث، هذا الحديث نص صريح في الجمع المتقدّم في الكلام على الحديث الثامن من الباب الذي قبل هذا، أعني كون أمير المؤمنين كان عالماً جازماً بأنّ أهل حروراء هم الخوارج

المأمور بقتالهم، وإنّ علامتهم ذواتهم، وكذا الحديث الثاني والثالث والرابع والسادس من أحاديث الباب، كما تقدّم في الحديث الأول والثاني والثالث من الباب الذي قبله عن أبي سعيد الخدري، كما في الصحيحين أنّه روى الحديث في ذي الندية، وأنّه شهد أنّ أمير المؤمنين هو الذي قتلهم، وأنّه جيء بذي الندية على النعت الذي نعته به رسول الله ﷺ، وكل هذا يقرر أنّ قول أمير المؤمنين عليه السلام في آخر الحديث الثامن من الباب المذكور: وإن لم يكن هو فيهم فقد قتلهم خيار عباد الله، من باب قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ وقوله ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ وأنّه من باب إرخاء العنان للخصم وقوده على وجه لطيف حتى يذعن بالحقّ، ويعترف به بعد النظر والبحث ان أنصف خصمه ونفسه ولم يعاند، كما مرّ. والحديث أورده ابن كثير من طريقين عن عاصم بن كليب عن أبيه، وقال: اسناده جيّد<sup>(١)</sup>. إلّا أنّ فيه سقطاً واختصاراً.

قوله: فجلس إلى رجل. [٢٨٥] وفي المخطوطة: فجلس إلى الرجل فسألته. ويؤيد هذا رواية أبي يعلى، فقال كليب: قلت: ما شأنك؟ الحديث، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات، ورواه البزار بنحوه<sup>(٢)</sup>. والحديث عزاه في جمع الجوامع مختصراً إلى ابن أبي شيبّة وابن راهويه والبزار وابن أبي عاصم وابن جرير وعبد الله بن أحمد وأبي يعلى<sup>(٣)</sup>. فهو حديث ثابت مؤيد بما تقدّم<sup>(٤)</sup>.

١ - البداية والنهاية: ٣٢٤/٧.

٢ - مجمع الزوائد: ٢٥٨/٦ ح ١٠٤٤٦، و مسند أبي يعلى: ١/ ٣٦٣ ح ٤٧٢.

٣ - جمع الجوامع: ٩٤/١٣ ح ٥٨٩٦.

٤ - هذه الحاشية محلها قبل حاشية ما قبلها.

٢٠٠ (٢) أخبرنا محمد بن العلاء، قال: حدّثنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد وهو ابن وهب، عن عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه

قوله: محمد بن العلاء . رجال هذا الاسناد كلهم ثقات أثبات من رجال الصحيحين، والأربعة، وقد تقدّموا، وكلهم مشتركون، وكذا رجال اسناد الحديث الثالث ثقات من رجال الستة إلا الأول، وهو ثقة، فمن رجال الترمذي والنسائي وإلا الثالث، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو صدوق، أو ثقة، وقد تقدّموا سواء، وكلهم مشتركون غيره، وهو موسى بن قيس الحضرمي أبو محمد الفراء الكوفي يلقب عصفور الجنة وهو صدوق رمي بالتشيع: كما في التقريب<sup>(١)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن سلمة ابن كهيل وعطية والعيزار بن جرّول ومحمد بن عجلان وغيرهم، وعنه أبو نعيم الفضل بن دكين ووكيع وأبو معاوية وعدّة، قال أحمد: لا أعلم فيه إلا خيراً، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم لا بأس به، وجازف العقيلي على عادته، فقال: كان من الغلاة في الرفض، يحدث بأحاديث منكير<sup>(٢)</sup>. ولم يتابعه أحد على قوله هذا، ولا أتى عليه بسُلطان يبيّن وقال أبو نعيم: حدّثنا موسى الفراء وكان مرضياً وهو أخبر به من العقيلي لأنّه ممّن روى عنه مشافهةً، وقال ابن شاهين في الثقات:

قال ابن نمير: ثقة روى عنه الناس، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، فكلام العقيلي غير معتمد به لمخالفته أئمة هذا الشأن، ولهذا تحاشي الحافظ عن التصريح به، فقال: رمي بالتشيع، ولم يقل بالرفض، وقد عرفت الفرق بين ذلك وقد ردّ عليه الذهبي في الميزان<sup>(٣)</sup>. حيث يقدر في رجالهم أوثق منه وأفضل، وإنّما يرجح قول الجارح في جرح معلوم مفصل، كما تكرر،

١ - تقريب التهذيب: ٦١٢/٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٦٦/١٠ رقم ٦٥٠.

٣ - ميزان الاعتدال: ٥٦٦/٦ رقم ٨٩١٨.

قال: لما كان يوم النهروان لقي الخوارج، فلم يبرحوا حتى شُجروا بالرماح فقتلوا جميعاً، فقال علي عليه السلام: أطلبوا ذلثدية فطلبوه فلم يجدوه، فقال علي عليه السلام: ما كذبت ولا كُذبت أطلبوه فطلبوه فوجدوه في وَهْدَةٍ من الأرض عليه ناس من القتلى، فإذا رجل علي يده مثل شعرات السنور، فكبر علي والناس وأعجبهم ذلك.

٢٠١ (٣) أخبرنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى قال: حدَّثنا الفضل بن دكين عن موسى بن قيس الحضرمي عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب قال: خطبنا علي بنقطرة الدريجان

والعقيلي مشهور بالمجازفة.

قوله: حتى شجروا بالرماح. في القاموس وشرحه شجره بالرمح طعنه حتى اشتبك فيه وتشاجروا بالرماح تطاعنوا، انتهى<sup>(١)</sup>. وقد تكرر هذا اللفظ في أحاديث الباب وغيرها.

قوله: في وهدة من الأرض، الوهدة -بزنة وردة- المكان المطمئن المنخفض. كما في المختار<sup>(٢)</sup>. وفي بعض الروايات في ساقية، كما تقدّم، ولا تنافي بين ذلك.

قوله بنقطرة الدريجان. كذا كان في المخطوطة، وفي المطبوعة: بنقطرة الديرخان، أو الدبرخان، ولم أقف في القاموس وشرحه ومعجم ياقوت على أحد الاسمين، ولا شك في تصحيفهما، أو تصحيف أحدهما، وقد جاء ذكر القنطرة منكراً غير مضاف في الحديث الرابع من أحاديث الباب في سياق آخر، وفسرها النووي في شرح مسلم في الكلام علي الحديث الرابع من أحاديث الباب.

١ - القاموس، وتاج العروس: ش ج ر.

٢ - المختار: وه د.

فقال: أنه قد ذكر لي خارجة تخرج من قبل المشرق وفيهم ذوالثدية فقاتلهم، فقالت الحرورية بعضهم لبعض: لا تكلموه فيردكم، كما ردكم يوم حروراء، فشجر بعضهم بعضاً بالرماح، فقال رجل من أصحاب علي عليه السلام: اقطعوا العوالي -والعوالي الرماح- فداروا واستداروا، وقتل من أصحاب علي عليه السلام اثني عشر رجلاً أو ثلاثة عشر رجلاً، فقال علي كرم الله وجهه: إلتمسوا المخدج، وذلك في يوم شات،

فقال: هي القنطرة التي كان القتال عندها، وهي قنطرة الدبرجان كذا جاء مبيناً في سنن النسائي، وهناك خطبهم علي، وروى لهم هذه الأحاديث، انتهى<sup>(١)</sup>. فالقنطرة الآتي ذكرها في الحديث الرابع هي هذه، وضبطها في الشرح المذكور ضبط قلم بالاعجام والاهمال، فكانت بدال مهلمة ثم موحدة ثم راء وجيم وبعد الألف نون، وهذه كلمة ليست في إحدى نسختي الخصائص، لتصحيحها فيهما كما ترى، على أن في شرح مسلم تصحيحاً لعله سرى من أهل الطبع ويأتي ضبطها الصحيح بالحروف واللسان عن ياقوت في الكلام على الحديث الرابع هكذا دَرَزِيْجَان تعريب دَرَزِيْندان، ثم صحت الأصل هنا على هذا، وفائدة ما تقدّم التنبيه على التصحيح ليصحح.

قوله: فقاتلهم بصيغة الأمر وهو للوجوب، مثل قوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَبِيٍّ﴾ وهو شاهد للفصل الأخير من حديثه عليه السلام: أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. وله شواهد كما مرّ.

قوله: إلتمسوا المخدج. في ذكر المخدج في هذا الحديث والذي بعده تأمل لما تقدّم أنه كان وجوده في يوم النهروان مع الحرورية، وقد قالوا في هذا الحديث

لا تكلموه فيردكم كماردكم يوم حروراء، ولما يأتي في الكلام على حديث ابن عباس عند مناظرتهم في كلام الهيثم بن عدي في كتاب الخوارج الحافل بكل حادث منهم والحاوي لجميع وقعاتهم، وفيه التصريح بأنّ وقعة قنطرة درزيجان كانت عند خروج سعيد بن نغد التميمي وهي الثالثة، أو الرابعة من وقعاتهم، بعد وقعة النهروان للحرورية ولا قائل بتعدد ذي الثدية بتعدد الوقعات، ولعل الكلام اشتبه على بعض الرواة فأدخل حديثاً في حديث وقصة في أخرى، والله أعلم. وكان رئيس الخوارج يوم النهروان عبدالله بن وهب الراسبي في سنة ٣٧ أو ٣٨ على خلاف بين المؤرخين، وفي النهروان كان قتل ذي الثدية، وذكر بن جرير وقعات كثيرة كانت بين أصحاب علي عليه السلام والخوارج في سنة ٣٨<sup>(١)</sup>. وقال الهيثم بن عدي: أنّه خرج علي عليّ كرم الله بعد النهروان الحارث، أو الحريث بن راشد الناجي، فقتل هو وأصحابه ثم خرج علي عليّ كرم الله وجهه رجل من أهل البصرة فقتل، فأمر أصحابه عليهم الاسر بن عوف الشيباني، فقتل هو وأصحابه ثم خرج أيضاً سعيد بن نغد التميمي من أهل الكوفة بقنطرة درزيجان فوق المدائن كما ساقه الحافظ بن كثير من تاريخه<sup>(٢)</sup>. وبهذا يتضح أنّ قتال القنطرة متأخر عن قتال النهروان، بعدة وقعات فتأمل، اللهم إلا أن يقال أنّه لا تصريح في الحديث الرابع إلا بالمرور من القنطرة ويمكن أنّ الالتقاء كان بعد ذلك بالنهروان، فلا أشكال إلا أنّ ظاهر كلام النووي يدفع هذا الاحتمال، كما يأتي فعاد الأشكال والله أعلم بحقيقة الحال، وفي كلام الهيثم بن عدي مقنع.

١ - تاريخ الأمم والملوك: ٤ / ٨٦.

٢ - البداية والنهاية: ٧ / ٣١٠.

فقالوا: ما نقدر عليه، فركب عليّ كرم الله وجهه بغلة النبي ﷺ الشهباء فأتي وهذه من الأرض، فقال: التمسوا في هؤلاء، فأخرج، فقال: ما كذبت ولا كُذبتُ، اعملوا ولا تتكلموا، لو لا أنّي أخاف أن تتكلموا لأخبرتكم بما قضى الله على لسانه يعني النبي ﷺ ولقد شهدنا أناس باليمن فقالوا: كيف يا أمير المؤمنين؟ قال: كان هواهم معنا.

قوله: فركب عليّ كرم الله وجهه بغلة النبي ﷺ الشهباء. لا تنافي بين ركوبه وذهابه بنفسه ﷺ وبين أمره بالطلب للمخدج، لجواز أن يجتمعا وإن يتعدد المخاطبون بطلب المخدج، فكل روى ما رأى، أو سمع، وأصل المعنى تتفق عليه جميع الروايات أعني وجود المخدج بعد الطلب والبحث عنه، كما يأتي في الحديث الرابع والسادس وقد مرّ في الأول والثالث والسابع من أحاديث الباب الذي قبل هذا، وفي الثامن بلفظ فجزع عليّ ﷺ حين لم يجدوا ذالتيه، فطاف حتى وجده في ساقية.

قوله: بما قضى الله لكم على لسانه يعني النبي، كذا في المخطوطة وهو الصواب [٢٨٦] وقد تصحّف في المطبوعة مع فساد المعنى وهو من كلام أمير المؤمنين فالفعل باق على بنائه على الفتح، لأنّ المتصل به ضمير المفعول في محل نصب وأناس الفاعل يعني أنّ نياتهم الصادقة كتبت لهم بها حسنات، كأجر من قاتل الخوارج، لحديث: وأنما لكل امرئ ما نوى. أي ولو لم يعمل مع صدق النية والإخلاص.



## فائدة

وقد ورد نحو هذا مرفوعاً في عدة أحاديث في النية الصالحة ومجموعها متواتر معني، كما أوضحت ذلك في موضع آخر، ومن ذلك حديث أنس ابن مالك، قال: رجعنا من غزوة تبوك مع النبي ﷺ، فقال: إن أقواماً خلفنا بالمدينة، ما سلكننا شغباً ولا وادياً إلّا وهم معنا، حبسهم العذر. رواه البخاري<sup>(١)</sup>. وأبوداود، ولفظه: لقد تركتم بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ولا أنفقتهم من نفقة ولا قطعتم من واد إلّا وهم معكم، قالوا: يا رسول الله، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة؟ قال: حبسهم المرض<sup>(٢)</sup>. ونحو حديث ابن عباس متفق عليه، وفيه فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة الحديث<sup>(٣)</sup>. أي عزم وصمم عليها ثم عاقه عائق عن فعلها، لأنّ العزم فعل اختياري من أعمال القلب يثاب عليه ويعاقب، وقد أوضحت أقسام الهمّ وما يعفي عنه وما يؤاخذ به ويثاب عليه في خدمات أحاديث البرق اللامع، كما أوضحها الغزالي في الاحياء ونظمها بعضهم فقال:

مراتب القصد خمس هاجس ذكروا      وخاطر فحديث النفس فاستمع  
يليه همّ فعزم كلّها رُفِعَتْ      سوى الأخير ففيه الأخذ قد وقعا  
كما في الفتوحات الالهية في تفسير قوله تعالى ﴿وَأِنْ تُبْذُوكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾  
الآية [البقرة/٢٨٤]<sup>(٤)</sup>. والبحث من المعارك، لتعارض الأدلة ظاهراً فيه، وقد جمع بينها الغزالي جمعاً حسناً على نحو ما تقدّم.

١ - صحيح البخاري: ٣/ ١٠٤٤ ح ٢٦٨٤.

٢ - سنن أبي داود: ١١/٣ ح ٢٥٠٨ وفيه العذر بديل (المرض).

٣ - مسند أحمد: ١/ ٣١٠ ح ٢٨٢٨.

٤ - الفتوحات الالهية: ١/ ٢٣٦.

٢٠٣ (٤) أخبرنا العباس بن عبد العظيم. قال: حدّثنا عبد الرزاق،

قوله: عبد الرزاق. رجال هذا الاسناد مشتركون غير الأول، وكلّهم ثقات حفاظ من رجال السّنة إلّا الأول والثالث، فمن رجال مسلم والأربعة والبخاري تعليفاً، وقد تقدّموا إلّا الثاني والثالث، فالثاني هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم الصنعاني اليمني، ثقة حافظ شهير مصنّف عمي في آخر عمره فتغيّر وكان يتشيع، كما في التقريب، أخرج له الجماعة<sup>(١)</sup>. والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد بالله وصاحب المناقب وصاحب المحيط وصاحب المنتخب والقاضي زيد<sup>(٢)</sup>. روى عن عبد الملك ابن أبي سليمان، كما في ترجمة عبد الملك وعن أبيه وعمّه وهب ومعمر وعكرمة ومالك والسفيانيين وخلائق، وعنه العباس بن عبد العظيم، كما في ترجمة العباس، وابن عيينة ومعتمر بن سليمان، وهما من شيوخته، ووكيع وأحمد واسحاق وعمر والناقد وأمم، وهو من الأئمة الذين ضربت إليهم أكباد الابل، ففي شهرته بالعلم والعمل ما يغني عن توثيق الآحاد وأمّا التضعيف المجمل من الافراد فلا يقبل في من اشتهر بالثقة من الأئمة، وغاية ما ضعف به أنّه تغيّر بعد ما عمي، فحديثه السابق صحيح، وأنّه كان يتشيع، ويأتي جواب الذهبي عن الثاني، وقد أطال الكلام فيه صاحب الميزان وصاحب التهذيب وصاحب الطبقات<sup>(٣)</sup>. وتلخيص ذلك ما ذكره الحافظ في مقدمة الفتح حيث قال: هو أحد الحفاظ الاثبات، صاحب التصانيف، وثقه الأئمة كلّهم إلّا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده، فتكلّم بكلام أفرط فيه، ولم يوافق عليه

١ - تقريب التهذيب: ٣٥٥/١ رقم ٤١٨٥.

٢ - الطبقات: ٢٨/٢.

٣ - ميزان الاعتدال: ٣٤٢/٤ رقم ٥٠٤٩. تهذيب التهذيب: ٣١٠/٦ رقم ٦٠٨.

أحد<sup>(١)</sup>. بل وزيد بن المبارك، كما في تهذيب التهذيب، قال الحافظ: وهذا وإن كان مردوداً يعني قوله لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا إلا وهو مجمع على أن لا يحدث عنه، فالغرض من ذكره الإشارة إلي أن للعباس بن عبد العظيم موافقاً، انتهى<sup>(٢)</sup>. ثم أين يكون كلام هذين مع اتفاق الأمة والأئمة على ثقة الرجل وجلالته وصدقه وعدالته، وليس المقام ممّا يقدم فيه الجارح على المعدل، كما تقدّم، قال الحافظ في المقدمة: وقد قال: أبو زرعة الدمشقي قيل لأحمد من أثبت في ابن جريج؟ فقال: عبدالرزاق، وقال ابن معين، كان عبدالرزاق أثبت في حديث معمر، وقال يعقوب بن شيبه عن بن المديني، قال لي: هشام بن يوسف كان عبدالرزاق أعلمنا وأحفظنا، قال يعقوب: كلاهما ثقة ثبت، وقال الذهلي: كان أيقظهم في الحديث وكان يحفظ، وقال ابن عدي: رحل إليه ثقات المسلمين وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلي التشيع، وهو أعظم ما ذمّوه به، وأما الصدق فأرجو أنه لا بأس به، وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره كتبوا عنه أحاديث مناكير، وقال أحمد: من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح وما ليس في كتبه فهو كان يلقن، فيتلقن، قال الحافظ: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدهما فكان قد تغيّر وروى له الباقر، انتهى<sup>(٣)</sup>. وحكى في تهذيب التهذيب عنه روايات تدل على عدم غلوّه في التشيع علي الاصطلاح الحديثي، زاد في الطبقات: قال السيد صارم الدين في ذكر ثقات محدّثي الشيعة [٢٨٧] هو الحافظ الكبير والامام الشهير الذي قيل في حقّه أنّه لم

١ - مقدمة فتح الباري: ٤١٨.

٢ - تهذيب التهذيب الرقم السابق.

٣ - مقدمة فتح الباري: ٤١٨.

قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل قال: حدثنا زيد بن وهب أنه كان في الجيش الذين كانوا مع عليّ عليه السلام الذين ساروا إلى الخوارج، فقال عليّ عليه السلام يا أيّها الناس أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: سيخرج قوم من أمتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلي قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلي صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلي صيامهم بشيء، يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الاسلام، كما يمرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لا تكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد وليست له ذراع على رأس عضده مثل حلمة ثدي المرأة عليه

يرحل إلي أحد في طلب الحديث بعد النبي صلى الله عليه وآله كما رحل إليه، وقال الذهبي في التذكرة: هو الحافظ الكبير، وثقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح، وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع وما كان يغلو فيه، بل كان يحب عليّاً ويغض من قاتله، وكان من أوعية العلم، ولو ذهبنا نستقصي أخباره لطال الكتاب جداً، انتهى<sup>(١)</sup>. وقال ابراهيم بن عباد الديري: كان عبدالرزاق يحفظ نحواً من سبعة عشر ألف حديث.

والثالث: عبد الملك بن أبي سليمان بن ميسرة العرزمي - بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي المفتوحة - صدوق له أوهام، أخرج له مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً<sup>(٢)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسّمّان

١ - تذكرة الحفاظ: ١/٣٦٤ رقم ٣٥٧، والطبقات: ٢/ ٣٨.

٢ - تقريب التهذيب: ١/٣٦٦ رقم ٤٣١٠.

وصاحب المناقب والحاكم الجسمي<sup>(١)</sup>. روى عن أنس وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وسلمة بن كهيل وغيرهم، وعنه عبدالرزاق وشعبة والثوري وابن المبارك والقطان وآخرون، وكان شعبة يعجب من حديثه، ثم تركه لتفرده بحديث الشفعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهيم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحّت عنه السنّة بأوهام يهيم فيها، والأولي فيه قبول ما يروي بثبوت، وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحش، فمن غلب خطأه على صوابه استحق الترك، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقد وافق ابن حبان بعض أهل الأصول في هذه القاعدة وهي مبسطة في التنقيح<sup>(٣)</sup>. وغيره وقال يحيى بن معين: ثقة صدوق لا يردّ على مثله، وقال أحمد: حديث الشفعة منكر، وعبد الملك ثقة، وقال ابن عمار الموصلي: ثقة حجة، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وقال أبو نعيم: ثقة متقن فقيه، وقال يعقوب بن سفيان والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به وقال الساجي: صدوق، وقال ابن سعد: كان ثقةً مأموناً ثباتاً، وقال الترمذي: ثقة مأمون لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة وقد كان حدّث عنه ثم تركه لحديث الشفعة الذي تفرّد به، وقد مرّ جواب ابن حبان عن هذا، وشعبة يعدّ من المتعنتين المشددين في الرجال، كما في التعقيب علي التقریب وذيوله.

١ - الطبقات: ٤٥/٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٩٨/٦ رقم ٨٤٩.

٣ - توضيح الأفكار للتنقيح معاني الأنظار: ٩/١.

شعرات بيض. قال قال سلمة: فنزلني زيد منزلاً حتي مررنا على قنطرة، قال: فلمّا التقينا، وعلى الخوارج عبدالله ابن وهب الراسبي، فقال لهم: ألقوا رما حكم وسلوا سيوفكم من جفونها، فإني أخاف أن يناشدوكم كماناشدوكم يوم حروراء، قال: فسلوا السيوف وألقوا جفونها، فشجرهم الناس برماحهم

قوله: فنزلني زيد منزلاً حتي مررنا على قنطرة. الحديث أخرجه مسلم وأبو داود وعبد الرزاق وخشيش وأبو عوانة وابن أبي عاصم والبيهقي فأخرجه مسلم بزيادات من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق، ثم اتفقا فيه وما بعده وساقه ابن جرير بلفظ مسلم مطوّلاً، ثم قال: وقد رواه أبو داود بنحوه، قال النووي في الكلام عليه: هكذا في معظم النسخ منزلاً مرّة واحدة، وفي نادر منها منزلاً منزلاً مرّتين، وكذا عند أبي داود بال تكرار، وفي سنن البيهقي الكبرى، قال النووي: وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلاً منزلاً حتي بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبر جان، كذا جاء مبيناً في سنن النسائي، وهناك خطبهم علي ﷺ وروى لهم هذه الأحاديث، انتهى<sup>(١)</sup>. وفي تاريخ ابن كثير في ذكر جماعة خرجوا على عليّ كرّم الله وجهه يقاتلونه فقتلهم ما لفظه: ثم خرج عليّ كرّم الله وجهه سعيد بن نعد التميمي ثم من بني ثعلبة من أهل الكوفة، فقتل بقنطرة درزيجان فوق المدائن، انتهى<sup>(٢)</sup>. وبعد هذا وقفت على هذا الاسم في معجم ياقوت مضبوطاً وكلّ ما تقدّم محرفاً مصحفاً، ولفظه درزيجان - بفتح الدال وسكون الراء وزاي مكسورة وياء مثناة من تحت وجيم آخره نون - قرية كبيرة تحت بغداد على دجلة بالجانب الغربي كانت

١ - شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٢/٧.

٢ - البداية والنهاية ٣٠٩ / ٧.

فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً ، قال عليّ كرم الله وجهه : التمسوا فيهم المخذج ، فالتمسوه فلم يجدوه ، فقام عليّ عليه السلام بنفسه حتي أتى ناساً قتلوا بعضهم على بعض ، قال : جرّوهم فوجدوه مما يلي الأرض فكبر عليّ عليه السلام ، وقال : صدق الله وبلغ رسوله ،

أحدى المدن السبع التي كانت للاكاسرة ، وبها سميت المدائن ، وأصلها درزندان فعربت على درزيجان انتهى<sup>(١)</sup> . فما تقدّم عن ابن كثير وغيره قد تصحّف من بعدهم ، والعمدة ضبط ياقوت هذا ، وعند أبي داود : لنكّلوا عن العمل . بالنون بدلا عن قوله : هنا لا تكلوا عن العمل ، وفي نسخة : على العمل . والمراد أنه خشي عليه أن يتكلوا عن العمل في المستقبل بالترك اتكالا على ثواب قتلهم الخوارج لو أخبرهم بالحقيقة والفرق بين «على» و«عن» و«نكل» و«اتكل» ظاهر وربما جرى التصحيف في ذلك ، أو من الرواية بالمعني مع عدم التثبت ، فتأمل . وفي جمع الجوامع ليتركوا علي العمل<sup>(٢)</sup> .

قوله : وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً . يعني أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وتقدّم في الحديث الذي قبله : وقتل من أصحاب عليّ عليه السلام اثنا عشر رجلاً ، أو ثلاثة عشر رجلاً ، وهذا كالصريح في تعدد الوقعات بين المذكورتين في هذين الحديثين ، وفيه تأييد لما تقدّم من تعدد الوقعات بين أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والخوارج مع اتحاد ذي الشدة وقتله يوم النهروان كما مرّ وفي رواية في قتال أمير المؤمنين عليه السلام أهل النهروان ، فقال كرم الله وجهه لأبي أيوب الأنصاري : احمل عليهم فوالله لا يقتل منكم عشرة ولا يسلم منهم عشرة ، فحمل عليهم فطحنهم طحناً وقتل من أصحابه تسعة وأفلت من الخوارج

١ - معجم البلدان : ٤٥٠ / ٢ .

٢ - جمع الجوامع : ١٣ / ٧٥ ح ٥٧٧١ .

فقام إليه عبيدة السلماني ، فقال: يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ قال عليّ رضي الله عنه: والله الذي لا إله إلا هو لسمعت من رسول الله حتى استحلفه ثلاثاً وهو يحلف له.

ثمانية ، كما في الروضة الندية<sup>(١)</sup>. وفي رواية فيها: فقتلوهم كلهم . وقد تقدّم في الحديث الثاني من أحاديث الباب : فقتلوا جميعاً ، وهي قصة أهل النهروان وأخاف أن يدخل حديث في حديث وقصة في أخرى لما تقدّم من تعدد الوقعات وهذا أولى من التأويل للروايات المختلفة وجعلها حديثاً واحداً وقصة واحدة مع نقل المورخين التعدد .

قوله : فقام إليه عبيدة السلماني . قال النووي : حاصله أنه استحلف علياً ثلاثاً وإنما استحلفه ليُسمع الحاضرين ويؤكد ذلك عندهم وتظهر لهم المعجزة التي أخبرها رسول الله ﷺ ، ويظهر لهم أنّ علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق وأنهم محقون في قتالهم ، انتهى<sup>(٢)</sup> . أي وليزيح ما عرض لبعضهم من التردد والتلكي كما تقدّم .

قوله : الله الذي لا إله إلا هو . وعند أبي داود : والله الذي لا إله إلا هو . فهذه الهمزة للقسم [٢٨٨] نحو الله لأفعلن ، وهي بدل من الهاء في نحو ها الله ، وهي بدل من التاني في نحو تالله ، كما في حواشي المغني ، قال في القصر المبني على حواشي المغني : فلأصل تالله لأفعلن ، فابدلت التاء هاء والهاء همزة ، وإنما لم تقلب التاء همزة من أول وهلة لأنّها لم يُعهد فيها ذلك ، وأما قلب الهاء همزة فكثير كعكسه انتهى . والتاء بدل من الواو والواو أصل باب القسم على ما أشار إليه الزمخشري

١ - الروضة الندية : ١٠٢ .

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم : ١٧٣/٧ .



كما تقدّم في ترجمة ابن عيينة في رجال الاسناد الأول من الباب التاسع.

### فائدة

قال الحافظ في الكلام على قول أبي بكر لاها الله إذاً من الفتح نقلاً عن ابن مالك: وفي النطق بها أربعة أوجه:

أحدها: ها الله باللام بعد الها من غير اظهار شي من الألفين.

ثانيها: مثله لكن باظهار ألف واحدة بغير همز، كقولهم: التقت حلقتا البطان ثالثها: ثبوت الألفين بهمزة قطع.

رابعها: بحذف الألف وثبوت همزة القطع، انتهى<sup>(١)</sup>.

### تكميل

قال في المنار على البحر الزخار: فان قلت: لِمَ لم يُعتد بخلاف الخوارج أي في قضاء صلاة الحائض مع أنّهم من الأمة بالاجماع، وخلافهم قديم لا يعلم استقرار الاجماع قبلهم، وظنّ الاجماع هناك لا يقطع الخلاف؟ قلت: عدم الاعتداد بهم هنا وفي كل موضع، ولذا لم نر العلماء يذكرون خلافهم كغيرهم إلا في نواذر انفردوا بها، لأنّ القوم ليسوا بأهل معرفة للكتاب والسنة، بل من جنس الطعام، وذلك ظاهر على أقوالهم المحكية، والذي بلغنا عن أهل عُمان اليوم لأنّ لهم دولة هناك، فحقّق لي بعض الشافعية أنّهم كسائر القبائل ليس لهم علم وأنما هم كهذه العوام الذين لهم أمور يتوارثونها من قسم الأحكام الطاغوتية، نعم قد كان في الأوائل مثل عمران بن حطان له فصاحة وعربية، وليس له التفات إلي استنباط الأحكام ولا تحرير الأدلة ولا تقرير لفقهِ يورث عنه، فهذا وجه عدم الاعتداد بخلافهم، ومن طالع سيّرهم علّم ما ذكرنا، وذكرهم مفرّق في التاريخ وكامل المبرد شطر صالح منه غاية الأمر إن تَبَعَ الدولتين الأموية والعباسية قد

يخلطون فيهم من ليس منهم، كسليمان ابن صرد وأصحابه، لأنهم خرجوا عليهم فسمّوا كل من خرج خارجياً، وتبعهم من نشأ فيهم من القائلين بوجوب اتباع الظلمة، فافرق بين الخارجي الموصوف في الأحاديث وبين من ألحقوه به، لئلا تغلط ان كنت تفرق بين الليل والنهار، انتهى. وهذا يلاقي معني كلام الحافظ ابن حجر المتقدّم في الكلام على الحديث السادس من الباب الذي قبل هذا الباب فاجمع الكلامين، فقد بيّن الصبح لذي عينين.

### فائدة

وقد ساق الحافظ شطراً من معتقداتهم الفاسدة في الفتح وأحال سائر البحث على الكتب المؤلفة فيهم لأبي مخنف لوط بن يحيى ولخصه الطبري، وصنّف في أخبارهم الهيثم بن عدي كتاباً، ومحمّد بن قدامة الجوهري، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل، لكن بلا أسانيد، قال القاضي أبوبكر بن العربي: الخوارج صنفان، أحدهما يزعم أنّ عثمان وعليّاً وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضي بالتحكيم كفار، والآخر يزعم أنّ كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلص في النار أبداً، وقال غيره: بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأنّ الحامل لهم علي تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم، وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلي أنّ من أتى صغيرة عذب بغير النار، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار، وذكر أنّ منهم من غلا في معتقدهم الفاسد، فأنكر الصلوات الخمس، وقال الواجب صلاة بالغداة وصلاة بالعشي، ومنهم من جوّز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأنّ قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، انتهى<sup>(١)</sup>. وقال الحافظ في سياق ابتداء أمرهم: ثمّ اجتمعوا على أنّ من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله إلي

٢٠٤ (٥) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد بن عبيدة قال قال: عليّ لو لا أن تبطروا الأنبياء تكفم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد قلت أسمعت من رسول الله؟ قال: إي ورب الكعبة .

٢٠٥ (٦) أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال: حدثنا المعتمر بن سليمان عن ابن عون قال: حدثنا محمد بن سيرين قال: قال عبيدة السلماني:

أن قال: وتوسعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن وقطعوا يد السارق من الابط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفّروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفّوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً، وقتكوا بمن ينسب إلي الإسلام بالقتل والسبي والنهب إلي آخر كلامه<sup>(١)</sup>. وكثر ذلك في مواضع، والقصد الإشارة تصديقاً لأحاديث موقوفهم من الدين مروق السهم من الرمية.

قوله: محمد. رجال هذا الاسناد ثقات أثبات من رجال الستة، مشتركون وقد تقدّم أنّ من أصح الأسانيد إلي أمير المؤمنين ﷺ ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني، وابن أبي عدي هو محمد بن إبراهيم، وابن عون هو عبد الله، وقد تقدّم وكذا قتيبة بن سعيد، ومحمد هو ابن سيرين الآتي في سند الحديث السادس الأنصاري أبوبكر بن أبي عمرة البصري، أمام وقته ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعني، كما في التقريب وتهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>. أخرج له الستة ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبوطالب والمرشد

١- فتح الباري: ٢٥١/١٢.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٢٢/٢ رقم ٦١٨٧، تهذيب التهذيب: ٢١٤/٩ رقم ٣٣٦.

بالله والشريف الجرجاني وصاحب المنتخب<sup>(١)</sup>. روى عن جماعة من الصحابة وآخرين من التابعين كأنس بن مالك مولاه وزيد بن ثابت والحسن بن عليّ وكعبدة السلماني وقيس بن عباد وطائفة من كبار التابعين، وعنه ابن عون والشعبي وقتادة والأوزاعي وعوف الأعرابي وخلائق، قال أحمد: من الثقات وقال ابن معين والعجلي وابن سعد: كان ثقةً، زاد ابن سعد: ماموناً عالياً رفيعاً فقيهاً أماً ما كثير العلم ورعاً وكان به صمم، وفضله ابن عون على القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة، وقال ابن حبان: كان من أروع أهل البصرة فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يعبر الرؤيا، وقد إتفقت كلماتهم على نحو هذا وإمامته وجلالته مشهورة عند من تقدّم ومن تأخّر.

وشيخه عبدة -بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة [٢٨٩] وبعد الدال المهملة تاء تأنيث بزنة كريمة -ابن عمرو السلماني - بسكون اللام ويقال بفتحها - نسبة إلى سلمان مدينة بآذربيجان، كما في لب الباب، المرادي الكوفي، تابعي كبير مخضرم ثقة ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء سألّه أخرج له الجماعة<sup>(٢)</sup>. وأبو طالب والمرشد بالله والسيد العلوي وصاحب المناقب<sup>(٣)</sup>. أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه، وكان من أصحاب عليّ كرم الله وجهه، روى عن عليّ عليه السلام وابن مسعود وابن الزبير وغيرهم، وعنه محمد بن سيرين والنخعي وأبو اسحاق السبيعي والشعبي وغيرهم، قال العجلي وعثمان بن أبي شيبة وابن معين: ثقة، زاد ابن معين: لا يسأل عن مثله وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سيرين: ما رأيت رجلاً أشدّ توقياً منه وقال ابن نمير: كان

١ - الطبقات ٢/ ٢٧١.

٢ - تقريب التهذيب ٢/ ٣٨٦ رقم ٤٥٤٦.

٣ - الطبقات ٢/ ٥٥.

شريح إذا أشكل عليه الأمر كتب إلي عبيدة وكان عيسى بن يونس يقول: السلمي بفتح اللام، وقال ابن المديني وعمرو بن علي الفلاس: أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي عليه السلام (١).

واسناد الحديث السادس: كلهم مشتركون إلا الأول، وكلهم ثقات أثبات من رجال الستة إلا الأول، فمن رجال النسائي، لكنه ثقة، وقد تصحّف فيه ابن عون بالفا بدل «النون» في النسخ المطبوعة، والصواب بالنون، كما في المخطوطة وقد اتفق الاسنادان فيه، وهو عند أحمد ومسلم عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة، على أن عوف بن أبي جميلة الأعرابي وابن عون يرويان عن ابن سيرين، كما تقدّم في ترجمته، قال ابن كثير بعد أن ساق الحديث من طرق، وقد ذكرناه من طرق متعددة تفيد القطع عند كثيرين عن محمد بن سيرين، وقد حلف على أنه سمعه من عبيدة، وقد حلف عبيدة على أنه سمعه من علي كرم الله وجهه وقد حلف عليّ على أنه سمعه من رسول الله ﷺ، وقد قال عليّ: لأن أحرّ من السماء أحب إليّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ (٢). كما تقدّم الحديث من نوع المسلسل، لكن في نصف الاسناد فقط، وهو من نوع المتواتر عن عليّ عليه السلام وحده كما قال ابن كثير بعد أن ساق طريقه إليه عليه السلام، والمقصود أن هذه طرق متواترة عن عليّ كرم الله وجهه، كما مرّ وفي بعض الروايات ذكر الحلف مرة، وفي بعضها مرّتين، وفي بعضها ثلاثاً، وقد أورده ابن كثير من أربع طرق عند أحمد والخامسة عند مسلم، وكلها عن عبيدة، وقد تقدّم تفسير المخدج ونحوه.

١ - تهذيب التهذيب: ٧/٨٤ رقم ١٨٥.

٢ - البداية والنهاية: ٧/٣٢٤.

لَمَّا كَانَ حَيْثُ أَصِيبَ أَصْحَابُ النَّهْرَوَانِ، قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : ابْتَغُوا فِيهِمْ فَإِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مَخْذُجَ الْيَدِ أَوْ مَثْدُونَ الْيَدِ أَوْ مودودن، فابْتَغِينَاهُ فَدَلَلْنَا عَلَيْهِ فَوَجَدْنَاهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَبْطُرُوا - ثُمَّ ذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا - لَحَدَّثْتَكُمْ بِمَا قُضِيَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ وَلِيَ قَتْلَ هَؤُلَاءِ ، قُلْنَا : أَنْتَ سَمِعْتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : أَيْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ثَلَاثًا.

قوله: لَمَّا كَانَ حَيْثُ أَصِيبَ أَصْحَابُ النَّهْرَوَانِ . كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ ، وَقَدْ تَصَحَّفَ حَيْثُ بَلَفَظَ جُنْتُ - بِالْجِيمِ وَالتَّاءِ مِنَ الْمَجْحِيِّ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَيَتَخَرَّجُ مَا فِي الْمَخْطُوطَةِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَعْزِبُ حَيْثُ مَفْعُولًا وَحَمَلَ عَلَيْهِ الْفَارْسِيُّ «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الانعام/١٢٤] إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحَقَّ لَوْضَعِ الرِّسَالَةِ فِيهِ ، وَنَاصِبُهَا يَعْلَمُ مَقْدَرًا مُحْذُوفًا مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِأَعْلَمَ ، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَقَدْ وَقَعَتْ اسْمًا ، لِأَنَّ كَمَا هِيَ هُنَا اسْمًا لَكَانَ ، وَاحْتِجَّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِيهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ  
وَتَجْوِيزُ كَوْنِ حِمًى اسْمِ أَنْ وَحَيْثُ خَبَرُهَا مِنْ ظَرْفِيَةِ الْكُلِّ لِلْجُزْءِ وَالْأَعْمُ لِلْأَخْصِ  
خِلَافَ الظَّاهِرِ ، وَإِنْ جُوزَهِ ابْنُ هِشَامٍ ، وَيَقْرَبُ ذَلِكَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ  
مِنْ لَوَازِمِ الْأَسْمَاءِ الْمَتَصَرِّفَةِ وَإِنْ شُدَّ ، كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ

وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحِجَابِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعِمَائِمِ  
وَالْمَقْصُودُ أَنَّ إِعْرَابَهَا فِي الْحَدِيثِ إِسْمًا لَكَانَ وَإِنْ شُدَّ فَلَهُ وَجْهٌ وَإِنْ شُدَّ ،  
فَتَأْمَلْ ، لِأَنَّ الشَّاذَّ مِنْ وَجْهِهِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنْ قُلْ ، عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ  
السَّيِّدُ .

شَازَ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا كَالْأَجَلِّ وَالْقِيَاسِ الْأَجَلِّ ، وَاسْتِعْمَالِ الْفَصْحَاءِ بِالْإِدْغَامِ

٢٠٦ (٧) محمد بن عبيد قال : حدّثنا أبو مالك وهو عمرو بن أبي قيس عن المنهال بن عمرو عن زرّ بن حبيش أنّه سمع عليّاً عليه السلام يقول : أنا فقأت عين الفتنة ،

في مثله عند إلتقاء المثلين وكقَوْلٍ وبَيْعٍ في قال وباع ، وشاذ قياساً لا استعمالاً وهذا فصيح وارد في القرآن نحو ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ نُورُهُ ﴾ [التوبة / ٣٢] ومنه حديث الباب وشواهد. وشاذ استعمالاً لا قياساً ، كالكاد والصاد ، في القَوْد والصَيْد بفتح حرف العلة وما قبله والقياس قلبه ألفاً لكن الاستعمال لم يرد به لأنّ هذا النوع كالمستثنى من القاعدة القياسية ، فصارقياه ترك القياس خشية الالتباس بنية بأخرى لو قلب حرف العلة ألفاً ، كما تقرر في مظائنه ، وقد مرّ الكلام على مثل هذه الشرطية في الكلام على الحديث السابع من الباب الذي قبل هذا الباب .

والحديث عزاه في جمع الجوامع إلي أبي داود الطيالسي وعبد الرزاق ومسلم وأبي داود وابن ماجة والبيهقي<sup>(١)</sup>.

قوله : محمد بن عبيد . رجال هذا الاسناد بين ثقة ومقبول وصدوق إلا واحداً فهو ليث الحديث ، وفيه بحث ، وكلّهم مشتركون ، وقد اختلفت نسخ الخصائص المخطوطة والمطبوعة في رجاله ، ففي المطبوعة في رجاله ، كما هنا قبل تصحيح المضاف في وصف الاسم الثاني ، وفي المخطوطة أخبرنا محمد بن عبيد بن محمد قال : حدّثنا أبو مالك عمرو وهو ابن هاشم عن اسماعيل وهو ابن أبي خالد قال : أخبرني عمرو بن أبي قيس ، ثم اتفقتا في المنهال بن عمرو ، ولم أقف الآن على ما يرجح أحد الاسنادين ، فلزم الكلام على رجالهما معاً احتياطاً .

فأمّا محمد بن عبيد ، كما في المخطوطة محمد بن عبيد بن محمد ، فهو الواقدي المحاربي النحاس الكوفي وهو شيخ النسائي ، كما تقدّم في اسناد

الحديث الرابع من الباب السادس والعشرين وهو صدوق .  
 وثمة محمد بن عبيد بن حساب - بكسر المهملة الاولى آخره موحدة - وهو ثقة يروي عنه النسائي بواسطة زكريّا بن يحيى، ولا واسطة هنا، فهو الأول.  
 وثمة آخر محمد بن عبيد بن محمد الكوفي مقبول، كما تقدّم أيضاً [٢٩٠]  
 لكنه من رجال ابن ماجة فقط وآخرين منهم كذلك، فتعين الأول، وأمّا محمد بن عبيد بن أبي أمية الأحذب، فثقة من رجال الستة إلا أنه لم يدركه النسائي، لأن وفاته سنة ثلاث، أو أربع، أو خمس ومائتين، ومولد النسائي بعده سنة أربع، أو خمس عشرة ومائتين، وأنما يروي عنه بالواسطة، فليس هو المراد هنا، وانما أوردته خيفة الاشتباه، وهو يروي عن إسماعيل بن أبي خالد بنفسه.  
 وأمّا أبو مالك فهو عمرو بن قيس على ما في المطبوعة قبل التصحيح، كما يأتي ولم أجد هذه الكنية لهذا الاسم ولا هذا الاسم مع هذه الكنية في بابي الاسماء والكُنى من التقريب الحافل برجال الستة والخصائص، ولا في أصله، فالصواب ما في المخطوطة وهو عمرو بن هاشم الجنبى - بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة - أبو مالك لئن الحديث، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. وهو الآتي في اسناد الحديث الأول من الباب الآخر من غير ذكر الكنية، أخرج له أبو داود والنسائي ومحمد بن منصور والمؤيد بالله<sup>(٢)</sup>. روى عن اسمعيل ابن أبي خالد، كما في المخطوطة وهشام بن عروة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وعنه محمد بن عبيد المحاربي - وهذا يؤيد ما تقدّم - وابن معين ويعقوب الدورقي وآخرون قال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي والحاكم: أبو أحمد ليس بالقوي، وقال مسلم ضعيف، وقال ابن معين: سمعت منه ولم يكن به بأس، وقال العقيلي: لا يتابع على

١ - تقريب التهذيب: ١/٤٨ رقم ٥٣٠٩.

٢ - الطبقات: ٢/١٧٩.



حديثه، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاتبات لا يجوز الاحتجاج به، وقال أحمد: صدوق لم يكن صاحب حديث وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي: صدوق إن شاء الله، وقال ابن سعد: صدوق ولكنه كان يخطئ كثيراً، كما في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. ولما كان الرجل صدوقاً في نفسه فهو مقبول فيما وافق فيه الثقات، وكذا ما لم يتبين فيه خطأه لاسيما إن توبع، نعم وقد يكون ما في المطبوعة صحيح مع سقط منها، لأنّ ممّن يروي عن المنهال بن عمرو عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق الكوفي، ولم أجد له كنية، كما في المخطوطة.

وعمر بن قيس الملائي -بتخفيف اللام- الكوفي، لكن كنيته أبو عبد الله، لا أبو مالك، فكلاهما يرويان عن المنهال.

أمّا الأول: فصدوق له أو هام من الطبقة الثامنة على ما في التقريب -يعني ممّن مات بعد المائة- أخرج له الأربعة والبخاري تعليقا<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن جماعة منهم المنهال بن عمرو وأبو إسحاق السبيعي ومنصور بن المعتمر، وعنه مهران بن أبي عمرو وإسحاق بن سليمان ويحيى بن الضريس وآخرون، قال أبو داود: في حديثه خطأ، وقال في موضع: لا بأس به وقال البزار: مستقيم الحديث، وذكره بن شاهين في الثقات وقال: قال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به كان يهيم<sup>(٣)</sup>.

وأمّا الثاني: فهو من الطبقة الثالثة، مات سنة ست وأربعين ومائة، يروي عن المنهال بن عمرو وأبي إسحاق السبيعي وجماعة، وعنه إسماعيل بن أبي خالد

١- تهذيب التهذيب: ١١١/٨ رقم ١٨٤.

٢- تقريب التهذيب: ٤٥/١ رقم ٥٢٧٩.

٣- تهذيب التهذيب: ٩٣/٨ رقم ١٤٧.

عكس ما في اسناد المخطوطة وربّما كان في الاسناد تقديم وتأخير على أنّهما ماتا في سنة واحدة، كما يأتي والثوري وأبو اسحاق الأشجعي واسباط بن محمد أخرج له مسلم والأربعة والبخاري في الأدب المفرد، قال في التقريب، ثقة متقن عابد<sup>(١)</sup>. وهذه خلاصة الأقوال فيه، والظاهر أنّ المراد هنا الأول، وقد صححت هنا النقل عن المطبوعة بزيادة المضاف، ووضعت القول على ما في المطبوعة للتنبيه على ما سقط منها، فلا اشكال. وسائر رجال سند المطبوعة المصدر تقدّموا، فالمنهال صدوق، وزرّ بن حبيش ثقة

وأما على المخطوطة فالباقي منهم إسماعيل بن أبي خالد هو الأحمسي مولاهم البجلي: ثقة ثبت أخرج له الستّة<sup>(٢)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب<sup>(٣)</sup>. روى عن قيس بن أبي حازم وعن جماعة من الصحابة، على خلاف في بعضهم، وعن زيد بن وهب والشعبي وغيرهم فكيف يذكر في وسط سند المخطوطة وهو متقدّم كما يأتي وعنه شعبة والسفيانان وابن مبارك ويحيى القطان وغيرهم، قال أبو نعيم: مات سنة ست وأربعين ومائة وهي سنة وفاة قيس بن عمرو والملائي<sup>(٤)</sup>. وحاصل الأقوال فيه ما تقدّم عن التقريب، وعمر بن أبي قيس تقدّم، والله أعلم. وربما كان في أصل السند تحويل في أصل النسائي، فخلط فيه الناسخون وخط الطابعون الماسخون، فاتّأ لله وإنا إليه راجعون، ولذلك طال الكلام.

١ - تهذيب التهذيب: ٩٢/٨ رقم ١٤٦. تقريب التهذيب: ٤٥/١ رقم ٥٢٧٨.

٢ - تقريب التهذيب: ٥٠/١ رقم ٤٧٣.

٣ - الطبقات: ١٤٥/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢٩١/١ رقم ٥٤٣.

ولو لا أنا ما قتل أهل النهروان، ولو لا أنني أخشي أن تتركوا العمل لأخبرتكم بالذي قضى الله على لسان نبيكم ﷺ لمن قاتلهم مبصراً ضلالتهم عارفاً بالهدي الذي نحن عليه.

قوله: ولو لا أنا ما قتل أهل النهروان، كذا في المطبوعة، وزاد في المخطوطة: وأهل الجمل. وهذه الزيادة ثابتة، كما في مسند علي عليه السلام من جمع الجوامع، وفرعه كنز العمال. وعزاه الحافظ السيوطي إلى ابن أبي شيبة وأبي نعيم في الحلية والدورقي<sup>(١)</sup>. فسنده في الاصول المذكورة، ولم أقف عليها لاسيما الحلية مع اشتهاؤها لطبعها، ولكنها عزيزة حتي بحثت في مكتبة الجامع المقدس فوجدت ذلك فيها باسناد آخر يتفق مع اسناد المخطوطة في إسماعيل ابن أبي خالد ومن بعده مع اختصار المتن و تصحيف في الاسناد، ومع اختلاف صدر السند يزداد الحديث قوة، لأنه بمثابة طريق أخرى ولفظها: حدثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان المعدل ثنا محمد بن الحسين بن حميد ثنا محمد بن تسنيم ثنا علي بن الحسين ابن عيسى بن زيد عن جدّه عيسى بن زيد عن إسماعيل بن أبي خالد عن عمرو بن قيس عن المنهال بن عمرو عن زرّ عن عليّ كرم الله وجهه قال: أنا فقأت عين الفتنة إلخ<sup>(٢)</sup>. وفي الاسناد سقط المضاف من الإسم الذي قبل المنهال، كما تقدّم، وكان فيه زرّ بالزاي قد تصحف «بالذال المعجمة» وفي حذف المضاف الاحتمال السابق أيضاً، وكل هذا محافظة على تقريب قبول أول هذا الأثر وآخره [٢٩١] من حيث هذا الاسناد، وأمّا المرفوع منه فقد تقدّم ثبوته في عدّة أحاديث، على أن من شواهد الموقوف في أوله حديث الباب الثالث

١ - جمع الجوامع ١٣ / ١٠٤ ح ٥٩٦٠، وكنز العمال ١١ / ٢٩٨ ح ٣١٥٦٥.

٢ - حلية الأولياء ١ / ٦٨.

ب ٤٩ - ذكر مناظرة عبد الله بن عباس الحنوية واحتجابه فيما أنكره

على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وفيه ١ عن ١.

٢٠٧ (١) أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي

قال: حدثنا عكرمة بن عمار قال: حدثنا أبو زميل قال: حدثني

والأربعين: إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن، وأحاديث قتاله الناكثين والفاستين والمارقين وهي كثيرة، وإن كان فيها مقال، فلكل فصل شواهد، والواقع يشهد لذلك لأنه من المعجزات النبوية، وأما آخر الأثر فقد تقدّم عن الحافظ ابن حجر وغيره إن أمير المؤمنين محقّ في جميع حروبه ومواطنه أيام خلافته، وفي قوله: أنا فقأت عين الفتنة. من المجاز بالاستعارة المكنية والتخييلية والتبعية ما في قوله تعالى ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [الاسراء/٢٣] كما عرفت (ذكر مناظرة ابن عباس وأصحابه على الحنوية فيما أنكره)

قوله: عكرمة بن عمار. رجال هذا الاسناد ثقات أثبات من رجال الستة إلا الثالث والرابع، فمن رجال الخمسة والبخاري خارج الصحيح أو تعليقاً، والمشارك من عدا الرابع. وقد تقدّموا إلا الثالث والرابع.

فالثالث: هو عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي، أصله من البصرة، صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير إضطراب، ولم يكن له كتاب مات سنة تسعة وخمسين ومائة أخرج له الخمسة والبخاري تعليقاً<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، وعن الهرماس بن زياد وله صحبة والقاسم بن محمد ويحيى بن أبي كثير وطائفة، وعنه

١ - تقريب التهذيب: ٤٠٨/١ رقم ٤٨١١.

٢ - الطبقات: ٩٤/٢.

ابن مهدي وشعبة والثوري ووكيع ويحيى القطان وابن المبارك وآخرون، قال أحمد وابن المديني ويحيى بن سعيد والبخاري وغيرهم في حديثه عن يحيى بن أبي كثير: ضعف واضطراب، لأنه لم يكن له كتاب، وفي رواية عن أحمد: مضطرب الحديث عن غير أياس بن سلمة، وكان حديثه عن أياس صالحاً، وفضله على أيوب ابن عتبة وملازم بن عمرو وأضرابهما من أهل بلده، وقال ابن معين: ثقة، وفي رواية: ثبت، وفي رواية: ثقة

وكان أمياً حافظاً، وفي رواية: صدوق ليس به بأس، وقال ابن المديني: ثقة ثبت عند أصحابنا، وقال العجلي وأبوداود: ثقة، واستثنى أبوداود روايته عن يحيى بن أبي كثير، وقال الساجي: صدوق وثقه أحمد ويحيى بن سعيد إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وقال علي بن محمد الطنافسي وإسحاق بن خلف والدارقطني ويعقوب بن شيبة: ثقة، زاد يعقوب: ثبتاً، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال أحمد ابن صالح: أنا أقول: أنه ثقة واحتج به بقوله، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة، وقال عاصم بن علي: كان مستجاب الدعوة<sup>(١)</sup>.

والرابع: شيخه أبو زميل -بالزاي مصغراً- وهو سماك بن الوليد اليمامي، ثم الكوفي، ليس به بأس، أخرج له الخمسة والبخاري في الأدب المفرد<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن ابن عباس وابن عمر وعروة بن الزبير ومالك بن مرثد، وعنه ابنه زميل وابن بنته عبد ربّه بن بارق وشعبة ومسعر وعكرمة بن عمار وغيرهم، قال أحمد وابن معين والعجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد

١ - تهذيب التهذيب: ٢٦١/٧ رقم ٤٧٤.

٢ - تقريب التهذيب: ٢٣٠/١ رقم ٢٧٠٣.

البر: أجمعوا على أنه ثقة، كما في تهذيب التهذيب<sup>(١)</sup>. فما تقدّم عن التقريب اقتصر على أقل ما قيل فيه، وهو قول النسائي وأبي حاتم، وفرق بين قولهم: لا بأس به، وبين قولهم: ثقة، كما فرق بينهما الحافظ في مقدمة التقريب، فجعل الأول من المرتبة الرابعة، والثاني من المرتبة الثالثة، إنما الاشكال في تطبيق أقوالهم المختلفة في الرجل الواحد على تلك المراتب الاثني عشر، وإنما يرجع الناظر إلي القرائن القوية، ثم تقديم الراجح والأقوى أو الأكثر أو نحو ذلك فتأمل. قوله: اعتزلوا في دار. كذا في سائر الاصول، وفي الخصائص المخطوطة في دارهم، وأصل الحديث أخرجه الحاكم في كتاب قتال أهل البغي من المستدرک بطوله: وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقرّه الذهبي من طريق عكرمة بن عمار<sup>(٢)</sup>. ومن هذه الطريق أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب قتال أهل البغي<sup>(٣)</sup>. وعزاه الهيثمي في كتاب قتال أهل البغي من مجمع الزوائد إلي الطبراني وأحمد ببعضه، قال: ورجالهما رجال الصحيح انتهى<sup>(٤)</sup>. إلا أن في آخره سهواً أو تصحيفاً بلفظ: فرجع منهم عشرون ألفاً، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا. وسائر الروايات: فرجع منهم ألفان. بألف التثنية مرفوعاً على الفاعلية، كما في الخصائص، وقتل سائرهم، ويأتي التنبيه على بعض الزيادات في بعض الروايات، لأنّه أثر عظيم كشف عن كمال علم ابن عباس وقوة عارضته وحسن سياسته العلمية ومعارضته وقوة بأسه وشجاعته وشدة عزمه وشكيمته وحسن أخلاقه ونصيحته، كيف لا وهو حبر الأمة وإمام التفسير بالدعوة النبوية، كما مرّ في ترجمته، وفي سنن البيهقي: في دارهم، وهم ستة آلاف، وفي مجمع الزوائد: كانوا على حدّتهم.

١ - تهذيب التهذيب: ٢٣٥/٤ رقم ٣٩٩.

٢ - المستدرک: ١٦٤/٢ ح ٢٦٥٦.

٣ - سنن البيهقي الكبرى: ١٧٩/٨ ح ١٦٥١١٧.

٤ - مجمع الزوائد: ٢٥٩/٦ ح ١٠٤٥٠ ومسند أحمد: ٣٤٢/١ ح ٣١٨٧.

عبدالله بن عباس قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي عليه السلام: يا أمير المؤمنين أبرد بالظهر لعلي آتي هؤلاء القوم فاكلهم، قال: إني أخافهم عليك، فقلت: كلاً، قال: فلبست وترحلت ودخلت عليهم نصف النهار، وهم قائلون فسلمت عليهم، فقالوا: مرحباً بك يا بن عباس فما جاء بك؟ فقلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وصهره، وعليهم أنزل القرآن وهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد لا يبلغكم ما يقولون وأبلغهم ما تقولون فانتحى لي نفر منهم، قلت:

قوله: أبرد بالظهر، كذا في المطبوعة وسنن البيهقي والمستدرک. وفي المخطوطة: أبرد بالصلاة، وفي مجمع الزوائد: عن الصلاة.

قوله: أخافهم عليك. كذا في المخطوطة، وفي مجمع الزوائد: أتخوفهم عليك وفي المطبوعة وعند البيهقي: أخاف عليك.

قوله: فقلت: كلاً، قال: فلبست وترحلت ودخلت عليهم نصف النهار، كذا في المخطوطة، وفي المطبوعة: فقممت ودخلت وخرجت عليهم في نصف النهار. وفي مجمع الزوائد: قلت: كلاً إن شاء الله، فلبست أحسن ما قدرت عليه من هذه اليمانية، ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة.

قوله: فما جاء بك؟ وفي سنن البيهقي: فما هذه الحلة؟ قال: قلت: ما تعيرون علي؟ لقد رأيت علي رسول الله صلى الله عليه وآله أحسن ما يكون من الحلل ونزلت ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الاعراف ٣٢] قالوا: فما جاء بك؟

قوله: لا يبلغكم ما يقولون وأبلغهم ما تقولون. كذا في المطبوعة وسنن البيهقي إلا أنه قد تصحّف يخبرون بالياء التحتانية مغير الصيغة بفوقانية، وفي المخطوطة،

كما صدرته وهو أظهر [٢٩٢]

أخبروني ماذا نقتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه؟ قالوا: ثلاثاً، قلت: ماهن؟ قالوا: أما احداهن فأنة حكّم الرجال في أمر الله، وقال الله ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ [الانعام/٥٧] ما شأن الرجال والحكم، فقلت: هذه واحدة، قالوا: وأما الثانية فأنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فان كانوا كفاراً لقد حلّ سباهم، وان كانوا مؤمنين ما حلّ قتالهم قلت: هذه اثنتان، فما الثالثة؟

قوله: وليس فيكم منهم أحد. هذه الجملة مؤخّرة في سنن البيهقي والمستدرک بعد ما تقدّم، وفي الخصائص، كما زبر، وفيها أنه لم يكن في الخوارج أحد من الصحابة، زاد الحاكم والبيهقي: فقال: بعضهم لا تخاصموا قريشاً، فإن الله يقول ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف/٥٨] قال ابن عباس: وأتيت قوماً لم أرقوماً قط أشدّ اجتهاداً منهم مسهمة أي متغيّرة وجوههم من السهر كأن أيديهم وركبهم ثفن، وفي مجمع الزوائد: ثفن الابل. بالاضافة، عليهم قمص مرخّضة - أي مفسلة - وقد تصحّفت هذه الألفاظ في المستدرک: قال بعضهم: لنكلمنه ولننظرنّ ما يقول .

قوله: ماذا نقتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه. وفي المخطوطة على أصحاب محمّد. وفي المستدرک وسنن البيهقي: ماذا نقتم على ابن عم رسول الله وصهره والمهاجرين والأنصار. كما تقدّم ذكرهم، وفيه: انّ المهاجرين والأنصار داخلون فيما تقموا به على أمير المؤمنين ﷺ وأنهم معه حينئذ أي بعضهم قوله: هذه اثنتان. كذا في الخصائص والسنن والمستدرک، وفي مجمع الزوائد: قال: قلت، وماذا. في الموضعين معاً من غير ذكر اسم الإشارة وخبره، وفي قوله: اثنتان. بعد قوله: هذه واحدة. مجاز بالحذف، والتقدير تمام اثنتين،



لأنَّ المبتداء لا يخبر عنه إلا بما يطابقه لفظاً أو معني، ولأنَّ الأولي قد أخبر عنها بأ  
 ثنها واحدة، فالثانية تمام الاثنين، لا اثنتان، علي حد قوله تعالى ﴿قُلْ أَتَنْكُمُ  
 لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ ثم قال ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا  
 وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت / ١٠] أي في تمام أربعة أيام  
 وإلا لكانت الأيام ثمانية، يومان لخلق الأرض، ويومان لخلق السموات  
 لقوله ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ وأربعة أيام في الوسط لخلق الرواسي  
 وما عطف عليه، والقران صريح في أنَّ ذلك في ستة أيام أي مقدارها، كما قال  
 تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ  
 أَيَّامٍ﴾ [الاعراف / ٥٤] وهذه نكتة تصلح تفسيراً للآية الأولى، لأنَّ ابن عباس  
 عربي، ومقتضي الظاهر أن يقول: هاتان اثنتان. أو: هذه الثانية. وقد يشار باسم  
 الإشارة إلي السابق وإن تعدد نحو ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة / ٢٨] ويرشد إلي  
 هذا قوله بعد ذلك: فما الثالثة. وعلى هذه فلا يرد عدم تطابق المبتداء والخبر  
 أفراداً وتننيةً، لأنَّ ذلك قد يكون لفظاً وقد يكون معني، كما هنا على أحد  
 الوجهين.

قالوا: أنه محاسبه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين، قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قلت لهم: أرايتم ان قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنة نبيه ما يردّ قولكم أترضون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم حكم الرجال في أمر الله فأنا أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلي الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله الرجال أن يحكموا فيه قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة/٩٥] فكان من أمر الله أن صير حكمه إلي الرجال يحكمون فيه، ولو شاء لحكم فيه، ولم يصير ذلك إلي الرجال، فنشدتكم بالله تعالى أحكم الرجال في ارب ونحوها من الصيد أفضل أم حكمهم في دمائهم واصلاح ذات بينهم؟ وأنتم تعلمون ان الله تعالى لو شاء لحكم ولم يصير ذلك إلي الرجال، قالوا: بل هذا أفضل، وفي المرأة وزوجها

قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء/٣٥]

فنشدتكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات بينهم وحقن دمائهم أفضل أم حكمهم في بضع امرأة أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، قلت: وأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم، أفتسبون أمكم عائشة وتستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، ولئن قلتم ليست بأمنا فقد كفرتم فان الله تعالى يقول ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب/٦] فأنتم تدورون بين ضاليتين فاتوا منهما بمخرج، قلت: فخرجت من هذه قالوا، نعم، قال: وأما قولكم محاسبه من أمير المؤمنين

فأنا آتيكم بمن ترضون وأراكم قد سمعتم أنّ النبي ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلّي ﷺ: اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ﷺ فقال المشركون: لا والله ما نعلم أنّك رسول الله، لو نعلم أنّك رسول الله ما قاتلناك فاكتب محمد بن عبدالله، فقال رسول الله ﷺ: أمح يا عليّ رسول الله، أللهم أنّك تعلم أنّي رسولك أمح يا عليّ واكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله، فوالله لرسول الله ﷺ خير من عليّ، وقد محا نفسه ولم يكن مَحُوهُ ذلك يمحاه من النبوة أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان وخرج سائرهم، فقتلوا على ضلالتهم

قوله: يوفق الله بينهما. زاد الحاكم والبيهقي: فجعل الله حكم الرجال سنة ماضية.

قوله: وأما قولكم محاسمه. كذا في المطبوعة هنا، وفيما تقدّم نفسه، وكذا فيما يأتي، وفي المستدرک وسنن البيهقي بالعكس، وفي مجمع الزوائد نفسه في الموضوعين والمراد اسم نفسه.

قوله: يمحاه من النبوة. كذا في المطبوعة، وفي المخطوطة: محاه. يقال محاه يمحوه ويمحيه واوي ويائي، كما تقول محوته ومحيته، ويقال محاه يمحاه أيضاً وهي لغة طيّ، كما في المختار وشرح القاموس<sup>(١)</sup>.

قوله: وخرج سائرهم، فقتلوا على ضلالتهم. صرح في صدر الحديث أنّ القوم ستة آلاف، ثم صرح برجوع ألفين وقتل سائرهم، فالمقتول منهم على هذا أربعة آلاف، وثمة روايات ساقها ابن كثير تخالف هذا السياق، ففي رواية عبدالله بن

شداد: أنهم كانوا ثمانية آلاف. أخرجها أحمد، قال ابن كثير: باسناد صحيح واختارها الضياء، ففي هذا السياق ما يقتضي أن عدتهم كانوا ثمانية آلاف [٢٩٣] لكن من القراء وقد يكون واطأهم على مذهبه آخرون من غيرهم حتى بلغوا اثنا عشر ألفاً، أو ستة عشر ألفاً، ولما ناظرهم ابن عباس رجع منهم أربعة آلاف وبقي بقيتهم على ما هم عليه<sup>(١)</sup>. ثم قال عند تعبئة أمير المؤمنين لقتالهم وأمر عليّ كرم الله وجهه بأبيوب الأنصاري أن يرفع راية أمان للخوارج، ويقول لهم: من جاء إلي هذه الراية فهو آمن، ومن انصرف إلي الكوفة والمدائن فهو آمن، أنه لا حاجة لنا فيكم إلا في من قتل اخواننا، فانصرف منهم طوائف كثيرون وكانوا في أربعة آلاف، فلم يبق منهم إلا ألف، وأقل، ثم ذكر كيفية قتلهم وقتالهم ثم قال: وأمر عليّ كرم الله وجهه بالجرحي من بينهم، فإذا هم أربعمائة فسلّمهم إلي قبائلهم، انتهى<sup>(٢)</sup>. وهذا السياق يفيد أن المقتول منهم حينئذ أقل من ستمائة فتأمل، ثم ساق كلام الهيثم بن عدي في كتاب الخوارج فأورده ابن كثير مطولاً ومنه قوله: ثم خرج على عليّ كرم الله وجهه رجل من أهل البصرة فقتل، فأمر أصحابه عليهم غيره، فقتل هو وأصحابه ثم خرج عليه الأشهب بن بشر البجلي ثم رجل من عرينة من أهل الكوفة، فقتل هو وأصحابه، قال: ثم خرج عليه سعيد بن نعد التميمي، ثم من بني ثعلبة من أهل الكوفة فقتل بنقطة درزيجان فوق المدائن انتهى<sup>(٣)</sup>. وفي هذا أن قتال الخوارج تعدد، وأن الذين قتلوا بالنقطة غير الذين قتلوا بالنهران، كما مرّ وظاهر ما تقدّم من كلام النووي والآتي منه في الباب الأخير يخالف هذا، والظاهر ما هنا لأن الهيثم قد حفل في كتابه بكلّ حادث كان

١ - البداية والنهاية: ٧ / ٢٨٢.

٢ - البداية والنهاية: ٧ / ٢٨٩.

٣ - البداية والنهاية: ٧ / ٣١٠.

## قتلهم المهاجرون والأنصار

من الخوارج حينئذ فتنبّه.

قوله: قتلهم المهاجرون والأنصار، هذا يؤيد ما تقدّم في قوله: من المهاجرين والأنصار. وهي في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة من الخصائص، وفي غيرها انتهى الحديث عند قوله: وقتل سائر القوم على ضلالتهم. وفي بعض الروايات: فقتلوا من غير ذكر المهاجرين والأنصار آخر الحديث. ومن المعلوم أنّ القاتل الجند وهو يجمع الحاضرين من الصحابة ومن التابعين، ولم استقص نقل اختلاف الروايات وإن كانت له نكات، ففيما تقدّم إشارة وتنبيه للباحث وكثير من ذلك يرجع إلى الزيادة والنقص والرواية بالمعني، وفي كلام ابن عباس التنبيه على الاحتجاج بمفهوم الموافقة المعروف بفحوى الخطاب، وهو ما كان المسكوت عنه أولي بالحكم من المذكور سواء كان من التنبيه بالأدني على الأعلى كما في الصورة الأولى أم بالعكس، كما في الصورة الأخيرة. وفي هذا السياق الاحتجاج بالقرآن مفهوماً ومنطوقاً، ولهذا رجع من رجع منهم، وهو كما في محاجة أمير المؤمنين لما كان يصكّ المصحف ويكلّمه أن يحكم لأحجام الحاضرين، وردّ شبهة الخوارج، كما يأتي، وكل هذا يدفع ما اشتهر على اللسان إن كان له أصل وهو أنّه قال لابن عباس: حاججهم بالسنة ولا تحاججهم بالقرآن، فإنّه حمال وجوهاً، لأنّ ابن عباس وأمير المؤمنين عليه السلام لم يحاجّا إلا بالكتاب إلا في قصة الحديبية فقط من السنة، وحاش لأمر المؤمنين أن يمنع من المحاجة بالقرآن وهو الذي ورد فيه: أنّه يقاتل على تأويله، كما قاتل النبي ﷺ على تنزيله فافهم. وقصة الحديبية معروفة في كتب الحديث وشروحه، وفي السيرة النبوية، وفي كتب التفسير، وتأتي الإشارة إليها في الباب الأخير، وفي الروايات أنّ أمير المؤمنين امتنع من محو لفظ رسول الله، فمحاه النبي ﷺ، وقال:

ب - ٥٠ - ذكر الأخبار المؤيدة لما تقدم وصفه ، وفيه ٤ عن ٤

٢٠٨ (١) أخبرنا معاوية بن صالح قال : حدّثنا عبدالرحمن بن صالح قال : حدّثنا عمرو بن هاشم الجنبى عن محمّد بن إسحاق عن محمّد ابن كعب القرظى عن علقمة بن قيس ، قال : قلت لعليّ (عليه السلام) :

أما إنّ لك مثلها . أخرجها النسائي بلفظ : أما إنّ لك مثلها وستأتيها وأنت مضطر . قال الحافظ في الفتح يشير إلي ما وقع لعليّ كرم الله وجهه يوم الحكمين ، فكان كذلك ، انتهى<sup>(١)</sup> . وهذا نص في محلّ النزاع ومعجزة نبوية وكرامة علوية ، وفي هذا الأثر من الفوائد الشرعية ما يطول بسطه ، وهي ظاهرة للمتأمل ، ومرجعها إلي الكتاب والسنة ولكن من أين لنا مثل ابن عباس رضي الله عنهما .  
(ذكر الأخبار المؤيدة لما تقدم وصفه)

قوله : أخبرنا معاوية بن صالح - اسناد هذا الحديث بين ثقة وصدوق ولين - وثقه ابن حبان ، والمشارك منهم من عدا الأول ، وقد تقدّموا إلّا الأول والثاني والسادس .

فالأول : هو معاوية بن صالح بن الوزير ، واسمه معاوية بن عبيد الدمشقي الأشعري ، كان جده كاتب المهدي ، صدوق ، أخرج له النسائي ، ولم يذكره صاحب الطبقات ، روى عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي وأبي نعيم ويحيى بن معين وغيرهم ، وعنه النسائي وأبو حاتم وأبوزرعة الدمشقي وأبوعوانة الاسفرايني وآخرون ، قال النسائي : لا بأس به ، وقال في أسماء شيوخه : أرجو أن يكون صدوقاً ، وكذا قال مسلمة بن قاسم<sup>(٢)</sup> .

١ - فتح الباري : ٢٨٦/٧ .

٢ - تهذيب التهذيب : ١٠٠ رقم ٢١٢ رقم ٣٩٠ .

والثاني: شيخه عبد الرحمن بن صالح الأزدي العتكي - بفتح المهملة والمثناة - الكوفي، نزيل بغداد، صدوق يتشيع، أخرج له النسائي<sup>(١)</sup>. وأبو طالب والمرشد بالله والعلوي وصاحب المناقب<sup>(٢)</sup>. روى عن عمرو بن هاشم الجنبى، كما في ترجمته، وأبي بكر بن عياش وشريك وابن المبارك وغيرهم، وعنه معاوية بن صالح، كما تقدّم وأبوزرعة وأبو حاتم ومحمد بن غالب تَمَتَّام وعبد الله بن أحمد بن حنبل وآخرون، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: معروف مشهور لم يذكر بالضعف في الحديث ولا اتهم فيه إلا أنه محترق فيما كان فيه من التشيع، وجازف فيه بعضهم كأبي داود، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال موسى بن هرون: كان ثقةً وكان يحدث بمثالب أزواج النبي ﷺ، وقال ابن معين في رواية: ثقة صدوق شيعي لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف، وقال يعقوب بن يوسف المطوعي: كان رافضياً وكان يغشي أحمد بن حنبل، فيقر به ويدنيه، ف قيل له فيه فقال: سبحان الله رجل أحب قوماً من أهل بيت النبي ﷺ وهو ثقة، انتهى<sup>(٣)</sup>. وهذا معيار العدل، وفيه ردّ على من وصفه بالرفض، وروى أبو القاسم البغوي عنه ما يدفع دعوى الرفض صريحاً أيضاً، وقال صالح بن محمد: صدوق<sup>(٤)</sup>. وقد عدل الحافظ في عبارة التقريب عما جازف به من ادعي أنه رافضي، كما تقدّم وفرق بين الرافضي والشييعي، كما عرفت قال في الطبقات: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدثي الشيعة.

والسادس: علقمة بن قيس ابن عبد الله النخعي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد

١ - تقريب التهذيب: ٣٢٩/١ رقم ٤٠٠٧.

٢ - الطبقات: ١٥/٢.

١ - ٤ - تهذيب التهذيب: ١٩٧/٦ رقم ٣٩٨.

أخرج له الستة<sup>(١)</sup>. ومحمد بن منصور والمؤيد بالله [٢٩٤] وأبو طالب والمرشد بالله<sup>(٢)</sup>. ولد في حيوة رسول الله ﷺ روى عن عمرو وعليّ وعثمان وسعد وحذيفة وابن مسعود وغيرهم، وعنه محمد بن كعب القرظي، كما في سند النسائي وعامر الشعبي وسلمة بن كهيل وأبو الضحى وآخرون، قال أحمد وابن معين: ثقة، زاد أحمد: من أهل الخير، وابن معين: أعلم بعبد الله بن مسعود وعده ابن المديني في أربعة، قال: هم أعلم الناس بابن مسعود، وقال ابن سيرين: أدركت الناس يقدمون خمسة بالكوفة، فذكره منهم، وقال أبو المثنى رباح بن الحارث: إذا رأيت علقمة فلا يضرك أن لا ترى عبد الله، أشبه الناس به سمّاً وهدياً، وقال إبراهيم ابن سويد النخعي: قد كان شهد صفين وقد قرء القرآن في ليلة وقال مرة الهمداني: كان علقمة من الربانيّين هذا<sup>(٣)</sup>. ومثل هؤلاء الأخيار إنما أشير إلي بعض فضائلهم وثناء أهل العلم عليهم، ليقندي بهم، ويعرف أهل العصر كيف كانت أحوال السلف الصالح، وللتبرك بذكرهم كما سلف.

### نكتة

بين حديث علقمة هذا وبين كونه ممن حضر صفين أتم مناسبة، لأنّ سؤاله لأمر المؤمنين ﷺ حينئذ من أجل الحكمين الناشيء تحكيمهما عن حرب صفين وهذه خاتمة التراجم. ولله الحمد، لأنّ رجال الأسانيد الآتية قد تقدّموا كلهم إلا الأول من الاسناد الرابع وهو عبدالله بن المبارك المروزي. وبه ختمت التراجم.

١ - تقريب التهذيب: ١/٨٠٨ رقم ٤٨٢٠.

٢ - الطبقات: ٩٤/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٧/٢٧٦ رقم ٤٨٤.



أتجعل بينك وبين ابن آكلة الأكباد حكماً؟ قال:

قوله: أتجعل بينك وبين ابن آكلة الأكباد حكماً؟. يعني معاوية بن أبي سفيان وأمه هند بنت عتبة، لأنها مثلت بالحمزة عليه السلام يوم أحد واستخرجت كبده، فلاكتها في فمها فلم تستطع أن تسيغها وتبتلعها فلفظتها من فمها، لأنها كانت قد نذرت لِمَا قتل الحمزة أباها عتبة بن ربيعة يوم بدر على أحد القولين، وهو إما قاتل، أو مذكف مع عليّ كرم الله وجهه، والذي أثخنه عبدة بن الحارث - إن قدرت على حمزة لتأكلن من كبده، وجعلت لقاتله وهو وحشي بن حرب الحبشي ثيابها وحُلِيِّها بعد القتل، وعشرة دنانير بعد رجوعها إلى مكة، وفي رواية أنه جُعِلَ له على قتل حمزة أن يُعْتَقَ، فلم يوف له بذلك، والقصة مشهورة في السير والمغازي، وقد اشتهرت هذه العبارة بصيغة الجمع، ومن ذلك قول الحسن بن عليّ عليه السلام لمعاوية بن حديج، وقد بلغه أنه يسب أمير المؤمنين، فقال: أنت السابّ عليّاً عند ابن آكلة الأكباد؟ الحديث، أخرجه الطبراني، كما تقدّم<sup>(١)</sup>. في شواهد الحديث الثاني من الباب الحادي والعشرين

فاللام إمّا للجنس في الأكباد، لأنها قد هدمت معني الجمعية بدخولها، على حد قولهم: فلان يلبس الثياب وينكح النساء ومنه ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران / ١٣٤] ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة / ٢٢٢] ونحوه، فإن الله لا يحب الكافرين أنه لا يحب المسرفين، أنه لا يحب المعتدين أنه لا يحب الظالمين أي كل فرد فرد من أفراد هذه الجموع محكوم له بحب الله له، أو بنفيه عنه، لأنه لم يرو أن هندا أكلت كبداً غير كبد حمزة أي لاكتها ولم

تستطع بلعها، والعدول إلي صيغة الجمع لا يخلو من نكتة، وهي تنزيل كبد حمزة منزلة أكباد جميع قتلى أحد، لأنه سيد الشهداء فمن اعتدي على كبده فكأنه اعتدي على جميع الأكباد حينئذ، فتأمل.

وإما للعهد الخارجي وهو كبد الحمزة المعهود بين علقمة وأمير المؤمنين (عليه السلام) والنكتة النكتة في الاتيان بصيغة الجمع، وقد يكون من العام الذي أريد به الخاص نحو قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [الانعام/١٧٣] أي نعيم بن مسعود الأصبهاني (١).

أومن اطلاق الكل مع ارادة البعض نحو قوله تعالى ﴿أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ﴾ [النساء/٥٣] يعني محمداً (عليه السلام)، كما في الكرخي. وتأمل وجه الفرق بين الآيتين نظراً إلي اللفظ والمعني والسبب والمراد من كل منهما. والظاهران الاعتبارات جائزة فيهما معاً، فاستنكار علقمة على أمير المؤمنين في التحكيم وهو على الحق كاستنكار عمر وغيره على رسول الله (عليه السلام) في مصالحة قريش يوم الحديبية، وهو على الحق، فلهذا كان الجواب عليه بذكر كتابته (عليه السلام) لصلح الحديبية بنفسه، وما جرى له عند الكتابة، وفيه رمز إلي أنه مكره على ذلك حينئذ، بل تصريح، كما رواه مرفوعاً، وفي الحديث عَلم من أعلام النبوة حيث طابق الواقع بعد سنين.

قال: إني كنت كاتب رسول الله ﷺ يوم الحديبية فكتبت هذا ما صالح عليه

قوله: إني كنت كاتب رسول الله ﷺ يوم الحديبية. أي لكتاب الصلح  
 لقوله: فكتبت إلخ وقد اتفقت الروايات الحديثية وأرباب السير النبوية على  
 أنّ أمير المؤمنين هو الكاتب لكتاب صلح الحديبية، وقد عد الحافظ ابن حجر من  
 الأوهام قول من قال أنه محمد بن مسلمة، وجمع بأن أصل هذا الكتاب كتبه  
 أمير المؤمنين كرم الله وجهه ونسخ محمد بن مسلمة مثله لسهيل بن عمرو، لأنّه قال  
 رسول الله ﷺ: يكون الكتاب عندي، وقال سهيل: بل عندي، فأخذ رسول الله  
 ثم كتب لسهيل محمد بن مسلمة نسخة مثله كانت عنده، كما في السيرة الحلبية<sup>(١)</sup>.  
 وما أوهم من الروايات خلاف هذا، كما يأتي في الرواية الثالثة من الباب وفي  
 رواية للبخاري ومسلم وأحمد توهم أنّ رسول الله ﷺ كتب الكتاب بيده. فقد  
 أولها الجمهور بما يطابق الدليل القاطع، ويطابقه الواقع وسائر الروايات الصحيحة  
 البالغة مبلغ التواتر من غير اعتبار ولا اعتداد بهذه الرواية، بل صرح راويها نفسه  
 بخلافها ممّا يطابق ما تقدّم، كما يأتي الكلام عليها في موضعها إن شاء الله تعالى.  
 تخريجه وشواهد، أمّا هذه الرواية مع الزيادة فهي عند النسائي، وأمّا أصل  
 القصة والحديث، فكما تقدّم، وقد رأها وسمعها كل من حضر الحديبية من الصحابة  
 أو أكثرهم، لعلمهم واطلاعهم حينئذ، واستنكار بعضهم لكتابة الصلح إلاّ أبا بكر  
 فإنّه لم يستنكر ذلك، كما يأتي، وكانوا ألفاً وثلاثاً، وأربع، أو خمسمائة على

إختلاف الأقوال، لاختلاف الروايات إلا أنه ليس كل من رأى وسمع أسمع فقط روى ذلك، لأن الرواية إلي التابعين [٢٩٥] وبعض الصحابة من بعض إنما كانت من بعضهم لمناسبة الحال، واقتضاء المقام وعروض المقتضي، وكذا يقال في سائر الحوادث العظيمة التي حضرها الجم الغفير من الناس، لا سيما ما يتعلق بالمعجزات النبوية، كتكثير الطعام والماء القليلين وغيرهما، وقد وقفت على عشرة فصاعداً ممن رواها فعلاً

١ - وهم أمير المؤمنين كرم الله وجهه

٢ - والبراء ابن عازب كما في الباب

٣ - وعبدالله بن شداد .

٤ - وميمونة .

٥ - وابن عباس ، كما في الباب الذي قبل هذا .

٦ - وأنس بن مالك .

٧ - وعبدالله بن مغفل .

٨ - والمسور بن مخرمة عن حدثه من الصحابة .

٩ - وسهل بن حنيف .

١٠ - وأياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه

١١ - وهشام بن عروة عن أبيه مرسلًا وقد وصله غيره من غير طريقه .

فأما حديث أمير المؤمنين فعند النسائي وهو الحديث الأول والرابع من أحاديث الباب .

وأما حديث بن عباس فعند النسائي، كما تقدّم في غضون مناظرته للخوارج

وعند أحمد وعبدالرزاق<sup>(١)</sup>.

وأما حديث عبدالله بن شداد فعند أحمد<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث ميمونة فعند الحاكم، كما يأتي عن الحافظ بن حجر في الكلام على الحديث الثالث.

وأما حديث أنس بن مالك فعند أحمد بروايتين<sup>(٣)</sup>. وعند مسلم<sup>(٤)</sup>. وزاد الحافظ السيوطي عزوه إلي ابن أبي شيبة والنسائي والحاكم وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي وابن جرير وأبي نعيم وابن مردويه.

وأما حديث عبدالله ابن مغفل فعند أحمد، قال في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث البراء فعند أحمد بخمس روايات والبخاري بخمس روايات ومسلم بروايتين بل ثلاث وابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>.

وأما حديث مسور بن مخرمة فصريح في بعض طرقه أنه رواه عن بعض أصحاب النبي ﷺ وأطلق في بعضها، فهو إما مرسل صحابي وقد وصله غيره وإما

١ - مسند أحمد: ١/ ٣٤٢ ح ٣١٨٧، والمصنف: ١٠/ ١٥٧ ح ١٨٦٧٨.

٢ - مسند أحمد: ١/ ٨٦ ح ٦٥٦.

- يراجع تخريجه هناك.

٣ - مسند أحمد: ٢٦٨ ح ١٣٨٥٤.

٤ - مسلم: ١٤١١/٣ ح ١٧٨٤.

٥ - مجمع الزوائد: ٦/ ١٥٣ ح ١٠١٨٢ ومسند أحمد: ٤/ ٨٦ ح ١٦٨٤٦.

٦ - مسند أحمد: ٤/ ٣٠٢ ح ١٨٧٠٥، و ١٨٥٦٨، و ١٨٥٩٠، و ١٨٦٠٣، و ح ١٨٦٥٨ عن البراء، وصحيح البخاري: ٢/ ٩٦٠ ح ٢٥٥١، و ٢٥٥٢، و ٢٥٥٣، و ح ١٧٤٧، و ٣٠١٣، و ٤٠٠٥، وصحيح مسلم: ٣/ ١٤١٠ ح ١٧٨٣، وما بعده، والمصنف:

أنه سمعه تارة عن النبي ﷺ وتارة عن بعض الصحابة، فرواه على الوجهين وهو عند البخاري وعبدالرزاق وأبوداود والنسائي وعبد بن حميد وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر، كما في الدرّ المنتور للحافظ السيوطي<sup>(١)</sup>.

وأما حديث سهل بن حنيف فعند البخاري في كتاب الجهاد وما يتصل به إلا أنه في أصل القصة ولم يذكر كتاب الصلح صريحاً وأشار إليه في قصة صفين في التفسير<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه فعند ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث هشام بن عروة عن أبيه فهو مرسل عند ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>.

وقد حصل شرط قبوله عند من منع من قبول المراسيل وهو وروده موصولاً عن غيره ومن عدة طرق في الصحيحين وغيرهما وفي هذا حصر اجمالي مع اختلاف ألفاظ الحديث وزياداته ونقصه، كما هو شأن أحاديث قضايا الأعيان المتحددة المروية من طرق متعددة، وربما سقط ذكر كتابة كتاب الصلح في بعضها وليس قصد المخرج إلا إخراج أصل الحديث، لا جميع ألفاظه، كما تقرر في مظانّه وهذا القدر يعطي التواتر الحكمي، أو المعنوي، كما مرّ ومن هنا ينبغي ضعف ما في اسناده مقال من أحاديث الباب لصحة حديث الصلح عند البخاري ومسلم والحاكم والذهبي وغيرهم وتواتره في الجملة عند من بحث ونظر وأنصف لما تقدّم أن العلم الحاصل بتواتر ما تواتر من الأحاديث النبوية إنما هو نظريّ فقط لا يحصل إلاّ للحقّاق والباحثين عن طرقها دون غيرهم.

١ - الدرّ المنتور: ٧/ ٥٢٧.

٢ - صحيح البخاري: ٣/ ١١٦١ ح ٣٠١٠، و: ٤/ ١٨٣٢ ح ٤٥٦٣.

٣ - المصنّف: ٧/ ٣٨٥ ح ٣٦٨٥١.

٤ - المصنّف: ٧/ ٣٨١ ح ٣٦٨٣٩.

محمّد رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو فقال سهيل لو نعلم أنّه رسول الله ما قاتلناه امحها قلت: هو والله رسول الله وإن رغم أنفك ولا والله لا أمحوها فقال لي رسول الله ﷺ أرنيه فأريته فمحاهها وقال: أما إن لك مثلها وستأتيها وأنت مضطرّ

قوله: لو نعلم أنّه رسول الله ما قاتلناه. كذا في المطبوعة، وفي المخطوطة قال سهيل بن عمرو لو علمنا، وعليه جري التصحيح وقد وردت الروايات باللفظين. قوله: أرنيه فأريته، كذا في المطبوعة، وفي المخطوطة فأريته مكانه، والمعني متحد.

قوله: وأنت مضطر. كذا في المطبوعة، كما في الفتح، وفي المخطوطة: وأنت مضطهد، وهو بمعناه ويأتي سياق ألفاظ الروايات في الكلام علي الحديث الثاني والثالث، وفي الحديث تصريح بأنّه لم يقع من رسول الله ﷺ غير المحو، وفي بعض الروايات، كما في حديث أنس عند مسلم، فقال النبي ﷺ: أكتب من محمّد بن عبدالله، وهو صريح في أنّ الكاتب لهذا اللفظ أمير المؤمنين بأمره ﷺ وبعد محوه لفظ رسول الله، لأنّه هو الذي حلف منه أنّه لا يمحوه، ومنع سهيل بن عمرو من كتابته فلا نزاع فيما سواه إلّا فيما قبله وهو كتابة باسمك اللهم بدلاً عن البسملة لمنع سهيل بن عمرو من كتابتها وقد قال ﷺ: والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرّامات الله إلّا أعطيتهم أيّاه، فلهذا وافقهم على كل ما اقترحوه صيانة لهم ولأصحابه عن القتال حينئذ وثوقاً بنصر الله عليهم من بعد [٢٩٦] كما في جوابه ﷺ على عمر لما استنكر ذلك.

#### فائدة

حديث صلح الحديبيّة مع ذكر كتابته وبترك ذكره، أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب الصلح في باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان بنحو الرواية الثالثة من أحاديث الباب من طريقين عن البراء بن عازب. وفي باب

الصلح مع المشركين من غير ذكر للكتابة. وفي كتاب الشروط كذلك وفي كتاب الجزية في باب الشروط والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط وفيه ذكر كتابة الشروط عن المسور بن مخرمة عن أصحاب رسول الله ﷺ، وفيه قوله ﷺ عليّ: أكتب محمد بن عبد الله. لما منع سهيل بن عمرو من كتابة محمد رسول الله. وفي باب المصالحة على ثلاثة أيام من كتاب الجهاد عن البراء بن عازب، وفيه فأخذ يكتب الشرط بينهم عليّ بن أبي طالب ومحوه ﷺ محمد رسول الله بيده ثم طوى ذكر الشروط. وفي غزوة الحديبية من كتاب المغازي بألفاظ في مواضع من غير ذكر لكتابة الشروط، وكذا في تفسير سورة الفتح، ثم في باب عمرة القضا عن البراء بن عازب، وفيه الاشكال الآتي في الحديث الثالث من أحاديث الباب، وقد بسط القول فيه الحافظ ابن حجر وذكر الخلاف والجمع بين هذه الرواية وغيرها على كلام الجمهور مطابقة لسائر الروايات، وللدليل القاطع على أنه ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ودفع شبهة من تعلق بظاهر هذه الرواية كما في الفتح<sup>(١)</sup>. ونحوه في كتاب الخصائص من التلخيص، وقفاه الزرقاني في شرح المواهب، والحلي في سيرته، وسبقهم النووي في شرح مسلم<sup>(٢)</sup>. ويأتي تلخيص المقام في الكلام علي الحديث الثالث من أحاديث الباب لإشتماله على تلك الزيادة المنافية للأصل، بل وللقاطع الذي كان عليه مدار الاعجاز وهو الاتيان بالقرآن من عند الله على يد من لا يقرأ ولا يكتب، كما وصفه الله في الكتب السابقة من التوراة والانجيل وفي القرآن بكونه «النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ» [الاعراف/١٥٦].

١ - فتح الباري: ٧ / ٢٨٥.

٢ - تلخيص الحبير: ٣ / ١٢٦، وشرح المواهب اللدنية: ٣ / ١٩٨، والسيرة الحلبية: ٢ / ٧٠٦.

وشرح النووي على صحيح مسلم: ١٢٧/١٢.



٢٠٩ (٢) أخبرنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالوا: حدثنا محمد قال: حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء قال: لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية وقال ابن بشار: أهل مكة، كتب عليّ كتاباً بينهم قال: فكتب محمد رسول الله فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولاً ما قاتلتناك

قوله: حدثنا محمد. هو ابن جعفر غندر، وقد تكررت رواية محمد بن المثنى عنه، كما تقدّم في اسناد الحديث الثالث من الباب الأول، وفي اسناد الحديث السابع من الباب السابع عشر، وكذا رواية محمد بن بشار بNDAR، كما مرّ في اسناد الحديث الثامن من الباب الثالث، وفي اسناد الحديث الأول من الباب الثامن، وفي اسناد الحديث العاشر والثالث عشر من الباب العاشر، فكلاهما يريان عنه، وهو يروي عن شعبة في مواضع، وتقدّم أنّه من شيوخه في ترجمته، هذا وجميع رجال هذا الاسناد ثقات اثبات من رجال الستة، وقد تقدّموا، وكلهم مشركون.

قوله: فقال المشركون لا تكتب الخ تقدّم أنّ القائل سهيل بن عمرو، لكنه رسول المشركين ووكيلهم معبراً عما اقترحوه، فالاسناد إليه حقيقة حينئذ، والاسناد إليهم مجاز، وقد وردت الروايات باللفظين معاً، كل منهما بدلاً عن الآخر، وقد يكون من باب العام الذي أريد به الخاص، وفي رواية عبدالله بن مغفل: فأخذ سهيل بيده - أي بيد أمير المؤمنين - وقال: ما نعرف ذلك - يعني البسملة - ولكن أكتب باسمك اللهم. وأراد أن يكتب أو كتب: هذا ما صالح عليه رسول الله أهل مكة، فأمسك سهيل بيده. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح<sup>(١)</sup>. وفي رواية عند البخاري: لا تقر لك بهذا. وفي رواية: بها. أي النبوة.

فقال لعليّ عليه السلام : أمحه فقال عليّ : ما أنا بالذي أمحاه ، فمحاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قوله : لا تكتب محمد رسول الله ، كذا في الاصول ، فالجملة محكية ، والاعراب مقدر ، ولولم تكن محكية لقال : لا تكتب محمداً رسول الله بالنصب . قوله : لو كنت رسولاً ما قاتلناك . وفي رواية عند البخاري : لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً . قال الحافظ زاد في رواية يوسف : ولبايعناك . وعند النسائي : ما منعناك بيته ، وفي رواية : لو نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة عند البخاري في المغازي : فقال سهيل : ظلمناك إن أقررنا لك بها ومنعناك . وفي حديث عبدالله بن مغفل : لقد ظلمناك ان كنت رسولاً ، زاد البخاري في عمرة القضا : ولكن أنت محمد بن عبدالله . وفي رواية يوسف وكذا في حديث المسور : ولكن أكتب محمد بن عبدالله . وكذا عند مسلم ، وفي حديث أنس وكذا مرسل عروة : ولكن أكتب اسمك واسم أبيك . وفي حديث عبدالله بن مغفل : فقال : أكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، كما في الفتح <sup>(١)</sup> .

قوله : فقال لعليّ : أمحه إلخ وعند البخاري في عمرة القضا : أمح رسول الله . قال الحافظ - يعني أمح هذه الكلمة المكتوبة من الكتاب ، فقال : لا ، والله لا أمحوك أبداً . وتقدم في حديث علقمة بن قيس عن عليّ كرم الله وجهه : قال : كنت كاتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية إلخ قال الحافظ : وكان عليا فهم أن أمره بذلك ليس متحتماً ، فلذلك امتنع من امثاله <sup>(٢)</sup> .

١ - فتح الباري : ٣٨٥/٧ .

٢ - فتح الباري : ٣٨٦/٧ .

## دقيقة

قد اشتهر ان الامتثال خير من الأدب، وهذا المثل قد يطرد تارة وينعكس أخرى بحسب المقامات والأحوال والقرائن، ومن صورالعكس امتناع أمير المؤمنين كرم الله وجهه من محواسم رسول الله، لمافي ذلك من البشاعة لاسيما والمنازع في ذلك متعنت كافر، فقد يأخذ منها شبهة في محومعناه، كماأخذت الخوارج شبهة على أمير المؤمنين عليه السلام لما محاسمه من كتاب الصلح الذي كان بينه وبين معاوية، ومن ذلك امتناع أبي بكر وعمر من قتل الخارجي الذي أمر بقتله رسول الله ﷺ وهو يصلي، وامتناع أبي بكر من البقاء اماماً في صلاة العصر بعد حضور رسول الله، وقد أشار إليه أن يبقى ويستمر في صلاته، وترك أمير المؤمنين قتل الرجل الذي أمر رسول الله ﷺ بقتله، لدخوله مراراً على مارية، فوجده أمير المؤمنين محبوباً، وفيه ورد حديث: الحاضر يرى ما لا يرى الغائب. ومثل صورالعكس لهذا المثل غير قليلة، وصورة الطرد قد تطرد في موافقة الضيف على قبول اكرام المضيف ونحو ذلك، ولكل مقام اعتبار، قال الحافظ: ووقع في رواية يوسف عند البخاري: فقال لعلي: أمح رسول الله. فقال: لا، والله لا أمحاه أبداً قال: أرنيه فأراه آياه فمحاه النبي ﷺ بيده. ونحوه في رواية زكريا عند مسلم وفي حديث علي عند النسائي -يعني المتقدم أول الباب- وزاد: أمان لك مثلها وستأتيها وأنت مضطر. يشير عليه السلام إلى ما وقع لعلي يوم الحكمين كذلك انتهى (١).

بيده، وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام

قوله : وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام . أي من العام القابل لما في حديث المسور بن مخرمة مطولا عند البخاري [٢٩٧] في باب الشروط والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، وفيه فقال النبي ﷺ لسهيل : عند كتابة الصلح أول للكتاب وهو عليّ كرم الله وجهه : على أن تخلو بيننا وبين البيت فنطوف به ، فقال سهيل بن عمرو : والله لا تتحدّث العرب أنا أخذنا ضُفْطَةً -أي قهراً- ولكن ذلك من العام المقبل . فكتب أي ذلك كذلك ، وإنما ساعدهم في كل ما اقترحوه وإن امتنعظ وغضب له بعض الصحابة ، لما تقدّم أنّه قال ﷺ : لا يسألوني خطة يعظمون فيها حُرُمات الله إلّا أعطيتهم أيّاه . وفي حديث ابن عمر عند البخاري في عمرة القضا : وقاضاهم علي أن يعتمر من العام المقبل . وهذا هو الشرط الأول :

والثاني : قوله : لا يدخلوها إلّا بجلبان السلاح .

والثالث : يأتي في الحديث الثالث ، وهو قوله : وأن لا يخرج بأحد من أهلها إن أراد أن يتبعه إلخ ، ويأتي فيه في الشرط الثاني أن لا يدخل مكة بالسلاح إلّا بالسيف في القراب ، وهو كال تفسير لجلبان السلاح ، وقد فسر بن بشار الجلبان بالقراب ، وفي رواية البراء عند البخاري في عمرة القضا : لا يدخل مكة السلاح إلّا بالسيف في القراب ، وفي باب الصلح مع المشركين عن البراء : وعلى أن يدخل مكة من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها إلّا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه ، قال البخاري : قال مؤمل هو ابن إسماعيل عن سفيان هو الثوري : إلّا بجلب السلاح . قال الحافظ -يعني قال بجلب بدل قوله « بجلبان » و جلب -بضمّ الجيم واللام وتشديد الموحدة - وقال الخطابي : بالتخفيف جمع جلبه ، وأمّا جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة - بضمّتين وتشديد الموحدة -

ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح قال ابن بشار: فسألوه ما جلبان السلاح؟ قال: القراب بما فيه.

وضبطه ثابت في الدلائل وأبو عبيد الهروي - بسكون اللام مع التخفيف - ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب، لكن لم يقع في الصحيح إلا باللام انتهى<sup>(١)</sup>.

وضبط الجلبان في النهاية بنحو ما تقدّم، وفسره بأنّه شبه الجراب من الأدم يوضع فيه السيف مغموداً، وي طرح فيه الراكب سوطه وأداته ويعلقه في آخر الكور أو وسطه قال: وفي رواية لا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه، يريد ما يحتاج في إظهاره والقتال به إلي معاناة، لا كالرمح، لأنّها مظهره يمكن تعجيل الأذي والقتل بها وأنما اشترطوا ذلك ليكون علماً وأمانةً للسلم، إذ كان دخولهم صلحاً انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث والذي بعده شاهدان للحديث الأول المناسب لما قبله، وهما مناسبان له من حيث اشتماهما علي كون أمير المؤمنين كان كاتباً لكتاب صلح الحديبية في الجملة، وفي الأول جواب محل الاستغراب من علقمة بن قيس، وفي الثاني والثالث تأييد وتقوية له في الجملة، وإلا فلا تعلق لقصة الحديبية بالخصائص العلوية إلا من جهة اقتراح المحو في صفين، كالحديبية والاجابة إلي ذلك مع حصول الاضطرار، وإن أنكر الناس ذلك وتقرير كون أمير المؤمنين كان

١ - فتح الباري: ٥/٢٢٤.

٢ - النهاية: ج ل ب.

كاتباً في الحديبية بنفسه، وفي ذلك بيان تشدده في منع محولفظ رسول الله ﷺ حتى محاها رسول الله ﷺ بيده وأخبره بأن لك مثل هذه القضية، فلا تستغرب، وهذه سياسة دينية رعاية لمصالح الأمة وشفقة عليها، وللباطل صولة ثم يضمحل، كما أجاب ﷺ عمر بن الخطاب عند استنكاره لهذا الصلح، فقال: يا ابن الخطاب أني رسول الله ولن يضيعني الله أبداً. وقد ساق الحديث مطولا البخاري في تفسير سورة الفتح، وأشار الحافظ إلي زوائده عند غيره عن حبيب ابن أبي ثابت: قال: أتيت أبا وائل أسأله أي عن هؤلاء القوم الذين قتلهم أمير المؤمنين يعني الخوارج، قال: كئابصين، فقال: رجل يعني عبدالله بن الكوا: ألم تر إلي الذين يدعون إلي كتاب الله تعالى، إشارة إلي قصة رفع المصاحف خديعة. فقال علي: نعم أنا أولي بذلك أي بالاجابة إلي كتاب الله، لأنني واثق بأن الحق بيدي، فقال سهل بن حنيف لمن أنكر علي أمير المؤمنين قبول التحكيم: اتهموا أنفسكم فلقد رأيتنا يوم الحديبية يعني الصلح الذي كان بين النبي ﷺ وبين المشركين، ولو نرى قتلاً لقاتلنا، فجاء عمر فقال: ألسنا على الحق وهم على الباطل؟ أليس قتلنا في الجنة وقتلهم في النار؟ قال: بلى، قال: ففيم نعطي الدية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا، فقال ﷺ: يا ابن الخطاب إلخ<sup>(١)</sup>.

٢١٠ (٣) أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال:

قوله: أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي. رجال هذا الاسناد مشتركون وكلّهم ثقات من رجال السّنة إلّا الرهاوي، فمن رجال النسائي والمرشد بالله وهو ثقة حافظ، وقد أخرج البخاري الحديث بهذا الاسناد إلّا الأوّل في باب عمرة القضا من كتاب المغازي، وفي باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان من كتاب الصلح، وشرحه الحافظ شرحاً مفيداً جداً، كما يأتي التنبيه على ذلك، وكلهم قد تقدّموا مع تراجمهم:

الأوّل: في اسناد الحديث السابع من الباب الأوّل، وقد ذكر في سّنة عشر اسناداً.

والثاني: في اسناد الحديث السادس من الباب الأوّل، وقد ذكر في سبعة أسانيد.

والثالث: في اسناد الحديث الثالث من الباب الخامس، وقدمرّ في ثمانية عشر اسناداً بهذا.

والرابع: في اسناد الحديث الخامس عشر من الباب الثالث، وله ثمانية وثلاثين رواية.

والخامس: وهو صحابي جليل في اسناد الحديث الثالث من الباب الثاني عشر، وله أربع روايات، روايتان في الباب، وروايتان قد تقدّمتا، وهذه تذكرة حسنة قد تمكن من ملاحظتها في كل اسناد لولا خشية التطويل مع التراجع

[٢٩٨]

لَمَّا اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتي قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام فلَمَّا كتبوا الكتاب، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، قالوا: لا نقرّ لك بها، لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً، ولكن أنت محمد ابن عبدالله، قال: أنا رسول الله وأنا محمد ابن عبدالله ثم قال لعليّ عليه السلام: أمح رسول الله. قال عليّ عليه السلام: لا، والله لا أمحوك أبداً، فأخذ رسول الله الكتاب فمحاها، وليس يحسن أن يكتب، فكتب مكان رسول الله محمد ابن عبدالله، وكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله أن لا يدخل مكة بالسلاح إلا بالسيف في القرب، وان لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يتبعه، ولا يمنع أحداً من أصحابه أن أراد أن يقيم بها، فلَمَّا دخلها ومضى الأجل أتوا عليّاً عليه السلام، فقالوا: قل لصاحبك: أخرج عنا فقد مضى الأجل.

قوله: لَمَّا اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة إلخ، أي من سنة ست من الهجرة، كما في الفتح<sup>(١)</sup>. ولم أجد جواب لَمَّا، ولو سقطت ألفاً من قوله: فأبى. وفي نسخة وأبى وحتى من قوله: حتى قاضاهم. لكنت احدى الجملتين جواباً، فلم يبق إلا أن يكون الجواب قوله: قالوا: لا نقرّ لك بها. وفي رواية عند البخاري: بهذا. وما قبل ذلك من الجمل المتعاطفة اعتراض، وهو جواب لَمَّا الثانية أيضاً، ويمكن أن تكون لَمَّا الثانية وما في حيزها بدلاً أو بياناً للاولي وما في حيزها، والله أعلم. وتقدّم التنبيه على أن المراد بأقامة الثلاثة الايام من العام المقبل، كما صرح بذلك البخاري في حديث بن عمر الذي ساقه عقيب هذا الحديث.

قوله: فلَمَّا كتبوا الكتاب. بضمير الجمع وكذا عند الأكثر. وعند البخاري:



كُتِبَ الكتاب . بالبناء للمجهول ، وعنده في أبواب الجزية : فأخذ يكتب بينهم علي بن أبي طالب . وفي رواية شعبة : كتب علي بينهم كتاباً . وقد اختصر النسائي نزاعهم في كتابة البسملة ، ومنعهم من كتابتها ، وكذا البخاري هنا ، قال الحافظ : وفي حديث المسور أي عند البخاري قال : فدعا النبي ﷺ الكاتب ، فقال : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، قال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو ، ولكن أكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب ، فقال المسلمون : لانكتبها إلا به بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال النبي ﷺ : أكتب باسمك اللهم . ونحوه في حديث أنس باختصار ولفظه : ان قريشاً لما صالحوا النبي ﷺ وفيهم سهيل بن عمرو ، فقال النبي ﷺ لعلي : أكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : ماندرني ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن أكتب ما نعرف باسمك اللهم . وللحاكم من حديث عبدالله بن مغفل اي وكذا عند أحمد ، كما تقدّم فقال النبي ﷺ : أكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فأمسك سهيل بيده فقال : أكتب في قضيتنا ما نعرف ، فقال : أكتب باسمك اللهم فكتب<sup>(١)</sup> . اي وكذا في الجملة التي بعدها ، كما مرّ وقد تقدّم التنبيه على ألفاظ بعض الروايات ، وبقي الكلام على قوله : فكتب مكان رسول الله محمد بن عبدالله إلخ ويأتي افراده بفصل خاص ، لطول الكلام عليه كما أشرت إليه قريباً .

فخرج رسول الله ﷺ فتبعته ابنة حمزة تنادي يا عمّ يا عمّ، فتنا ولها عليّ ﷺ فأخذ بيدها: فقال لفاطمة رضي الله عنها: دونك ابنة عمّك، فحملتها، فاختصم فيها عليّ وزيد وجعفر، فقال عليّ: أنا أخذتها وهي ابنة عمّي، وقال جعفر: ابنة عمّي

قوله: فخرج رسول الله ﷺ. قال الحافظ في رواية يوسف: فذكر ذلك عليّ، فقال: نعم، فارتحل. وفي مغازي أبي الأسود عن عروة: فلما كان اليوم الرابع جاءه سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزّي، فقالا: ننشدك الله والعهد إلا ما خرجت من أرضنا، فردّ عليه سعد بن عباد، فأسكته النبي ﷺ وآذن بالرحيل. وأخرج الحاكم في المستدرك من حديث ميمونة في هذه القصة، فأتاه حويطب بن عبد العزّي، وكأنّه دخل في أوائل اليوم الأول فلم يكمل الثلاث إلا في مثل ذلك الوقت من النهار الرابع الذي دخل فيه بالتلفيق، وكان مجيئهم في أول النهار قرب ذلك الوقت، كما في الفتح<sup>(١)</sup>. وفيه أنّ ميمونة ممن روى القصة وإن طوي لفظها ولهذا عدّت من رواها في الجملة. كما تقدّم.

قوله: فتبعته ابنة حمزة تنادي يا عمّ يا عمّ. في عطف هذه الجملة وما بعدها علي القصة الأولى بحث يأتي عند قول النسائي: خالفه يحيى بن آدم. وابنة حمزة اسمها عمارة على المشهور وقيل فاطمة، كما تقدّم في مخارج حديث المنزلة ورواته من الصحابة، وهو الرابع من الباب العاشر، وقيل غير ذلك، وكانت مع أمّها بمكة ونداؤها يا عمّ سواء كان لعليّ أم لرسول الله ﷺ اجلالاً له وإلا فهما ابنا عمّيها، وقد يكون بالنظر إلي أنّ رسول الله ﷺ أخو حمزة من الرضاعة إن كانت قد علمت بذلك، وقد أقرها رسول الله ﷺ على ذلك، وقال لفاطمة: دونك ابنة عمّك. كما

في بعض الروايات، وفي البخاري وعند النسائي أنّ القائل هو عليّ كرم الله وجهه. ويؤيده قوله: أنا أخذتها. وكانت مخاصمة عليّ وجعفر وزيد بعد أن وصلوا مرّ الظهران أو المدينة، كما في حديث عليّ كرم الله وجهه عند أحمد والحاكم، ولا مانع من تقدّم المنازعة وتأخر المخاصمة والترافع إلى المدينة، وعند ابن سعد من مرسل محمد بن عليّ بن الحسين الباقر باسناد صحيح إليه: بينما بنت حمزة تطوف في الرجال إذ أخذ عليّ بيدها، فألقاها إلى فاطمة في هودجها، وإقراره عليه السلام على أخذها مع اشتراط المشركين أن لا يخرج بأحد من أهلها أراد الخروج معه إمّا لأنّهم لم يطلبوها إمّا لأنّ النساء المؤمنات لم يدخلن في ذلك، لقوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة/ ١٠] وإن تأخر نزولها حتي رجعوا إلى المدينة فقد دخلت في العموم بعد نزولها، وإمّا لأنّها منهم لا من المشركين، لما أخرجه أبو سعيد السكري أنّ فاطمة قالت لعليّ: إنّ رسول الله ﷺ آلى - أي حلف أن لا يصيب منهم أحد إلا ردّه عليهم، فقال لها عليّ عليه السلام: أنّها ليست منهم أنّما هي منّا كما في الفتح<sup>(١)</sup>.

وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضي بها رسول الله ﷺ لخالتها  
وقال: الخالة بمنزلة الأم ثم قال لعلي: أنت مني وأنا منك، وقال لجعفر

قوله: وخالتها تحتي. اسم خالتها سلمى بنت عميس أخت أسماء بنت عميس  
كما في الإصابة<sup>(١)</sup>. وقد بالغ بن الأثير في الرد على من زعم أن أسماء كانت تحت  
حمزة<sup>(٢)</sup>. [٢٩٩]

قوله: الخالة بمنزلة الأم، أي لا أم حقيقة حتي تراث، وفيه أن أقارب الأم  
أولي بالحضانة من أقارب الأب، لأن صفة بنت عبدالمطلب كانت موجودة حينئذ  
، وفي رواية: ادفعوها إلي جعفر فإنه أوسع منكما. وهذا سبب ثان أيضاً وفيه من  
الفوائد تعظيم حق الرحم والتماس في كفالة اليتيم، لما يأتي أنها كانت حينئذ دون  
البلوغ، وإن الحاكم يسمع من كل منازع حجة ثم يحكم ويبين دليل الحكم، كما  
في الفتح<sup>(٣)</sup>. وغير ذلك من الفوائد الشرعية.

قوله: وقال لعلي: أنت مني وأنا منك. تقدم مع القصة وهو الحديث الرابع من  
الباب الثاني عشر عن علي عليه السلام وقبله حديث البراء مختصراً مع شواهد، ومن  
شواهد أحاديث الباب الثامن عشر وغيره، وأشار إليه في حديث الباب الثاني  
والثلاثين من حديث أسامة بن زيد، وقد يكون من رواة القصة مع قصة الحديبية  
لتقارب ما بينهما وبُعْد أن يغيب أسامة بن زيد عن ذلك، فيزداد عدد رواة حديث  
الباب في الجملة، كما يأتي في الحديث الآخر من أحاديث الباب، وهو آخر  
حديث من أحاديث الكتاب عن علي كرم الله وجهه مختصراً، وقد تقدم

١ - الإصابة: ٨/١٨٤ رقم ١١٣٢٣.

٢ - أسد الغابة: ٥ / ٢١٢ رقم ٦٧١٤.

٣ - فتح الباري: ٧/٣٩٠.

أشبهت خلقي وخلقي وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا فقال علي عليه السلام: ألا تتزوج ابنة حمزة؟

تخريجه وشواهد، وقول الحافظ ابن حجر في تفسيره يعني في النسب والصهر والسابقة والمحبة وغير ذلك من المزايا الخاصة، ولم يرد محض القرابة وإلا فجعفر شريكه فيها.

قوله: أشبهت خلقي وخلقي. بفتح المعجزة الاولى وسكون اللام، وضم الثانية مع اللام، وقد ذكر الحافظ جماعة ممن أشبه خلق النبي صلى الله عليه وآله في الصورة ثلاثة عشر، وإن تفاوتوا، فالخصوصية لجعفر بخصلتين، لا بالشبه فقط، وقد نظمهم الحافظ، كما في الفتح فقال:

شبه النبي ليح سائب وأبو سفيان والحسان الخال أمهما  
وجعفر ولداه وابن عامر هم ومسلم كابس يتلوه مع قتما<sup>(١)</sup>

وثمة جماعة من غير الصحابة ممن كانوا يشبهون خلق النبي صلى الله عليه وآله، منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ويحيى بن القاسم بن محمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، وكان يقال له الشبيه والقاسم ابن عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، وعلي بن علي بن عباد بن رفاعه الرفاعي البصري، كما في الفتح<sup>(٢)</sup>. وضبط في هامشه ليح - بفتح الياء التحتانية وتشديد الجيم - مفسراً بثلاثة عشر لكنه بزيادة اللام قبل التحتانية سيزداد العدد إلي ثلاثة وأربعين إلا أن تعد زائدة لا ستقامة الوزن.

١ - فتح الباري: ٧ / ٣٩٠.

٢ - فتح الباري: ٧ / ٣٩٠.

فقال: أنها ابنة أخي من الرضاعة.

قوله: ابنة أخي من الرضاعة. قال الحافظ: موصول بالاسناد المذكور أولاً وفي رواية النسائي فقال عليّ الخ أي كما هنا، وفي رواية أبي سعيد السكري فدفعناها إلي جعفر فلم تزل عنده حتي قتل، فأوصي بها جعفر إلي عليّ كرم الله وجهه، فمكثت عنده حتي بلغت، فعرضها عليّ كرم الله وجهه علي رسول الله ﷺ أن يتزوجها، فقال: هي ابنة أخي من الرضاعة<sup>(١)</sup>.

### فصل

أمّا قوله: فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فمحاها، وليس يحسن أن يكتب فكتب مكان رسول الله محمد ابن عبد الله. فقد تقدّمت الإشارة إلي نكارة ظاهره واستنكار أهل العلم له، وإن كان عند البخاري في باب عمرة القضا، فقد رواه بدونها في غيره، ولهذا قال الحافظ: تقدّم هذا الحديث في الصلح عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد، وليست فيه هذه اللفظة: وليس يحسن أن يكتب فكتب. ولهذا أنكر بعض المتأخّرين علي أبي مسعود نسبتها إلي تخريج البخاري، وقال: ليس في البخاري هذه اللفظة ولا في مسلم، وهو كما قال: عن مسلم فأنه أخرجه من طريق زكريّا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق بلفظ: فأراه مكانها فمحاها وكتب ابن عبد الله، انتهى<sup>(٢)</sup>. قال النووي: قال الجمهور في قوله هذا الحديث: كتب معناه أمر بالكتابة، كما يقال رجم ماعزاً وقطع يد السارق وجلد الشارب أي أمر بذلك واحتجوا بالرواية الاخرى أي عند مسلم وغيره، كما يأتي فقال لعليّ ﷺ أكتب

١ - فتح الباري: ٧/ ٣٩١.

٢ - فتح الباري: ٧/ ٣٨٦.

محمد بن عبدالله، انتهى<sup>(١)</sup>. والحاصل أنّ ثبوتها في البخاري كثبوت المتشابه في الكتاب والسنة، قال الحافظ: وقد عرفت ثبوتها في البخاري في مظنة الحديث، وكذلك أخرجها النسائي عن أحمد ابن سليمان عن عبيد الله بن موسى مثل ما هنا سواء، وكذلك أخرجها أحمد عن حُجّين بن المشي عن إسرائيل، ولفظه فأخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب مكان رسول الله هذا ما قاضي عليه محمد بن عبدالله، انتهى<sup>(٢)</sup>. وليس ببعيد أن يكتب الاسم الشريف إبراراً لقسم أمير المؤمنين ووفاء بقوله: لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرّات الله إلا أعطيتهم أيّاه. وسدّاً لذريعة الفتنة وأثارة القتال بين الصحابة وبين قريش، لما نالهم من الغيظ والامتناع حينئذ إلا أنّ فيه ما يأتي عن الزرقاني نقلاً عن شيخه، وأمّا سائر الكتاب فقد صرّحت سائر الروايات بأنّ كاتبه أمير المؤمنين عند البخاري ومسلم وكلّ من روى هذه القصّة من أهل الحديث والتاريخ إلا هذه الرواية، وقد جاءت بلفظها واسنادها بدون هذه الزيادةراجعة على الأصل بالنقض، وعلى القاطع بالدحض لو أخذ بظاهرها وما يسع منصف أن يتشبّث بها، ويفتح باباً أغلقه الله في كتبه السماوية كلها، فالحكم لله العليّ الكبير، ومراد الحافظ ابن حجر هنا الردّ على من نفى ورودها في البخاري، لا القول بحجّيتها والأخذ بظاهرها، ولهذا قال [٣٠٠]: وقد تمسك بظاهر هذه الرواية أبو الوليد الباجي: فادّعي أنّ النبي ﷺ كتب بيده بعد أن لم يكن يحسن أن يكتب، فشنع عليه علماء الأندلس في زمانه ورموه بالزندقة، وإنّ الذي قاله يخالف القرآن، حتي قال قائلهم برئت ممّن شرى دنيا بأخرة وقال إنّ رسول الله قد كتبها فجمعهم الأمير فاستظهر الباجي عليهم بمالديه من المعرفة، وقال للأمير: هذا

١ - شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢٧/١٢.

٢ - فتح الباري: ٣٨٦/٧.

لا ينافي القرآن، بل يؤخذ من مفهوم القرآن، لأنه قيد النفي بما قبل ورود القرآن فقال ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ﴾ [العنكبوت/٤٨] وبعد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزته وأمن الارتياح في ذلك، لا مانع من أن يعرف الكتابة بعد ذلك من غير تعلم، فتكون معجزة أخرى، انتهى<sup>(١)</sup>. وفي هذا الاستظهار تأمل من وجوه:

الاول: أنه مبني على الأخذ بمفهوم المخالفة الذي خلاف الحنفية في ثبوته مشهور، وهم نحو ربع الأمة .

الثاني: أنه مخالف لصريح القرآن، وشرط الأخذ بالمفهوم أن لا يعارضه منطوق، وإلا سقط الاحتجاج به، قال الله تعالى ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الاعراف/١٥٨] بعد أن عمم الابلاغ بذلك إلي الناس كافة فقال ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ثم قال ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ففيه أمر لجميع الناس أن يؤمنوا بالله وبكونه ﷺ نبياً أمياً، والأمي هو الذي لا يقرأ المكتوب ولا يكتب المقروء، وهذه صفة ثابتة له ﷺ، وعليها ترتب قدم اعجاز القرآن واعجاز نبوته، كما أشار إليه في قوله تعالى ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة/٢٨] على وجه وهو عود الضمير من مثله إليه ﷺ فلو وردت من الأحاديث الآحادية ما ينافي ظاهرها هذه القضية القطعية لوجب ردّها، أو تأويلها عند أرباب الأصول وأئمة الحديث والفقهاء والمتكلمين وسائر الأمة عدا من تشبّت بهذه اللفظة ومفهوم الآية.

الثالث: ان الله تعالى وصف رسوله ﷺ في التوراة والانجيل والقرآن بصفات لازمة غير زائلة وإلا لقال أهل الكتاب والمشركون عند زوالها، أو بعضها: ليس هو



به ، كما قالوا ذلك عناداً ، وقد عرفوه ، كما يعرفون أبناءهم ، وليس إلا بصفاته المشخصة ، فقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ [البقرة/٢٥٦] الآية أي بهذه الصفات التسع التي ساقها في هذه الآية ، فلو خرج عن أحداها للزم ، أوجاز خروجه عن غيرها ، ولقال المبطلون ما قالوا ، فالأمية وصف لازم له من طفولته إلى كهولته إلى وفاته والرسالة والنبوة وما عطف عليهما ، أوصاف لازمة له من حين البعثة إلى أن توفي ﷺ فبطل التعلق بذلك المفهوم وبالأحاد المخالفة للقاطع ، ودعوي أن ذلك معجزة أخرى ، كقولهم : كلمة حق يراد بها باطل ، أي تؤدي وتؤول وإن لم يرده القائل وحاشاه هنا ، لأن المعجزة لا تنافي ما قبلها ولا تبطلها ، كما يأتي في كلام السهيلي لا طراد العلة وهي ارتياب المبطلين .

الرابع : أن المفهوم الذي تمسك به الباجي يرجع إلى مفهوم الصفة عند أرباب الأصول ، وهو مفهوم الجار والمجرور الذي هو صفة لكتاب ، فهو حال في الاصطلاح النحوي لتقدمه ، ومفهوم الظرف والحال والجار والمجرور يرجع إلى ذلك ، وليس كل صفة يؤخذ بمفهومها ، لأن الصفة الكاشفة ، كما هنا وكذا المادحة والذامة ونحوها لا يؤخذ بمفهومها ، إنما يؤخذ بمفهوم الصفة المخصصة أو الموضحة ، وقد جمعت بحثاً في أقسام الصفة مع بيان الماخود به منها والساقط فلا يؤخذ منها إلا بمفهوم الصفة المخصصة ، أو الموضحة لأنهما وضعتا للتخصيص بشروط ، ومنها أن لا يعارضها منطوق ، كما هنا .

#### تنبيه

وحاصل ما وقفت عليه من غير استقصاء أن المراد بها المعني القائم بالذات سواء كان تابعا اصطلاحاً أم لا ، فيدخل الخبر فرداً كان ، أو جملة والنعت والحال والظرف والجار والمجرور فهي للتخصيص في نحو وقال رجل مؤمن ، والتوضيح

في نحو زيد التاجر عندنا لتقليل الاشتراك ، ونحو محمد رسول الله وهما المفيدان للمفهوم عند الآخذ به بشرائط معروفة ، وضابطها أن لا يؤخذ لمفهومها ، وكذا سائر المخصصات المتصلة إلا حيث لا فائدة للتقييد بشيء منها سوى التخصيص للمذكور بالحكم ، فينتفي عن عداه ، وقد تأتي الصفة للمدح حيث يتعين الموصوف بدونها نحو بسم الله الرحمن الرحيم ، وللذم في نحو فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، وللتأكيد في نحو نفخة واحدة وأمس الدابر ، وللترحم في نحو أ لله ارحم عبدك المسكين ، وقد تكون لمجرد الكشف عن حقيقة الموصوف في نحو الجسم الطويل العريض يحتاج إلي فراغ ، ولبیان المقصود وتعميم الاحاطة في نحو ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الانعام / ٣٨] ومنه إذا ضربتم في الأرض ، ولا تعثوا في الأرض ، قل سيروا في الأرض ، ولزيادة الإبهام في نحو تصدقت بصدقة كبيرة ، أو صغيرة ، وللتأكيد بالمعني اللغوي نحو ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل / ٥١] عند الرمخشري ، وللبیان عند السكاكي وتعقب وقد تغلب استعمالا فيغني ذكرها عن الموصوف ، كالدينا والآخرة ، أي الدار والقيامة أي ساعتها ووقتها ولا يؤخذ بمفهوم الصفة ، وكذا الشرط والعدد والغاية إلا حيث لا فائدة للتقييد بذلك سوى التخصيص للمذكور بالحكم عند أر باب الاصول كما تقدم ومن قال بمفهوم المخالفة والتوضيح أيضاً عند النحاة فلا يؤخذ بمفهومها إذا كان المسكوت عنه أولى بالحكم ، أو مساوياً في نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُنِ الْإِنْفُسُ لِلَّهِ﴾ [الاسراء / ٣٠] ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الاسراء / ٢٣] وان لا تكون جارية علي الأغلب في العادة نحو ﴿وَرَبَّائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء / ٢٣] وان لا يكون المذكور موافقاً للواقع في نحو ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ

تَحْصُنَا» [النور/٣٣] ومنه «وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكُمْ»<sup>(١)</sup> إذا الواقع كذلك، لأنه لا كتابة بعد القرآن، فلا يفيد مفهوماً أنه بعد نزوله كان يتلو ويخط، لا طراد العلة المشار إليها بقوله «إِذَا لَزَّتَابِ الْمُبْطِلُونَ» [العنكبوت/٤٨] ومنه: «إِلَّا أَنَّهُ لَأَنْبِي بَعْدِي. إِذَا أُرِيدَ بَعْدُ وَفَاتِي وَإِلَّا لَدْخُلَ مَدْعِي النَّبُوءَةِ قَبْلَ الْوَفَاةِ وَإِنْ كَانَ كَاذِباً وَإِنْ أُرِيدَ بَعْدُ بَعْنِي فَلَا كَلَامَ، وَمِنْهُ «وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي» [ص/٣٥] اذ لم يكن لا حد قبل سليمان ولا بعده، ولهذا فسرنا بعضهم في الآية والحديث بغيري والمراد من الكتاب في «وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكُمْ» الكتاب السماوي [٣٠١] المحيط المفيد لمعاني القرآن ديناً وشرعاً قولاً وفعلاً، أو اعتقاداً وقصصاً وأخباراً عما كان وعما يكون وغير ذلك أولاً، وكل ذلك كان قبل وجوده، فالتقييد بالقلبية في الآية لبيان الواقع كقوله تعالى «تَاراً حَامِيَةً» [الغاشية/٤] اذ كل نار حامية، وإن أريد شديدة الحرارة فكل نار في الآخرة كذلك أيضاً، إذ لا كتاب سماوي إلا وهو قبل القرآن نزولاً، وأما التاريخ فلم يعهد ولم ينقل وضع شيء منه في عصر النبوة، لاسيما ما يتعلق بما أشار إليه القرآن من القصص بل كان وضع ما وضع فيها قبل النبوة كالاسرائيليات، ولم يتعلق ﷺ بشيء من ذلك كله، وبعدها كالتواريخ الاسلامية كما عرفت، وبهذا سقط التعلق بهذا المفهوم مع اطراد العلة في آخر الآية، ومن شروط الأخذ بمفهوم الصفة ونحوها الرجوع إلى مفهوم المخالفة أن لا يكون الكلام جواباً لسؤال نحو هو الظهور ماؤه. ولا بياناً لحكم واقعة نحو: دباغه طهوره. على وجه وان لا يكون الحكم في المسكوت عنه معلوماً نحو: الحج عرفة والندم توبة.

١ - تقدم أن الصفة في الآية من نوع الصفة الكاشفة واعتبرت هنا من الموافقة للواقع والمعنيان متقاربان، أو متحدان فالآية تحتملها منه ﷻ.

وان لا يقصد بذكره زيادة الامتتان نحو: لِحِمًا طَرِيًّا. وان لا يخرج مخرج التفخيم والتأكيد نحو: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت أكثر من ثلاث إلا علي زوج فأربعة أشهر وعشرًا<sup>(١)</sup>. ومنها أن لا يقصد مطلق التكثير وهذا يختص بالعدد نحو «إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً» [التوبة / ٨٠]. ومن ذلك ما تقدم أن لا تكون الصيغة للمدح، أوللذم، أوللتأكيد، أوالترحم، أولزيادة الاحاطة والتعميم، أولزيادة الابهام، أوللتأكيد اللغوي وان لا تغلب عليها الاسمية وان لا تكون للبيان وان لا يعارضها منطوق صريح، لأن دلالة وضعية ودلالة المفهوم لزومية والوضعية أقوى من اللزوم اللغوي، أوالعادي بخلاف اللزوم العقلي فهو لا ينفك، كما عرفت، والقصد الافادة وتقييد شاردة وازاحة الاشكال، وان كثر الكلام وطال فلعلك لا تقف عليه ملخصاً إلا بعد بحث طويل وجمع لما تفرق منه.

الخامس: انّ هذا المفهوم مأخوذ من الظرف وهو قيد القبلية السابقة للقران تلاوةً وكتابةً لكتاب سابق أي لم يكن متصفاً باحدهما لعلّة مشتركة مطردة إلي يوم القيامة عند أهل الكتاب والمشرّكين وهي قوله «إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطِلُونَ» [العنكبوت / ٤٨] والمبطلون في عصر النبوة وبعدها على سواء بل بعدها هم أكثر شُبّهًا في كل قرن وعصر، فلو تخصصت احدهما لارتاب المبطلون في أي عصر كان سواء كانت الكتابة لكتاب سابق أم لغيره، لأنّ تهمة المبطلين تحصل بمطلق الكتابة التي حسم الله مادّتها عن نبيّه الأُمّي ﷺ.

السادس: أنّه قد يدّعي الخصم من جواز تخصيص أحد الوصفين كالكتابة جواز تخصيص الآخر، لأنّ المفهوم مفهوم صفة قيد الكتابة والتلاوة بالقبلية للقران فيلزم منه جواز الكتابة والتلاوة معاً من بعد نزول القران والقران اسم لمفهوم كلي

يصدق على كله وعلى كل جزئي من جزئياته، والقران والسنة والعقل والواقع والأمة الأمية كلها تدفع ذلك حتي التوراة والانجيل، لأن العلة يلزم اطرادها فيطردها حكمها وانعكاسها عند من لا يجوز تخصيصها، ولو جوز ذلك هنا لارتاب المبطلون في عصر ما سواء كان عصر النبوة أم بعدها، وناقض الوصف بالأمية في جميع الكتب السماوية وعلته مطردة قبل البعثة وبعدها، لأن المبطلين متسلسلون الي يوم يبعثون .

السابع: ان الروايات الكثيرة الصحيحة الصريحة في أنه ﷺ محاها إبراراً لقسم أمير المؤمنين وعاد أمير المؤمنين عليه السلام إلي كتابة الكتاب، لانقصر عن درجة التواتر المعنوي، وهذه اللفظة كالشاذة بالنسبة إليها، والشاذ قد يجامع الصحة الاصطلاحية، كما في الاختلاف في ثمن جمل جابر، كما صرح به الحافظ السيوطي نقلاً عن الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما تقدّم عند البخاري ومسلم في هذه الرواية بعينها.

ومنها: ما في حديث المسور بن مخرمة عند أحمد والبخاري في باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، فدعا النبي ﷺ الكاتب. قال الحافظ: هو عليّ كرم الله وجهه بينه إسحاق بن راهويه في مسنده، وكذا في الصلح عند البخاري من حديث البراء بن عازب، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث سلمة

بن الأكوع، انتهى<sup>(٢)</sup>. وفيه فقال النبي ﷺ: والله أني لرسول الله وإن كذبتُموني، أكتب محمّدين عبد الله. وعزاه الحافظ السيوطي في الدرر أيضاً إلي

١ - تدريب الراوي: ١/٦٦.

٢ - فتح الباري: ٥/٢٥١.

أحمد وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأبي داود والنسائي وابن جرير وابن المنذر ثم أورده باللفظ المزبور (١).

ومنها: ما في حديث البراء بن عازب نفسه عند البخاري في باب كيف هذا ما صالح عليه فلان ابن فلان لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب عليه السلام بينهم كتاباً إلي أن قال: فقال لعلي: أمحه أي لفظ رسول الله، فقال علي ما أنا بالذي أمحاه، فمحاه رسول الله ﷺ بيده. ولم يزد فيه تلك الزيادة، فلم يصدر منه ﷺ غير المحو، ورواه مسلم بهذا اللفظ.

ومنها: ما في حديث أنس بن مالك عند مسلم، فقال النبي ﷺ لعلي: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم إلي أن قال: أكتب محمد بن عبد الله.

ومنها: ما في حديث البراء عند مسلم، فقال رسول الله ﷺ: أرني مكانها فأراه مكانها فمحاه وكتب ابن عبد الله، ففاعل كتب ضمير يعود إلي علي عليه السلام، إذ لم يمتنع إلا من المحو، لا من الكتابة، بدليل حديث المسور السابق بلفظ: أكتب محمد بن عبد الله. وغيره وهذا الحديث من متمسكات الباجي وهو كما ترى ليس فيه إلا الإضرار في محل الاظهار، كما بينته سائر الروايات، ولو كان يكتب لكان يقرأ، ولو كان كذلك لما احتاج إلي قوله: أرني مكانها. لأنه يفيد أنه لا يعرف مكانها، فلا يحسن كتابتها

ومنها: ما في حديث عبد الله بن مغفل عند أحمد، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، فقال النبي ﷺ: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم، فأخذ سهيل بيده، فقال ما نعرف الرحمن الرحيم، أكتب في قضيتنا ما نعرف، فقال: أكتب باسمك اللهم فكتب أي أمر أن يكتب بدليل ما يأتي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله أهل

مكة، فأمسك سهيل بن عمرو، فقال: لقد ظلمناك إن كنت رسوله: أكتب في قضيتنا ما نعرف، قال ﷺ: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب [٣٠٢] وأنا رسول الله فكتب، انتهى<sup>(١)</sup>. وظاهر هذا السياق أنه لم تقع كتابة ما منع منه سهيل بن عمرو لإمساكه يد أمير المؤمنين قبل الكتابة، والقضية واحدة والأحاديث صحيحة الأسانيد إلا أن صحة الاسناد لا تستلزم صحة المعنى لاسيما مع اتحاد القضية، وإلا لحصل التناقض لولا الأخذ بالأرجح المطابق للدليل الأقوم، كما مرّ وعزاه الحافظ السيوطي أيضاً بهذا اللفظ إلى النسائي والحاكم وصححه اي على شرط الشيخين وأقرّه الذهبي وابن جرير وأبي نعيم في الدلائل وابن مردويه باللفظ المزبور<sup>(٢)</sup>. إلا أن فيه: فأخذ سهيل بن عمرو بيده بدل «فامسك» ومعناها واحد، وقدمّر التنبيه على ألفاظ هذه الروايات إلا أنني أحببت جمعها هنا لئتم الجمع بينها وبين ما نفاها مما تعلق به الباجي ومن وافقه مع اهمال هذه الروايات الصريحة الصحيحة المطابقة للكتاب والسنة واجماع الأمة قبل حدوث هذا الخلاف من قبل الباجي، وهو من أهل القرن الخامس ولد ٤٠٣ ومات ٤٧٤ وبهذا يردّ قول من قال: مامات حتى كتب وقرأ، كعون بن عبد الله وإن وافقه الشعبي، كما يأتي وكذا يونس بن ميسرة وإن تقدّموا على الباجي ومن وافقه، فالحقّ ما قام عليه الدليل، لا قد قالوا، وقد قيل وكفى في بطلان قوله ان يصادم قاطعاً كيف وقد تقرر أنه يرد من آحاد الأحاديث النبوية مصادم قاطعاً إن لم يقبل التأويل، فضلاً عن أقوال سائر الناس، وما من أحد إلا يؤخذ من كلامه ويترك ما عدا المعصوم.

١ - مجمع الزوائد: ٦/ ١٥٣ ح ١٠١٨٢، ومستند أحمد: ٨٦/ ٤ ح ١٦٨٤٦.

٢ - الدر المنثور: ٦/ ٧٨.

ومنها: ما في سيرة ابن هشام من طريق الزهري ثم دعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال سهيل: لا أعرف هذا، ولكن أكتب باسمك اللهم، فقال رسول الله ﷺ: أكتب باسمك اللهم فكتبها ثم قال: أكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو، فقال سهيل: لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك، ولكن أكتب اسمك واسم أبيك، فقال رسول الله ﷺ: أكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو، إلخ<sup>(١)</sup>. فهذا صريح بأن أمير المؤمنين إنما كان يكتب ما يؤمر به، وأنه أمر أن يكتب محمد بن عبد الله، كما أمر أن يكتب باسمك اللهم، ثم قال ابن هشام في آخر هذه الرواية، فلما فرغ من الكتاب أشهد على الصلح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين فذكرهم حتي قال: وعلي بن أبي طالب وكان هو كاتب الصحيفة<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما في السيرة الحلبية مطولا مع جمع ألفاظ الروايات .

ومنها: فقال رسول الله ﷺ لعلي كرم الله وجهه، أمحه. وفي لفظ: أمح رسول الله. فقال: ما أنا بالذي أمحاه. وفي لفظ: لا أمحوك. وفي لفظ: والله لا أمحوك أبداً. فقال: أرنيه فأراه أيّاه، فمحا رسول الله ﷺ بيده الشريفة، وقال أكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو، وقال: أنا والله رسول الله وإن كذبتُموني وأنا محمد بن عبد الله، وفي لفظ: فجعل علي يتلكأ، فقال له ﷺ: أكتب فان لك مثلها تعطئها وأنت مضطهد أي مقهور، ثم ساق قصة صفين المذكورة أول الباب، ثم أشار إلي خلاف الباغي وتمسكه والجواب عنه، كما يأتي في كلام الحافظ ابن حجر وصاحب المواهب وشارحها الزرقاني، وفيه وقد صوّف

١ - سيرة بن هشام: ٣ / ٣٣٢ .

٢ - سيرة ابن هشام: ٣ / ٣٣٣ .



أبو محمد بن مفوز كتاباً ردّ فيه على الباجي وبين خطأه<sup>(١)</sup>.

الثامن: أنّهم عدّوا من خصائصه عليه السلام تحريم الكتابة والشعر عليه، كما في التلخيص وغيره، قال الحافظ: وإنّما يتجه ذلك على القول بأنّه كان يحسنهما أي لأنّ التحريم فرع عن التمكن والإمكان، ودخول الفعل تحت مقدور المكلف وإنّما كان ذلك من خصائصه الخلقية، لا التكليفية أنّه لا يقرأ ولا يكتب ولا يشعر أي ليس في وسعه وسليقته ذلك، لتتم حكمة الإعجاز، ثم ساق الحافظ حجج المانعين والمجيزين في الفتح<sup>(٢)</sup>. علي نحو ما يأتي، فلا حاجة إلي التكرار.

التاسع: أنّ ما تعلق به المخالف في هذه المسألة من كلام بعض الرواة الذين اختلفوا في حكاية ذلك، وهم غير معصومين، وليس من كلام المعصوم إلا الأمر بالاراءة لذلك، والأمر بكتابة ما اقترحه سهيل بن عمرو مع محوه لمحل النزاع وحكاية الرواة للأفعال النبوية ليست كحكايتهم للأقوال الصادرة من كلام المعصوم، كما فرق بينهما المحقق المقبلي في المنار وتعقبه السيد الامام الأمير وتُعقّب أيضاً. والواقع يشهد، كما حكوه في الوقائع المتحدة، والحق في مثل هذه الصورة أن يؤخذ بما اتفقوا عليه لرحجانه، أو بما وافق الدليل القاطع وقد حصلنا معاً، على أنّ الراوي الذي روى ما تعلق به المخالف قد روى بنفسه مثل ما أخذ به المؤلف، ووافق سائر الرواة والروايات، كما مرّ.

العاشر: أنّ المقتضي للكتابة منه حينئذ مفقود، والمانع منها قائم موجود وشرط تأثير المقتضي فقد المانع، فلهذا عدّوا فقد المانع شرطاً في تأثير المقتضي، أو شرطاً منه، فكيف مع فقد المقتضي ووجود المانع، لأنّ

١ - سيرة الحلبي: ٢/ ٧٠٧.

٢ - تلخيص الحبير: ٣/ ١٢٥، وفتح الباري: ٧/ ٢٨٦.

النزاع إنما حصل واليمين إنما تعلقت من أمير المؤمنين عليه السلام في كتابة لفظه رسول الله ومحوها، وقد محاها رسول الله ﷺ باتفاق الرواة والروايات، والراوي لهذه الزيادة، ثم كتب أمير المؤمنين بدلها، كما سائر الكتاب، كما مرّ فايّ حكمة في كتابته ﷺ للكتاب كله حينئذ، ولم يطلب الخصم منه ذلك، ودعوى أنّ ذلك معجزة أخرى، فالمعجزة لا تكون إلا لحكمة تترتب عليها، والمترتب عليها هنا إمّا اقرار الصحابة بالرسالة وهم مقرون بها من قبل ذلك، وإمّا اقرار سهيل بن عمرو وأضرابه حينئذ فهم الخصم الألد الذي ينكر الرسالة صراحةً، ولو كتب الرسول بحضرته لكانت عنده من أكبر القوادح، لأنّه ممّن يقول إنّما يعلمه بشر ويقول ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان ٥] فيأخذها هديةً وغنيمةً باردةً في زعمه إلي قومه وهو ﷺ بصدد الصلح والاصلاح رجاء أن يثوبوا ويسلموا ويتوبوا فليست كتابته حينئذ إلا عبثاً مع وجود الكاتب بل نقضاً لما هو بصدده حتي أغضب أصحابه، وأرضي قريشاً لما يتمنّاه من اسلامهم، وقد حقق الله أمنيته.

وهذه الوجوه قد تتداخل، ومربعضها، ويأتي بعض في كلام الحافظ، إنّما أردت جمعها مسرودة لتغلغل المنازع في هذه المسألة تمسكاً بهذه الشبهة، وليس القصد إلا الحقّ والانصاف، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

### فصل

ثمّ قال الحافظ في الفتح وما تقدّم كالإعتراض ما لفظه: وذكر ابن دحية أنّ جماعة من العلماء وافقوا الباجي على ذلك، منهم شيخه أبوذر الهروي وأبو الفتح النيشابوري وآخرون من علماء افريقية وغيرها، واحتجّ بعضهم لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة وعمر بن شبة من طريق مجاهد عن عون بن عبد الله أنّه قال: مامات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ. قال مجاهد: فذكرته للشعبي، فقال صدق [٣٠٣] قد

سمعت من يذكر ذلك، انتهى<sup>(١)</sup>. ولو كان الأمر كذلك لكتب الكتاب الذي أمر بكتابته عند وفاته، فحال بينه وبينه ما جرى من بعض الصحابة حتى روى البخاري عن ابن عباس، أنه قال: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابة الكتاب<sup>(٢)</sup>. أو كما قال: ولو كتب حرفاً واحداً لحفظته الأمة تبركاً وروده كبراً عن كابر إلي يومك هذا بل تتوفر دواعي المشركين إلي نقله أكثر، لاسيما أهل الكتاب، لما تقدّم فأين ذلك:

والدعاوي ان لم تقيموا عليها بيّنات أبناؤها أدعياء

قال الحافظ: ومن طريق يونس بن ميسرة عن أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلة أن النبي ﷺ أمر معاوية أن يكتب للأقرع وعيينة، فقال عيينة أتراني أذهب بصحيفة المتلمس، فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال: قد كتب لك بما أمر لك، قال يونس: فترى أن رسول الله ﷺ كتب بعد ما أنزل عليه، انتهى<sup>(٣)</sup>. وأين فهم الكتابة من هذه الرواية لو ثبتت، إذ لا مانع من أن يعرف الكتابة، ولا يكتب، كما يفيد كلام التلخيص المشار إليه في الوجه الثامن فلا شبهة فيما ذكر فضلا عن الحجة مع تحقيق النظر فيما مرّ قال الحافظ: قال عياض: وردت آثار تدل على معرفته حروف الخط وحسن تصويرها كقوله ﷺ لكتابه: ضع القلم على أذنك، فإنه أذكرك. وقوله لمعاوية: ألق الدواة أي أصلح مدادها من لاق يليق وحرّف القلم وأقم الباء وفرّق السين ولا تعور الميم. وقوله لا تمد بسم الله. قال: وهذا وان لم يُثبت أنه كتب، فلا يبعد أن يرزق علم وضع الكتابة، فا

١ - فتح الباري: ٧ / ٣٨٦.

٢ - صحيح البخاري: ٣ / ١٣٢ ح ٤٤٣٢.

٣ - فتح الباري: ٧ / ٣٨٦.

نَه أوتي علم كل شيء، قال الحافظ: وأجاب الجمهور بضعف هذه الآثار، وعن قصة الحديبية بأن القصة واحدة والكاتب فيها عليّ كرم الله وجهه وقد صرح في حديث المسوراي وغيره، كما تقدم، أن عليّاً عليه السلام هو الذي كتب وحملوا ذلك عليّ أن النكتة في قوله: فأخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب. لبيان قوله: أرني إياها. لأنه ما احتاج إليّ أن يريه موضع الكلمة التي امتنع من محوها إلا لكونه كان لا يحسن الكتابة اي لأن من لازم الكتابة القراءة عادة، قال وعلى أن قوله: بعد ذلك فكتب، فيه حذف تقديره، فمحاها وناول عليّاً فكتب أي عليّ ويدل عليه ما تقدم من الروايات، ففاعل كتب ضمير يعود إليّ عليّ كرم الله وجهه، كما مرّ قال: وبهذا جزم ابن التين، أو أطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة، وهو كثير كقوله: كتب إلي قيصر وكتب إلي كسرى وعليّ تقدير حملة عليّ ظاهره - أي لولم يرد ما يدفعه، كما مرّ - فلا يلزم من كتابه إسمه الشريف في ذلك اليوم، وهو لا يحسن الكتابة أن يصير عالماً بالكتابة، وأن يخرج عن كونه أمياً، فإن كثيراً ممن لا يحسن الكتابة يعرف تصوير بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده، وخصوصاً الأسماء، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً، ككثير من الملوك، قال: ويحتمل أن تكون جرت يده بالكتابة حينئذ وهو لا يحسنها، فخرج المكتوب على وفق المراد، فيكون في ذلك معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً، انتهى<sup>(١)</sup>. وفيه ما تقدم في الوجه العاشر وما قبله وما يأتي، قال وبهذا أجاب أبو جعفر السمناني أحد أئمة الأصول من الأشاعرة، وتبعه ابن الجوزي وتعقب ذلك السهيلي وغيره بأن هذا وإن كان ممكناً ويكون آية أخرى لكنه ينافيه ويناقضه كونه أمياً لا يكتب، وهي الآية التي قامت بها الحجة وأفحم الجاحد وانحسمت الشبهة، فلو

جاز أن يكتب بعد ذلك لعادت الشبهة، وقال المعاند: كان يحسن أن يكتب ولكنه كان يكتنم ذلك، قال السهيلي: والمعجزات لا يناقض بعضها بعضاً، ويستحيل أن يدفع بعضها بعضاً، والحق أن معني قوله: كتب أمر علياً أن يكتب، انتهى<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: وفي دعوى أن كتابة اسمه الشريف فقط على هذه الصورة تستلزم مناقضة المعجزة وتثبت كونه غير أمي نظر كبير، والله أعلم، انتهى كلام الفتح<sup>(٢)</sup>. قال الزرقاني في شرح المواهب متقبلاً وشارحاً لكلام الحافظ: لأنه خارق للعادة لا إختيار له فيه حتي لو أورد كتابة غيره اختياراً لم يقدر فهو باق على أميته، وأجاب شيخنا بأن كونه خارقاً للعادة بإعتبار نفس الأمر اي وعند المؤمنين بالرسالة، وأما الواقف عليه اي لا يؤمن المشركين واهل الكتاب فانما يحمله على أنه فعله اختياراً، فتعود الشبهة التي أريد دفعها عنه عليه السلام، انتهى<sup>(٣)</sup>.

### لطيفة

ويناسب هذا ما إتفق لي مع بعض أحبار يهود صنعاء قبل تسللهم إلى فلسطين بأعوام مشككاً ومنتقداً قائلاً: إن موسى عليه السلام لم يمت حتي كتب أربع نسخ من التوراة بخطه حفظاً لها من الزيادة والنقص، فمابال محمد لم يفعل مثل ذلك بالقرآن؟ فأجبت عليه بما استحضرت، كما أشرت إليه في خدمات أحاديث البرق، وقد حضرني الآن ما هو أكثر، كما تقدّم، ولله الحمد.

وحاصل الجواب أن بني إسرائيل مع إيمانهم بنبوّة موسى عليه السلام قوم بهت محرفون لم يقبلوا من موسى الكتاب حتي انتخب منهم للميقات سبعين رجلاً لسماع كلام الله عزوجل، ثم قالوا: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً.

[البقرة/٥٥] ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْفَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ  
الْبَيِّنَاتُ﴾ [النساء/١٥٣]، بل قالوا عقيب خروجهم من البحر واغراق فرعون  
وقومه، فكانت أكبر آية ومعجزة ونعمة عليهم ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ آلِ هَارُونَ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ  
إِلَٰهٌ﴾ [الاعراف/١٣٨] وكانوا متعنتين، كما في البقرة، والمن، والسلوى، وقتال  
الجبارين، واتهامهم موسى بقتل هارون بعد موته ومع ذلك، فقد كانوا أفضل أهل  
زمانهم حينئذ لأنهم أهل الكتاب دون غيرهم، فهم مؤمنوا ذلك العصر، ثم كانوا، كما  
وصف الله ممن ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء/٤٦] بالتبديل، لما قال لهم  
﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [الآيتين  
[البقرة/٥٨]، ولم يقبلوا التوراة حتى تنق الله فوقهم الجبل كأنه ظلّة، وإن معجزاته  
كانت مما تناسب آل فرعون في عصره، فلعلّه لم يثق بمن يكتب التوراة حينئذ  
صحيحة، كما كتبها هو أن صحت هذه الدعوى، وقد يكون ذلك بأمر الله، لأن القوم  
لا يؤمن تحريفهم، أو اتّهامهم الكاتب بالتحريف، بخلاف موسى عليه السلام.

وأما نبينا فمن معجزاته كونه أمياً كأُمَّته حينئذ لحديث: نحن أمة أمية لا نكتب  
ولا نحسب<sup>(١)</sup>. أي في الأغلب في غيره وأما هو فمطلقاً، لما تقدّم، وأتاهم بكتاب  
معجز بزم بلاغة وفصاحة، وأحاط بسير الأولين وأخبار الماضين، وفتن  
المتأخرين مرشداً إلي صلاح الدنيا وشرائع الدين وأحوال الدار الآخرة وأعمالها،  
ودرجات أهل النعيم ودركات أهل الحجيم وغير ذلك، وأنه لم يمت حتي كتب  
القران عدول أُمَّته في اللخاف والعسب ونحوها، وقد ضمن الله له حفظه من  
الزيادة والنقص فقال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/٩]، فلو كتب  
بيده لأرتاب المبطلون، ومنهم اليهود، وطعنوا في معجزته في ذلك التي هي

خالفه يحيى بن آدم فروى آخر هذا الحديث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني وهبيرة بن يريم عن عليّ كرم الله وجهه.

أسّ معجزة القرآن، بخلاف موسى وبني إسرائيل، وقد جمع الصحابة من بعده القرآن، فكتبوه ثانياً أيام أبي بكر من الجمع الأول أيام النبوة مصحفاً بعد أن كان مفرقاً، وكتبوه ثالثاً أيام عثمان بحضور أعيان الصحابة

وحفاظ القرآن في عدّة مصاحف، كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق، وبعثوا به إلي الآفاق خشية من الزيادة والنقص والاختلاف، فتم وعد الله بحفظه، بخلاف التوراة، فلم يضمن الله حفظها، بل أخبرنا بتحريفهم لها مع كتابة موسى لها، كما قال تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النسا/٤٦] وقال ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/٧٥] وأما اخلاص الصحابة ونصحهم لله ورسوله وجهادهم وبذل أموالهم وأنفسهم فهو يخالف أحوال أصحاب موسى حينئذ، كما تقدّم.

قوله : خالفه يحيى بن آدم تقدّم التنبيه على مواضع هذا الحديث وشواهد من الخصائص ومن ذلك الحديث الرابع من الباب الثاني عشر ذكر قول النبي ﷺ : عليّ منّي وأنا منه . من طريق البراء بن عازب يرفعه بلفظ : أنت منّي وأنا منك . ثم قال المصنّف رحمته الله رواه القاسم بن يزيد الجرمي عن إسرائيل، وساق الاسناد إلي آخر ما هنا، إلا أن فيه تقدماً وتأخيراً بين زيد وجعفر، فهو مروي عنده من الطريقتين متصلاً ومنفصلاً، ومطولاً ومختصراً بل من طرق، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلي هذه المخالفة، ورجح ثبوت الحديث من الطريقتين، مع

٢١١ (٤) أخبرنا عبد الله بن المبارك قال : حدثنا يحيى وهو ابن آدم قال : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني وهبيرة بن يريم عن عليّ كرم الله وجهه أنهم اختصموا في بنت حمزة ، فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال : إن الخالة أم . قلت : يا رسول الله ألا تزوّجها ؟ قال : أنها لا تحلّ لي أنها ابنة أخي من الرضاعة قال : وقال لي : أنت متّي وأنا منك وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا وقال لجعفر : أشبهت خلقي وخلقي .

هذا آخر الكتاب وصلي الله وسلّم علي سيّدنا محمّد وعلي آلّه وصحبه الراشدين والحمد لله ربّ العالمين كان الإنهاء إلي هنا شرحاً وتراجماً وتخريجاً مع تصدير الاصل ويليّه التراجم ثم التخريج والشرح وسيتبع ذلك تبييض ثم قصاصة وتصحيح وغير ذلك لما لم يكن قد حصل علي أنّ الأكثر من ذلك حاصل بحمد الله وبالله التوفيق جعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم .

بيان المخارج ، فقال في الكلام على الحديث الذي قبله هنا

قوله : فتبعته ابنة حمزة . هكذا رواه البخارى عن عبيد الله بن موسى معطوفاً على اسناد القصة التي قبله ، وكذا أخرجه النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى ، وكذا رواه الحاكم في الاكلیل ، والبيهقي من طريق سعيد بن مسعود عن عبيد الله بن موسى بتمامه ، وادّعي البيهقي أنّ فيه إدرجاً أي كما يفهم من كلام النسائي أيضاً ، لأنّ زكريّا بن أبي زائدة رواه عن أبي إسحاق متصلاً ، وأخرج مسلم والاسماعيلي القصة الأولى من طريقه عن أبي إسحاق من حديث عليّ كرم الله وجهه ، وهكذا رواه أسود بن عامر عن إسرائيل ، أخرجه أحمد من طريقه لكن باختصار في الموضعين ، قال البيهقي : وكذا روى عبيد الله



بن موسى أيضاً قصة بنت حمزة من حديث عليّ كرم الله وجهه [٣٠٤] قال الحافظ: قلت: هو كذلك عند ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى لكن باختصار، وكذا رواه الهيثم بن كليب في مسنده عن الحسن بن عليّ بن عفان عن عبيد الله بن موسى، بآتم من سياق ابن حبان، وأخرج أبو داود من طريق إسماعيل ابن جعفر عن إسرائيل قصة بنت حمزة خاصة من حديث عليّ عليه السلام بلفظ لما خرجنا من مكة تبعتنا بنت حمزة الحديث، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد ويحيى بن آدم جميعاً عن إسرائيل، قال الحافظ: والذي يظهر لي أن لا ادراج فيه، وإنّ الحديث كان عند إسرائيل، وكذا عند عبيد الله بن موسى عنه بالاسنادين جميعاً، لكنه في القصة الأولى من حديث البراء أتم، وفي القصة الثانية من حديث عليّ أتم، وبيان ذلك أنّ عند البيهقي في رواية زكريّا عن أبي إسحاق عن البراء، قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاثة أيّام في عمرة القضا، فلما كان اليوم الثالث، قالوا لعليّ: إنّ هذا آخر يوم من شرط صاحبك، فمره فليخرج فحدّثه بذلك، فقال: نعم. فخرج. قال أبو إسحاق: فحدّثني هاني بن هاني وهبيرة فذكر حديث عليّ في قصّة ابنة حمزة أتم ممّا وقع في حديث هذا الباب عن البراء عند البخاري، وسيأتي إيضاح ذلك عند شرحه إن شاء الله، وكذا أخرج الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى قصة بنت حمزة من حديث البراء، فوضح أنّه عند عبيد الله بن موسى، ثمّ عند أبي بكر بن أبي شيبة عنه بالاسنادين جميعاً، وكذا أخرج ابن سعد عن عبيد الله بن موسى بالاسنادين معاً عنه، انتهى كلام الحافظ<sup>(١)</sup>. ومنه يؤخذ جواب ما أشار إليه الحافظ النسائي رحمهما الله

تعالى.

وقد اختلفت الخصائص المخطوطة والمطبوعة، ففي المخطوطة، كما زبر وفي المطبوعة هكذا: خالفه يحيى بن آدم، فروى آخر هذا الحديث عن اسرائيل عن أبي اسحاق عن هاني بن هاني أنهم إختصموا في بنت حمزة إلي آخر الحديث من غير ذكر الاسناد بعد التنبيه علي المخالفة، كالعادة الغالبة، وفي المخطوطة أورد الاسناد جميعه أيضاً بعد ذلك، وعليها كان النقل، لأجل الزيادة هذا، ورجال هذا الاسناد بين ثقة ومستور ومقبول، وكلهم مشتركون، وقد تقدّموا غير الأول وهو عبدالله بن المبارك المروزي مولي بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، كما في التقريب<sup>(١)</sup>. أحد الأئمة، كما في تهذيب التهذيب<sup>(٢)</sup>. أخرج له السنّة ومحمد بن منصور والمويّد بالله وأبوطالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والشريف السيلقي<sup>(٣)</sup>. روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري وفطربن خليفة وحמיד الطويل وخلّاق، وعنه النسائي، كما في سند الحديث وفيه بحث، لأنّ وفاته سنة احدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة ووفاة النسائي سنة ثلاث وثلاثمائة، وله ثمان وثمانون سنة، ومولده سنة خمس عشرة ومائتين، فبين مولده وبين وفاة ابن المبارك ثيّف وثلاثون سنة، ولهذا لم يعدّه في تهذيب التهذيب من مشايخ النسائي، ولا ذكر من مشايخه يحيى بن آدم ففي الاسناد سقط وإنقطاع، ولعلّ ذلك من تصرّف الناسخ، لاختصاص هذا السند بالمخطوطة فقط، ولم يذكر الحافظ: عبدالله بن المبارك في سند الحديث مع

١ - تقريب التهذيب: ٣٠٩/١ رقم ٣٦٦٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٨٢/٥ رقم ٦٥٧.

٣ - الطبقات: ٥٠٨/٢.

استيفائه البحث ، ولم أجد في التقريب وأصله عبدالله بن المبارك غير هذا ، نعم وممن روى عن ابن المبارك الثوري ومعمار وابن عيينة وابن مهدي والقطان وأمم وقد مرّ إن ابن مهدي شيخ شيخ النسائي ، كما في سند الحديث الأول من الباب الأول ، وابن عيينة والثوري كذلك ، كما مرّ الأول في سند الحديث الثالث من الباب الحادي والثلاثين ، والثاني في سند الحديث الأول من الباب السادس والثلاثين ، فكيف يروى النسائي بنفسه عن شيخ شيخه مع تحقق التفاوت هنا بالمدّة المذكورة ، وإن أمكنت الرواية عن شيخ الشيخ في غير هذا ، فتأمل .

وحصل التبرك بالختم بذكر ابن المبارك إمام عصره في جميع المكارم والكمالات الدينية والدنيويّة ، قال ابن معين : ابن المبارك سيد من سادات المسلمين ، وقال ابن حبان في الثقات : كان فيه خصال لم تجتمع في أحد من أهل العلم في الأرض كلّها ، وقال الحسن بن عيسى : اجتمع من أصحاب ابن المبارك جماعة ، فقالوا : تعالوا حتّي نعدّ خصال ابن المبارك من أبواب الخير ، فقالوا : جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والشعر والفصاحة والزهد والورع والانصاف وقيام الليل والعبادة والحج والغزو والفروسية والشجاعة والشدّة في بدنه وترك الكلام فيما لا يعنيه وقلة الخلاف علي أصحابه ، وقال العباس بن مصعب : جمع الحديث والفقه والعريّة والشجاعة والتجارة والسخا والمحبّة عند الفراق ، وقال ابن معين : كان مثبّتاً ثقةً عالماً صحيح الحديث وكانت كتبه عشرين ، وأحدى وعشرين ألفاً ، لعل مراده أحاديث كتبه والله أعلم ، وقال ابن مهدي : الأئمّة أربعة الثوري ومالك وحماد بن زيد وابن المبارك ، وقال لمّا سئل عن الثوري وابن المبارك : لوجه سفيان جهده على أن يكون يوماً مثل عبدالله لم يقدر<sup>(١)</sup> . وقد

اتَّفقت كلمات الثقات على فضله وتفضيله على كثير من الأئمة الأثبات هذا. وقد عرفت أنَّ حديث قصة ابنة حمزة متَّفَق عليه، فلا يضرُّه ما في هذا الاسناد من الانقطاع والسقط، أو التصحيف من الناسخ، لامن الامام النسائي .

وأما أصل قصة الحديبية وكتاب الصلح فمتواترة معنى، وقصة ابنة حمزة مذكورة في أكثر، أو كثير من أحاديثهما، لاسيَّما أحاديث عمرة القضا، وقد تقدَّم الكلام على مخرجها في الكلام على الحديث الأول من الباب الثاني عشر مطولاً، وكم من طرق واهية لضعف بعض رجالها، أولسقط وإنقطاع في اسنادها والحديث ثابت من غيرها.

ثَبَّتْنَا الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وجعل هذا الموضوع كأصله خالصاً لوجهه الكريم ونفع به كأصله كلَّ موفق من صالح المؤمنين، وجعله مع ذلك حسنة خالدة من حسنات مولانا أمير المؤمنين المؤيَّد بالله الناصر للدين أحمد بن يحيى الشهيد الامام المتوكِّل على الله ربِّ العالمين، أطال الله أيَّامه وضاعف حسناته وأعوامه لأنَّه السبب الباعث والمقتضي التام لهذا الوضع، كما تقدَّمت الإشارة إليه في الخطبة لهذا الجمع مع اطلاع ومطالعة مولانا وليِّ العهد البدر التمام حفظه الله لمقدمة هذا العمل وتشجيعه وإهتمامه وعنايته بذلك، وقد جدَّ واجتهد في طبعه ونشره للإنتفاع به لما أشار به أن يكون هذا التأليف للتأليف فكان كذلك ان شاء الله تعالى وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله ربِّ العالمين وصَلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه الراشدين والتابعين بإحسان إلي يوم الدين .

وكان الفراغ من زبره في نصف الساعة الرابعة من ليلة الجمعة الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٥، وكان نسخ ذلك وتبييضه بقلم الحقير علي بن محمَّد بن عليّ

الشرفي وفقه الله .

وكتب بالهامش :بلغ قصاصاً وتصحيحاً في نصف الساعة الثالثة من ليلة  
الربوع الموافق ١٣ شوال سنة ٧٥ مع المولى الجمالي عافه الله .محمد بن عليّ  
الشرفي وفقه الله.ولقد تم تحقيقه وله الحمد حسين الحسيني البيرجندي غفر الله له  
ولوالديه ٢٨ ذي الحجة الحرام ١٤٢٨ هـ قم المشرفة .

خدمات أحاديث الخصائص وشواهدا وتخاريجهما مع الذب عما  
فيه مقال وتطريز ذلك بقوانين حديثية وقواعد أصولية وفوائد أخلاقية  
ومسائل فقهية ولطائف لغوية فجاء شرحاً غريباً مفيداً مقبولاً عند  
الموالف والمخالف ان شاء الله وقد تزودت نصائح مولانا ولي العهد أيده  
الله في ذلك تأليفاً للتأليف مطابقاً لرضاه ثم مولانا أمير المؤمنين  
الناصر للدين أيده الله .

المؤلف

## فهرس الموضوعات

باب ١ - ذكر الصلاة أمير المؤمنين كرم الله وجهه وفيه ٧ أحاديث عن ٣ من الصحابة .

باب ٢ - ذكر عبادته وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٣ - ذكر منزلة عليّ أبي طالب وفيه ١٥ حديثاً عن ٧ من الصحابة.

باب ٤ - ذكر قول النبيّ في عليّ إنّ الله لا يخزيه أبداً وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٥ - ذكر قول النبيّ لعليّ إنّك مغفور لك وفيه ٦ أحاديث عن صحابي واحد.

باب ٦ - ذكر قول النبيّ قدامتحن الله قلبه للايمان وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٧ - ذكر قول النبيّ لعليّ إنّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك وفيه ٦ أحاديث عن صحابي واحد.

باب ٨ - ذكر قول النبيّ أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب عليّ وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .

باب ٩ - ذكر قول النبيّ ما أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم وفيه ٦ أحاديث عن ٢ صحابي.

باب ١٠ - ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب من النبيّ وفيه ٢١ حديثاً عن ٢ صحابي  
باب ١١ - ذكر الاخوة وفيه ٣ أحاديث عن صحابي واحد .

باب ١٢ - ذكر قول النبيّ عليّ منّي وأنا منه وفيه ٤ أحاديث عن ٤ من الصحابة .

- باب ١٣ - ذكر قول النبي عليّ كنفي وفيه حديث واحد عن صحابي .
- باب ١٤ - ذكر قول النبي لعليّ أنت صفّي وأميني وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.
- باب ١٥ - ذكر قول النبي لا يؤدّي عني إلا أنا وعليّ وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.
- باب ١٦ - ذكر توجيه النبي ببراءة مع عليّ وفيه ٤ أحاديث عن ٤ من الصحابة .
- باب ١٧ - ذكر قول النبي من كنت وليّه فهذا وليّه وفيه ١١ حديثاً عن ٥ من الصحابة .
- باب ١٨ - ذكر قول النبي عليّ وليّ كل مؤمن من بعدي وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .
- باب ١٩ - ذكر قول النبي عليّ وليّكم بعدي وفيه حديث واحد عن صحابي واحد
- باب ٢٠ - ذكر قول النبي من سبّ عليّاً فقد سبّني وفيه ٢ حديثاً عن ٢ صحابياً .
- باب ٢١ - الترغيب في موالاته والترهيب عن معاداته وفيه ٥ أحاديث عن ٣ من الصحابة .
- باب ٢٢ - ذكر دعاء النبي لمن أحبه ودعاؤه على من أبغضه وفيه ٣ أحاديث عن ٢ من الصحابة .
- باب ٢٣ - الفرق بين المؤمن والمنافق وفيه ٤ أحاديث عن صحابي واحد .
- باب ٢٤ - ذكر المثل الذين ضربهم رسول الله وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .
- باب ٢٥ - ذكر منزلة عليّ وقربه من النبي وفيه ١٠ أحاديث عن ٦ من الصحابة .



باب ٢٦ - ذكر منزلة عليّ عند دخوله ومسأله وسكوته وفيه ٨ أحاديث عن ١٠ من الصحابة .

باب ٢٧ - ذكر ما خص به أمير المؤمنين من صعوده على منكبي النبي وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .

باب ٢٨ - ذكر ما خص به عليّ دون الأولين والآخرين من فاطمة بنت رسول الله وبضعة منه وسيدة نساء أهل الجنة إلا مريم بنت عمران وفيه ٤ أحاديث عن ٤ من الصحابة .

باب ٢٩ - الأخبار المأثورة بأن فاطمة بنت رسول الله سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم بنت عمران وفيه ٣ أحاديث عن ٣ من الصحابة .

باب ٣٠ - ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة بنت رسول الله سيدة نساء هذه الأمة وفيه ٣ أحاديث عن ٢ من الصحابة .

باب ٣١ - ذكر الأخبار المأثورة بأن فاطمة بضعة من رسول الله وفيه ٥ أحاديث عن صحابي واحد .

باب ٣٢ - ذكر ما خصّ به عليّ بن أبي طالب من أن الحسن والحسين إبنار رسول الله وريحانتاه وسيدا شباب أهل الجنة إلا عيسى بن مريم ويحيى بن زكريّا وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .

باب ٣٣ - ذكر قول النبي الحسن والحسين إبناي وفيه حديث واحد عن صحابي واحد .

باب ٣٤ - ذكر الأخبار المأثورة في أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وفيه ٣ أحاديث عن صحابي واحد .

باب ٣٥ - ذكر قول النبي الحسن والحسين ريحانتاي وفيه حديثان عن ٢ من

## الصحابة .

باب ٣٦ - ذكر قول النبي لعلِّي أنت أعز علي وفاطمة أحب إلي منك وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٣٧ - ذكر قول النبي لعلِّي ما سألت لنفسي شيئاً إلا وقد سألت لك وفيه حديثان ٢ عن صحابي واحد.

باب ٣٨ - ذكر ما خص به رسول الله علياً من الدعوات غير ما تقدم وفيه حديثان عن صحابي واحد.

باب ٣٩ - ذكر ما خص به أمير المؤمنين من صرف أذي الحر والبرد عنه وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٤٠ - ذكر النجوى وما خفف علي عن هذه الأمة وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٤١ - ذكر أشقى الناس وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٤٢ - ذكر آخر الناس عهداً برسول الله وفيه حديثان عن صحابي واحد.

باب ٤٣ - ذكر قول النبي لعلِّي تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٤٤ - الترغيب في نصرة علي وفيه حديث واحد عن صحابي واحد.

باب ٤٥ - ذكر قول النبي لعمار تقتلك الفئة الباغية وفيه ١١ حديثاً عن ٣ من الصحابة .

باب ٤٦ - ذكر قول النبي تمرق مارقة من الناس الخ وفيه ٧ أحاديث عن صحابي واحد.

باب ٤٧ - ذكر ما خص به من قتال المارقين وفيه ٨ أحاديث عن ٢ من

الصحابة .

باب ٤٨ - ذكر ثواب من قاتلهم وفيه ٧ من أحاديث عن صحابي واحد

باب ٤٩ - ذكر مناظرة ابن عباس واحتجاجه على الحرورية وفيه حديث

واحد عن صحابي واحد.

باب ٥٠ - ذكر الأخبار المؤيدة لما تقدم وصفه وفيه ٤ أحاديث عن ٤ من

الصحابة.

## أسماء الرواة المترجمين

### الألف

- أحمد بن بكار الحرّاني باب ٣٢ ٩ ح ٢ .  
حديث ١ .  
أحمد بن حرب بن محمد الطائي باب  
٢٧ ح ١ .  
أحمد بن حنبل باب ٣١ ح ٥ .  
أحمد بن خالد بن موسى باب ٥ ح ٣ .  
أحمد بن سليمان الرّهاوي باب ١  
٧ ح .  
أحمد بن شعيب النسائي باب ١ ح ١ .  
أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي  
باب ٥ ح ٢ .  
أحمد بن عثمان بن أبي عثمان  
أبوالجوزاء باب ٢١ ح ٤ .  
أحمد بن عليّ بن سعيد القرشي باب ٧  
ح ١ . في نسخة .  
أحمد بن يحيى الكوفي الأودي باب
- ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن  
عبدالرحمن بن عوف باب ١٠ ح ١١ .  
ابراهيم بن سعد بن أبي وقاص باب ٩  
ح ١ .  
ابراهيم بن سعيد الجوهري باب ٢٥ ح  
١٠ .  
ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفي باب  
٤٧ ح ٧ .  
ابراهيم هوا بن المنذر الحزامي باب  
٢١ ح ٣ .  
ابراهيم الصائغ هوا بن ميمون  
المروزي باب ٣٩ ح ١ .  
ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني باب  
٣٥ ح ٢ .  
ابراهيم بن يوسف بن اسحاق باب

- ٤٧ ح ٦. اسماعيل بن رجا بن ربيعة باب ٤٣ ح ١
- الاجلح اسمه يحيى بن عبدالله باب ١
- ٢ ح ١. اسماعيل بن يعقوب باب ٢٥ ح ٤
- الاحوص بن جؤاب الكوفي باب ١٣ ح ١
- الأسود بن عامر الملقب بشاذان باب ٦ ح ١
- اسامة بن زيد بن حارثة باب ٣٢ ح ١
- الأسود بن مسعود العنبري باب ٤٥ ح ٦
- أسباط بن نصر الهمداني باب ١١ ح ١
- أشعث بن عبد الملك الحمراني باب ٣٥ ح ١
- اسحاق بن موسى الأنصاري باب ١٠ ح ٥
- الأعمش هو سليمان بن مهران باب ٧ ح ١
- اسحاق بن ابراهيم بن راهويه باب ٣ ح ١٢
- أنس بن مالك باب ٣ ح ٥
- أسدين عبدالله البجلي باب ١ ح ١
- الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو باب ٤٧ ح ٢
- في نسخة.
- أيمن الحبشي المكي والد عبد الواحد باب ٦ ح ١
- اسرائيل بن يونس ابن أبي اسحاق باب ٥ ح ٣
- أيوب السختياني ابن أبي تميمة باب ٢٨ ح ٢
- اسماعيل بن أبي خالد البجلي باب ٤٨ ح ٧

### الباء

- البراء بن عازب باب ١٢ ح ٣. بريدة بن الخصيب باب ٣ ح ٧

- بسر بن سعيد المدني مولى آل  
الحضرمي باب ٤٧ ح ٣ .  
١٠ ح ١ .  
بكير بن عبد الله بن الأشج باب ٤٧ ح  
٣١ بشر بن السري الأفوه البصري باب  
٢ ح ٢ .  
بكير بن مسمار أخو مهاجر باب ٣ ح  
٢١ بشر بن شعيب بن أبي حمزة باب  
٤ ح ٤ .  
بهر بن أسد العمي البصري باب ٤٦ ح  
٥ .  
بشر بن هلال البصري هو الطواف باب

## الجيم

- جابر بن عبد الله بن حرام السلمي باب  
١٦ ح ٤ .  
٢٥ ح ١٠ .  
جعفر بن سليمان الضبعي باب ١٠ ح  
١ .  
جرير بن حازم بن زيد باب ٣٥ ح ٣ .  
جرير هو ابن عبد الحميد بن قرط باب  
٣ ح ١٢ .  
جعفر المخزومي باب ١٠ ح ٢٠ .  
جميع بن عمير التيمي باب ٢٥ ح ٨ .  
جعد الكوفي باب

## الحاء

- حاتم هو ابن اسماعيل المدني باب ٣  
٢ ح ٢ .  
الحارث بن مالك باب ٩ ح ٢ .  
الحارث بن مسكين بن  
محمد المصري باب ٣١ ح ٣ .  
الحارث بن حنيفة الأزدي باب ١١  
٣ ح ٣ .  
الحارث بن نوفل بن الحارث بن

- عبدالمطلب باب ٣٧ ح ١ .
- الحارث هوبن يزيد العكلي التيمي
- باب ٢٦ ح ١ .
- حارثة بن مضرّب هو العبدى الكوفى
- باب ٧ ح ٥ .
- حَبَّةُ العُرْنَى هوبن جُوَيْن باب ١ ح ١ .
- حُبْشَى بن جنادة السلولى باب ١٢ ح ٢ .
- حبیب بن أبى ثابت بن قیس أبویحیی
- الكوفى باب ١٧ ح ١ .
- حجاج هوبن محمد الأعور
- المصيصى باب ٢٦ ح ٨ .
- حرب بن شداد هو الشكرى البصرى
- باب ١٠ ح ١ .
- حَرَمِيّ اسمه ابراهيم بن يونس
- الطرسوسى باب ٣ ح ٣ .
- الحسن بن أسامة بن زيد بن حارثة
- باب ٣٣ ح ١ .
- الحسن بن اسماعيل بن سليمان
- المصيصى باب ١٠ ح ١٤ .
- الحسن هوبن أبى الحسن البصرى
- باب ٣٥ ح ١ .
- الحسن بن هوبن الكوفى باب ٣ ح ٥ .
- الحسن بن صالح بن صالح بن
- حيّ باب ١٠ ح ٢١ .
- الحسن بن عبدالله العرنى باب ٤٦ ح ٧ .
- الحسن بن عليّ بن أبى طالب باب ٣ ح ١٥ .
- الحسن بن مدرك بن بشير باب ٤٧ ح ٨ .
- الحسين بن الحارث باب ٥ ح ٦ .
- الحسين بن حريث المروزى باب ٢٢ ح ٢ .
- الحسين بن عياش بن حازم باب ٢٥ ح ٢ .
- الحسين بن واقد المروزى القاضى
- باب ٣ ح ٧ .
- الحكم بن عبدالرحمن وهوبن أبى نُعم
- باب ٣٤ ح ٣ .
- الحكم بن عبدالملك هو القرشى

البصري باب ٢٤ ح ١

باب ١٠ ح ١٦

الحكم هوبن عُتَيْبَةُ الكندي باب ٣

حميد بن مسعدة بن المبارك

ح ٦.

السامي باب ٤٥ ح ٣.

حماد بن زيد هوبن درهم

حنش بن المعتبر أبوالمعتبر الكوفي

الأزدي باب ١٠ ح ٨.

باب ٧ ح ٤.

حماد بن سلمة بن دينار باب ١٦

حنظلة بن خويلد ويقال بن سويد

ح ١.

العنبري باب ٤٥ ح ٦.

حمزة بن عبدالله من مشايخ شريك

## الخاء

خالد بن الحارث هو الهجيمي باب ١

باب ٤٥ ح ١.

ح ٥.

خلف بن تميم هو ابن أبي عتاب باب

خالد بن قثم بن العباس باب ٢٥ ح ٥.

ح ٥.

خالد هوبن مخلد القَطَوَانِي باب ٥

خَيْثَمَةُ هو ابن عبدالرحمن بن

ح ٢.

أبي سَبْرَةَ باب ٤٧ ح ٤.

خالد هو ابن مهران الحذاء البصري

## الدال

داود بن كثير الرقي باب ١٠ ح ٥.

الدراوردي هو عبدالعزیز بن محمد بن

داود بن أبي هند واسمه

عبيد باب ١٠ ح ٣.

دينار القشيري باب ٤٦ ح ١.

## الراء

ربعي هو ابن حراش بمهملتين آخره

معجمة باب ٣ ح ١٤.



ربيعة بن ناجد الأزدي أخو أبي صادق  
باب ١١ ح ٢.  
رجاء بن ربيعة الزبيدي بضم  
الزاي باب ٤٣ ح ١.

### الزاي

زاذان هو أبو عمر الكندي البزاز باب  
١٦ ح ٨.  
ززين حبش بن حُباشة باب ٢٣ ح ١.  
زكريان أبي زائدة واسمه خالد  
أوهيرة باب ٣٠ ح ٢.  
زكريان يحيى السجستاني يعرف  
بخياط السنة باب ٣ ح ٥.  
زهير بن معاوية بن حُذَيْج بضم  
المهملة الأولى باب ٢٥ ح ٢.  
الزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب

باب ٣١ ح ٤.  
زيد بن أرقم باب ١ ح ٢.  
زيد هو ابن أبي أنيسة باب ٢٥ ح ٦.  
زيد بن الحُباب أبو الحسين  
العكلي باب ١٢ ح ٢.  
زيد بن وهب هو الجُهني أبو سليمان  
الكوفي باب ١١ ح ٣.  
زيد بن يُثَيِّع مصغراً بمثنتين  
بينهما مثلثة باب ١٣ ح ١.

### السين

سالم هو بن أبي الجعد الغطفاني  
الكوفي باب ٤٠ ح ١.  
السدي الكبير المفسر هو اسماعيل بن  
عبد الرحمن باب ٣ ح ٥.  
سعد بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن  
عبد الرحمن بن عوف باب ١٠ ح ١١.  
سعد بن عبيدة أبو حمزة باب ١٧ ح ٢.

سعد بن عبيدة السلمي أبو ضمرة  
بالضاد المعجمة باب ٢٥ ح ٢  
في نسخة .  
سعد بن مالك باب ٢٠ ح ٢.  
سعد بن أبي وقاص واسمه مالك  
فهو الذي قبله باب ٣ ح ١.  
سعيد بن جبيرة الاسدي مولا هم باب

- ١٧ ح ٣. بن سليم باب ٤٧ ح ٨ في نسخة .
- سعيد بن أبي الحسن البصري باب ٤٥ ح ١.
- سليمان بن طرخان أبو معتبر باب ٣ ح ١٤.
- سليمان بن أبي اسحاق أبو اسحاق الشيباني باب ١٧ ح ١.
- سليمان بن عبد الله بن الحارث الهاشمي باب ٣٧ ح ١.
- سليمان بن عبد الله بن محمد الحراني باب ٤٦ ح ٥.
- سماك بن حرب هو ابن أوس بن خالد باب ٧ ح ٤.
- سهل بن سعد بن مالك باب ٣ ح ٩.
- سهيل بن خلاد العبدي باب ٢٨ ح ٣.
- سهيل بن أبي صالح ذكوان باب ٣ ح ١١.
- سويد بن غفلة الجعفي باب ٤٧ ح ٣.
- سعيد بن وهب هو الهمداني الخيواني باب ١٧ ح ٨.
- سفيان بن سعيد الثوري باب ٣٨ ح ٨.
- سفيان بن عيينة باب ٩ ح ١.
- سلمة بن كهيل باب ١ ح ١.
- سليم هو بن بلج والد أبي بلج يحيى

## الشين

- شاذان هو الأسود بن عامر باب ٢٠ ح ٥.
- شريك هو بن عبد الله الكوفي باب ٦ ح ١٠.
- شبيب لم يتميّز باب ٧ ح ٦.
- شرحبيل بن مدرك الجعفي باب ٢٦ ح ١.
- شعبة هو بن الحجاج باب ١ ح ١.

الشعبي هو عامر بن شراحيل باب ٣٠ ح ٢. شقيق بن عبدالله الكوفي باب ٢٠ ح ٢.

شعيب بن أبي حمزة دينار والد بشر باب ٣١ ح ٤. شيان هوبن عبدالرحمن المؤدّب باب ٧ ح ٦.

### الصاد

صفوان بن عمرو الحمصي باب ٥ ح ٣.

### الضاد

الضحاك بن شراحيل المشرقي باب ٤٦ ح ٧.

### الطاء

طلحة هوا بن مصرّف عمرو اليامي طارق بن زياد كوفي باب ٤٧ ح ٧. باب ١٧ ح ٧.

### العين

عاصم بن شهاب بن كليب الدورى باب ١٣ ح ١. الجرمي باب ٤٨ ح ١. عبدالله بن بريدة الحُصيّب باب ٣ ح ٧.

عامر بن سعد بن أبي وقّاص باب ٣ ح ٢. عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر باب ٣٣ ح ١.

عباد بن عبدالله وهو الأسدي باب ١ ح ٧. عبدالله والد حمزة لعله بن ثعلبة باب ١٠ ح ١٦.

العباس بن عبد العظيم العنبري باب ٣ ح ١٤. عبدالله بن الحارث بن نوفل باب ٣٧ ح ٢.

العباس بن محمّد بن حاتم

عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت باب ١٠ ح ١٦.  
 عبدالله بن داود الهمداني باب ٣ ح ٤.  
 عبدالله بن الرقيم ويقال ابن أبي الرقيم باب ٩ ح ٣.  
 عبدالله بن سعد بن ابراهيم بن سعد باب ١٠ ح ١٠.  
 عبدالله بن سعد البغدادي باب ١٠ ح ١١.  
 عبدالله بن سعيد بن الأشج باب ١ ح ٤.  
 عبدالله بن سلمة المرادي باب ٥ ح ٢.  
 عبدالله بن شريك العامري الكوفي باب ٦ ح ٢.  
 عبدالله بن عطاء الطائفي باب ٢٥ ح ١٠.  
 عبدالله بن عثمان بن حُثَيْم باب ١٦ ح ٤.  
 عبدالله بن عمرو بن العاص باب ٤٥ ح ٦.  
 عبدالله بن عمرو بن هند الجَمَلِي باب

٢٦ ح ٦.  
 عبدالله بن عُمر بن محمد مُشْكِدَانَة باب ٩ ح ٤.  
 عبدالله بن المبارك المروزي باب ٥٠ ح ٤.  
 عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري باب ٤٥ ح ١.  
 عبد الله بن أبي نجيح واسم أبي نجيح يسار باب ٢٨ ح ٤.  
 عبد الله بن نُجَيّ بن سلمة الحضرمي باب ٢٦ ح ١.  
 عبدالله بن نُمير الهمداني الكوفي باب ١١ ح ٣.  
 عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي باب ٤٧ ح ١.  
 عبدالله بن وهب بن زَمْعَة باب ٢٩ ح ٢.  
 عبدالله بن أبي الهذيل الكوفي باب ٢ ح ١.  
 عبد الأعلى بن عبد الأعلى السّامي باب ٤٦ ح ١.

عبدالعزیز بن الخطاب الکوفي باب  
٢٥ ح ٩.

عبدالعزیز بن عبد الله الماشجون باب  
١٠ ح ٦.

عبدالعزیز هو ابن محمد الدراوردي  
باب ١٠ ح ٤.

عبدالمجید بن سهل بن عبد الرحمن  
بن عوف باب ١٠ ح ١٥.

عبد الملك بن أبي سليمان  
العزرمي باب ٤٨ ح ٤.

عبد الملك بن أبي عتبة  
الخزاعي الکوفي باب ١٧ ح ٣.

عبد الواحد بن أيمن المخرومي عن  
أبيه باب ٣ ح ٤.

عبد الواحد بن زياد العبدي البصري  
باب ٢٦ ح ٢.

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي باب  
٢٩ ح ١.

عبدة بن عبد الرحيم بن حسان  
المروزي باب ٢٥ ح ٧.

عبدة بن عمرو السلمي المرادي باب

عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى  
باب ٢٠ ح ٢.

عبد الجليل بن عطية هو القيسي باب  
٢٢ ح ١.

عبد الرحمن بن خالد بن قثم بن  
العباس باب ٢٥ ح ٥.

عبد الرحمن بن أبي زياد مولى  
بني هاشم باب ٤٥ ح ٨.

عبد الرحمن بن سابط باب ٣ ح ٣.

عبد الرحمن بن صالح  
الأزدي العتكي بفتحيتين باب ٥٠ ح ١.

عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه  
باب ٣ ح ٦.

عبد الرحمن بن مهدي باب ١ ح ١

عبد الرحمن بن أبي نغم البجلي باب  
٢٩ ح ٣.

عبد الرزاق هوبن همام الصنعاني باب  
٤٨ ح ٤.

عبد الصمد هوبن عبد الوارث بن  
سعيد باب ١٦ ح ١

- ٤٨ ح ٥. عفيف الكندي عم الأشعث وأخوه  
 لعلمه باب ١ ح ٦.  
 عكرمة بن عمار العجلي باب ٤٩ ح ١.  
 عكرمة هواين عبدالله مولى ابن  
 عباس باب ١١ ح ١.  
 علقمة بن قيس بن عبدالله  
 النخعي باب ٥٠ ح ١.  
 علي بن ثابت الدّهان العطار باب ٣٧  
 ح ١.  
 علي بن الحسين باب ٧ ح ٢ في  
 نسخة.  
 علي بن الحسين زين العابدين باب  
 ٣١ ح ٤.  
 علي بن خشرم بن جعفر المروزي باب  
 ٧ ح ٢.  
 علي بن زيد بن جدعان باب ١٠ ح ٨.  
 علي بن صالح بن صالح بن حي باب  
 ٥ ح ١.  
 علي بن أبي طالب باب ١ ح ١  
 علي بن علقمة الأنماري باب ٤٠ ح ١.  
 علي بن قادم الخزاعي الكوفي باب ٩
- عبدالله بن أبي رافع المدني باب ٤٧  
 ح ٣.  
 عبدالله بن سعد أخو عبدالله باب ١٠  
 ح ١١.  
 عبدالله بن عمرو بن أبي الوليد  
 الرقي باب ٢٥ ح ٦.  
 عبدالله بن عمرو بن حفص بن  
 عاصم باب ٤٥ ح ٨.  
 عبدالله بن موسى بن أبي المختار  
 باذان باب ١ ح ٧.  
 عثمان هوبن أبي شيبة واسمه  
 محمد بن ابراهيم باب ١١ ح ٣.  
 عثمان بن  
 المغيرة الثقفي أبو المغيرة باب ١١ ح ٢.  
 عدي بن ثابت هو الأنصاري باب ٢٣  
 ح ١.  
 عطاء هوبن السائب الكوفي باب ٢٠  
 ح ٤.  
 عفان بن مسلم الباهلي الصفار باب  
 ١١ ح ٢.

- ح ٢. عمرو بن منصور هو النسائي أبو سعيد
- علي بن محمد المصيصي باب ٥ ح ٥. باب ٣٤ ح ١.
- علي بن المنذر الكوفي الطريقي باب ٢ ح ١.
- علي بن هاشم بن البريد باب ٤٧ ح ٤. عمرو بن ميمون هو الأودي باب ٤ ح ١.
- عمرو بن حبشي الزبيدي بضم عمرو بن هاشم الجنبى باب ٤٨ ح ٧.
- الزاي باب ٧ ح ٦. عمرو بن البصري باب ٧ ح ١.
- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري باب ٤٧ ح ٣. عمرو بن عبد الوهاب بن رياح
- عمرو بن دينار الجمحي الأثرم باب ٩ ح ١. الرياحي باب ٣ ح ١٤.
- عمرو بن ذور الهمداني الكوفي باب ٢٢ ح ٢. عمرو بن محمد بن الحسن الأسدي ابن
- عمرو بن طلحة بن حماد بن طلحة التل باب ٢٥ ح ٧.
- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز باب ٧ ح ١. عمار بن ياسر أبو اليقظان باب ٤١ ح ١.
- عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق باب ٤٨ ح ٧. عمار بن الققعاق بن شبرمة باب ٢٦ ح ٢.
- عمرو بن مرة هو بن عبد الله الجملي باب ١ ح ٢. عمران بن أبان الواسطي باب ١٧ ح ١٠.
- عمران بن بكار بن راشد الكلاعي باب ٢٨ ح ٤. عمران بن الحصين أبو نجيد باب ٣

- ح ١٤ عمير بن سعيد النخعي الصُّهباني باب  
ح ١٧ ع ٧ عيسى بن عمر القاري الأسدي باب ٣  
ح ٥ عمير بن سعد باب ١٧ ح ٧  
عميرة - بفتح أوله - سعد الهمداني أبو  
السكن الكوفي باب ١٧ ح ٧ اختلفت  
النسخ في هذا الاسم فحرّر.  
العوام بن حوشب الشيباني باب ٤٥  
ح ٦ عوف بن أبي جميلة هو الأعرابي باب  
٢٥ ح ٦

## الغين

- الفضل بن سهل البغدادي باب ١٠  
ح ١٦ غندر هو محمد بن جعفر - غندر لقب  
يأتي في محمد - باب ١ ح ٣  
الفاء  
الفضل بن موسى السيناني باب ٥ ح ٦  
فضيل بن ميسرة أبو معاذ باب ٣٨  
ح ٢ فراس بن يحيى الهمداني الخارفي  
باب ٣٠ ح ٢  
الفضل بن دكين واسمه عمر بن حماد  
أبو نعيم باب ٣٠ ح ٢

## القاف

- القاسم بن زكريّا بن دينار الكوفي باب  
١٠ ح ٢ القاسم بن الفضل هو ابن معدان باب  
٤٦ ح ٥



- القاسم بن يزيد باب ٣٨ ح ١ .  
 قتيبة بن سعيد البلخي باب ٣ ح ٢ .  
 قتادة بن دعامة السدوسي باب ١٠ .  
 قثم بن العباس باب ٢٥ ح ٥ .

### الكاف

- كليب بن الشهاب والد عاصم باب ٤٨ ح ١ .

### اللام

- لويث بن هومحمد بن سليمان بن حبيب  
 باب ٩ ح ١ .  
 ليث بن أبي سليم بن زعيم باب ١٠ ح  
 الليث بن سعد بن عبد الرحمن باب ١٤ .

### الميم

- محمد بن آدم بن سليمان المصيبي  
 باب ٢٥ ح ٨ .  
 محمد بن جعفر غندراب باب ١ ح ٢ .  
 محمد بن خالد هواين عثمة بمهولة  
 فمثلة باب ٣ ح ١ .  
 محمد بن أسامة بن زيد بن حارثة  
 باب ٣٢ ح ١ .  
 محمد بن سلمة بن عبد الله المرادي  
 الجملي باب ٢٦ ح ١ .  
 محمد بن اسماعيل بن رجا الزبيدي  
 باب ١٠ ح ١١ .  
 محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي  
 باب ٣٢ ح ١ .  
 محمد بن بشّار المعروف ببندار باب ٣ .  
 محمد بن سليمان بن أبي داود

- الحرّاني باب ٢١ ح ٢. محمد بن عُبيد بن هو المحاربي  
 محمد بن سوا السدوسي الغنبري باب الكوفي باب ١ ح ٦.  
 ٢٨ ح ٣. محمد بن عبيد يحتمل الذي قبله باب  
 ٢٦ ح ٢. محمد بن عبيد الله بن سعد بن ابراهيم  
 باب ٣ ح ٥. محمد بن صفوان الجمحي القاضي  
 المدني باب ١٠ ح ٣. محمد بن طلحة بن يزيد بن رُكّانة باب  
 ١٠ ح ١١. محمد بن عبد الله بن الزبير باب ٥  
 ح ١. محمد بن عبد الله بن عمار بن سودة  
 المخزّمي باب ٤٠ ح ١. محمد بن عبد الله بن المبارك  
 المخزّمي باب ٣ ح ١٣. محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب  
 البصري باب ٣٥ ح ٢. محمد بن عبد الأعلى الصنعاني باب  
 ٣٥ ح ١. محمد بن عبد الرحيم المعروف  
 بصاعقة باب ٢١ ح ٣. محمد بن عُبيد بن هو المحاربي  
 الكوفي باب ١ ح ٦. محمد بن عبيد يحتمل الذي قبله باب  
 ٢٦ ح ٢. محمد بن عبيد الله بن سعد بن ابراهيم  
 باب ٣ ح ٥. محمد بن صفوان الجمحي القاضي  
 المدني باب ١٠ ح ٣. محمد بن طلحة بن يزيد بن رُكّانة باب  
 ١٠ ح ١١. محمد بن عبد الله بن الزبير باب ٥  
 ح ١. محمد بن عبد الله بن عمار بن سودة  
 المخزّمي باب ٤٠ ح ١. محمد بن عبد الله بن المبارك  
 المخزّمي باب ٣ ح ١٣. محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب  
 البصري باب ٣٥ ح ٢. محمد بن عبد الأعلى الصنعاني باب  
 ٣٥ ح ١. محمد بن عبد الرحيم المعروف  
 بصاعقة باب ٢١ ح ٣. محمد بن المُصَقّي بن البهلول

الحمصي باب ٤٧ ح ٢.

محمد بن معاوية بن يزيد الأنماطي

باب ٤٧ ح ٤.

محمد بن معمر البحراني هو القيسي

باب ٣٠ ح ٣.

محمد بن المنكدر بن عبد الله باب ١٠

ح ٥.

محمد بن منصور الطوسي باب ٣ ح ١.

محمد بن موسى بن أعين الجزري

باب ٢٥ ح ٤.

محمد بن نافع بن جبیر باب ١٤ ح ١

في نسخة .

محمد بن نافع بن عجيرة باب ١٤

ح ١.

محمد بن وهب بن أبي كريمة

الحراني باب ٩ ح ٥.

محمد بن يحيى بن أيوب بن ابراهيم

المروزي باب ٣٩ ح ١.

محمد بن يحيى يحتمل أنه

الذهلي وأنه العدني أنظر الترجمة باب

٣٩ ح ١.

محمد بن يحيى بن عبد الله

النيسابوري باب ١١ ح ١.

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني

باب ٢١ ح ٥.

مالك بن مغول الكوفي باب ١١ ح ٣.

مُحاضِر بن المورّع الكوفي باب ٤٦

ح ٧.

مخلد بن يزيد الحراني القرشي باب ٤٧

ح ٧.

مروان بن معاوية بن الحارث

الفزاري باب ٣٤ ح ٣.

مسروق بن الأجدع بن مالك

الهمداني باب ٣٠ ح ٢

مسكين بن بكير الحراني باب ٩ ح ٥.

مسلم بن أبي سهل النبال باب ٣٣

ح ١.

مسهر بن عبد الملك الهمداني باب ٣

ح ٥.

مصعب بن سعد بن أبي وقاص باب

١٠ ح ١٣.

مصعب بن المقدم الخثعمي باب ١٢

- ح ١٤  
 المنهال بن عمرو والأسدي باب ١ ح ٧.  
 المهاجر بن مسمار الزهري  
 المدني باب ٣ ح ١.  
 موسى بن أعين الجزري باب ٢٥  
 ح ٤.  
 موسى الجهني هو ابن عبد الله ويقال  
 بن عبد الرحمن باب ١٠ ح ١٩.  
 موسى بن قيس الحضرمي الفراء باب  
 ٤٨ ح ٣.  
 موسى بن مسلم هو الصغير باب ٣  
 ح ٣.  
 موسى بن يعقوب الزمعي باب ٣ ح ١.  
 ميمون بن أبي شبيب الربيعي الكوفي  
 باب ٢٦ ح ٧.  
 ميمون أبو عبد الله البصري  
 الكندي باب ٣ ح ٨.
- ح ١.  
 مطرف بن عبد الله بن الشخير باب ١٢  
 ح ١.  
 المطلب بن زياد بن أبي زهير باب ١٠  
 ح ١٤.  
 معاذ بن خالد بن شقيق بن دينار باب ٣  
 ح ٧.  
 معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله باب  
 ٥٠ ح ١.  
 معاوية بن هشام القصار باب ٧ ح ٦.  
 معتمر بن سليمان بن طرخان باب ٣  
 ح ١٤.  
 معن هو ابن عيسى بن يحيى  
 الأشجعي باب ٢١ ح ٣.  
 مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي باب ٢٦  
 ح ٤.  
 المنذر بن زيد الأودي الطريقي باب ٨  
 ح ١.  
 منصور بن أبي الأسود الليثي  
 الكوفي باب ٣٧ ح ١.  
 منصور بن المعتمر بن عبد الله باب ٣

## النون

- ناجية بن كعب الأسدي باب ٣٨ ح ١ .  
 نافع بن عُجيرة والد محمد الراوي عنه  
 باب ١٤ ح ١ .  
 نجّي الكوفي والد عبد الله باب ٢٤  
 ح ٥ .  
 نصربن عليّ بن نصربن عليّ باب ٣

## الهاء

- هارون بن عبد الله البغدادي الحمّال  
 بالمهلة باب ٥ ح ١ .  
 هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي  
 وقاص باب ١٠ ح ٤ .  
 هانيّ بن أيّوب الحنفي باب ١٧ ح ٧ .  
 هانيّ بن هانيّ الكوفي باب ١٢ ح ٤ .  
 هيرة بن يريم الشيباني الخارفي باب

## الواو

- واصل بن عبد الأعلى الكوفي باب  
 ١٩ ح ١ .  
 الواضح بن عبد الله الإشكري أبو  
 عوانة باب ٤ ح ١ .  
 وكيع الجراح بن مليح الرّآسيّ باب

وَهَيْب بن جرير بن حازم الأزدي  
باب ٣٥ ح ٢.

وَهَيْب بن خالد بن عجلان الباهلي  
باب ١ ح ١٣.

## الياء

يحيى بن آدم بن سليمان باب ٧ ح ٥.  
يحيى بن أبي بكير الأسدي الكوفي  
باب ٢٠ ح ١.

يحيى بن حماد بن أبي زياد ختن أبي  
عوانة باب ٩ ح ٦.

يحيى بن سعيد القطان باب ٧ ح ١.  
يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري  
باب ١٠ ح ٢.

يحيى بن عفيف الكندي باب ١ ح ٦.  
يحيى بن معين الغطفاني باب ٢٤ ح ١.  
يحيى بن أبي غنّية باب ٢٥ ح ٨.

يزيد بن زُرّيع أبو معاوية ٤٥ ح ٣.  
يزيد بن أبي زياد القرشي باب ٢٩ ح ٣.  
يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد  
باب ١٤ ح ١.

يزيد بن عبدالله بن قُسيط باب ٣٢  
ح ١.

يزيد بن كيسان هو اليشكري باب ٣

ح ١٠.  
يزيد بن مردأ بن باب ٣٤ ح ١.

يزيد بن محمد بن خُثيم باب ٤١ ح ١.  
يزيد بن أبي يزيد البصري يعرف  
بالرّشك باب ١٢ ح ١.

يسار والد الحسن البصري باب ٤٥  
ح ٢.

يعقوب بن ابراهيم الدورقي باب ٣٤  
ح ٣.

يعقوب بن ابراهيم بن سعد عمّ  
عبيد الله بن سعد باب ١٠ ح ١١.

يعقوب بن جعفر بن أبي كثير باب ٢١  
ح ٥.

يعقوب بن عبد الرحمن القاري باب ٣  
ح ٩.

يعلى بن عبيد الله بن أميّة  
الأيادي باب ٣ ح ١٠.

يوسف بن اسحاق بن أبي اسحاق

- باب ٤٧ ح ٩. يونس بن أبي اسحاق السبيعي باب ٣  
 يوسف بن سعيد بن مسلم المصيبي ح ١٥.  
 باب ٢٦ ح ٨. يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة باب  
 يوسف بن عيسى بن دينار الزهري ح ٤٧ ح ١.  
 باب ٢٣ ح ٤. يونس بن يزيد بن أبي النجاد باب ٤٧  
 يوسف بن يعقوب الماشجون باب ١٠ ح ١.  
 ح ٧.

### الكنى من عرف بأبي فلان

- أبو أحمد الزبير هو محمد بن عبد الله أبو بكر خالد بن عرفة العذري باب ٢٠  
 ح ٢. بن الزبير باب ١٠ ح ١٦.  
 أبو أسامة هو حماد بن أسامة الكوفي أبو بلج يحيى بن سليم باب ٤ ح ١.  
 باب ٢٦ ح ٥. أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن  
 علي الباقر باب ٩ ح ١. أبو جعفر محمد بن مروان الذهلي باب  
 ح ٣٠. أبي سليمان باب ٢٥ ح ٨.  
 أبو جعفر محمد بن عبد الله بن المبارك أبو البختری هو سعيد بن فيروز باب ٧  
 ح ١. المخزومي باب ٦ ح ١.  
 أبو حازم سلمان الكوفي الأشجعي باب ٣٠ ح ١.  
 أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج باب ح ٣.  
 ح ١٢.

أبو حُجَيَّة يحيى بن عبد الله ولقبه  
 أجـلـح باب ٢ ح ١.  
 أبو حرب بن أبي الأسود الدَّيْلِي هو  
 عمرو بن عليّ باب ٢٦ ح ٨.  
 أبو الحسن عليّ بن حجر المروزي  
 السعدي باب ٤٢ ح ١.  
 أبو وحفص الأُبَّار هو عمر بن  
 عبد الرحمن باب ٢٤ ح ١.  
 أبو حمزة الأنصاري طلحة بن يزيد  
 باب ١ ح ٢  
 أبو داود الحرّاني سليمان بن سيف باب  
 ١٧ ح ٤.  
 أبو داود الطيالسي سليمان بن  
 داود باب ٣٠ ح ٣.  
 أبو ذر الغفاري جُنْدَبْن جُنَادَة باب ١٣  
 ح ١.  
 أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس  
 باب ١٦ ح ٤.  
 أبو زُرْعَة بن عمرو بن جرير بن  
 عبد الله باب ٢٦ ح ١.  
 أبو سعيد الخدري سعد بن مالك باب

٢٩ ح ٣.  
 أبو زميل سماك بن الوليد الحنفي باب  
 ٤٩ ح ١.  
 أبو سلمة سعيد بن يزيد - صوابه  
 أبو سلمة باب ٤٥ ح ٥.  
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف  
 باب ٢٩ ح ١.  
 أبو سليمان الجُهَنِّي زيد بن وهب باب  
 ١١ ح ٣.  
 أبو صادق الأزدي قيل اسمه عبد الله  
 وقيل  
 غير ذلك باب ١١ ح ٢  
 أبو صالح ذكوان السَّمَّان الزِّيَّات باب  
 ٣ ح ١٣.  
 أبو الطفيل عامر بن واثلة باب ١٧ ح ١.  
 أبو عبد الله الجَدَلِي اسمه عبد  
 بلا أضافة أو عبد الرحمن باب ٢٠ ح  
 ١.  
 أبو عبد الرحمن زكريّا بن يحيى  
 السجستاني باب ٧ ح ٧.  
 أبو عبد الرحمن خالدين أبي يزيد



- الحراني باب ٢٦ ح ١.
- أبو غسان مالك بن اسماعيل بن درهم باب ٣ ح ٣.
- أبوقتادة الأنصاري هو الحارث باب ٤٥ ح ٥.
- أبو قرّة موسى بن طارق الزبيدي باب ١٦ ح ٤.
- أبوقيس عبدالرحمن بن ثروان الأودي باب ٤٧ ح ٦.
- أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري باب ٢٦ ح ٢.
- أبوليلي الأنصاري والد عبدالرحمن اسمه يسار و قيل غير ذلك باب ٣ ح ٦.
- أبو مالك عمرو بن أبي قيس الملائي باب ٤٨ ح ٧.
- أبو مالك عمرو بن هاشم الجنبلي باب ٤٨ ح ٧.
- أبومروان العثماني محمد بن عثمان باب ١٤ ح ١.
- أبومريم الثقفي قيس المدائني باب ٢٧ ح ١.
- أبومريم الحنفي أياس ويقال أنهما واحد باب ٢٧ ح ١.
- أبو المساور الفضل بن مساور باب ٢٦ ح ٦.
- أبو مسعود اسماعيل بن مسعود باب ٢٨ ح ٢.
- أبومسلمة سعيد بن يزيد الأزدي باب ٤٥ ح ٥.
- أبومصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث باب ١٠ ح ٣.
- أبومعاوية محمد بن خازم بمعجمتين باب ٧ ح ٣.
- أبونجیح يسار والد عبداللّٰه اشتهر بكنيته باب ٢٨ ح ٤.
- أبونضرة المنذر بن مالك العبدي باب ٤٥ ح ٥.
- أبونعيم الفضل بن دكين باب ١٠ ح ٢.
- أبونوح قراد عبدالرحمن بن غزوان باب ١٦ ح ٢.
- أبوهريرة اختلف في اسمه واسم أبيه باب ٣ ح ٩.

- أبوهشام بن المغيرة بن سلمة ح ٦.  
 المخزومي باب ٣ ح ١٣.  
 أبو يزيد المدني نزيل البصرة باب ٢٨  
 أبويحيى بن عفيف الكندي باب ١ ح ٢  
 من عرف بابن فلان أو فلانة
- ابن إدريس هو عبدالله بن إدريس  
 الشافعي باب ١ ح ٤.  
 ابن اسحاق محمد بن اسحاق بن  
 يسار باب ١٠ ح ١١.  
 ابن بريدة عبدالله بن بريدة باب ١٧  
 ح ٢.  
 ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز  
 باب ١٦ ح ٤.  
 ابن شهاب محمد بن مسلم  
 الزهري باب ٣١ ح ٥.  
 ابن أبي شوارب محمد بن عبدالملك  
 باب ١٠ ح ٨.  
 ابن عباس عبدالله بن عباس باب ٤  
 ح ١.  
 ابن عثمة محمد بن خالد باب ٢١ ح  
 ٤.  
 ابن أبي عدي محمد بن ابراهيم بن
- عدي باب ١٧ ح ٦.  
 ابن عمر عبدالله بن عمر بن الخطاب  
 باب ٢٥ ح ١.  
 ابن أبي عمر محمد بن يحيى  
 العَدَنِي باب ١٤ ح ١.  
 ابن عَوْن عبدالله بن عَوْن  
 البصري باب ٤٥ ح ٣.  
 ابن عِيَّاش اسماعيل بن سليم  
 الحمصي باب ٢٦ ح ٤.  
 ابن عُيَيْنَةَ سفيان بن عيينة باب ٩ ح ١.  
 ابن أبي غنية بمعجمة ونون وتحتانية  
 باب ٢٥ ح ٨.  
 ابن فضيل محمد بن فضل بن غَزْوَان  
 باب ٢١ ح ١.  
 ابن أبي ليلى محمد بن عبدالرحمن  
 باب ٣ ح ٦.  
 ابن أبي مُلَيْكَةَ عبدالله بن عبيدالله

- باب ٣١ ح ١ . ابن أبي نجيح عبدالله بن يسار باب ٣٦ ح ١ . ابن نُجَيَّ عبدالله بن سلمة الحضرمي باب ٢٦ ح ٤ . ابن وهب عبدالله بن وهب بن مسلم باب ٤٧ ح ١ . أسماء النساء فاطمة الزهراء سيدة النساء خامسة أهل الكساء باب ٢٩ ح ١ . أسماء بنت عميس باب ١٠ ح ١٩ خيرة أم الحسن البصري مولاة أم سلمة باب ٤٥ ح ١ عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر باب ٢٥ ح ٨ . عائشة بنت سعد بن أبي وقاص باب ٣ ح ١ فاطمة بنت علي بن أبي طالب المعروفة بالصغرى باب ١٠ ح ١٩ . الكنى منهن أم سلمة أم المؤمنين اسمها هند باب ٢٠ ح ١ . أم موسى واسمها فاختة أوحبيبة باب ٤٢ ح ١ . من ذب عنهم من رجال الشواهد من غير رجال الخصائص ابراهيم بن بشار الرمادي باب ٤١ ح ١ . اسحاق بن أزرق هو ابن يوسف المخزومي باب ٣ ح ٤ . تليد بن سليمان المحاربي باب ١١ ح ١ . جعفر الصادق باب ٩ ح ١ . حامد بن آدم المروزي باب ٤١ ح ١ . حبيب بن خلاد الأنصاري باب ١٧ ح ١ . حسين بن حسن الأشقر باب ١ ح ٧ . سليمان بن عبدالله هو أبو فاطمة باب ١ ح ١ . طلحة بن جبر أو جُبَيْر باب ١٣ ح ١ . عبد الغفار بن القسم بن محمد باب ١١ ح ٢ .

عبدالكريم بن سليط المروزي باب

٢٨ ح ٢.

عبدالمملك بن أعين الكوفي باب ٤١

ح ١.

عباد بن يعقوب الرواجني باب ١١ ح

٢.

علي بن يزيد الألهاني باب ١٦ ح ١.

عمار بن خالد الواسطي باب ٣ ح ٤.

قطن بن نُسَير الغُبَري باب ٣ ح ٤.

مبارك بن فضالة باب ١٥ ح ٢.

محمد بن ثابت بن أسلم البُناني باب

٢٨ ح ٢.

محمد بن كثير القرشي الكوفي باب ٢٤

ح ١.

ناصر بن عبد الله المُحَلِّمي

الكوفي باب ٤١ ح ١.

ذكر الأسماء المبهمة في الأسانيد وفي المتن مع ذكر من روى عن المبهم ومن روى

عنه المبهم في الأسانيد في الخصائص

١ - سمعت رسول الله ﷺ يقول له وخلفه في بعض مغازيه. باب ٣ ح ٢.  
هي غزوة تبوك والمقول له أمير المؤمنين .

٢ - فاستشرف له أناس من أصحابه فدفعها إلى عليّ كرم الله وجهه. باب ٣ ح ٤.  
تفسرهم في الحديث السابع مجملاً، وفي غيره حتى قال عمر: فما أحببت الامارة  
إلا يومئذ. وفي الحديث التاسع فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم  
يرجوان يعطى فقال: أين عليّ بن أبي طالب .

٣ - حدثنا عمرو بن ميمون قال: أتني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط باب  
٤ ح ١. لم أقف على أسمائهم، ولعلهم من أعداء أمير المؤمنين عليه السلام بدليل السياق  
، وقوله: وقعوا في رجل له عشر. يعني أمير المؤمنين كرم الله وجهه.

٤ - جاء إلى النبي ﷺ ناس من قريش باب ٦ ح ١. زاد الترمذي: فيهم سهيل بن  
عمرو وأناس من رؤساء المشركين .

٥ - كان لنفر من أصحاب النبي ﷺ أبواب شاردة في المسجد فقال رسول الله  
: سدّوا هذه الأبواب إلا باب عليّ، فتكلّم في ذلك الناس. باب ٨ ح ١.

يأتي في الحديث من الباب الذي بعده، فلما أصبح أتاه عمّه يعني الحمزة، فقال  
يا رسول الله أخرجت أصحابك وأعمامك وأسكنت هذا الغلام، وعند ابن  
المغازلي مطولاً أنّ المأمورين بسدّ الأبواب منهم أبو بكر وعمر وعثمان والحمزة .

٦ - كنّا عند النبي ﷺ وعنده قوم جلوس، فدخل عليّ، فلما دخل  
أخرجوا، فقالوا: واللّٰه ما أخرجنا إذ أدخله، فدخلوا. باب ٩ ح ١. لم أقف على

أسمائهم وهي قصة غير قصة سدّ الأبواب .

٧ - فقالوا فيه : قد ملّه وكره صحبته . باب ١٠ ح ١ . أى بعض من كان يبغض أمير المؤمنين عليه السلام كالمنافقين إذ لم يتخلف غيرهم حينئذٍ إلا الثلاثة الذين خلفوا وليسوا منهم ، وفي الحديث العاشر من الباب فقال : يا رسول الله إنه زعمت إنك إنما خلّفتني ، إنك إستقلّنتني الخ .

٨ - لمّا صدرنا من مكة إذا ابنة حمزة تنادي يا عمّ يا عمّ . باب ١٢ ح ٤ واسمها عمارة وقيل فاطمة وقيل غير ذلك وقد تكرر ذكرها كما يأتي .

٩ - فقام ستة نفر ، فشهدوا . باب ١٧ ح ٧ . كذا في المطبوعتين ، وفي المخطوطين بضعة عشر وله ألفاظ .

١٠ - حدّثنا سعيد بن وهب قال : فقام خمسة ، أو ستة من أصحاب رسول الله باب ١٧ ح ٨ .

١١ - حدّثني سعيد بن وهب أنّه قال : قام ممّا يليه ستة من أصحاب رسول الله ﷺ باب ١٧ ح ٨ .

١٢ - وقال زيد بن يُثييع : وقام ممّا يليه ستة فشهدوا الخ باب ١٧ ح ٩ .

١٣ - وفي رواية : فقام ستة من جانب المنبر وستة من جانب الآخر ، فشهدوا أنّهم سمعوا ذلك . باب ١٧ ح ١٠ أي حديث الغدير وله ألفاظ ، وقد أوضحت بعض هذه المبهمات في خدمات أحاديث البرق .

١٤ - وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ أن يخبروه بقصة الوصيفة باب ١٨ ح ١ لم أقف عليهم .

١٥ - فقام أناس من الناس ، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال يوم غدیر خم الخ باب ٢١ ح ٢ .

١٦ - فلمّا بلغ غدير خم وقف للناس ثم ردّ من مضى ولحقه من تخلف فلمّا اجتمع الناس إليه قال الخ باب ٢١ ح ٥ هم الذين حبّوا معه في حجة الوداع .

١٧ - حتى أحببت رجلاً من قريش لا أحبه إلّا على بغض عليّ الخ . باب ٢٢ ح ١ هو خالد بن الوليد ، والقائل بريدة وقد تاب من ذلك ، كما صرّح في آخر الحديث بقوله : فما كان أحد من الناس بعد قول رسول الله ﷺ أحب إليّ من عليّ الخ .

١٨ - فقام أناس فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول : من كنت مولاه فعليّ مولاه الخ .

١٩ - سأل رجل ابن عمر عن عثمان وعن عليّ . باب ٢٥ ح ١ هو العلاء بن عرار ، كما في الحديث الثاني والثالث .

٢٠ - جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن عليّ . باب ٢٥ ح ٤ هذا من أعداء أمير المؤمنين بدليل آخر الحديث غير العلاء بن عرار ، ولم أقف عليه .

٢١ - فأهوى إليها أبو بكر ليلطمها وقال لها : يا بنت فلانة . باب ٢٥ ح ٧ هي عائشة و فلانة أمها أمّ رومان بنت عامر الكنانية واسمها زينب وقيل دعد .

٢٢ - إن بني هشام المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم عليّ بن أبي طالب . باب ٣١ ح ١ هي جويرية بنت أبي جهل ، وقيل جميلة ، وقيل الحيفا ، وقيل غير ذلك وقد تكرّر ذكرها في أحاديث الباب .

٢٣ - عن الحسن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : لقيني أنس بن مالك الخ باب ٣٥ ح ١ مبهم والصحابي المبهم مقبول على القاعدة .

٢٤ - عن ابن أبي نُعم قال : كنت عند ابن عمر ، فأتاه رجل فسأله عن دم البعوض باب ٣٥ ح ٢ هو من أهل العراق ، كما في آخر الحديث .

٢٥ - ألا أحدّثكم بأشقى النار رجلين ؟ قلنا بلى يا رسول الله قال . أحيمر ثمود الذي عقر الناقة ، والذي يضربك على هذه . باب ٤١ ح ١ الأول قدار .

بزنة غراب - ابن سالف، والثاني عبدالرحمن بن مُلجم المرادي.

٢٦ - قال سعيد بن وهب: فقام إلى جنبي ستة وقال حارثة بن مضرب: قام ستة وقال زيد بن يشيع: قام عندي ستة باب ٤٤ ح ١.

٢٧ - تمرق مارقة من الناس يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق. باب ٤٦ ح ١ هم الخوارج وقتلهم أمير المؤمنين وأصحابه وقد تكرر ذلك في أحاديث الباب وغيره بألفاظ متقاربة.

٢٨ - إذ أتاه ذو الخويصرة. باب ٤٧ ح ١ هو رجل من تميم اسمه حرقوص كما سَمَّاه بعضهم.

٢٩ - آيتهم رجل أسود إحدى يديه مثل ثدى المرأة. باب ٤٧ ح ١. تكرر في أحاديث الباب وشواهد بألفاظ، واسمه نافع وقيل مالك ويقال له شيطان الرذلة كما في تاريخ بن كثير.

٣٠ - وكنت قبل ذلك أصارع رجلاً على يده شيء باب ٤٧ ح ٨ هو ذو النديّة. ٣١ - عن كليب بن شهاب الجرمي قال: كنت عند عليّ كرم الله وجهه جالساً إذ دخل رجل عليه ثياب السفر. باب ٤٨ ح ١. لم أقف عليه.

٣٢ - أتجعل بينك وبين ابن آكلة الأكباد حكماً. باب ٥٠ ح ١ هو معاوية بن أبي سفيان وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة.

٣٣ - فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولا ما قاتلناك باب ٥٠ ح ٢. وللحديث ألفاظ والقائل سهيل بن عمرو وهو رسول المشركين ووكليهم حينئذ فنسب القول إليهم.

٣٤ - وقال جعفر: هي ابنة عمي وخالتها تحتي. باب ٥٠ ح ٣. اسم خالتها سلمى بنت عميس كما في الإصابة.



